رحم الله عبداً قال خيراً فغنم
أو سكت فسلم

رواه البيهقي وابن أبي دنيا

فقال يا أخي أنت أنا
فمن أنا

في صدر الكتاب الشافية لابن الحاجب جمال الدين

أبي عمر عثمان بن أبي بكر تغمده الله بغفرانه

كتاب كمال للشيخ الفاضل محمد الشهير بكمال الدين

بن محمد الشهير بمعين الدين الفسويّ

بعد تاليف الكتاب بخط الأستاذ عبد الرحمن الملقب بـ عبد الرحمن كاني دربندي سنة ١٩٩٤
ولاول مرة قام الاخ (ملا يوسف شيخ مموندى) في مكتب آسو باستنساخ الكتاب سنة ١٩٩٨

في صدر الكتاب الشافية لابن الحاجب جمال الدين
أبي عمر عثمان بن أبي بكر تغمده الله بغفرانه

قەلا بۆخان . ٦٠/٨/١٤٠٠ ڕۆژی چوارشەممە م. ئەبو گۆزنزان

كتاب كمال للشيخ الفاضل أحمد الشهير بكمال الدين
بن محمد الشهير بمعين الدين الفسوي

قال مولانا وسيدنا وإمامنا الشافعي رحم الله تعالى عليه ،

ومن لم يذق مُرّ التعلم ساعة
جرع ذل الجهل طول حياته .

بە دەخوێنێتەوە .

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري إنك على كل شيء قدير وبالإجابة جدير الحمد لله
الذي أمال قلوبنا برحمته إلى صرف الهمم نحو اقتناء الكمال وتفضل علينا برأفته بإدغام
النعم في النعم على كل حال والصلوة على من ختم به الرسالة وحفظ شريعته عن تطرق
النسخ والإبدال وأيده لتكسير جموع أهل الغي ونقض أبنية الضلال وآله الطاهرين
الذين باتباع كلمهم وامتثال أمرهم ونهيهم يناط بالصحة ويصان عن الإعتلال أما بعد
فيقول أفقر المذنبين إلى عفو ربه ورحمته وشفاعة سيد المرسلين وعترته محمد الشهير
بكمال الدين بن محمد الشهير بمعين الدين الفسوي أفاض الله عليهما شآبيب الغفران
ومن عليهما بالعفو والإحسان: هذه عجالة أجريتها مجرى الشرح لشافية جمال الدين
أبي عمرو بن عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب راجيا من الله عمت آلائه أن
ينفع بها كل طالب واقتصرت فيها عن كشف المقاصد وطويت الكشح عن الزوائد
إلا بما ناسب المقام واقتضى الحال من النكتة والفوائد ليوافق مبتغى من حداني ه
ابتغائهم على هذا التعليق مع كثرة الشواغل عن الإمعان في التحقيق والتدقيق وقلة البضاعة
خصوصا في هذه الصناعة والمرجو من الناظرين أن يمن علي بصالح الدعوات ويعفو عما عثر
عليه من العثرات وها أنا بعون الله أشرع وعليه أتوكل وإليه أفزع فأقول

وبعد فقد التمس مني من لا يسعني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف

على نحوها ومقدمة في الخط فأجبته سائلاً

المصنف بالتسمية والتحميد لما ورد في الروايات من الحث عليه واختيار الأسلوب الواقع في
الكتاب العزيز تيمناً وحيازة لما فيه من الحكم والفوائد التي لا تحصى وفصل ما اهتدى
اليه العقول في موضعه فقال [بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة
على سيدنا محمد وآله الطاهرين] ليتوسل بهم في رفع حمده الى درجة القبول واستيفاء صنع
التوفيق لإتمامه من هذا التأليف بل لنيل كل مأمول [وبعد فقد التمس مني] والفاء لتوهم
أما أو تقديرها [من لا يسعني مخالفته] أي لا أطيق مخالفته لجلالة قدره أو كثرة إنعامه
أو فرط الألفة [أن ألحق بمقدمتي] اللائقة [في] ما يسمى علم [الإعراب] من جملة النحو وهي
اللائقة والتسمية بالإعراب مع الاشتمال على البناء أيضاً ناظرة إلى أعظم الأبواب وأهمها
وربما زعم بعضهم أن مباحث المبني فيه استطرادية [مقدمة] كائنة [في التصريف] الذي
هو القسم الآخر من النحو فإنه داخل فيه بالاتفاق [على نحوها] أي على مثلها وطريقها في
وجازة اللفظ وغزارة المعنى والجودة ولفظ النحو لا يخلو عن لطف ولذا اختاره على المثل
ونحوه [ومقدمة في الخط] وبيان رسمه ويجوز تعلق الظرف في المواضع الثلثة بالمقدمة ولو
باعتبار معنى المؤلف ونحوه مثل أسد علي وفي الحروب نعامة وترك قوله على نحوها أو ما يؤدي
معناه هيهنا إشعاراً بأن الاعتناء بالخط دون الاعتناء بالإعراب والتصريف فلذلك لم يكلفه
السائل غير مقدمة كيف كانت [فأجبته سائلاً] وترك ذكر المسؤول عنه لظهور أنه لا يصلح
لذلك

متضرعاً أن ينفع بها كما نفع بأختها والله الموفق التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال

لذلك غير الله تعالى [متضرعاً] أي مبتهلاً متذللاً [أن ينفع بها] أي بالمقدمتين [كما نفع بأختها]
الكافية وما مصدرية أي نفعاً كالنفع بالأخت وقوله [والله الموفق] انقطاع إلى الله وحصر التوفيق
فيه على ما يفيده تعريف الخبر وإشعار بأنه لا يستبد في إجابة الالتماس والتأليف ولا غيرهما
وليعلم أن أسماء العلوم تطلق على المسائل وعلى التصديق بها وعلى الملكة الحاصلة من ممارستها
ثم إن الجزئيات لما كانت غير محصورة ولا منضبطة قصدوا في كل علم إلى قواعد كلية تشترك
في رجوع أحكامها إلى البحث عن أحوال أمر أو أمور متناسبة على وجه فصل في موضعه
وتلك القواعد تسمى أصولاً لابتناء الأحكام الجزئية المستنبطة عنها التي تسمى فروعاً عليها
وتلك الأصول مسائل العلم وما يكون البحث فيها عن أحواله موضوع ذلك العلم ثم إن تعريف
العلم وبيان موضوعه ووجه الحاجة إليه مما يفيد زيادة البصيرة للشارع فلذلك بادر
المصنف إلى تعريف هذا العلم على وجه يشعر بموضوعه وجهة الحاجة إليه وتبع الاستعمال
الوارد في تعليق العلم بالكلي والمعرفة بالجزئي وقال [التصريف علم] أي تصديق [بأصول]
أو ملكة متعلقة بأصول موصوفة بأنها [تعرف بها] الأحكام الجزئية التي هي [أحوال
أبنية الكلم] لا مطلقاً بل أحوالها [التي ليست بإعراب] أي ليست من أحوالها المتعلقة
بعلم الإعراب إعراباً كانت أو بناءً والمراد ببناء الكلمة هو اللفظ باعتبار ما فيه من الحروف الأصلية
والزائدة والحركات والسكنات الوضعية من حيث كونها مادة لما يعرضه من الأحوال العارضة له في
نفسه وإضافته إلى الكلم إما بيانية أي الكلم التي هي الأبنية كالمصدر والمفرد والمكبر من حيث

أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِى لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ

كونها موادّ لما يعرضها من الأحوال وأمّا بمعنى اللام أى الأبنية التى للكلم والأصول
التى ترجع هى اليها فالكلم على هذا هى الألفاظ المخصوصة الحاصلة بطريان الاحوال على الأبنية
بحسب الدواعى السانحة المختلفة كالألفاظ المشتقات من المصدر والجمع والمصغر وأحوال
الأبنية هى العوارض التى أعتبر الواضع بالوضع النوعى طريانها عليها لحصول ألفاظ مخصوصة
أخر بحسب الدواعى والاغراض كالأبدال والاعلال وما يتعلق بتحصيل صيغ الماضى والمضارع
والمصغر والجمع وغيرها من الحركات والسكنات والزيادات وغيرها مما يطرأ على الأبنية
طريانا جاريا على قانون الوضع فيحصل الماضى والمضارع وغيرهما وهو المراد من عدّ نحو
ذلك من الأحوال فيما يأتى ان شاء الله تعالى ثم انه لا يجب كون البناء لفظا مستعملا جاريا على
القياس بل قد يكون على خلافه كصون فانه بناء لما يحصل بالتصرف الاعلالى الواجب فيه
كصان ولا يقدح فى كون تلك الأحوال مبحوثا عنها زوال صور الأبنية وتغيرها عند طريانها
فان الأحوال المبحوث عنها فى العلوم تشتمل نحو ذلك اذا تمهد هذا فنقول العلم فى التعريف
كالجنس وخرج بالتقييد بالأصول ما ليس متعلقا بها كالعلم بالجزئيات والمراد بأحوال الأ
بنية أحوالها العارضة لها من حيث أنها أبنية كما تشعر به اضافتها اليها مع شيوع
اعتبار الحيثية فى التعريفات بحيث قيدت الأصول بكونها تعرف بها تلك الاحوال خرج ما لا دخل
له فى معرفة حال البناء أصلا كالأصول المتعلقة بمعرفة أحوال الأجسام والاعراض وما يعرف به
أحواله من غير تلك الحيثية كالعارضة له من حيث كونه لفظا وصوتا والأحوال الاعرابية الطارية

فى أواخره

فى أواخرها باعتبار التركيب مع الغير فانها خارجة عن الحالات الوضعية المعتبرة فى كون اللفظ بناء لها بتلك الحيثية مغنية عن التقييد بكونها ليست باعراب كما ذكره بعض المحققين ولعله صرح بنفى الاعراب من جملة ما نفى بتلك الحيثية لزيادة الاهتمام بالتنصيص على الاحتراز عن علم الاعراب لانه انسب من غيره بالعرف واحتمال الالتباس فيه اظهر فتأمل بقى ههنا كلام وهو انه عد المصدر فيما بعد من الاحوال مع ظهور ان صيغ مثل النصر والضرب ليست احوالا طارئة على بناء آخر لعله عده منها باعتبار ما يشتمل من جنسه على التغير عما يفرض اصلا له كالانتصار فان ماله مدخل فى حصول صيغته من الاحوال الطارئة على المصدر المجرد الذى هو اصله وبنائه وان جعل لفظه من حيث كونه مادة لما يعرضه من ماضيه ومضارعه وغيرهما بناء لها ولا منافاة بين كون لفظ بناء لشئ وكون صيغته حالا لبناء آخر كما لا يخفى ويمكن الحكم بكونه من الاحوال كونه منها فى الجملة وكأنه انما تعرض للمجرد عن التغير من المصدر فيما بعد حيث انتهى الكلام اليه استيماما للبحث فيه استطرادا كما استطرد لبيان الادغام والتحريك بالكسر العارضين بمدخلية كلمة اخرى نحو اضرب بعده واضرب الرجل فى بابى الادغام والتقاء الساكنين فان التحقيق ان مثل ذلك ليس من احوال الابنية المقصودة ههنا كالاعراب ثم المقصود من احوال الابنية والتصريف جميعها كما هو المتبادر ومن معرفتها التمكن منها بحيث يقتدر على معرفة اية حال اريدت من تلك الاحوال فتأمل ويكفى فى معرفة حال البناء من اصل ان يرجع حكم ذلك الاصل الى حاله بالآخرة وان لم يكن ذلك البناء موضوعا بالفعل فى القضية التى هى ذلك الاصل فقولنا كل واو كذا تقلب الفا فى قوة

وَأَبْنِيَةُ الْإِسْمِ الْأُصُولُ ثُلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخُمَاسِيَّةٌ وَأَبْنِيَةُ الْفِعْلِ ثُلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ

قولنا كل بناء مشتمل على واو كذا يعرضه ذلك الاعلال والقصد في علم التصريف إنما توجه اليه بهذا الاعتبار وحيث أشير في التعريف الى أن التصريف باحث عن أحوال الأبنية العارضة لها من حيث أنها أبنية علم ان موضوعه هي الأبنية من تلك الحيثية ولما كانت معرفة كل شيء يفيد الاقتدار على الاحتراز عن الخطأ فيه والاحتياج الى هذا العلم ليس إلا للاحتراز عن الخطأ في أحوال الأبنية لأن التعريف لأنه مشير إشارة ما الى وجه الحاجة فقدم الحد جمعا ومنعا على وجه يشير الى الموضوع والحاجة بوجه ما كما ذكرنا ثم انهم لم يتعرضوا لأبنية الحروف لندور تصرفها وكذا الأسماء الغير المتمكنة العريقة في البناء لكن وما بل انما تعرضوا لأبنية الاسم المتمكن والفعل لكثرة التصرف فيهما والأبنية تنقسم الى الأصول والمزيد فيها [وأبنية الاسم] المتمكن الموصوفة تلك الابنية بأنها [الأصول ثلاثية] موضوعة على ثلاثة أحرف وإن عرض النقصان كأب ويد [ورباعية] على أربعة [وخماسية] على خمسة وليس فيها أنقص من الثلاثي لأن الأوفق بالطبع أن يتحقق في اللفظ ما يبتدأ به وما يوقف عليه ولا يتحدان للزوم الحركة في الأول والسكون في الثاني ثم الأوفق به إن لا يتصل الابتداء بالانتهاء والشروع بالانقطاع ولا أزيد من الخماسي حذرا من الثقل في اصل الوضع ولئلا يتوهم أنه كلمتان وقيد بالأصول لجواز الزائد على الخماسي في المزيد الى السباعي كاستخراج واحرنجام لأنه ليس في اصل الوضع والطواري يتسامح فيها ما لا يتسامح في الاصل والثلاثي أعدل الابنية لخفته [وأبنية الفعل] الأصول واكتفى في التقييد بما ذكره في الاسم [ثلاثية] اصالة وإن طرأ النقص نحو ق [ورباعية] ولم يزيدوا عليها لكثرة تصرفاته المناسبة لخفته ولأن الضمير المرفوع المتصل به كالجزء منه فيجري الخماسي منه مجرى السداسي المرفوض في الاسم

ويُعبَّرُ عنها بالفاءِ والعينِ واللامِ وما زادَ بلامٍ ثانيةٍ وثالثةٍ ويُعبَّرُ عن الزائدِ بلفظِه إلّا المبدلَ من تاءِ الافتعالِ فإنّه بالتاءِ وإلّا المكرّرَ للإلحاقِ أو لغيرِه

في الاسم لثقله والمزيد فيه منه يجوز إلى السداسي كاستخرج واحرنجم والعارف بالأصول والزوائد في
الأسماء والأفعال إذا أراد إعلام ذلك لمن لا يعرف لو تعرّض للتفصيل في كل لفظ أدّى إلى التطويل فوضعوا
لذلك قانوناً يسهل به [و] هو أنّ الأصول [يُعبَّر عنها] عند الإعلام [بالفاء والعين واللام وما زاد]
من الأصول على تلك الثلاثة يُعبَّر عنه [بلام ثانيةٍ و] لام [ثالثةٍ] وذلك لأنهم ابتدؤوا في ذلك بالفعل
لكثرة تصرّفاته بالزيادة والنقصان وأخذوا الزنة من لفظ فَعَلَ على الترتيب لاشتراك مفهومه
بين جميع الأفعال ولم يخرجوا عن مادّته فيما يحتاج إليه من الزائد على حروفه في الرباعي فالتجأوا إلى
تكرير بعض حروفه واختاروا اللام لطريان الحاجة عنده ثم حملوا الاسم في ذلك على الفعل [ويُعبَّر عن
الزائد] على الأصول [بلفظه] أي بلفظ ذلك الزائد فرقاً بين الزائد والأصلي وهذه القاعدة مطّردة
عندهم في كل زائد كما يقال ناصرٌ على فاعلٍ ومنصورٌ على مفعولٍ إلّا المدغم في أصلي فإنه يُعبَّر عنه بما بعده
مثل إدّارك وازّيّن في تدارك وتزيّن فإنّ وزنهما إفّاعل وإفّعّل بتشديد الفاء لا إتفاعل وإتفعّل
و [إلّا] الزائد [المبدل من تاء الافتعال] كالدال في إدّكر والطاء في إصطلح [فإنه] أي المبدل المذكور
يُعبَّر عنه [بالتاء] لا بلفظه فيقال في المثالين مثلاً إنهما على زنة إفتعل لا إفدعل وإفطعل
رعايةً للأصل وحذراً عن الثقل فيما هو كثير بخلاف ما ارتكبوه في فُزْدُ وفحصطُ فإنّ أصلهما فُزْتُ وفحصتُ
وأبدل الدال والطاء من ضمير المتكلم وقالوا في زنتهما فُلْدُ وفَعَلْطُ لأنه تصرّف نادر قليل فلم يبالوا فيه بالثقل و
عدم رعاية الأصل وعبّروا عنه بلفظه إلحاقاً له بالغالب فيما ليس بأصلي [وإلّا] الزائد [المكرّر] الذي حصل
بتكرير حرف أصلي [للإلحاق] بكلمة أخرى كالباء في جلبب للإلحاق بدحرج [أو لغيره] أي غير الإلحاق

فإنه بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت ومن ثم كان جلببت فعليلا لا فعليتا

من الأغراض الداعية الى زيادة ما يفضى الى التكرير كالراء فى كرّم بالتشديد فإن تكريرها ليس للالحاق بدليل
الادغام فإن المكرر للالحاق لا يدغم حفظا للبناء الملحق به بل التكرير لحصول الغرض المتعلق ببناء باب التفعيل
من التعدية والمبالغة وغيرهما فالمكرر لاحد الوجهين أيضا مستثنى عن القاعدة المطردة فى التعبير عن الزائد
[فانه] أى المكرر المذكور يعبر عنه فى الزنة [بما تقدمه] أى بما عبر به ما وقع قبله فيقال جلبب على زنة
فعلل لا فعلب وكرّم على زنة فعّل لا فعرل والداعى الى ذلك أن التكرير مستكره عندهم جدا فلا يرتكب إلا مع
شدة العناية بما يتوصل به اليه فارتكابه يدل على أن الاهتمام بالمكرر كالذى قبله فيعبر عنه بما عبر هو به وهذا
مطرد فى كل مكرر [وإن كان من حروف الزيادة] وهى حروف سألتمونيها كاللام فى شملل للالحاق وفى علّم بالتشديد
للغرض الحاصل من بناء الباب فيعبر عنه بالمتقدم فلا يتوهم من شيوع التعبير عن حروف الزيادة بلفظها أن التعبير
عن المكرر بما قبله مختص بما إذا لم يكن منها ولكون الظاهر فى المكرر بتكرير الأصلى أن يكون تكريره عن قصد مع
عموم ما ذكر من الداعى الى التعبير بالمتقدم فى كل مكرر قصدا أعتبر ذلك الحكم فى المكرر المذكور متلبسا بأى حال من الأ
حوال [إلا] حال كونه متلبسا [بثبت] أى دليل دال على أن التكرير لم يقصد من حيث هو تكرير بل أريد زيادة
حرف من حيث خصوصية ذلك الحرف فاتفق كونه مكررا لوجود أصلى مثله كالنون الذى يقصد زيادته من حيث
خصوص ذاته لتحصيل بناء فعلان فربما اتفق تكريره لوجود مثله فى المزيد عليه كما فى سمنان فحيث كان هذا التكرير
اتفاقيا غير مقصود من حيث هو تكرير لم يجر فيه ذلك الداعى حتى يخالف لاجله القاعدة المطردة فى التعبير عن الزائد
بلفظه [ومن ثم] أى لاجل أن المكرر يعبر عنه بما قبله إلا بثبت [كان جلببت] وهو صنع الأحزان [فعليلا]
ملحقا بقنديل ونحوه [لا فعليتا] بالتاء كعفريت لعدم دليل يقتضى العدول عن الظاهر الذى هو وقوع التكرار

قصداً

وعُثْنُونُ وسُحْنُونُ فُعْلُولُ لا فُعْلُونُ لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ وَسَحْنُونُ بِالْفَتْحِ إِنْ صَحَّ فَفَعْلُونُ كَحَمْدُونِ

وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ لِنُدُورِ فَعْلُولٍ وَهُوَ صَعْفُوقُ وَخَرْنُوبُ ضَعِيفٌ وَسَمْنَانُ

قصداً [وعُثْنُونُ] وهو اللحية أو بعض مخصوص منها وشعرات طوال تحت حنك البعير [وسُحْنُونُ] يقال لأول الريح والمطر [فُعْلُولُ] بضم الفاء وتكرير اللام ملحق بعصفور وعُصْفُور ونحوهما [لا فُعْلُونُ] بالنون [لذلك] الذي ذكرناه من التعبير عن المكرر بالمتقدم للذكر [ولعدمه] أي عدم فُعْلُونٍ بالنون في كلامهم ووجود فُعْلُولٍ باللام كالمثالين وهذا من باب الاستظهار إذ لو فرض وجود فُعْلُونٍ أيضاً لم ينفع في ارتكاب خلاف الظاهر مع فقد الدليل المقتضي له على ما قيل فقد بين الوجهين ما هو مقتضى التعبير عن المكرر بالمتقدم ثم أشار الى بيان التبت للعدول عنه بقوله [وسَحْنُونُ إن صح الفتح] في أوله على ما روى [فَفَعْلُونُ] بالنون [كحَمْدُونِ] وعَبْدُونٍ [وهو] أي فَعْلُونُ بالنون [مختص بالعلم] اسماً كان أو لقباً وإن كان الصحيح في سُحْنُونٍ الضم كما هو المشهور فهو فُعْلُولُ بتكرير اللام كعُثْنُونٍ وإنما قلنا إنه على تقدير الفتح فَعْلُونُ بالنون لا فَعْلُولُ باللام [لندور فَعْلُولٍ] باللام ولم يأت منه بناء محقق الا واحد نادر [وهو صَعْفُوقُ] علم لحي باليمامة ولقرية وقيل إنه أعجمي ولذا جعل السيبان في منع صرفه العلمية والعجمة ولم يعتبر فيه التأنيث باعتبار القبيلة أو القرية لأن العجمة أقوى والصعفوق أيضاً اللئيم وهو حينئذ اسم جنس منصرف وإن فرض أنه أعجمي الأصل فندور هذا البناء دليل مقتض للعدول عن قاعدة التعبير بالمتقدم إذ لا تحمل الكلمة على ما ندر وجوده [وخَرْنُوبُ] بفتح الخاء المعجمة وهو نبت يتداوى به لا ينافي ما ذكرناه من وحدة البناء المتحقق في فعلول لأنه [ضعيف] لم يثبت في اللغة الفصيحة حتى أن الجوهري منع فيه الفتح والفصيح المشهور فيه الضم ويروى بالفتح مع تشديد الراء من غير نون وهذا يدل على أن النون عند لحوقه زائدة فلا يثبت فيه فَعْلُولُ [وسَمْنَانُ] بفتح السين وهو ماء لبني ربيعة غير منصرف للعلمية والألف

فَعْلَانُ وَفَرْعَالٌ نَادِرٌ وَبُطْنَانٌ فُعْلَانُ وَقُرْطَاسٌ ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِيضُ ظُهْرَانٍ

والنون المزيدتين [فَعْلَانُ] بالنون لعدم اعتبار فَعْلَالٌ باللام فى كلامهم فى غير المضاعف نحو زلزالٍ وخلخالٍ

وكثرة فَعْلَان فهذا أيضاً دليل مقتضٍ للعدول عن التعبير بالمتقدم [وفَرْعَالٌ] وهو ناقة بها ظلع على

زنة فَعْلَالٍ باللام لا يقدح فى عدم اعتبار هذا البناء لأنه [نادرٌ] وقال الفراء لم يأت فَعْلَالٌ من غير

المضاعف سواه والشَّقْراقُ بفتح الشين لطائر لم يثبت بل قال البطليوسى إن الأقيس فيه كسر الشين

وكذا القَهْقَارُ للحجر الصلب على ما حكاه ثعلب اذ الاكثرون على أنه القَهْقَرُ بتشديد الراء من غير الف وأما القَسْطَالُ

للغبار على ما حكاه أبو مالك فكأنه ممدود القسطل والألف فيه مدٌّ واشباعٌ للفتحة [وبُطْنَانٌ] بضم الموحدة [فُعْلَانُ]

بالنون لعدم وجود فُعْلَالٍ باللام فى كلامهم وجوداً يعتنى به [وقُرْطَاسٌ] بضم القاف وان كان على فُعْلَالٍ

باللام لكنه [ضعيفٌ] والفصيح كسره وربما يقال انه رومى وقُرْطَاطٌ للبرذعة وقُسْطَاطٌ للسرادق أيضاً

وان روى فيهما الضم ولكن الفصيح المعتبر كأنه الكسر وبالجملة فعدم وجود هذا البناء وجوداً يعتنى به دليلٌ

مقتضٍ للعدول فى بُطْنَانٍ عن اعتبار قصد التكرير والتعبير بالمتقدم [مع] وجود أمرٍ آخر وهو [أنه نقيضُ

ظُهْرَانٍ] لأن ظُهْرَاناً اسم لظاهر الريش وبُطْنَاناً لباطنه وظُهْرَانٌ فُعْلَانٌ بالنون من غير شك لعدم التكرير فيه

حتى يكون فُعْلَالاً بالالحاق فبُطْنَانٌ أيضاً مثله حملاً للنقيض على النقيض لتنزيلهم التناقض منزلة التناسب لتقارن

المتناقضين فى الخطور القلبى ولا يخفى أنه وجه ضعيفٌ فى العدول عن الظاهر فلأنه كالمؤيد والذى يظهر

من الصحاح أن ظُهْرَاناً وبُطْنَاناً جمعان للظَّهْرِ والبَطْنِ من الريش مثل عَبْدٍ وعُبْدَانٍ فهو على وزن فُعْلَانٍ بالنون

لعدم فُعْلَالٍ باللام فى أبنية الجموع أصلاً وان فرض وجوده فى المفرد ثم ان ما ذكر فى الزنة الى ههنا مطّردٌ عند

الجمهور واعتبر البعض فى التصغير أوزاناً أخر لمجرد بيان صورة الحروف والحركات ثم قطع النظر عن بيان الاصلى والزائد

ليكتفوا

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قُلِبَتِ الزِّنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي آدُرٍ أَعْفُلٌ وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَنَاءَ يَنَاءُ

ليكتفوا بها عن ذكر الاوزان المختلفة المتكثرة بحسب الابنية المختلفة التى لا تكاد تحصى كثرة ولم يجزموا
فى مقابلة الزائد سوى الياء التى تقع فى التصغير عن الفاء والعين واللام استغناء بها عن غيرها فاضطروا الى
تكرير احدها ولم يكرروا اللام كما هو المعهود فى باب الزنة تنبيها على مخالفة الغرض من وضعها هيهنا
للغرض فى ذلك الباب فكرروا ما يتصل به وهو العين فاوزان التصغير فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ
ويشترك فى فُعَيْعِلٍ مثل دُرَيْهِمٍ ووزنه الحقيقى ومقابلة الاصول والزائد فُعَيْلِلٌ وأُجَيْمِرٌ ووزنه
أُفَيْعِلٌ وجُوَيْرِبٌ ووزنه فُوَيْعِلٌ الى غير ذلك وفى فُعَيْعِيلٍ عُصَيْفِيرٌ ووزنه فُعَيْلِيلٌ ومُفَيْتِيحٌ ووزنه
ووزنه مُفَيْعِيلٌ الى غير ذلك فهذا تحقيق الزنة [ثم ان كان قلب فى الموزون] بتغير مواضع اصوله بالتقديم
والتاخير واكثر ما يقع فى المعتل والمهموز على ما ذكره نجم الائمة رض [قلبت الزنة] قلبا [مثله] للتنبيه
عليه وذلك [كقولهم فى آدُرٍ] بالمد فى اوله وهو جمع دار وهو المحل الجامع للبناء والعرصة [اَعْفُلٌ]
بتقديم العين على الفاء لان اصل آدُرٍ أَدْوُرٌ بالواو فى وسطه على زنة أَفْعُلٍ لانه اجوف واوى
واصله من الدوران فقلبوا الواو همزة كما يجيء انشاء الله ثم قلبوها الى موضع الفاء فقلبت الفاء لسكونها
وانفتاح ما قبلها [ويعرف القلب] اى فى الموزون [باصله] المعلوم الذى اشتق منه ذلك الموزون وذلك
[كناءَ يناءُ] بمعنى بَعُدَ يَبْعُدُ [مع النأى] الذى هو مصدره واصلها المعلوم بعدم سماع مصدر
له سواه فبذلك علم انه مقلوب عما هو على ترتيب ذلك المصدر وهو نأى بجعل اللام الى موضع
العين فوزن ناءَ يناءُ فَلَعَ يَفْلَعُ [و] يعرف القلب ايضا فى الموزون [بامثلة اشتقاقه] وهى
الكلمات الواردة من مادته فيما يتعلق بمعناه كالماضى والمضارع واسم الفاعل والابنية المزيدفيه

بحث القلب فى الوزن

مَعَ النَّأْيِ وَبِأَمْثِلَةِ إِشْتِقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ وَبِصِحَّتِهِ

الى غير ذلك [كَالْجَاهِ وَالْقِسِيِّ وَالْحَادِي] فانّ قولهم وَجُهَ يَوْجُهُ وهو وَجِيهٌ الى غير

ذلك عند الدلالة على حصول الجاه وهو القدر والمنزلة يدلّ على عود الجاه معها الى أصل

واحد كالوجه فيعلم انّه مقلوب من الوجه على عُفْلٍ والقياس بعد القلب ان يقال جَوْهٌ

بالواو الساكنة كما قيل وكأنّهم بعد ما انفتح فيه باب التغيير حرّكوا الواو لتنقلب الى الألف

التي هي اخفّ الحروف وكذلك قولهم إسْتَقْوَسُوا أي صاروا كالقِسِيِّ في الانحناء من الشيخوخة

وتَقَوَّسُوا اى معهم قِسِيٌّ ومُتَقَوِّسٌ ومُسْتَقْوِسٌ الى غير ذلك يدلّ على رجوع القِسِيِّ معها

الى أصل واحد وهو القَوْسُ فيعلم انّه مقلوب قُوُوسٍ بواوين على زنة فُعُولٍ وبعد نقل اللام

الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الواوين والضمّتين حصل قُسُوٌّ فقلبت الواو الثانية ياءً لتطرّفها

وقلبت الأولى بعد اجتماعها مع الياء مع سكون السابقة منهما ياءً ثمّ كسرت السين للمناسبة والقاف للا

تباع فوزنه فُلِيعٌ وكذلك تَوَحَّدَ ووَحُدَ والواحد ونحوها ممّا يناسب الحادي يدلّ على عوده معها

الى اصل واحد وهو الوَحْدَةُ فاصله الواحد فقلبت الحاء الى موضع الواو والواو الى موضع الدال وقلبت

ياءً لتطرّفها وانكسار ما قبلها فوزنه عَالِفٌ وجملة القول انّه اذا لم يرد تصاريف لفظ الأعلى خلاف ترتيبه

عُلِمَ انّه مقلوب من اصل يكون على ترتيبها وهو شاركها في العود الى ذلك الأصل ففي المعرفة بامثلة

الاشتقاق ينتقل من ملاحظة الأمثلة الى الأصل والقلب معاً وفي المعرفة بالأصل يعرف القلب

بالاصل المعلوم قبله فلذلك جعلها وجهين فتأمّل [و] يُعْرَفُ القلب ايضاً في الموزون [بصحّته]

اى عدم اعلاله مع وجود سبب الاعلال او وجود ما يوافقه معنى وحروفاً او يخالفه في ترتيب

الحروف

كأَيِسَ وبقلّة استعماله كآرام وآدر وبأراء تركه

الحروف حتى يمكن اعتبار القلب فلا قلب فى مثل جور واجتور والجيدى ونحوها مما يصح مع اشتماله
على سبب الاعلال لتعدد الموافق معنى وحروفاً مع الاختلاف فى الترتيب بخلاف ما يوجد فيه الموافق
على هذا الوجه [كأيس] فانه مشتمل على سبب الاعلال وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها مع
وجود ما يوافقه معنى وحروفاً ويخالفه فى ترتيبها وهو يئس فعدم قلب يائه الفاً يدل على انه
مقلوب منه وترك الاعلال فيه لعدمه فى اصله لعدم السبب فى ذلك الاصل فلذلك لو وقع الاعلال فى الا
صل وقع فى المقلوب كناء ونأى بقلب الياء فيهما الفاً فهذا هو الفارق مع ان العلامة لا يلزم انعكاسها
اى تحققها فى جميع موارد ما هى علامة له فلا يلزم من الصحة التى هى علامة القلب فى أيس تحققها فى كل
مقلوب كذا قيل نعم اطراد العلامة وهو عدم تحققها فى غير ما هى علامة له واجب والا لم يكن علامة له
وعدم مصدر لأيس بهذا المعنى سوى اليأس يدل على القلب فيه ايضاً [و] يعرف القلب ايضاً
فى الموزون المقلوب [بقلة استعماله] اى كون استعماله قليلاً فى نفسه مع كثرة استعمال ما يمكن اعتبا
قلبه منه فلو كثر استعمال كلمة ولكن كان اقل من استعمال ما يمكن قلبها منه لم يحكم بالقلب بمجرد هذا
وذلك [كآرام] بالهمزة الممدودة فى اوله فانه قليل الاستعمال والكثير هو الأرآم بتقديم الراء الساكنة
على المد وهو جمع ريم وهو الظبى الخالص البياض فهو مقلوب منه ووزنه أعفال وعدم اصل له
سوى الريم يدل على قلبه ايضاً كناء مع النأى [و] مثل [آدر] فانه قليل والكثير أدؤر فهو مقلوب
منه وعدم اصل له سوى الدار يدل عليه ايضاً ولا حجر فى اجتماع العلامات التى هى امارات وهذه
العلامة ايضاً غير منعكسة فان المقلوب قد يكون كثير الاستعمال كالجاه والحادى وقد يكون الاصل مرفوضاً

إلى همزتين عند الخليل نحو جاءٍ

لا لقيسي فإن أصله غير مستعمل أصلاً فضلاً عن الكثرة ثم إن هذه الوجوه الأربعة لمعرفة
القلب متفق عليها [و] يعرف أيضاً [بأداء تركه إلى] اجتماع [همزتين] ولكن ليس ذلك
اتفاقاً بل [عند الخليل] وذلك في اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام [نحو جاءٍ] وهو اسم فاعل
من جاء يجيء فزعم الخليل أن اللام قلب إلى موضع العين فحصل جائي بتقديم الهمزة على الياء على
وزن فالع ثم أعل إعلال قاضٍ إذ لو لم يقلب لوجب أن يقلب ياؤه همزة على ما هو القاعدة في اسم
الفاعل الأجوف فيجتمع همزتان وذلك مستثقل وسيبويه امتنع من القلب واعتبر إعلال اسم
الفاعل الأجوف واعتذر عن استثقال اجتماع الهمزتين بزواله بانقلاب الثانية ياءً على ما هو
القياس في تخفيفهما عند اجتماعهما متحركتين مع انكسار الأولى ثم يعل إعلال قاضٍ وكأنه مع تعدد
الإعلال أحسن من القلب الذي اعتبره الخليل وإن لم يكن فيه سوى إعلال قاضٍ لندور القلب وشيوع
تلك الإعلالات واعترض عليه أصحاب الخليل بأن كل ياءٍ منقلبة عن الهمزة المكسورة ما قبلها يجوز
فيها الإعلال المناسب للياء الحاصلة بعد القلب كالحذف رفعاً وجراً في جاءٍ وتركه مع رجحان التر
ك ومن ثم كان الأفصح تركه في دارئٍ ومستهزئون عند قلب همزتها ياءً مع لزوم إعلال قاضٍ
في باب جاءٍ وأجيب عنه بمنع تلك الكلية بل إن كان انقلاب الياء عن الهمزة على سبيل الجواز كما في المثالين
لوحدة الهمزة فيهما جاز الإعلال المناسب للياء الحاصلة بعد الانقلاب مع رجحان الترك كما ذكر ويشترط
مع ذلك أن لا يكون الداعي إلى الانقلاب إلى الياء مقتضياً للإعلال لوجوبه عند اقتضاء ذلك الداعي كما في
خطيئة فإن انقلاب همزتها ياءً وإن جوازاً كما سيأتي إن شاء الله تعالى لكن لما كان الداعي إليه التوسل
إلى الإدغام به وجب الإعلال بالإدغام حيثما وقع الانقلاب وإن كان الانقلاب إلى الياء وجوباً

كما في

أَوْ إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الأَصَحِّ نَحْوُ أَشْيَاءَ فَإِنَّهَا لَفْعَاءُ

كما في جاء وجب الإعلال إلا عند تحقق ما يقتضي تركه كما إذا كانت الهمزة المنقلبة إلى الياء

فاءً للكلمة كما في أَيِمَّة فان همزته الثانية التي تقلب ياءً للتفصي عن اجتماع الهمزتين فانه

فلذلك لم يعل بقلبها ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها وذلك لاختصاص انقلاب الواو

والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا بما إذا كانتا عينين أو لامين ولذلك لم يعل في أَوَدّ

مضارع وَدَّ ونحوه كما يجيء في باب الإعلال إن شاء الله تعالى وقال المصنف إن ترك

الاعلال في أَيِمَّة لأن أصلها أَأْمِمَة بسكون الهمزة على وزن أَفْعِلَة ثم نقلت حركة الميم

الأولى إليها للادغام فكانت حركة الياء المنقلبة عنها عارضة فلم تعتبر كما لم تعتبر الحركة

العارضة لملاقاة الساكن في إِخْشَيِ اللهَ للتحرز عن التقاء الساكنين هذا بعض ما يقال

ههنا ولا يتعلق لنا غرض بزيادة الإطالة بل الغرض مقصور على أن القلب عند البعض يعرف

بأداء تركه إلى اجتماع همزتين [أو] بأداء تركه [إلى منع الصرف بغير علة] وإن لم يكن الأداء إليه

على جميع الوجوه المحتملة على تقدير الترك بل كان أداؤه إليه [على الأصح] من جملة تلك

الوجوه فإن منع الصرف بلا علة لم يعرف في لغتهم أصلا فيحكم بالقلب الذي ثبت في لغتهم

في الجملة تفاديا عن ذلك الأصح أداءً وعن غيره من الوجوه المحتملة بالطريق الأولى

لكونها أضعف منه وذلك [نحو أشياء فإنها لفعاء] عند الخليل وسيبويه لأنها

ممنوعة عن الصرف في الاستعمالات وليس فيها سبب ظاهر لمنع الصرف فحكما بأن

أصلها شَيْئَاء بهمزتين على فَعْلاء كحمراء وأنها اسم جمع لشيء كالطرفاء للطرفة وهي

وقال الكسائي أفعال وقال الفراء أفعاء وأصلها أفعلاء

شجرة فقلبت لامها وهي الهمزة الأولى الى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز
ضعيف هو الألف مع كثرة استعمال هذه اللفظة ومنع صرفها لألف التأنيث الممدودة وذهب
جماعة الى ترك القلب فيها [وقال الكسائي] من هؤلاء انها جمع قلة لشيء ووزنها
[أفعال] كبيت وأبيات وليس فيها سبب لمنع الصرف [وقال الفراء] والأخفش انها
جمع كثرة ووزنها [أفعاء وأصلها أفعلاء] لزعمهما ان أصلها أشيئاء حذفت
الهمزة الأولى لضعف الحاجز لكنها عند الأخفش جمع شيء بالتخفيف على خلاف القياس
وعند الفراء جمع شيّئ بالتشديد على فيعل كبيّن ولين وأبيناء وأليناء ولكثرة احتياجهم
الى استعماله استغنوا عنه بمخففه أعني شيئا بالتخفيف كما خفف بين ونحوه وهو كان
فمنع الصرف عندهما ايضا للعلة لأن أفعلاء من صيغ الممدود المؤنث لكن قول الكسائي
مع تأديته الى عدم العلة أصح من هذا لأن جهات الضعف فيه أكثر لما فيه من حذف
الهمزة الأصلية من غير سبب ولا تصغير على لفظها كما هو شأن اسم الجمع وجمع القلة
ولو كانت أفعلاء لصغرت على شييئات لأن جمع الكثرة لم يعتل وليس له جمع قلة
كشيء على هذا القول يرد في التصغير الى المفرد ويجمع مصغر ذلك المفرد بالألف والتاء
مع مخالفة القياس في قول الأخفش والتكلف فيما ذكره الفراء وقد يرجح مختار سيبويه
بمجيء جمعها على أشايا وأشاوا بقلب الياء واوا على خلاف القياس كجباوة في جباية
فيمكن على مختاره كونه لفاعلى مقلوب فعالى وهو قياس في فعلاء الاسمية كصحراء وصحارى

وكذلك الحذف كقولك في قاض فاع

وأما على القولين الأخيرين فهو إما أفاعل أو مقلوب فعالى ولا يقاس بل لم يسمع شيء منهما في جمع أفعال
وأفعلاء وربما أيد مختاره أيضا بجيء أشياوات وفعلاوات قياس في فعلاء الاسمية كصحراوات وجمع
الجمع بالألف والتاء كما يلزم على قول غيره مقصور على السماع والمقيس أولى وغاية توجيه القولين في هذين
الجمعين وقول الكسائي في منع الصرف وقول الفراء في التصغير أن الكل لتوهم أنها فعلاء كما بني تمندل من منديل
لتوهم أصالة الميم ويزيد في التصغير احتمال توهم كونها على أفعال وقد يوجه أشايا في قول الكسائي باحتمال
كون أصله أشايي على أفاعيل كأناعيم وأناعيم فقلبت الهمزة المتطرفة ياء فاجتمعت ثلث ياآت فحذفت
الوسطى الزائدة الساكنة وقلبت الأخيرة ألفا والأولى واوا حيث يقال أشاوى واوا ولا يتمشى هذا في القول
الأخير لعدم جمع أفعلاء على أفاعيل هذا لكن ذكر سيبويه أن أشاوى جمع إشاوة كإداوة وأداوى وأصلها
إشاية كجباوة مقلوبة بشيائة كأنها لغة في شيء وأشايا جمع إشاية وقوله على الأصح على ما قررناه
وفاقا لبعض الشارحين متعلق بالأداء وقد يجعل متعلقا بيعرف والمعنى يعرف القلب على الأصح الأول
بأداء تركه على أي وجه كان إلى منع الصرف بغير علة بناء على أن أفعاء ليس من صيغ الممدود المؤنث
ولا يفيد أن الأصل أفعلاء لصيرورتها في حكم العدم وقد يضعف هذا بأن فيه مع عدم ملاءمته لما في
شرح المفصل حيث لم يورد التأدية إليه إلا على الكسائي أن مناط العلية لمنع الصرف وهو ألف التأ
نيث باقية بعد حذف اللام فتأمل فيه ثم إن القلب ليس شيء منه قياسا إلا بابا جاء عند الخليل
وكيف كان إذا اعتبر في الموزون اعتبر في الزنة [وكذلك الحذف] فإنه أيضا يعتبر في الزنة عند
اعتباره في الموزون [كقولك في قاض] وقد حذفت لامه [فاع] بحذف اللام وهذه الطريقة

إلّا أن يبيّن فيهما وتنقسم إلى صحيح ومعتلّ فالمعتلّ ما فيه حرف علّة والصحيح بخلافه فالمعتلّ
بالفاء مثال وبالعين أجوف وذو الثلاثة وباللام منقوص وذو الأربعة وبالفاء والعين أو
بالعين واللام لفيف مقرون وبالفاء واللام لفيف مفروق

لازمة في القلب والحذف على كل حال [إلّا] في حال [أن يبيّن فيهما] الأصل كما يقال أدْؤُر أفعل في
الأصل وقاض فاعل في الأصل ونحو ذلك فهذا بيان الأبنية باعتبار انقسامها بحسب عدد الحروف ثلاثية
ورباعية وخماسية وكيفية أعلام زنتها وتنقسم الأبنية انقساماً آخر والنظر فيه إلى الحروف الأصول
[و] ذلك أنّها [تنقسم إلى صحيح ومعتلّ فالمعتلّ ما فيه حرف علّة] ويكون من حروفه الأصول وحرف
العلّة هي الواو والألف والياء [والصحيح بخلافه] فهو ما ليس أصل من أصوله حرف علّة ثمّ ينقسم المعتلّ
إلى سبعة أقسام لأنّ حرف العلّة فيه إمّا واحد أو أكثر والواحد إمّا فاء أو عين أو لام والأكثر إمّا
فاء وعين أو عين ولام أو فاء ولام أو فاء وعين ولام [فالمعتلّ بالفاء مثال] لمماثلته الصحيح
في خلوّ ماضيه عن الإعلال مثل وعد ويسر [والمعتلّ بالعين أجوف] لخلوّ جوفه أي وسطه
عن الصحيح فيشبّه بالشيء الذي أخذ ما في داخله وبقي أجوف [وذو الثلاثة] لكون ماضيه على
ثلاثة أحرف نحو قلت وبعت عند اتصال الضمير المتكلّم وهو أوّل تصاريف الكلمة في الغالب عند الصرفيين
لأنّ نفس المتكلّم أقرب الأشياء إليه [و] المعتلّ [باللام منقوص] وناقص لنقصان حرفه الأخير
في الجزم نحو أغزُ وارمِ ونقصانه عن قبول بعض الإعراب وهو الرفع والجرّ [وذو الأربعة] لكون ماضيه
مع ضمير المتكلّم على أربعة أحرف مع إعلال لامه وكون اللام أخفّ بالتغيير من العين نحو رميت
وغزوت [و] المعتلّ [بالفاء والعين] كيوم وويح ولا يبنى منه فعل مجرّد [أو العين واللام] نحو نوى وحيي
[اللفيف]

وَلِلْإِسْمِ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اِثْنَيْ عَشَرَ قِسْمًا سَقَطَ مِنْهَا فِعُلٌ وَفُعِلٌ اِسْتِثْقَالًا

[لفيف مقرون] لاتفاق حرفى العلة واقترانهما [و] المعتل [بالفاء واللام] نحو وَلِيَ ووَقَى لفيف لا لتفاف حرفى العلة [مفروق] لافتراقهما فيه ولم يعتبر المعتل بالفاء والعين واللام كالواو والياء لاسمى الحرفين لندوره جدا فى الثلاثى واما الرباعى الغير المضاعف والخماسى اسمين كانا أو فعلين فلا يوجد فيهما معتل الا المعتل الفاء فى الخماسى اتفاقا على ما يلوح من كلام البعض كورنتل للداهية وفى الرباعى على رأى واما نحو حوقل وبيطر فملحق بالرباعى بزيادة الحرف العلة وليس برباعى وتنقسم الأبنية أيضا الى المهموز وهو ما احد اصوله همزة كأمر وأود ووئل وقرأ و غير المهموز وهو بخلافه وذكروا أن المهموز الفاء لم يوجد فى الرباعى أصلا بخلاف الخماسى فانه يوجد فيه كاصطبل فيمن جعله خماسيا والى المضاعف وغيره والمضاعف ما فيه اصليان متماثلان مع الاتصال ان كان ثلاثيا سواء كانا العين واللام كما هو الكثير الشائع نحو مدّ وحَيَّ وودّ أو الفاء والعين وهو نادر جدا كيين لواد ويشترط الفصل بأصلى آخر فى الرباعى صحيحا كان كزلزل أو معتلا كوسوس ولم يوجد المضاعف فى الخماسى على ما صرح به نجم الأئمة رضى الله عنه [وللإسم الثلاثى المجرد] انقسام آخر وذلك باعتبار البناء وله [عشرة أبنية والقسمة] العقلية [تقتضى إثنى عشر] بناء حاصلة من ضرب الحالات الثلاثة المتصورة فى الفاء وهى الحركات الثلث دون السكون لتعذر الابتداء به فى الحالات الأربعة فى العين وهى تلك الثلث مع السكون ولم يعتبر الحرف الأخير لأنه محل الاعراب لكن [سقط] اثنان على المختار عند المحقق وهما [فِعُلٌ] بكسر الفاء وضم العين [وفُعِلٌ] بعكس ذلك [استثقالا] للانتقال من ثقيل هو الضمة

وَجِعِلَ الدِّئِلِ مَنْقُولًا وَالْحِبُكُ إِنْ ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ فِي حَرْفَيِ الْكَلِمَةِ

أو الكسرة الى ثقيل هو يخالفه مع لزوم ذلك بخلاف ما اذا كانا متوافقين كعُنُق بضمتين وإِبِل بكسرتين وبخلاف ما اذا كان عارضاً كما في المبني للمفعول في الفعل نحو ضُرِبَ وإنما جوز وا فيه الانتقال من الضمة إلى الكسرة دون العكس لكون الضمة أثقل لافتقارها الى تحريك العضلتين بخلاف الكسرة والانتقال من الأثقل إلى الأخف أسهل وأهون على النفس من العكس وأما نحو يَضْرِبُ فلم يبالوا به لكونه في معرض الزوال بالجازم والناصب ولسقوط البنائين ارتكبوا التأويل فيما ورد عليهما [وجِعِل الدُئِل] بضم الدال المهملة وكسر الهمزة وهو اسم لجنس من الحيوان يشبه ابن عِرْس وعَلَمٌ أيضاً لابن مُحَلِّم أبي قبيلة من خزيمة على ما قيل [منقولاً] من الفعل الماضي المجهول يقال دَأَلَ يَدْأَلُه كَمَنَعَه دَأْلاً إذا خَتَلَه وخدعه وجوّز بعضهم أن يكون منقولاً من دِئِلَ دَأْلاناً إذا مشى مع تقارب الخطى وهو وإن كان لازماً مبنياً للفاعل لكن لما غيّر من الفعلية إلى الاسمية غيّرت صورته وحكى على فُعِل بضم الفاء وكسر العين اسمان آخران وهما رُئِمٌ بالراء المهملة والهمزة للإسْتِ والوُعِل على ما حكاه الخليل في الوَعِل وهو طيس الجبل وقيل انهما ايضاً منقولان من الفعل ومنهم من زعم ثبوت هذا الوزن في اللغة على قلة تمسكاً بنحو ذلك [و] قالوا [الحِبُك] بكسر الحاء وضم الموحدة كما يحكى القراءة به عن أبي السمال وأبي مالك الغفاري في الشواذ في جمع الحِباك بكسر الحاء وهو الطريقة في الرمل والماء اذا ضربته الريح وتثنى الشعر وتكسره [إن ثبت] وروده [فـ] محمول [على تداخل اللغتين في حرفي الكلمة] وهما الحاء والباء وذلك انه ورد الحُبُك بضمتين في الجمع وبكسرتين كإبِل في المفرد فالمتكلم كأنه أراد التكلم بالمفرد بكسر الحاء ثم ذهل وتوهم انه يتكلم بالجمع فضم الباء وتكرر ذلك حتى صار كالبناء المقرر فورد في القراءة

لهُ في

وهي فلس فرس كتف عضد حبر عنب إبل قفل صرد عنق وقد يرد بعض إلى بعض فنحو فعل
مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه فخذ فخذ فخذ وكذلك الفعل كشهد ونحو كتف يجوز فيه كتف

به في الشواذ وحمل على معنى الجمع حيث وقع الانتقال عند ضم الوحدة الى لفظ الجمع فهو مركب من
المفرد والجمع ولذا قيل انه من التداخل البعيد [و] الأبنية العشرة التي اعتبروها [هي فلس]
بفتح الفاء وسكون العين و[فرس] بفتحهما و[كتف] بفتح الاول وكسر الثاني و[عضد] بالفتح
فالضم و[حبر] بالكسر فالسكون وهو النقس الذي يكتب به و[عنب] بالكسر فالفتح و[إبل]
بكسرتين و[قفل] بالضم فالسكون و[صرد] بالضم فالفتح لطائر و[عنق] بضمتين فهذه أصول
الأبنية [وقد يرد بعض] منها [الى بعض] آخر في لغة تميم دون الحجازيين لكن ورد بعض وجو
هه في بعض القراءات في بعض الالفاظ من الكتاب العزيز مع وروده على لغة الحجاز ويقال للحاصل
بالرد انه فرع لما هو الاصل في الكلمة التي وقع فيها الرد ولعل العمدة في معرفة الاصل من الفرع توافق
اللغتين وكثرة الاستعمال في لغة التفريع مما اتفق الحجازيون وبنو تميم على استعماله من الاوزان
الواردة في كلمة أو كان استعماله في لغة تميم اكثر فهو الاصل في تلك الكلمة وما عداه فرع واذا تمهد ذلك
[فنحو فعل] بفتح الفاء وكسر العين [مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه] ثلثة أوزان أحدها
[فخذ] بحذف حركة العين للتخفيف وثانيها [فخذ] بكسر الفاء وسكون العين بنقل حركته
الى الفاء وثالثها [فخذ] بكسرهما معا على اتباع الفاء للعين [وكذلك الفعل] الذي على هذه الزنة
وثانيه حرف حلق [كشهد] يجوز فيه الفروع الثلثة المذكورة [ونحو كتف] مما هو على تلك الزنة
وليس ثانيه حرف حلق [يجوز فيه] فرعان من تلك الثلثة أحدهما [كتف] بسكون العين من غير
نقل الحركة وثانيهما [كتف] بنقل حركة العين الى الفاء ولا يجوز فيه الاتباع الجائز فيما ثانيه حرف حلق

ونحو عَضُد يجوز فيه عَضْد ونحو عُنُق يجوز فيه عُنْق ونحو إبِل وبِلِز يجوز فيهما إبْل وبِلْز

ولا ثالث لهما

والفرق أن الحرف الحلقي لقوته يقوى على اتباعه ما قبله لنفسه حتى يحصل المشاكلة التي بها ينجبر
كراهة النقل من الأخف الذي هو البناء الأصلي إلى الأثقل الذي هو الاتباع بخلاف غيره فإنه ليس مثله في القوة
[ونحو عَضُد] بفتح الأول وضم الثاني [يجوز فيه] فرع واحد وهو [عَضْد] باسكان الثاني تخفيفا ويجوز
ذلك في الفعل الذي يكون على هذا الوزن نحو كرُم ولم يجوّز والاتباع في هذا البناء إسكانا أو فعلا وإما نقل
حركة العين إلى الفاء ففي الاسم جوزه بعض تميم ومنعه بعضهم كراهة تحميل الابتداء بالثقيل القوي في الفعل
وهو الضمة بعد ما لم يكن في أصل الكلمة وإن أدى إلى شيء من التخفيف بحذف حركة العين وقد يقع في
الفعل الذي فيه معنى التعجب وهو على هذه الزنة كما يقال حُبَّ بفلان بضم الحاء وأصله حَبُبَ بفتحها وضم
الموحدة الأولى وهو فعل لازم من المحبة فنقلت ضمتها إليها وادغمت والمراد به التعجب ولذلك تزاد الباء
في فاعله تشبيها بقولهم أحسِن به في التعجب [ونحو عُنُق] بضمتين [يجوز فيه] فرع واحد وهو
[عُنْق] باسكان الثاني تخفيفا وهذا الفرع في الجمع الوارد في هذه الزنة أكثر من المفرد لجمعه بين ثقل المعنى
واللفظ [ونحو إبِل وبِلِز] بكسرتين [يجوز فيهما] فرع واحد وهو [إبْل وبِلْز] بتسكين العين [ولا
ثالث لهما] قيل المراد لا ثالث لهما في هذا الوزن فيما ثبت في اللغة الفصيحة فإن سيبويه قال لا يعرف
بهذا الوزن إلا إبل وهو من الأسماء وزاد الأخفش بلز للقصير والمرأة الضخمة في الصفات وأما الألفاظ
الأخر المحكية على هذا الوزن كالإطِل للخاصرة والإبِط لباطن المنكب والحِبِر بمهملتين بينهما الموحدة
لصفرة الأسنان كما حكاه السيرافي والإقِط لغة في الأقِط فلعلها لم تثبت عند المصنف في اللغة الفصيحة

ولفظة

ونحو فُعُلٍ يجوز فيه فُعْل على رأي

ولفظة نحو في قوله ونحو ابل وان اشعر بالتعدد لكنه ناظر الى ما يعرض وروده بكسرتين فصيحاً كان أم لا ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ابل باللام في المتن تصحيف إبد بالدال المهملة بمعنى الولود والمعنى لا ثالث لهما في هذا الوزن من الصفات على ما قال ثعلب وان كثر في الاسماء وكأنه اختار التمثيل بهما توطئة للاشعار بهذه الفائدة والمراد بنحوهما ما كان على وزنهما ولو من الاسماء وقيل المعنى لا ثالث لإبل باللام وبلز في جواز تسكين الوسط لوجوب التكلم على الاصل وحده فيما عداهما مما كان على هذا الوزن وأورد عليه مع عدم الدليل على هذا التخصيص أن لفظ نحو في المتن ينافيه لدلالته على أن كلاً مما وازن المثالين يأتي فيه هذا الفرع وقيل المعنى لا ثالث لهذين الوزنين وهما الأصل والفرع الوارد بتسكين الوسط في جميع ما كان نحو المثالين في الوزن والمقصود أن لهذا البناء فرعاً واحداً فقط وأورد عليه أن نحو عُنُق بضمتين ايضاً ليس له سوى فرع واحد فما وجه ترجيح نحو ابل بالتعرض لذلك ومن المحتمل ان يكون الضمير المثنى في قوله لهما راجعاً الى نحو ابل وما قبله أي نحو عُنُق كليهما أي لا ثالث لهذين البنائين وهما ما كان بضمتين وما كان بكسرتين بل لكل منهما وزنان أي الاصل فيهما وتسكين الوسط والمقصود أن لكل واحد منهما فرعاً واحداً فقط وفي تخصيصهما بالتعرض لوحدة الفرع مع انه لم يذكر لما قبلهما ايضاً وهو نحو عضد سوى فرع واحد إيماء لطيف الى أن الفرع فيما قبلهما لا ينحصر في ذلك الواحد كما نقلنا أن بعضهم جوّز فيه نقل حركة العين الى الفاء في الاقتصار على ما ذكره من الفرع ثمة مع الاشعار هيهنا بوجود غيره فيه إشارة ما الى أن ترك غير ما ذكره ثمة للضعف أو الخلاف ولعل هذا المعنى أسلم مما ذكره عن الايراد والطعن لكن اشتهار انحصار الوارد على كسرتين في المثالين مما يؤيد ان يكون المراد هو الوجه الأول ولذا اختاره جماعة من افاضل الشارحين ومنهم نجم الائمة رضي [ونحو فُعْلٍ] بضم الأول وسكون الثاني [يجوز فيه] فرع واحد وهو [فُعُل] بضمتين [على رأي] يحكى عن عيسى بن عمرو وعن الأخفشين اذا لم يكن

لمجيء عسر ويسر وللرباعي خمسة جعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقمطر وزاد الأخفش

صفة كحمر أو معتل العين كسوق وإنما زعما جواز هذا الفرع مع أنه أثقل من الأصل [لمجيء عسر ويسر]
ونكر ونحوهما بضمتين في كلامهم مع أن البناء الأصلي المعلوم فيها بكثرة الاستعمال هو ضم الأول وسكون الثاني
فإن الاستعمال بضمتين فيها قليل فزعما أنهم ضموا الثاني ولم يبالوا بالنقل لتحصيل المشاكلة كما في نحوه من فعل
بالفتح فالسكون إذا كان حلقيا لمناسبة حرف الحلق للفتحة كما قال لبيد: فقوما وقولا بالذي تعلمانه
ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر ؛ ومن منع هذا الفرع جعل الأصل في مثل ذلك ما كان بضمتين والفرع ما
هو بتسكين العين كما في نحو عنق وكثرة الاستعمال إنما تكون علامة للأصالة لو لم يعارضها أمر آخر مثل كراهة
تفريع الأثقل من الأخف ومخالفته المعهود بينهم فلعل قلة الأصل لثقله وكثرة الفرع لخفته فتأمل [و
للرباعي] المجرد [خمسة] أبنية أصول ولم يزد فيه بناء أصلي سواها بحكم الاستقراء والقسمة
العقلية تقتضي في بادي الرأي ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب الاثني عشر المحتملة في الثلاثي في الأحوال
الأربع من اللام الأولى أي الحركات الثلث والسكون وإن نظر إلى المنع من التقاء الساكنين سقطت ثلاثة
منها هي الحاصلة من اعتبار الحالات الثلاثة التي للفاء مع سكون العين واللام الأولى كليهما وليس بناء
أصلي في غير الثلاثي عند الفراء والكسائي لزعمهما أن جميع أبنية الرباعي والخماسي مزيد فيها وأصلها ثلاثة
أحرف والخمسة الأصول في الرباعي كما ذهب إليه سيبويه والأكثرون هي [جعفر] للنهر الصغير في
الأصل [وزبرج] بكسر الفاء واللام الأولى وسكون العين للزينة من وشي أو جوهر وقيل الذهب
[وبرثن] بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين لمخلب الأسد [ودرهم] وهو معروف وزنا ومعنى
[وقمطر] بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى لما يصان فيه الكتب [وزاد الأخفش] بناء سادسا

نحو

نحو جخدب وأمّا جندل وعلبط فتوالي الحركات حملهما على باب جنادل وعلابط وللخماسي أربعة

[نحو جُخْدَب] بضم الجيم في اوله وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الفم الغليظ او الجراد الاخضر الطويل الرجلين وأجيب عنه بأنّه فرع مخفف من جخادب وقد يرجّح بثبوت هذا البناء بما حكى عن الفراء من طحلب للخضرة التي تعلو الماء المزمن وبرقع وان كان المشهور فيهما الضم كبرثن وبما روى من نحو دخلل لطائر وسودد على هذه الهيئة ولولا انّ تكرار اللام للالحاق بجخدب لزم الادغام ومنع فصاحة هذه مشكل [وأمّا] نحو [جندل] بفتح الجيم والنون وكسر الدال للموضع فيه الحجارة [وعلبط] بضم العين وفتح اللام وكسر الموحدة للغليظ من اللبن وغيره والقطيع من الغنم فهما ليسا بنائين اصليين لتوالي أربع حركات فيهما مع توالیها في كلمة في كلامهم [فتوالى الحركات] الأربع [حملهما على] أن يكونا مخففي [جنادل] بفتح الجيم [وعلابط] بضم العين بحذف الألف والجنادل جمع جندل كجعفر للحجارة فمن جندل للموضع جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كانّه نفسها وعلابط لفظ مفرد من مزيد الرباعي [وللخماسي] المجرد [اربعة] ابنية أصول بالاستقراء والقسمة العقلية تقتضي في بادي النظر مائة واثنين وتسعين حاصلة من ضرب الثمانية والأربعين المحتملة في الرباعي في الأحوال الاربعة المحتملة في اللام الثانية ويسقط بملاحظة امتناع التقاء الساكنين أحد وعشرون وهي التسعة الحاصلة من ضرب الثلاثة الساقطة في الرباعي في الحركات الثلث المحتملة في اللام الثانية مع الاثني عشر المحتملة في الثلاثي اذا اعتبر فيها سكون اللام الأولى والثانية كليهما وفي ثلثة من هذه وهي الحاصلة من ضرب الحركات الثلاث للفاء مع سكون العين واللامين جميعاً تلتقي ثلث سواكن والاربعة الموجودة هي [سفرجل] بسكون الراء وفتح ما عداها لثمرة معروفة [وقرطعب] بكسر القاف وفتح الطاء وسكون الراء والعين للشيء القليل

سفرجل وقرطعب وجحمرش وقذعمل وللمزيد فيه أبنية كثيرة ولم يجيء في الخماسي إلا ٥
عضرفوط وخزعبيل وقرطبوس وقبعثرى وخندريس على الأكثر

ويقال ما في السماء قرطعب أي سحابة وقال ثعلب هو دابة [وجحمرش] بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم
وكسر الراء للعجوزة المسنة [وقذعمل] بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين وكسر الميم للإبل الضخم
[وللمزيد فيه] من الثلاثي والرباعي والخماسي [أبنية كثيرة] ترتقي في قول سيبويه الى ثمانية وثلث
مائة وزيد عليها بعده كثير وفي تفصيلها تطويل والمهم ذكر قانون يعرف به الأصلي من الزائد كما يجيء ان شاء الله
تعالى [ولم يجيء] المزيد فيه [في الخماسي] إلا بزيادة حرف واحد أو حرفين كما أسلفنا ويشترط فيه أن
يكون حرف مد سواء كان قبل الآخر أو بعده كأنهم راموا قلة الزائد فيه وخفته لكثرة اصوله فلذلك
لم يجيء في الأكثر الا هذه الأمثلة وهي [عضرفوط] بزيادة الواو للذكر من العظاية [وخزعبيل] بزيادة الياء
قبل اللام للباطل [وقرطبوس] بكسر القاف وزيادة الواو للداهية والناقة العظيمة الشديدة وفيه لغة
بفتح القاف لكنه مثل عضرفوط فالمراد هيهنا لغة الكسر لئلا يتكرر [وقبعثرى] بفتح القاف وزيادة الالف في آخره
للجمل الضخم الشديد والالف فيه ليس للالحاق لعدم سداسي يلحق به ولا للتأنيث اذ يلحقه ما لا يجامع ألف التأ
نيث أعني التنوين والتاء [وخندريس] للخمر القديمة [عند الأكثر] القائلين بأن نونه اصلية وهي من
مزيد الخماسي ووزنه فعلليل خلافاً لمن جعلها زائدة وجعله من مزيد الرباعي وقال وزنه فنعليل ودليل الأ
كثر أن النون متردد بين الزيادة والأصالة والحكم في مثله بالزيادة انما يكون أولى فيما يكون المزيد فيه اكثر
من أبنية الاصول بكثير حملاً للمتردد على الأكثر والمزيد فيه في الخماسي قليل فحمله على الأصالة أولى رجوعاً الى
أصالة عدم الزيادة وأورد عليهم انه انما يتم لو اراد الخصم الحاقه بمزيد الخماسي وليس كذلك فانه انما يريد

الحاقه

وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء السا
كنين والابتداء والوقف وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة وقد تكون للمجانسة
كالإمالة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف

الحاقية بمزيد الرباعي فإن الياء فيه زائدة اتفاقا والمزيد فيه في الرباعي أكثر من الأصل كثرة يعتد بها وبرقميد
لبلد فعليل في مزيد الخماسي اتفاقا إذ ليس فيه من حروف الزيادة سوى الياء وكأنه لم يمثل به لما قيل إنه
أعجمي وأما الذي زيد فيه أكثر من حرف واحد من الخماسي كقرعبلانة لدويبة فنادر لا يقاس وإذ قد
فرغ من بيان الأبنية تصدى لأحوالها [وأحوال الأبنية قد تكون] عارضة لها [للحاجة] معنوية كانت
أو لفظية والمعنوية ما هي باعتبار فهم المعنى وذلك [كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع]
فإن كل ذلك لحصول المعاني التي لا تحصل إلا بها والحاجة اللفظية ما هي باعتبار التلفظ بالكلمة إمكانا
أو استحسانا [و] الأول مثل [التقاء الساكنين والابتداء] أي ما يجب اعتباره فيهما وهو التحريك في الأول
فإن التلفظ باذهب اذهب شلا من غير تحريك الباء متعذر والإتيان بما يتفصى به عن الابتداء بالساكن في
الثاني [و] الاستحسان مثل [الوقف] إذ لا تعذر في عدمه وإنما هو استحساني [وقد تكون] أحوال الأبنية
لغير حاجة بل [للتوسع] الحاصل بكثرة الأبنية ليتوسع بها في الشعر والسجع وغير ذلك [كالمقصور و
الممدود] إذ لم يكن حصولهما بإعلال يقتضيه كالمصطفى في المقصور الحاصل بالإعلال والإعطاء في الممدود
الحاصل به فإن مثل هذا يرجع إلى الإعلال الذي يذكره بعد ذلك وليس من المقصور والممدود المرادين هيهنا

الماضي للثلاثي المجرد ثلثة أبنية فَعَل فَعِل فَعُل نحو قتله وضربه وقعد وجلس وشربه ووَمِقه وفرح ووثق

[وذي الزيادة] التي لم تكن لحاجة كزيادات اسمي الفاعل والمفعول لظهور ان مثلها داخل فيما هو لحاجة

[وقد يكون] أحوال الأبنية [للمجانسة كالإمالة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال

والإبدال والإدغام والحذف] على التفصيل الذي يأتي ان شاء الله تعالى وابتدأ في التفصيل بما هو للحاجة

لكونه أهم ومن جملته بما يتعلق بالثلاثي المجرد الذي هو أول الأبنية وبالفعل لكثرة تصاريفه في

بالماضي لأنه أقدم الأحوال فقال [الماضي للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية] لالتزامهم الفتح لخفته في

أوله الا عند طريان داع كالبناء للمفعول ونقل الحركة والإتباع كشِهد والآخر محل الحركة البنائية وكأنهم

حيث التزموا تسكينه عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك الجاري مجرى الجزء من الفعل لشدة امتزاجه

به احترزوا عن السكون في الوسط لئلا يكون في معرض التقاء الساكنين في هذه الصورة فاختلاف

الأبنية فيه إنما هو باعتبار الحركات الثلث في الوسط فحصلت ثلاثة باعتبارها وهي [فَعَل] بفتح

الوسط و[فَعِل] بكسره و[فَعُل] بضمه والأولان يجري فيهما التعدي واللزوم والثالث لازم ألبتة

فالمتعدي من الأول مع كسر العين في المضارع [نحو ضربه] يضربه [و] مع ضمه نحو [قتله] يقتله

[و] اللازم منه مع كسر العين في المضارع نحو [جلس] يجلس [و] مع ضمه نحو [قعد] يقعد

ولم يذكر مثال المفتوح العين من المضارع لأنه بناء فرعي عند الأكثر يحصل مع حرف الحلق كما يجيء ان

شاء الله تعالى [و] المتعدي من الثاني مع فتح العين في المضارع نحو [شربه] يشربه [و] مع كسره

ولا يكون قياساً الا في معتل الفاء [ومقه] إذا أحبه يمقه [و] اللازم منه مع فتح عين المضارع نحو

[فرح] يفرح [و] مع كسره نحو [وثق] يثق وليس فيه المضارع المضموم كما يأتي إن شاء الله تعالى

والثالث

بحث المزيد فيه

وكرم وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور
وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن
وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم

[و] الثالث لا يكون الا مضموم العين في المضارع نحو [كرم] يكرم فهذه ابنية الثلاثي المجرد
[وللمزيد فيه] من الثلاثي في الفعل [خمسة وعشرون بناء] يكثر دورانها وربما جاء غير هذه ثم ان بعض
هذه [ملحق بدحرج نحو شملل] على زنة فعلل اذا اسرع [وحوقل] على فوعل اذا ضعف وهرم
[وبيطر] على فيعل اذا عمل البيطرة وعالج الدواب [وجهور] على فعول اذا جهر صوته [وقلنس وقلسى]
على فعنل بالنون بعد العين وفعلى يقال قلنسته وقلسيته اذا ألبسته القلنسوة ومن الملحق
بدحرج على ما في المفتاح نحو شريف فلان الزرع على فعيل بالياء بعد العين اذا قطع شريافه وهو ورقه
وذلك اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع [و] بعضها [ملحق بتدحرج] من مزيد الرباعي وذلك
[نحو تجلبب] على تفعلل اذا لبس الجلباب وهو القميص [وتجورب] على تفوعل اذا لبس الجورب [و
تشيطن] على تفيعل اذا صار كالشيطان في تمرده [وترهوك] على تفوعل اذا تبختر ومشى كأنه
يموج في مشيه [وتمسكن] على تمفعل اذا اظهر الذل والمسكنة [وتغافل وتكلم] على تفاعل وتفعل
وناقشوا في عد هذه الثلثة من الملحق لان الميم في تمسكن ليست للالحاق بل لتوهم اصالتها كما في
في تمندل وكذا الالف في تفاعل لانها لا تكون للالحاق الا بدلا من الياء في الطرف كما في اسلنقى ووقوع
الادغام في هذا الباب ايضا نحو تمادّ وتحابّ يدل على عدم كونه ملحقا وكذا ادغام العين المكررة في
تفعّل لان الزائد للالحاق لا يدغم حفظا للزنة الاصل [و] بعضها [ملحق باحرنجم] من مزيد الرباعي

نحو اقعنسس واسلنقى وغير ملحق نحو اخرج وجرب وقاتل وانطلق واقتدر ٥ واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط

يقال احرنجم القوم اذا ازدحموا وحرجمت الابل فاحرنجمت اذا رددتها فارتد بعضها على بعض ويقال ايضا احرنجم اذا رجع عن امر بعد ارادته والملحق به من مزيد الثلاثى [نحو اقعنسس] على افعنلل اذا تأخر ورجع الى خلف واصله من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب ويقال اقعنسس الجمل اذا ابى ان يقاد كذا قيل [واسلنقى] على افعنلى اذا نام على قفاه وهو قاصر لا يتعدى وشذ قوله ؛ قد جعل النعاس يغرندينى ؛ أطرده عنى ويسرندينى ؛ ولا ثالث لهما وقيل انه مصنوع لا حجة فيه فهذه الخمسة عشر ملحقات بما ذكر [و] بعض المزيد الثلاثى وهو العشرة الباقية [غير ملحق] بشئ [نحو اخرج] كأفعل [وجرب] على فعّل بتضعيف العين [وقاتل] على فاعل وليست هذه الثلثة ملحقة بدحرج لوقوع الادغام فيهما اما فى الثانى فدائما واما فى الاخير ففى نحو أعدّ ومادّ ولعدم موافقتها له فى المصدر المطرد وهو الدحرجة والاخراج وان وافق الدحراج ٥ لكنه غير مطرد فى الرباعى [وانطلق] على انفعل [واقتدر] من القدرة على افتعل [واستخرج] على استفعل [واشهاب واشهب] بتشديد الباء فيهما على افعالّ وافعلّ بتشديد اللام اذا غلب بياضه على سواده وهذان البناءان فى اللون والعيب الحسيّ الا ان الغالب فى الثانى ان يكون فى اللازم منهما وفى الاول ان يكون فى العارض وكلاهما قاصران لا يتعديان [واغدودن] الشعر بمعجمة ومهملتين على افعوعل اذا تم وطال وهذا قاصر وجاء من هذا البناء لفظان متعديان وهما اعروريت الفرس اى ركبته عريانا واحلوليته اذا استطبته وعددته حلوا [واعلوط] فلان البعير على افعوّل بتشديد

الواو

وَاِسْتَكَانَ قِيلَ اِفْتَعَلَ مِنَ السُّكُونِ فَالْمَدُّ شَاذٌّ وَقِيلَ اِسْتَفْعَلَ مِنَ الْكَوْنِ

الواو اذا تعلق بعنقه وعلاه وفي الصحاح اِعْلَوَّطَنِي فلانٌ اى لزمني وهو متعدٍّ في المعنيين واجلوّذ
بهم السير اى دام مع السرعة واخروّط بهم السير اى امتد وهذان لازمان وليعلم انه يجب في الالحاق
مع موافقة الفرع للاصل في صورة الحركات والسكنات ان يقع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها
في الاصل الملحق به وان يكون فيه ما يماثل زيادة الاصل فلذلك حكم على اقعنسس بالحاقه باحرنجم
لمقابلة اصوله باصوله واشتماله على النون الزائدة فيه في موقعها منه ولم يحكم على استخرج بذلك لعدم
التقابل في الاصول وعدم النون كذا قيل فتأمل [واستكان] بمعنى ذلّ وخضع فيه خلاف [قيل] اصله
استكن وهو [افتعل من السكون] فالخاضع الذليل كانه سكن عن الصعود الى مدارج العز على و
جه المبالغة كما يقتضيه الافتعال وعلى هذا [فالمد] الواقع بعد الكاف [شاذٌّ] حاصل من اشباع
فتحة الكاف مثله في منتزاح في قول ابن هرمة يرثي ابنه : وانت من الغوائل حين ترمى ومن ذمّ
الرجال بمنتزاح : فان اصله المنتزح بلا مد بمعنى البعيد وقولهم مستكين بالياء المبدلة عن الالف مثلا في
اسم الفاعل منه مبني على لزوم الزيادة وتوهم اصالتها [وقيل] انه [استفعل من كان] وانما لم يذكر المصدر
المجرد المأخوذ منه كما في القول الاول لان اصحاب هذا القول اختلفوا في انه من الكون او من الكين يقال كان
يكين كينا اذا خضع فذكر الماضي المجرد الصالح لهما اختصارا فعلى الاول معنى الاستفعال فيه التحول من كون
الى كون لكن خص في العرف بالتحول من كون العز الى كون الذل وعلى الثاني كانه بمعنى فعل ككثر واستقر
وبزيادة الحرف حصل شيء من المبالغة ويمكن اعتبار التحول ايضا كما لا يخفى وقيل انه من الكين بمعنى لحم
الفرج اى صار مثله وانتقل الى حالته في الذل فهو على هذا من قبيل التحول الى مدلول اسم العين مجازا كاستحجر اى

فالمدّ قياسيّ ففعل لمعانٍ كثيرةٍ وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله نحو كارمني فكرمته أكرمه الإباب وعدت وبعت ورميت

صار حماراً اى مثله ولعلّ الانسب بقوله من كان ما ذكرناه إلّا أن يكون كان بمعنى زلّ أيضاً ٥ ماخوذاً من الكين فتأمل واذا جعل استكان إستفعل من كان واوياً أو يائياً [فالمدّ] فيه [قياسيّ] لأنّ أصله على هذا إستكون أو إستكين فالمدّ منقلب عن الواو أو الياء كإستقام وإستمال ٥ واذا علمت أبنية المجرّد والمزيد فيه من الفعل فاعلم انّها ترد لمعانٍ مختلفة [ففعل] بالفتح من جملتها يكون [لمعان كثيرة] لانّه لخفّته كثر استعماله فاستعملوه فى معان مختلفة لا تكاد تحصى بحسب أغراضهم حتّى قيل انّه ما من معنى من معانى الأفعال الّا وقد استعمل هو فيه [وباب المغالبة] وهو ما يسند لبيان الغلبة الى الغالب بعد المفاعلة الدالّة على وقوع فعل من كلّ من الفاعلين [يبنى على فعلته أفعله] بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع من المتعدّى وان لم يكن الفعل المجرد منه على هذه الزنة أو لم يكن متعدّياً وذلك [نحو كارمنى] فلانٌ [فكرمته أكرمه] لبيان أنّ الغلبة من المتكلم والمجرد فى كَرُمَ وان كان لازماً مضموم العين لكن عند بيان الغلبة بنى منه المتعدّى بالفتح لأنه معنى متجدّد فقصدوا له بناءً جديداً فاختاروا الأخفّ الذى هو مفتوح العين وأثروا المضارع المضموم لقوّة الضمّ ومناسبته للغلبة مع شيوعه وكثرته قيل وقد يقال ضاربنى فلانٌ فضربته إذا ضربا غيرهما وكانت الغلبة فى ضربه من المتكلّم ثمّ انّ البناء للمغالبة على ذلك الوجه قاعدة مطّردة فى كلّ باب يؤتى فيه بعد المفاعلة التى وقعت فيها المغالبة بالفعل المجرد الذى هو اصلها لبيان الغلبة [إلّا باب وعدت] من المثال واوياً كان أو يائياً [و] باب [بعت ورميت] من الاجوف و

فإنّه أُفعِله بالكسر وعن الكسائي في نحو شاعرني فشعرته أشعَره بالفتح وفعِل يكثر فيه

العلل والأحزان وأضدادها كسقم ومرض وحزن وفرح

والناقص اليائيين [فإنّه] أي كلّ واحد منها عند بيان الغلبة فعلتُه بفتح عين الماضي [أفعِله بالكسر]

في المضارع دون الضم لئلا يلزم خلاف لغتهم إذ لم يجئ في شيء منها يفعُل بالضم بل كل منها مكسور العين

فأبقي على حاله فيقال واعدني وبايعني وراماني فأعِده وأبيعه وأرميه [و] حكى [عن الكسائي]

مخالفة تلك القاعدة أيضا فيما عينه أو لامه أحد حروف الحلق زعما منه أنه يلزم [في] كل ما هو

عينه أو لامه أحدها طريقة واحدة هي فتح العين في الماضي والمضارع فيبقى على حاله [نحو شاعرني

فشعرته أشعَره] بالفتح فيهما وليس الأمر كما زعمه لورود خلاف تلك الطريقة في اللغة كبرِئ يبرُؤ

مع أن أبا زيد حكى في باب المغالبة شاعرته أشعُره بالضم وكذا فاخرته أفخُره وأما خصصنا اطراد

القاعدة بما يؤتى بمجرد المفاعلة بعدها لأن ذلك مقصور على السماع وقد لا يكون في بعض الأبنية

كما قال سيبويه إنك لا تقول نازعني فنزعته بل تقول غلبته فإنهم استغنوا بغلبته عن إيراد ما هو

من باب المغالبة ويؤتى بمضارعه على ما هو عليه فيقال أغلِبه بكسر العين وقد يقتصر على المجرد لبيان

الغلبة من غير سبق المفاعلة لفظا كما يقال لأحد المتخاصمين خصمك فلان أي غلبك في الخصومة لأنه قيل

خاصمك فخصمك وقد يجعل منه قول جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز: الشمس طالعة ليست بكاسفة

تبكي عليك نجوم الليل والقمرا: كأنه قال تباكي النجوم والقمر عليك فتغلبها في البكاء وما فيها من الكدر

لذلك لا للكسوف [وفعِل] بكسر العين اللازم فيه أكثر من المتعدي [ويكثر فيه العلل] أي الأمراض [والأحزان]

وأضدادها أي الصحة والسرور فالأمراض [نحو سقم ومرض و] الأحزان نحو [حزن] وضد المرض نحو سلم و

وتجيء الألوان والعيوب والحلى كلها عليه وقد جاء أدم وسمر وعجف وحمق وخرق وعجم
ورعن بالكسر والضم وفعل لأفعال الطبائع ونحوها كحسن وقبح وكبر وصغر فمن ثم كان لازما

وترح [د] ضد الحزن نحو [فرح وتجيء الألوان والعيوب والحلى] وهي العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء
الحيوان جمع الحلية [كلها عليه] فالألوان نحو كدر وشهب والعيوب كعرج وعمى والحلى كدعج من الدعج
لشدة سواد العين [وقد جاء أدم وسمر] من الأدمة والسمرة في الألوان [وعجف] من العجف وهو الهزال
من عيوب البدن [ورعن وحمق] بالراء والعين المهملتين بمعنى حمق [وخرق] من الخرق ضد الرفق [وعجم]
من العجمة وهي العي في اللسان من عيوب النفس وبلج من البلجة وهي نقاوة ما بين الحاجبين في الحلى
[بالكسر والضم] فهذه الأمثلة وردت على الأصل فيها وهو الكسر وجه آخر وهو الضم وهذه المعاني المذكورة
المكسور العين كلها لازمة وأما فرقته وفزعته فقال سيبويه انه على حذف الجار أي فرقت منه وفزعت منه
[وفعل] بضم العين [لأفعال الطبائع] جمع الطبيعة وهي الغريزة المخلوقة أي المعاني التي هي من جنس
الغرائز التي خلق عليها الشيء من غير مدخل لاختياره فيها ولا تنفك عنه [ونحوها] مما يقوم بموصوفه
مع اللبث ولا يتجاوز الى غيره ويجري مجرى الغرائز [كحسن وقبح وكبر وصغر] فإنها تدل على الغرائز التي هي
الحسن والقبح والكبر والصغر وطهر ونظف من الطهارة والنظافة الجاريتين مجراها هذا ما يقال هنا ومنهم من
فسر أفعال الطبائع بالأفعال الصادرة عن الطبيعة بمعنى القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر
عنها ويكون أثرها على نهج واحد ولا يختلف باختلاف الأوقات فتأمل [ومن ثمه] أي من أجل أنه لأفعال
الطبائع ونحوها وهي معان قائمة بموصوفاتها من غير أن يتعدى الى الغير وان وقع التعدي في آثارها في
بعض الأوقات لا في نفسها [كان لازما] دائما في لغة جميع العرب الا هزيلا نفيا حكاه ابو علي من وقوع

التعدي

وشذ رحبتك الدار اى رحبت بك واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل وكذا باب بعته

المتعدى فيه فى لغتهم ولاجل اللزوم فيه يتحول المتعدى لازما اذا حول اليه للمبالغة والتعجب نحو فهم زيد بضم العين بمعنى ما افهمه [وشذ رحبتك الدار] وهو انما يتعدى فى الظاهر والا فاصله لازم والتعدى فيه بواسطة الخافض المحذوف [اى رحبت بك] اى اتسعت بك فحذفت الجار واوصل الضمير بالفعل فشذوذه للالباس حيث استعمل فى صورة المتعدى على ما قيل وقيل ان التعدى فيه لتضمين معنى وسع وكذا التعدى فى طلع بالضم فى ان بشرا طلع اليمن بتضمين معنى بلغ [واما باب سدته] اسوره سيادة وهو الاجوف الواوى المتعدى الذى مضارعه مضموم العين والحرف الاول من ماضيه مضموم عند الاتصال بالضمير المرفوع المتحرك فهو وان كان معرضا لاحتمال ضم عين الماضى مع التعدى ونقله الى الفاء عند اتصال الضمير لكن ما تقرر عندهم من الحاق ما يتردد فى حاله من المعتل بالصحيح اقتضى الحاقه بالصحيح المعلوم فيه انتفاء الماضى المتعدى المضموم فلذلك جعلوه من المفتوح العين اصالة ثم ان ظاهر كلام سيبويه والجمهور انه حول من المفتوح العين الى مضموم العين لبيان انه واوى لمناسبة الضم الواو ونقل الضم الى الفاء مع الضمير وهذا تعسف بل غير صحيح اذ لم يعهد فى لغتهم تحويل باب الى باب فى غير عروض تغير فى المعنى وبان الواوى يحصل بنفس الضم وان لم يكن منقولا من العين [فالصحيح] مع جعل ماضيه مفتوح العين [ان الضم] الحق باوله بعد حذف الالف المنقلبة عن العين عند تسكين اللام للاتصال به بالتقاء الساكنين والتزموا الحاقه به [لبيان بنات الواو] اى الواوى [لا] ان الضم فى اوله حاصل [للنقل] من العين اليه بان تكون مضموم العين اصالة او تحويلا [وكذا] الكلام فى [باب بعت] وهو الاجوف اليائى الذى مضارعه مكسور العين واول ماضيه

واما باب سدته

وراعوا في باب خفت بيان البنية

مكسور عند الاتصال بالضمير والمقصود أن الكسرة ملحقة بأوله بعد قلب عينه ألفاً وحذفها بالتقاء
الساكنين للدلالة على أنه يائي وليس منقولاً من العين اليه على أن يكون مكسور العين أصالة أو تحويلاً
لندرة فعِل يفعِل بكسر العين فيهما في غير المعتل الفاء وهذا مذكور استطراداً بمناسبة الواوي ثم إن
إلحاق الضم بأول الواوي من غير النقل وكذا الكسر بأول اليائي إنما هو فيما تعذر فيه بيان البنية
أي بناء الكلمة كباب سدته وبعته فإن حركة عينه الفتح مثل قاله فلا فائدة في النقل ثم بعد قلب
العين ألفاً وحذفها عند الاتصال بالضمير المرفوع لو أبقي أوله على الفتح لم تعرف حركة العين حتى تعلم البنية
إذ الواو المتحركة أية حركة كانت تقلب ألفاً عند انفتاح ما قبلها وتحذف عند الاتصال به وكذا الياء فحيث تعذر
بيان البنية ضموا أو كسروا الأول لبيان الواو والياء كراهة الخلو عن البيان رأساً وأما إذا أمكن
بيان البنية فلا يلتفت الى بيان الواوي واليائي بالوجه المذكور بل يراعى البنية [و] هذا كما أنهم
[راعوا في باب خِفت] وهو الأجوف الواوي على فعِل بكسر العين في الماضي والفتح في المضارع [وباب
هِبت] وهو الأجوف اليائي على تلك الزنة [بيان الأبنية] التي هي فعِل بالكسر لأن بيانها أهم
لتعلقها بالمعاني المختلفة باختلافها وتعلق الواوي واليائي أولاً باللفظ واعتبار الأهم واجب عند إمكانه
كما يمكن في هذا الباب بنقل الكسرة من العين الى الفاء فلذلك اعتبروا ذلك النقل فيهما من غير مبالاة بعدم
معرفة الواوي واليائي ولم يقولوا خُفت بالضم كصُنت والالتباس بنحو بعت يدفعه فتح عين المضارع
نحو يخاف ويهاب فهذا بيان معاني أبنية المجرد الثلاثي وأما المزيد فيه فما كان منه على زنة اشهب
واشهاب واغدودن واعلوط فلا يزيد معناه على المجرد الا في المبالغة الحاصلة بالحرف الزائد لئلا يخلو عن

الفائدة

وأفعل للتعدية غالبا نحو أجلسته وللتعريض نحو أبعته ولصيرورته ذا كذا نحو أغدّ البعير

ومنه أحصد الزرع

عن الفائدة فلذا لم يتعرض لها هنا وكذا الملحق بالإفعال وتفعل وتفعلل فيما زعمه المصنف من كونهما ملحقين فلذا لم
يتعرض منه إلا لهما ثم إن الغالب في المزيد أن يكون له فعل مجرد ثلاثي وقد يتخلف ذلك نحو استحجر الطين
وليس بناء كل مزيد قياسا مطردا من أي لفظ كان فلا يقال أنصر وأظرف كأكرم ودخّل بالتشديد من باب التفعيل
ولذلك رُدّ على الأخفش حيث أثبت باب الإفعال في حسب وزعم وظنّ بالقياس وتختلف معاني الأبنية التي
يشتمل من جملتها على معنى زائد [وأفعل] منها يكون [للتعدية غالبا] وهي أن يضمن الفعل معنى الجعل و
التصيير ويجعل فاعل أصله المجرد مفعولا للتصيير فإن كان المجرد لازما تعدى إلى واحد [نحو أجلسته]
نقول جلس زيد يفيد أنه فاعل للجلوس فإذا قلت أجلسته أفاد أنك صيرته جالسا وإن كان المجرد متعديا إلى
واحد تعدى إلى اثنين نحو عطى زيد دينارا أي تناوله وأعطيته إياه وإن تعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة نحو علم
فلان زيدا منطلقا وأعلمت فلانا زيدا منطلقا وقد يفيد جعل الشيء نفس أصله كأهديته من الهدية أي جعلته
هدية ويكون أفعل أيضا [للتعريض] وهو جعل مفعول المجرد معرضا للمفعولية له [نحو أبعته] أي جعلته
معرضا لأن يباع [ولصيرورته] أي صيرورة الشيء الذي هو فاعله [ذا كذا] أي صاحب كذا إما بأن يكون
صاحب ما اشتق منه [نحو أغدّ البعير] أي صار ذا غدة وهي العقدة التي في اللحم ويحيط بها الشحم وغدة البعير
طاعونه وإما بأن يكون صاحب ما هو صاحب لما اشتق منه نحو أجرب الرجل أي صار ذا إبل ذات جرب وأخبث
أي صار ذا أصحاب ذوي خبث ويقرب منه أنجب إذا ولد نجيبا لأنه صار ذا ولد ذي نجابة [ومنه] أي من أفعل
الذي بمعنى صار ذا كذا ما اشتهر جعله قسما آخر وهو أفعل بمعنى جاء وقت استحقاق فاعله أن يوقع عليه أصله

ولوجوده على صفة نحو أحمدته وأبخلته وللسلب نحو أشكيته وبمعنى فعل نحو قلته وأقلته

وفعل للتكثير غالباً

المجرد نحو [أحصد الزرع] إذا جاء وقت أن يوقع عليه الحصاد كأنه لاستحقاقه إياه صار ذا حصاد فجعل
صاحباً له وإن لم يحصل له بالفعل وبهذا فارق نحو أغد البعير ولذا فصله عنه بقوله ومنه قيل ومنه أيضاً ما كان
بمعنى دخل فاعله في نفس أصله أو في وقته نحو أصبح زيد بمعنى دخل في الصباح وأشمل بمعنى دخل في وقت الشمال أي ريح
الشمال ومما يكون بمعنى وصل إلى أصله مكاناً كان كأنجد وأجبل أي وصل إلى نجد وإلى الجبل أو عدداً كأعشر غنم زيد و
أتسع أي وصل إلى العشرة والتسعة كأنه صار ذا صباح وشمال ونجد وجبل وعشرة وتسعة [و] يكون أفعل [لو
جوده] بالإضافة إلى المفعول من قولهم وجده وجوداً ووجداناً أي لوجدانك إياه أي شيئاً هو مفعول أفعل عليها
أي [على صفة] وهي كونه مفعولاً لما هو أصله إن كان الأصل متعدياً أو فاعلاً له إن كان لازماً فالأول [نحو
أحمدته] أي وجدته محموداً مفعولاً للحمد [و] الثاني نحو [أبخلته] أي وجدته بخيلاً فاعلاً للبخل بمعنى أنه
قائم به وأعمرت الأرض وجدتها عامرة وقد تكون تلك الصفة هي الفاعلية لنفس أفعل لا لما هو أصله
كأفحمته أي وجدته مفحماً فاعلاً للإفحام وهو العيّ [وللسلب] أي لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول
[نحو أشكيته] أي أزلت شكايته وقد يكون بمعنى زوال أصله وهذا لا يكون إلا لازماً نحو أفلس زيد أي زال فلسه
أي لم يبق معه مال وقيل معناه صار ذا فلوس كأنه قيل صارت دراهمه فلوساً [وبمعنى] أصله المجرد وهو
[فعل] من غير زيادة المبالغة كما مر متعدياً كان [نحو قلته وأقلته] يقال قلت البيع بكسر القاف وأقلته
أي فسخته أو لازماً نحو أسرع وأبطأ بمعنى سرع وبطؤ وقيل إن الإسراع والإبطاء متعديان في الأصل أي
أسرع المشي وأبطأه غير أنه لما كان معروفاً عند المخاطب استغنى عن إظهاره ويجيء أفعل بمعنى الدعاء كأ

سقيته

نحو غلّقت وقطّعت وجوّلت وطوّفت وموّت المال وللتعرية نحو فرّحته ومنه فسّقته في

للسلب نحو جلّدت البعير وقرّدته وبمعنى فعل نحو زيّلته

كأسقيته أي دعوت له بالسقيا وللمطاوعة فعّل بتشديد العين نحو فطّرته فانفطر وبشّرته فأبشر وزعم

بعضهم أنه لا يجيء للمطاوعة أصلاً [وفعّل] بتشديد العين يكون [للتكثير غالباً] أي لتكثير أصل الفعل أما

باعتبار إيقاعه على متعدد وإن اتحد الفاعل وهذا متعد [نحو قطّعت] الأثواب [وغلّقت] الأبواب أو باعتبار

تكرر الفعل والكثرة وإن اتحد الفاعل أيضاً [و] ذلك قد يكون لازماً نحو [جوّلت وطوّفت] أي كثرت الجولان

والطواف وقد يكون متعدياً نحو غلّقت الباب إذا غلّق مرات كثيرة على ما يظهر من شرح المفصل فإن اتحد الباب

مع اتحاد وقوع الفعل فالأقصر التحقيق على ما قيل [و] أما باعتبار تعدد الفاعل وكثرته نحو [موّت المال] بالرفع إذا

مات مال كثير من الحيوان وهذا لازم ألبتة ويجب في فاعله أن يكون صادقاً على الكثير [و] يكون [للتعرية

نحو فرّحته ومنه] ما عدّه أهل التصريف معنى آخر برأسه وهو نسبة المفعول إلى الأصل سواء كان

مصدراً مجرداً نحو [فسّقته] أي نسبته إلى الفسق وسمّيته فاسقاً أو اسم عين نحو تمّمته أي نسبته

إلى تميم وهو قبيلة فهذه النسبة لأنها نوع من الجعل والتصيير فرجع إلى التعدية وإن لم يكن على نهج غيره

منها ولذا فصله بقوله ومنه فتأمل [وللسلب نحو جلّدت البعير] أي أزلت جلده وسلخته [وقرّدته]

أي أزلت قراده والسلب في هذا الباب كثير في الأعيان قليل في المعاني وفي باب الإفعال بالعكس [و] يكون

هذا الباب أيضاً [بمعنى] أصله المجرد أعني [فعَل] من غير تفاوت إلا في المبالغة [نحو زيّلته] بكسر الزاي

وزيلته وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجيء العكس

ضمنا نحو ضاربته وشاركته ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا

من الأجوف اليائي لا الواوي [وزيلته] فإن كليهما بمعنى فرقته ويكون بمعنى صار ذا أصله نحو تبع الجرح أي صار ذا

قيح وبمعنى صيرورة فاعله أصله المشتق منه كروض المكان أي صار روضا وعجزت المرأة أي صارت عجوزا وبمعنى

تصيير مفعوله على ما هو عليه نحو سبحان الذي ضوأ الأضواء وكوف الكوفة أي جعلها أضواء وكوفة ويعمل

الشيء كالإتيان وغيره في المشتق منه نحو صبح أي أتى صباحا وغلس فعل في الغلس ولعان أمر غير مضبوطة

[وفاعل] الكائن [لنسبة أصله] المجرد الذي اشتق هو منه [إلى أحد الأمرين] حال كون ذلك الأصل [متعلقا

بالآخر للمشاركة] والمقصود أنه لنسبة أصله من حيث اعتبرت مشاركة أحد الأمرين فيه للآخر إلى الأمر

الأول بالفاعلية متعلقا من تلك الحيثية بالآخر على جهة المفعولية وملخصه أنه لنسبة المشاركة في أصله

إلى أحد الأمرين متعلقة بالآخر [صريحا فيجيء العكس] وهو نسبة المشاركة المذكورة إلى الآخر متعلقة بالأمر

الأول [ضمنا] لأن مشاركة أمر لآخر يتضمن مشاركة الآخر إياه ويلازمها فكل منهما فاعل من وجه ومفعول من

وجه وذلك [نحو ضاربته وشاركته] فضارب في المثال لنسبة أصله وهو الضرب من حيث اعتبرت مشاركة

المتكلم فيه لمرجع الضمير أي لنسبة المشاركة في الضرب التي هي المضاربة إلى المتكلم متعلقة بالمفعول ومنطوقه الصريح

ولذا أن الأول مضارِب بالكسر والآخر مضارَب بالفتح لا النسبة نفس الضرب إليه متعلقا بالمفعول ليكون

المنطوق أن أحدهما ضارب والآخر مضروب كيف وقد يمتنع التعلق بالمفعول في أصل المفاعلة فإنها قد

تؤخذ من أصل لازم نعم يحصل التعدي قطعا عندنا بها باعتبار معنى المشاركة المتعدية الحادثة كما يحصل التعدي

في بابي

نحو كارمته وشاعرته والمتعدي إلى واحد مغاير للفاعل متعديا إلى اثنين نحو جاذبته الثوب

بخلاف شاتمته وبمعنى فعّل نحو ضاعفت وبمعنى فعل نحو سافرت

فى بابى الإفعال والتفعيل لما يحدث عند بنائهما [ومن ثمّ جاء غير المتعدى] من المجرد إذا بنى منه هذا الباب

[متعديا نحو كارمته] من كرُم [وشاعرته] من شعُر فلان كنصر وكرم فهو شاعر إذا قال شعرا أى كلاما منظوما

فإن مجموع قول الشعر الذى هو معناه لا يتعدى وقد جاء التعدى فيهما عند بناء المفاعلة هذا لكن الغالب فى

المتعارف أن المشاعرة للمشاركة فى إنشاء الشعر وإن كان من نظم الغير فلعل الأصل حول أن هذا المعنى بضرب

من التوسع ثم اشتق منه المشاعرة [و] من ثم أيضا جاء [المتعدى] من المجرد [إلى واحد مغاير للفاعل] على

صيغة المفعول من المفاعلة على ما ذكره نجم الأئمة نظرا إلى أن الكلام فيما يصير مفعولا بعد بناء المفاعلة فالمف

جاء المتعدى إلى واحد غير المشارك بفتح الراء [متعديا إلى اثنين نحو جاذبته الثوب] لاعتبار تعدى الجذب فيه

وهو لا يصلح لمشاركة الفاعل فى الفاعلية وبدونها لا يتم معنى المفاعلة فلا جرم تعدى جاذبت إلى آخر يصلح لذلك حتى

يتم معناهما [بخلاف] ما كان أصله متعديا إلى واحد يكون مفاعلا بعد المفاعلة فإنه يتعدى إليه دون غيره لتمام

معناهما به نحو [شاتمته] فإن الشتم متعد إلى ما يكون مفاعلا فى المشاتمة وجاذب زيد عمرا إذا فرض أن

كلا منهما جذب الآخر [و] قد يكون [بمعنى فعّل] بتشديد العين [نحو ضاعفته] فإنه للتكثير مثل ضعّفته

وناعمه الله بمعنى نعّمه أى أكثر نعمه وهو الإبل والشاة أو الإبل خاصة [وبمعنى] أصله المجرد وهو [فعل]

بالتخفيف سواء استعمل أصله المجرد فى كلامهم نحو ناولته الشيء أى نلته بضم النون أى أعطيته أم لا [نحو

سافرت] فإنه لنسبة السفر إلى المتكلم من غير معنى زائد اخر سوى المبالغة ولم يستعمل سفرت فى كلامهم

وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً نحو تشاركا ومن ثم نقص مفعولاً من فاعل

وليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتف عنه نحو تجاهل وتغافل وبمعنى

على ما في شرح المفصل خلافاً لما ذكره الجوهري وقد يكون فاعل لجعل الشيء ذا أصله كما يجيء أفعل أيضاً لذلك نحو

عافاك الله أي جعلك ذا عافية وعاقبه أي جعله ذا عقوبة [وتفاعل] يكون [لمشاركة أمرين فصاعداً

في] فاعلية [أصله] المجرد [صريحاً] بخلاف فاعل فإن نسبته بالفاعلية إلى أحدهما تكون صريحاً وإلى الآخر ضمناً

لكونه مفعولاً في صريح اللفظ [نحو تشاركا] فإنه يدل على مشاركة اثنين في فاعلية أصله وهو الشركة صريحاً بخلاف

شارك زيد عمراً [ومن ثمه] أي من أجل أن تفاعل للتشارك في الفاعلية صريحاً [نقص مفعولاً] واحداً

[عن فاعل] وهو المشارك الذي كان مفعولاً صريحاً لأنه يصير فاعلاً في تفاعل صريحاً كما تقول ضارب زيد

عمراً بنصب عمرو وتضارب زيد وعمرو برفع الاسمين فإن كان فاعل متعدياً إلى آخر أيضاً تعدى تفاعل

أيضاً إلى ذلك الآخر فقط تقول عاطيته الدراهم بالتعدي إلى اثنين وتعاطينا الدراهم فالبابان متشاركان

في إفادة المشاركة في الفاعلية مطلقاً مفترقان على الوجه المذكور ولعل الدلالة على فاعلية أحد الأمرين إن كانت

أهم عند المتكلم لغرض عبّر بالمفاعلة ليجعل الأهم فاعلاً والآخر مفعولاً وإن تساويا عنده عبّر بالتفاعل ويحتمل أن يكون

البابان كعبارتين لمعنى واحد يتخير المتكلم بينهما وأما الفرق بأن المفاعلة تدل على أن أحد الأمرين وهو ما وقع

فاعلاً صريحاً سابق في مباشرة الفعل على الآخر بخلاف تفاعل فالتحقيق خلافه كما أفاده نجم الأئمة رضي متمسكاً

بما ورد من المفاعلة على خلاف ذلك [و] قد يكون أيضاً تفاعل [ليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله] المجرد [حاصل

بحث باب التفعّل

فَعَلَ نحو توانيتُ ومُطاوِع فاعَلَ نحو باعدتُه فتباعد وتفعّل لمطاوعة فعّل نحو كسّرته

فتكسّر وللتكلّف نحو تشجّع وتحلّم

له و] الحال انّه [هو منتفٍ عنه نحو تجاهلتُ وتغافلتُ] اى اظهرتُ من نفسى الجهل والغفلة مع انتفائهما

فى الواقع [وبمعنى] اصله المجرد وهو [فَعَلَ] سواء كان لازمًا [نحو توانيتُ] بمعنى ونيتُ من الونى وهو

الضعف أم متعديا كقول امرئ القيس * تجاوزتُ احراسًا اليها ومعشرًا * علىّ حراصًا لو يسرّون مقتلى * فانّ

الظاهر انّ تجاوزته بمعنى جزته [ومطاوع فاعَلَ] المطاوع بالكسر وحقيقة المطاوعة ان يدلّ احد الفعلين

الراجعين الى اصل واحد فى الاشتقاق على التأثير ويدلّ الآخر على قبوله فالثانى كأنّه طاوع الاوّل ومفعول الاوّل

فاعل الثانى ويقرب من ذلك انّ المطاوعة حصول الاثر عن تعلّق الفعل المتعدّى بمفعوله لظهور انّ المراد الاثر

المدلول عليه بما يرجع فى الاشتقاق الى اصل ذلك المتعدّى ليخرج عنه نحو ضربته فتألّم وحيث علمت أنّ فاعل

المطاوع بالكسر ما كان مفعول المطاوَع بالفتح علمت انّه ينقص عنه درجة فمطاوع المتعدّى الى واحد قاصر

[نحو باعدته فتباعد] ومطاوع المتعدّى الى اثنين يتعدّى الى واحد نحو ألبسته الثوب فلبسه وقد يتكلّم با

المطاوع بدون ذكر المطاوَع نحو انكسر الاناء والمعنى الذى لا يكون قبول اثر فعل متعدّ لا يكون مطاوعا له وان

رجع الى اصل اشتقاقه [وتفعّل] يكون [لمطاوعة فعّل] بالتشديد [نحو كسّرته فتكسّر وللتكلّف] وهو

ان يحمل الفاعل نفسه على اصله على وجه الكلفة والمشقّة ليحصل له [نحو تشجّع وتحلّم] اى حمل نفسه

على الشجاعة والحلم وكلّفها اياهما حتى يحصلا له لكونهما مطلوبين وهذا بخلاف نحو تجاهل فانّ معناه مجرد اظهار

ولمّا رأيت الجهل فى الناس عامة * تجاهلت حتى ظُنّ انّى جاهل

وللاتخاذ نحو توسّد وللتجنب نحو تأثّم وتحرّج وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرّعته ومنه

تفهّم وبمعنى استفعل نحو تكبّر وتعظّم وانفعل لازم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطا

الجهل من غير دلالة على حمل النفس عليه لكونه مطاوعاً [وللاتخاذ] وهو أن يجعل الفاعل المفعول أصل الفعل

وذلك اذا كان ذلك الاصل اسماً لا مصدراً [نحو توسّد] ت التراب أي جعلته وسادة [وللتجنب] يعني مجانبة

أصله [نحو تأثّم وتحرّج] أي تجنب الإثم والحرج [وللعمل المكرر في مهلة] أي ليدل على مباشرة عمل وهو أصله

المجرد مرة بعد أخرى [نحو تجرّعته] أي شربت جرعة بعد جرعة فيدل على تكرر مباشرة أصله وهو الجرع اللازم

باعتبار تحصيله في ضمن فرد منه بعد تحصيله في ضمن آخر فان الواحد بالشخص لا يتكرر حصوله [ومنه تفهّم]

وتعلّم المسئلة فان أصل الفعلين أعني فهمها والعلم بها بعد غاية الاستعداد له وإن كان دفعياً لكن نزّل

التوسل اليه على مهلة منزلة تكرره في مهلة فعبّر بالتفهم والتعلم فلذا فصله بقوله منه وقيل ان الفصل

باعتبار ان التكرر في مهلة ليس بظاهر في مثل هذا لان الفهم ليس بمحسوس كالتجرع ويمكن أن يكونا مطاوعي فهّم

وعلّم [وبمعنى استفعل نحو تعظّم وتكبّر] أي طلب أن يكون عظيماً وكبيراً وقد يقال تعظّمته أي اعتقدت فيه

أنه عظيم وقد يكون بمعنى صيرورة الشيء نفس أصله نحو تزبّب العنب أي صار زبيباً وتكلّل الزند أي صار

إكليلاً وبمعنى صيرورة الشيء ذا أصله نحو تأهّل وتأصّل أي صار ذا أهل وذا أصل وتأكّل أي صار ذا أكل

أي مأكولاً ويقال ترجّلت المرأة أي صارت كالرجل وهو راجع الى الصيرورة الشيء أصله مجازاً [وانفعل لازم]

كله لانه بشهادة الاستقراء موضوع لحصول اثر الفعل المتعدي الى واحد مطاوع له فيلزمه اللزوم ثم انه

في الغالب [مطاوع فعل] المتعدي الى واحد [نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع أفعل] المتعدي الى

واحد

مبحث باب الانفعال

مطاوع أفعل نحو أسفقته فانسفق وأزعجته فانزعج قليلا ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثم قيل انعدم خطأ وافتعل للمطاوعة غالبا نحو غممته فاغتم وللاتخاذ نحو اشتوى وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا وللتصرف نحو اكتسب

واحد [نحو أسفقته فانسفق] يقال اسفقت الباب أى رددته [وأزعجته] أى أقلعته عن مكانه و أبعدته [فانزعج] مجيئا [قليلا ويختص] انفعل [بالعلاج والتأثير] بأن يكون من الافعال الظاهرة التى هى أفعال الجوارح ويكون دالا على قبول اثر حاصل من تأثير يكون من جنس تلك الافعال كأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا كونها جلية واضحة فلا يقال علمته فانعلم [ومن ثم] أى من جهة اختصاصه بقبول الاثر والمطاوعة [قيل انعدم خطأ] لأن العدم ليس اثرا حقيقيا حتى يكون قبوله مطاوعا للشيء لكنه نزل منزلته وغلب استعماله فى كلام أرباب المعقول ولا يستعمل الا فى العدم الطارى على الوجود لأن العدم الأزلى لا يشبه الأثر بوجه فلا ينزل منزلته [وافتعل للمطاوعة غالبا] من غير اختصاص بالعلاج [نحو غممته] أى أحدثت فيه الغم [فاغتم] ويكثر اغناء افتعل عن انفعل فى مطاوعة ما فائه ما يدغم فيه النون الساكنة نحو لمت الجرح أى أصلحته فالتأم ورميته فارتمى ووصلته فاتصل ولا يقال إنلام وانرمى وانوصل مثلا لئلا يلتبس علامة المطاوعة أعنى نون الانفعال بالادغام [وللاتخاذ] وقد عرفت انه جعل الشيء أصل الفعل من غير المصدر [نحو اشتوى] أى اتخذ لنفسه شواء وهو المشوى بالنار وامتطاه أى اتخذه مطية [وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا] فانه بمعنى تجاوروا ولكونه بمعنى ما لا اعلال فيه لم تقلب واوه الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها [واختصموا] أى تخاصموا [وللتصرف] وهو الاجتهاد فى تحصيل أصله والمبالغة والاعتمال والاحتيال فيه [نحو اكتسب] عند سيبويه

مبحث باب الافتعال

وإستفعل للسؤال غالباً صريحاً نحو إستكتبته أو تقديراً نحو إستخرجته وللتحول نحو إستحجر الطين و
إنّ البغاث بأرضنا تستنسر وبمعنى فعل نحو قرّ واستقرّ وللرباعي المجرد بناء واحد

مبحث باب الاستفعال

ولذلك قيل ان في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيهاً على لطفه تعالى بخلقه حيث أثبت
لهم الثواب على فعل الحسن كيف صدر ولم يثبت العقاب على القبيح الا اذا صدر على وجه الاعتمال والمبالغة
وجاء بمعنى فعل نحو قلعه واقتلعه [وإستفعل للسؤال غالباً] إمّا [صريحاً نحو إستكتبته] أي سألته الكتابة
[أو تقديراً نحو إستخرجت الوتد] فانه لا يتصور فيه طلب بل نزّل الاحتيال في تحصيله والتلطف فيه منزلة
الطلب والمعنى لم ازل اتلطف في اخراجه حتى خرج ومن مجاز الطلب إسترقع الثوب إذا أخلولق وإستحق
أن يرقع كأنه سأل أن يرقع [و] يكون [للتحول] إلى الشيء الذي هو اصله حقيقة أو مجازاً وهذا لا يكون
متعدياً أصلاً [نحو إستحجر الطين] أي صار حجراً حقيقة أو مجازاً وذلك اذا لم يتحول اليه بل صار مثله
في الصلابة [و] نحو قول الشاعر [إنّ البغاث بأرضنا تستنسر] والأتن في أسواقنا تستجمر البغاث
بالحركات الثلث في اوله طائر ضعيف أغبر وتستنسر أي تصير نسراً وهو من جوارح الطير معروف بالقوة
والأتن جمع الأتان أنثى الحمار والأسواق جمع السوق والمعنى أنّ الضعيف يتقوى بجوارنا كذا قيل [و]

مبحث الرباعي المجرد

يجيء [بمعنى فعل المجرد] [نحو قرّ واستقرّ] [وللرباعي المجرد بناء واحد] وهو فعلل لالتزامهم فيه فتح الأول
والآخر كما في المجرد من الثلاثي واضطرارهم الى تسكين أحد الأوسطين لئلا يتوالى أربع حركات في كلمة واحدة
وقد اطرد عندهم تسكين الآخر عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك فلو سكنوا اللام الأولى التقى ساكنان عند اتصاله

فتحوها

نحو دحرجته ودربخ والمزيد فيه ثلثة نحو تدحرج واحرنجم واقشعر وهي لازمة المضارع بزيادة

حرف المضارعة على الماضي فإن كان مجردا على فعل كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق

ففتحوها ليتعادل خفة الحركة ثقل الرباعي وسكنوا العين ثم انه يكون متعديا [نحو دحرجته و] لازما نحو [دربخ]

الرجل بالدال والراء المهملتين والموحدة والمعجمة أي خضع وذل وطأطأ رأسه وبسط ظهره خاضعا ودربخت

الحمامة لذكرها طاوعته للسفاد [والمزيد فيه] من الرباعي [ثلثة] أبنية وهي تفعلل [نحو تدحرج و] ه

افعنلل نحو [احرنجم و] افعلل بتشديد اللام الثانية نحو [اقشعر] الرجل اي اخذته قشعريرة اي رعدة

واضطراب واقشعرت السنة أمحلت [و] هذه الثلثة [هي لازمة] كلها بشهادة الاستقراء [المضارع]

سمي به لمشابهته الاسم في قبول الابهام والتخصيص لاحتماله الحال والاستقبال وجواز تخصيصه بأحد

هما والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته في نحو ضارب ويضرب وناصر وينصر فلانهما متواخيان ارتضعا

من ضرع واحد وهو يحصل [بزيادة حروف المضارعة على الماضي] في أوله ثم ان الماضي والمضارع لما تماثلا

معنى راموا تخالفهما لفظا أيضا في حركة العين التي هو محل اختلافهما باختلاف الأغراض في الماضي الثلاثي المجرد

الذي هو أول ابنية الافعال [فان كان] الماضي ثلاثيا [مجردا على فعل] بفتح العين [كسرت عينه] في المضارع

[أو ضمت] والكسر أوفق بغرض الاختلاف لان مخالفته للفتحة أتم من مخالفة الضم له اذ الضمة علوية كالفتحة

بخلاف الكسرة فانها سفلية [أو فتحت] عين المضارع [إن كانت العين أو اللام حرف حلق غير الألف] بل أحد

الستة الباقية وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ليعارض خفة الحركة ثقل الحرف الحلقي ه

مبحث المضارع

غيرُ ألِي وشذَّ أبَى يأْبى وأمّا قَلى يقلَى فعامريّة وركَن يركَن من التداخُلِ

ولم يفتحوا العين إذا كانت الفاءُ حرفَ حلقٍ لأنّ فاءَ المضارع المجرّد الثلاثي ساكنة فهي ضعيفة بالسكون فلا حاجة

إلى تخفيف العين وأمّا الإلِي فهي مع خفتها ليست متأصلةً بل منقلبةٌ عن الواو والياء فلم يعتدّوا بها

في مخالفة الأصل الذي هو مخالفة حركة عين المضارع للماضي فضمّت في الواوي الأصل وكسرت في اليائي

على القياس وأدّى ذلك إلى ظهور الواو والياء كصان يصُون وباع يبيع ودعا يدعو ورمى يرمي والفتح

في عين المضارع فيما ذكر على وجه الرخصة لا على وجه اللزوم لجواز الضمّ نحو دخَل يدخُل وصرَخ يصرُخ والكسر نحو

نبَح ينبِح لأنه جارٍ على الكسر أيضاً [وشذّ أبَى يأبَى] حيث فتحت عين مضارعه وليس عينه ولا لامه حرف حلق

غير ألي فهو مخالف القياس وإن كان كثيراً شايعاً لا كاستحوذ بترك الإعلال ومثل هذا فصيح وحكم المستثنى عن القياس

الذي هو على خلافه على ما تقرّر في موضعه ولعلّ السرّ في فتح العين فيه على ما قيل إنه امتنع الذي هو فرع على منع

فحمل على أصل مرادفه في فتح عين المضارع [وأمّا قلَى يقلَى] بفتح العين في الماضي والمضارع على ما حكاه سيبويه [فعا

مريّة] أي لغة بني عامر والفصيح المشهور قلَى يقلِي بالكسر في المضارع والقلى البغض الشديد [وركَن يركَن] ركوناً

بفتح العين في الماضي والمضارع على ما حكاه أبو عمرو [من التداخل] لأنه ورد بضمّ العين في المضارع مثل نصَر ينصُر

لغة مشهورة وحكي عن قوم ركِن يركَن مثل علِم يعلَم فالماضي من الأول والمضارع من الثاني فتداخلت اللغتان

الواردتان فيه والركون الميل وجعل الأخفش قنَط يقنَط مثله في التداخل ثم إن الضمّ والكسر في مضارع الفتح قد يكون

سماعياً موقوفاً على السماع كنصَر ينصُر وضرَب يضرِب وقد يكون قياسياً غير موقوف على السماع في أحاد الأبنية الواردة

على

وزاد في أنموذج الكلام نحو ويأبى الله إلا أن يتم نوره ... وقيل إن الماضي هو أبى بكسر العين ... والمشهور أن ماضيه بالفتح ... وإذا كان من التداخل يرد عليه شيء لأنه قال والمضارع بفتحها ... قال الزاهد مضارع قلى يقلى بالكسر ... علم أن الماضي من أحدهما والمضارع من الآخر ... قوله وأبى يأبى ... منعه ... جاء بالفتح أيضاً ... القاموس تجوّز ...

ولزموا الضم في الاجوف بالواو والمنقوص بها والكسر فيهما بالياء ومن قال طوحت واطوح وتوهت واتوه فطاح

يطيح وتاه يتيه شاذ عنده او من التداخل

على احدهما [و] من القياس انهم [لزموا الضم] ولم يفارقوه [في] مضارع [الاجوف بالواو] مع نقله الى ما قبلها لثقله

عليها نحو صان يصون [و] لزموا الضم ايضا في [المنقوص بها] اي بالواو مع اسكانها رفعا نحو يدعو [و]

لزموا [الكسر فيهما] اي الاجوف والمنقوص [بالياء] نحو باع يبيع ورمى يرمي لمناسبة الضم للواو والكسر للياء

ولئلا يؤدي الكسر في الواوي الى انقلابها ياء والضم في اليائي الى انقلابها واوا [ومن قال] في بناء التفعيل وبناء اسم

التفضيل من طاح بمعنى هلك وتاه بذلك المعنى او بمعنى ضل نحو [طوحت واطوح وتوهت واتوه] بالواو فذلك

يدل على انهما واويان لان الواو والياء تبقيان من غير تغيير في البنائين من الاجوف وعلى هذا [فطاح يطيح و

تاه يتيه شاذ عنده] ان زعم ان الاصل في مضارع كل منهما الواو المكسورة ونقلت كسرتها الى ما قبلها وقلبت

ياء فيكون مخالفا للقياس الذي ذكر من ضم عين المضارع في الاجوف الواوي وان كان مطردا في الاستعمال وكسر

فاء الماضي المتصل بالضمير المرفوع وان لم يكن من بنات الياء للمناسبة مع الصورة الطارية للمضارع او لتوهم

اصالة الياء فيه [او] ذلك عنده [من التداخل] على ما في بعض النسخ وذلك ان زعم في كل منهما ثبوت الواوي

كصان يصون واليائي كباع يبيع وزعم مع ذلك ان المتداول في الاستعمال الطاري هو المضارع اليائي مع الضم

في اول ماضيهما عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك على قاعدة الاجوف الواوي بان يقال طحت وتهت مثل صنت

فيكون ماضيهما من الواوي ومضارعهما من اليائي على سبيل التداخل وهو ضعيف لتصريح الثقات بان الضم في

اول ماضيهما عند اتصال الضمير لم يسمع قط بل المسموع هو الكسر وزعم الخليل انهما واويان على هذه اللغة ورد من

وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمِثَالِ وَوَجَدَ يَجُدُ ضَعِيفٌ وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّهُ وَيَعُدُّهُ وَقَدْ جَاءَ الْكَسْرُ فِي

يَشِدُّهُ وَيَعِلُّهُ وَيَنِمُّهُ وَلَزِمُوا الْكَسْرَ فِي حَبَّهُ يَحِبُّهُ وَهُوَ قَلِيلٌ

الأجوف على فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي والمضارع كحَسِبَ يَحْسِبُ من الصحيح وأمّا في لغة من قال في التفعيل

والتفضيل طيّحت وتيّهت وأطيح وأتيه فالأمر ظاهر [و] من القياس أنهم [لم يضموا] عين المضارع [في

المثال] واويًّا كان أو يائيًّا استثقالًا للجمع بين ياء المضارعة والياء أو الواو مع الضمة بعدهما ولا طريق إلى

التخفيف بالحذف فإنّ علة الحذف في نحو يَعِدُ إنما هو الوقوع بين الكسرة والياء كذا قيل فهذا هو القياس [و] أمّا

[وَجَدَ يَجُدُ] بضم العين في المضارع فهو [ضعيف] مخالف للقياس وتفرّد به بنو عامر قال شاعرهم لبيد بن ربيعة

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة * تدع الصوادي لا يجُدن غليلا * وحذف الواو إمّا لكون الوقوع بين الياء

والضمة أيضًا موجبًا للحذف عندهم أو لأنّ الأصل عندهم فيه الكسر والضم طرأ بعد حذف الواو وعوضًا عنها [و]

من القياس أيضًا أنهم [لزموا الضم في] عين مضارع [المضاعف المتعدي] لأنه كثيرًا ما يلحقه هاء الضمير المضموم

المتبع أي الواو مع أن لامه مضمومة أيضًا [نحو يشدُّه ويعدُّه] فلو كسر والتزم الانتقال من الكسرة المنقولة إلى

الفاء للإدغام إلى ضمة بعدها ضمة أخرى والحرف المدغم واسطة ضعيفة لا تجري في معارضة مثل ذلك الثقل

لكنها تكفي مع وحدة الضمة كما في اللازم لعدم لحوق الضمير ومن ثمّه كان الأكثر فيه الكسر الأوفق لتخالف الماضي

والمضارع نحو يَئِزّ ويَكِلّ وربما جاء الفتح قليلًا نحو عضّ يعضّ ولعّ يلعّ لعوعًا إذا جبن على لغة حكاها يونس ولم يسمع

الكسر في المتعدي إلا في قليل نحو نمّ الحديث رفعه إشاعة وإفسادًا ينمّه ومنه النمّام وعلّه يعلّه من العَلَل وهو الشرب

وهذه

اولها: نحن حبسنا بني جديلة ٭ في نار من الحرب حمية الضرم

وإن كان على فعِل فُتحت عينُه أو كُسرت إن كان مثالاً وطئ تقول في باب بَقِي يَبقى بَقي يَبقى

أما فضِل يفضُل ونعِم ينعُم فمن التداخل

وهدّه يهِدّه أي كسره وضرّه يضِرّه إذا جمعه وحبّه يحِبّه بمعنى أحبّه ومنه المحبوب وهذه المباحث كلها

في مضارع الماضي المجرد المفتوح [وإن كان] الماضي المجرد [على فعِل] بكسر العين [فُتحت عينُه] في المضارع

ليتخالف نحو علِم يعلَم وخاف يخاف ورضي يرضى وكأنهم لم يضموا مع حصول التخالف به كراهة الجمع بين

الكسر الثقيل في الماضي والضم الثقيل في المضارع [أو كُسرت إن كان مثالاً] واوياً ليتوسل به إلى حذف الواو

حيث تقع بين كسرة لازمة وياء المضارعة فيحصل التخفيف بالحذف نحو وثِق يثِق ووَمِق يمِق بخلاف اليائي

فإنه جاء الفتح فيه مجيئاً شايعاً نحو يئِس ييأس ويمِن ييمَن ويقِن الأمر إليه ييقَنه لأن الياء ليست

مستثقلة بين الكسرة والياء حتى يتوسل بالكسرة الحذفها وربما جاء الفتح في الواوي أيضاً نحو وجِل يوجَل [وطئ]

يقلب كل ياء مفتوحة قبلها كسرة ألفاً ولذلك [تقول في باب بَقِي يَبقى] كعلِم يعلَم [بقى يبقى] بقلب الياء

المفتوحة المكسور ما قبلها في الماضي ألفاً ومنه قول الحماسي ٭ نستوقد النبل بالحضيض ٭ ونصطاد نفوساً

بنت على الكرم ٭ فقوله بنت ماض مجهول أصله بُنِيَت قلبت ياؤه بعد نقل الفتحة إلى ما قبلها ألفاً أي ترمي

سهاماً منا المصقولة الشبيهة بشعل النيران من أعلى الجبل وتصل إلى الحضيض فتقع على الأحجار فتخرج منه

النار فكأنا نستوقد النبل بها في الحضيض ونصيد نفوساً مبنية على الكرم أي نقتل الرؤساء [وأما فضِل

يفضُل] من الفضالة بمعنى البقية [ونعِم ينعُم] ودمت تدوم ومت تموت كلها بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع

وإن كان على فَعُل ضُمَّت وإن كان غير ذلك كُسِر ما قبل الآخر

[فمن الداخل] لأن الأول جاء مثل نصر ينصر وعلم يعلم والثاني جاء مثل كرم يكرم بضمهما وعلم يعلم وجاد دام يدوم

كصان يصون ودام يدام كخاف يخاف وكدامات يموت ويمات كما قال الشاعر : بُنَيَّتي سيدة البنات عيشي

ولا تأمني أن تماتي : فأخذ الماضي من باب والمضارع من آخر وأما الفضل ضد النقص فالفعل منه كنصر

ينصر لا غير على ما قيل وجاء في نعم ينعم الكسر في الماضي والمضارع كليهما وكأنه حمل في المضارع على مرادفه

من المثال وحسِب يحسِب وعم يعم يقال عِم صباحا وانعم صباحا أي ليكن صباحك ذا نعومة ولين وجاد حسب يحسب

ويئس ييئس كلاهما على الكسر في الماضي والمضارع [وإن كان] الماضي المجرد [على فَعُل] بضم العين [ضُمَّت]

عينه في المضارع لا غير وذلك قياس لم يخالف إلا في كلمة واحدة شاذة هي كُدت بضم الكاف أكاد والمشهور

كِدت بكسر الكاف وذلك لأن وضع هذا الباب لما كان للصفات اللازمة أختيرت حركة قوية للماضي

والمضارع فيه للتناسب بين المعاني والألفاظ ولم يجئ من هذا الباب اليائي من الأجوف والواوي

من الناقص إلا واحدا في كل منهما أعني هَيُؤ الرجل يهيؤ من غير قلب الياء ألفا أي صار ذا هيئة وبَهُو يبهو

في بهي يبهى أي صار بهيا انقلبت الياء واوا للضمة قبلها ويحتمل واوي الأصل مرادفا لبهي يبهى والمضاعف

فيه قليل نحو لَبُبتَ ألبّ على ما حكاه يونس فهذه احكام المضارع الذي ماضيه مجرد ثلاثي [وإن كان] الماضي

[غير ذلك] بأن يكون ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه [كُسِر ما قبل الآخر] في المضارع لتطرّق التغيير

إلى أوله عما كان في الماضي إما بحذف همزة الوصل المكسورة مع فتح حرف المضارعة الذي صار أوله كيجتمع

ويخرج

صدره ١٥ كأنّ صوت نجيجها اذا ما : صوت الاناخ بالحشى الاعشا

اوله : يحسبه الجاهل ما لم يعلما : شيخاً على كرسيه معمّما

مالم يكن أوّل ماضيه تاءً زائدةً نحو تعلّم وتجاهل فلا يغيّر أولم تكن اللامُ مكرّرةً نحو أحمرّ واحمارّ فتدغم

ومن ثمّ كان أصل مضارع أفعل يُؤفعل إلّا أنّه رُفض بما لزم من توالي الهمزتين في المتكلّم فخفّف الجميع وقوله فإنّه أهل

ويحرنجم وأما بضمّ حرف المضارعة الذي صار أوّله كيدحرج ويكرم فكأنّهم كرهوا سلامة الآخر الذي هو محلّ التغيير

مع تغيير الأوّل وحيث كان الآخر محلّاً للإعراب الّذي لا مدخل له في بناء الكلمة أجرى التغيير على ما قبله المتّصل به

من الفتح إلى الكسرة استثقالاً للضمّة وهذا مطّرد [مالم يكن أوّل ماضيه تاءً زائدةً نحو تعلّم وتجاهل] وتدحرج

[فلا يغيّر] ذلك عن حاله في الماضي لعدم التغيير في أوّله [أولم تكن اللامُ مكرّرةً] للإدغام [نحو احمرّ واحمارّ]

فإنّ ما قبل الآخر في نحو ذلك يسكن للمماثلة للآخر [فيدّغم] في الآخر كما في الماضي وإن تغيّر أوّله بحذف الهمزة

مع أنّ ما قبل آخره مكسور في الأصل وزالت الكسرة بالإدغام ويكسر ما قبل آخر ما كرّرت اللام فيه للإلحاق بغيره

نحو يسحنكك الليل أي يظلم فإنّه ملحق بيحرنجم لعدم الإدغام في المكرّر له [ومن ثمّ] أي من جهة ما ذكر في أوّل البحث

من أنّ حصول المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي [كان أصل مضارع أفعل] كأكرم [يؤفعل] لأنّه الحاصل

بزيادة حرف المضارعة على الماضي [إلّا أنّه] أي ذلك الأصل [رُفض] أي ترك [لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلّم]

وهو مستثقل فحذفت همزة الإفعال فيه لذلك وإن كان القياس في تخفيف مثل هاتين الهمزتين قلب الثانية

واواً كما يجيء إن شاء الله تعالى لأنّ مضارع هذا الباب كثير فناسب التخفيف البليغ وهو الحذف ثمّ جروا

على قاعدتهم من إجراء الباب على وتيرة واحدة [فخفّف الجميع] بحذفها وإن لم تكن العلّة إلّا في المتكلّم وصار هذا

قياساً مطّرداً [وقوله فإنّه أهلٌ لأن يؤكرما] على البناء للمفعول وإثبات الهمزة [شاذّ] مخالف لذلك القياس

لأنّ يُؤكرم شاذٌّ والأمرُ واسمُ الفاعلِ والمفعولِ وأفعلُ التفضيلِ تقدّمت الصفةُ المشبّهةُ من نحو فرِح

على فرِحٍ غالباً وقد جاء معه في بعضها الضمُّ نحو ندُسٍ وحذُرٍ وعجُلٍ وجاءت على سليمٍ وشكْسٍ

واعلم أنّ من عدا الحجازيين يجوّزون كسر ما عدا الياء من حروف المضارعة فيما كان ماضيه على فعِل بكسر

العين نحو إعلَم وإعلَ وإخال وإنسى وإعضّ تنبيهاً على كسر عين الماضي ولم يكسروا العين لئلا يلتبس

بمضارع فعَل بالفتح واستثقلوا الضمتين في مضارع فعُل بالضم فلم يضمّوا فيه للتنبيه على ضم العين [والأمر

واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل تقدّمت] في مقدمة الإعراب فإنّ البحث عن عملها لما كان

متعلقاً بها استطرد فيها بيان كيفية وضعها وهيئاتها وكذلك الصفة المشبّهة ذكرت ثمّ هنالك ولم يستطرد

معه بيان هيئاتها لكثرتها فذكرها ههنا [الصفة المشبّهة] لا تبنى إلا من لازم أو متعدٍّ يجعل كاللازم بأن

يقتصر في معناه على مجرد الثبوت كالأول من الأول ثم إنها وردت على أوزان مختلفة وبعض التفصيل فيها

أنها تكون [من نحو فرِح] بكسر العين [على فرِح] بكسره أيضاً [غالباً] حتى قيل إنه قياس فيما كان من نحوه من

غير حرارة الباطن والامتلاء من الأدواء الباطنة كالحزِن والعسِر ومن الهيجانات والخفّة كالقلِق والسلِس

والشبِق والفرِح [وقد جاء معه الضم في بعضها] أي جاء مع الوزن المذكور ضمّ العين في بعض ما كان من نحو فرِح

وغير ما قياسه الكسر [نحو ندُس] للفطن [وحذُر] من الحذر بمعنى الخوف [وعجُل] للسريع فهذه الثلاثة وردت على

الوجهين [وجاءت] الصفة المشبّهة من نحو فرِح أيضاً [على] أوزان أخر نحو [سليم] على فعيل وهو في المضاعف

والمنقوص اليائي أكثر مثل طبيب ولبيب وتقيّ وغنيّ [و] نحو [شكْس] بفتح الفاء وسكون العين لسيّء الخلق

وفي القاموس أنه على زنة ندُس [وحُرّ] بضم الفاء وسكون العين مع الإدغام [وصِفْر] بكسر الأول وسكون

الثاني

وحمر وصفر وغيور ومن الألوان والعيوب والحلى على أفعل ومن نحو كرم على كريم غالبا وجاءت
على خشن وحسن وصعب وصلب وجبان وشجاع ووقور وجنب وهى من فعل قليلة وجاءت
نحو حريص وأشيب وضيق وتجيء من الجيع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان نحو جوعان

الثانى للحال [وغيور] من الغيرة هذا فى غير ما كان من نحو فعِل بالكسر من الألوان والعيوب الظاهرة
والحلية أى الصورة والخلقة [ومن الألوان والعيوب والحلى] من نحوه جاءت [على أفعل] نحو أسود
وأبيض وأعمى وأعرج وأبلج وأكحل [و] الصفة المشبهة [من نحو كرم] بضم العين [على] فعيل نحو [كريم غالبا]
وجاءت [من نحوه [على خشن] مثل كتف من الخشونة [وحسن] بفتحتين من الحسن [وصلب] بضم الأول
وسكون الثانى [وصعب] بالفتح فالسكون [وجبان] بفتح الأول [وشجاع] بضمه [ووقور] من وقر وقارا
[وجنب] بضمتين [وهى من نحو [فعل] بفتح العين [قليلة] استغناء عنها باسم الفاعل [و] قد [جاءت] منه
على قلتها على [نحو حريص وأشيب] لأبيض من الشيب وهو الشيخوخة [وضيق] بفتح الفاء وتشديد الياء على
فيعل بالياء الساكنة الزائدة بعد الفاء وكسر العين وهذا مختص بالأجوف كما أنه بفتح العين مختص بالصحيح اسما
كان كالشيلم بالشين المعجمة للزوان الذى يخالط الحنطة أو صفة كصيرف لصراف الدراهم ولم يجئ فى الأجوف
مثله إلا لفظ واحد هو قولهم سقاء عيّن بالمهملة والتحتانية المشددة المفتوحتين إذا كان من أدم يسيل ماؤه وهو
عيب فيه والفعل من الأمثلة فى كلام المصنف بفتح العين فى الماضى والكسر فى المضارع [وتجيء من الجيع] أى من
فعِل بالكسر والضم والفتح [بمعنى الجوع والعطش] ونحوهما مما اشتمل على حرارة الباطن كالأسف واللهف [وضدهما]
أعنى الشبع والرى ونحوهما مما فيه معنى الامتلاء كالسكر [على فعلان] بفتح الفاء [نحو جوعان وعطشان]

وَعَطْشَانَ وَشَبْعَانَ وَرَيَّانَ ؛ اَلْمَصْدَرُ أَبْنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ نَحْوُ قَتْلٍ وَفِسْقٍ وَشُغْلٍ ٥
وَرَحْمَةٍ وَنِشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ وَحِرْمَانٍ وَغُفْرَانٍ وَنَزَوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنِقٍ
وَصِغَرٍ وَهُدًى

بحث المصدر أبنية الثلاثي

وشبعان وريّان] وأسنان وسكران والفعل من الجوع كنصر ينصر ومن غيره من هذه الأمثلة كعلم يعلم وقيل
وقد ينزل غير هذه منزلتها نحو غضبان فإن الغضب من الهيجان لكنه يلزمه في الغالب حرارة الباطن فنزل منزلتها
ويقال قنع قربان إذا قارب الامتلاء حملا على معناه وربما جاءت الصفة المشبهة من فعل بالكسر وغيره على فاعل
بمعنى الثبوت وإن كان الأصل في هذا الوزن الحدوث وذلك كخاشٍ من الخشية وساخط وجائع وطاهر المصدر
أبنية الثلاثي المجرد منه كثيرة] والتي يشتق منها الفعل المشتمل على معناها وزيادة سماعية فمنها ما هو بسكون العين
من غير زيادة أو مع زيادة تاء التأنيث أو ألف التأنيث أو الألف والنون وهذه أقسام أربعة والفاء في كل منها إما مفتوح
أو مكسور أو مضموم وأمثلتها بتقديم مفتوح الفاء على المكسور والمكسور على المضموم في كل منها [نحو قتل وفسق وشغل
ورحمة ونشدة] لطلب الضالة وتعريفها [وكدرة] ضد الصفا في اللون [ودعوى وذكرى وبشرى وليان] بتشديد
الياء مصدر لوى إذا مطل [وحرمان] مصدر حرمه منعه [وغفران] ومنها متحرك العين وفيه أيضا أقسام
لأنه قد يكون مع زيادة الألف والنون وهذا لم يوجد إلا مفتوح الفاء والعين [و] ذلك نحو [نزوان] للوثوب
وقد يتجرد عن الزائد رأسا [و] هذا جاء نحو [طلب] بفتحتين [وخنق] مثل كتف مصدر خنقه أخذ بحلقه [و
صغر] بكسر الأول وفتح الثاني [وهدى] مثل صرد ولم يجئ مفتوح الفاء مضموم العين أصلا ولا بكسرهما معا ولا ٥

وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال وزهادة ودراية وبغاية ودخول ووجيف

وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة وكراهية الا ان الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع

بضمها [و] قد يكون مع زيادة تاء التأنيث فقط نحو [غلبة] بفتحتين [وسرقة] بفتح الاول وكسر الثاني

ولم يجئ منه مضموم العين [و] قد يزاد فيه مدة اما الف فقط او مع تاء التاء او امثلتها بتقديم مفتوح الفاء

فالمكسور فالمضموم نحو [ذهاب وصراف] مصدر صرفت الكلبة تصرف كضرب يضرب اذا اشتهت الفحل [وسؤال

وزهادة ودراية وبغاية] للطلب واما واو او ياء فقط او مع تاء التانيث [و] ذلك نحو [دخول] بضم الفاء

ومضي بضم الميم فان اصله مضوي قلبت الواو ياء وادغمت وكسر ما قبلها [ووجيف] بفتح الاول لضرب

من سير الابل [وقبول] بفتحه ايضا [وصهوبة] بضم الاول للحمرة او الشقرة وفضيحة وفصيحة بفتحه

ايضا ولم يجئ مع الواو كسر الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة ولا مع الياء سوى الفتح [و] قد يزاد الميم

فقط مع فتح العين نحو [مدخل و] كسرها نحو [مرجع] وضمها كمكرم ان ثبت انه مصدر او مع تاء التانيث

[و] ذلك نحو [مسعاة ومحمدة] بكسر الميم التي هي عينها وفتحها [و] قد يزاد غير ما ذكر ايضا نحو [كراهية]

وكينونة في مصدر كان والبلهنية بضم الموحدة وفتح اللام وسكون الهاء بمعنى السعة على فعلنية والضاروراء

بمعنى الضر على زنة فاعولاء والتهلكة والجبروت والكل مقصور على السماع وليس شيء منها قياسا سوى نحو مدخل

وذكره هاهنا غير مناسب [الا ان الغالب] بحسب الاستقراء على ما سمع [في مصدر [فعل] بفتح العين [اللازم]

اذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد ذلك من الاصوات والاضطراب وغيرهما ان يكون على فعول بضم الفاء [نحو ركع على ركوع]

وَفِي الْمُتَعَدِّي نَحْوُ ضَرَبَ عَلَى ضَرْبٍ وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ وَفِي الْاِضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ عَلَى خَفَقَانٍ وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ عَلَى صُرَاخٍ وَقَالَ الْفَرَّاءُ إِذَا جَاءَكَ فَعَلَ مِمَّا لَمْ تَسْمَعْ مَصْدَرَهُ فَاجْعَلْهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ وَفُعُولًا لِنَجْدٍ وَنَحْوُ هُدًى

وسجد على سجود [و] الغالب [في] مصدر فعل [المتعدي] أن يكون على فعل بفتح الفاء وسكون العين [نحو ضرب على ضرب وفي] ما يعد من [الصنائع] جمع الصناعة بالكسر وهي الحرفة كرسالة ورسائل [ونحوها] مما ليس معروداً في الحرف لكن شبهها أو يضادها لأنه جعل نحوها تنزيلاً للتضاد منزلة التناسب أن يكون على فعالة بكسر الفاء فالصنائع [نحو كتب على كتابة] وصاغ على صياغة وخاط على خياطة وما يشبهها كعبر الرؤيا على عبارة وما يضادها نحو بطل على بطالة وفعال بكسر الفاء بدون التاء غالب فيما فيه النفرة وفي الهياج وشبهه كالشراد والشماس والنكاح [و] الغالب [في الاضطراب] والحركة أن يكون على فعلان بفتح الفاء والعين [نحو خفق] أي اضطرب [على خفقان] بتحريك العين تنبيهاً بالحركة فيه على الحركة في مسماه ولذلك حوفظ على حركة الواو ولم يقلبوها في نحو دوران ألفاً [و] الغالب [في الأصوات] أن يكون على فعال بضم الفاء [نحو صرخ على صراخ] ونبح على نباح وفعيل أيضاً فيها كثير كالصهيل والنهيق وجاء فيها فعال بكسر الفاء أيضاً [قال الفراء إذا جاءك فعل] بفتح العين متعدياً كان أو لازماً [مما لم يسمع مصدره فاجعله] أي المصدر [فعلاً] بفتح الفاء وسكون العين [للحجاز وفعولاً] بضم الفاء [لنجد] حملاً للمجهول شأنه على الغالب المشهور عند كل من الطائفتين وإن لم يبلغ حد القياس والمشهور عند الجمهور أن الأول مصدر المتعدي من غير السموع والثاني مصدر اللازم وأية لغة كانت كما مر [ونحو هدى] بضم الأول

(وقرى)

وقرى مختص بالمنقوص ونحو طلب مختص بيفعل إلا جلب الجرح والغلب وفعل اللازم نحو فرح على
فرح والمتعدى نحو جهل على جهل وفي الألوان والعيوب نحو سمر وأدم على سمرة وأدمة وفعل نحو
كرم على كرامة غالباً ونحو عظم وكرم كثيراً

[وقرى] بكسره للضيافة وكلاهما بفتح العين [مختص بالمنقوص] إذا كان الماضي مفتوح العين فان الكلام
فيه لكنهما قليلان والصغر وان كان مثل قرى وليس بمنقوص الآن ماضيه مضموم العين فلا يرد به
النقض [ونحو طلب] بفتحتين مما فيه الكلام [مختص بيفعل] اى بما كان مضارعه مضموم العين ولم
يجئ في غيره [إلا] لفظان هما [جلب الجرح] بالاضافة الى الفاعل مصدر جلب الجرح يجلب كضرب يضرب إذا
أخذ في البرء وعلاه الجلبة وهي جليدة تعلوه عند البرء [والغلب] مصدر غلب يغلب على تلك الزنة أيضاً و
جاء يجلب بالضم أيضاً والجلب بالسكون فعل والجلب بالتحريك مصدر المضموم وبالسكون مصدر المكسور وقال الفراء
يجوز أن يكون الغلب أصله الغلبة بالتاء [و] الغالب فيما سمع وان لم يبلغ حد القياس في مصدر [فعل] بكسر
العين [اللازم نحو فرح] أن يكون [على فعل] بفتحتين نحو [فرح و] الغالب في [المتعدى] فيه أن يكون على
فعل بسكون العين [نحو جهل على جهل و] الغالب [في الالوان والعيوب] منه [نحو سمر وأدم] أن يكون
[على فعلة] بضم الفاء وسكون وزيادة تاء التأنيث مثل [سمرة وأدمة وفعل] بضم العين [نحو كرم] يكون
مصدره [على كرامة] بفتح الفاء [غالباً و] يجئ على غيرها [نحو كرم] بفتحتين [وعظم] بكسر الاول وفتح الثاني
[كثيراً] وحسن بالضم فالسكون .. هذا تفصيل مصادر الثلاثي المجرد بوجه يليق بهذا المختصر [و] مصادر

والمزيد فيه والرباعي قياسيّ فنحو أكرم على إكرام ونحو كرّم على تكريم وتكرمة وجاء كِذّاب وكِذاب

والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية وإجارة وإستجارة

(المزيد فيه) أي الثلاثي المزيد فيه (والرباعي) مجردا كان أو مزيدا فيه (قياس) كلاهما (فنحو أكرم على إكرام ونحو كرّم على تكريم
وتكرمة وجاء كِذّاب وكِذاب) بالتشديد والتخفيف في مصدر هذا الباب وقرئ بوجهين قوله تعالى وكذّبوا
بآياتنا كذّابا وقيل إنه في قراءة التخفيف مصدر كاذب أقيم مقام مصدر كذّب نحو وتبتّل إليه تبتيلا (والتزموا
الحذف والتعويض في) الناقص من باب التفعيل والأجوف من الإفعال والإستفعال إن التزم الإعلال
في فعلهما (نحو تعزية وإجارة وإستجارة) فأصل الأول تعزيّ بتشديد الياء كتكريم فحذفوا إحديهما تخفيفا
وعوّضت عنها التاء وهذا مبني على اعتبار أصالة التفعيل في الباب وفي شرح المفصل أن الوجه أن يحمل نحو
تعزية على تفعلة من غير حاجة إلى الحمل على التفعيل واعتبار الحذف والتعويض فإنه تعسّف بلا داع إليه ولعل
التحقيق أن قياس فعّل إنما التفعيل وهو فيما عدا الناقص والمهموز وأما تفعلة وهي فيهما كالتعزية والتخطئة
على ما قال بعض المحققين مصرحا بكونها في غيرهما نحو تفرحة وتكرمة مقصورة على السماع وأما إجارة وإستجارة
فأصلهما إجواز وإستجواز فنقلت حركة حرف العلة إلى ما قبلها وقلبت ألفا وحذفت إحدى الألفين الملتقيين
وعوّض عنها التاء وقد جاء الأول على تفعيل للضرورة في قول من يصف ناقة مذللة في العمل بجودة الاستقاء من
البئر وعدم القلق؛ وهي تنزّي دلوها تنزيّا كما تنزّي شهلة صبيّا؛ تنزّي أي تحرك والشهلة النَصَفة العاقلة
ويجيء الأخيران على الأصل أيضا فيما ترك الإعلال في فعله نحو أروح اللحم إرواحا إذا أنتن وأروجه إرواجا إذا
دخله في الراحة واستصوب استصوابا واستحوذ استحواذا وقد يترك التاء في نحو إجارة وفي نحو إستجارة بناء
على ها

ونحو ضارب على مضاربة وضراب ومرآء شاذ وجاء قيتال ونحو تكرم على تكرّم وجاء تملّاق والباقي

على ما قيل عند الإضافة لا بدونها على ما صرح به الفراء وساعده القراء وذلك نحو إقام الصلوة كأنه أقيم

المضاف إليه مقام العوض ولم يرد ذلك في تعزية لأنه من جعل الياء معوضاً للحذف في الرفع والجر بالتقاء الساكنين

عند الإضافة إلى المعرف باللام مع ما فيه من الإجحاف بالجمع بين الحذفين [ونحو ضارب على مضاربة وضراب] على

مفاعلة وفعال بكسر الفاء وتخفيف العين والثاني نادر فيما فائه ياء لثقل الكسرة عليها نحو ياومه مياوماً وميواماً

حكاه ابن سيدة [ومرّاء] بالتشديد في مصدر مارآه إذا جادله [شاذ وجاء قيتال] على فيعال بالياء بعد الفاء

وقيل إنه الأصل والقياس وهذه الياء مبدلة عن ألف فاعل لانكسار ما قبلها في المصدر ولذلك جعل سيبويه

فعالاً بدون الياء مبنياً على حذفها للتخفيف [ونحو تكرم على تكرّم وجاء تملّاق] بزيادة الألف قبل الآخر في مصدر

تملّق قال الشاعر: ثلاثة أحباب فحب علاقة * وحب تملّاق وحب هو القتل * والضابط في كل ما أوله

تاء نحو تكرم وتدحرج وتغافل أن يكون مصدره على طريقة الماضي إلا أنه يضم ما قبل الآخر إلا في الناقص

فيكسر فيه كالتمني والتلاقي [والباقي] من أبواب المزيد فيه الثلاثي [واضح] أما الملحق بالرباعي المجرد منها

فحكمه مثله وأما ما فيه همزة الوصل فللكل قياس واحد وهو أن يؤتى بحروف الماضي مع كسر همزة الوصل

ويكسر ما بعد الساكن الأول ويزاد قبل الآخر ألف ثم إن كان في الماضي ألف زائدة ووقعت في المصدر بعد ما كسر

فيه أبدلت ياء كاحمار احميراراً وكذا الواو في اغدودن اغديداناً * واعلم أن من المصدر ما ليس مبدأ

لاشتقاق الفعل بل يعتبر اشتقاقه من مبدء يتصرف فيه [و] من هذا القبيل من مصدر الثلاثي المجرد ما

ونحو التَّرْدادِ والتَّجْوالِ والحِثِّيثَى والرِّمِّيَّا للتكثيرِ ويجيءُ المصدرُ من الثلاثي المجرّدِ أيضاً على مَفْعَلٍ كمَقْتَلٍ

ومَضْرِبٍ ومَشْرَبٍ قياساً مطّرداً وأمّا مَكْرُمٌ ومَعُونٌ ولا غيرَهما فنادرانِ

ما هو على تَفْعال بفتح التاء [نحو التَّرْداد] بمعنى الرّدّ [والتَّجْوال] بمعنى الجَوَلان أو على تَفْعُلة بفتح التاء وسكون الفاء

وضم العين كالتَّهْلُكة بمعنى الهلاك على ما حكاه أبو علي عن أبي عُبيدة لكنه قليل ومثله ما حكاه سيبويه من التَّضُرَّة و

التَّسُرَّة بضم الضاد والسين وتشديد الراء بمعنى الضرر والسرور أو على فِعِّيلَى بكسر الفاء وتشديد العين وزيادة الياء بعدها

والألف في آخره وهو كثير كما ذكرت قياساً على ما نقل عن الزمخشري [و] ذلك [نحو الحِثِّيثَى والرِّمِّيَّا] من الحثّ

والرمي وما كان في مصدره على أحد الوزنين فهو كائن [للتكثير] وحكى الكسائي الخِصِّيصاء بالمدّ في الوزن الثاني

وأنكره الفرّاء وزعم الكوفيون أن نحو التَّرداد والتَّجوال مصدر فَعَّل بالتشديد وأصلهما التَّرْديد والتَّجْويل مثلاً فلمّا أريد بهذا

إفادة التكثير قلبت الياء ألفاً ورُدَّ بمجيء كسر التاء في بعض هذا كالتِّلعاب مع لزوم الفتح في التفعيل وقد يجاب بشذوذ

مثل ذلك وقال سيبويه في التِّبيان بالكسر إنّه اسم أُقيم مقام مصدر بَيَّن كما أقيم غارة مقام إغارة [ويجيء] من هذا

القبيل أيضاً [المصدر] الميمي [من الثلاثي المجرّد على مَفْعَل] بفتح العين مع التجرّد عن التاء [قياساً مطّرداً] من غير

توقّف على السماع [نحو المَقْتَل والمَضْرَب] بمعنى القتل والضرب [وما عداه شاذّاً موقوف على السماع كالمَرْجِع بالكسر في العين

والمَسْعاة بالتاء والمَحْمَدة والمَظْلِمة بالكسر في العين أيضاً والتاء والمَيْسُرة بالضم والتاء وجاء في هذه الثلاثة الفتح أيضاً

وربما جاء الكسر مع التاء فقط في الناقص كالمَعْصِية والأجوف كالمَعِيشة وقد دلّ الاستقراء على اهتمامهم في التحرّز عن

غير ذلك القياس وخصوصاً عن الضمّ مع التجرّد عن التاء [وأمّا مَكْرُم ومَعُون] بالضم مع التجرّد عنها [ولا غيرهما] ثابتاً في الأفصح

[فنادران] والضمّ في غيرهما كالمَأْلُك للألوكة وهي الرسالة غير ثابت في الأفصح ونوقش في المَكْرُم والمَعُون أيضاً

[حتى]

حتى جعلها الفراء جمعى مكرمة ومعونة ومن غيره على زنة مفعوله كمخرج ومستخرج و

كذلك البواقي وأما ما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل

[حتى جعلها الفراء جمعاً لمكرمة ومعونة] لكسرة بالضم استبعاد المفعل بالضم في المصدر وسيبويه أنكر ورودهما جميعاً

أيضاً فكأنه يحمل ورودهما في بعض الأشعار على الضرورة ويظهر من كلام الجوهري أن مكرمة ليست من المصادر فإنه قال

يقال أرض مكرمة للنبات أي جيدة ولم يتعرض لمجيئه مصدراً وقيل المعونة اسم بمعنى الإعانة كالغارة بمعنى

الإغارة وأما احتمال كون معون مصدراً على زنة مفعول كميسور فاستضعفه بعضهم بلزوم كثرة التغيير بنقل

الحركة وحذف الواو مع مشاركته لمفعل بالضم في الندور وهذا فيما عدا المثال وأما فيه فإنما يقاس فتح العين بأحد الشرطين

أما بثبوت فائه في المضارع كالموجل في يوجل على ما حكاه يونس وأما بكون لامه أيضاً حرف علة كالموقى من وقى

يقي ومع انتفائهما قياسه الكسر كالموعد والموضع والموجل فيمن قال ييجل بإعلال الواو ويجل بحذف الواو

ولعل المصنف لم يلتفت إلى استثنائه لشهرة أمره ويقال لهذا النوع من المصادر الميمي وحكمه في الثلاثي المجرد

ما ذكر [و] يجيء قياساً مطرداً [من غيره] سواء كان ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه [على زنة] اسم

[مفعول مثله كمخرج ومستخرج] بمعنى الإخراج والاستخراج [وكذلك البواقي] كمدحرج ومحرنجم بمعنى الدحرجة

والاحرنجام [وأما ما جاء] من مصدر الثلاثي المجرد [على] زنة [مفعول كالميسور والمعسور والمجلود

والمفتون] بمعنى اليسر والعسر والجلادة والفتنة كما قيل في قوله تعالى بأيكم المفتون [فقليل] مقصور

على السماع وكأنه للتشبيه بما مصدره الميمي على زنة اسم المفعول منه كمدحرج وأنكره بعضهم وجعل الأولين

وفاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة أقل ونحو دحرج على دحرجة ودحراج بالكسر

ونحو زلزل على زلزال بالفتح والكسر

بمعنى الحال والشأن الذي يوسر فيه أو يعسر فيه والمجلود بمعنى الصبر الذي يجلد فيه وقال إن الباء في بأيكم المفتون

زائدة والمفتون اسم مفعول [وفاعلة] بالتاء مصدر الثلاثي المجرد وغيره [كالعافية] مصدر عافاه [والعاقبة]

مصدر عقب فلان مكان أبيه مثلا [والباقية والكاذبة] بمعنى البقاء والكذب أو التكذيب [أقل] مما جاء على زنة

مفعول لعدم مصدر في غير الثلاثي المجرد على زنة اسم الفاعل منه حتى يشبه به وقيل يجوز أن يكون العاقبة

اسم فاعل من عقب ولأنه صفة النهاية والباقية والكاذبة في قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية وليس لوقعتها

كاذبة بمعنى نفس باقية ونفس كاذبة وقد يقام فاعل بدون التاء مقام المصدر نحو قول امرأة: ترقص ولدها

قم قائما صادفت عبدا نائما: أي قم قياما وقد يقال إنه حال مؤكدة وقوله: على حلفة لا أشتم الدهر مسلما: ولا

خارجا من في زور كلام: أي ولا يخرج خروجا على ما قال سيبويه [و] الرباعي المجرد مطلقا يجيء مصدره على فعللة

بفتح الفاء قياسا مطردا [نحو دحرج على دحرجة وزلزل على زلزلة و] يجيء أيضا فيما ليس بمضاعف منه على نحو [دحراج]

بكسر الفاء فقط [و] في المضاعف منه [نحو زلزل على زلزال بالكسر] كثيرا [والفتح] أيضا على قلة ولعل أصله الكسرة وقلبت

فتحة تخفيفا لثقل المضاعف على ما في شرح المفصل وأما الرباعي المزيد فيه فظاهر حكم نحو تدحرج منه نحو تفعلل وتفاعل

وحكم الباقي مما فيه همزة وصل من مصدر الثلاثي المزيد فيه نحو اقشعر اقشعرارا واحرنجم احرنجاما وأما اقشعر

قشعريرة واطمأن طمأنينة وهما على فعليلة بضم الفاء وتشديد اللام الأولى فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان

مقام المصدر كما في نحو أعطى عطاء كذا قال نجم الأئمة رضي ثم إنهم كثيرا ما يقصدون الدلالة في المصدر على واحدة من مرة

الفعل

والمرة من الثلاثي المجرد بالتاء فيه على فعلة نحو ضربة وقتلة وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة وقتلة
وما عداه على المصدر المستعمل نحو اناخة فان لم تكن تاء زدتها

الفعل باعتبار حقيقته من غير قصد الى خصوصية نوع منه وقد يقصد الدلالة على النوع والمراد بالنوع الحالة التي يقع
الفاعل الفعل عليها [والمرة] المذكورة [من الثلاثي المجرد بالتاء فيه] يكون في استعمالهم [على فعلة]
بفتح الفاء وان لم يكن مفتوحا قبل بناء المرة لانه الاصل في المصدر وزيادة التاء للوحدة [نحو ضربة وقتلة] فان كان
فيه زيادة حذفت ورد الى فعلة نحو جلسة ودخلة في جلوس ودخول بحذف الواو وحسبة في حسبان
[وبكسر الفاء للنوع] فرقا بينه وبين المرة [نحو ضربة وقتلة] بمعنى نوع منهما ثم اذا اريد الدلالة على التعدد
في المرة والنوع ثني او جمع نحو ضربتين وضربات فهذا حكم الثلاثي المجرد الخالي عن التاء [وما عداه] سواء كان
ثلاثيا مجردا مشتملا على التاء في الاصل قبل اعتبار المرة والنوع نحو رحمة ونشدة او ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا
او مزيدا فيه يكون المرة والنوع منه [على المصدر المستعمل] منه فان اشتمل على التاء فذاك والتفاوت بالقرائن
[نحو اناخة] واحدة ورحمة واحدة للمرة ولطيفة للنوع وقيل ان مكسور الفاء من المجرد الثلاثي كنشدة يقع فيه
المرة ومقتضى كلام سيبويه والجماعة فيما اشتمل على زيادة نحو دراية وبغاية جرى في الزوائد والرد الى فعلة
كدرية وبغية [فان لم تكن تاء] في المصدر المستعمل فيما عدا المجرد الثلاثي المذكور نحو اكرام واستخراج وتدحرج
[زدتها] فتقول اكرامة واستخراجة وتدحرجة ثم ان كان للرباعي وذي الزيادة مصدران فالوحدة تكون
على المصدر الاشهر ان كان فيقال دحرجة لا دحراجة ومقاتلة لا قتالة كذا قيل [و] ماجاء من المصدر

مبحث أسماء الزمان والمكان

وأتيته إتيانة ولقيته لقاءة شاذ، أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن المنقوص على مفعل نحو مشرب

المجرد الثلاثي الخالي عن التاء المشتمل على الزوائد بأبنائها وزيادة التاء للمرة [نحو أتيته إتيانة ولقيته لقاءة]
بإلحاق التاء على إتيان ولقاء للمرة [شاذ] والقياس أتية ولقية بحذف الزوائد [أسماء الزمان والمكان] ما
وضعت للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً من غير تقييد أصلاً فلا يكون لها معمول ولا ظرف ولا نحوهما
مما يفيد التقييد وقد يقال إن الذات التي ليست من شأنها العمل لما عينت فيها بالمكانية والزمانية وتأصلت في
القصد خرجت عن حكم الصفات العاملة التي تكون الذات فيها على جزافة الإبهام كضارب فإن معناه شيء ما له
الضرب والمرة في القصد فيهما يعني الفعل الذي من شأنه العمل في نحو ذلك على ما حقق في موضعه فلذلك لم يجز
عمل مجراها في العمل فيها وحمل قول النابغة: كأن مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع على المصدر الميمي
ليعمل النصب في ذيولها وحذف مضاف ليصح حمل قضيم عليه وهو جلد أبيض يكتب فيه أي كان موضع جر الرياح
التي ترمس الآثار بالتراب ذيولها عليه قضيم زينته بالكتابة الصانعات الماهرات والتشبيه لأجل ما حصل في
ذلك الموضع في التراب من نحو الخطوط بسبب الرياح ثم إن هذه الأسماء تكون [مما مضارعه مفتوح العين] كيشرب
وينام [أو مضمومها] كيقتل ويدور [ومن المنقوص] بالحركات الثلاث في عين مضارعه كيسعى ويرمي ويغزو
[على مفعل] بفتح العين أما في مفتوح العين فلمناسبتها وأما في مضمومها فلأنهم حيث عدلوا عن الضم المناسب
فيه استثقالاً له كما في المصدر الميمي الذي هو نظيره له اختاروا الفتح لخفته وأما في المنقوص مطلقاً فلما فيه
مع الخفة من التوسل به إلى انقلاب حرف العلة ألفاً مبالغة في التخفيف فيما يكثر دورانه وذلك [نحو مشرب] ومنام
ومقتل

ومقتل ومرمى ومن مكسورها والمثال على مفعِل نحو مضرب وموعد وجاء المنسك والمجزر و

المنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والمنخر

[ومقتل] ومدار [ومرمى] ومسعى ومغزى وجاء مأوي الإبل من المنقوص بالكسر [و] هي [من مكسورها]

في المضارع كيضرب ويسيل [و] من [المثال] الواوي الذي ليس بمنقوص وحذفت فائه في المضارع كيعد

ويضع [على مفعِل] بكسر العين لمناسبته حركة المضارع في غير المثال المذكور وأما فيه فلما ذكروه من كون الكسر

أخف مع الواو من الفتحة مع المناسبة للمضارع في نحو يعد منه وذلك [نحو مضرب] ومسيل [وموعد] و

موضع والمثال اليائي في حكم الصحيح في التفصيل المذكور سابقاً فيقال في يقظ من اليقظة ضد النوم كرم و

فرح ييقظ بضم العين وفتحها الميقظ بالفتح والمنقوص من المثال كغيره من المنقوص في لزومه الفتح كالموقى من

وقى يقي وما يثبت فائه في المضارع كيوجل حكمه فيهما حكمه في المصدر الميمي [و] [قد] [جاء] [بعض

الأسماء مما مضارعه مضموم العين على خلاف القياس الذي هو فتح العين حيث جاء فيها كسر العين وهي

[المنسك] لموضع النسك الذي هو الذبح [والمجزر] بالجيم وتقديم المعجمة على المهملة لموضع الجزر وهو

نحر الإبل [والمنبت] لموضع النبات [والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق] لوسط الرأس لأنه موضع

فرق الشعر [والمسقط] لموضع السقوط ويقال مسقط الرأس لموضع الولادة [والمسكن والمرفق]

لموضع الرفق ضد العنف ويقال لموصل الذراع والعضد لأنه موضع الرفق والملائمة [والمسجد والمنخر]

بالنون والمعجمة فالمهملة لثقب الأنف لأنه موضع النخير وهو صوت يخرج من الخيشوم فالكسر على

خلاف القياس في هذه الأسماء لضم عينها في المضارع وجاء الفتح على القياس في المنسك والمفرق والمرفق

وأما منخر ففرع كمنتن ولا غيرها ونحو المظنة والمقبرة فتحا وضما ليس بقياس

والمسكن والمطلع والمسجد وقال الفراء يجوز فيهما الفتح وان لم يسمع وقد توجه خروجها عن القياس في اللفظ بأنه

باعتبار خروجها عن الاصل في اسماء المكان من حيث المعنى وهو الكون لمكان وقوع الفعل مطلقا مع اعتبار القصد

الى وقوعه فيه وذلك لاختصاص المنسك مثلا بموضع نسك مخصوص اي عبادة مخصوصة هي الذبح والمفرق

بوسط الرأس والمشرق والمغرب بمواضع مخصوصة للشروق والغروب والمنخر صار اسما للانف من غير قصد الى وقوع

النخير فيه كما قال نجم الائمة رضي والمسجد مخصوص بما هو المعروف ولذا يتعين الفتح عند ارادة موضع السجود مطلقا كما

قال سيبويه ويمكن اعتبار نظير ما ذكر في البواقي وقد علم مما ذكر ان الميم من اسماء الزمان والمكان مفتوح كيف ما كانت

العين [وأما منخر] بكسر الميم والخاء كليهما الموضع النخير [ففرع] على منخر بفتح الميم وكسر الخاء لطريان كسرة الميم لإتباع

كسرة الخاء وذلك [كمنتن] بكسر الميم وسكون النون وكسر التاء في غير هذا الباب فانه فرع على منتن بضم الميم اسم فاعل

من أنتن كأكرم من النتن ضد الفوح وليس في كلامهم مفعل بكسر الميم والعين معا سوى هذين [ولا غيرها] موجودا

في كلامهم فلذلك جعلا فرعين على البناء المحقق وأما مجيء مطبخ ومربد بكسر الميم مع فتح الموحدة فيهما فعلى الشذوذ

وقال سيبويه انهما ليسا لموضع وقوع الطبخ والربود على الاطلاق كما هو قياس الباب بل المطبخ للموضع المعد للطبخ

والمربد لحبس الابل والربود الاقامة ثم ان الاصل في اسماء الزمان والمكان التجرد عن التاء كما في الامثلة المذكورة على

قياس المصدر الميمية [ونحو المظنة] بكسر الظاء نقلا من النون المدغمة التي هي العين [اليها لما يظن فيه الشيء لكونه مألوفا

فيه [والمقبرة فتحا وضما] في العين [ليس بقياس] لوجود التاء وكسر المظنة وضم المقبرة شذوذ آخر لفتح عينهما في

المضارع

وما عداه فعلى لفظ المفعول ، الآلة

في المضارع فقياسها الفتح فتعيّن الشذوذ في المقبرة فتحاً وضماً للإشعار بأنها وإن كانت متحركة بالفتح الذي هو

القياس شاذة للتاء وزعم بعضهم أن الفتح أيضاً فيها حركة خارجة عن القياس لأن المقبرة ليست اسم الموضع

وقوع الفعل أي ما يقبر فيه الإنسان أعني الحفرة كما هو الأصل في الباب بل هي المكان المعد لذلك والقياس بالاستقراء

فيما خرج عن الأصل وأريد به المكان المعد للفعل مفعلة بضم العين وخروج الفتح فيها عن القياس باعتبار أن ما

يستتبعه ويؤدي إليه أعني إرادة المكان المعد من المشتق الذي يراد به المكان خارج عن القياس وإن كان

قياساً طارياً بعد هذه الإرادة هذا الكلام مع نوع من التوجيه فتأمل فيه وقد يقال أن المقبرة فتحاً المكان وقوع الفعل

فشذوذها للتاء وضماً المكان المعد له فشذوذها للخروج عن الأصل في معنى اسم المكان ثم إن التاء عند لحوقها

إما بتأويل البقعة أو للمبالغة كما شاع فيما أريد به ما يكثر فيه جنس من الأجناس كالمأسدة والمذأبة والمسبعة و

المبطخة لما يكثر فيه الأسد والذئب والسبع والبطيخ وهو مع شيوعه ليس قياساً في كل ما يكثر فيه الشيء فلا يقال

مقطنة لما يكثر فيه القطن مثلاً واستغنوا فيما زاد على ثلاثة أحرف بقولهم كثير الضفدع والثعلب مثلاً عن بناء صيغة

لذلك فلم يقولوا مثعلبة ومضفدعة مثلاً فهذا تحقيق بناء أسماء الزمان والمكان من الثلاثي المجرد [وما عداه

فعلى لفظ] اسم [المفعول] منه كمخرج ومستخرج ومدحرج كأنهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فأجروه

على لفظ اسم المفعول لمناسبته له من حيث أن الزمان والمكان مفعول فيه الفعل فمثل هذه يحتمل المصدر الميمي

والزمان والمكان واسم المفعول والفرق بالقرائن [الآلة] ما يستعان بها بتوجه ما في تحصيل فعل من

مبحث الآلة

على مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ كالمِحْلَبِ والمِفْتَاحِ والمِكْسَحَةِ ونحو المُسْعُطِ والمُنْخُلِ والمُدُقِّ و

المُدْهُنِ والمُكْحُلَةِ والمُحْرُضَةِ ليس بقياسٍ

الافعال والاسم الذي يشتق لها من ذلك الفعل يكون [على مِفْعَلٍ] بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين [ومِفْعَالٍ]

بكسر الميم [ومِفْعَلَةٍ] بالالحاق التاء على الوزن الاول [كالمِحْلَبِ] لما يستعان به على حلب اللبن وهو وعاء يحلب فيه

[والمِفْتَاحِ] لآلة الفتح [والمِكْسَحَةِ] لآلة الكسح يقال كسح البيت اذا كنسه وهذه الثلثة هي الصيغ المطردة

وقيل ان الاخير سماعي لكنه فيما سمع فيه جار كالاخيرين على ما هو القياس في اسم الآلة من حيث المعنى و

هو العموم لكل ما يستعان به في مأخذه وامكان الاطلاق على كل منها [و] هذا بخلاف ما جاء بضم الميم والعين

كليهما [نحو المُسْعُطِ] لما يجعل فيه السعوط وهو الدواء الذي يصب في الانف [والمُنْخُلِ] لما ينخل به كالغربال

[والمُدُقِّ] لما يدق به الشيء [والمُدْهُنِ] لما يجعل فيه الدهن كالقارورة [والمُكْحُلَةِ] لما يجعل فيه الكحل

[والمُحْرُضَةِ] لما يجعل فيه الحرض وهو الاشنان فان نحو ما ذكر [ليس بقياس] اصلا لا في الزنة والبناء

اذ القياس كسر الميم وفتح العين ولا في المعنى لاختصاصها ببعض ما يستعان به في مأخذ اشتقاقها كالوعاء

مع خروج بعضها عن قياس اشتقاق اسم الآلة ايضا وهو الاشتقاق من المصدر لاشتقاقه من اسم العين

كالكحل والدهن والاخير حكاه الزمخشري وصححه الجوهري بكسر الميم وفتح الراء على الاصل ولم يثبت عند

سيبويه سوى الخمسة الاول وقال انها لم يذهب بها مذهب الفعل بل هي اسماء وضعت لهذه المذكورات

كالمُنْصُلِ بضم الميم والصاد للسيف وحكى عنه ابن دريد انها لو كسرت على الاصل جاز وجاء الفِعَال بكسر الفاء

للآلة ايضا كالخياط والنظام على ما قيل وقد يجيء على فاعلة كالباصرة والسامعة على ما يقال وقد يجعل

منه

المصغر المزيد فيه ليدل على تقليل

منه الفاتحة والخاتمة وقال الراغب كثيرا ما يجيء فاعل بفتح العين اسما للآلة وذلك كالخاتم لآلة الختم والقالب
ومنه العالم لما يعلم به الصانع تعالى من الجواهر والاعراض ولم يبن اسم الآلة مما عدا الثلاثي المجرد والله يعلم
[المصغر] هو الاسم [المزيد فيه] اي الذي وقعت الزيادة فيه [ليدل] ذلك المزيد فيه من حيث انه مزيد فيه
او الزيادة المفهومة منه [على] نوع [تقليل] في مفهومه ومسماه اما حقيقة وذلك فيما يدل على معنى
يقبل الزيادة والنقصان كالعلم والزهد في نحو عويلم وزويهد فيقصد بالتصغير نقصان ذلك المعنى المفهوم
على التعيين من لفظ المصغر ومثله قبيل وفويق ونحوهما واما ادعاء باعتبار تنزيل نقصان شيء مما يليق به
منزلة نقصانه وذلك فيما يمتنع فيه التفاوت كحقيقتي الانسان والرجل فاذا اطلق مصغر الانسان على
احد علم انه لنقصان شيء من كمالات نوعه فيه على الاجمال ولا يتعين الا بالقرينة كما اذا دلت قرينة على
ان المراد نقصان فهمه مثلا وكذا تصغير الاعلام كخويلد فتحقيره لنقصان شيء مما يليق بالشخص الكائن
من نوعه وقد يكون المقصود نقصان المقدار واستصغاره فينزل نقصانه منزلة نقصان المسمى كجبيل للجبل
الصغير ومن هذا تصغير الملاطفة نحو يا خويلد ويا بني لان الصغار في معرض التلطف وربما كان التحقير
على التهكم كما يقال في قول لبيد * وكل اناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل * انه صغر
الداهية التي اراد بها الموت تهكما لتهاون الناس به واستصغارهم اياه وزعم بعضهم ان التصغير قد يكون
للتعظيم وجعل تصغيرها في البيت من ذلك وقد يكون التقليل عائدا الى الكثرة الداخلة في مدلول اللفظ المكبر

فالمتمكن يضم أوله ويفتح ثانيه وبعدهما ياء ساكنة

بالصيغة ويرجع الى تقليل العدد ويجب بقاء مقتضى تلك الصيغة الحامل نوعها بعد التصغير

أيضاً وهو مختص بالجمع كدريهمات لدراهم استحقر المتكلم عددها وان صح اطلاق الجمع المكبر

عليه مع قطع النظر عن ذلك ويختلف ذلك باختلاف الاعتبارات والمقامات ويمتنع هذا

التصغير في المثنى لامتناع اطلاقه بعد النقصان عن اثنين نعم قد يصغر لارادة

اثنين محقرين نحو خويلدين وقوله: إن بها أكتل أو رزاما * خويربين ينقفان الهاما *

ومثله صغر ثم ثنى والتصغير على أي وجه كان توصيف في المعنى كأنهم للكثرة دواعيهم الى التقليل

بأحد الوجوه وضعوا بناء يدل على الموصوف والصفة بلفظ واحد تخفيفاً كرجيل مقام رجل حقير

فالمصغر موصوف في المعنى فلان يحكم عليه بالصفة فلذلك اختص بالاسم وكان ما ورد في غيره

نحو ما أحيسنه وما أميلح كذا محمولاً على الشذوذ والضرورة ويختلف بنائه في الأسماء المتمكنة وغيرها

ويكون على القياس وخلافه [فالمتمكن] والمراد به ههنا ما ليس بلازم البناء على ما قيل إذا صغر

على القياس [يضم أوله] تشبيهاً بالمبني للمفعول حيث قيل انه فرع للمبني للفاعل وبعض العرب يكسر

أول المصغر في ذوات الياء نحو شييخ استثقالاً للضم فيه كما كسر بعضهم أول الجمع فيها نحو شيوخ وبيوت

وقرأ به في القرآن المجيد [ويفتح ثانيه] تخفيفاً وان كسر ثاني المبني للمفعول حذراً عما استثقلوا من

الانتقال من الضم الى الكسرة تجرد تلك المشابهة ثم لو اقتصر على ذلك التبس بالمكبر في نحو صرد فاحتيج الى شيء

آخر [و] اختير أن يكون [بعدهما] أي بعد الأول والثاني [ياء ساكنة] إذ حيث احتيج الى شيء بعد العدول

عن الكسر

ويكسر ما بعدها في الأربعة إلا في تاء التأنيث وألفيه والألف والنون المشبهتين بهما وألف

أفعال جمعا

عن الكسر المناسب للمبني للمفعول ناسب أن يكون ذلك الشيء بما يناسبه ويكون كالعوض عنه وهو الياء متصلا

بالثاني الذي عدل عنه فيه ليجري مجرى تلك الحركة اللاحقة له وسكونها لحصول الغرض بنفسها فالحركة

زيادة من غير حاجة والواقع بعدها فيما كان على ثلاثة أحرف هو الحرف الأخير الذي هو محل الإعراب والبناء

فيبقى على حاله [ويكسر ما بعدها] فيما اشتمل [على الأربعة] أصولا كانت كلها كدريهم أو لا كأكيرم وذلك

لأن ما بعدها فيها ليس محلا للإعراب والبناء فيكسر لمناسبتها فيقال دريهم ومكيرم مثلا فالكسر هو الأصل

فيما بعد ياء التصغير في ذي الأربعة ولا يعدل عنها [إلا في] ما يقع ما بعدها فيه قبل [تاء التأنيث] متصلا

بها [و] كذا قبل [ألفيه] المقصورة والممدودة [والألف والنون] المزيدتين [المشبهتين بهما] أي بألفي

التأنيث والأصل في المشابهة لهما هو المماثلة لهما في عدم الجامعة مع تاء التأنيث قط وذلك في العلم

المرتجل الغير المنقول عن معنى آخر وإن كان فلأنه لفظ مستحدث غير ما كان فهو لم يجامع التاء لا قبل العلمية

لارتجالها ولا بعدها لكونها مانعة كسعدان وعثمان وعمران أعلاما مرتجلة من السعادة والعثم بمعنى

جبر المكسور أو معنى آخر والعمارة وفي الصفة الممنوعة من التاء كسكران [وألف أفعال جمعا] فإنه يفتح

ما بعد ياء التصغير الواقع قبل هذه الحروف من غير فصل وذلك إذا وقعن في المكبر رابعة كطليحة وحبيلى

وحميراء وعميران وسكيران وأجيمال محافظة على الفتح الواجب قبل تاء التأنيث وعلى الألفات المذكورة إذ

لو كسر ما بعدها المتصل بهن انقلبن ياء وقلب الألف في الممدودة ياء يستلزم قلب الهمزة ياء كما يجيء في جمع

صحراء على الصحارى ان شاء الله تعالى مع أن حق علامة التأنيث والشبهة بها وعلامة الجمع الذي يحفظ

على بنائه في التصغير من غير رد إلى البناء آخر عدم التغيير فإن وقعن في المكبر خامسة فما فوقها وذلك إنما يتصور

وغير ألف إفعال كسر ما بعد الياء لعدم منعه من تلك المحافظة كدُحَيْرِجة وحُبَيْبِي في مُحْبَنْبِي كما سيجيء إن شاء

الله تعالى وخُنَيْفِساء وزُعَيْفِران وعُبَيْثِران في عبوثران لنبت بحذف الواو لزيادتها وإن كانت

الألفان لغير التأنيث انقلبتا ياء كالمُعَيْزِي في مِعْزى بالألف للإلحاق بدرهم فيمن صرفه والعُلَيْبِيّ في

العلباء الملحق بقرطاس وحمل على نحو سكران نحو ندمان للنديم وصميان بالتحريك للشجاع من الصفات

التي تلحقها التاء للتشابه في الوصفية وكذا حمل عليه اسم الجنس الذي يكون على فعلان بتحريك العين على

أية هيئة وجد الا مفتوح الفاء والعين كظربان بكسر الراء لدويبة وكأنه لتشبيه المعنى الجنسي الحاصل في

كل فرد بالمعنى الوصفي في آحاد الموصوفات فتأمل فيقال نُدَيْمان وظُرَيْبان مثلا لا نُدَيْمين وظُرَيْبين ولعله

اقتصر على ما هو الأصل في المحافظة على الألف وهو المشابهة لألفي التأنيث وأراد بالمشبهة بها ما يعم المشبهة

بهما أصالة أو بواسطة الحمل على المشابهة لهما وهو تكلف لكنه مفيد في هذا المقام ليشمل هذين واحترز بذلك

عن أسماء أجناس الأعيان والمعاني التي هي على فعلان بسكون العين كيف ما كان أولها كالسعدان لنبت

وعُفران وسرحان فإن ألفها تقلب ياء ويكسر ما قبلها كما هو الأصل فيما بعد ياء التصغير في ذي الأربعة ٥

تشبيها بألف المدة الزائدة قبل لام الأسماء التي تساويها في عدد الحروف والحركات والسكنات كصلصال للطين

وطومار

وَلَا تُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ

وطومارٍ وسربالٍ على ما يقال فيقال سُعَيدِينُ كصُلَيصِيلٍ مثلًا وعن اسم الجنس الّذي هو على فعلان بفتح الفاء والعين

كورشان وكروان لطائرين فانّ الفهما ايضا تقلب يا كوريشين وان لم يوجد في لغتهم اسم يساوي شيئا

من الهيئات المتصوّرة في فعلان بتحريك العين زيدت الالف قبل لامه حتى يشبّه به شيئ منها ويطوي الكشح

عن المشابهة لنحو سكران لكنّه يوجد لخصوص هذا الصنف منه موازن من الصفات كصميان ويحافظ على الف

تلك الصفات في التصغير فكأنّهم أرادوا الفرق بين مصغّريهما وكأنه لم يعكس لمدخلية الهيئة في الصفات كغيرها

من المشتقات في الدلالة على المعنى المقصود من بنائها فكأنها أولى بالمحافظة بقدر الامكان من هيئة غيرها مع أنّ

بناء المحافظة على الالف في مثل هذه الصفات وهذه الاسماء على الحمل على نحو سكران على ما يقال وحمل الصفة على الصفة

أولى من حمل الاسم عليها وعن العلم المنقول عمّا تقلب الفه يا في التصغير فانّه في حكم المنقول منه فنحو سرحان وسلطان

علمين يصغّر على سريحين وسليطين وسكران علما على سكيران وينصرف سريحين مصغّر ذلك العلم وان كان المكبّر

في حال العلمية ممنوعا من الصرف لزوال الالف من الالف والنون المزيدتين وقد يجعل الضابط في حفظ الالف الواقعة

رابعة في المصغّر من ذي الالف والنون المزيدتين أن لا يجمع على فعالين وقيل هو ضعيف لحفظها في مصغّر نحو ظربان

مع أنّه يجمع على ظرابين فتأمل ويكسر ما قبل الف إفعال غير جمع كأعيشير في أعشار يقال برمة أعشار أي منكسرة ويستثنى

ايضا من حكم كسر ما بعد ياء الاربعة الّذي وقع ما بعدها فيه مدغما فيبقى على سكونه حفظا للادغام كأصيمّ في أصمّ

وهو من التقاء الساكنين على حدّه [ولا يزاد] المصغّر في غير تلك الصور المستثناة [على أربعة] أو لا يوقع الزيادة في غير

فلذلك لم يجئ في غيرها إلا أفعيل وفعيعل وفعيعيل وإذا صغر الخماسي على ضعفه فالأولى حذف

الخامس

تلك الصور في المصغر على أربعة بمعنى أنه لا يجيء ما يلحقه علامة التصغير زائدا على أربعة أحرف بحيث يكون مع

العلامة زائدة على خمسة حذرا عن الثقل فيما يكثر دورانه بل يرد المشتمل على الزائد إلى الأربعة بأن يحذف شيء

منه وإن كان أصليا كما في الخماسي ثم يصغر إلا أن يكون الزيادة مدة قبل آخره كمفتاح وعصفور وقنديل فإنها

لا يعبأ بها وتنزل منزلة اشباع الحركة وتقلب ياء إن لم تكن إياها [فلذلك] الذي ذكر من كيفية بنائه وعدم الزيادة

على الأربعة في غير الصور المتناة [لم يجئ] في بنائه من الأوزان [في غيرها] أي في غير تلك الصور [إلا فعيل] في

ذي الثلاثة كرجيل [وفعيعل] في ذي الأربعة كدريهم ومكيرم [وفعيعيل] في الزائد على الأربعة بتلك المدة كمفيتيح

وعصيفير وقنيديل ولانحصار بنائه في هذه يجعل الموضوع على حرفين ثلاثيا بزيادة حرف ليمكن بناء أقل تلك الأ

بنية وهو فعيل فإن كان آخره حرف علة تعين تضعيفه ويعوض عن التضعيف الهمزة إن كان ألفا كما في ما ولا

لئلا يلتقي ألفان ثم يصغر فتقلب الألف التي بعد ضمة المصغر واوا لمناسبتها وهكذا تقلب واوا كل ألف مجهولة الأصل

بعد ضمة المصغر كألف صابر لتيجر عند سيبويه خلافا للأخفش حيث قلبها ياء لأنها أخف فيقال في تصغير ما وكي

ولو أعلاما مويء وكيي بثلاث ياءات ولوي بتشديد الياء وأصله لويو قلبت الواو الأخيرة ياء

وادغمت لاجتماعها مع الياء السابقة الساكنة وإن كان الآخر صحيحا فوجهان التضعيف وزيادة الياء فيقال في

هل وكم اسمين هليل وكميم وهلي وكمي بتشديد الياء [وإذا صغر الخماسي] الأصول [على ضعفه] لثقله وندوره

[حذف منه حرف] للرد إلى الأربعة وإذا تقرر هذا [فالأولى حذف] الحرف [الخامس] الذي حصل الثقل

والزيادة

وَقِيلَ مَا أَشْبَهَ الزَّائِدَ وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرِجِلٌ وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَ
مُوقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِذَهَابِ الْمُقْتَضَى

والزيادة على الأربعة عنده أيا ما كان فيقال في فرزدق فريزد [وقيل] حكاية عن بعض العرب يحذف
[ما أشبه الزائد] في الجنس بأن يكون من جنس حروف الزيادة وهي حروف سألتمونيها أو في المخرج كالدال في
فرزدق فإنها من مخرج التاء فيحذف فيقال فريزق وظاهر إطلاق المتن ما حكاه الزمخشري وهو حذف
ما أشبهه أيا كان لكن نص السيرافي والأندلسي على اشتراط حذفه ان لم يكن طرفا بالقرب منه بأن يكون
رابعا أو بدونه يحذف الخامس ففي جحمرش يقال جحيرش على مقتضى الإطلاق وجحيمر على ما قاله لكون الميم ثالثة
الحروف وان لم يكن ما زاد على الأربعة أصولا كلها حذف الزائد كدحيرج في مدحرج على ما يأتي ان شاء الله تعالى وتحذف
زيادات الخماسي غير علامة التأنيث والمدة الرابعة في المكبر فيقال في قرعبلانة قريعبة وفي عضرفوط عضيرف والمدة
الرابعة تقلب ياء ان لم يكن إياها كجحيمر في جحامرش مثلا [وسمع الأخفش] من بعض العرب إثبات حروف الخماسي
الأصول كلها في التصغير كراهة حذف الأصلي نحو [سفيرجل] بكسر الراء وفتح الجيم كما كان وعن الخليل إن المناسب
كسر الجيم حملا على ما قبل آخر الرباعي [ويرد] ما اشتمل مكبره على إعلال غير لازم وهو ما يزول سببه عند التصغير [نحو
باب وناب وميزان وموقظ الى أصله لذهاب المقتضى] للإعلال فيقال بويب ونييب برد الواو والياء المنقلبتين
ألفا في المكبر لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لذهاب ذلك عند التصغير بانضمام ما قبلهما لكونه أول المصغر وكذا مويزين
برد الواو لأن المقتضي لقلبها ياء سكونها وانكسار ما قبلها وقد زالا بانفتاحها لكونها ثانية المصغر وانضمام ما قبلها

بِخِلَافِ قَائِمٍ وَتُرَاثٍ وَأُدَدٍ وَقَالُوا عُيَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةً ثَانِيَةً فَالْوَاوُ

لكونه أوّله وفى مُوقِظٍ من اليقظة مُيَيْقِظٌ برد الياء لأن المقتضى لقلبها واوا سكونها وانضمام ما قبلها

لأصلها مُيَقِظ وقد زال بانفتاحها لكونها ثانية المصغر وهذا الباب [بخلاف] ما اشتمل مكبره على اعلال لازم

يبقى سببه بعد التصغير فانه لا يرد الى الاصل وذلك نحو [قائم وتراث] للمال الموروث واصله وُراث [وأُدَد]

أصله وُدَد لأبى قبيلة من اليمن هو أدد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير فان المقتضى لقلب العين فى قائم

هى الواو همزة كونه اسم فاعل من الأجوف ولقلب الواو فى تراث وأدد تاء وهمزة ضمها فى أول الاسم وتلك المقتضيات

باقية بعد التصغير فلذلك يقال فيها قُوَيْئِم وأُدَيْد بالهمزة وتُرَيْث بالتاء والياء المشددة وقد يناقش فى كون المقتضى

لقلب العين فى قائم همزة مجرد ما ذكر بل ذلك مشروط بوقوعها بعد الالف وقد زال بالتصغير فلذلك ذهب بعضهم الى

أن تصغيره قُوَيِّم بتشديد الياء ثم ان اعترض على ما ذكر من الرد الى الأصل فى الاعلال الغير اللازم بالعيد لليوم المعروف

فانه مشتق من العود لعود الفرح والسرور بعوده أو لكثرة عوائد الله تعالى فيه لعباده ويزول سبب انقلاب

واوه ياء عند التصغير كما ذكر فى الميزان بعينه فلو كان الحكم هو الرد الى الأصل لصغر على عُوَيْد فالجواب أن الأمر كذلك

لكنهم عدلوا عنه [وقالوا] فى تصغيره [عُيَيْدٌ] بيائين [لقولهم] فى جمعه المكسر [أعياد] بالياء فرقا بين جمعه

وبين جمع العود بضم الأول على أعواد فحملوا التصغير على التكسير لتشابههما من حيث أن كلا منهما الزيادة معنى

ومن حيث إن الغالب فى كل منهما الرد الى الاصل فلذلك أجروهما مجرى واحدا فى كثير من الاحكام مع امكان أن

يكون قولهم عُيَيْدٌ للفرق بين تصغيره وتصغير عودٍ كما فى الجمع بل هذا الوجه أقرب على ما فى شرح المفصل [وان كانت]

فى المكبر [مدة ثانية] فى حروفه وهى زائدة [فالواو] ثابتة مكانها فى المصغر بقلبها اليها ان لم تكن اياها لانهم اضطروا

الى

نحو ضُوَيْرِب في ضارِب وضُوَيْرِيب في ضِيراب والاسم على حرفين يُرَدّ محذوفه فتقول في

عِدَة وكُل إسماً وُعَيْدة وأُكَيْل وفي سَهٍ ومُذ إسماً سُتَيْهة ومُنَيْذ وفي دم وحِر دُمَيّ وحُرَيْح

وكذلك بُوَيْب

الى تحريكها بالفتح لكونها ثانية المصغر ولا أصل لها حتى يُرَدّ اليه ان كانت ألفاً او يحافظ عليه ان كانت ياءً

فجعلوها واواً لمناسبة الضم الواقع قبلها في اول المصغر [نحو ضُوَيْرِب في ضارِب] ومدّته الألف [وضُوَيْرِيب في

ضِيراب] مصدر ضارَبَ يُضارِبُ ومدّته الياء وطُوَيْمِير في طُومار ومدّته الواو والمدّة الثانية الأصلية تُرَدّ الى

اصلها كما مرّ في باب وموقِظ [والاسم] المتمكّن الذى حذف منه حرف من غير تعويض يعتدّ به فلان [على حرفين يُرَدّ

محذوفه] في التصغير فاءً كان او عيناً او لاماً ليصير على ثلثة احرف فيتأتّى فيه فُعَيْل الذى هو اقل الأوزان فـ

[تقول في] المحذوف فائه نحو [عِدَة وكُل] حال كونه [إسماً] بأن يجعل علماً مثلاً لا فعل امر فان التصغير من خواص

الأسماء [وُعَيْدة] بردّ الواو [وأُكَيْل] بردّ الهمزة فانهما من الوعد والأكل [وفي] المحذوف عينه نحو [سَهٍ ومُذ]

حال كونه [اسماً] لا حرف جرّ [سُتَيْهة ومُنَيْذ] بردّ التاء والنون فان الأوّل اسم لحلقة الدبر او العجز واصله سَتَه

بدليل جمعه على أستاه وفيه ثلث لغات سَه بحذف العين وهو التاء كما اوردها هنا وسَتٌ بحذف اللام وهو

الهاء مع فتح السين وإسْتٌ بحذفه واسكان السين والاتيان بهمزة الوصل ومُذ أصله مُنذ بالنون وحذفت

تخفيفاً بدليل ضم الذال عند ملاقات الساكن نحو مذُ اليوم كما يجيء ان شاء الله تعالى في التقاء الساكنين [و] تقول [في] المحذوف

وفي لامه نحو [دم] أصله دَمَيٌ بدليل قولهم في التثنية دميان [وحِر] للفرج أصله حِرْحٌ بحائين بدليل جمعه على

أحراح [دُمَيّ وحُرَيْح وكذلك] في ردّ المحذوف [بُوَيْب] ما عوّض عن محذوفه شيء تعويضاً لا يعتدّ به لكن

اِبْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتٍ بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ

يتعذر معه بناء فُعَيْلٍ نحو [اِبْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْةٍ] فأن أصل اِبْنٍ بَنَوٌ بالتحريك وأصل

اِسْمٍ سِمْوٌ بسكون الميم وكسر السين أو فتحها أو ضمها فحذف لامها وعوض عنه همزة الوصل بعد تسكين

فائهما للتخفيف فأن صغرتهما بدون فتح الثانى منهما لم يحصل بناء فُعَيْلٍ وان فتح سقطت الهمزة لأنها

انما كانت لتعذر الابتداء بالساكن فيجب حذفها ورد المحذوف فيهما كما فى المحذوف بدون التعويض فيقال

سُمَيٌّ وبُنَيٌّ كدُمَيٍّ اصلهما سُمَيْوٌ وبُنَيْوٌ وأصل بِنْتٍ وأُخْتٍ أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ بالتحريك وهَنَةٌ كناية عن الشيء

وأصلها هَنْوَةٌ بالسكون فحذف لامها وجعلت ياء التأنيث عوضا عنها فلذلك يوقف عليها بالتاء من غير القلب

هاء وطولت فى الكتابة فى غير هنة ولو بنيت فُعَيْلًا منها بدون رد المحذوف لزم الاعتداد فى بنائه المتوقف على

ثلثة أحرف بتاء التأنيث التى هى فى حكم كلمة أخرى حقيقة فرد المحذوف فقيل أُخَيَّةٌ وبُنَيَّةٌ وهُنَيَّةٌ بتشديد الياء

وأصلها أُخَيْوَةٌ وبُنَيْوَةٌ وهُنَيْوَةٌ بالواو وقلبت ياء بالاعلال المعروف وعند رده يزول التعويض عن التاء و

يتمحض للتأنيث فلذلك تنقلب هاء فى الوقف ولو سميت مؤنثا بأخت وبنت ألحقت التاء فى التصغير لأنه تنيث

المسمى من غير تعويض وان سميت بهما المذكر قلت أُخَيٌّ وبُنَيٌّ بدون التاء لتذكير المسمى واذا لم يعتد بالتاء

فى هذه فى غيره أولى بأن لا يعتد بها فيها لضعف التعويض بل هى فيها لا للعوض على ما سيجيء ان شاء الله تعالى

وهذا [بخلاف باب] ما حذف منه شيء ويتم بناء فُعَيْلٍ فيه باعتبار زيادة فيه لا يتعذر معها بنائه فانه يصغر

من غير رد المحذوف نحو [مَيْتٍ] بالتخفيف على زنة فَيْلٍ واصله مَيِّتٌ بالتشديد على زنة فَيْعِلٍ [وهَارٍ] على زنة فَالٍ

وَنَاسٍ وَإِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءً

وأصله هائر على زنة فاعل لمعان منها المشرف على السقوط والتهدم وهو اسم فاعل من هار يهور فحذفت العين تخفيفاً [وناس] على زنة عال من الأنس وأصله الأناس على زنة فعال وأرى ويضع اسمين فيقال في تصغيرها مييت وهوير ونويس وأرى ويضيع كلها على فعيل من غير حاجة الى رد المحذوف ولو كان تصغيرها برد المحذوف لقيل مييت بتشديد الياء الثانية وهوير كقويم وأنيس بالهمزة وتشديد الياء كلها على فعيعل ومن قال إن هاراً مقلوب هاور نقلت الواو الى موقع اللام وقلبت ياء لتطرفها ثم حذفت الياء كقاض يلزمه أن يقول هويرياً في النصب باثبات الياء على ما هو حكم مثله وقيل إن هاراً في الأصل هور مثل كتف مخفف هاور بحذف الألف كخائف وخالق فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى هذا الوصف برد المحذوف من غير اعتبار الرد الى قياس اسم الفاعل الأجوف كان تصغيره هويراً بتشديد الياء بدون الهمزة إذ المحذوف ألف فاعل فتقلب بعد ردها واواً كما في ضارب ويقع بعدها ياء التصغير ويقع بعدها الالف المنقلبة عن الواو الأصلية فيرد الى الواو ويقلب ياء ولو صغرت الامثلة الباقية على الاصل لقيل أريء ويويضع كلها على فعيعل [و] كذا [اذا ولي ياء التصغير واو او الف منقلبة] عن واو او ياء اصلية [او] الف [زائدة] بأن وقعت كل منها بعد ياء التصغير متصلة بها ووقعت كل منها مع ذلك موقع اللام من فعيل بأن لم يكن بعدها حرف أصلاً الا علامة التأنيث ان كانت او وقعت موقع العين الثانية من فعيعل بأن لم يكن بعدها الا حرف واحد [قلبت] كل منها [ياء] وادغمت فيها ياء التصغير اما الواو فلوقوعها بعد ياء التصغير الساكنة واما الالف فللاضطرار الى تحريكها لوقوعها بعد ياء التصغير فلا بد من ردها الى الواو

وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها نحو عُرَيَّة وعُصَيَّة ورُسَيِّلة وتصحيحها في باب أُسَيِّد وجُدَيِّل قليل

أو الياء وقد علمت أن الواو هيهنا تنقلب ياء فالآل إلى الياء فقلبت الألف اليهما من أول الأمر وإن كانت زائدة

أو منقلبة عن الواو [وكذلك الهمزة المنقلبة] عن واو أو ياء أصلية [بعدها] أي بعد الألف الزائدة الواقعة بعد

ياء التصغير تقلب ياء إذ حيث قلبت الألف المذكورة ياء زال المقتضى لانقلاب الواو والياء همزة وهو وقوعهما

بعد الالف في الطرف فردت إلى أصلها فإن كانت ياء فذلك وإن كانت واوا انقلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها

[نحو عُرَيَّة وعُصَيَّة ورُسَيِّلة] وقيل بتشديد الياء فيهن في تصغير عُرْوة وعصا وأصله عَصَوٌ بدليل قولهم

عصوان في التثنية ورسالة وقيل مصدر قائل وأصل الأولين عُرَيْوَة وعُصَيْوَة والحقت تاء التأنيث لكونها

مؤنثة كقدم وقديمة والألف في الأخيرين زائدة والهمزة المنقلبة بعد الالف الزائدة نحو عطاء وأصله عطاو بالواو

قلبت همزة لتطرفها بعد الالف الزائدة وبعد لحوق ياء التصغير وقلب الالف والهمزة ياءين يجتمع ثلاث ياءات

وحكمه يجيء إن شاء الله تعالى ويحذف الالف والواو والياء بعد ياء التصغير إن تعقبها حرفان كعلابط وحبوكر

وتصالح وتجورب وتشيطن ومضاربة فيقال عُلَيْبِط وحُبَيْكِر وتُصَيْلِح وتُجَيْرِب وتُشَيْطِن ومُضَيْرِبة مثلا

لئلا يزاد على فُعَيْعِل من غير المدة التي يحصل بها فُعَيْعِيل كعُصَيْفِير ثم إن إعلال الواو التي تلي ياء التصغير بقلبها ياء

والادغام هو الأصل [وتصحيحها في باب أُسَيِّد وجُدَيِّل قليل] والمراد ببابهما ما كانت الواو المذكورة في مكبره

مصححة غير طرف مع عدم ما يقتضي تصحيحها في المصغر نحو أسود وجدول فإن عدم قلبها ألفا في الأول كما

في أقام لئلا يلتبس بنحوه وفي الثاني لحفظ صورة الملحق به كجعفر وقد زال ذلك في المصغر لاختصاص التصغير

بالاسم فلا التباس فيه بالفعل وعدم خروج نحو جديل بالتصغير عن حركة المصغر الملحق به وسكونه كجعيفر فلا داعي

إلى

فَإِنْ اِتَّفَقَ اِجْتِمَاعُ ثَلٰثِ يَاءَاتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسْيًا عَلَى الْأَفْصَحِ كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَ
غَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ عُطَيٌّ وَأُدَيَّةٌ وَغُوَيَّةٌ وَمُعَيَّةٌ

الى تصحيحها فيه فلذلك كان الشائع أن يقال أُسَيِّد وجُدَيِّل بالإعلال المذكور الذى هو مقتضى التصغير وجاء
على قلة أُسَيْوِد وجُدَيْوِل بالتصحيح للحمل على المكبر وعدم الاعتداد بياء التصغير لعروضها وأما المصححة فى
المكبر التى كانت طرفا كعروة ودلو فلم يرد تصحيحها فى المصغر قط لكراهة ذلك فى الطرف الذى هو محل التغير مع سبب
الاعلال [فان اتفق] فى المصغر الزائد مكبره على ثلثة أحرف غير تاء التانيث [اجتماع ثلث ياءات] فى آخره [حذفت
الأخيرة] المتطرفة التى عرض الثقل عندها وجوبا على كل حال لاستثقال اجتماعها فيه وهى تحذف [نسيا] منسيا
فى الاحوال كلها فى جميع موادّ اجتماع الثلث [على الأفصح] ومعنى ذلك أن لا يعتد بها حتى كأن لم يكن شيئا مذكورا
وصار ما قبلها آخر الكلمة وذلك بإجراء الحركة الاعرابية على ما قبلها ان لم تله تاء التانيث وفتحها ان وليته على
خلاف ما يعتد بالمحذوف من آخره فان ما قبل المحذوف فيه يبقى على ما كان عليه كقاضٍ بالكسر والتنوين رفعا
وجرا وقد ورد فى غير الأفصح عن ابى عمرو حذف الأخيرة عند الاجتماع مع الاعتداد بها فى بعض الموارد وهو باب
أُحَيٍّ كما يأتى ان شاء الله تعالى وان زعم المصنف صحة ما نقل عن بعضهم من تجويز إثبات الثلث كلها فى جميع موادّ
اجتماعها واسكانها رفعا وجرا وترك التنوين فيما حقه أن ينون لانصرافه كعُطَيِّي لئلا تحذف الياء بالتقاء
الساكنين حرصا على بقاء حروف الكلمة فى التصغير الذى شأنه مراعاة الاصل أمكن أن يكون هذا مقابل الا
فصح والحذف نسيا كائن [كقولك فى تصغير [عطاء] وكساء [وإداوة] للمطهرة وسقاية [وغاوية] من

قوله عُطَيٌّ تصغير عطاء أصله عطاو فصارت الواو همزة لتطرفها بعد الألف فاذا صغر صارت الألف ياء وقال بوجوب قلب الواو همزة فيقال عطيء بالرد الى الأصل ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فحصل عطييّ بثلث ياءات حذفت الأخيرة نسيا استثقالا ومضت لتطرفها وكثرة تغير الآخر وجعل الاعراب على ما قبلها فقيل هذا عطيٌّ بالرفع ولو اعتد بها لقيل بالكسر كقاض جاربردى

قوله وأُدَيَّة أصله ادية بثلث ياءات لأنه انقلبت الألف الواقعة بعد ياء التصغير فى اداوة ياء فصارت اديوة وصارت الواو لانكسار ما قبلها ياء فصارت اديية حذفت الأخيرة نسيا جاربردى

قوله مُعَيَّة أصله مُعَيْوِيَة لأنه حذف من معاوية الألف ليكون بناء التصغير ثم قلبت الواو ياء لتقدم الياء الساكنة عليه وادغمت فصارت معيية بثلث ياءات حذفت الأخيرة نسيا جاربردى

وَقِيَاسُ أَحْوَى أُحَيٍّ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ

الغي ضد الرشد [ومعاوية عطي] وكسي [وأداة] وسقية [وغوية ومعية] بتشديد الياء

فيهن واجتماع الثلث في مصغر عطاء كما مر تحذف الأخيرة نسيا وتجري الحركات الثلث الاعرابية

مع تنوين الصرف على ما قبلها والالف تقلب ياء وتدغم فيه ياء التصغير في إداوة وسقاية كما في رسالة

وواو في غاوية كما في ضارب وتحذف في معاوية كما في علابط وتقلب الواو في غير سقاية ياء وتدغم أما في

إداوة فلتطرفها وانكسار ما قبلها وأما في الأخيرين فكما في عروة فيجتمع ثلث وتحذف الأخيرة ويفتح ما قبلها

الواقعة قبل تاء التأنيث في الجمع وعلى قياس أُسَيْوِد يقال في الأخيرين غُوَيْوِيَة ومُعَيْوِيَة على ما في شرح

المفصل وتثبت الثلث المجتمعة كلها في مصغر ذي ثلثة احرف مثل مُيَيَّةٍ لامرة اذ لو حذفت الأخيرة

بقي على حرفين سوى ياء التصغير ونقص عن حروف فعيل وكذا تثبت لو اجتمعت في الزائد على الثلثة

قبل الأخير كأُيَيِّبٍ وعُيَيِّيقٍ بأربع ياءات في أيوب وعيوق وسُيَيِّد بثلث ياءات في سيد على ما ذكره

الجوهري وغيره [وقياس] مصغر باب [أحوى] من الحوة بالتشديد للسواد المائل الى الخضرة أو الحمرة المائـ

ـلة الى السواد وهو كل صفة من اللفيف المقرون في أولها زيادة كزيادة في أول الفعل ممنوعة من الصرف

للوصفية ووزن الفعل [أُحَيّ] واصله أُحَيْوِوُ بواوين قلبت الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها

ثم قلبت الأولى ايضا ياء كما في عروة فاجتمعت الثلث فحذفت الأخيرة نسيا اعتباطا أي مبتدأ بلا اعتبار سبب

الاعلال بل لمجرد التخفيف فتقدم منع الصرف على الاعلال فلا يكون فيه تنوين يؤدي الى الحذف بالاعلال فحصل أُحَيّ

حال كونه [غير منصرف] ممنوعا من التنوين ويجري اعراب ما لا ينصرف على ما قبل المحذوفة وذلك عند سيبويه

وجماعة

وَعِيسَى يَصْرِفُهُ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو أُحَيٍّ

وجماعة لبقاء علة منع الصرف بعد الحذف وهي الوصفية ووزن الفعل وإن زالت صورة أفعل لبقاء الزيادة
التي في أوله كأول الفعل وهي الهمزة كما يقال أفيضل منك ممنوعاً من الصرف [وعيسى] بن عمرو يوافق أولئك
في الحذف نسياً اعتباطاً لكنه [يصرفه] بإجراء الحركات الثلث وتنوين الصرف على ما قبل المحذوفة لزوم بعد
حذفها نسياً عن صورة أفعل ونقصانه عن حروفه في اللفظ والنية نقصاناً لازماً كما صرف خير وشر لذلك
بخلاف الأرئس بحذف الهمزة جوازاً على قياس تخفيف الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها في أرأس فإنه ممنوع من
الصرف اتفاقاً ورد بأن مناط المنع من الصرف زيادة أول الفعل وهي باقية هيهنا بخلاف خير وشر [وقال أبو
عمرو] بن العلاء [أُحَيٍّ] بالكسر والتنوين رفعاً وجراً كالقاض وبإثبات الثلث كلها وفتح الأخيرة بدون التنو
نصباً والأصل عنده بعد حصول الياءات الثلث بما ذكر من الإعلال أُحَيِّيٌ بالتنوين وضم الأخيرة رفعاً وكسرها
جراً لتقدم الإعلال عنده على منع الصرف واعتباره ما كان وهو في معرض الإعلال منصرفاً منوناً في أول أمره
على الأصل الغالب في الكلمات وطريان منع الصرف بعد الإعلال إن وجد سببه فحذفت الحركتان استثقالاً لهما
بخلاف الفتح وحذفت الياء الأخيرة بالتقاء الساكنين وحيث تحققت علة منع الصرف بعد حذفها كما تقدم
تحققه حذف التنوين وعود الياء لزوال التقاء الساكنين وهو غير مناسب في مثله من غير المنصرف المستثقل
لفظاً باعتلال اللام ومعنى بالفرعية فاعتبر تعويض التنوين عنها فالتنوين فيه بعد الإعلال للعوض ولا ينافي
منع الصرف وتعاد الياء مع الإضافة واللام لعدم التنوين وهكذا الحكم عنده في أُعَيْلٍ مصغر الأعلى على ما صرح

وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيْوِدَ أُحَيْوٍ

به بعض المحققين خلافاً لمن قدّم منع الصرف على الاعلال فانه اثبت الياء في مصغر الأعلى مع إعراب
ما لا ينصرف في الأحوال الثلث ثم ان ما اعتبره أبو عمرو في أُحَيٍّ وأُعَيْلٍ هو الذي ذكر السيرافي أنه مذهب
سيبويه في باب جوار لكن عدل عنه في باب أُحَيٍّ ادراجاله في القاعدة الكلية فيما اجتمعت فيه الياءات
الثلث في المصغر من حذف الأخيرة نسياً ومن ثمه اعترض سيبويه على أبي عمرو بأن الفرق بينه وبين
نحو عُطَيٍّ تحكم واعتذر عنه أبو علي الفارسي بأن نحو أُحَيٍّ بسبب المشابهة للفعل بزيادة أوله كان كالجاري
على الفعل كأُحَيِّي فلذا لم يجعل الحذف فيه اعلالياً واعتد في نحوه بالياء المحذوفة كما يعتد بالمحذوف من آخر الفعل
ويبقى ما قبله على ما كان عليه نحو لم يَرْمِ ولم يَرْضَ بخلاف نحو عُطَيٍّ مما ليس فيه تلك الزيادة ويجري الأقوال في
يحيى ونحوه مما في أوله زيادة أول الفعل [و] تجتمع الياءات الثلث في مصغره وقال أبو عمرو في تصغير ه
احوى عند تصحيح الواو المصححة في مكبره [على قياس أُسَيْوِدٍ أُحَيْوٍ] بالكسر والتنوين في الجر والرفع وأصله ه
أُحَيْوِوُ فقلبت الواو الثانية ياء كما مر وحذفت مع تعويض التنوين على الوجه المتقدم ويقال أُحَيْوِيَ باثبات
الياء مفتوحة في النصب ولو أجرى قياس أُسَيْوِدٍ فيه في قول سيبويه كان الجر كالنصب بالفتحة على الياء لتمام
منع الصرف فلا كسرة ولا حذف ولا تعويض للتنوين والرفع باثبات الياء ساكنة لحذف الضمة المستثقلة ه
وكما يحذف الأخيرة عند اجتماع الثلث تحذف المشددة لغير النسبة الواقعة بعد مشددة أخرى كما إذا صغر مَرْوِيّ
اسم مفعول من روى فحصل مُرَيْوِيٌّ وأعل اعلال عُرَيْوَة فاجتمعت مشددتان فان الأخيرة تحذف ويقال مُرَيٌّ بخلاف
ما كانت للنسبة فانها تثبت للمحافظة على معناها فيقال في مصغر عَدَوِيّ عُدَيِّيّ بمشددتين وأصله عُدَيْوِيّ وأعل
اعلال

وَيُزَادُ لِلْمُؤَنَّثِ الثُّلَاثِيِّ بِغَيْرِ تَا، تَاءٌ كَعُيَيْنَةٍ وَأُذَيْنَةٍ وَعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ شَاذٌّ

إعلال عربوة [ويزاد] وجوباً [في] مصغر [المؤنث الثلاثي] الكائن [بغير تا، تاء] ان لم يؤد زيادتها الى
الالتباس كخمس وسبع من أسماء العدد فإن إلحاقها بمصغره يؤدي إلى الالتباس بمصغر المذكر المشتمل عليها وكاسم
الجنس المؤنث الذي واحده بالتاء كبقر فيمن أنثه فإن إلحاقها يؤدي إلى الالتباس بمصغر ذلك الواحد وذلك
[كعُيَيْنَة وأُذَيْنَة] في تصغير عين وأذن للحاستين المعروفتين ويُدَيَّة بتشديد الياء في يد للجارحة وأصلها
يدي وقُدَيْمَة ودُوَيْرَة في دار وقدم والوجه في إلحاقها كونها في حكم المقدر في المكبر على الأصل في المؤنث من الاشتمال
على علامة التأنيث والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها مع أن المصغر وصف في المعنى كما مر وصفة المؤنث تلزمها
العلامة ولو اشترك ثلاثي بغير تاء بين المذكر والمؤنث فتصغيره بدون التاء للمعنى المذكر ومعها للمؤنث خلافاً ليونس
فيما اذا سمي المذكر بمؤنث كعين فزعم أن تصغير كلا المعنيين في هذه الصورة بالتاء زعماً أن قولهم عُيَيْنَة تصغير عين
وأُذَيْنَة علمي رجلين والجمهور على أنهما إنما سميا بالمصغرين المقترنين بالتاء كما سمي بطلحة ونحوه وكما جازت
تسمية المذكر بمصغر المؤنث مع التاء فالقياس جواز تسمية المؤنث بمصغر المذكر الخالي عن التاء لكنها لم تقع بالاستقراء
إلا مع إلحاقها كزُبَيْدَة من الزبد على ما قيل والمصدر المذكر عند وصف المؤنث به يصغر بدون التاء كامرأة عُدَيْل
وعُدَيْل لبقائه على معناه وكون التوصيف به مجازاً قصد به المبالغة في اتصافها به حتى كأنها هو الاسناد المجازي
في زيد عدل [وعُرَيْب وعُرَيْس] ونُيَيْب وحُرَيْب ونُعَيْل ودُرَيْع في عرب للطائفة المعروفة وعرس بكسر الأول
لامرأة الرجل وناب للإبل المسنة وحرب ونعل ودرع وقد وردت مؤنثة سماعاً [شاذ] وقياس الجميع الحاق

بِخِلَافِ الرُّبَاعِيِّ كَعُقَيْرِبٍ وَقُدَيْدِيمَةٍ وَوُرَيِّئَةٍ شَاذٌّ

التاء وان وقع فيها النقل عن المذكر كما يقال إنّ العرب والحرب في الاصل مصدران مذكران والعرس كانها كانت اسماً للمصدر الذي هو الإعراس والناب منقولة عن ناب الانسان أي تلك الابل لطول نابها غاية الامر ان القصد الى تغليب المعنى المذكر على المؤنث بتصغيرها على قياس تصغيره من ترك التاء كأنه يسهل الخطب في ارتكاب الشذوذ ولو تجرد وضع آخر بمؤنث في شيء من هذه مثل أن يجعل عرس علماً لامرأة وجبت التاء في تصغيره وما ذكر في المؤنث الثلاثي بغير تاء [بخلاف] المؤنث بغيرها من [الرباعي] المشتمل على اربعة أحرف وان لم يكن جميعها أصولاً فان القياس تجرد مصغره عن التاء استثقالاً لكثرة حروفه وتنزيلاً للحرف الرابع منزلة العوض عنها وذلك [كعقيرب] في عقرب من الرباعي الاصول وجحيمر في جحمرش للعجوز من الخماسي المردود الى الرباعي وزيينب في زينب من المزيد الثلاثي على فيعل وان رجع ذو الأربعة المؤنث في التصغير الى ذي الثلثة وجب الحاق التاء كسميّة في السماء فان همزتها منقلبة عن الواو فيعود باعلال مصغر كساء الى ذي الثلثة كأمر وكعقيبة وزنيبة في تصغير الترخيم لعقاب وزينب بحذف الزوائد فيه كما يأتي [و] قولهم في تصغير وراء لجهتي الأمام والخلف [وريّئة] بالياء المشددة فالهمزة [و] في تصغير قدام لجهة الامام [قديديمة] بقلب ألف المدة ياء وقديمة بحذف المدة كما روى عليه قوله: قُدَيْدِمَةَ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ إِنَّنِي ؛ أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ ، وأميمة بالتشديد في أمام من الجهات على ما حكاه أبو حاتم [شاذ] وقياس الجميع التجرد عن التاء لبقاء الأربعة في التصغير ثم ان ذلك التصغير لوراء يناسب كونها مهموزة كما اختاره جماعة ليكون بقاء الهمزة فيه قياساً وينحصر الشذوذ في التاء فان القياس فيه ان كان من الناقص اليائي أو الواوي كما هو رأي الأخيرين ردّ الهمزة الى اصلها والحذف والحاق التاء

الأول يعني النصاحة نقل منه وجعل علماً للطائفة المخصوصة كما ذكره والثاني يعني التزيح ثم نقل الى الهيئة الاجتماعية الحاصلة منه ابن الحاجب

الجوهري ان وراء من الناقص اليائي وقال عند ذكرها تصغير قدام قديديمة وقديديمة وهي شاذة لأنه ليس ذكر عند تصغيرها وريئة كما في تصغيرهما وورائهم ويصغران بالهاء الا تلحق الرباعي في تصغيره والسبي والظاهر ان قديديمة وقديديمة وعين التاء بالهاء ... ان قديد ... انهم حتى كأنما تنزيل وريئة ان حذفت الالف الرابعة فالحق بالتاء ... جواز اليا في الأحرف ... الاول قبل التجارب ... ويصغر امام امامة ذكره أبو حيان وغيره لكن منع سيبويه تأنيثها وقال كل العرب يذكرها أيضاً فلا يوجب له التاء كما حكاه غيره ابن جماعة كما يأتي ... عليه

وقد تحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة كجُحَيْجِب وحُوَيْلِي في جَحْجَبى وحَوْلايا

التاء لتحصيل وَرِيَّة كسُمَيَّة في السماء ففي ذلك التصغير شذوذان على هذا الرأى بقاء الهمزة وإلحاق التاء ولعلهم يجعلون بقائها مع انقلابها عندهم عن الياء أو الواو لتوهم أصالتها بنفسها بلا انقلاب عن شيء والبناء على التوهم كثير في لغة العرب وقيل إن الجهات كلها مذكرة دائماً سوى وراء وقدام فإنهما مؤنثان فجاء تصغيرهما بالتاء على اعتبار التأنيث لدفع توهم كونهما كغيرهما من الجهات مع ما في إلحاقها من التحرز عن الالتباس بمصغر قُدَّام للسيد المتقدم في الشرف ووراء لولد الولد فإنهما يصغران بدونها ولعل الأمام حمل على قدام للاتحاد في المعنى فتأمل وإن وجدت ياء التأنيث في لفظ المكبر ظهرت في المصغر وإن كان رباعياً كدُحَيْرِجة في دَحْرَجة وأما ألف التأنيث فالمقصورة تبقى إن كانت رابعة لخفة الاسم كحُبَيْلى [وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة] خامسة فما فوقها استثقالاً لها وينصرف الاسم بعد حذفها لأن المنع من الصرف إنما كان لها وذلك [كجُحَيْجِب وحُوَيْلِي] بتشديد الياء الأخيرة [في] تصغير [جَحْجَبى] بجيمين بينهما الحاء المهملة لأبي قبيلة من الأنصار وفي الأصل بمعنى السيد والألف خامسة [وحَوْلايا] بفتح المهملة وسكون الواو وهي قرية من نهروان وألفها سادسة ولما حذفت عن آخرها عند إرادة التصغير بقي حُوَيْلاي والألف الباقية قبل الياء تنقلب ياء لوقوعها بعد كسرة التصغير فتدغم في الياء ويحصل حُوَيْلِيّ بالتشديد وقد يقع الألف سابعة كبَرْدَرايا لموضع كما حكي عن سيبويه فتقول في التصغير بُرَيْدِر بحذف الألف وغيرها أيضاً للرد إلى الأربعة ليمكن بناء التصغير وهكذا في نحوها والألف الخامسة إن تقدمتها مدة ثالثة في الكلمة كحُبارى لطائر فأنت مخير في حذف أيتهما شئت فإن حذفت المدة المتقدمة وقعت الألف رابعة فتقول حُبَيْرى مثلاً على زنة حُبَيْلى وإن حذفت الألف انقلبت المدة ياء لأن

مؤنثان ع

أو جواز كانت لكن جاري فإنه غير اختلاف القاعدة الأصل

حرف وهكذا الأسم الثانية من الياء والألف

لعل وجه التأنيث الذي يقتضي هذا الإلحاق على وراء لأن الأول بمعنى حقيقي والآخر بمعنى عرضي، ولعل وجه التأنيث أن الاتحاد في المعنى لا يستلزم الاتحاد في الأحكام من إلحاق التاء ط. ه. الفيضي

بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء وألف وياء مثناة تحتانية وزنه فَعْلَلايا ش تصريح. وكل واحد من ألف التأنيث والألف المتوسطة مساو في أن رجحت الثانية بكونها علامة التأنيث رجحت الأولى بالتوسط رضي

وتثبت الممدودة مطلقا ثبوت الثاني في بعلبك والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إن لم تكن

إياها نحو مفيتيح وكريديس وذو الزيادتين غيرها

لم تكن إياها لوقوعها بعد ياء التصغير وتدغم فيها ياء التصغير كحبيّر بتشديد الياء وأبو عمرو يبدل التاء من الخامسة المقصورة

فيقول حبيرة مثلا [وتثبت] ألف التأنيث [الممدودة مطلقا] رابعة كانت كحمراء أو فوقها كخنفساء غير الجمهور

لأنها لما كانت على حرفين كانت بمنزلة كلمة أخرى ركبت مع ما قبلها فأثبتوها [ثبوت] الجزء [الثاني] من المركب [نحو

بعلبك] لبلدة بالشام وهو مركب من بعل لصنم وبك لصاحب تلك البلدة وكخمسة عشر واثني عشر وأبو عمرو

وعبد الله فيقال حميراء وخنيفساء كما يقال بعيلبك وخميسة عشر وعبيد الله وثنيا عشر وأبيّ عمرو بتشديد الياء فيهما

وقد أتي في اللام أن تصغير المركب بتصغير جزئه الأول ويبقى الثاني على حاله وزعم الفراء أنه إن كانت كنية صغّر

جزئه الثاني نحو أبي عمير وأم الحكيم في أبي عمرو وأم الحكم ولأنه نظر إلى امثال هذين من الكنى وهو ضعيف إذ الظاهر

تقدم التصغير في نحوها على التركيب والعلمية وكما نزلت ألف التأنيث الممدودة منزلة كلمة أخرى فكذلك علامة

التثنية والجمع المذكر والمؤنث الصحيحين كخويلدين ومسيلمين ومسيلمات [والمدة الواقعة بعد كسرة

التصغير] وهي الكسرة اللاحقة لما بعد ياء التصغير في ذي الأربعة [تنقلب ياء إن لم تكن إياها] لسكونها

مع وقوعها بعد الكسرة [نحو مفيتيح] في مفتاح وترديد في ترداد [وكريديس] في كردوس للقطعة العظيمة

من الخيل وكل عظمين التقيا في مفصل كالمنكبين والركبتين والجماعة من الخيل وإن كانت المدة بعد الكسرة

المذكورة ياء كقنديل وتفريح مصدر فرّح أبقيت على حالها فيقال قنيديل وتفريح [وذو الزيادتين غيرها]

أي غير

مِنَ الثُّلاثِيِّ يَحْذِفُ أَقَلَّهُمَا فَائِدَةً نَحْوُ مُطَيْلِقٍ وَمُغَيْلِمٍ وَمُضَيْرِبٍ وَمُقَيْدِمٍ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُغْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ وَمُقَدِّمٍ فَإِنْ تَسَاوَيَا فَمُخَيَّرٌ كَقُلَيْنِسَةٍ وَقُلَيْسِيَةٍ وَحُبَيْنِطٍ وَحُبَيْطٍ

أي غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير [من] المزيد [الثلاثي] لابد فيه من حذف أحدهما ليمكن بناء فُعَيْعِل وقالوا [يحذف] منه [أقلهما فائدة] لأنها الفضلة فاسدة أولى بالحذف وذلك [كمُطَيْلِق ومُغَيْلِم ومُضَيْرِب ومُقَيْدِم في] تصغير [مُنْطَلِق ومُغْتَلِم] وهو اسم فاعل من الاغتلام لهيجان شهوة الضراب [ومُضَارِب ومُقَدِّم] بتشديد الدال فيبقى الميم ويحذف النون والتاء والألف والدال منها على الترتيب لأن الميم يلحق اسم الفاعل والمفعول لبيان المسمى وهو الفاعل والمفعول والنون والتاء ونحوهما لبيان عارض وهو معنى الانفعال والافتعال والمفاعلة والتفعيل ونحوها وإيضاح المسمى أولى من إيضاح العارض والوقوع في الأول أيضا يرجح إبقاء الميم لئلا يبتدأ بالحذف وهو المرجح لإبقاء الهمزة وحذف النون من نحو ألندد أي خصيم من اللدد بمعنى الخصومة وإن كانت إحدى الزيادتين هي المدة المذكورة فلا حذف لإمكان بناء فعيعيل كمفتاح [فإن تساويا] أي الزيادتان غير المدة المذكورة في الفائدة [فمخير] أنت في حذف أيهما شئت [كقُلَيْنِسَة] بالنون بعد ياء التصغير [وقُلَيْسِيَة] بالياء بعد السين من غير نون في تصغير قلنسوة فالنون والواو زائدتان من غير فضل لأحدهما فإن شئت حذفت النون وتنقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها الواقع بعد ياء التصغير وإن شئت حذفت الواو [و] مثل قولك في تصغير حبنطى لصغير البطن أو الممتلئ غيظا [حُبَيْنِط] بالنون بعد ياء التصغير [وحُبَيْط] بدونها وأصله الحبيطي بالياء وتحذف كما حذفها المصنف حيث وقع مجرورا

قوله لصغير البطن كذا في الشرح وفيه نظر فمن جامع القرآن إن الحبنطى والحبنطأ العظيم البطن المنتفخ وفي التأذن من الوافي القاموس الحبنطأ القصير الغليظ البطن والممتلئ غيظا بطنه وبهمزة الزيادة الغليظة كمصيبة الشيخ الحبنطى البطن والمقصود ان ما في الشرح تحريف منه ابن جماعة

وَذُو الثَّلاثِ غَيرَهَا تُبْقِي الفُضْلَى كَمُقَيْعِسٍ فِي مُقْعَنْسِسٍ وَتَحْذِفُ زِيَادَاتِ الرُّبَاعِيِّ كُلَّهَا مُطْلَقًا

باللاق باعلال قاض وجواز الوجهين فيه لأن النون والالف زائدتان للالحاق بسفرجل ولا فضل لأحدهما

فتحذف أيتهما شئت وان أبقيت الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها في المصغر وليس الالف فيه للتأنيث

ولذا يلحقه التنوين وتمايز احدى الزيادتين بالحذف ضعفها كما قال سيبويه والخليل في قبائل و

نحوه انه اذا جعل علما حذفت الالف لضعفها وكذا قال سيبويه بحذف الالف في نحو ثمانية لانها

أضعف من الياء ويقال في صحارى علما صُحَيِّر بحذف الالف الثانية من الالفين المزيدتين لغير

معنى لتطرفها وقلبت الاولى ياء خلافا لبعضهم وفي المطايا علما مُطَيٌّ بحذف الالف الثانية كذلك

مع حذف احدى الياءات الثلث المجتمعة فيه [وذو] الزيادات [الثلث غيرها] اى غير المدة الواقعة

بعد كسرة التصغير من المزيد الثلاثي [تبقى] فيه [الفضلى] التي لها فضل ومزية وتحذف الأخريان

ليمكن بناء التصغير [كمقيعس في مقعنسس] بابقاء الميم لانها افضل وحذف النون واحدى

السينين وفي نحو مُغْدَوْدِن ان حذفت الدال الاولى حذفت الواو ايضا فيقال مُغَيْدِن وان حذفت

الدال الثانية ابقيتها لبقاء حرف واحد بعدها وانقلابها الى مدة فعيعيل فيقال مُغَيْدِين وان كانت احدى

الزيادات الثلث هي المدة الواقعة بعد كسرة التصغير ابقيت مع الفضلى من الأخريين كما يقال في مقاديم

علما مُقَيْدِيم بحذف الالف وابقاء الميم والمدة [وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقا] سواء كانت

لبعضها فضل ام لا لكفاية اصوله لبناء التصغير ويكون الزائد مخلا ببنائه مطلقا [غير

غيرَ المدّة كقُشَيْعِر في مُقْشَعِرّ وحُرَيْجِيم في إِحْرِنْجَام

بيان تصغير المصادر

المدّة] المعهودة الواقعة بعد كسرة التصغير وذلك [كقُشَيْعِر في مُقْشَعِرّ] ودُحَيْرِج وحُرَيْجِم في
مُدَحْرِج ومُتَدَحْرِج ومُحْرَنْجِم بحذف الميم أيضًا مع كونها فضلى ونحو عُنَيْكِب في عَنْكَبُوت لأنّ أصلها عَنْكَب
وأمّا المدّة المعهودة فيبقى لعدم إخلالها ببناء فُعَيْعِيل وذلك نحو قُشَيْعِير في قُشَعْرِيرَة [وحُرَيْجِيم في إحرنجام]
بإثبات المدّة وقلبها ياءً وحذف همزة الوصل والنون وهكذا في جميع الأبواب من الثلاثي والرباعي تحذف في
تصغيرها همزة الوصل وتنزّل منزلة العدم وتقلب المدّة الزائدة قبل أواخرها ياء إذ في الحاق ضمّ أوّل
المصغّر بالهمزة وحذفها دفعًا إنكسار لبنائه بخلاف همزة القطع كأُكَيْرِيم في إكرام ثمّ إن انحصرت الزيادة غير الهمزة
الوصلية والمدّة في واحدة كتاء الافتعال ونون الانفعال ابقيت كما يقال فُتَيْقِير في افتقار ونُطَيْلِيق في

بيان ردّ المبدل من تاء الافتعال عند التصغير

انطلاق ويردّ المبدل عن تاء الافتعال اليها كما يقال في اصطلاح وازدجار صُتَيْلِيح وزُتَيْجِير وإن
وجدت غير الهمزة والمدّة زيادتان أخريان ابقيت الفضلى كالتضعيف للأصلي في اقعنساس واغديدان
واحميرار فيقال قُعَيْسِيس وغُدَيْدِين وحُمَيْرِير بإبقاء المكرّر فيها وحذف النون من الأوّل والياء من
الأخيرين وكالتاء في استخراج لكثرة زيادتها صدرًا بخلاف السين فيقال تُخَيْرِيج والكلّ على فُعَيْعِيل وفي نحو اعلوّاط
يحذف أحدى الواوين فيقال عُلَيِّيط بتشديد الياء وأصله بعد حذف إحدى الواوين عُلَيْوِيط قلبت الواو ياء
كما في غُرَيّة فاجتمعت ثلث ياءات فحذفت الأخيرة كذا قيل وعلى ما أسلفنا في مصغّر نحو أُيَيْوِب وسُيَيِّد
يبقى الثلث لكونها في غير الآخر والتاء تحذف من أوّل المصدر في الرباعي كسائر زياداته كدُحَيْرِج في تَدَحْرُج و

وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزَّائِدِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كَمُغَيْلِيمٍ فِي مُغْتَلِمٍ

وتبقى فيما عداه كما يقال في تكلمة تكيلمة ويقال في نحو كذّاب بالتشديد كذيذيب كما يقال في دينار دنينير لأن أصله دنّار بنون مشددة واختلف في إبراهيم وإسماعيل فردهما سيبويه إلى برهم وسمعل كأنهما رباعيان وصغرهما على بُرَيْهِم وسُمَيْعِل ورده المبرد بأن الهمزة التي بعدها أربعة أصول أصلية في لغتهم واختار أنهما خماسيان وأصلهما إبرهم وإسمعل كإصطبل فيحذف الياء الزائدة مع آخر الأصول على ما هو حكم الخماسي والألف الزائدة تقلب ياء لكونها مدة بعد كسرة التصغير فتصغيرهما أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع وهذا وإن وافق القياس لكن المسموع ما قاله سيبويه ويقال في الإستبرق وهو معرب تبيرق بالتاء في أوله وحذف السين حملا على نحو استخراج [ويجوز التعويض عن حذف الزائد] والأصلي أيضا على ما حكي عن يونس ويمكن إدراجه في كلام المصنف بحمل الزائد على الزائد على ما يبنى منه المصغر أي الزائد على أربعة أصليا كان أم زائدا فيعوض عنهما بعد حذفهما [بمدة بعد الكسرة] الواقعة بعد ياء التصغير [فيما ليست] تلك المدة [فيه كمغيليم] بالمدة قبل الميم [في] تصغير [مغتلم] بعد حذف تاء الافتعال وسفيريج في تصغير سفرجل وإن كانت فيه تلك المدة فلا يجوز التعويض بها لاشتغال المحل بها كحريجيم في احرنجام ثم ما ذكر إلى هنا حكم تصغير ما هو مفرد في اللفظ ومنه أسماء الجموع فإن ألفاظها ألفاظ المفردات وإن كانت دالة على التعدد فلا معنى للعدول عن حكمها فيها كذا في شرح المفصل [illegible] لا يعم ما له واحد من لفظه من أسماء الجموع كركيب عند من قال إنه اسم جمع لراكب وما ليس له ذلك كقوم ورهط وكلاهما يصغر على لفظه كالمفرد بالتفاصيل المتقدمة كركيب وقويم ورهيط وأما الجمع فينقسم إلى جمع كثرة وجمع قلة وله أوزان مخصوصة

وَيُرَدُّ جَمْعُ الكَثْرَةِ لَا إِسْمِهِ إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ فَيُصَغَّرُ نَحْوَ غُلَيْمَةٍ فِي غِلْمَانٍ أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ نَحْوَ غُلَيْمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ

والجموع الصحيحة من جمع القلّة [ويُردّ جمعُ الكثرة لا اسم الجمع] الذى هو فى حكم المفرد [الى جمع قلّته] ان كان له جمع قلّة [فتصغّر] جمع قلّته كراهة ما يختلج فى القلب فى بادى الرأى من التنافى بين صيغة الكثرة والتصغير الدالّ على التقليل وذلك [نحو غليمة فى] تصغير [غلمان] وهو جمع كثرة للغلام فردّ الى غلمة وهو جمع القلّة فصغّر [أو] يردّ جمع الكثرة [الى واحده] ان كان له واحد [فيصغّر] ذلك الواحد [ثم يجمع] مصغّر الواحد [جمع السلامة] بالواو والنون ان كان مذكرا عاقلا وان لم يصلح المكبّر لذلك الجمع أو بالالف والتاء ان لم يكن مذكرا عاقلا سواء كان مذكرا غير عاقل أو مؤنثا مطلقا كذا قال نجم الائمة رضى وذلك [نحو غليمون] بتزييد الياء فى تصغير الغلمان بالردّ الى واحده وهو الغلام وتصغيره على غليم بانقلاب ألفه لوقوعها بعد ياء التصغير ياءً وادغام ياء التصغير فيها ثم جمعه بالواو والنون لعروض الوصفية بالتصغير كما مرّ وان لم يجز جمع الغلام بهما حيث لم يكن علما لمذكر عاقل ولا صفة يقبل التاء باطراد ولا فى معنى ما يقبلها [و] نحو [دويرات] فى تصغير دور وهو جمع كثرة للدار فردّ اليها وصغّرت ثم جمع مصغّرها بالالف والتاء فأنت فى جمع الكثرة الذى له جمع القلّة والواحد بالخيار وان لم يكن له جمع القلّة وكان له واحد تعيّن الردّ اليه كما يقال فى شعراء ومساجد شويعرون ومسيجدات وان لم يكن له شيئ منهما ردّ الى ما يقدّر واحدا له كما يقال فى تصغير عبابيد فى قولهم جاء القوم عبابيد بمعنى متفرقين عبيبيدون لأن فعاليل جمع فعلول أو فعليل فردّ الى احدهما وصغّر ثم جمع ذلك المصغّر وان اهمل واحده القياسى واستعمل ما ليس بقياسى ردّ الى المستعمل كما يقال فى محاسن ومفرده القياسى المهمل محسن بفتح الميم

وما جاء على غير ما ذكر كأُنَيْسِيَانٍ وعُشَيْشِيَةٍ وأُغَيْلِمَةٍ وأُصَيْبِيَةٍ شاذٌّ

والمستعمل المخالف للقياس في واحده حَسَن حُسَيْنُونَ أو حُسَيْنَاتٌ خلافاً لأبي زيد حيث ردّه إلى المهمل المقيس
وهو مُحَيْسِنُونَ أو مُحَيْسِنَاتٌ وأما جمع القلة مكسراً كان أو مصححاً فيصغر على لفظه كأُكَيْلِبٍ في أَكْلُبٍ وأُجَيْمَالٍ
في أجمال وغُلَيْمَةٍ في غِلْمَةٍ وأُقَيْفِزَةٍ في أَقْفِزَةٍ فهذه قوانين تصغير الجاري على القياس [وما جاء على غير ما ذكر] من
القياس [كأُنَيْسِيَانٍ] في إنسان [وعُشَيْشِيَةٍ] بمعجمتين بعد كل منهما ياء على فُعَيْعِلَةٍ في تصغير عَشِيَّةٍ بفتح
العين وتشديد الياء لآخر النهار [وأُغَيْلِمَةٍ وأُصَيْبِيَةٍ] في تصغير غِلْمَةٍ جمع غلام وصِبْيَةٍ جمع صبيّ [شاذٌّ]
وقياس الأول أُنَيْسِين كسُرَيْحِين في سِرحان لكن صُغّر كذلك على توهم أنه تصغير إنسيان بالياء بعد السين فيقع
الألف والنون خامسة كزعفران فيبقى في التصغير ومنهم من جعل أصل إنسان ذلك على أنه إفعلان وبعد
حذف الياء إفعان فذلك التصغير قياس عنده وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى وقياس الثاني عُشَيَّة بضم
العين وتشديد الياء وأصله بعد مجيء ياء التصغير ثلث ياءات فتحذف الأخيرة لكن لو صغرت كذلك التبس
بتصغير عَشْوة للربع الأول من الليل فقلبوا إحدى الياءات الثلث شيناً معجمة لوجودها في الكلمة كما يقال في
خَبَّبَ عن الظهيرة بثلث موحدات من باب التفعيل بمعنى أبرد خَبْخَبَ بمعجمتين وموحدتين لوجود
الخاء في الكلمة وقياس الأخيرين غُلَيْمَة وصُبَيَّة بضم الصاد من غير همزة في أولهما على فُعَيْلَة لأن مكبّرهما جمع
القلة فيصغر على لفظه لكن لما كان الأصل في فُعَال كغلام وفَعِيل كصبيّ أن يجمع في القلة على أَفْعِلَة بالهمزة
ردوهما في التصغير إليها فهذه ونحوها خلاف القياس مقصورة على السماع وقد ورد بعضها على القياس أيضا

وقولهم أُصَيْغِرُ منك ودُوَيْنَ هذا وفُوَيْقَ ذلك لتقليل ما بينهما ونحو ما أُحَيْسِنَهُ شاذٌّ والمراد

المتعجَّب منه ونحو جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ لطائرين وكُمَيْتٍ للفرس موضوعٌ على التصغير

ومن الشواذ مُغَيْرِبان في مَغْرِب وعُشَيْشِيان في عَشِيّ وأُبَيْنُون في بَنُون ثم إن التصغير قد تقرر أنه يدل على

استصغار الشيء وتحقيره [وقولهم] هذا [أُصَيْغِرُ منك] في تصغير أصغر [ودُوَيْنَ هذا] في تصغير دون

[وفُوَيْقَ هذا] في تصغير فوق وإن لم يكن المراد بها استصغار المسمّى والتحقير لكنها مع ذلك داخلة في الذي

ذكرناه لأنها [لتقليل ما بينهما] أي ما بين الأمرين اللذين نسب أحدهما إلى الآخر من التفاوت فإن الأصغرية

والدونية والفوقية ربما فُهم منها كثرة التفاوت فالتصغير لتقليل تلك المعاني واستصغارها وإن لم يفد

استحقار الذات الموصوفة بها بل ربما أفاد تقليل استحقارها من بعض الوجوه وقد مرّ أيضا أن التصغير من

خواص الاسم [ونحو ما أُحَيْسِنَهُ] مما صُغِّر فيه الفعل [شاذ] كما ذكرنا [والمراد] به على شذوذه استصغار

الشخص [المتعجَّب منه] فيرجع إلى اعتبار الاستصغار من جهة الحسن للملاطفة في الموصوف الذي

هو من معاني الاسم هذا عند البصريين القائلين بأن صيغة التعجب فعل وأما الكوفيون فهي عندهم من

الأسماء [ونحو جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ لطائرين] الأول لطائر يشبه العصفور والثاني للعندليب أو ما يشبهه كما

قال المبرد [وكُمَيْتٍ للفرس] الذكر والأنثى من الكُمْتة وهي اللون الذي بين الحمرة والسواد [موضوع على صيغة

التصغير] من غير قصد إلى الاستصغار والتحقير وقد يقال لعل اختيار تلك الصيغة للطائرين لصغرهما

وللفرس المذكور لنقصان كلٍّ من اللونين فيه على ما حكاه سيبويه عن الخليل ثم استعملت فيهما من غير قصد إلى

ذلك وإذا جُمع مثل هذا جمع التكسير قدّر له مكبّر وجُمع ذلك المكبّر لأنهم لم يجمعوا المصغّر إلا جمع السلامة

وتصغير الترخيم أن يحذف منه كل الزائد ثم يصغر كحميد في أحمد

فلذا جمع الأولان في التكسير على جملان وكتفان على فعلان بكسر الفاء بردهما الى الجمل وكعب وجمع حزين

على ذلك كصرد وصردان وجمع الثالث على كتب بالرد الى الأكمت كأحمر وحمر [وتصغير الترخيم] مختص

بذي الزيادة فلا يكون في المجرد عنها كرجل وجعفر وخصه جماعة بذي الزيادة الصالحة للبقاء في التصغير

لغير الترخيم بخلاف نحو مدحرج ومتدحرج ومحرنجم والاستقراء دل على بطلان تخصيصه بالعلم كما توهمه

الفراء وعند بنائه في الاسم [أن يحذف منه كل الزوائد] ويقتصر على الأصول [ثم يصغر] على أصوله ولا

لتزام الحذف فيه سمي بذلك لأن الترخيم التقليل ومنه صوت رخيم اذا لم يكن قويا وهو في المزيد الثلاثي

على فعيل أبدا [كحميد في أحمد] وحامد ومحمود ومحمد والتعيين بالقرائن وكأريق في أورق فيما حكاه

الأصمعي من قولهم: في غول زعموا أنه جاء على جمل أورق: جاء بأم الربيق على أريق: وأم الربيق ه

الداهية وهمزة أريق منقلبة عن الواو المضمومة كما في أدؤر وفي المزيد الرباعي على فعيعل أبدا كقريطيس

في قرطاس والزيادات في هذه صالحة للبقاء في التصغير لغير الترخيم كأحيمد وحويمد ومحيميد وأويريق

وقريطيس ونحو دحيرج في مدحرج عند من لم يشترط صلاحية الزيادة للبقاء في المصغر ويمتنع فعيعيل

في هذا التصغير لأن المدة قبل اللام فيه من الزوائد في المكبر كقنيديل ومفيتيح مع وجوب تجرد هذا

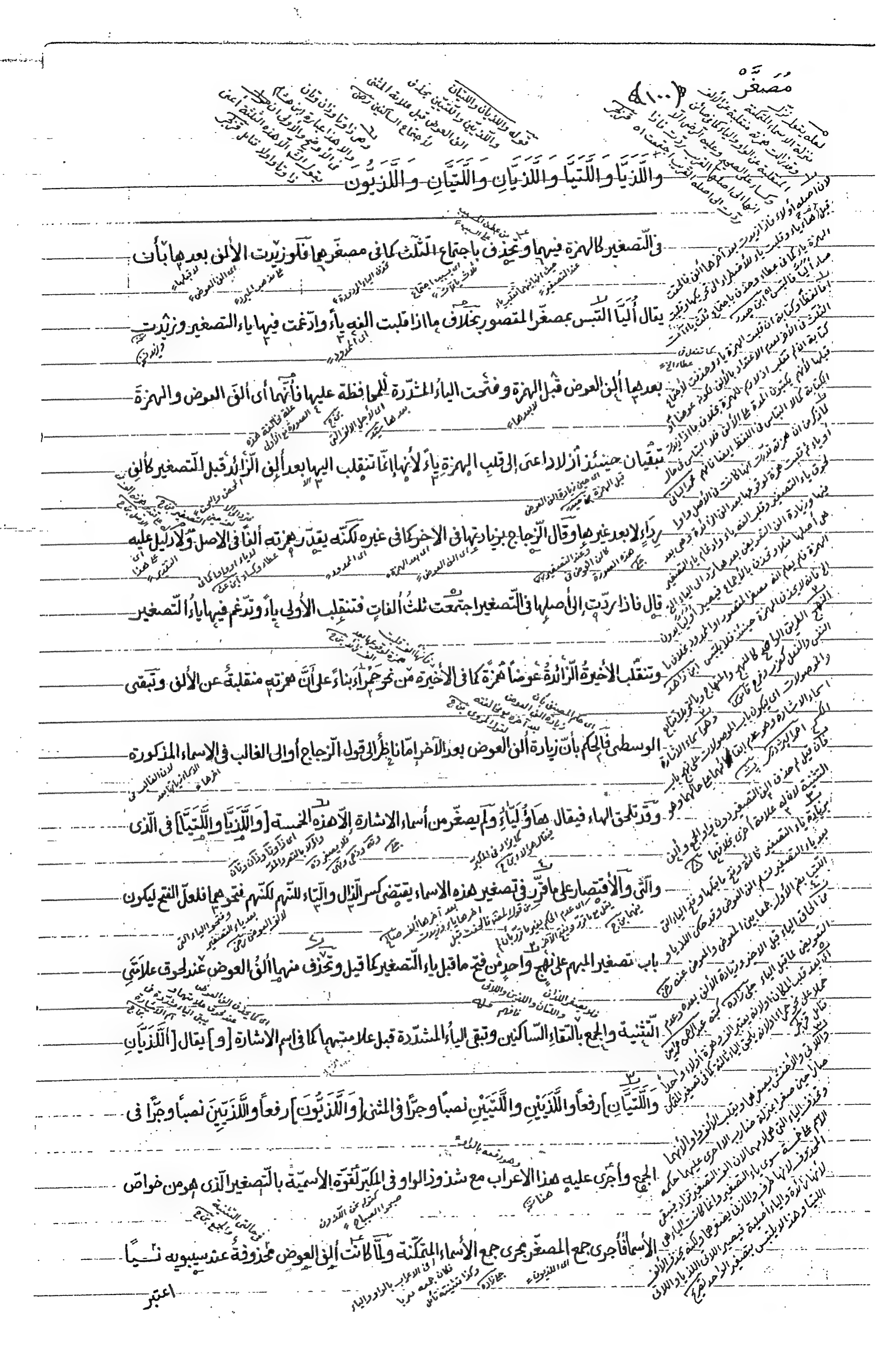
التصغير عنها ويلحق الياء إذا حذفت في هذا التصغير علامة التأنيث كحبيلة وحميرة في حبلى وحمراء

كما أنها تلحق إذا رخم المؤنث الزائد على ثلاثة إلى الثلاثي كعقيبة وعنيقة في عقاب وعناق للأنثى من ولد المعز

بيان تصغير أسماء الإشارة والموصولات

وخولف بالإشارة والموصول فألحقت قبل آخرها ياءً وزيدت بعد آخرها ألف فقيل ذيّا وتيّا

الآن يكون وضعه على التذكير كحييض وطميث في حائض وطامث [وخولف باسم الإشارة والموصول] ما هو
القياس في بناء التصغير لأن الأصل فيهما عدم التصغير لغلبة شبه الحرف وعدم التمكن فحيث خولف ذلك
الأصل في تصغيرهما خولف القياس في بنائه [فألحقت قبل آخرهما ياء] ساكنة هي ياء التصغير وإن وقعت
ثانية في بعضها نحو ذا على خلاف القياس من كونها ثالثة وأبقيت أوائلها على ما كانت عليه من الحركة وهي
الفتحة في الجميع سوى أولى للإشارة إلى الجمع [وزيدت بعد آخرهما ألف] عوضاً عن ضم الأول وفتح الثاني
عند الخلو عن علامة التثنية والجمع واختاروها لكون هذه الأسماء مبنية ومناسبة الألف باعتبار
لزوم سكونها للأصل في البناء وهو السكون ويقع في كلها بعد ياء التصغير إما ياء كما في الذي والتي أو ألف كما
في ذا وتا وتنقلب ياء للاضطرار إلى تحريكها لوقوعها بعد ياء التصغير كما مر في نحو رسالة فيدغم ياء التصغير فيها
على التقديرين ولذلك حصلت ياء مشددة في الجميع مفرداً أو مثنى أو جمعاً [فقيل ذيّا وتيّا] في ذا وتا
وتلحقها علامة التثنية في المثنى وهي ساكنة فتحذف الألف الزائد للعوض بالتقاء الساكنين فيقال
ذيّان وتيّان وقد تزاد اللام والكاف في المفرد كقول رؤبة مخاطباً لامرأته في صبيّ شك في أمره: أو تحلفي
بربك العلي * إني أبو ذيّالك الصبي * وأُليّا بضم الهمزة كما كانت والياء المشددة والقصر وبالمد أيضاً
على اللغتين في أولى للجمع وألف العوض في مصغر الممدود زيدت قبل الهمزة عند المبرد لأنه لا تصرف فيه
بالتصغير نزل منزلة الأسماء المتمكنة وقدرت همزته منقلبة عن واو أو ياء كعطاء ورداء فتنقلب ياء



مُصَغَّرُه (١٠٠)

واللَّذَيَّا واللُّتَيَّا واللَّذَيَّانِ واللُّتَيَّانِ واللَّذَيُّونَ

في التصغير كالهمزة فيهما وتحذف باجتماع الثلث كما في مصغرهما فلو زيدت الألف بعدها بأن

يقال أليا التبس بمصغر المقصور بخلاف ما إذا قلبت ألفه ياءً وأدغمت فيها ياء التصغير وزيدت

بعدها ألف العوض قبل الهمزة وفتحت الياء المشددة للمحافظة عليها فإنها أي ألف العوض والهمزة

تبقيان حينئذ إذ لا داعي إلى قلب الهمزة ياءً لأنها إنما تنقلب إليها بعد ألف الزائد قبل التصغير كألف

رداء لا بعد غيرها وقال الزجاج بزيادتها في الآخر كما في غيره لكنه يقدر همزته ألفا في الأصل ولا دليل عليه

قال فإذا ردت إلى أصلها في التصغير اجتمعت ثلث ألفات فتنقلب الأولى ياءً وتدغم فيها ياء التصغير

وتنقلب الأخيرة الزائدة عوضاً همزة كما في الأخيرة من نحو حمراء بناءً على أن همزته منقلبة عن الألف وتبقى

الوسطى فالحكم بأن زيادة ألف العوض بعد الآخر إنما نظراً إلى قول الزجاج أو إلى الغالب في الأسماء المذكورة

وقد تلحق الهاء فيقال هاؤلياء ولم يصغر من أسماء الاشارة إلا هذه الخمسة [واللَّذَيَّا واللُّتَيَّا] في الذي

والتي والاقتصار على ما قرر في تصغير هذه الأسماء يقتضي كسر الذال والتاء لكنهم فتحوهما فلعل الفتح ليكون

باب تصغير المبهم على نهج واحد من فتح ما قبل ياء التصغير كما قيل وتحذف منها ألف العوض عند لحوق علامتي

التثنية والجمع بالتقاء الساكنين وتبقى الياء المشددة قبل علامتيهما كما في اسم الاشارة [و] يقال [اللَّذَيَّانِ

واللُّتَيَّانِ] رفعاً واللَّذَيَّيْنِ واللُّتَيَّيْنِ نصباً وجراً في المثنى [واللَّذَيُّونَ] رفعاً واللَّذَيِّينَ نصباً وجراً في

الجمع وأجرى عليه هذا الاعراب مع شذوذ الواو في المكبر لقوة الأسمية بالتصغير الذي هو من خواص

الأسماء فأجرى جمع المصغر مجرى جمع الأسماء المتمكنة ولما كانت ألف العوض محذوفة عند سيبويه نسياً

اعتبر

والّلتيّات ورفضوا تصغير الضمائر ونحو أين ومتى ومن وما وحيث ومنذ ومع وغير وحسبك والإسم

أعتبر ضمّ الياء المشدّدة قبل الواو وكسرها قبل الياء وهو المسموع والأخفش يحذفها مع الاعتداد بها فيبقى فتح

المشدّدة التي كانت قبلها في الأحوال الثلث كالمصطفون والمصطفين والفرق في حالتي النصب والجرّ

بين الجمع والمثنى عنده بفتح النون وكسره [واللّتيّات] للجمع المؤنث بإلحاق علامته وهي الألف والتاء

على اللّتيّا التي كانت للمفرد وحذف إحدى الألفين بالتقاء الساكنين واستغنوا بذلك على الأصح عن

تصغير اللاتي واللواتي [ورفضوا] أي تركوا [تصغير الضمائر] لعدم جواز وقوعها صفة ولا

موصوفة كما يجوز في أسماء الإشارة والموصولات والتصغير في المعنى موصوف مع الصفة كما مرّ [و]

لذلك أيضاً رفضوا تصغير أسماء الشرط والاستفهام [نحو أين ومتى وما ومن و] تصغير [حيث

ومنذ] وعند وإذا وإذ [ومع] فإن شيئاً من هذه لا يقع صفة ولا موصوفة وما ومن وإن

استعملتا موصولتين أو موصوفتين في بعض الأوقات لكنهما لا ينعتان صفتين [و] رفضوا

تصغير [غير] لتوغله في معنى الحرف وهو الاستثناء ولذلك كان قاصراً في التمكن ولا يدخله اللام

ولا يثنى ولا يجمع في العربي الفصيح بخلاف مثل [و] رفضوا أيضاً تصغير [حسبك] لتضمنه معنى

الفعل لأنه بمعنى اكتف وكذا كل ما يتضمن معنى الفعل من أسماء الأفعال [و] رفضوا تصغير

[الإسم] حال كونه [عاملاً عمل الفعل] سواء كان اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة لأن

المصغر في حكم الموصوف والصفة فقولنا ضويرب في قوة ضارب حقير كما مرّ والإسم العامل عمل

الفعل إذا وصف انعزل عن العمل لبعده عن مشابهة الفعل فلا يقال ضارب عظيم زيداً فالمصغر

عاملا عمل الفعل فمن ثم جاز ضُوَيْرِبُ زيدٍ وامتنع ضُوَيْرِبٌ زيدًا المنسوبُ الملحقُ آخرَه
ياءٌ مشدّدةٌ ليدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها

المشتق لا يجوز إعماله إلا في الفاعل الذي لا بدّ منه في المشتق [فمن ثم جاز ضويرب زيدٍ] من غير إعمال في غير
الفاعل [وامتنع ضويرب زيدًا] بإعمال النصب في زيد على المفعولية خلافا للكسائي حيث جوّز ذلك كما جوّز
إعمال المشتق المنعوت وحكي عن بعض العرب ÷ أظنّني مرتحلا وسويرا فرسخا ÷ ومنعوا من تصغير
أمس وغد لأن الغرض الأهمّ منهما كون أحد اليومين قبل الآخر أو بعده فلا فصل وهذا لا يقبل الزيادة والنقصان
ولذلك منع سيبويه من تصغير أيام الأسابيع كالسبت والأحد وأسماء الشهور كالمحرّم الذي الحجة فإن
معناها غير قابل للزيادة والنقصان وهي تجري مجرى أن يقال اليوم الأول والثاني والشهر الأول والثاني
وهكذا خلافا للجرمي والمازني حيث جوّزا تصغيرها [المنسوب] هو الاسم [الملحق آخره ياء مشددة] أي
المركّب معها تركيبا صار معها في حكم كلمة واحدة [ليدلّ] ذلك الملحق آخره الياء من حيث كونه ملحقا بها أو
إلحاقه بآخره [على نسبته] أي نسبة ذلك المركّب من الملحق والملحق به يعني نسبة ما أريد به [إلى المجرّد
عنها] أي عن الياء وهو المنسوب إليه أيًّا كان كعلوي أو أمًّا كسلولي أو بلدًا كبصري أو صناعة ككسائي
فقولنا بصري مثلا مركّب من البصرة والياء المشددة التي ألحقت آخره ليدلّ إلحاقها إياها وتركيبها معها على
نسبة الشخص الذي أريد به إلى المجرّد عن الياء وهو البصرة فالياء علامة النسبة العارضة للمنسوب إليه
لأنها لكثرة وقوعها ناسبها خفة العلامة وكونها من حروف اللين واختيرت منها الياء لأنها أخفّ من
الواو وقابلة للإعراب بخلاف الألف وتشديدها للامتياز عن ياء المتكلم على ما قيل وفرّع بقوله ليدلّ آه ما لحقه ياء

وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا

مشددة للوحدة كرومي للواحد من الروم على ما ذكره جماعة أو للمبالغة كأحمري أو لمجرد تكثير حروف الكلمة

كبردي وكرسي والمراد بالحاق المشددة اعتبار لحوقها أولا وإن عرض له تغيير بعد ذلك كيمان وشام في النسبة

إلى اليمن والشام على ما سيجيء إن شاء الله تعالى والمقصود أن هذا هو القياس الغالب في المنسوب فلا يرد

نحو عواج وتامر وهو كالمصغر محكوم عليه في المعنى فإن البصري مثلا معناه المحكوم عليه بأنه منسوب

أو منتسب إلى البصرة فلذلك اختص بالاسم وأما قولهم اخشوشني وتعددي في النسبة إلى الفعلين

من قولهم اخشوشنوا وتمعددوا أي كونوا ذا خشونة وغلظة في المطعم والملبس واتركوا التنعم وتشبهوا

في ذلك بمعد بن عدنان فالنسبة فيه إلى لفظي الفعلين على ما يقال وكل كلمة اسم بالنسبة إلى نفس لفظها و

يجري عليها خواص الاسم إذا أريد بها لفظها كالوقوع مبتدأ في نحو من حرف وضرب فعل ويحتمل الشذوذ ولما

كان المنسوب المعرف بما ذكر في قوة الموصوف بأنه منسوب أو منتسب إلى الشيء وهما لا يعملان النصب

بالمفعولية لم يعمل إلا في المرفوع المضمر فيه أو المظهر كما في رجل مصري حماره مثل رجل قائم أبوه وفي الظرف نحو

أنا قرشي أبدا لكفاية رائحة الفعل فيه وفي الحال نحو أنا هاشمي منتسبا لمشابهتها للظرف ثم إنه يكون فيه

تغييرات قياسية وغير قياسية [وقياسه حذف تاء التأنيث] وجوبا [مطلقا] سواء كان المنسوب

إليه المشتمل عليها مؤنثا حقيقيا كعزة لامرأة أم لا كطلحة لرجل ومكة لبلدة وسواء كان علما كتلك الأمثلة

أم لا كغرفة وصفرة وسواء كان مفردا أم جمعا كمسلمات فيقال مكي ومسلمي مثلا [و] قياسه أيضا

وزيادةَ التثنيةِ والجمعِ الّا علماً قد اُعرِبَ بالحركاتِ فلذلك جاء قِنَّسْرِيٌّ وقِنَّسْرِينيٌّ

حذف [زيادةَ التثنية والجمع] المصحح فيقال في ضاربانِ وضاربونَ مثلاً ضاربيٌّ لأنّ كلّاً من ياءِ النسبة و

علامةِ التأنيثِ والمثنّى والمجموعِ شأنُها لحوقُ آخرِ الكلمةِ وكونُها في عدادِ اجزائها فلو اجتمعت مع احدى تلك

العلاماتِ كانت المتقدمةُ منهما في حكمِ المتوسطة بين اجزاء الكلمة لكون المتأخرة عنها في عدادِ الأجزاءِ مع

انّ التوسط خلاف شأنها المألوف فكان المناسبُ حذفَ تلك العلاماتِ واثباتَ الياءِ لأنّ اعتبارها في معنى

النسبة اهمّ وقد يذكر ثلاثَ اُخَرَ تجري مجرى ما ذكرنا ولم يوجبوا حذفَ ألفِ التأنيث على ما سيجيء لأنها

من حروف العلة التي يكثر فيها التغيير فقد يكتفى في دفع كراهة توسطها بالتغيير عن صورتها وقلبها واواً كما

سيجيء ان شاء الله تعالى مع انّ لفظ الألف ليست في الاختصاص بالمؤنث بمنزلة التاء على ما قيل ثمّ إنّ حذفَ

تاءِ التأنيث حكمٌ كليٌّ من غير استثناءِ شيءٍ وحذفُ زيادةِ كلٍّ من المثنّى والمجموع مطّرد على كلّ حالٍ [الّا] حال كونه

[علماً قد اعرب بالحركات] الجارية على النون كقِنَّسْرِينَ بالقاف وفتح النون المشددة أو كسرها وعلامة الجمع

لموضعٍ بالشام وماطرونَ لموضعٍ آخرَ بها ونصيبينَ لموضعٍ آخرَ وسبعانَ بفتح الموحدة لموضعٍ ببلاد قيس فانها

لا يجب حذفها في مثل ذلك بل يجوز اثباتها لصيرورتها من اجزاء الكلمة عند العلمية حيث جعل المجموعَ علماً ومن ثمّ

جاز اعرابها بالحركات على النون من دون مراعاة مقتضى الإعراب بالحرف كما قال: طال ليلي وبتّ كالمجنونِ

واعترتني الهمومُ بالماطرونِ * وقال آخر: ألا يا ديارَ الحيِّ بالسبعانِ * أملّ عليها بالبلى الملوانِ * فالجرّ فيهما بكسر النون

من غير مبالاةٍ بالواو والألف اللتان هما علامتا الرفع ويجوز حذفهما نظراً الى كونهما علاماتٍ في الوضع الأول كما جاز

اعرابها بالحرف لهذا [فلذلك] الذي ذكر من جواز الوجهين [جاء قنسريٌّ] بحذف زيادة الجمع [وقنسرينيٌّ] باثباتها

وماطري

ويفتح الثاني من نحو نمر والدئل بخلاف تغلبي على الأفصح وتحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة

وما طريّ وما طرونيّ ونصيبيّ ونصيبينيّ وسبعيّ وسبعانيّ [ويفتح] وجوباً ما قبل الآخر وهو الحرف

[الثاني من] الاسم الذي كان في عدد الحروف وكسر الحرف الثاني على [نحو نمر] على زنة كتف للحيوان المعروف

من السباع سواء وافقه في فتح الحرف الأول أم لا كإبل [ودئل] فيقال نمريّ ودئليّ وإبليّ بفتح الحرف الثاني

لئلا يجتمع كسرته مع كسرة ما قبل ياء النسبة المشددة فيجتمع كسرتان وياءان وهو مستثقل لتتابع الأمثال

ومنهم من يبقي الكسرة في نحو إبل لاغتفار الثقل بجريان اللسان على نهج واحد وأبقوا ضم الثاني من نحو عضديّ

وعنقيّ لعدم اجتماع الامثال واغتفر الانتقال من الضم الى الكسر لعروضه كما في المبني للمفعول وذلك [بخلاف]

ما زاد على ثلثة أحرف وما قبل آخره مكسور سواء كان على أربعة أحرف مع سكون الثاني نحو [تغلبيّ] في

النسبة الى تغلب بن وائل بن قاسط ومغربيّ أو مع تحركه كعلبطيّ أو فوق الأربعة كجحمرشيّ ومستخرجيّ

فإن كسرة ما قبل الآخر تبقى فيه وجوباً على خلاف نحو نمر [على الأفصح] وإن اجتمعت كسرتان وياءان

لعدم الاعتناء بالخفة الحاصلة من ابدال الكسر فتحة في الكلمة التي بناؤها على الثقل وكثرة الحروف خلافاً

للمبرد حيث أجاز فتح ما قبل الآخر قياساً مطرداً في ذي الاربعة مع سكون الثاني الحاقاً له بذي الثلثة

لتنزيل الحرف الثاني لسكونه منزلة المعدوم ولم يساعده السماع الا في لفظ واحد وهو تغلبيّ وتنزيل الساكن

لكن من غير حرف المد واللين منزلة المعدوم ضعيف [ويحذف] وجوباً [الياء والواو من فعيلة وفعولة] [ويفتح]

العين منهما لأن المدة الجارية مجرى إشباع الحركة الواقعة بين العين واللام كالمعدوم لضعفها فتشبه الأول

بنحو نمر وليسب اليه كما ينسب اليه وحمل عليه الثاني لمؤاخاة واو المد ليائه ولذلك جعلتا رديفين في الفواصل

بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنَفِيٍّ وَشَنَئِيٍّ وَمِنْ فَعِيلَةٍ غَيْرِ مُضَاعَفَةٍ كَجُهَنِيٍّ بِخِلَافِ
شَدِيدِيٍّ وَطَوِيلِيٍّ

والقوافي هذا عند سيبويه وزعم المبرد أن النسبة الى فَعُولة فَعُولي فرقاً بينها وبين فعيلة كما فرقوا بين
نمري وعضدي ثم أن المصنف اكتفى عن التعرض لحذف تاء التأنيث بما مر وكذا فيما يذكره بعد ذلك وحذف الواو
والياء مما ذكر مشروط [بشرط صحة العين] بأن لا يكون معتلة [ونفي التضعيف كحنفي] في حنيفة [وشنئي]
في شنوءة بالمعجمة والنون من المهموز اللام لحي من الأزد وقع بينهم شنآن وهو البغضاء [و] يحذف الياء
أيضاً وجوباً [من فعيلة] مصغرة حملاً على ما تقدم لتشابههما في زيادة الياء الساكنة حال كونها [غير مضاعفة]
وإن كانت معتلة العين فالشرط فيها نفي التضعيف فقط [كجهني] في جهينة مصغرة لأبي قبيلة ورجل
آخر قيل وورد فيه قوله ٭ تسائل عن حصين كل ركب ٭ وعند جهينة الخبر اليقين ٭ والمجرد عن التاء في
الثلاثة يبقى فيه الواو والياء نحو تميمي وسلولي وحسيني للفرق بين النسبة إلى المذكر في اللفظ والمؤنث
فيه ولم يعكس لأن المذكر أولى بعدم التغيير ولأن المؤنث أثقل والتخفيف أجدر وعند تحقق الشرائط المذ
كورة لا مانع فيه من التخفيف بالحذف [بخلاف] ما فقد فيه بعض الشروط [نحو شديدي] وملولي في شديدة
وملولة على فعيلة وفعولة من الملال لوجود التضعيف [وطويلي] وقوولي في طويلة وقوولة لإعلال
العين فإنه لو حذفت الواو والياء منهما اجتمع مثلان في المضاعف وحكمه الإدغام وانقلبت المعتلة ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها فيحصل شدّي وملّي وطالي وقالي فمع الاشتمال على كثرة التغيير أوقع الالتباس بالنسبة

الى شدّ

وسَلِيقِيٌّ وسَلِيمِيٌّ في الأَزْدِ وعَمِيرِيٌّ في كَلْبٍ شَاذٌّ وعُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ في بني عَبِيدَةَ وجَذِيمَةَ أَشَذُّ

الى شديد وطال ومل وقال أعلاماً مثلاً ولا ينقلب العين من طويلة وقوولة ونحوهما مع التحرك وانفتاح السابق الفاً لعدم موازنة الفعل التي هي شرط في القلب كما سيجيء في باب الاعلال وكذا لو حذفت الياء من فعيلة مصغرة اذا كانت مضاعفة لزم الادغام وكثرة التغيير والالتباس بخلاف معتل العين منها كقيينة ببائين فالنسبة اليها قيني كجهني ولا يلزم قلب الياء الباقية الفاً لانضمام ما قبلها وهذه الاحكام قياسية يحكم بالشذوذ على ما خالفها [و] من ذلك [سليقي] كما في قول الشاعر: ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب [وسليمي] بفتح السين وكسر ما بعدها واثبات الياء فيهما في النسبة الى سليقة وهي الطبيعة وسليمة بفتح السين لحي [في] قبيلة [الأزد وعميري] بفتح الأول وكسر الثاني واثبات الياء [في] عميرة بفتح الأول أيضاً لحي في قبيلة [كلب شاذ] والقياس فيها سلقي وسلمي وعمري كحنفي ويقتصر فيها على السماع فلو نسب الى سليقة من غير الأزد وعميرة من غير كلب وجب أن يكون على ما هو القياس وكأنهم قصدوا بالمخالفة له فيها الفرق بين النسبة الى سليقة وعميرة منهما واليهما من غيرهما على ما قيل [و عبدي وجذمي] كلاهما بضم الأول وفتح الثاني وحذف الياء كجهني على ما حكاهما سيبويه [في] النسبة الى [جذيمة] بفتح الفاء وكسر العين والذال المعجمة أبي حي من بني أسد [وعبيدة] بتلك الزنة أبي حي من بني عدي [أشذ] من نحو سليمي وعميري إذ غاية ذلك إبقاء الياء وفيه رجوع الى أصل الكلمة والتذوق ههنا بالعدول عن الفتح الذي هو أصل الكلمة الى الثقيل والقياس فيهما الفتح كحنفي والقصد في الارتكاب الى

وخُرَيبيٌّ شاذٌّ وثَقَفِيٌّ وقُرَشِيٌّ وفُقَمِيٌّ في كِنانة ومُلَحِيٌّ في خُزاعة شاذٌّ

الفرق بين النسبة اليهما من القبيلتين المذكورتين والى عُبيدة بن معاوية بن قُشير وغيره والى جذيمة
من بني القيس فان النسبة اليهما على القياس وكذلك قول العامة في خليفة خليفتي باثبات الياء وتاء التأنيث
أشد من نحو سليقي لشذوذه من جهة تاء التأنيث أيضا [وخُرَيبيٌّ] بضم الخاء المعجمة واثبات الياء على
صيغة التصغير في خُرَيبة مصغرة لموضع بالبصرة يقال له بُصَيرة الصغرى ورُدَينيٌّ في النسبة الى رُدَينة
[شاذ] والقياس حذف الياء كجُهَنيّ لوجود تاء التأنيث والمقصود في خُرَيبي الفرق بين النسبة اليها
والى خُرَيبة لقبيلة والى خُرَب كصُرَد جمع خُرُبة بضمتين لعروة المزادة اذا جعلت علما [وثقفيٌّ] بحذف الياء
كحنفي في النسبة الى ثقيف بفتح الاول كتميم أبي قبيلة منهم المختار بن أبي عبيدة [وقرشيٌّ] كجهني بحذف
الياء في النسبة الى قريش [وفقميٌّ] بتقديم الفاء على القاف كقرشي [في] النسبة الى فُقيم مصغر الأبي
حيّ من [كنانة ومُلَحِيٌّ] كقرشي أيضا [في] النسبة الى مُلَيح مصغرا لأبي حي من [خزاعة شاذ] والقياس
اثبات الياء في الكل لخلوها عن تاء التأنيث بأن يقال ثقيفي كتميمي والباقي كحسيني ولعلهم أرادوا الفرق
بين النسبة الى المذكورين والى قريش لدابة في البحر وفقيم بن جرير بن دارم من تميم ومليح بن عمرو بن ربيعة
من بني سكون ومليح بن الهون من خزيمة فان النسبة الى كل ذلك على القياس وكذا هذلي في هذيل شاذ ه
فهذا حكم الواو والياء فيما حروفه مع احديهما أربعة ولا عبرة بتاء التأنيث وأما ان زادت الحروف معهما
عليها كتكريت لموضع وسِكّيت بتشديد الكاف وصعفوق لحي باليمامة فأبقيت في النسبة فيقال تكريتي
وسكيتي وصعفوقي لأن الوضع بكثرة الحروف يشعر بعدم المبالاة بمثل الثقل الحاصل منهما في مثله والحكم المتقدم

ليس

وَتُحذَفُ اليَاءُ مِنَ المُعتَلِّ اللَّامِ مِنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ وَتُقلَبُ اليَاءُ الأَخِيرَةُ وَاوًا كَغَنَوِيٍّ وَقُصَوِيٍّ وَأُمَوِيٍّ وَجَاءَ

أُمَيِّيٌّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ وَأَمَوِيٌّ شَاذٌّ وَأُجرِيَ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةٍ مُجرَى غَنَوِيٍّ

ليس مطرداً في كل ذي الأربعة مع احديها بل يختص بالصحيح اللام من ذلك [وَيُحذَفُ] وجوباً [اليَاءُ] الأولى الزائدة

الساكنة من فَعِيل بفتح الفاء وكسر العين وفُعَيل مصغراً [مِنَ المُعتَلِّ اللَّامِ مِنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ] من غير فرق استثقالاً

للياءات الأربع المجتمعة [وَتُقلَبُ اليَاءُ الأَخِيرَةُ] الأصلية الباقية [وَاوًا] لئلا يبقى ثلاث ياءات مجتمعة ولم

يستغنوا بذلك عن حذف الزائدة حذراً عن مخالفة قياس الإعلال أن لم تقلب الواو ياء مع مقارنتها للياء الساكنة

السابقة والوقوع فيما هرب عنه من اجتماع أربع ياءات إن انقلبت اليها وبفتح ما قبل الواو كما في عربي

ولم تقلب ألفاً للاضطرار الى تحريكها لالتزام كسر ما قبل ياء النسبة وذلك [كَغَنَوِيٍّ] مثل حنفي في غني وغنية

بفتح الأول [وَقُصَوِيٍّ وَأُمَوِيٍّ] كلاهما بضم الأول كجهني في قصي وأمية مصغر من لقبيلتين لكن قد

خولف هذا الحكم في المصغر نادراً [وَ] من ذلك النادر أنه [جَاءَ أُمَيِّيٌّ] بضم الأول وياءين مشددتين من غير

حذف ولا قلب لانفتاح ما قبل المشددة الأولى فكأنه انجبر به شيء من الثقل [بِخِلَافِ] فَعِيل بفتح الفاء وكسر العين

نحو [غَنَوِيٍّ] فأن الحذف والقلب لازمان فيه ولم يجئ خلافه على ما زعمه المصنف لانكسار ما قبل المشددة

فيجتمع الكسرتان والياءات ويزداد الثقل وقال السيرافي بعضهم يقول غنييّ بمشددتين وانكسار ما قبلهما

إلا أنه أثقل من أميي للكسرة ومثله حكي عن يونس [وَأَمَوِيٌّ] بفتح الهمزة مع الحذف والقلب في المشددة الأولى

على ما حكاه سيبويه عن بعض العرب رداً الى المكبر طلباً للفتحة [شَاذٌّ] والقياس ضم الهمزة [وَ] إذ قد عرفت حكم

فعيل وفعيلة من المعتل اللام فاعلم أنه قد [أُجرِيَ تَحَوِيٌّ] بالفوقانية والمهملة المفتوحتين [فِي تَحِيَّةٍ] وهي تفعلة لا

بالاء يستغنوا عن حذف الياء الزائدة بقلب الياء الأخيرة الأصلية واوا منهم لكن القياس ان الانقلاب بفتح الثاني بعد حذف ياء فعيل وفعيلة من المعتل اللام كالاعلى ويقلب اللام اذا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ينقلب الالف واوا اذ الالف لا تقبل الحركة التي هي الكسر كما مشى على هذا النمط بعض المحققين ولكن الشارح علل عنه تقليلا للتكلف فتأمل عبد القادر الانكري بقاكر

من الياءات جاء بعمره من صورة تحية الى العبارة كان قوله تعالى ما حيية تحية عبد الرحمن في الكلى منصور الاصل ابن القيم الأزري

وأما نحو عدو فعدوي اتفاقا وقال المبرد في نحو عدوة مثله وقال سيبويه عدوي وتحذف

الياء الثانية نحو سيدي وميتي ومهيمي من هيم

فعيلة لأن التاء في أولها زائدة وهي مصدر حتى تجيء بالتضعيف [مجرى غنوي] في الحذف والقلب لمشابهتها

لفعيلة في عدد الحروف والحركات والسكنات ووقوع الياء المحررة بعد الحرف الثاني مع أن العلة المذكورة للقلب

والحذف ثم جارية فيهما [وأما] فعول من المعتل اللام المذكر [نحو عدو فعدوي] كالمعولي من غير حذف ولا

قلب هو الذي يقال في النسبة إليه [اتفاقا] إذ ليس فيه اجتماع الأمثال المستثقلة [و] المؤنث [عدوة فإنها]

خلاف [قال المبرد] حكمها حكم المذكر وهي [مثله] في النسبة من غير فرق نظرا إلى عدم الداعي إلى حذف الواو [وقال

سيبويه] إنها تجري مجرى فعولة من الصحيح اللام على ما اختاره من حذف واو المد وفتح الحرف الثاني فيقال [عدوي]

كشنئي فرقا بين المذكر والمؤنث [وتحذف] وجوبا [الياء الثانية] المتحركة [من] كل ما وقع قبل آخره ياء مشددة

[نحو سيدي وميتي] بياء واحدة ساكنة في سيد وميت بتشديد الياء [ومهيمي] بياء واحدة ساكنة أيضا

في مهيم اسم فاعل [من هيم] من الهيمان لكراهتهم التقاء يائين مشددتين بالحرف الأخير من المنسوب إليه كالأول

من سيد في النسبة التي مبناها على التخفيف مع كسر الأولى ولانفتاحها في مهيم اسم مفعول أبقيت على حالها من

غير حذف وحذفت المتحركة مع أن الساكنة لسكونها وجريانها مجرى المعدوم الذي لا يعتنى به أولى بالحذف

إذ لو أبقيت المتحركة انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها فيلزم مع كثرة التغيير كونه في معرض الالتباس بالنسبة إلى

سار ومات مثلا ولقربها من الطرف على ما قال شارح اللباب فإن قيل لو كانت الباقية هي الأولى الساكنة كان طيئي

بياء ساكنة

منسوب

وطائي شاذ فإن كان مهيم تصغير مهوم فقيل مهيميّ بالتعويض وتقلب

بياء ساكنة قبل الهمزة هو الأصل في النسبة إلى طيّئ على وزن سيّد لأبي قبيلة فلم يجز قلب الياء ألفا لاشتراط

بالتحرك ثم إنها قلبت إليها حيث قيل طائي قلنا الحكم المذكور أصل ثبت بالاستقراء فالياء فيه هو الياء الساكنة

[وطائي شاذ] لوقوع الإعلال المخالف للقياس أعني قلب الياء الساكنة ألفا ولولا حكمه في باب الإعلال بأن

شذوذه للإعلال أمكن الحمل على أن الياء المتحركة وقلبها ألفا وحذف الساكنة فيه شاذ لمخالفته لتلك القا

عدة وإن كان الإعلال قياسيا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما قيل [فإن كان] نحو [مهيم تصغير مهوم]

بتشديد الواو واسم فاعل من هوّم الرجل بتشديدها إذا حرك رأسه من النعاس [قيل] في النسبة إليه

[مهيميّ] بإبقاء المشددة مع علامة النسبة وإلحاق ياء ساكنة بعدها [بالتعويض] بها عن الواو المحذوفة

بالتصغير وتوضيح ذلك أن تصغير مهوّم مهيوم بحذف الواو الزائدة كما مر في تصغير مقدّم من قدّم ثم قلبت

الواو الواقعة بعد ياء التصغير ياء وقد تقدم جواز التعويض عن المحذوف بمدة زائدة بعد كسرة التصغير و

هي الياء وهذا التعويض واجب في النسبة ههنا عند المصنف والزمخشري إذ مع عدمه تكتنف المشددتان

بالميم فيلزم الحذف على القاعدة ويلتبس بالنسبة إلى مهيّم اسم فاعل من هيّم ومع التعويض لا حاجة إلى الحذف

لتوسط مدة العوض التي هي كالاستراحة بين المشددة الأولى وكسرتها والميم وكسرته ولم يعكس لأن اسم فاعل

من هيّم لم يحذف منه شيء قبل النسبة حتى تعوض عنه بعدها كما حذف من مصغر مهوّم وأما تصغير مهيّم

من هيّم فهو بصورة المكبر إذ بعد حذف الياء الزائدة وإدغام ياء التصغير في الباقية يحصل تلك الصورة واكتفوا في

وتقلب الألفُ الأخيرةُ الثالثةُ والرابعةُ المنقلبةُ واواً كعصويّ ورحويّ وملهويّ ومرمويّ — ويحذف غيرهما كحبليّ وجمزيّ ومراميّ

في النسبة إليها بالقرائن من غير تعويض في المصغّر لئلا يلتبس النسبة إلى الواوي لأن عدم الالتباس به للمخالفة في المادة والمعنى أولى بالرعاية من عدمه بين المصغر والمكبر اللذين تخالفهما بالعارض [وتقلب] وجوباً [الألف الأخيرة الثالثة] سواء كانت منقلبة عن أصلي كما هو الغالب أو ما يجري مجراها من الأصلية الغير المنقلبة كالف الاسم الغير المتمكن كمتى وإذا إن سمي بهما والعجمي الأصل مثل فسا الموضع بخراسان [و] الألف الأخيرة [الرابعة المنقلبة] عن الأصلي وما في حكمها من الأصلية الغير المنقلبة كحتى وكلا بالتشديد [واواً] لامتناع الألف عن قبول الكسرة الملتزمة وقلبها ياء يؤدي إلى اجتماع الياءات الثلث والكسرة فأما أن تقلب همزة أو واواً واختيرت الواو لأنها أخف مع ياء النسبة من الهمزة مع أن حروف العلة بعضها أنسب ببعض من غيرها وذلك في الثالثة المنقلبة عن الأصلي [كعصويّ] في عصا في المنقلبة عن الواو [ورحويّ] في رحا في المنقلبة عن الياء ونحو متويّ وإذويّ في الأصلية وفسويّ في العجمي [و] في الرابعة المنقلبة عن الأصل نحو [ملهويّ] في ملها لموضع اللهو وأعشويّ في أعشا من العشاوة سوء البصر بالليل في المنقلبة عن الواو [و مرمويّ] في مرمى لموضع الرمي في المنقلبة عن الياء ونحو كلويّ وحتويّ في الأصلية [ويحذف غيرهما] من الألفات الأخيرة سواء كانت رابعة زائدة للتأنيث مع سكون العين [كحبليّ] في حبلى [و] مع تحركها مثل [جمزيّ] في جمزى بالتحريك لضرب من الحركة السريعة ومنها الجمازة للناقة أم للإلحاق كمعزيّ في معزى أم فوق الرابعة سواء كانت منقلبة عن أصلية [و] هذا الخامسة المحذوفة في [مراميّ] والسادسة المحذوفة في مستلقيّ في النسبة

وقبعثريّ وقد جاء في نحو حبلى حبلويّ وحبلاويّ

في النسبة إلى مرامى ومستلقى إسمي مفعول من المراماة والاستلقاء أم زائدة للتأنيث كالخامسة المحذوفة

في حباريّ في النسبة إلى حبارى أو للإلحاق كالمحذوفة في حبركيّ في النسبة إلى الحبركى بسفرجل للقراد [و] أم السا

دسة المزيدة المحذوفة في [قبعثريّ] في النسبة إلى قبعثرى فالحرى بها في كل ذلك الحذف لتردد أمرها لامتناع

قبولها عن الكسرة الملتزمة قبل ياء النسبة بين الحذف والقلب إلى ما يقبلها والحذف أولى أما في الرابعة الزائدة

فللفرق بينها وبين الأصلية والمنقلبة عن الأصلي التي يعتنى بحفظها ولو بإبدالها أعني الواو وأما فيما

فوقها مطلقا فللاستثقال بكثرة الحروف ثم إن ما ذكر من حكمها هو الأشهر [و قد جاء في] الرابعة المزيدة مع

سكون الوسط [نحو حبلى] ودنيا ومعزى [حبلويّ] ودنيويّ ومعزويّ بالقلب واوا إجراء على الأصلية

والمنقلبة عن الأصلي للتشابه في الصورة بل قيل إن القلب أولى بالتي للإلحاق من الحذف لكونها بحذاء

الأصلي من الملحق به وقد يعكس فتحمل الأصلية والمنقلبة على الزائدة في الحذف على قلة نحو ملهيّ ومرميّ وكليّ

وحيّ وجاء أيضا في نحو ما ذكر من الزائد [حبلاويّ] ودنياويّ ومعزاويّ بالألف قبل الواو تشبيها لها با

لممدودة كحمراويّ وربما جاء ذلك في الأصلية أيضا نحو كلاويّ والمنقلبة كملهاويّ ومرماويّ وجوز المصنف

في مثل هذا كون الواو منقلبة عن الألف التي كانت والألف زائدة قبلها وكون الألف هي التي كانت والواو مزيدة بعدها

وإن كان الأولى في بعض صوره وهو ما إذا كانت مزيدة للتأنيث هو الأول ليقع علامة التأنيث في آخر الكلمة ٥

فتأمل وجعل يونس الخامسة المنقلبة عن الأصلي المسبوقة بحرف مشدد نحو المعلى اسم المفعول كالرابعة في جواز

بخلاف نحو جَمَزِيّ وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها واوا ويفتح ما قبلها كعَمَوِيّ وشَجَوِيّ

وتحذف الرابعة على الأفصح كقاضِيّ

الإبقاء والحذف وهذا الذي ذكر في الرابعة مع سكون الوسط لأن [بخلاف] الرابعة مع تحركه [نحو
جَمَزِيّ] وبخلاف ما فوق الرابعة كمرامِيّ لتعين الحذف فيهما للاستثقال فيما فوقها وتنزيلها مع تحرك
الوسط منزلة ما فوقها للتنزيل تلك الحركة منزلة الحرف كما نزلت منزلته في تحتم تأثير المعنوي في منع الصرف
في نحو سقر وقولهم مُصطفوِيّ بقلب الخامسة واوا شاذ أو خطأ كما قيل والوجه مُصطفِيّ بالياء للنسبة
وحذف الألف [وتقلب الياء الثالثة الأخيرة المكسور ما قبلها واوا] لاستثقال الكسرتين والياءات الثلث
ولم تحذف كراهة بقاء الاسم على حرفين [ويفتح ما قبل الواو] كما في نحو عَمَرِيّ [كعَمَوِيّ وشَجَوِيّ] في العَمِي والشَّجِي
كلاهما صفتان على زنة كتف من عمي البصر أو القلب وشجي إذا حزن وقيل ان ما قبل الياء يفتح من أول الأمر
كما في نمر ثم تقلب الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها فيجري عليها حكم الألف الثالثة من القلب واوا [وتحذف] وجوبا أيضا
الياء [الرابعة] المكسورة ما قبلها أصلية كانت أو منقلبة عن الواو [كقاضِيّ] ورامِيّ وغازِيّ ويرمِيّ
في القاضي والرامي والغازي ويرمي إسما منقولا عن المضارع [على الأفصح] الذي اختاره الخليل وسيبويه
كراهة اجتماع الكسرتين والياءات الثلث إن أبقيت على حالها ولزوم كثرة التغيير ان قلبت واوا وفتح ما قبلها
استثقالا لكسرتين مع كسرة الواو وقبل ياء النسبة كما هو خلاف الأفصح الذي صار إليه المبرد وعليه ورد قوله:
وكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا * دراهم عند الحانَوِيّ ولا نقد * حيث نسب إلى الحانية وهي الخمر بعد حذف تاء
التأنيث بالقلب واوا كقاضَوِيّ وأراد بياع الخمر لا الكسائي لمن يبيع الكساء وقيل إنه مجهول وإن نسب

ويحذف ماسواها كمشتري وباب محيي على محوي ومحيي كأموي وأميي ونحو ظبية وقنية ورقية

الى الفرزدق [ويحذف ماسواها] من الياءات المكسور ماقبلها الواقعة آخر الكلمة إتفاقاً خامسة كانت أم فوقها

[كمشتري] ومستلقي بياء النسبة وحذف الياء الأخيرة من المشتري والمستلقي إسم فاعل إستثقالاً للزائدة

على الرابعة كما في الألف الزائدة عليها مع كونها أخف [وباب محيي] وهو ما كانت الياء الزائدة على الرابعة فيه مسبوقة

بياء مشددة فإن المحيي اسم فاعل من حيّى يحيّي تحية فالياء الأخيرة الخامسة منه المحذوفة في المتن في الجر بإضافة

باب اليه مسبوقة بمشددة هي العين مع التضعيف جار بعد حذف الخامسة والحاق ياء النسبة [على محوي]

بحذف الأولى المدغمة من المشددة وقلب الثانية منها واواً [ومحيي] باثبات المشددة بتمامها مع ياء النسبة فا

لأول [كأموي] والثاني مثل [أميي] على ما مر لأنه بعد حذف الخامسة مثل أمي في عدد الحروف والسكنات

ووقوع الياء المشددة أخيراً مع فتح ما قبلها فيجري مجراها وليس في الكلام اسم متمكن في آخره واو مكسور ماقبلها

فلا يجري فيها هذه الاحكام نعم قد تقع أخيرة وما قبلها مضموم أما ثالثة نحو سروة أو رابعة كترقوة أو ما

فوقها كقلنسوة فيفتح ما قبلها تخفيفاً في الأول فيقال سروي كعموي وتحذف في الأخيرين فيقال ترقي كقاضي

وقلنسي كمشتري فإن الواو أثقل من الألف والياء وبالحذف والتخفيف أجدر وربما جاء في الثاني ترقوي

بفتح القاف مثلاً كقاضوي وقد يقال بكسر ما قبلها في الأقسام الثلاثة وتقلب ياء ثم يجري عليها احكام تلك الاقسام

من اليائي فيحصل ما ذكرنا [و] المنقوص الثلاثي الذي ثانيه صحيح ساكن وثالثه واو أو ياء ان كان مقروناً

بتاء التانيث [نحو ظبية وقنية] بكسر القاف للاقتناء وهو الاكتساب [ورقية] بضم الراء للعوذة [وغزوة]

وغَزْوَةٍ وعُرْوَةٍ ورِشْوَةٍ على القياس عند سيبويه وزَنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ شاذٌّ عنده وقال يونس ظَبَوِيٌّ

وغَزَوِيٌّ واتّفقا في باب ظَبْيٍ وغَزْوٍ وبَدَوِيٌّ شاذٌّ وباب طَيٍّ وحَيٍّ تُرَدُّ الأولى فيه إلى أصلها

بفتح الاول للجهاد وعُرْوَةٍ بضم الاول لمعان منها مَقبِض الدلو والكوز [ورِشْوَةٍ] بكسر الاول ففي النسبة اليه

خلاف وهي كائنة [على القياس] بمعنى انه لا يغيّر عما هو عليه الا بحذف تاء التانيث فيقال ظَبْيِيٌّ وعُرْوِيٌّ

مثلا [عند سيبويه] لان حرف العلة اذا سكن ما قبله فهو في حكم الصحيح فالنسبة الى مثل ما ذكر كالنسبة الى

طلحة وغُرْفَةٍ ونحوهما [وزَنَوِيٌّ] بكسر الزاء وفتح النون وقلب الياء واوا في النسبة الى زِنْيَةٍ بكسر المعجمة و

سكون النون أي حيّ من العرب [وقَرَوِيٌّ] بفتح الأولين والقلب واوا في القرية [شاذٌّ عنده] والقياس

زِنْيِيٌّ وقَرْيِيٌّ من غير تغيير [وقال يونس] بفتح العين في الجميع واويّا كان أو يائيّا ومع ذلك يقلب الياء

واوا في اليائي فيقال [ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ] في ظَبْيَةٍ وغَزْوَةٍ بانفتاح الحرف الثاني منهما والقلب واوا في

ظبية واحتجّ على ذلك بقولهم زَنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ وباجتماع الياآت الثلث في اليائي لو لم تقلب واوا وأجيب

عن الأوّل بالندور والشذوذ وعن الثاني بانجباره بسبق السكون [و] سيبويه ويونس [اتّفقا] على كون

النسبة على القياس من غير تغيير كالصحيح [في باب ظَبْيٍ وغَزْوٍ] مما ليس فيه تاء التانيث ولعلّ الفارق

عند يونس بين ذي التاء والمجرد عنها مع السماع أن التغيير عندهم قد يجري على التغيير بحيث اتفق باب التغيير في

ذي التاء بحذفها سوّغ فيه بوقوع غيره أيضا وهو كما ترى [وبَدَوِيٌّ] بفتح الأولين في النسبة الى البدو بسكون

الدال للبادية [شاذٌّ] عندهما المجرد عن التاء والقياس بَدْوِيٌّ بسكون الدال [وباب طَيٍّ وحَيٍّ] وهو الثلاثي الذي

آخره ياء مشدّدة بعد حرف واحد [يُرَدُّ فيه الأولى] المدغمة [الى اصلها] وهو الواو ان كانت منقلبة عنها

وتفتح

ونفتح فتقول طووي وحيوي بخلاف دوي وكوي وما آخره ياء مشددة بعد ثلثة إن كانت

أصلية نحو مرمي قيل مرموي ومرمي وإن كانت زائدة حذفت ككرسي

[ونفتح] سواء اشتملت على الرأم لا وتقلب الأخيرة واوا والمقصود انه يلزم جميع ما ذكر في النسبة إلى هذا الباب

وإن كان اعتبارها على عكس الترتيب المذكور فانه يعتبر من أول الأمر قلب الأخيرة واوا لكراهة اجتماع الياآت ثم لو بقيت

الأولى على السكون لزم قلب هذه الواو ياء والوقوع المهروب عنه لمجامعتها الياء الساكنة المتقدمة فحركت بالفتح

لخفته فان كانت منقلبة عن الواو ردت اليها لزوال سبب قلبها ياء وهو سكونها مع مجامعة الياء التي بعدها

[فيقال طووي] في طي لانه مصدر طوى يطوي وأصله طوي بالواو الساكنة [وحيوي] في حي لانه صفة

من حيي يحيى وذلك [بخلاف] ما آخره واو مشددة بعد حرف واحد نحو [دوي وكوي] في النسبة إلى دو للمفازة

وكوة بفتح الكاف لثقب البيت فمثل ذلك يبقى على حاله لان اجتماع الواو المشددة مع الياء المشددة التي للنسبة

ليست كاجتماع اليائين المشددتين في الثقل لعدم التماثل ولا فرق في هذين بين ذي التاء كطية وكوة والمجرد عنها

كطي ودو [وما آخره ياء مشددة بعد ثلثة] أحرف [ان كانت في نحو مرمي] اسم مفعول من الرمي بأن تكون

الثانية المدغم فيها من تلك المشددة أصلية [قيل] في النسبة اليه [مرموي] بأبقاء تلك الأصلية محافظة عليها

مع قلبها واوا لئلا يجتمع ثلاث ياآت وحذف الأخرى المدغمة استثقالا لها مع الواو وياء النسبة وفتح ما قبل الواو

استثقالا لكسرتين معها كما في قاضوي [و] يقال فيه [مرمي] بحذف تلك المشددة بأسرها أيضا كما

يحذف الواحدة من القاضي ترجيحا للخفة على مراعاة الأصلي وهذا أفصح [وان كانت] تلك المشددة الواقعة

بعد الثلاثة [زائدة] بتمامها [حذفت] استثقالا مع عدم أصالة شيء يحافظ عليه وذلك [ككرسي]

وبخاتيّ في بخاتيّ اسم رجلٍ وما آخره همزة بعد ألفٍ إن كانت للتأنيث قلبت واواً كحمراويّ

وصحراويّ وصنعانيّ وبهرانيّ وروحانيّ

وشافعيّ [وبخاتيّ في بخاتيّ] حال كونه [اسم رجل] فإن كانت في مثل ذلك إياء التأنيث فالفرق بين حالتي

النسبة وعدمها بحذف التاء في النسبة كأسكندريّ وقسطنطينيّ في أسكندريّة وقسطنطينيّة والأملا

فرق بين الحالين إلا بالقرائن ومنها الانصراف في بخاتيّ لدلالته على النسبة باعتبار أن ياء النسبة ليست من بناء

الكلمة حتى تكون على صيغة الجمع الأقصى المقتضية لعدم الانصراف بخلاف ما إذا امتنع من الصرف فإنه يدل على

اعتبار أن الياء ليست للنسبة بل هي من بناء الكلمة لتكون على صيغة الجمع الأقصى الذي نقلت عنه إلى العلمية و

بقيت على عدم الانصراف كحضاجر علماً لجنس الضبع وإن لم يكن اسم رجل بل أريد به معنى الجمع رد إلى مفرده وهو

البختيّ للإبل الخراسانيّة [وما آخره همزة بعد ألفٍ] زائدة [إن كانت] مزيدة [للتأنيث] في الأصل وإن عرض

تذكير المسمّى بأن سمّي به مذكر [قلبت واواً كحمراويّ] وبيضاويّ [وصحراويّ] في حمراء وبيضاء وصحراء و

منه زكرياويّ في زكرياء على تقدير المدّ على ما يقال وذلك لكراهة بقائها على صورتها وسطاً فيما هو في حكم كلمة

واحدة مع أن شأنها اللحوق بعد تمام الكلمة وقلبها ياء يؤدّي إلى اجتماع الثلث فقلبت واواً ولم تحذف

وما للفرق بينها وبين المقصورة فإن الهمزة لو حذفت تبعتها الألف في الحذف كما في ترخيم المنادى

لتنزيلها في كلامهم منزلة حرف واحد ولذا لا يقع الانفكاك بينهما فيحصل حمزيّ مثلاً كحبليّ ولم يعكس لأن حذف

حرف واحد وهو المقصورة أهون من حذف حرفين فما ذكر هو الأصل والقياس [وصنعانيّ وبهرانيّ وروحانيّ] نعم

الواو

وَجلولي وحروري شاذٌ وإن كانت أصلية تثبت على الأكثر كقرائي وإلّا فالوجهان ككساوي و

علباوي وباب سقاية سقائي بالهمزة

الراء كلها بالنون بعد الالف في صنعاء للبلدة المعروفة باليمن وبهراء لقبيلة من قضاعة وروحاء لموضع بين الحرمين

على ثلثين أو اربعين ميلا من المدينة وآخرا بالشام [وجلولي] والنسبة إلى جلولاء لموضع ببغداد على ثمانين وآخر

بفارس على ما قيل [وحروري] في حروراء بالمد وقد يقصر لموضع بالكوفة ينسب اليه الحرورية من الخوارج لأن أول

اجتماعهم كان فيه حين فارقوا أمير المؤمنين عليا كرم الله وجهه [شاذ] والقياس صنعاوي وبهراوي وروحاوي وجلولاوي وحروراوي [وإن كانت] الهمزة الواقعة في الآخر بعد الالف [أصلية تثبت على الأكثر]

فرقا بينها وبين التي للتأنيث ويجوز على قلة قلبها واوا تشبيها بها [كقرائي] وقراوي في النسبة الواقعة إلى

قرّاء بضم القاف وتشديد الراء كرمان للناسك المتعبد من قرأ إذا تنسك [وإلّا] تكن للتأنيث ولا أصلية بل كانت

منقلبة عن واو أو ياء أصلية أو زيدت للالحاق [فالوجهان] وهما اثباتها على حالها والقلب واوا جائزان

من غير تفاوت في القلة والكسرة [ككسائي وكساوي] في كساء وهمزته منقلبة عن الواو الأصلية لأنه من

الكسوة وأصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا بعد الألف الزائدة [وعلبائي وعلباوي] في علباء

بتنوين الصرف لعصب العنق والهمزة فيه زيدت للالحاق بقرطاس فإثباتها للتشبيه بالأصلية لانقلابها عن

أصلي في الأول وكونها للالحاق في الثاني والقلب للتشبيه بالتي للتأنيث ومثل ذلك لو جعل علما للمؤنث

كما إذا جعل كساء اسم امرأة فالوجهان فيه أيضا على السواء لأن التأنيث للعلمية للمؤنث لا للهمزة [وباب سقاية]

وهو ما في آخره ياء بعد ألف زائدة ولم يقلب بأنه همزة لعدم وقوعها طرفا بسبب تاء التأنيث اللازمة التي وضع اللفظ

وباب شقاوة شقاوي بالواو وباب راي وراية وراوي ورائي

معها [سقائي] بقلب ياء آخره همزة عند النسبة لزوال تاء التانيث المانعة عن تطرفها وانقلابها اليها ولم تقلب

الهمزة واوا لئلا يلزم كثرة التغيير والسقاية مشربة يسقى بها [وباب شقاوة] وهو ما فيه واو ولم تقلب همزة

للزوم التاء بعدها [شقاوي] بالواو من غير القلب همزة بعد حذف التاء فرقا بين اليائي والواوي ولم يعكس لان

اجتماع الواو مع ياء النسبة اهون من اجتماع الياء معها [وباب راي وراية] واي واية وغاي وغاية مما وقعت

الياء فيه بعد الالف منقلبة عن اصلي سواء كان مجردا عن التاء للجنس او مقترنا بها للواحد فيه ثلثة اوجه [رائي]

بقلب الياء همزة تشبيها لها بالواقعة بعد الالف الزائدة كسقاية [وراوي] بقلبها واوا استثقالا لها والياء الثالثة

المتطرفة المستثقلة في النسبة تقلب واوا كعموي [ورايي] باثباتها من غير قلب تشبيها لها بظبيي وظبية

والراي والراية العلم بالتحريك ويجمع الراية على الرايات ايضا والفها منقلبة عن الواو الاصلية على ما صرح به

بعضهم وربما اشعر كلام بعضهم بان اصلها الياء ثم ان المنسوب اليه قد يكون على حرفين اما بالوضع او الحذف

شيئ منه فما بالوضع ان كان ثانيه حرف علة فاما الف فتزاد بعدها همزة في الاكثر وقد تزاد الواو فيقال

في لا مثلا لائي ولاوي ومنه المائية لذات الشيئ المنسوبة الى لفظة ما المستفهمة عن الحقيقة واما الماهية

فمن قلب الهمزة هاء للتناسب في المخرج واما ياء او واو وحكمها التضعيف فيرجع اليائي الى باب طي وحي ٥

فتقلب الثانية المدغمة فيها من المشددة واوا فيقال في كي وفي اسمين كيوي وفيوي واصلها كيي وفيي بيائين

مشددتين هما المضعفة وعلامة النسبة وفي لو اسما لوي بالتشديد كدوي وان كان صحيحا جاز التضعيف وتركه

فيقال

وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً والمحذوف اللام ولم يعوض همزة وصل أو كان
المحذوف فاءً وهو معتل اللام وجب رده كأبويّ وأخويّ

فيقال في كمٍ كميّ بالتضعيف والتخفيف [وما كان على حرفين] لحذف شيء منه فالضابط فيه أنه [إن كان
متحرك الأوسط أصلاً] أي في أصله قبل أن يحذف منه شيء [والمحذوف لامه] سواء كانت حرف علة
أم لا [ولم يعوض] عنها [همزة وصل أو كان المحذوف فاءً وهو معتل اللام وجب الرد] للمحذوف عند النسبة
أما في الأول فلئلا يلزم الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين لطريان الكسرة الملتزمة قبل ياء النسبة من
غير ضرورة لكون اللام محلاً للتغيير صالحاً للرد والحذف وأما في الثاني فلعدم اسم معرب على حرفين ثانيهما
حرف علة في كلامهم لكونها كالعدم وفي معرض السقوط بالتقاء الساكنين رفعاً وجراً كما في قاضٍ فيبقى على
حرف واحد فلذلك التزم التعويض في مثله بتاء التأنيث وأجري الإعراب عليها وهي تحذف عند النسبة فلو لم
ترد الفاء المحذوفة التحق المنسوب إليه بمعدوم النظير فالأول فيما لامه المحذوفة حرف علة [كأبويّ
وأخويّ] في باب أبٍ وأخٍ وأصلهما أبوٌ وأخوٌ بفتح العين وذوويّ بواوين كأبويّ في ذو وذا وذي
بمعنى صاحب والأصل ذوَيٌ بالتحريك ولامه المحذوفة ياء عند سيبويه والأخفش حملاً على ما هو الغالب
في اللفيف المقرون من كون عينه واواً ولامه ياءً نحو طويت وقد رددت في النسبة وقلبت واواً لاجتماع
الثلث من غير سبق السكون وعادت العين في ذا وذي إلى أصلها وهو الواو كراهة اعلال العين واللام معاً
في النسبة التي شأنها تكميل الحروف وكذا ذات بمعنى صاحبة للمؤنث لرجوعها بعد حذف تاء التأنيث
في النسبة وجوباً إلى المذكر وليس في أصل اللغة المشهورة لفظ ذات سوى هذه على ما صرح به جماعة فمن ثمه

وسَتَهِيّ في سَتٍ

كانت ذات الشيء بمعنى حقيقته منقولة عنها عرفا فالحق في النسبة إليها ذَوَوِيّ على ما صرح به جماعة منهم ابن هشام
خلافا لأن قول المتكلمين ذاتي في النسبة إليها لحن وكأنه مبني على توهم أصالة التاء وقد اعتذر بعضهم بأنهم لم يريدوا به
النسبة اللغوية حتى يراعى أحكامها بل كأنهم اصطلحوا على جعل اللفظ الذاتي مع الياء اسما لما ليس بخارج عن الشيء ومن
ثم يطلقونه على نفس الذات مع أن الشيء لا ينسب إلى نفسه والتحقيق في ذلك له موضع آخر [و] والأول فيما لامه
المحذوفة حرف صحيح نحو [ستهي في ست] وأصله سته وشاهي في شاة للغنم وأصلها شوهة بسكون الواو
بدليل الجمع على شياه ثم حركت لتغلب الفتح لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة التخفيف ولعل المراد بتحريك الأوسط ما يشمل هذا
وحذفت لامه وهي الهاء فترد في النسبة وتحذف تاء التأنيث وليعلم أن الضابط عند جماعة في وجوب رد اللام المحذوفة
أحد الأمرين الأول اعتلال العين نحو شاة من غير أن يبدل من العين المعتلة قبل النسبة حرف صحيح كالميم المبدلة عن الواو قبل النسبة
في فم وأصله فوه لعدم رد اللام في مثله عندهم فلا يقال فوهي بل فمي مثلا الأمر الثاني رد اللام في موضع من المواضع كما مر في
المثنى كأبوان أو في جمع التصحيح نحو سنوات واستضعفه المصنف بأنه رد إلى الجهالة لعدم ضابطة معتبرة عنده
يعرف بها ما يرد اللام في شاة أو جمعه وإذا عدل إلى جعل الضابط ما ذكره من تحرك الأوسط مع عدم التعويض بالهمزة
وأورد عليه أن الجهالة لازمة فيه أيضا لجهالة حال الأوسط من الحركة والسكون في أكثر ما كان على نحو ثبة ومائة و
سنة على ما ذكره النحاة وإن ترددت اللام المحذوفة بين حرفين ردت على الوجهين كترددها بين الهاء والواو في سنة
لمجيء جمعها على سنهات في لغة الحجازيين على ما قيل وسنوات فيما عداها فيقال سنهي وسنوي [و] الثاني أعني
المحذوف

و وشوي في شية وقال الأخفش وشيي على الأصل وإن كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد

كعدي وزني

المحذوف الفاء والمعتل اللام نحو [وِشَوِيّ] بكسر الواو مع فتح الشين المعجمة [في شِيَة] بكسرها للّون في الشيء

يخالف معظم لونه وأصلها وِشْيَة بكسر الواو وسكون الشين فحذفت الواو التي هي الفاء بعد نقل كسرتها إلى ما بعدها

على قاعدة الإعلال في مثلها فأعيدت الواو المكسورة في النسبة والوعيد سكون الشين لزم بقاء الواو مع موجب

حذفها ففتحت لخفة الفتحة فلزم قلب الياء التي هي اللام واواً لئلا يجتمع الثلث من غير سبق السكون هذا عند

سيبويه ومن تبعه [وقال الأخفش وِشْيِيّ على الأصل] بكسر الواو مع سكون الشين وإبقاء الياء لسبق السكون

وزعم اغتفار اثبات هذه الواو مع موجب حذفها لعروض موجب الحذف في النسبة التي هي في معرض الزوال وكما

يجب رد الفاء المحذوفة مع اعتلال اللام يجب رد العين المحذوفة مع اعتلال اللام نحو يَرَوِيّ مضارع رأى إذا جعل اسماً وإن

لم يكن مما نحن فيه وهو ما على حرفين وأصله يرأى فحذفت عينه وهي الهمزة فترد عند النسبة وتبقى حركة الراء بعد

الرد عند سيبويه فتحذف الألف الرابعة وجوباً وإن كانت منقلبة عن أصلية لتحرك الأوسط نحو جَمَزِيّ فيقال يَرَائِيّ

بفتح الأولين وكسر الهمزة والأخفش يسكن الراء للرد إلى أصلها فيجوز حذف تلك الألف وقلبها واواً لسكون الوسط

كيرْأِيّ ويرْأَوِيّ كمَرْمِيّ ومَرْمَوِيّ [و] الكائن على حرفين لحذف شيء [إن كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها

فاء كان أو عيناً [لم يُرَدّ] المحذوف وإن بقي الاسم على حرفين لأن الحرف الثاني ليس حرف علة وله نظير في اللغة

في الأسماء المعربة المحذوفة الأعجاز من غير تعويض التأكيد ودم مع أن المحذوف ليس ما هو محل التغيرات أعني اللام

ولا ضرورة أخرى إلى الرد وذلك [كعِدِيّ وزِنِيّ] في عِدَة وزِنَة وأصلها وِعْدَة ووِزْنَة والمحذوف منهما الفاء

وسهيّ في سه وجاء عدويّ وليس بردّ وما سواهما يجوز فيه الأمران

[وسهيّ في سه] أي المحذوف منه العين وقال عبد القاهر ليس اسم ثنائي محذوف العين في كلامهم غير سه

ومذ في منذ الاسمية [وجاء] في مثل عدة في كلام بعض العرب [عدويّ] بالواو قبل علامة النسبة قال المصنف

في شرح المفصل كأنهم لما تعذر عليهم الرد في موضع الحذف إذ ليس موضع التغيير قلبوا إلى موضع التغيير أو زادوا في

موضع التغيير انتهى والاحتمال الأول إشارة إلى ما اختاره الفراء من جعل الفاء المحذوفة من الصحيح اللام ومعتلها

إلى الآخر الذي هو موضع التغيير ليصير ردها كعدويّ وشيويّ والوزن علفيّ والثاني اشارة إلى ما يقال من أن

الواو مزيدة عوضا والظاهر أن قوله هيهنا [وليس] ذلك [بردّ] اختيار للزيادة لما في اعتبار القلب والرد

من التكلف ومعناه أن ذلك ليس بردّ للواو المحذوفة بل هي زائدة عوضا كما قال بعض الشارحين والوزن علويّ

وقد يقال إن مختاره أن هذه الواو هي المحذوفة وكأنه لانقباض العقل عن رفض ما كانت في جوهر الكلمة

وزيادة غيرها من جنسها ومراده أنه ليس بردّ لأن الرد يكون في موضع الحذف بل هو قلب مكاني فكأنه مجرد

اعتبار لفظي وهو أنه لا يسمى ردًا وهو بعد تسليمه قليل الجدوى وقد علم إلى هيهنا أمران فيما الواجب الرد

وهو كل من الصورتين الأوليين والممتنع الرد وهو الصورة الأخيرة [وما سواهما] وهو صورتان محذوف اللام

من غير تعويض الهمزة لكن مع سكون الوسط ومحذوفها مع التعويض كيف ما كان الوسط [يجوز فيه الأمران]

الرد رعاية للأصل وحملا على ما يرد فيه وتركه لعدم الإجحاف اللازم فيما تقدم لوجود العوض عن اللام المحذوفة

فيهما في صورة التعويض وعدم حذف حركة العين في صورة سكونها لعدم الحركة ويجب حذف العوض مع رد اللام

المعوضة

نحو غَدِيّ وغَدَوِيّ وابْنِيّ وبَنَوِيّ وحِرِيّ وحِرَحِيّ

المعوّضة لئلا يجتمعا ويلزم التعويض مع عدم ردّها لتحققه قبل النسبة فالتزم بعدها لأنها أولى بذلك أرشأنها
الغالب إكمال الحروف ومراعاة المحذوفات وذلك [نحو غَدِيّ] ودَمِيّ بالحذف [وغَدَوِيّ] ودَمَوِيّ بالردّ في غَدٍ
لليوم الذي بعد يومك وأصله غَدْوٌ بسكون الوسط ودَمٍ وأصله دَمْيٌ بالياء مع سكون الأوسط عند
سيبويه والأخفش ويؤيده الجمع على دِماءٍ ودُمِيّ كظِباءٍ وظُبِيّ ودِلاءٍ ودُلِيّ في ظَبْيٍ ودَلْوٍ وأما دَمَيانِ
بالتحريك في المثنى فشاذ لا يثبت به ما تمسك المبرد به من كونه على فَعَل بتحريك العين ولانفتاح الوسط
في النسبة عند سيبويه كما سيجيء إن شاء الله قلبت الياء واوًا كراهة اجتماع الثلث من غير سبق السكون [و]
نحو [ابْنِيّ] واسْمِيّ واُسْتِيّ بالهمزة المعوضة عن اللام [وبَنَوِيّ] وسَمَوِيّ بالحركات الثلث في السين على
ما قال نجم الأئمة رض وفتح الميم وسَتَهِيّ كلها بالرد وحذف الهمزة وأصلها بَنَوٌ وسَتَهٌ بالتحريك فيهما وسِمْوٌ بسكون
الوسط ولم يعتنوا بتعويض الميم في ابْنُمٍ فلم يتكلموا فقط بابْنُمِيّ بالهمزة والميم معًا بل يقال فيه أيضًا ابْنِيّ بالهمزة
فقط وبَنَوِيّ بالرد [و] نحو [حِرِيّ وحِرَحِيّ] بالحذف والرد وشَفِهِيّ وشَفِيّ بالوجهين في حِرٍ وأصله حِرْحٌ
بكسر الحاء المهملة وسكون الراء لفرج المرأة وشَفَةٍ وأصلها شَفْهَةٌ بسكون الوسط للجمع على شِفاهٍ وربما
يقال شَفَوِيّ بالواو لورود شَفَوات في الجمع والأشفى كما روى لمن لا ينضم شفتاه وقال الجوهري لا دلالة على
صحته والمشافهة وتصاريفها يؤيد الأول ثم إنهم اتفقوا على تسكين العين عند رد اللام المحذوفة في المضاف
لما يؤدي إليه تحريكها من ترك الإدغام والثقل وذلك كرُبِّيّ بتشديد الموحدة في رُبٍ مخفف رُبَّ بالتشديد من الحروف

وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون فيقول غدوي وحرحي وأختي وبنتي كأخ وابن عند سيبويه

وعليه كلوي

الجارة اذا سمي به واختلفوا في غيره فسيبويه يفتحها نظرا الى انها بعد حذف اللام صارت معوضا الحركات الاعرابية

وان طرء مانع في البعض مثل تاء التأنيث فيها الحقيقة فالمناسب عدم خلوها عن الحركة فحركت بالفتحة الأخف فيقال

عليه غدوي وحرحي ودموي ونحوها بفتح الأوسط [وأبو الحسن] الأخفش [يسكن ما أصله السكون] ردا

الى الاصل [فيقول غدوي وحرحي] ودميي بالسكون وابقاء الياء المردودة في دم واعلم ان النسبة في المؤنث

الثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها الهمزة كالنسبة في المذكر بالاتفاق فيقال في ابنة ابني وبنوي كما في ابن [و] كذلك

[أخت وبنت] وما جرى مجراهما من المؤنث الثلاثي الذي عوضت التاء عن لامه المحذوفة إشعارا بالتأنيث حكمها

أيضا كالمذكر [كأخ وابن عند سيبويه] وفاقا للخليل لأن التاء وان كانت عوضا ولذا تكتب مطولة ويوقف على

لفظها من غير القلب هاء ولم يفتح الحرف الصحيح الواقع قبلها بل سكن ولم تؤثر في منع الصرف عند جعل ما هي فيه علما

وغيرت صورة المذكر كضم الهمزة من أخت وكسر الباء في بنت إشعارا بأنها على خلاف قياس المتمحضة للتأنيث في

جميع ذلك لكن فيها رائحة التأنيث بدليل الاختصاص بالمؤنث فيستكره إبقاؤها في النسبة فيجب حذفها ورد اللام كما

وجب ردها في بنوي عند حذف العوض وزوال التغييرات التابعة للتعويض بها ويرجع الصورة المذكر فيجري عليه

حكمه فيقال أخوي وبنوي كما في أخ وابن [و] وجب عنده بناء [عليه] أن يقال في كلتا المؤنث [كلوي] بكسر الكاف

وفتح اللام وياء النسبة كما في كلا المذكر فان أصله عنده كلوى بالألف المقصورة على فعلى بكسر الفاء وسكون العين

كذكرى فحذفت الواو وعوض عنها التاء فلم تتمحض للتأنيث ولذا لم يكن فيه جمع بين العلامتين واختير تعويضها إشعارا

بالتأنيث

منسوب (١٢٧)

وقال يونس أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ وعليه كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتَاوِيٌّ

بالتأنيث ولم يكتف بالألف لانقلابها ياءً جرًّا ونصبًا فتخرج عن صورة العلامة فالتاء فيه مثلها في أُخْت ويلزم ردّ

الواو المحذوفة كما في بَنَوِيّ وبعد ردّها يبقى الأوسط على مذهبه فيلزم حذف الألف ويمتنع قلبها واوًا لوقوعها رابعة

ثم تحرّك الأوسط كما في جَمَزِيّ مع كراهة اجتماع الواوين لو قلبت هيهنا فيقال كِلَوِيّ كما في كِلَا [وقال يونس] في أُخْت

وبِنْت [أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ] بالتاء على سبيل التجويز كما وقع في كلام بعض المحققين لا الوجوب كما يقال وانما جوّز ذلك

لمنع وجوب حذفها بمجرد رائحة التأنيث وتجويزه اقامتها فيها مقام ما هي عوض له لعدم غلبة جهة التأنيث فيها

في اللغة بدليل وقوع ساكن صحيح قبلها واثباتها وقفًا بخلاف ما غلبت فيه جهة التأنيث نحو هَنْتٍ حيث التزم ابدالها فيها

هاءً عند الوقف في كلامهم كما في المتمحضة للتأنيث فلذلك تعيّن فيها هَنَوِيّ فلا يرد الاعتراض بها عليه وقد يعترض

عليه بأنه لو صحّ ما ذكره في أُخْت وبِنْت لجاز تصغيرهما على أُخَيْت وبُنَيْت على زنة كُعَيْت للطائر من غير ردّ المحذوف

لقيام التاء مقامه لعدم اعتبار رائحة التأنيث كما قام في النسبة مع اعترافه بعدم جواز ذلك وبأنه يتعيّن أُخَيَّة

وبُنَيَّة بالردّ وادغام ياء التصغير اللهم الا ان يخصّ تجويز الاقامة مقام المعوّض عنه بما اذا لم يطّرد السماع على خلافه

كالتصغير أو أمكن الفرق بين التصغير والنسبة فيهما بحسب السماع ولم ينقل عنه في كِلْتَا شيئ [و] لكن إن صحّ ما ذكره

جاز قياسًا [عليه] أن يقال فيه [كِلْتِيٌّ] على الأفصح [وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتَاوِيٌّ] على غيره لأن التاء فيه عوض كما في

أُخْت فيجوز اقامتها مقام المعوّض عنه كما جاز فيه والف التأنيث المقصورة رابعة في اسم ساكن الوسط فيتأتّى

فيه ثلاثة الوجوه كحُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ وحُبْلَاوِيّ وذهب الجرمي الى أن الألف فيه أصلية وهي لامه والتاء متمحضة

والمركب ينسب الى صدره كبعلي وتأبطي وخمسي في خمسة عشر علما ولا ينسب اليه عددا

التأنيث ووزنه فعتل وجعليت وسطا لئلا يعرب بالحركات فيزيد على المذكر المعرب بالاعراب الحرفي الفرعي

وهو ضعيف لعدم فعتل في كلامهم اصلا لكن عليه يقال كلتوي على الافصح وكلتي وكلتاوي على غيره لاصالة

الالف كملهوي وملهي وملهاوي وزعم الاخفش في اخت وبنت ان النسبة اليهما بحذف التاء ورد الحرف

وابقائهما على وزنهما فيقال اخوي بضم الهمزة وسكون الخاء وبنوي بكسر الباء وسكون النون [المركب] الذي يقصد

النسبة اليه [ينسب] اي يوقع النسبة [الى صدره] لاستثقال النسبة الى كلمتين فيحذف الجزء الثاني الذي حصل

الثقل عنده الواقع موقع ما يحذف في النسبة كعلامة التأنيث والمثنى والجمع وهذا بخلاف الكلمة الواحدة المشتملة

بكثرة الحروف كعبد اللات لعدم منفصل يجري بسببه بعضها مجرى العلامات وذلك مطرد في كل مركب سواء كان

مزجيا غير متضمن لحرف [كبعلي] في بعلبك ومعدي ومعدوي بحذف الياء وقلبها واوا لوقوعها رابعة بعد

الكسرة كقاضي وقاضوي في معدي كرب او اسناديا [و] ذلك نحو [تأبطي] في تأبط شرا اي وضع تحت ابطه

اي باطن منكبه لقب جابر بن ثابت الفهمي لزعمهم انه قتل الغول وتأبطها واتى اصحابه فالقاها بينهم وقيل لانه

تأبط سكينا او سهاما واتى قوما وضربهم بها او مزجيا متضمنا لحرف في الاصل [و] ذلك نحو [خمسي في خمسة

عشر] حال كونه [علما] وهو في الاصل متضمن للواو لانه بمعنى خمسة وعشر ونحو اثني وثنوي كابني وبنوي

في اثني عشر علما لان اصله ثنو والهمزة الوصلية في اوله عوض عن اللام المحذوفة كما في ابن والف آخره يحذف

في النسبة كعلامة التثنية وذلك لبطلان معنى الجزئين بالعلمية فلا يفوت بحذف جزء منه شيء من المعنى [و] [لا]

مثل هذا [لا ينسب اليه] حال كونه [عددا] عند الجمهور لتعلق القصد بمعنى كل من الجزئين فعند الالتباس بالنسبة

الى العدد

والمضاف إن كان الثاني مقصوداً أصلاً كابن الزبير وأبي عمرو قيل زبيري وعمري

إلى العدد المفرد كخمسي واثنين يفوت المقصود الأصلي وأما الالتباس في حال العلمية بالمنسوب إلى ما سمي بالجزء الأول

فلم يبالوا به لندرته بخلاف المعنى العددي الكثير الشائع على ما في شرح المفصل وجوز الجرمي النسبة إلى كل من الجزئين

بانفراده كبعلي أو بكي وأبو حاتم والسيرافي وجماعة النسبة إليهما معاً في حالة واحدة مثل بعلي بكي وهؤلاء جوزوا

النسبة إلى جزئي العدد المركب مع تسكين الشين من العشرة في المؤنث وفتحها في المذكر وجاء على قلة النسبة إلى

مجموع المزجي مع قلة حروفه كبعلبكي تشبيهاً له بالمفرد وإلى مجموع الإسنادي الذي أريد به نفس لفظه لانسلاخ المعنى

التركيبي كقوله: فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً * وشر خصال المرء كنت وعاجن * والكنتي الشيخ العاجز الذي

يقول كنت في شبابي كذا وكذا لأنه منسوب إلى هذا القول كذا قال الجوهري وقال الجرمي إنما جاز ذلك لأن تاء الضمير

كالجزء من الفعل وكسر تاء الضمير لعلامة النسبة وربما حافظ على ضمه بنون الوقاية فيقال كنتني والقياس في النسبة

إلى صدره كإني لأنه أصله وإنما التغير للاقات الضمير كما في قلت وسرت فعند حذفه يرجع إلى أصله وعاجناً أي

معتمداً على الأرض عند القيام للضعف [و] المركب الإضافي الذي يقال له [المضاف] بمعنى المشتمل على الإضافة

[إن كان] الجزء [الثاني] منه [مقصوداً أصلاً] أي في أصل الوضع الذي هو مناط لإطلاق ذلك المركب على

المنسوب إليه وإن طرء زوال ذلك ثانياً وذلك [كابن الزبير وأبي عمرو] وأم كلثوم فإن الجزء الثاني مقصود

في الأصل حتى في الوضع العلمي الذي هو مناط الإطلاق فيما يكون كنية من ذلك ليعرف به الجزء الذي أضيف إليه

ويميز به فإذا نسب إليه [قيل زبيري وعمري] وكلثومي بالنسبة إلى الجزء الثاني إذ لو نسب إلى الأول بأن يقال إبني وأبوي

وإن كان كعبد مناف وامرئ القيس قيل عبدي وامرئي

مثلاً لفات ذلك المقصود وكثر الالتباس بحيث لا يتسامح به لعدم التعين بوجه ولو نظراً في نحو ذلك الغلبة في شيء
مما يشمله في الوضع الأضافي الذي هو مناط الاطلاق بحيث ينصرف اليه وان لم يخطر المعنى الأضافي بالبال كابن الزبير
في عبد الله على ما قال المصنف كانت النسبة الى الثاني أيضاً لاعتبار مقتضى الأصل في وضعه وعدم الالتفات الى هذه
الحالة العارضة وكذا الكنية من لم يولد له ولداً أصلاً اذ الأصل وضع الكنى لما ذكر من التعريف والتمييز وهذا المعنى كأنه
ملحوظ في مثل ما ذكر ادعاء على سبيل التفاؤل بأن يعيش ويولد له من يكنى به فاعتبر فيه أيضاً مقتضى الأصل
[وان كان كعبد مناف وامرئ القيس] بأن لا يكون الجزء الثاني كمناف لصنم وقيس لأبي قبيلة أو صنم متصوراً
أصلاً لعدم ملاحظة المعنى التركيبي في الوضع العلمي [قيل عبدي وامرئي] بكسر الهمزتين والراء أيضاً اتباعاً
للثانية التي بعدها وسكون الميم وهذا شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بفتح الميم والراء كليهما وحذف
الهمزة الأولى الوصلية فالنسبة في مثل ذلك الى الأصل في المركب من كونها الى الجزء الاول لعدم المانع عنها وقد يعترض
عليه بجريان ما ذكر سابقاً ههنا اذ لعل التسمية في مثله بتصديها العبودية لمناف مثلاً فلو تعينا كما في جد
النبي صلى الله عليه وسلم عند الشيعة والمرئية أي الرياسة لقيس إن أريد به القبيلة ولا ريب في احتمال
التفاؤل المذكور ههنا من غير كلفة فتأمل ولو أمكن اسناد التفرقة والنسبة بين القسمين الى الاستقراء كان
أحسن وهو على تقدير تمامه قياس غالب وقد يعدل عنه الى النسبة الى الجزء الثاني عند خوف اللبس كأشهلي في
عبد الأشهل ومنافي في عبد المناف وقد يصاغ من المجموع لفظ على فعلل كجعفر وينسب اليه وهو مقصور على السماع
كعبدري وعبشمي وعبقسي في عبد الدار وعبد شمس وعبد قيس ومرقسي في امرئ القيس بن حجر الكندي خاصة

واعلم

والجمع يرد الى الواحد فيقال في كتب وصحف ومساجد وفرائض كتابي وصحفي ومسجدي وفرضي

وأما مساجد علماً فمساجدي كأنصاري

واعلم أن اللفظ الدال على التعدد ان كان مفرد اللفظ نسب اليه على لفظه سواء كان اسم جمع كقومي ورهطي أو اسم جنس كشجري وتمري وان كان جمعاً فالمصحح يحذف منه العلامة كما مر فيرجع الى الواحد [والجمع المكسر أيضاً [يرد الى الواحد] الذي اشتق منه ذلك الجمع لأن المقصود من النسبة الى الجمع الدلالة على الملابسة بين المنسوب والذي بني منه ذلك الجمع وهذا يحصل بالنسبة الى الواحد مع كونه أخف فيقع لفظ الجمع ضايعاً مع ثقله كذا يقال فتأمل فيه والعمدة الاستقراء [فيقال في كتب ومساجد وصحف وفرائض] وأقوام [كتابي ومسجدي وصحفي وفرضي] بالرد الى الصحيفة والفريضة والنسبة اليها كحنفي في حنيفة وقومي وان لم يستعمل له واحد أصلاً كعباديد فالأقوى عند سيبويه النسبة اليه على لفظه كعباديدي وأما الرد في التصغير الى عبيد ونحوه فلتعذر بنائه بدونه وان استعمل له مفرد غير قياسي كمحاسن فالأقوى عند أبي زيد النسبة على لفظه أيضاً كمحاسني وقد يرد الى ذلك المفرد كحسني وان كان المفرد منسوباً اكتفي بالرد اليه كمهلبي وبغدادي في جمعهما أعني المهالبة والبغادرة وكذا فيما على لفظ المنسوب ككرسي في الكراسي ثم ان الرد الى الواحد انما يكون فيما أريد به المعنى الجمعي [وأما مساجد علماً] ونحوه مما نقل الى العلمية بالغلبة أو ابتداء [فمساجدي] ونحوه بالنسبة اليه على لفظه لأن الاعلام لا يتغير ويتراعليه ما سمع منهم في مثل ذلك [كأنصاري] في الطائفة المخصوصة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لصيرورة أنصار علماً لهم بالغلبة وأعرابي في أعراب لأهل البدو لأنه علم فيهم بالغلبة وان كان في الأصل جمعاً للعرب شاملاً للبادي والحاضر ونحو أنباوي لبني سعد

وكلابي وما جاء على غير ما ذكر فشاذ

بني زيد مناة وأغاري في بني أغار بن نزار [وكلابي] في كلاب لقبائل ومدائني في مدائن لبلد لكون الجميع أعلاماً

على أحد الوجهين ويظهر من كلام بعض المحققين الاكتفاء في النسبة الى الجمع على لفظه بكونه موازناً للمفرد في اللفظ

نحو كلاب ورباب لقبائل على زنة كتاب فهذه أحكام النسبة على القياس [وما جاء على غير ما ذكر فشاذ] كالشواذ

التي مرت واليماني بتخفيف الياء في اليمن وأصله يمني بتشديد الياء فحذفت إحدى اليائين وعوضت عنها الألف

المتوسطة على خلاف القياس ثم تحذف الياء الأخرى الباقية رفعاً وجراً بإعلال قاض وقد يقال يماني بتشديد الياء

على الجمع بين العوض والمعوض عنه على خلاف القياس أو زيادة الألف إشباعاً نحو ينباع في ينبع ونحو مروزي

بزيادة الزاء المعجمة في مرو فرقاً فيه بين الإنسان والثياب حيث يقال مروي وأما رازي بالراء في الري فقيل إنه

نسبة الى راز على القياس لاشتراك اثنين في بنائه اسم أحدهما راز والآخر ري واشتراطهما أن يراعى في النسبة

اليه اسم أحدهما في غيرهما الآخر وهندواني في السيف المنسوب الى الهند ودهري بضم الدال في الرجل المسن فرقاً بينه

وبين الدهري الملحد وبحراني بالألف في البحرين على ما قيل وأزلي في لم يزل اختصاراً كحذف الجازم وقلب الياء همزة

كأزني في الرمح المنسوب الى ذي يزن على ما يقال وقيل إنه منسوب الى الأزل بمعنى القدم على القياس ومن خلاف القياس

ما يكون بزيادة الألف والنون مثل الرباني والفوقاني والتحتاني والسفلاني والروحاني بضم الراء في النسبة الى الرب

والفوق والتحت والسفل والروح بضم الراء بمعنى الملك فإنه قد يطلق عليهم لاستتارهم ولطافتهم وزيادة الألف

والنون للفرق بين النسبة اليهم والى روح الإنسان ومنه الثلاثي والرباعي فما فوقهما فإن الظاهر على ما قيل أنهما ه

وكثر مجيء فعّال في الحرف كبتّات وعوّاج وثوّاب وجمّال وجاء فاعل أيضا بمعنى ذي كذا

كتامر ولابن ودارع ونابل ومنه عيشة راضية

منسوبة إلى الثلثة والأربعة فما فوقها لا إلى ثلث ورباع وغيرهما من الأعداد المعدولة إذ الظاهر عدم التكرار

المأخوذ في المعدول فيما هي منسوبة إليها فتأمل [وكثر مجيء فعّال] بفتح الفاء وتشديد العين للنسبة وتفسير

بذي الشيء الذي يراد النسبة إليه لأن ذا الشيء منسوب إليه ولكونه في الأصل للمبالغة اختص بصاحب شيء

يلازمه ويزاوله ويحترف به وذلك [في الحرف] أي الصناعات والمراد به هيهنا ما يزاول مطلقا والاحتراف

مطلق المزاولة سواء كانت في عمل المنسوب إليه الذي اشتق منه الصيغة معنى كان كالتجار لذي التجارة على

ما قيل أو عينا بعمل عملا في حصول صورتها الصناعية [كبتّات] لذي البت إن أريد به من يعمله وقد يقال

لمن يبيعه وهو بالموحدة والمثناة المكررة الطيلسان من خز ونحوه أو في بيعه [و] ذا الأمثل [عوّاج و

ثوّاب] لمن يبيع العاج والثوب على ما قال سيبويه والعاج عظم الفيل أو في القيام بأمره [و] ذا الأمثل [جمّال]

وبغّال لمن يقوم بأمر الجمل والبغل أو في استعماله وهذا شاذ عند بعضهم وذلك كنبّال وسيأتي لمن يزاول الرمي

بالنبل وهو السهم والضرب بالسيف كما قال امرؤ القيس: وليس بذي رمح فيطعنني به * وليس بذي سيف

وليس بنبّال * ومجيء فعّال للنسبة على كثرته ليس قياسا فلا يقال فكّاه ورقّاق لصاحبي الفاكهة والرقيق

[وجاء فاعل] مجيئا دون فعّال [بمعنى ذي كذا] من دون اعتبار الاحتراف والمزاولة ولذا عدل إليه عن صيغة

المبالغة وهذا [كتامر ولابن ودارع] لذي التمر واللبن والدرع وليس شيء منها بمعنى اسم الفاعل لعدم الاشتقاق من

المصدر [ومنه عيشة راضية] بإسناد الراضية إلى مفعول الرضا وهو ضمير العيشة فإنها مرضية يقع عليها

وَطَاعِمٌ وَكَاسٍ

الرِّضا، فَعُدِلَ إلى معنى ذات رضا، بأن يرضاها صاحبها الْبَتَّةَ أى بناء اسم الفاعل على ما قال الخليل. ومنه

مَاءٌ دَافِقٌ فإنَّه مدفوق. وقد يقال مثل ذلك من اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول من غير أن يعتبر النسبة، وجعله

علماء المعاني من المجاز العقلي باعتبار إسناد اسم الفاعل الباقي على معناه إلى ملابسٍ غير ما هو له على ما فُصِّل في موضعه

[و] منه قولهم في مقام الذم فلانٌ [طاعمٌ وكاسٍ] على ما قال الخليل. وقول الحطيئة يهجو الزِّبْرِقانَ: دَعِ

الْمَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها ÷ واقْعُدْ فإنَّك أنْتَ الطّاعِمُ الْكاسِي. فإنَّ مقام الذم قرينة على عدم إرادة ضدي

الأكل واللبس على وجه الحدوث كما هو معنى اسم الفاعل، إذ لا مذمة في مجرد ذلك، مع أن الكاسي من يكسو

غيره، لأنه من كساه الثوب، وهو ليس بذم، فذلك قرينة على إرادة النسبة بمعنى ذي الأكل والكسوة، وانحصار

أمره في الأكل واللبس كما يناسبه ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام. وقد يقال لعلهما بمعنى اسم الفاعل مسلوباً

عنه معنى الحدوث، وأُريدَ بالكاسي من يكسو نفسه بقرينة مقام الذم، وإن كان على خلاف الغالب في الفعل

المتعدي من الوقوع على غير الفاعل، مع جواز كونه بمعنى اسم المفعول، وهو المكسو، على ما قال الفراء، واحتمال كونه من

كسي كرضي إذا لبس. ومن ذلك ما كان للمؤنث بدون التاء كحائض وحامل وطالق بمعنى ذات حيض وحمل وطلاق،

وإلا لزمت علامة التأنيث على ما هو شأن الصفات. وقال الكوفيون: إن مثل ذلك بمعنى اسم الفاعل، وترك التاء

لعدم الحاجة لاختصاص المعنى بالمؤنث، وإن اتفق إلحاقها في البعض كحاملة على الأصل، حملاً على غيرها من

الصفات. وأورد عليهم تركها في بعض الصفات المشتركة كإخلاء الفراء من قولهم امرأة مُحِبٌّ لزوجها وعاشق

وقولهم رجل عانس وامرأة عانس إذا طال مكثها في منزل أهلها غير متزوجة، وقولهم جمل شائل وناقة شائل و

الحمل

الجمع الثلاثي الغالب نحو فلس على أفلس

والحمل على الشذوذ بعيد لكثرة مثله وجاء فَعِل بفتح الفاء وكسر العين أيضاً للنسبة كنَهِرٍ بمعنى نهاريّ لمن يعمل في النهار

كما في قوله ❊ لستُ بليليٍّ ولكنّي نَهِر ❊ لا أدلج الليل ولكن أبتكر ❊ ومنه حَرِج وسَتِه بمعنى حرجيّ وستيّ لمن يلازم

ذلك الشغل وهذا وفعّال وفاعل كلها مختصة بالثلاثي المجرد لعدم امكان بنائها من غيره فلا يتأتى إفادة الاحتراف

في غيره نعم قد يجيء اسم الفاعل منه للنسبة كمُرضِع ومُنفطِر بمعنى ذات إرضاع وانفطار ويمكن إدراجه في كلام

المصنف بحمل الفاعل على اسم الفاعل وإن بعد وقد جاء للنسبة ما جرى على شيء للمبالغة نحو عِزٌّ عزيز وذُلٌّ ذليل

وهمٌّ ناصب ونحو ذلك على ما قال نجم الأئمة رضي [الجمع الثلاثي] قال نجم الأئمة رضي لا إعراب لقوله الجمع ولا لقوله

الثلاثي لعدم تركبهما مع الغير بل هما من قبيل دار ثوب ونحوهما من الأسماء المعدودة وجوز ارتفاعهما على الخبرية

للمحذوف أي هذا باب الجمع وهذا باب الثلاثي أي باب أن الثلاثي كيف يجمع ثم ان الجمع إما مصحح وقد مر حكمه في

مقدمة الإعراب وربما انساق إليه الكلام ههنا بالمناسبة وإما مكسر وهو ما تغير فيه بناء الواحد بنقص كتُخَم

وتُخَمة أو زيادة كصِنْو وصِنْوان أو تبديل صورة كأُسْد بضم الهمزة في أَسَد أو بالنقص والتبديل معاً كرُسُل في رسول

أو بالزيادة والتبديل معاً كرجل ورجال أو بجميع ذلك كغلام وغلمان ويرتقي بناؤه بالاستقراء إلى أربعة وعشرين

أكثرها موقوف على السماع وقد يغلب بعضها غلبة تلحق بالقياس في بعض أوزان المفردات ولنبدأ من جملته

بما كان في الذي ليس بصفة فنقول [الغالب] فيما كان إسماً من الثلاثي على فَعْل بفتح الفاء وسكون العين من غير

الاجوف [نحو فَلْس] أن يجمع في القلة [على] أفعُل بضم العين نحو [أفلُس] وقد يجيء على أفعال كزَنْد وأزناد

وفَرْخ وأفراخ وأنْي وآناء وجوز سيبويه بناءه وإن لم يسمع عند الاضطرار في الشعر ونحوه لكنه قليل بالنسبة

وفُلُوسٍ وباب ثَوْبٍ على أثْوابٍ وجاء على زِنادٍ في غير باب سَيْلٍ ورِئْلانٍ وبُطْنانٍ وغِرَدَةٍ وسُقُفٍ وأنْجُدَة

إلى أفْعُلٍ وزعم ابن جني أنه ليس أصلًا في فَعْلٍ بسكون العين بل للتشبيه بفَعَلٍ بفتحها حيث لم يختلفا إلا بالفتح

والسكون وقد يحمل مثل ذلك على ما يناسبه مما جمع كذلك وهذا يسمى تداخلًا في باب الجمع وذلك مثل أن يحمل فرخ

على طير أو ولد وزند على عود وأنف على عضو ونحو ذلك وكل ذلك تكلفات ركيكة مع الاستغناء [و] الغالب

في جمع الكثرة فيه أن يكون على فُعُول بضم الفاء نحو [فلوس وباب] الأجوف منه واويًّا كان أو يائيًّا نحو [ثوب]

وبيت الغالب فيه أن يجمع في القلة [على] أفعال نحو [أثواب] وأبيات [وجاء] في جمع الكثرة من فَعْلٍ بالفتح

والسكون أوزان أُخَر إن اضطر إليها في شعر أو سجع جمع عليها وإن لم يسمع على ما قال سيبويه وهي على ما ذكر

ههنا خمسة وهي فِعال بكسر الفاء كما جاء [زناد] في جمع الزند وهو العود الذي يقدح به النار لكنه إنما جاء [في

غير باب] الأجوف اليائي نحو [سيل] على ما سيجيء إن شاء الله تعالى سواء كان صحيح العين كزناد أو أجوف

واويًّا كحياض وثياب في حوض وثوب وتقلب الواو ياء للكسرة قبلها [و] فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين

كما جاء [رئلان] في الرأل لولد النعامة [و] فُعْلان بالضم والسكون وهو أكثر من فِعلان بالكسر على ما قال سيبويه

كما جاء [بطنان] في البطن للمطمئن من الأرض وفي بطن الريش [و] فِعَلة بكسر الفاء وفتح العين كما جاء [غِرَدة]

في الغرد بفتح الغين المعجمة لضرب من الكمأة على ما قال الفراء وزعم الكسائي أنه جمع الغِرْد بالكسر كقِرد وقِرَدة [و]

فُعُل بضمتين كما جاء [سُقُف] في سقف البيت على ما قال الأخفش حاكمًا بشذوذه وقال الفراء أنه جمع سقيف

بفتح السين وكسر القاف وزيادة الياء مثل كثيب وكتب وجمع السقف سقوف ومثله رُهُن بضمتين عند أبي عمرو

في الرهن

شاذٌ ونحو حِمْلٍ على أحمالٍ وحُمولٍ وجاء على قِداحٍ وأرجُلٍ وصِنوانٍ وذُؤبانٍ وقِرَدةٍ ونحو قُرءٍ على

أقراءٍ وقروءٍ وجاء على قِرَطةٍ وخِفافٍ

في الرهن وقال الأخفش إنه جمع الرِّهان جمع الرَّهن مثل كُتُب وكِتاب فهو جمع الجمع [و] أفْعِلة في جمع القلّة من فَعْل

بالفتح فالسكون كما ورد [أنْجِدة] في نَجْدٍ للمرتفع من الأرض [شاذٌّ] وحمله الجوهري على أنه جمع نُجود جمع نَجْد

تشبيهاً لفُعول بضم الفاء في هذا الجمع بفَعول بالفتح فهو جمع الجمع لأن هذا الجمع مخصوص بما يكون قبل آخره مدّة

كحِمار وأحمِرة وعَمود وأعمِدة ورغيف وأرغِفة [و] الغالب في فِعْل بكسر الفاء وسكون العين [نحو حِمْل] أن يُجمع

في القلّة [على] أفعال في الصحيح والأجوف وغيرهما وفي الكثرة على فُعول نحو [أحمال وحُمول] والحِمْل بكسر الحاء

ما يُحمل على الظهر أو الرأس وبفتحها ما كان في بطنٍ أو شجرٍ ونحوه [وجاء] جمعه في الكثرة مجيئاً أقلّ من فُعول [على]

فِعال نحو [قِداح] بكسر القاف في القِدْح بكسرها للسهم قبل أن يُراش ويُركّب نصله ولقِدح الميسر [و] ربما جاء

جمعه في القلّة على أفعُل نحو [أرجُل] في الرِّجْل [و] في الكثرة على فِعْلان أيضاً بكسر الفاء نحو [صِنْوان] في الصِّنْو قال

الجوهري إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منها صِنْوٌ والنون في الجمع يجري عليها الإعراب

بالحركة وعلى فُعْلان بالضم كذِئب [وذُؤبان و] على فِعَلة بكسر الفاء وفتح العين نحو [قِرَدة] في القِرْد لما يقع على

البعير [و] الغالب في فُعْل بضم الفاء وسكون العين [نحو قُرْء] للطهر والحيض أن يُجمع [على] أفعال في القلّة

في الأجوف وغيره وفُعول في الكثرة نحو [أقراء وقُروء وجاء] في الكثرة [على] فِعَلة بكسر الفاء وفتح العين نحو

[قِرَطة] في القُرط الذي يعلّق في شحمة الأذن [و] على فِعال بكسر الفاء وهو كثير في المضاعف نحو [خِفاف] في الخُفّ

الذي يُلبس في الرِّجل دون الذي هو للبعير كالحافر للفرس فإنه يُجمع على أخفاف على ما يُشعر به كلامهم [و] على وزن

وَفُلْكٍ وَبابُ عُودٍ على عِيدانٍ وَنحوُ جَمَلٍ على أَجْمالٍ وجِمالٍ وَبابُ تاجٍ على تِيجانٍ وَجآءَ على ذُكُورٍ

المفرد من غير تفاوت نحو [فُلْكٍ] للسفينة فإنه يأتى مفرداً كما فى قوله تعالى فى الفلك المشحون وجمعاً كما يقال فى قوله تعالى حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم والتغيير الذى يكون فى الجمع المكسر فيه اعتبارى كما قالوا إن ضم الفاء وسكون العين فيه حال الإفراد مثلهما فى قُفْلٍ ونحوه من المفردات وجمعاً مثلهما فى أُسْدٍ جمع أَسَدٍ فُعْلٌ فَعَلٌ بالضم والسكون على فَعَلٍ بفتحتين فى هذا الجمع لاشتراكهما فى المجيئ مصدراً بمعنى واحد كسَقَمٍ وسُقْمٍ واشتراكهما فى الجمع على أفعالٍ كقُفْلٍ وأقفالٍ وجَمَلٍ وأجمالٍ وشذ فى جمع القلة لهذه الزنة أَفْعُلٌ كأَرْكُنٍ فى الرُكْنِ [وَبابُ عُودٍ] وهو ما كان أجوف ولا يكون فى هذا الوزن الأوَاوِىّ اللفظ إذ لا يكون ياء ساكنة ما قبلها مضموم يجمع فى الكثرة [على] فِعْلانٍ بكسر الفاء ولذلك تقلب واوه ياء نحو [عِيدانٍ] وحِيتانٍ فى حُوتٍ وأما فى القلة فعلى أفعالٍ كأعوادٍ وأقواتٍ فى القُوتِ [و] الغالب فى فَعَلٍ بفتح الفاء والعين معاً [نحو جَمَلٍ] وجِمْرانٍ يجمع فى القلة [على] أفعالٍ وفى الكثرة على فِعالٍ بكسر الفاء وقد تلحقه التاء نحو [أجمالٍ وجِمالٍ] وجِمارةٍ [وَبابُ تاجٍ] وهو الأجوف الذى على الزنة المذكورة وانقلب حرف العلة منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها يجمع فى القلة على أفعالٍ أيضاً كأتواجٍ وأقواعٍ فى القاعِ المستوى من الارض وفى الكثرة [على] فِعْلانٍ بكسر الفاء كثيراً شائعاً فتنقلب الواو ياء نحو [تِيجانٍ] وجِيرانٍ وقِيعانٍ فى الجارِ والقاعِ [وجآءَ] جمع هذه الزنة فى الكثرة [على] فُعُولٍ وعلى فِعْلانٍ بكسر الفاء فى غير الأجوف على قلة وفُعْلانٍ بالضم فالسكون وفِعْلى بالكسر فالسكون والألف المقصورة وفى القلة على أَفْعُلٍ وفِعْلَةٍ بالكسر فالسكون نحو [ذُكُورٍ] فى الذَّكَرِ لبعض أصناف الحديد الذى هو أجودها وأما الذكر خلاف الأنثى فهو وإن جمع

كذلك

وَخِرْبَانٍ وَجُحْلَانٍ وَأَزْمُنٍ وَجِيرَةٍ وَجِحْلٍ وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْخَاذٍ فِيهِمَا وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ وَنَحْوُ عَجُزٍ عَلَى أَعْجَازٍ فِيهِمَا وَجَاءَ سِبَاعٌ وَلَيْسَ رَجْلَةٌ بِتَكْسِيرٍ فِيهِمَا

كذلك كما جمع على ذُكران لكنه صفة فليس مما فيه الكلام وأما جمعه إذا كان بمعنى العضو فالمذاكير على خلاف القياس وزعم الأخفش أنه جمع بلا واحد كعبابيد كذا قال الجوهري ويمكن أن يكون جمعاً لمذكار لآلة الذكورية وإن هجر هذا المفرد وقيل إن الذكر بمعنى العضو يجمع على ذكور أيضاً [وخِربان] بكسر الخاء المعجمة في الخرب لذكر الحبارى [وجُحلان] بضم الحاء المهملة في الجحل لولد الضأن [وأزمن] في الزمن بمعنى الزمان وقيل يجوز أن يكون أزمن جمعاً للزمان كمكان وأمكن [وجيرة] في الجار وقيعة في القاع [وجِحل] بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم في الجحل وهو الذكر من [illegible] وقيل إنه اسم جمع ولا نظير له سوى ظربى وقال الأصمعي إنه لغة في الجحل وقال نجم الأئمة رضي لم يأت في قلة المضاعف ولا كثرته من هذه الزنة إلا أفعال كأفنان في الفنن لغصن الشجر [و] الغالب [في] جمع فَعِل بفتح الفاء وكسر العين [نحو فخذ] أن يكون [على أفعال نحو [أفخاذ فيهما] أي في القلة والكثرة والتعويل على القرائن [وجاء] في الكثرة على فُعول وفُعُل بضم الفاء والعين وكأنه مخفف الأول بحذف الواو كما جاء جمع نمر للسبع المعروف من السباع [على نمور ونمر و] الغالب في فَعُل بفتح الفاء وضم العين [نحو عجز] أن يجمع [على] أفعال نحو [أعجاز فيهما] أي في القلة والكثرة [وجاء] في الكثرة فِعال بكسر الفاء كما قال [سباع] في السبع [وليس رَجْلة] بفتح الراء وسكون الجيم [بتكسير فيهما] يعني أنه ليس جمعاً مكسراً للرجل في القلة والكثرة لأن هذه الزنة ليست من أوزان الجمع بل هو اسم جمع له خلافاً لابن السراج حيث جعله جمعاً له معدوم النظير ثم إن الظاهر من التعرض له في أثناء الكلام عن الأسماء أنه من الرجل خلاف المرأة وقيل هو اسم للرجل الذي هو صفة كندس بضم العين من رَجِل يرجَل كفرح يفرح إذا لم يكن له ما يركبه كما في قوله: أما أقاتل عن ديني على فرس * أو هكذا رَجِلاً إلا بأصحابي

ونحو عنب على أعناب وجاء على أضلع وضلوع ونحو إبل على آبال فيهما ونحو صرد على صردان فيهما وجاء
أرطاب ورباع ونحو عنق على أعناق فيهما وامتنعوا من أفعُل في المعتل العين وأقوُس وأثوُب

ولعل من صغّره على رُوَيْجِل حمله على راجل لأنه بمعناه والمشهور في جمع رجل خلاف المرأة رجال وجاء رجالات وأراجل
كالأراجيل [و] الغالب في فِعَل بكسر الفاء وفتح العين أن يجمع في القلة والكثرة على أفعال [نحو عنب على أعناب] فيهما
[و] جاء في قلته أفعُل وفي كثرته فُعول كما جاء [أضلُع وضلوع] في ضِلَع بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وهو لغة في
ضِلْع بسكون اللام واحد الأضلاع وأرومٌ في إرم كعنب وهو حجارة تنصب علمًا في المفازة ويمكن أن يكون الأضلع
جمع الضلع بالسكون كرجل وأرجل [و] الغالب في فِعِل بكسرتين [نحو إبل] أن يجمع [على] أفعال نحو [آبال فيهما] أي في
القلة والكثرة [و] الغالب في فُعَل بضم الفاء وفتح العين [نحو صُرَد] أن يكون [على] فِعلان بكسر الفاء نحو [صِردان فيهما]
وهذا هو الجمع الشائع لهذه الزنة [و] ربما [جاء] في القلة أفعال كما جاء [أرطاب] في الرُطَب [و] في كثرته فِعال بكسر الفاء
كما جاء [رباع] في الرُبَع بضم الراء وفتح الموحدة وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النتاج وقد حكم بعض المحققين
بشذوذ هذين الجمعين في هذه الزنة [و] الغالب في فُعُل بضمتين [نحو عُنُق] إذا أريد بناء جمع القلة أو الكثرة منه أن
يجمع [على] أفعال مثل [أعناق فيهما] وتلخيص القول أن كل بناء من الأبنية يكون الأكثر دورانًا كفَعْل بفتح الفاء و
سكون العين فالتوسعة في أبنية الجمع فيه أكثر لكثرة الاحتياج إليها في الاستعمالات على وجوه متفاوتة يضطر
إليها في الأشعار والأسجاع وغيرهما [وامتنعوا] في جمع القلة [من أفعُل في الاسم] [المعتل العين] واويًا كان أو
يائيًا على أي وزن كان لاستثقال الضمة على الواو والياء [وأقوُس وأثوُب] في فَعْل بسكون العين في الواوي

(وأعين)

وأعين وأنيب شاذ وامتنعوا من فِعال في الياء دون الواو كفُعول في الواو دون الياء وفُوُوج

وسُوُوق شاذ ، المؤنث نحو قصعة

[وأعين] فيه من اليائي وكذا أسيف في السيف كقوله : كأنهم أسيف بيض يمانية ؛ عضب مضاربها باقٍ بها الأثر

[وأنيب] في الناب من اليائي المتحرك العين وأصوع وأدور في الصاع والدار من الواوي المتحرك العين [شاذ] مخالف

للقياس وإن كان بعضها فصيحاً مطرداً في السماع كأعين والقياس أفعال في كلها [وامتنعوا من فِعال] أيضاً

بكسر الفاء في الكثرة في المعتل العين لكن [في اليائي] لاستثقال الكسرة على ما قبل الياء المتحركة وشذ ضياف وضيف إن

ثبت وروده [دون الواوي] كحياض في حوض لتأديته إلى قلب الواو ياء فيحصل الخفة فلذلك لم يبالوا بثقل الكسرة

قبل الياء مع أن الطوارئ قد يتسامح فيها ما لا يتسامح به في الأصلية وهو في اليائي [كفُعول] بضم الفاء [في الواوي]

فإنهم امتنعوا منه فيه استثقالاً للضمة على ما قبل الواو المتحركة المضمومة التي بعدها واو [دون الياء] ولذلك

كثر فيها ذلك كنيوب في ناب وعيون وسيوف ونحوها بخلاف الواوي [وفُوُوج] في فوج بالفاء والجيم وهو

واوي ساكن الوسط بمعنى الجماعة من الناس [وسُوُوق] في ساق وهو واوي متحرك الأوسط [شاذ]

وتقلب الواو الأصلية همزة لثقل الضمة فيقال سُؤُوق بالهمزة كما قلبها بعض العرب همزة في نحو أثؤب وأدؤر

وأسؤق مما هو أفعل وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولم يهرب بها عن التقاء الساكنين يجوز قلبها همزة

والتزمت في نحو سؤوق للاستثقال ويجمع فوج على أفواج وفي جمع الجمع على أفاوج وأفاويج على ما في الصحاح

وقد يجمع دار على دُور وساق على سُوق بضم السين كأُسد وأسوق وسيقان وإذ قد وقع الفراغ عن الأ

الثلاثي المجرد إذا كان مذكراً مجرداً عن التاء فنقول [المؤنث] المقرون بها [نحو قصعة] مما كان على فعلة بفتح الفاء

على قِصاعٍ وبُدورٍ وبِدَرٍ ونُوَبٍ ونحو لِقحةٍ على لِقَحٍ غالباً وجاء على لِقاحٍ وأَنْعُمٍ

وسكون العين يجمع في الكثرة غالباً [على] فِعالٍ بكسر الفاء وقد يجمع على فُعولٍ بضمها نحو [قِصاعٍ وبُدورٍ] في البَدْرة و

هي جلد السخلة وكيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار [و] على فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين وقيل إنه

مقصور فِعالٍ بحذف الألف وذلك نحو [بِدَرٍ] وحِلَقٍ من الصحيح وخِيَمٍ وضِيَعٍ من الأجوف في البَدْرة والحَلْقة

والخَيْمة والضَيْعة وهي العقار وجمعت الحَلْقة على حَلَقٍ بفتح الحاء واللام كليهما إلا بَكْرة بفتح الموحدة للمحالة

التي يستقى عليها في البئر على بَكَرٍ بفتحتين وهذه الزنة في جمع هذا البناء في غاية القلة وحكى يونس حَلَقة

بالتحريك في الواحد والحَلَقات في جمعها وجمعت الضَيْعة على ضِياعٍ والخَيْمة على الخَيْمات وأما الخِيام فقال الجوهري

إنه جمع الخيم بدون التاء بمعنى الخيمة كفرخٍ وفراخٍ [و] يجمع الأجوف الواوي من فَعْلة بالفتح والسكون على فُعَلٍ

بضم الفاء وفتح العين نحو [نَوْبةٍ على نُوَبٍ] وجَوْبةٍ بالجيم والموحدة للمنكشف من الارض ذات الحجارة على جُوَبٍ ويجمع

الناقص من هذا الباب على هذه الزنة أيضاً على قلة نحو قَرْيةٍ على قُرى وبُرْوةٍ بالموحدة والراء المهملة وهي أصل

البُرة على ما قال أبو علي للحلقة من الصفر أو من الشعر التي في أنف البعير على بُرى [و] فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين

صحيحاً كانت [نحو لِقحةٍ] للناقة التي تحلب أو معتلة كلِحيةٍ ورِشوةٍ يجمع [على] فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين

في القلة والكثرة نحو [لِقَحٍ] ولِحى ورِشى [غالباً] وذكر بعض النحاة جمع هذا البناء على فُعَلٍ بضم الفاء أيضاً نحو

لُحى بضم اللام [وجاء] جمعه [على] فِعالٍ بكسر الفاء وهو في غاية القلة نحو [لِقاحٍ] وقد يقال إنه جمع لَقوحٍ

كقِلاصٍ وقَلوصٍ [و] على أَفْعُلٍ نحو [أَنْعُمٍ] في النِّعمة بكسر النون على ما ذكره سيبويه وقيل إنه جمع النُّعم بضم

النون

ونحو بُرْقَةٍ على بُرَقٍ غالبًا وجاء على حُجُوزٍ وبِرامٍ ونحو رَقَبَةٍ على رِقابٍ وجاء على أَيْنُقٍ و تِيَرٍ وبُدْنٍ ونحو مِعْدَةٍ

فُعْلة

النون وسكون العين بدون التاء لخلاف البُؤْسِ [و] فُعْلَةٌ بضمّ الفاء وسكون العين [نحو بُرْقَةٍ] للأرض الغليظ الذي فيها حِجارةٌ ورَمْلٌ وطِينٌ [على] فُعَلٍ بضمّ الفاء وفتح العين نحو [بُرَقٍ غالبًا] ومنه رُشًا بضمّ الراء من الرُّشْوَةِ بضمّها ويجوز عند بعضهم كونه جمعًا للرِّشْوَةِ بكسرها وهذا الجمع يستعمل في القلّة بهذه الزنة أيضًا نحو ثلث غُرَفٍ والأولى ثلث غُرُفاتٍ [و] ربّما [جاء] جمعها [على] فُعُولٍ نحو [حُجُوزٍ] في الحُجْزَةِ [و] فِعَالٍ بالكسر نحو [بِرامٍ] في البُرْمَةِ وهي القِدْرُ من الحجر [ونحو رَقَبَةٍ] ممّا كان على فَعَلَةٍ بفتح الفاء والعين يجمع [على] فِعَالٍ بكسر الفاء غالبًا نحو [رِقَابٍ وجاء على] أَفْعُلٍ في الصّحيح كأَكَمٍ بالمدّ وأصله بهمزتين قلبت الثانية

فَعَلة

السّاكنة المفتوح ما قبلها ألفًا في أَكَمَةٍ للتلّ من الحجارة وفي الأجوف نحو [أَيْنُقٍ] في النّاقة وأصلها نَوَقَةٌ محرّكة فجمعت على أَنْوُقٍ فقدّمت الواو استثقالًا للضّمّة عليها فحصل أَوْنُقٌ ثمّ قلبت حيث انفتح باب التغيير ياءً لأنها أخفّ فحصل أَيْنُقٌ ووزنه أَعْفُلٌ وقيل حذفت الواو وزيدت الياء قبل النون فوزنه أَيْفُلٌ [و] جاء جمع هذه الزنة على فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين نحو [تِيَرٍ] بكسر التاء الفوقانية وفتح التحتانية في جمع تارةٍ بمعنى المرّة وألفها منقلبة عن الياء وقيل عن الواو فالياء في تِيَرٍ أيضًا منقلبة عنها لانكسار ما قبلها ويجمع على تاراتٍ أيضًا كما قال: تقومُ تاراتٍ وتمشي تِيَرا • وهذان كالقِيَمِ والقاماتِ في القامةِ بمعنى البَكْرَةِ بأداتها [و] جاء جمع تلك الزنة على فُعْلٍ بضمّ الفاء وسكون العين نحو [بُدْنٍ] في البَدَنةِ محرّكةً لما ينحر بمكّة زادها الله شرفًا ناقةً كانت أو بقرةً من البَدَنِ بمعنى السِّمَنِ لأنهم كانوا يُسمّنونها وقد يجمع على بُدُنٍ بضمّتين وقرأ به

على مَعِدٍ ونحو تُخَمَةٍ على تُخَمٍ وإذا صُحِّحَ باب تَمْرَةٍ قيل تَمَرَاتٌ بالفتح

بعضهم قوله تعالى والبُدْنَ جعلناها لكم من شعائر الله [و] فَعِلَةٌ بفتح الفاء وكسر العين [نحو مَعِدَةٍ] بفتح الميم

وكسر العين على ما حكى عن ابن السكيت وهي موضع الطعام قبل انحدارها إلى الأمعاء ونَقِمَةٍ بفتح النون وكسر القاف يجمع

[على] زنة المفرد من غير تغيير سوى حذف التاء نحو [مَعِدٍ] ونَقِمٍ على زنة كَتِفٍ وقيل على زنة فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين

وقال السيرافي إنه في جمع هذه الزنة قليل والشايع كونه على مثال كَتِفٍ وأما المِعَدُ والنِّقَمُ بكسر أولهما وفتح ثانيهما فكأنهما

جمعان لما ورد في لغة اللامة أعني المِعْدَةَ والنِّقْمَةَ بكسر الأول وسكون الثاني وأما غيرهما إما كان على فَعِلَةٍ بفتح

الفاء وكسر العين نحو كَلِمَةٍ وخَلِفَةٍ للناقة الحامل فجمعه على نحو كَتِفٍ فقط إلا في لغة تميم بناء على ما ورد في لغتهم

من نقل كسرة العين إلى الفاء على قاعدتهم في التفريع فالجمع على فِعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين على لغتهم لأنه بعد اعتبار

التفريع وحصول فِعْلَةٍ بكسر الفاء وسكون العين نحو لِحْيَةٍ ولِحًى [ونحو تُخَمَةٍ] من مضموم الفاء مفتوح العين

يجمع [على] زنة المفرد أيضا من غير تغيير إلا حذف التاء نحو [تُخَمٍ] والتُّخَمَةُ داء يصيب الانسان من طعام إستو

خمه أي لم يعده مريئا وأصلها الوُخَمَةُ بالواو وقلبت تاء لثقل الضمة كما في تراث وتجمع على تُخَمَاتٍ أيضا وقد يتوهم

أصالة التاء ويبنى الفعل معها فيقال أُتْخِمْتُ من الطعام فهذا بيان جموع التكسير في تلك الأبنية ولما كان للجمع

الصحيح بالألف والتاء أحكام لم يتبين في مقدمة الأعراب لرجوعها إلى الأبنية اللام دون الاعراب كان للناظم

أن يتعرض لها ههنا [و] التفصيل أنه [إذا صُحِّحَ باب تَمْرَةٍ] من الاسم الثلاثي المؤنث المفتوح الفاء الساكن

العين أي جمع جمعا صحيحا [قيل تَمَرَاتٌ بالفتح] أي العين فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكس لأن الاسم أولى بالتغيير

لخفته

والإسكان فيه ضرورة والمعتل العين ساكن وهذيل تسوّي وباب كِسْرة على كِسَرات بالفتح والكسر والمعتل

العين والمعتل اللام بالواو يسكّن ويفتح

لخفته ولثقل الصفة باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت من علل منع الصرف [والإسكان] في العين

الوارد في مثل قوله : وحملت زفرات الضحى فأطقتها : ومالي بزفرات العشيّ يدان : [ضرورة] لانكسار الوزن بالحركة

والزفرة من زفر يزفر إذا أخرج نفسه بأنين والمعتل اللام من هذه الزنة أيضاً بالفتح كالصحيح نحو ظبيات في ظبية

وركوات في ركوة الماء بالراء المهملة وسكون الكاف [والمعتل العين ساكن] عيناً في الجمع كما في المفرد كجوزات وبيضات

وعورات لاستثقال الحركة على الواو والياء المفتوح ما قبلهما ومن ثم تقلب ألفاً [وهذيل] من القبائل [تسوّي] بين

الأجوف وغيره فيفتح العين في الجمع ترجيحاً للفرق المذكور على مراعات ذلك الثقل القليل لخفة الفتحة ولا تقلب الواو والياء

ألفاً لعروض الحركة عليهما وعلى لغتهم قرئ في الشواذ ثلث عَوَرات بفتح الواو [و] ما كان مكسور الفاء ساكن العين نحو

[كسرة] للقطعة من الشيء المكسور تحرك عينه في الجمع فرقاً بين الاسم والصفة فيجمع [على] نحو [كسرات بالفتح]

في العين لخفة وهو الشايع [والكسر] أيضاً اتباعاً لكنه قليل جداً والفراء منعه لتأديته إلى كون المفرد الحاصل في ضمن

الجمع كإبل بكسرتين وهو بناء نادر فكأنهم كرهوه [والمعتل العين] كديمة من هذا الباب ولا يكون حرف العلة فيه إلا

الياء وإن كانت منقلبة عن الواو لعدم واو ساكنة ما قبلها مكسور [والمعتل اللام بالواو] يمتنع فيهما كسر العين

اتباعاً بالاتفاق لثقل الكسرة على الياء المكسور ما قبلها في الأجوف واستثقال الكسرتين في الناقص الواوي قبل الواو إن

بقيت والالتباس لو قلبت ياء وإذا تعذر الاتباع الذي هو الأصل الغالب في موارد تحريك العين الساكنة من الألفاظ

فكل منهما [يسكّن] عيناً اتفاقاً على الأصل [ويفتح] أيضاً عند الجمهور للفرق المذكور وخفة الفتحة فيقال في بيعة

البيت لأعرابي من بني عذرة وقوله فأطقتها من الإطاقة بالقاف وحملت ماض مجهول من التحميل وهو التكليف ويدان تثنية اليد والمراد بها القدرة والمراد أنه لا يقدران تحمل شدائد العشق في العشي لأنها تقصا عن في الليالي وتأثر منها

ركوة مثلثة زورق صغير وتقع تحت العواصل ومن الماء فيها ج ركاء وركوات

لأنهم لو حركوا فا تقلبوها الناظم زيادة التغير وإن لم يقلبوها لزم الاستثقال جاربردي

قال قائلهم في صفة النعامة أخو بيضات رائح متأوب والمتأوب اسم فاعل من تأوب إذا جاء أول الليل جاربردي

قال الموصلي فإذا جاز الاتباع في مثل كسرة وحجرة ووجب الفتح في نحو تمرة فقد تغيرت صيغة الواحدة فلا يكون جمعاً مصحّحاً أجيب بأن الاتباع إنما كان للفرق بين الاسم والصفة لا للجمع انتهى ابن جماعة

وَنحوُ حُجرَةٍ على حُجرَاتٍ بالضَمِّ والفتحِ والمُعتلِّ العينِ والمُعتلِّ اللامِ بالياءِ يُسكَّن ويُفتح وقد يُسكَّن في تَمِيمٍ

في حُجرَاتٍ وكِسرَاتٍ والمُضاعَفُ ساكِنٌ في الجميعِ

لِعِبَدِ النصارى من الأجوف اليائي ودِيمَةٍ من الواوي المنقلبة واوه ياءً عندهم للمطر الخالي عن الرعد والبرق والمطر الدائم

في سكون بلا رعد ولا برق ... وقد رأى الزمان ورِشوَةٍ على تقدير كسر فائهما من الناقص الواوي بيعاتٍ ودِيمَاتٍ ورِشوَاتٍ بالفتح والسكون وأما الناقص

اليائي فيجوز فيه كسر العين إتباعًا كما يقال جِزيَاتٌ بكسرتين في جِزيَةٍ على ما ذكره السيرافي خلافًا لمن منع ذلك وجعله كالواو

ي من غير فرق [ونحو حُجرَةٍ] مما كان مضموم الفاء ساكن العين تُحرَّك عينه للفرق المذكور فيجمع [على نحو حُجُرَاتٍ

بالفتح] في العين لخفة اتفاقًا [والضم] فيها على الاتباع والإتباع هيهنا أكثر منه في مكسور الفاء عند من جوزه لأن

مثل عُنُقٍ أكثر من نحو إبِلٍ [والمعتل العين] من هذا البناء ولا يكون حرف العلة في لفظه إلا الواو لعدم ياء ساكنة مضموم

ما قبلها نحو دُولَةٍ بضم الدال وهي اسم لما يتداول كالدَّولَة بفتحها من غير فرق وقال أبو عمرو هي في المال والمفتوحة

في الحرب [والمعتل اللام بالياء] نحو رُقيَةٍ للعوذة ودُميَةٍ للصورة من الرخام أو أية صورة كانت [يُسكَّن] كل منهما

عينًا على الأصل بالاتفاق [ويُفتح] لخفة ويمتنع فيهما الضم إتباعًا بالاتفاق لثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها في الأ

جوف وثقل الضمتين في الناقص اليائي قبل الياء لو أبقيت وحصول الالتباس لو قلبت واوًا وأما الواوي نحو

خُطوَاتٍ وعُروَاتٍ في الخُطوَةِ والعُروَةِ فالصحيح في جواز الفتح اتفاقًا والضم عند غير الفراء [وقد يُسكَّن] العين [في]

لغة [تميم] [في] جمع فُعلَةٍ بكسر الفاء وضمها نحو [كِسرَاتٍ وحُجرَاتٍ] وخُطوَاتٍ اعتبارًا للأصل والإسكان بعد

اعتبار التحريك على ما مر من قاعدتهم في التفريع بإسكان العين من نحو إبِلٍ وعُنُقٍ بخلاف مفتوح العين نحو تَمَرَاتٍ

لخفة الفتحة فيرجح فيه الفرق بين الاسم والصفة [والمضاعف ساكن] عينًا [في الجميع] سواء كان مفتوح الفاء

نحو شِدَّة

مبحث المضاعف والصفات في الجمع

وأما الصفات فبالإسكان وقالوا لجبات وربعات للجمع اسمية أصلية وحكم نحو أرض

وأهل وعرس وعير كذلك

نحو شدّة وشدّات أو مضمومة نحو غدّة وغدّات أو مكسورة نحو علّة وعلّات لتأدية التحريك إلى فك الإدغام مع لزومه

لاجتماع المثلين [وأما الصفات] الثلاثية المقرونة بالتاء الساكنة العين [فبالإسكان] في العين إذا صححت على أي

وزن كانت نحو صعبة وصعبات وصفرة وصفرات وصلبة وصلبات فهذا هو القياس وقد خالفوه [و

قالوا لجبات] بفتح اللام والجيم معاً في قولهم شاة لجبة بسكون الجيم إذا أتى عليها من نتاجها أربعة أشهر

فجف لبنها والفعل منه لجبت الشاة بضم الجيم [وربعات] بفتح الراء المهملة والموحدة معاً في ربعة بسكون

الموحدة من قولهم رجل ربعة وامرأة ربعة بالتاء فيهما إذا كان كل منهما مربوع الخلق ساقطاً عن القصر والطول

[للجمع اسمية أصلية] أي للنظر إليها وذلك أنهما اسمان في الأصل عندهم على ما قال الجوهري وغيره فوصف

بهما فبقي التحريك في الجمع على الأصل كما وصف بالاسم في قولهم امرأة كلبة فحرك جمعها للجمع الأصل ويجوز في

مثل ذلك التسكين على القياس للوصفية على ما في شرح المفصل ولو انعكس الأمر بأن صارت الصفة اسماً

جاز الوجهان أيضاً على قياس ذلك [وحكم] المؤنث السماعي الثلاثي المجرد عن التاء من الاسم والصفة [نحو

أرض وأهل] لزوجة الرجل [وعرس] بضم الأول وسكون الثاني لطعام الوليمة إذا روعي تأنيثه

فإنه يذكر ويؤنث ويجمع على الأعراس والعرسات على ما في الصحاح [وعير] بكسر الأول وسكون الثاني

التي تحمل الطعام المجلوب من مكان إلى آخر إبلاً كانت أو غيرها ويقال للقافلة أيضاً ويجمع على عيرات

بالتاء وعلى عيران بالنون [كذلك] أي مثل ما ظهر فيه التاء في الوجوه المذكورة فيقال أرضات بفتح الوسط

وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ وَقُلُونَ وَثُبُونَ وَسَنَوَاتٌ وَعِضَوَاتٌ

كتَرَاتٍ لكونها إسماً وأَجْلاتٌ بالفتح والإسكان لكونها وصفاً في الأصل وصارت إسماً وعُرُسَاتٌ بالضم إتباعاً
والفتح للخفة والإسكان في لغة تميم كجُرَاتٍ وعَيْرَاتٌ بالإسكان والفتح من غير جواز الإتباع لاعتلال العين
وجُمعت الأرض على مثال الجمع المذكر السالم فيقال أرَضون وأرَضين بفتح الراء حملاً على أرَضات وعلى أُرُوض
كفلوس وآراض بالمد في أوله أيضاً على ما قيل كفَرْخ وأفْراخ وعلى الأراضي على خلاف القياس كالليالي والأهالي
في الليل والأهل وجاء آهال بالمد في أوله في الأهل كأفراخ في الشعر ولم يجعل العرس بكسر الأول لمرأة الرجل و
لبوة الأسد ليشتمل الكلام على أمثلة المفتوح والمضموم والمكسور [وباب سنة] مما حذف لامه وفيه التاء [جاء
فيه سِنُون] بكسر السين على الأكثر وضمها على قلة على ما قيل في سَنة بفتحها [وقُلُون] بضم القاف وكسرها
في قُلة بضمها وأصلها قلو بفتح القاف على ما قال الفراء وإنما صحت لبدلها على الواو المحذوفة والقُلاة والقُلة
عودان يلعب بهما الصبيان والقُلاة العود الذي يضرب به والقُلة التي ينصب في الأرض [وثُبُون] بضم المثلثة
وكسرها في ثُبة بضمها أيضاً الجماعة من الناس وأصلها ثُبى بضم المثلثة وفي آخره الياء على ما قال الجوهري
وقيل أصلها الواو وزيادات جمع السلامة في آخر هذه الجموع ونظائرها لأنها عوض المحذوف وغيرت الأوائل
من بعضها تنبيهاً على أن الأصل في جمعها التكسير وأن تلك الزيادات ليست لجمع السلامة على الحقيقة [و
جاء في هذا الباب الجمع بالألف والتاء مع رد اللام المحذوفة كما يقال [سَنَوات] بفتح السين والنون [وعِضَوات]
بكسر العين وفتح الضاد المعجمة في عِضة على زنة عِدة وأصلها عِضو فحذفت الواو وهي الفرقة والقطعة والكذب

وثبات وهنات وجاء أم كآم الصفة نحو صعب على صعاب غالبا وباب شيخ على أشياخ و

جاء ضيفان ووغدان وكهول

ومنه قوله تعالى جعلوا القرآن عضين لأن المشركين فرقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذبا وشعرا وسحرا وقد

يقال في الجمع عضهات بناء على أن أصلها العضه بدليل الجمع على عضاه أيضا فالعضه بالهاء هو الكذب و

البهتان ومنه لا يعضه بعضهم بعضا ويقال للسحر أيضا ويقال عاضه أي ساحر [و] جاء بالألف والتاء

من غير رد المحذوف أيضا كما يقال [ثبات] بضم الثاء وقلات بضم القاف في ثبة وقلة [و] هنات في هنة و

أصلها هنوة فحذفت الواو وجمعت الثبة على الأثابي أيضا وكأنه جمع أثبية على أفعلة [و] جاء في ذلك

الباب في القلة أفعل كما يقال [آم] بالمد في أوله في الأمة خلاف الحرة [كآكم] بالمد في أوله في الأكمة واصل الأ

مة أموة محركة وآم في الأصل أأمو بهمزتين قلبت الثانية الساكنة ألفا والواو المتطرفة ياء وكسر ما قبلها

ثم حذفت الياء رفعا وجرا وثبتت نصبا كما في قاض ويجمع على إماء وعلى إموان أيضا على فعلان بالكسر الصفة

التي كانت على ثلثة أحرف يجمع في التكسير على أوزان مختلفة وأعمها أفعال المجيئه لجميع أوزان الصفات والتفصيل

أن ما كان منها على فعل بفتح الفاء وسكون العين [نحو صعب] يجمع [على] فعال بكسر الفاء نحو [صعاب غالبا] إن لم

يكن من الأجوف اليائي ونحو [وباب شيخ] وضيق من الأجوف اليائي يجمع غالبا [على] أفعال في القلة والكثرة نحو

[أشياخ] وأضياق [وجاء] فعلان بكسر الفاء في ذلك الاجوف وغيره كما يقال [ضيفان] في الضيف [و] فعلان

بضم الفاء كما يقال [وغدان] في الوغد بالغين المعجمة بمعنى الأحمق اللئيم و جاء وغدان بكسر الواو أيضا [و]

جاء في جميع هذه الزنة من الصفة فعول بضم الفاء مجيئا أقل من مجيئه في الاسم كما جاء [كهول] في الكهل إذا ٥

وَرِطَلَة وَشِيْخَة وَوُرْدٍ وَسُحُلٍ وَسُمَحَاءَ وَنَحْوِ جِلْفٍ عَلَى أَجْلَافٍ كَثِيرًا وَأَجْلُفٍ نَادِرٌ وَنَحْوِ حُرٍّ عَلَى أَحْرَارٍ وَنَحْوِ

بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَجَاءَ حِسَانٌ وَإِخْوَانٌ وَذُكْرَانٌ وَنُصُفٌ وَنَحْوِ نَكِدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوِجَاعٍ وَخُشُنٍ وَجَاءَ وَجَاعَى

خالطه الشيب [و] فِعَلَةٌ بكسر الفاء وفتح العين كما يقال [رِطَلَةٌ] في جمع رَطْلٍ للشاب الناعم الذى لم يشتد عظامه

ولم تستحكم قوته [و] فِعْلَةٌ بكسر الفاء وسكون العين كما جاء [شِيْخَةٌ] فى جمع شيخٍ [و] جاء فُعْلٌ بضم الفاء وسكون

العين كما جاء [وُرْدٌ] فى وَرْدٍ للمتوسط بين الأشقر والكميت من الفرس [و] فُعُلٌ بضمتين كما جاء [سُحُلٌ] فى سَحْلٍ

للأبيض من الثوب من القطن [و] جاء فُعَلاءُ بضم الفاء وفتح العين وفى آخره المد كما جاء [سُمَحَاءُ] فى سَمْحٍ أى جوادٍ [و]

ما كان من الصفة على زنة فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين [نحو جِلْفٍ] بالجيم من الجلافة يجمع [على] أَفْعَالٍ نحو

[أَجْلَافٍ كثيرًا و] جمعه على أَفْعُلٍ كما يقال [أَجْلُفٌ نادرٌ ونحو حُرٍّ] من مضموم الفاء ساكن العين يجمع [على] أَفْعَالٍ

نحو [أَحْرَارٍ ونحو بَطَلٍ] للشجاع لأنه يبطل عنده دماء الأقران مما كان مفتوح الفاء والعين معًا يجمع [على] أَفْعَالٍ

نحو [أَبْطَالٍ و] فِعَالٍ بكسر الفاء وهو الغالب فى جمع هذه الزنة من الصفات على ما قال سيبويه نحو [حِسَانٍ] فى الحسن

[و] فِعْلَانٍ بكسر الفاء نحو [إِخْوَانٍ] فى أَخٍ وأصله أَخَوٌ بالتحريك [و] بضمها نحو [ذُكْرَانٍ] فى ذَكَرٍ خلاف الأنثى

[و] فُعُلٍ بضم الفاء والعين كليهما نحو [نُصُفٍ] بضمتين فى نَصَفٍ بفتحتين للمتوسط بين حداثة السن والكبر

يطلق بدون التاء على المذكر والمؤنث ويجمع على أنصافٍ أيضًا وحكى فى جمع المذكر نَصَفُونَ أيضًا عن يعقوب

[ونحو نَكِدٍ] وهو العسر مما كان مفتوح الفاء مكسور العين يجمع [على] نحو [أَنْكَادٍ و وِجَاعٍ] بكسر الأول فى

الوجع بكسر الجيم [وخُشُنٍ] بضمتين فى الخَشِنِ من الخشونة والغالب فى جمع هذه الزنة هذه الثلثة [وجاء]

فى جمعها

الشيب بياض الشعر والشيب واحد وقال الأصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال صحاح وفي شرح الشافية ... الشقرة لون الأشقر وهي فى الإنسان حمرة صافية وبشرته مائلة إلى البياض وفي الخيل حمرة صافية يحمر معها العرف والذنب صحاح ... الكميت ... ولا تفعل ... لأنه أقل ... الصفات ... واعلم أن الأسماء ... تجمع ... الصفات ... تكسير ... بضمتين ... وهو ... رجل أرذل

[illegible marginal annotations]

وحباطى وحذارى ونحو يقظ على أيقاظ وبابه التصحيح ونحو جنب على أجناب ويجمع الجمع جمع السلامة للعقلاء الذكور وأما مؤنثه بالألف والتاء لا غير نحو عبلات

في جمعها فعالى بفتح الفاء والألف المقصورة كأجاء [وجاعى] في الوجع [وحباطى] في حبط لمنتفخ البطن من الماشية من كثرة أكل الربيع أو من أكل بقلة يقال لها الذرق [وحذارى] في حذر من الحذر وهو الخوف وكأنها أجملت فهذا الجمع على فعلان بفتح الفاء من الصفات ومؤنثه فعلى كسكارى في سكران وسكرى لتشاركها كثيرا في المجيئ من فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كما يقال رجل فرح وفرحان وعجل وعجلان وعطش وعطشان والأصل في جمع فعلان فعالى بفتح الفاء لكن قد يضم كما في سكارى وكسالى فإنهما وردا بالفتح والضم كليهما ولم يرد الضم فيما حمل عليه إلا في أسارى فإنهم التزموا فيه الضم وقد يجمع وجع على وجعى أيضا كجرحى [و] ما كان على فعل بفتح الفاء وضم العين [نحو يقظ] من اليقظة ضد النوم يجمع [على] أفعال نحو [أيقاظ] وهذا الوزن من الصفات [بابه التصحيح] بأن يجمع جمعا صحيحا نحو يقظون والتكسير فيه قليل حتى ذكر بعضهم أنه لم يسمع منه إلا أيقاظ في يقظ وأنجاد في نجد للشجاع وحكى في جمع يقظ يقاظ كسبع وسباع وقيل إنه جمع يقظان كعطاش في عطشان [ونحو جنب] بضمتين وهو قليل في الصفات يجمع [على أجناب] وحكي فيه جناب ولم يسمع قط تكسير لما كان من الصفات موازنا لصرد لحطم أي ظالم على الماشية أو موازنا لعنب كزيم أي متفرق أو لإبل كأبد أي ولود وهذه الأوزان في غاية القلة من الصفات وكأنهم لذلك لم يعتنوا بالتصرف فيها ولم ترد صفة على فعل بضم الفاء وكسر العين [ويجمع الجمع] من الأوزان المذكورة في الصفات المذكرة الثلاثية التي تقترن بالتاء للمؤنث [جمع السلامة للعقلاء الذكور] نحو صعبون و حسنون وغيرهما [وأما مؤنثه فبالألف والتاء لا غير] أي يجمع مؤنث الجميع جمعا مصححا بالألف والتاء [نحو عبلات]

وحِذِرَاتٍ ونُقُطَاتٍ إلا نحو عَبْلَةٍ وكَمْشَةٍ فإنه جاء على عِبَالٍ وكِمَاشٍ وقالوا عِلَجٌ في جمع عِلْجَةٍ وما

من يادته مدة ثالثة الاسم نحو زمان على أزمنة غالبا وجاء قذل وغزلان وعنوق

في عَبْلَةٍ بفتح المهملة وسكون الموحدة للفخمة [وحِذِرَاتٍ ونُقُطَاتٍ] والحاصل ان المؤنث المقترن بالتاء من تلك

الصفات يجمع جمع التصحيح لا غير أي لا يجوز تكسير شيء منها [إلا] ما كان مفتوح الفاء ساكن العين [نحو عَبْلَةٍ و

كَمْشَةٍ] بالمعجمة السريعة الماضية في الامور من النساء والصغيرة الضرع من النوق [فإنه] لكثرته تصرفوا فيه

ولذلك [جاء] تكسيره [على] فِعَالٍ بكسر الفاء نحو [عِبَالٍ وكِمَاشٍ وقالوا] أيضا [عِلَجٌ] بكسر المهملة وفتح الوسط [في

جمع عِلْجَةٍ] بكسر المهملة وسكون الوسط فجمعوها جمع تكسير بحذف التاء وفتح الوسط لجريه مجرى الأسماء نحو لِحْيَةٍ

ولِحًى والعلجة العظيمة من الأتن الوحشية والكافرة من العجم قال سيبويه لا يجمع على فِعَالٍ من المؤنث إلا ما

جمع مذكره عليه فيقال حِسَانٌ وحِسَانٌ كما يقال حَسَنٌ وحِسَانٌ وهذا يدل على عدم انحصار تكسير المقترن بالتاء

فيما ذكره المصنف وأن يُسمّىٰ بصفة أو فعل فجمعه على قياس جمع الأسماء فهذا حكم ما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء والصفات

وما فوقها قد يكون حروفه كلها أصولا وقد يشتمل على الزيادة سواء كانت مدة أم غيرها والكل منها حكم [وما زيادته

مدة ثالثة] يختلف حكمه في [الاسم] والصفة والاسم من ذلك [نحو زمان] من مفتوح الفاء الذي مدته

الثالثة الزائدة الذي يجمع [على] أفعلة نحو [أزمنة غالبا] وهذا الجمع [قد] يستعمل في القلة والكثرة كليهما [وجاء]

جمعه فُعُل بضمتين كما يقال [قُذُلٌ] في القَذَالِ بالقاف والذال المعجمة لمؤخر الرأس وقيل هو ما بين نقرة

القفا الى الأذن وهما قذالان عن يمين وشمال ويجمع على أقذلة أيضا [و] جاء في جمعه فِعْلان بكسر الفاء أيضا

كما جاء [غِزْلَانٌ] في الغزال لولد الظبية [و] فُعُولٌ بالضم كما يقال [عُنُوقٌ] بضم الأول في العَنَاقِ للأنثى من ولد

المعز

ما فوق في الثلاثي شرع في الزيد وأنه على خمسة أقسام؛ جمع التكسير على ما ذكر اربعة لأن الزيادة إما مدة أو همزة في الأول أو الياء والنون في الآخر أو ياء ثانية ساكنة كسيد واللام إما ثانية أو ثالثة أو رابعة أو خامسة وقدم الثالثة لكثرة ابحاثه وهو إما اسم أو صفة والاسم إما مذكر أو مؤنث والمذكر إما مدته الألف أو الياء أو الواو وما قبل الألف فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم و بين الثلث الكل من الخمس

أي ما كان مفتوح الفاء ساكن العين لكثرته تصرفوا فيه ولعل كثرة تصرفه لخفته لأنه صيغة ما كان مفتوح الفاء ساكن العين أحق من الجمع لاحتمالها ما فيه من الحركات وهو الفتح والسكون

الكثيف الخلق بضمتين قال عبيد الأرنب تعدو بفتى وهو إن شاء الله أجري في شقائق الصرف

في القاموس الشمال ضد اليمين والجمع أشمل وشمائل وشمال بلفظ الواحد وأيضا الطبع والجمع شمائل

الثانية الصغيرة الضرع ماء عجم

وَنحو حِمارٍ على أَحْمِرَةٍ وحُمُرٍ غالبًا وجاء صِيرانٌ وشَمائِلُ ونحو غُرابٍ على أَغْرِبَةٍ وجاء قُرُدٌ وغِرْبانٌ و
زُقّانٌ وغِلْمَةٌ قليلٌ وذُبٌّ نادرٌ وجاء

المعز وفي المثل العنوق بعد النوق للذي يفتقر بعد الغنى وليس هذا موضعه لأن العناق مؤنث كذا قال
نجم الأئمة رض [ونحو حمار] ما كان مكسور الفاء يجمع في القلة [على] أَفْعِلَةٍ نحو [أَحْمِرَةٍ و] في الكثرة على
فُعُلٍ بضمتين نحو [حُمُرٍ غالبًا] وقد يستغنى بجمع الكثرة عن القلة كما يقال أربعة كُتُبٍ وثلثة جُدُرٍ في كتابٍ
وجدارٍ [وجاء] في نحو حمار فِعلان بكسر الفاء كما يقال [صِيرانٌ] في الصِّوار للقطيع من بقر الوحش والياء
منقلبة عن الواو [و] فعائل كما جاء [شَمائِلُ] في الشمال لخلاف اليمين وقال نجم الأئمة رض حمل الشمال المؤنث
المجرد عن التاء على ذي التاء نحو رسالة فعيل شمائل كرسائل قال وحمل أيضا على فِعال المذكر فعيل شُمُل بضمتين كحُمُر
والناقص الواوي واليائي من فَعال بفتح الفاء وكسرها يكون على أَفْعِلَةٍ في القلة والكثرة كسماء وأَسْمِيَةٍ
ودواء وأَدْوِيَةٍ وخِباء بكسر الخاء للخيمة وأَخْبِيَةٍ [ونحو غُرابٍ] من مضموم الفاء يجمع [على] أَفْعِلَةٍ في القلة
غالبًا نحو [أَغْرِبَةٍ وجاء] في الكثرة منه فُعُلٌ بضمتين على نُدْرَةٍ وفِعْلانٌ بكسر الفاء وبضمها كما جاء [قُرُدٌ]
بضمتين في القُراد لدويبة تعض البعير [وغِرْبانٌ] بكسر أوله في الغراب [وزُقّانٌ] بضم الأول وتشديد القاف
في الزُّقاق للطريقة المنسدة [و] فِعْلَةٌ بكسر الفاء وسكون العين كما يقال [غِلْمَةٌ] في الغلام [قليلٌ و]
فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين كما يقال [ذُبٌّ] بتشديد الموحدة في الذُّباب [نادرٌ] وقيل إن أصله ذُبُبٌ
بضمتين نحو سُرُرٍ فبعد الإدغام والإدغام إنما هو على لغة تميم في إسكان العين من مثله وجاء لفظان
على فواعل وهما دواخن وعواثن في الدُّخان والعُثان بمعناه [وجاء] أَفْعُلٌ [في] جمع القلة لما كان بدون

باب جمع الثلاثة في جمع المؤنث

فِي مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقُبٌ وَأَمْكُنٌ شَاذٌّ وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغُفٍ وَرُغْفَانٍ

التاء للمؤنث [من الأوزان [الثلثة] التي هي فَعَال بالحركات الثلث في الفاء وهو المراد من مؤنث الثلثة في هذا

المقام وهذا كما جاء [أَعْنُقٌ] في عَنَاقٍ على فَعَالٍ بفتح الفاء [وأَذْرُعٌ] في ذِرَاعِ اليدِ على فِعَالٍ بالكسر قال الجوهري

يذكر ويؤنث وقال سيبويه أنها مؤنثة وجمعها أَذْرُعٌ لا غير [وأَعْقُبٌ] في عُقَابٍ بضم الأول لطائر وهي

مؤنثة وتجمع في الكثرة على عِقْبَانٍ وأما المقرون بالتاء من الأوزان الثلثة كحَمَامَةٍ لطائر ورِسَالَةٍ وذُؤَابَةٍ للشعر

فليس له جمع مكسر في القلة أصلا بل يجمع بالألف والتاء وفي الكثرة يطرد فيه فَعَائِلُ بقلب مدة المفرد همزة بعد ألف الجمع

كحَمَائِمَ ورَسَائِلَ وذَوَائِبَ والواو في الذوائب منقلبة عن الهمزة الأصلية كراهة وقوع ألف الجمع بين الهمزتين وقد

يجمع على فُعُلٍ بضمتين كحُمُلٍ في حَمَالَةٍ بفتح الحاء المهملة للدية التي يحملها قوم عن قوم [و] أَفْعُلٌ في القلة للمذكر من تلك الأوزان

خلاف القياس بشهادة الاستقراء ولذلك قالوا [أَمْكُنٌ] في جمع مَكَانٍ للموضع [شاذ] فإنه مَفْعَلٌ من الكون ولما كثر لزوم الميم

توهمت أصليته وتوهمت الألف زائدة ومن ثمه بني منه تَمَكَّنَ ونحوه من المشتقات وصار كأنه على فَعَالٍ مجموعه

على أَمْكُنٍ وأَمْكِنَةٍ وأَمَاكِنَ كأنها أَفْعُلٌ وأَفْعِلَةٌ وأَفَاعِلُ والأول خلاف القياس المناسب لفَعَالٍ ولو كان له تكسير

بالنظر إلى زيادة الميم لكان مَكَائِنَ كمساجد على مَفَاعِل وزعم صاحب القاموس أن المكان للموضع جاء من الكون ومن

مَكُنَ بأصالة الميم كليهما وذكر في كلا الوجهين جمعه على أَمْكِنَةٍ وأَمَاكِنَ [ونحو رَغِيفٍ] من الاسم الذي مدته الثالثة

الزائدة هي الياء وتنحصر في مفتوح الفاء لعدم فُعِيلٍ بضم الفاء وكسرها في لغتهم يجمع في القلة [على] أَفْعِلَةٍ وأَفْعُلٍ

أيضا قليلا وفي الكثرة على فُعُلٍ بضمتين وفُعْلَانٍ بالضم نحو [أَرْغِفَةٍ] وأَجْبُنٍ في الجَبِينِ لما فوق الصُّدْغِ [ورُغُفٍ ورُغْفَانٍ]

غَالِبًا وَجَاءَ أَنْصِبَاءُ وَفِصَالٌ وَأَفَائِلُ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرُرٍ وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ وَجَاءَ قِعْدَانٌ

غالباً وجاء أنصباء] في النصيب على أفعلاء بالمد [وفِصَال] في الفصيل لولد الناقة اذا فصل عن أمه على فِعَال بالكسر [وأفائل] على فَعَائِل في الأفيل بالفاء للصغير من الإبل [و] أما فِعْلان بالكسر كما يقال [ظِلْمان] في الظليم بالظاء المعجمة لذكر النعامة على ما حكاه أحمد بن يحيى فهو [قليل و] يحكى فيه الضم أيضاً وكذا يحكى عِرْضان بالضاد المعجمة في العريض لولد المعز الذي أتى عليه سنة على الوجهين وهذا الوزن [ربما جاء مضاعفه] في الجمع على فُعُل بضمتين كغير المضاعف منه وذلك كما جاء سرير [على سُرُر] وذليل بالمعجمة وذُلُل بفك الادغام والأصل عدم هذا الجمع في المضاعف مطلقاً استثقالاً لفك الادغام ولو أدغم التبس بفُعْل بالسكون وليس في الناقص فُعُل بضمتين مطلقاً لعدم ما آخره حرف علة قبلها ضمة في لغتهم وحكى أبو عبيدة وأبو زيد سُرَرًا ونحوه بفتح العين كسُرُر عن قوم [ونحو عمود] مما مدته الثالثة هي الواو وينحصر أيضاً في مفتوح الفاء لعدم المكسور في كلامهم وكون المضموم من أوزان الجمع دون الواحد في غير المصدر الذي هو خارج عن المقصد كقُعود وركوب إلا ما شذ من نحو سُدُوس بضم الأول عند غير الأصمعي للطيلسان الأخضر وأبي قبيلة من طيء على ما قال ابن الكلبي وبالفتح عنده وبالجملة فنحو عمود يجمع غير الناقص الواوي منه في القلة [على] أفعلة وفي الكثرة على فُعُل بضمتين نحو [أعمدة وعُمُد] وبه قرأ حمزة والكسائي قوله تعالى في عُمُدٍ مُمَدَّدَةٍ وجاء فَعَل بفتحتين في جمعه أيضاً وهو قراءة غيرهما من السبعة في عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ [وجاء] في الكثرة على فِعْلان بكسر الفاء أيضاً كقولهم [قِعْدان] في قَعُود للبكر من الإبل حين يصلح للركوب وقال أبو عبيدة هو الذي يقتعده الراعي في كل حاجة ويجمع على أقْعِدَة وقُعُد وقعائد أيضاً وجاء في الناقص الواوي منه فُعول

وأفلاء وذنائب الصفة نحو جبان على جبناء وصنع وجياد

قليلا وأفعال كثير أصح قيل أنه بابه كما جاء في فلو بفتح الفاء وتشديد الواو للمفطوم من ولد الحمار والفرس فلي
باللام المكسورة وتشديد الياء وأصله فلوو بالواو المشددة على فعول فقلبت الواو الأخيرة ياء على ما هو القياس في جمع
الناقص الواوي الكائن على فعول كما يجيء في باب الإعلال إن شاء الله تعالى فحصل فلوي ثم أعل الإعلال المعروف
[وأفلاء] بقلب الواو المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة وجاء في ذلك الناقص وغيره فعائل للمؤنث كما جاء في ذنوب
بفتح الذال المعجمة للممتلئة من الماء من الدلو في القلة أذنبة [و] في الكثرة [ذنائب] وفي فلوة فلاوى مثل خطايا
فإنه في الأصل فعائل على ما قال الجوهري فأصله فلائو فقدمت الواو لئلا يكون في معرض الحذف لجوار وفتحت
لثقل الكسرة عليها وقلبت الهمزة ألفا [الصفة] التي زيادتها مدة ثالثة تجري فيها الأوزان المذكورة في الاسم فما مدتها
ألف وهي مفتوحة الفاء على فعال [نحو جبان] بخلاف الشجاع يجمع في القلة والكثرة [على] فعلاء بالضم وفعل بضمتين
وإسكان العين في الأجوف وفعال بالكسر نحو [جبناء وصنع] بضمتين في صناع للمرأة الماهرة الحاذقة بعمل اليدين
ويقال للرجل بهذا المعنى صنيع على فعيل وصنع بكسر الصاد وسكون النون [وجياد] بقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها
في جواد للفرس وأما الجواد للسخي والسخية من الناس فيجمع على أجواد وجود بالضم كقذال في قذل وأجاود
وعون على فعل بضم الفاء وسكون العين في عوان للمتوسطة في سنها من كل شيء ومن قال جبانة بالتاء للمؤنث أجاز فيه
جمع السلامة للمذكر والمؤنث وليعلم أن فعلاء بالضم والتكسير في باب فعيل وفاعل وفي غيرهما قليل حتى قيل إنه شاذ
والأكثر جميعه في أي باب كان إنما هو في الغرائز وما يجري مجراها كالجبن والعقل والجهل والكرم والشعر والسخاوة والصلاحة

ونحو كِنانٍ وهِجانٍ على كُنُزٍ وهِجانٍ ونحو شُجاعٍ على شُجْعانٍ وشِجْعانٍ وشُجَعاءَ ونحو كريمٍ على كُرَماءَ وكِرامٍ و

نُذُرٍ وثُنْيانٍ وخِصْيانٍ وأشرافٍ وأصدقاءَ وأشِحَّةٍ وظُروفٍ

والصَّلاحة [و] ماهو مكسورة الفاء [نحو كِنانٍ] للكَتِنز اللحم أي المجتمع اللحم [وهِجانٍ] للأبيض من الإبل و

يستوي فيها المذكر والمؤنث يجمع [على] فُعُلٍ بضمتين نحو [كُنُزٍ و] على زنة المفرد بعينها نحو [هِجانٍ] فالكسرة فيه جمعاً

مثلها في كِرامٍ ومفرداً مثلها في كِنازٍ كما في الفلاك وجاء فيه هَجائن على فعائل وهذا يجوز أن يكون جمعاً لهجانٍ مفرداً أو جمعاً

[و] ماهو مضمومة الفاء [نحو شُجاعٍ] يجمع [على] فُعْلانٍ بالضم والمد وفِعْلانٍ بكسر الفاء وضمها نحو [شُجَعاءَ وشُجْعانٍ]

على الوجهين [و] التي مدتها الثالثة هي الياء وتختص في مفتوح الفاء كما مر [نحو كريمٍ] يجمع [على] فُعَلاءَ بالضم والمد مع سلامة

اللام عن التضعيف والاعتلال وشذ نُقَواءُ في نَقِيٍّ بالنون والياء المشددة من النقاوة وعلى فِعالٍ بالكسر والتخفيف

وهو القياس في الأجوف وفُعُلٍ بضمتين وقد يسكن العين في المضاعف للإدغام وعلى فُعْلانٍ بضم الفاء وكسرها

وعلى أفعالٍ وأفعِلاءَ بالمد وهو قليل في الصحيح كثير في المضاعف والناقص وعلى أفعِلةٍ في المضاعف وربما جمع

على فُعُولٍ بالضم نحو [كُرَماءَ وكِرامٍ] في كريمٍ وطِوالٍ في طويلٍ ونِقاءٍ في نَقِيٍّ بالنون [ونُذُرٍ] في نذيرٍ وجُدُدٍ و لُذُذٍ

في جديدٍ ولذيذٍ بمعجمتين من اللذة وقد يقال لُذٌّ بالإدغام ولِذاذٍ [وثُنْيانٍ] بضم المثلثة وسكون النون في

ثَنِيٍّ بتشديد الياء الذي يلقي ثنيته وذلك في الإبل عند الدخول في السادسة وفي الفرس عند الدخول في الرابعة

والثنية واحدة الثنايا وهي الأضراس الأربعة التي تلي مقدم الفم [وخِصْيانٍ] بكسر الخاء المعجمة في الخَصِيّ

[وأشرافٍ] في شريفٍ [وأصدقاءَ] وأقوياءَ وأتقياءَ في صديقٍ وقويٍّ وتقيٍّ بالفوقانية المثناة وأشداءَ كأصدقاءَ

[وأشِحَّةٍ] في الشحيح للبخيل ويجمع على شِحاحٍ ككرامٍ [وظُروفٍ] في ظريفٍ بالظاء المعجمة من الظرافة على ما قال الجرمي

قوله شجاع آه قال سيبويه فِعال بمنزلة فَعيل لأنهما اخوان في بعض المواضع نحو طوال وطويل وبِطاء وبطيء وخفاف وخفيف ويدخل في فُعال تاء التأنيث كما يدخل في فعيل نحو امرأة طويلة وطوالة كلاهما بمعنى وعويلة ثم جمع على فِعلان وفعلاء كما يجمع فعيل عليهما هذا قوله والظاهر أن فُعالاً بالضم مبالغة فعيل في نحو طويل وطوال فإذا اردت زيادة المبالغة شدّدت العين فقلت طوّال (رضي الدين)

وأصله ثانيي بيائين فقلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة كما في نحو فعائل فصار ثنائي كرزائي بين حرف العلة في الجمع المستقلة لا يدرى كسرة الهمزة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ثناءا فاجتمع الألفان والهمزة بينهما وهي تشبه الألف فكأنه اجتمع ثلاث ألفات فقلبت الهمزة ياء فصار ثنايا (عبد الغفور)

فاجتماع ... شاذ لأن فعيلاً وفعالاً متساويان في العدة والزيادة مع اختلاف نوع ضعيف في البنا ابن (رضي الدين)

ونحو صبور على صُبُرٍ غالباً وعلى وِدادٍ وأعداءٍ وفعيلٍ بمعنى مفعولٍ بابه فَعْلى نحو جرحى وأسرى وقتلى

وجاء أُسارى وشذ قُتلاء وأُسراء

ويجمع على ظُرفاء وظِراف مثل كرماء وكِرام وقال الخليل إن ظروفاً على فُعول جمع ظَرْف بدون الياء بمعنى الظريف وإن لم يستعمل

بمعناه كما أن المذاكير جمع المِذكار بمعنى الذكر وإن لم يستعمل [ونحو صبور] ورسول مما مدته الثالثة هي الواو وتجمع أيضاً في

مفتوح الفاء كما مر ويستوي فيه المذكر والمؤنث وفي كليهما يجمع [على] [فُعُلٍ بضمتين نحو] [صُبُرٍ] [ورُسُلٍ] [غالباً] وجاء

في مضاعفه ذلك أيضاً نحو ذُلُل [وعلى] [فِعلاء] بالضم والمد على قلة حتى قيل إنه شاذ وذلك نحو [ودداء] في وَدود

من المودة وفيه شذوذ آخر وهو ندور هذه الزنة في جمع المضاعف [و] على أفعال نحو [أعداء] في عدو ويستوي فيه

المذكر والمؤنث وقد يقال عدوة حملاً على ضده وهو صديقة وقد يجمع العدو على لفظه المفرد قال الله تعالى فإنهم عدو لي

وقال هم العدو وقد يجمع على العِدى بكسر الأول وفتح الثاني وقلب الواو ألفاً وقال ابن السكيت لم يأت على هذا الوزن في

الصفات جمع سوى هذا وما ذكر إلى الآن حكم فعيل وفعول إذا كانا بمعنى الفاعل [وفعيل بمعنى مفعول بابه فَعْلى]

بفتح الفاء وسكون العين والألف المقصورة وهذا إن خلا من التاء للنقل إلى الاسمية وكان من الآفات والمكاره

[كجرحى وأسرى وقتلى] في جريح وأسير وقتيل بمعنى مجروح ومأسور ومقتول بخلاف ما ليس من الآفات و

المكاره كحميد بمعنى محمود وما دخلته التاء للنقل كذبيحة فلا يقال حمدى وذبحى وحكى سيبويه شاة ذبيح وغنم

ذبحى في الوصف بدون النقل [وجاء] فيه فُعالى بضم الفاء والألف المقصورة نحو [أُسارى] وكأنه حمل الأسير على

عطشان لمناسبتهما في حرارة الجوف الحاصلة للأسير بالحزن فجمع على هذا كما جمع عطشان على عُطاشى فإن الأصل

في هذا

وليس قياساً فإن قولهم بل هو قياس في فعيل من غير المضاعف لكنه شبه به للتوافق في الحركة والسكون كما قاله نجم الأئمة رضي

وهو كان المضاعف لا يأتي فيه فعلاء في فعيل أيضاً بل أفعلاء نحو شديد وأشداء لكنه لا شذوذ [illegible]

اعلم أن أصل فعال في جمع فعلان وقد يجمع فعال على فعلى في المذكر كما ذكرنا أن [illegible]

دون الجمع عليه الأسارى وذلك لأنه [illegible]

أو لأن فعالى جمع فعلان [illegible] في الجوف [illegible] أو للحزن [illegible]

غير شذوذ جمعه على فعلاء وهو نوادر وهو [illegible]

له لكن شذوذ هذا الجمع في فعيل المضاعف فهذا شذوذ آخر لكن لا شك أن شذوذ الأول [illegible]

والأولى أن يقال إن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح بل هو مختص بما يصلح للذبح وبعد له من النعم كما أن الأكيلة مختصة بالشاة والنطيحة مختصة بالنعم وإن لم يجمع على فعلى و[illegible] في الرضي

ولا يجمع جمع التصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الأصل ونحو مرضى محمول على
جرحى وإذا حملوا عليه هلكى وموتى وجربى فهذا أجدر كما حملوا أيامى ويتامى على وجاعى وحباطى

في هذا الجمع هو فعلان ومؤنثه فعلى [وشذ] فيه فعلاء بالضم والمد نحو [قتلاء وأسراء ولا يجمع] فعيل بمعنى
مفعول [جمع التصحيح] بالواو والنون ولا بالألف والتاء [فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الأصلي]
وهو ما كان بمعنى الفاعل فإنه الأصل لكون المفعول فرع الفاعل ويجمع جمع التصحيح نحو رحيمون ورحيمات وكريمون
وكريمات فلم يجمع الذي بمعنى المفعول كذلك فرقاً بينهما ولم يعكس لأن الأصل أحق بالتصحيح واعلم أن فعلى من الجمع
إنما هو بالأصالة لفعيل بمعنى المفعول على الوجه المتقدم [ونحو مرضى] في مريض وهو فعيل بمعنى الفاعل ليس وارداً
على الأصل بل هو [محمول على] ما يناسبه مما هو بمعنى المفعول نحو [جرحى] لمناسبة المرض والجراحة في الألم [و
يتقوى ذلك بأنهم [إذا حملوا عليه] أي على جرحى نحو [هلكى] في الهالك [وموتى] في الميت على فيعل [وجربى]
في الأجرب وعجفى وحمقى في الأعجف والأحمق وزمنى في الزمن بمجرد المناسبة في المعنى مع تخالف المفردات
في الوزن [فهذا] أي حمل المرضى [أجدر] بالحمل عليه لتوافق المفردين في الزنة أيضاً وكذا حملوا عليه سكرى في
سكران والحاصل أن حمل بعض الأبنية على بعض في الجمع للمناسبة واقع في كلامهم وإن تخالفا في الزنة فمع
التوافق أولى وذلك [كما حملوا أيامى] وهو جمع أيّم بتشديد الياء مثل سيّد على فيعل لمن لا زوج له من الرجال
والنساء من آم يئيم أيماً وأيمة وأيومة [ويتامى] وهو جمع يتيم مثل كريم لفاقد الأب من الإنسان وفاقد
الأم من الحيوانات وفاقد الأخت من الدرة [على وجاعى وحباطى] في وجع وحبط كلاهما على زنة كتف
لا يقال إن الأيومة واليتم من الحزن والوجع مع تقارب أوزان المفردات وإن تخالفت وزعم الزمخشري أن أصلهما

المؤنث نحو صبيحة على صبائح وصباح وجاء على خلفاء وجعلها جمع خليف أولى ونحو عجوز على عجائز

فاعل الاسم نحو كاهل على كواهل وجاء حجران

أيائم ويتائم على فعائل فقلبت الهمزة إلى موضع اللام وقلبت ألفا وفاقا للجوهري في الأيامى ويجوز شذوذ

فعائل في جمع فعيل من المذكر من الصفة كنظير ونظائر وكريه بمعنى مكروه وكرائه على ما يقال [المؤنث] مما

مدته الثالثة هي الياء يجمع على فعال كالمذكر [نحو صبيحة] من الصباحة وهي الجمال [على صباح] الصبيح [و]

صباح وعلى فعائل نحو [صبائح] وذبائح في ذبيحة بمعنى مذبوحة [و] قال بعضهم [جاء] في جمع هذه الزنة

فعلاء كقولهم [خلفاء] في خليفة لكنه غير ثابت [وجعلها جمع خليف] كما وقع في قوله: إن من القوم موجود

خليفته: وما خليف أبي موسى بموجود: [أولى] لشيوع هذه الزنة في جمع المذكر وندرتها في المؤنث حتى قيل

لم يأت إلا قولهم نسوة فقراء وسفهاء وقيل إن الخليفة لما لم يطلق إلا على المذكر جمعوه على هذه الزنة على اعتبار

إسقاط الهاء ويجمع الخليفة على خلائف أيضا [و] المؤنث الذي مدته الثالثة هي الواو ولا يدخله تاء التأنيث

وذلك [نحو عجوز] وعجوزة بالتاء من كلام العوام ونحو قلوص يجمع [على] فعائل غالبا نحو [عجائز] وقلائص

وجاء على فعل بضم الفاء وفتح العين المشددة نحو قلص كما قال: متى تقول القلص الرواسما: يحملن أم قاسم وقاسما:

[وفاعل الاسم] أي الذي على زنة فاعل ومعناه الاسم دون الصفة إن كان مجردا عن التاء [نحو كاهل] لما بين الكتفين

يجمع [على فواعل نحو [كواهل] قياسا مطردا وقد يزاد الياء لإشباع كسرة العين كخواتيم في الخاتم بكسر التاء ودوا

نيق في الدانق لسدس الدرهم وقد يقال إنهما جمعان للدانيق والخاتام كما في قوله أخذت خاتامي بغير حق [وجاء]

في جمعه فعلان بالضم كما جاء [حجران] في الحاجر بالمهملتين بينهما الجيم للموضع الذي يمسك ماء المطر من شفة الوادي

وحوان

وَجِنَّانٍ [المُؤنَّث نحو كَاثِبَةٍ على كَوَاثِبَ وَقَدْ نَزَلُوا فَاعِلاءَ مَنْزِلَتَهُ فَقَالُوا قَوَاصِعَ وَنَوَافِقَ وَدَوَامَّ وَسَوَابٍ]

[الصِّفَة نحو جَاهِلٍ على جُهَّلٍ وَجُهَّالٍ وَفَسَقَةٍ كَثِيراً وَعلى قُضَاةٍ في المُعْتَلِّ اللَّامِ]

وَحُورَانٌ في الحَائِرِ بالمهملتين لِمجتمعِ الماءِ وَرُكْبَانٌ في رَاكِبٍ وقد صار بالغلبة اسماً لراكب البعير [و] فِعْلَانٌ بالكسر وهو اقل من فُعْلَانٍ بالضم وذلك كما جاء [جِنَّانٌ] بكسر الجيم وتشديد النون بعدها في الجَانِّ بتشديد النون لابي الجن وعظيم الحية وحِيطَانٌ في الحائط للجدار وحِيرَانٌ في الحائر لمجتمع الماء ايضاً و[المؤنث] المقرون بالتاء على زنة فاعلة من الاسم [نحو كاثبة] بالمثلثة والموحدة وهي من الفرس حيث يقع عليه مقدم السرج ويقع عليه يد الراكب يجمع [على] فواعل ايضاً مثل [كواثب وقد نزلوا فاعلاء] بالمد [منزلته] اى منزلة التانيث بالتاء تنزيلاً لالف التانيث الممدودة فيه منزلة التاء [فقالوا قواصع ونوافق ودوامّ] بتشديد الميم [وسواب] في القاصعاء حجر من حجرة اليربوع وهو الذي يتقصّع اى يدخل فيه والنافقاء بالنون والفاء وهي اخرى من حجرته يكتمها ويظهر غيرها وهي موضع يرققه فاذا اوتي من جانب القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق اى خرج كذا في الصحاح والدّمّاء بالدال المهملة وتشديد الميم وهي اخرى من جحرته يخرج منها التراب والسابياء بالسين المهملة والموحدة والتحتانية وهي المشيمة التي تخرج مع الولد واصل دوامّ دوامم بميمين فادغمت وسواب اصله سوابي فاعل اعلال قاض كجوار و[الصفة] مما كان على زنة فاعل مجرداً عن التاء [نحو جاهل] يجمع [على] فُعَّلٍ وفُعَّالٍ كلاهما بضم الفاء وتشديد العين نحو [جُهَّل وجُهَّال] غالباً وذلك في الصحيح اللام ويندر الوزنان مع اعتلال اللام كغزّى وغزّاء في الغازي [و] على فَعَلَةٍ بفتحتين في الصحيح اللام لذوي العقول نحو [فسقة] في الفاسق [كثيراً وعلى] فُعَلَةٍ بضم الفاء وفتح العين نحو [قضاة] في القاضي [في المعتل اللام] لذوي

قوله قضاة اصله قضية بالتحريك ضمت القاف بعد قلب الياء الفاً للفرق بينه وبين ... نحو قناة وانما ... على الصحيح ... على هذا الوزن ... يكون مختصاً بالمعتلات ... ويجوز ان يكون ... والتاء ... جار بردي

قوله كاثبة آه ... المؤنث ... الصفة ... جار بردي

... علاوة تليل ... الجحرة بضم الجيم وسكون الحاء المهملة ... بكسر الجيم ... اليربوع ... قاموس

والسابياء المشيمة التي تخرج مع الولد ... قاموس

وعلى بُزْلٍ وشُعراءَ وصُحبانٍ وتِجارٍ وقُعودٍ وأمّا فوارِسُ فشاذٌّ المؤنث نحو نائِمَةٍ على نوائِمَ ونُوَّمٍ

وكذلِكَ حوائِضُ وحُيَّضٌ

العقول وينقلبُ اللامُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [وعلى] فُعْلٍ بضمتين وإسكان العين عند تميم نحو [بُزْلٍ]

بالموحدة والزاي المعجمة في البازِلِ للبعير الناب من الإبل ذكراً كان أو أنثى وذلك في السنةِ التاسعةِ [و] على فُعَلاءَ

وفُعلانٍ بالضم نحو [شُعراءَ وصُحبانٍ] في شاعِرٍ وصاحِبٍ وشُبّانٍ بالتشديد في شابٍّ ورُعيانٍ في راعٍ [و] على

فِعالٍ بكسر الفاء وتخفيف العين نحو [تِجارٍ] بالفوقانية والجيم في التاجِرِ من التجارة ورِعاءٍ في راعٍ [و] على فُعُولٍ

بالضم نحو [قُعودٍ] في القاعد فهذه الأوزان كثيرُ الوقوعِ في جمع فاعِلٍ من الصفة المجردة عن التاء وإن كان لذوي

العقول وأما فواعِلُ فقد صرح سيبويه بعدمه قياساً في فاعِلٍ من الصفات العقلاء إذا لم يكن مقروناً بالتاء

ولا مختصاً بالمؤنث [وأما] قولهم رجالٌ [فوارِسُ فشاذٌ] على ما ذكره وكأنهم نزلوا الفارِسَ من الصفة منزلة

فاعِلٍ من الأسماء لبعده عن الصفة حيث اختصَّ في استعمالاتهم بالمذكر فلم يتفق اقترانه بالتاء فيها مع أن شأن

الصفة مع عدم اختصاص أصل المعنى بالمؤنث أن توجد مقرونةً بها في الاستعمال وقالوا على الشذوذ في المثل:

هالكٌ في الهوالِكِ إذ الأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس وجاء نواكِسُ في الناكِسِ للمطأطئ رأسه في الشعر للضرورة كما

في قول الفرزدق: وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهم ❊ خُضُعَ الرقابِ نواكِسَ الأبصارِ ❊ وقد يقال إنهما جمعان لهالكةٍ

وناكسةٍ باعتبار الجماعة والطائفة ونحوها كما قالوا إذ لا في الخوارج و[المؤنث] المقرون بالتاء من الصفات [نحو

نائِمَةٍ] يجمع [على] فواعِلَ من غير شذوذ وعلى فُعَّلٍ بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة نحو [نوائِمَ ونُوَّمٍ وكذلك]

المختص بالمؤنث المجرد عن التاء كما يقال [حوائِضُ وحُيَّضٌ] وجاء فواعِلُ في فاعِلٍ للمذكر من غير العاقل لجمالٍ بوازِلَ:

وأيام

المؤنث بالألف رابعة نحو أنثى على إناث ونحو صحراء على صحارى

وأيام مراض وإن بني بالصفة للعاقل جاز جمعه على فواعل كعوالم في عالم اسماً و[المؤنث بالألف] من الاسم

حال كون ألفه [رابعة] إن كانت ألفه مقصورة [نحو أنثى] يجمع [على] فِعال بكسر الفاء نحو [إناث] وقد جاء

أُنُث بضمتين وكأنه جمع إناث نحو كُتُب في كتاب على ما قيل [و] ان كانت ممدودة [نحو صحراء] جمع [على] فعالى

بالفتح وفي آخره الألف المقصورة نحو [صحارى] في الأكثر بيان ذلك أن علامة التأنيث في الممدودة هي الألف المتطرفة

على ما ذكره سيبويه فزيدت قبلها الألف لتكثير أبنية المؤنث باشتمالها على المقصورة والممدودة للتوسع وتمايز

صيغ التأنيث فاجتمعت ألفان يتعلق بكل منهما غرض يهتم به فلم يحذف شيء منهما بالتقاء الساكنين وقلبت

الأخيرة همزة لوقوعها بعد الألف كما يجيء في إعلال نحو كساء إن شاء الله تعالى وأجريت عليها الحركات وإذا بني الجمع

الأقصى من نحو ذلك انقلبت الألف الأولى إلى الياء الساكنة لوقوعها بعد كسرة ما بعد ألف الجمع كما في مصابيح وعادت الهمزة إلى

أصلها وهو الألف لذهاب سبب القلب إليها وهو الوقوع بعد الألف والتقى ساكنان فيقلب الألف إلى ما يقبل الحركة

كما في المفرد ليطابقه في عدم الحذف بالتقاء الساكنين لكنها يقلب في الجمع ياء وتدغم فيها الياء الأولى لأن انقلاب بعض

حروف العلة إلى بعضها أولى مع عدم سبب القلب همزة وهو الوقوع بعد الألف فيه فيحصل ما هو على زنة

فعالي بالتشديد ثم إنهم استثقلوا الياء المشددة في الجمع الأقصى مع عدمها في المفرد فحذفت المدغمة المنقلبة عن الزائدة

وحوفظ على المنقلبة عن العلامة فحصل ما يوازن الفعالي بتخفيف الياء كالصحاري كما هو لغة بعض العرب

رعاية لحفظ كسرة ما بعد ألف الجمع وتحذف الياء رفعاً وجراً عند التنوين كما في باب جوار والأكثر يردونها إلى الألف لتسلم

الصفة نحو عطشى على عطاش ونحو حرمى على حرامى ونحو بطحاء على بطاح ونحو عشراء على عشار

عن الحذف ترجيحاً لحفظ العلامة وتنفتح ما قبلها فيحصل الفعالى بالألف وجاء فعالىّ بالتشديد على قلة في الشعر كقوله :

وقد أغدو على أشقر يغتال الصحاريّا : ويتعين الفعالي بالياء مشددة ومخففة فيما كانت الألف الممدودة فيه

للإلحاق كالعلابي في العلباء لأنها ليست في استحقاق المحافظة كالتي هي للتأنيث حتى يرد إليها حفظها والفعاليّ

بالتشديد مطرد في جمع ما كان ثلاثياً ساكن الوسط مزيداً في آخره ياء مشددة خالية عن معنى النسبة كبختيّ وكرسيّ وكذا

مهريّ لصيرورته بالغلبة اسماً لنوع من الإبل وإن كان في الأصل لنسبة ذلك النوع إلى مهرة بن حيدان وجاء في البخاتي

والمهاري بخصوصهما الأوجه الثلاثة الواردة في الصحاري ويطرد الفعالي بتخفيف الياء في جمع فعلاة كسعلاة للأخبث

الغول وفعلية كهبرية لوسخ أسفل الشعر شبه النخالة وفعلوة كعرقوة وأما [الصفة] المؤنثة بالألف فما كانت منها

مقصورة الألف وليس لها مذكر على أفعل إن كان لها مذكر على فعلان [نحو عطشى] مؤنث عطشان يجمع [على] فعال

بالكسر [نحو] [عطاش و] [إن لم يكن لها مذكر كذلك] [نحو] شاة [حرمى] بالحاء والراء المهملتين على زنة عطشى أي مشتهية

للفحل يجمع [على] فعالى بفتح الفاء والألف المقصورة نحو [حرامى و] ربما جاء حرام كعطاش بناء على اعتبار المذكر تقديراً

كأنه لو قيل للمذكر لقيل حرمان كعطشان كذا قال الجوهري وكذلك يقال في حبلى وخنثى بضم الأول منهما حبالى وخناثى

لعدم مذكر لهما على أفعل ولا على فعلان [و] ما كانت ممدودة الألف فإن كانت على فعلاء بفتح الفاء وسكون العين [نحو

بطحاء] للواسعة من مسيل الماء التي فيه دقاق الحصى يجمع [على] فعال بالكسر [نحو] [بطاح و] [إن كانت على فعلاء

بضم الفاء وفتح العين] [نحو عشراء] للناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر وزال عنها اسم المخاض

ونفساء للتي وضعت حملها يجمع [على] فعال بالكسر [نحو] [عشار] ونفاس لمناسبته لنحو الأنثى في ضم الأول ونحو

بطحاء

وفُعلى أفعل نحو الصُّغرى على الصُّغَر وبالألف خامسة نحو حُبارى على حُباريات

بطحاء في المذكر لكنه لم يرد في جمع هذه الزنة إلا في عشراء ونفساء على ما صرح به اللغويين وجاء في النفساء نُفُس بضمتين
ونُفاس بالضم وهو جمع نادر ويجوز فيها عشراوات ونفساوات بالألف والتاء وقلب الهمزة واوا وهكذا في كل همزة
منقلبة عن ألف التأنيث عند الجمع بالألف والتاء تحرزا عن اجتماع علامتي التأنيث وهما الهمزة والتاء كصحراوات و
غيرها والجمع بالألف والتاء مطرد في المؤنث الذي ألفه رابعة وليس له مذكر على أفعل سواء كانت ألفه مقصورة أو
ممدودة على ما ذكره بعض المحققين [و فُعلى] من الصفة المقصورة الألف التي لها مذكر على [أفعل] وذلك في اسم
التفضيل [نحو الصغرى] مؤنث الأصغر والكبرى مؤنث الأكبر والفضلى مؤنث الأفضل يجمع [على] فُعَل بضم الفاء
وفتح العين نحو [الصغر] والكبر والفضل ولم يرد هذا الجمع في أفعل للمذكر إلا فيما لا يعقل كقوله تعالى من أيام أخر
فإنه جمع الآخر لليوم وأجري مجرى أخرى على ما في شرح المفصل لأن ما لا يعقل يجري مجرى المؤنث والمصنف عرّف هذا
الجمع باللام على خلاف سائر ما ذكره لأن اسم التفضيل المجرد عن الإضافة لا يجمع إلا معرفا ولذا قال سيبويه لا يقال
نسوة صغر ولا قوم أصاغر إلا مع اللام [و] المؤنث [بالألف] حال كونها [خامسة] إن كانت مقصورة فالمسموع
منهم فيه هو الجمع بالألف والتاء ولم يوجد في كلامهم تكسير لمثله أصلا وذلك [نحو حبارى] لطائر فإن ألفها خامسة
للتأنيث ويخالفه الجوهري وذلك ضعيفة للإجماع على منعها من الصرف والتنوين ويجمع [على حباريات] بالاتفاق
وقلبت المقصورة ياء وهكذا كل ألف مقصورة للتأنيث عند الجمع بالألف والتاء كحبليات للتحرز عن اجتماع
العلامتين واختيرت الياء لها والواو للممدودة لأن الواو أقوى وبالهمزة أحرى وذو المقصورة الزائدة التي ليست
للتأنيث ومعها زيادة أخرى كسرندى للشديد وحبنطى على فعنلى بالألف المزيدة للإلحاق بسفرجل يجوز فيه حذف

أَفْعَلُ الْأَسْمِ كَيْفَ تَصَرَّفَ نَحْوَ أَجْدَلٍ وَأَصْبَعٍ وَأَحْوَصَ عَلَى أَجَادِلَ وَأَصَابِعَ وَأَحَاوِصَ وَقَوْلِهِمْ حُوصٌ

لِلَمْحِ الْوَصْفِيَّةِ

كلٍّ منهما فيقال سَرَابِرُ وحَبَابِطُ أنْ حذفتَ الألفَ والحبَاطِى والسَّرَادِى بقلب الألف ياءً وكسرِ ما قبلها على فعالى

بالياء إن حذفتَ النون وإن كانت الخامسةُ في المؤنث الممدود جاز أن يجمع ما هي فيه بالألف والتاء كقاصعاوات

وخنفساوات وأن تحذف مع الهمزة ويجمع الأسمُ على صيغة منتهى الجموع كقواصعَ وخنافسَ في قاصعاء

وخنفساء ولم يجوِّزوا في نحوه خنافساء مثلاً وإن صُغِّر على خُنَيْفِساء كراهة الزيادة على صيغ الجمع الأقصى

وكذا يقال في زعفران زعافر وإن صُغِّر على زُعَيْفِران وفيما فوق الألف الخامسة يتعيَّن الحذفُ كيف كانت

كالحوالى في حولايا و[أفعلُ الاسم كيف تصرَّف] في حركة الهمزة والعين [نحو أجدلٍ] بفتح الهمزة والدال للصقر

[وأصبعٍ] مثلثة الهمزة ومع كلِّ حركةٍ تثلّث الباء تسع لغات كذا في القاموس ويذكَّر ويؤنَّث [وأحوصَ] وأبلمٍ

علماً ليكون إسماً [على] [أفاعل نحو] [أجادلَ وأصابعَ وأحاوصَ] وأبالم قياساً مطرداً [وقولهم حُوصٌ] على فُعْل

بالضم والسكون في الأحوص كما في قول الأعشى ميمون بن القيس يخاطب عبد عمرو بن شريح الأحوص: أتاني

وعيدُ الحُوصِ من آل جعفرٍ: فيا عبدَ عمرٍو لو نهيتَ الأحاوصا: فهو وإن كان جمع الأحوص الذي صار

علماً بالغلبة بقرينة الجمع على الأحاوص لكنه لا يرد إعتراضاً على ما ذكرنا [للمح الوصفية] الاصلية فإنه في الأصل

وصف من الحَوَص بالتحريك وهو ضيق في مؤخر العين أو في إحدى العينين والفعل حَوِصَ كفرح ورجلٌ أحوصُ

وامرأةٌ حوصاءُ والجمع حُوصٌ وقد وقعت مناظرة بين علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص وعامر بن الطفيل

بن مالك بن جعفر فهجا الأعشى علقمة ومدح عامراً فأوعده علقمة بالقتل فقال أبياتاً منها هذا البيت: وحذف

وَالصِّفَةِ نحو أحمر على حُمْرَان وَحُمْرٍ ولا يقال أحمرون ليتميز عن أفعل التفضيل ولا حمراوات لأنه فرعه

الجزاء الظهور المراد أى لو ودت ذلك أو أمنيت أو نحو ذلك وأراد بقوله من آل جعفر من أجلهم أى من أجل مودتهم ومدحهم والمراد بالحوص والأحاوص قوم عبد عمرو بن شريح ومنهم علقمة [والصفة] المجردة عن معنى التفضيل من العيب واللون التى هى على أفعل للمذكر [نحو أحمر] وأسود وأبيض وأعرج وأعمى يجمع [على] فُعْلان بالضم نحو [حُمْران] وسودان وعرجان وعميان [و] على فُعْل بضم الفاء وسكون العين مطردا كما يجمع مؤنثها أعنى فعلاء بالمد كحمراء وعرجاء وعمياء على ذلك وتقلب ضمة الفاء كسرة فى الأجوف اليائى للياء نحو [حُمْرٍ] وسُودٍ وبِيضٍ وعُرْجٍ وعُمْيٍ فى المذكر والمؤنث وكذلك يطرد فُعْل فى جمع أفعل مما ليس له فعلاء لعدم تحقق معناه فى المؤنث كآدر من الأدرة لانتفاق الخصية وفى جمع فعلاء مما ليس له أفعل لعدمه فى المذكر كرتقاء فى الرتق من عيوب النساء بخلاف ما لم يتفق فيه إلا أحدهما وإن تحقق معناه فى المذكر والمؤنث كآلى لعظيم الإلية وعجزاء لعظيمة العجز فإن عظمهما يتصور فى القبيلين وعدم بناء المقابل ليس لمانع خلقى [و] لا يجمع المذكر من الصفة المذكورة جمع السلامة فلذلك [لا يقال أحمرون] وأعرجون مثلا عند الجمهور إلا فى الضرورة كقوله ÷ فما وجدت بنات بنى نزار ÷ حلائل أسودين وأحمرينا ÷ وذلك [ليتميز عن أفعل التفضيل] الذى يجمع جمع السلامة [و] كذلك لا يجمع مؤنثها أيضا جمع السلامة ومن ثمة [لا] يقال [حمراوات] وعرجاوات مثلا لكن ليس ذلك للتمييز عن مؤنث اسم التفضيل لأنه لا يجمع على هذه الصورة فإن ألف مؤنث اسم التفضيل مقصورة تنقلب ياء فى الجمع بالألف والتاء كما يقال هن الفضليات وهى متميزة عن حمراوات بل [لأنه فرعه] أى قولهم حمراوات فرع قولهم أحمرين لأن المؤنث فرع المذكر فإذا امتنع الأصل عن التصحيح فكيف يصحح ٥

مبحث جمع الصفة المجردة عن معنى التفضيل

وجاء الخضراوات لغلبته إسماً ونحو الأفضل على الأفاضل والأفضلين فُعلان الإسم نحو شيطان

وسرحان وسلطان على شياطين وسراحين وسلاطين وجاء سراح والصفة نحو غضبان

الفرع [وجاء الخضراوات] بالألف والتاء في جمع الخضراء على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

ليس في الخضراوات صدقة [لغلبته إسماً] للبقول الرطبة التي تؤكل وفعلاء الممدودة إذا كان إسماً يجمع كذلك

كصحراوات [و] أفعل للمذكر من صيغة التفضيل [نحو الأفضل] يجمع في التكسير [على] الأفاعل نحو [الأفاضل و]

في التصحيح على الأفعلين نحو [الأفضلين] وإن كان الأصل عدم التصحيح فيه لعدم قبوله التاء ولعل تصحيحه

جبر لما فاته من أن يعمل عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسم الفاعل الذي

إنما عمل فيهما لأجل معنى الصفة كذا قال بعض المحققين وما كان على أفعل مجرداً عن التفضيل ويفرق بين المذكر

والمؤنث بالتاء كأرمل لمن لا زوجة له وأرملة لمن لا زوج لها يجمع جمع السلامة كأرملين وأرملات وعلى أفاعل

كأرامل ولو في المؤنث [و] اسم الجنس الذي زيد في آخره الألف والنون نحو [شيطان] إن كان من شاط إذا هلك

[وسلطان وسرحان] بكسر الأول للذئب والأسد يجمع [على] فعالين نحو [شياطين وسلاطين وسراحين] و

إن كان الشيطان من شطن إذا بعد لبعده من رحمة الله تعالى فهو فيعال لا فعلان ووزن جمعه فياعيل

[وجاء] في جمع سرحان [سراح] بالكسر والفتح أيضاً على ما قيل وأما أسماء الأعلام من هذا القبيل فلا يجمع جمع التكسير

إن كانت مرتجلة كسلمان وعثمان بخلاف المنقول [و] [الصفة] التي على فعلان بالفتح في المذكر إن كان مؤنثه بالتاء

كندمان بمعنى النديم وندمانة جاز تصحيحها كندمانون وندمانات قياساً فقط عند سيبويه وسماعاً أيضاً عند

بعضهم وإن كان مؤنثه فعلى [نحو غضبان] وغضبى وسكران وسكرى امتنع فيها التصحيح إلا في الضرورة

وكلاهما

على غِضابٍ وسَكارى وقد ضُمّت أربعة كُسالى وسُكارى وعُجالى وغُيارى وفَيعِل نحو ميّتٍ على أموات

وجِياد وأبيناء

وكلاهما يكسران في المذكر والمؤنث [على] فِعالٍ بالكسر نحو [غِضاب] ونِدام [و] فَعالى بالفتح والألف المقصورة في

آخره نحو [سَكارى] وغَضابى ونَدامى وليس شيء منهما مطردًا في قسم من القسمين ثم أن الأصل فتح الفاء من فَعالى

[وقد ضُمّت أربعة] من جموع هذه الزنة مع جواز الفتح فيها وهي [كُسالى] في كسلان من الكسل [وسُكارى وعُجالى]

في عجلان من العجل [وغُيارى] في غيران من غار على أهله يغار غيرة وربما جاء الضم في جمع ما يلحق بها كأُسارى

في أسير وجاء قُدامى الطير لقوادم ريشه في قادمة والزموا الضم في هذين للدلالة على شدة مخالفتهما لما كان

ينبغي أن يجمعا عليه على ما قيل وربما حكي ضُعافى وبه قرئ قوله تعالى ذرية ضُعافا على ما في الكشاف وكأنه

حمل الضعيف في هذا الجمع على كسلان للمناسبة في المعنى وما كان من الصفات على فُعلان بضم الفاء يتعين

في مؤنثها فُعلانة بالتاء كعُريان وعُريانة وخُمصان لضامر البطن وخُمصانة يجوز تصحيحها نحو عُريانون

وخُمصانون إذ ليس أصلها عدم لحوق التاء وجاء تكسيرها على فِعال كخِماص في المذكر والمؤنث واستغنوا

بتكسير العاري على عُراة كقضاة عن تكسير العريان لأنه بمعناه ولم يرد في هذه الزنة فُعالى كسُكارى قط [و فَيعِل]

بكسر العين مختص بالأجوف كما مرّ [نحو ميّت] وجيّد وأصلهما مَيْوِت وجَيْوِد فقلبت الواو ياء لاجتماعهما مع

الياء الساكنة ونحو بيّن يجمع [على] أفعال وهذا الجمع تشترك فيه المذكر والمؤنث نحو [أموات] فيهما وردت

الواو لزوال ما كان سبب انقلابها إلى الياء في المفرد [و] على فِعال بالكسر نحو [جِياد و] أفعلاء نحو [أبيناء] والأ

صل في هذه الزنة جمع السلامة نحو ميّتون وميّتات [و] صيغ المبالغة التي يفرق بين المذكر والمؤنث في الواحد

ونحو شرَّابون وحسَّانون وفسّيقون ومضروبون ومكرمون أستغنى فيها بالتصحيح وجاء

عواوير وملاعين ومايمين ومشائيم ومياسير ومفاطير ومناكير ومشادن ومطافل

فيها بالتاء [نحو شرّابون] بفتح الأول [وحسّانون] بفتح الأول وضمه [وفسّيقون] بكسر الأولين وتشديد الحرف الثاني

من الثلاثة للمبالغة في الشرب والحسن والفسق [و] أسماء المفعولين والفاعلين التي في أولها الميم نحو [مضروبون

ومكرمون أستغنى فيها بالتصحيح] في المذكر كما ذكر وفي المؤنث كشرابات ومكرمات عن التكسير كأنهم أرادوا أن يكون

من صيغ المبالغة هذه الصيغ المذكورة الصالحة للتصحيح في المذكر والمؤنث لقبولها التاء على عكس صيغها التي يستوي

فيها المذكر والمؤنث كهذار لمن يكثر الهذر في الكلام ومنطيق وصبور حيث ألتزم فيها التكسير كمناطيق ومهاذير و

صبر ومنع التصحيح في غير الضرورة وكرهوا التكسير الذي هو من خواص الأسم في نحو مكرمون الجريان على معنى الفعل

ولفظه الآن في الميم موقع حرف المضارعة وحملوا عليه نحو مضروبون للتشابه في الميم الزائدة فهذا هو الأصل [و] قد

[جاء] التكسير في بعض صيغ المبالغة كما جاء في عوار بضم العين وتشديد الواو للجبان الضعيف [عواوير] بواوين و

قلب مدة المفرد ياء وقد تحذف تلك الياء [و] في بعض أسماء المفعولين والفاعلين كقولهم [ملاعين ومايمين و

مشائيم] في ملعون وميمون من اليمن ومشئوم من الشؤم ضد اليمن [ومياسير ومفاطير] في الموسر ضد المعسر

والمفطر من أفطر الصائم وهما اسمان للفاعل [ومناكير] في المنكر اسم مفعول من الإنكار [ومشادن] بالشين المعجمة

والدال المهملة في مشدن اسم فاعل من أشدنت الظبية إذا شدن ولدها أي قوي وطلع قرناه فهي مشدن

بدون التاء كحائض وولدها شادن [ومطافل] في مطفل اسم فاعل من أطفلت الظبية إذا كان معها طفلها

وهي

بيان جمع الرباعي

والرباعي نحو جعفر وغيره على جعافر قياساً ونحو قرطاس على قراطيس وما كان على زنته ملحقاً

أو غير ملحق بمدة أو غير مدة يجري مجراه نحو كوكب وجدول وعثير وتنضب ومدعس وقرواح وقرطاط

وهي قريبة العهد بالنتاج وقد يقال فيهما مشادين ومطافيل بزيادة الياء قبل الآخر والغالب فيما هو على زنة مُفْعِل إذا اختص بالمؤنث المجرد عن التاء فلذلك لا يصح بل يجمع على مفاعل كذا قال نجم الأئمة رض [والرباعي نحو جعفر وغيره] من أوزانه كدرهم وزبرج وبرثن يجمع [على] فعالل نحو [جعافر] ودراهم وزبارج وبراثن [قياساً] مطرداً في القلة والكثرة في المجرد عن التاء وفي ذي التاء يجمع للقلة جمع الصحة وفي الكثرة على فعالل [و] ما فيه من الرباعي الأصول مدة زائدة رابعة ألفاً كانت [نحو قرطاس] أو واواً نحو عصفور أو ياء نحو قنديل يجمع [على] فعاليل بقلب المدة ياء إن لم يكن إياها نحو [قراطيس] وعصافير وقناديل [وما كان] من المزيد الثلاثي [على زنته] أي زنة الرباعي والمراد عدد حروفه إما مع الموازنة أو مع القرب منها على سبيل التجوز سواء كان [ملحقاً] به [أو غير ملحق بمدة] رابعة [أو غير مدة يجري مجراه] في صورة الجمع [نحو كوكب وجدول] للنهر الصغير بزيادة الواو وفيهما للإلحاق بجعفر [وعثير] للغبار بزيادة الياء للإلحاق بدرهم [وتنضب] بفتح التاء الزائدة وسكون النون وضم المعجمة وفي آخره الموحدة لشجر يتخذ منه السهام وليس ملحقاً بشيء لعدم الموازنة لوزن من أوزان الرباعي لكنه قريب منها [ومدعس] بكسر الميم وفتح العين للرمح الذي يدعس به أي يطعن به وليس ملحقاً بشيء لوقوع الزيادة في أوله لمعنى الآلة وحكم الزائد للإلحاق أن لا يكون زيادته لمعنى على ما سيجيء إن شاء الله تعالى وهذه الخمسة مجردة عن المد وجمعها كواكب وجداول وعثاير وتناضب ومداعس [و] نحو

ومِصْباحٍ ونحوِ جوارِبَةٍ وأَشاعِثَةٍ في الأَعْجَمِيّ والمَنْسُوبِ

[قِرْواحٍ] بزيادة الواو والمدّة للأرض المستوية الّتي تبرز للشمس والطّويلة القوائم من النّوق [وقِرْطاطٍ] بزيادة

إحدى الطّائين مع المدّ للبرذعة وقال الخليل هو الحلس الّذي يلقى تحت الرحل وهذان ملحقان فالأوّل بقرطاس

على لغة كسر القاف والثّاني به على لغة ضمّها [ومِصْباحٍ] بزيادة الميم والمدّة وهذا غير ملحق بشيء لأنّه آلة

كمِدْعَس وجمعها قراويح وقراطيط ومصابيح مثل ذي المدّة من الرباعي وجاء قراوح وقراطط بحذف الياء

[و] نحو جحجبة وملكمة وسِرْوالة ممّا فيه التاء من الرباعي وما على زنته حكمه أيضاً على ما ذكر فيقال جحاجح

ومكارم وسراويل واحترز بقوله على زنته عمّا لا يقارب الرباعي وزناً ولا يجري مجراه في الجمع كفعول وفعيل

وفاعل وفعال ونحوها ثمّ إنّ الرباعي وما يقاربه إن كان أعجمياً كجورب أو منسوباً نحو أشعثيّ وبربريّ في

أشعث لرجل وبربر لبلد وجمع على صيغة منتهى الجموع ألحقت التاء غالباً في الأعجمي ووجوباً في المنسوب بالا

ستقراء وقيل في وجه المناسبة إنّ الأعجمي فرع العربي فيناسبه التاء الّتي هي أمارة الفرعيّة وياء النسبة

كالتاء لمجيئها للفرق بين الواحد والجنس كروم وروميّ على قياس تمر وتمرة فحيث حذفت في الجمع ناسب أن

يخلفها التاء [و] على هذا [نحو جواربة وأشاعثة] وبرابرة يحصل [في] جمع [الأعجمي والمنسوب] من الرباعي

وما يقاربه وتحذف مدّة المفرد استثقالاً في تبريزيّ وبغداديّ وشيرازيّ وبهلوليّ مثلاً تبارزة و

بغادرة وشيارزة وبهاللة وفي الثلاثي يتعيّن التصحيح نحو بصريّون وبصريّات وقد ظهر إلى ههنا حكم

الثلاثي والرباعي المجرّدين والمزيدين عند إمكان بناء الجمع وقد يتعذّر التكسير في المزيد منها كما في منطلق ومستخرج

ومدحرج

وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره بحذف خامسه ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما يميز واحده بالتاء

ليس بجمع على الأصح وهو غالب في غير المصنوع

ومدحرج واحرنجام وقلنسوة وحكمه كالتصغير فتبقى الفضلى كالميم في منطلق والألف من ألندد وتحذف

غيره في المزيد الثلاثي والزوائد كلها في المزيد الرباعي ويتخير في نحو قلنسوة مما الافضل فيه لإحدى الزيادات فيقال

مطالق ونخارج ودحارج وحراجم والادد وقلانس أو قلاسي مثلا لتعذر منتهى الجموع مع بقاء الزيادات

فليف بادونه من الجموع وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنيا عن حذف الأخرى دون العكس تعين حذف

المغني كخيزران فيقال خزارين بحذف الياء وابقاء الألف مع قلبها ياء كما في عصافير ولو حذفت الألف لزم

حذف الياء أيضا لأنه لا يقع بعد ألف الجمع المزيدة بعد الياء أكثر من ثلثة فانه ليس بجائز [وتكسير الخماسي مستكره

كتصغيره بحذف خامسه] فيقال في سفرجل سفارج وفي فرزدق فرازد عند من يجوز حذف الأخيرة وفرازق

عند من يحذف ما يشبه الزائد وهو الدال كما في التصغير ومعنى الأستكراه أنهم لا يرتكبونه في سعة الكلام إلا إذا

سئلوا وقيل لهم كيف تكسيره وتصغيره [ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما عين واحده] عنه [بالتاء ليس بجمع] تكسير

لذي التاء كتمرة وحنظلة وبطيخة كما زعمه الكوفيون بل هو اسم جنس [على الأصح] بدليل صحة إطلاقه على القليل

إلى الواحد وتصغيره على لفظه من غير رد إلى ذي التاء مع وجوب الرد إليه لو كان جمعا له لعدم كونه من أوزان

القلة [وهو] أي هذا النحو من اللفظ المميز فيه الواحد عن غيره بالتاء [غالب في] المخلوق لله تعالى [غير المصنوع]

للناس لأنه تعالى كثيرا ما يخلق جملة من الجنس كالتمر والتفاح أول ما يخلقه فيناسبه وضع لفظ صالح للقليل

والكثير ثم يلحق علامة ليتميز الواحد بخلاف مصنوعاتهم فإن الغالب أن يصنع واحد واحد فيناسبها كون الدال

ونحو سفينٍ ولبنٍ وقلنسٍ ليس بقياسٍ وكمأةٍ وكمأٍ وجبأةٍ وجبأٍ عكس تمرٍ وتمرةٍ ونحو ركبٍ
وحلقٍ وجاملٍ وسراةٍ وفرهةٍ وتؤامٍ وغزّيٍ ليس بجمعٍ على الأصح

على الواحد مقدمًا على الصالح للكثير فينبغي كون المجرد عن التاء فيهما للواحد لأن اللفظ المجرد عنها مقدم على المقرون
بها هذا ملخص ما يقال ومثله على ضعفه ربما يكتفى به في النكات [و] على هذا [نحو سفين] الجنس وسفينة
للواحد مثل تمر وتمرة [و] كذلك [لبن] بفتح اللام وكسر الموحدة لما يعمل من الطين ويبنى عليه ولبنة وقد يقال لبن
بكسر اللام وسكون الموحدة [وقلنس] وقلنسوة [ليس بقياس] لأنها مصنوعات [وكمأ] بفتح الكاف وسكون
الميم وفي آخره الهمزة [وكمأة وجبأ] بفتح الجيم وسكون الموحدة وفي آخره الهمزة للحجر من الكمأ [وجبأة عكس
تمر وتمرة] لكونهما مجردين عن التاء للواحد ومعها للجنس هذا عند بعضهم وقيل إنهما مثل تمر [ونحو ركب] بفتح الراء
وسكون الكاف لركبان الإبل والخيل [وحلق] بفتح الأولين للمتعدد من الحلقة بسكون الوسط وقد يفتح [وجامل]
بالجيم للقطيع من الإبل مع رعاته وأربابه [وسراة] بفتح المهملة الأولى في سري بتشديد الياء للسيد [وفرهة]
بضم الفاء وسكون الراء في فاره للحاذق الماهر بالشيء كصحبة في صاحب والفعل منه فره بضم العين ولذا كانت
الوصف منه على فاعل غير قياسي والقياس فريه ككريم [وتؤام] بضم الفوقانية المثناة بعدها الهمزة الممدودة
على فعال بالضم في توأم بفتح الفوقانية وسكون الواو [وغزي] بفتح المعجمة الأولى وكسر الثانية وتشديد الياء
في غاز من الغزو للجهاد [ليس بجمع على الأصح] بل هي أسماء جموع لتصغيرها على ألفاظها ووقوعها مميزة للعشرين
ونحوه مما لا يميز بالجمع ولغلبة التذكير في الضمير العائد إليها وإنما لم تكن أسماء أجناس لعدم ورود الفرق بينها و
بين

ونحو أراهط وأباطيل وأحاديث وأعاريض وأقاطيع وأهال وليال وحمير وأمكن على

غير الواحد منها وقد يجمع الجمع نحو أكالب وأناعيم

وبين واحدها بالتاء فيها أصلا وعدم صحة اطلاقها على الواحد [ونحو أراهط] وأراهيط بزيادة الياء

في رهط للقبيلة [وأباطيل] في باطل [وأحاديث] في حديث [وأعاريض] في عروض بفتح الأول للجزء الذي

في آخر النصف الأول من البيت [وأقاطيع] في قطيع للطائفة من البقر والغنم وغيرها [وأهال وليال]

في أهل وليل وحوائج في الحاجة [وحمير] بفتح الحاء في حمار [وأمكن] في مكان ومحاسن في حسن ومشابه

في شبه إلى غير ذلك من الجموع التي لها آحاد من لفظها وليس قياس أوزان تلك الآحاد أن يجمع على أوزان تلك

الجموع كائنة [على غير الواحد منها] كالجموع التي لا واحد لها من لفظها كنساء في جمع امرأة فإنها جمع على غير المفرد

وقد حكي في بعضها ما جمع عليه مثل ليلاة في ليال كما قال: يا ويحه من جمل ما أشقاه * في كل يوم ما وما

ليلاه * وقال الفراء واحد الأحاديث كأنه أحدوثة ثم جعلوه جمعا للحديث وحمير اسم جمع عند الجمهور

لأن فعيلا ليس من أوزان الجموع خلافا لسيبويه فإنه جعله من أوزان الجمع لكن القياس كون مفرده على

فعل بالفتح مثل كلب وكليب ومعز ومعيز وقد يعتبر في بعض ما ذكر الواحد المناسب المقدر الغير المستعمل كأبطيل

وأقطيع وأعريض وأهلاة وحائجة ومكن كفلس وحمر ومحسن ومشبه [وقد يجمع الجمع] وليس بقياس مطرد

على ما يستفاد من لفظة قد المفيدة للتقليل وصرح به سيبويه وغيره سواء كان على وجه التكسير [نحو أكالب]

في أكلب جمع كلب ومثله أراهط في أرهط جمع رهط عند بعضهم [وأناعيم] في أنعام جمع نعم بفتح النون والعين

وقد تسكن عينه للمال الراعية وأكثر إطلاقه على الإبل وهو مذكر لا يؤنث على ما قال الفراء ومثله أراهيط في أراهط في رهط

وجمائل وجمالات وكلابات وحمرات وبيوتات وجزرات التقاء الساكنين يغتفر في الوقف

مطلقا وفي المدغم قبله لين في كلمة خويصة

على ما قيل وأقاويل في أقوال في قول [وجمائل] في جمال بكسر الجيم في جمل للذكر من الإبل أم على وجه التصحيح

[و] ذلك نحو [جمالات] في جمال أو جمالة في جمل أيضا [وكلابات] في كلاب في كلب [وبيوتات] في بيوت في بيت

[وحمرات] في حمر بضمتين في حمار [وجزرات] في جزر بضمتين في الجزور من الإبل وهي الصالحة للجزر وحيث كان

أقل ما يطلق عليه الجمع ثلثة أمثال ما هو جمع له فأقل الجمع ثلثة من الآحاد وأقل جمع الجمع تسعة منها ولا يخفى

إجراء قياس أوزان القلة والكثرة فيه بالنظر إليه وإلى ما هو جمع له على حسب اختلاف الصيغ على المتأمل [التقاء

الساكنين يغتفر في الوقف] لكون الوقف على الحرف جاريا مجرى حركته إذ يحصل عنده من توفر الصوت عليه ما

ليس له عند الوصل بحرف آخر على ما يشهد به الوجدان والتقاؤهما فيه يغتفر [مطلقا] سواء كان أولهما حرف

لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات أم لا كعمرو وبكر وذكر بعض الأئمة أن الساكنين إذا كان أولهما حرفا صحيحا

لا يمتنع التقاؤهما إلا مع كسرة مختلسة ضعيفة على الأول منهما لكن السامع والمتكلم يحسبانهما ساكنين في بادي الرأي

وسواء كان الثاني مدغما أم لا [و] يغتفر أيضا إذا كان على حده وصفته التي تستحق الاغتفار إذا كان عليها

وذلك [في المدغم] الذي [قبله] حرف [لين] وهو الساكن من حروف العلة سواء جانستها حركة ما قبلها

ليكون حرف مد أم لا والحركة المجانسة للألف هي الفتحة وللواو هي الضمة وللياء هي الكسرة والألف حرف مد أبدا للزوم الفتح

قبلها بخلاف الأخريين لجواز الحركة المخالفة قبلها كالقول والبيع فحرف اللين أعم من حرف المد وقد يطلق على تلك الحروف مطلقا

والضالين وعودّ الثوب وفي نحو ميم وقاف وعين وغيرها مما بني لعدم التركيب

حروف المد واللين لما فيهما من اللين ومد الصوت وإن كان المد عند تحرك ما قبلها بما يجانسها من الحركة أكثر و

يشترط في الاغتفار ههنا كون اللين والمدغم [في كلمة] واحدة [نحو خويصّة] بالصاد المشددة المسبوقة بياء

التصغير الساكنة في تصغير خاصة لما يختص بالشيء [والضالين] وخاصة ودابة [وعودّ الثوب] بالدال

المشددة على صيغة الماضي المجهول من تمادّ دنا الثوب أي مدّ كلٌّ منا بعضا منه وإنما اغتفر في هذه الصورة لما في

حروف اللين من المد الذي يتوصل به إلى النطق بالساكن بعدها مع استمرار الصوت بخلاف الصحيح ومما في

حرف المشددة من سهولة النطق وكونه في حكم حرف واحد متحرك لشدة الاتصال واشتراط وحدة الكلمة

للاحتراز عما لو كانا في كلمتين إذ لا يتصور ذلك إلا بوقوع اللين في آخر الكلمة الأولى والمدغم في أول الثانية

والآخر محل التغيير فأرادوا فيه التحرز عن التقاء الساكنين بتحريك ذلك اللين إن لم يكن مدة نحو ولا تخشوا الناس

وحذفه إن كان مدة نحو إذ قالوا اللهم ويا أيها النبي وما جعل عليكم في الدين من حرج بحذف اللين الملاقي

للام التعريف المدغمة في الثلاثة وإن وقع المدغم فيه في آخر الكلمة في صورة الاغتفار اجتمعت ثلاث سواكن وقفا

كما في أصيمّ تصغير الأصم ودوابّ جمع دابة ويمتنع الجمع بين أربع سواكن فما فوقها في جميع اللغات [و]

يغتفر أيضا [في] الأسماء المعدودة من غير اختصاص باللين والمدغم سواء كانت أسماء حروف التهجي [نحو

ميم قاف عين] أم غيرها نحو بشر بكر عمرو إلى غير ذلك [مما بني لعدم التركيب] مع الغير فإن التركيب فرع

الاتصال والارتباط المعنوي والأسماء المعدودة لا يتصل بعضها ببعض ولا بغيرها وإن اتفق اتصا

لها لفظا والتركيب مع الغير شرط في الإعراب فبنيت تلك الأسماء على السكون الذي هو الأصل في البناء ٥

وقفاً ووصلاً وفى نحو الحسن عندك وايمن الله يمينك

وسكونها للبناء فى حال الوقف والوصل نحو كم وهل وغيرهما مما بنى على السكون وإنّ الوقف هو السكوت
عليها والقطع عما بعدها واغتفر فيها التقاء الساكنين [و] وقفاً ووصلاً فرقاً بينها وبين المبنى لوجود
المانع عن الاعراب أعنى المشابهة بمبنى الأصل ولم يعكس لأن المبنى للمانع أكثر والتحرز عن التقاء الساكنين
أجدر وبعض النحاة كالزمخشرى لم يشترط التركيب مع الغير فى الاعراب بل اكتفى بمجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب ولذلك زعم أن السكون فى هذه الأسماء ليس للبناء بل للوقف ولو بالنية كان حالة
الوصل فإن الوصل فى تلك الأسماء بنية الوقف كما يدل عليه كونه فيها كالوقف فى وجوب قلب التاء
فى أواخرها نحو ثلثة أربعة بغلة ناقة هاء ساكنة وفى إثبات همزة الوصل فى أوائلها نحو واحد اثنان رجل امرأة
لكنه فى الوقف على وجه الوجوب وفى الوصل على وجه الجواز فإنه يجوز فيه حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها
جوازاً راجحاً على ما يقال ومن لم يجعل وصل تلك الأسماء بنية الوقف زعم أن الواضع كما أثبت تلك الأحكام
للوقف مطلقاً أثبتها للوصل فى هذه الأسماء من غير أن يكون فى نية الوقف والقطع فتأمل وفرق سيبويه
بين ما سكونه منظور بالوضع كأسماء حروف التهجى فإن المنظور فى وضعها أن يلقى كل منها بانفراده الى المتعلم لينطق
به ويتقن ويكرر حتى يتعلمه ثم يلقى اليه آخر وبين ما يعرض سكونه عند قصد التعديد فجوّز فى القسم الثانى الذى أصله
الاعراب أن يشمّ فيه الرفع الذى هو أقوى الاعراب كما يقال واحد اثنان زيد بكر بالاشمام بخلاف الأول خلافاً للأخفش حيث
منعه فى القسمين [و] يغتفر التقاء الساكنين أيضاً عند دخول همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة فى الاسم مع لام التعريف

للإلتباس وفي نحو لاها الله وأي الله

كما [في نحو آلحسن عندك و] بدونها كما في نحو [أيمن الله يمينك] وأيم الله يمينك وآلآن أعتبر عندك ذلك ٥

[للالتباس] بالخبر لو حذفت همزة الوصل كما هو حكمها في الدرج فحيث منع عنه اللبس قلبت ألفاً لتجري ذلك مجرى ٥

حذفها لأن في القلب من إذهابها بالكلية مع أن الألف لضعفها في حكم العدم وبعض العرب يكتفي بترقيقها وتسهيلها

على وجه يكون بين الهمزة والألف وهو المراد بقولهم بين بين والأول أشهر وأولى لكونه أقرب إلى أصلها الذي هو الحذف

وقرئ على الوجهين قوله تعالى آلآن وقوله آلذكرين وأيمن بضم الميم والنون لفظ موضوع للقسم ويلزم إضافته

إلى اسم الله تعالى سبحانه عند الجمهور وكذا أيم بحذف النون وهمزتها للوصل كما يجيء إن شاء الله تعالى ورفعهما

بالابتداء في المشهور ويلزم حذف خبرهما في الجملة القسمية في كلام الحالف كما يقال أيمن الله لأفعلن كذا والتقدير

أيمن الله قسمي مثلاً وهذا القسم في كلام المستفهم مبتدأ والخبر يمينك ونحوه كأنه قال أهذا القسم يمينك فهذه

مواضع اغتفاره حتماً [و] هو [في نحو لاها الله وأي الله] جائز فإن لاها الله أصله لا والله فحذفت ٥

واو القسم وهي شفوية وعوضت عنها هاء وهي حلقية لما بينهما من تناسب في الطرفية للمخرج ولتمحضها ٥

للعوضية امتنع بينهما الجمع وتعين الجر فيما بعدها وتنزل لحرف القسم منزلة الجزء مما بعدها فيجوز حذف ألفها

عند ملاقاتها اللام المدغمة من الجلالة لكونها في كلمتين حقيقة كالألف في أيها النبي وإثباتها لتنزيلها منزلة الجزء

فكأنهما في كلمة واحدة كالضالين وأي حرف جواب بمعنى نعم والأصل إي والله فحذف حرف القسم ثم إنهم جوزوا ٥

حذف الياء لملاقاتها اللام المدغمة في كلمتين فيقال إلله بكسر الهمزة وهي همزة إي وإبقاءها لكراهة الحذف

لاحتمال الغفلة عن المقصود والكون على صورة الجلالة المزالة عن صورتها بكسر أولها فتبقى إما مع التحرك بالفتح

(الجزء العاشر — من كمال)

وحلقتا البطان شاذ فإن كان غير ذلك وأولهما مدة حذفت نحو خف وقل وبع

للتوسل إلى تفخيم الجلالة أو التسكين كأنه جعل حرف الجواب كالقائم مقام حرف القسم نازلا منزلة الجزء من الاسم
لا الأول من هاء ولكن هذا مجرد اعتبار لإبقاء الياء من غير تمحض التعويض فلذا لا يجاز الجمع وكان حرف القسم في حكم المحذوف
من غير عوض ومن ثمه قالوا الأفصح نصب الاسم كنظائره بعد نزع الخافض من غير عوض ومنعوا من التقاء الساكنين في غير
الصور المذكورة [و] قولهم في المثل عند الشدة وتمام الشر التقت [حلقتا البطان] بإثبات ألف التثنية وملاقاتها اللام
الساكنة [شاذ] والقياس حذفها كما في قولك غلاما الرجل وثوبا ابنك لكن الأمثال قد تجري على خلاف القياس لبعض الأغراض
فلعلهم استسهلوا خلاف القياس في هذا المثل للتنبيه على تفظيع الشر بإتمام الحروف ومد الصوت والبطان بكسر الموحدة
الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان والتقاؤهما يدل على فرط الهزال أو المبالغة في الشد أو اضطراب البطان
عند الاضطرار إلى السير وعدم التمكن من إصلاحه وكل هذه أحوال تناسب الشدة فاستعير التقاؤهما لها كما قال أوس
بن حجر: وازدحمت حلقتا البطان بأقوام * وجاشت نفوسهم جزعا * وشاع حتى صار مثلا وإذا كان الأمر على ما ذكر
من المنع عن التقاء الساكنين في غير ما ذكر من الصور [فإن كان غير ذلك] المذكور لزم إما الحذف وإما التحريك والأصل
فيه أن تقع الحركة على أول الساكنين لما سيأتي إن شاء الله والتفصيل أنهما إن التقيا في غير ذلك [وأولهما مدة] فالحركة
ثقيلة عليها منافية للتخفيف المطلق من وضعها على السكون ومجانسة حركة ما قبلها لها فاضطروا إلى الحذف والساكن
الثاني قد يكون حرفا صحيحا وقد يكون كلمة أخرى جيء بها لمعنى مقصود يفوت بالحذف ضميرا كانت أم غيرها كنون التأكيد
الثقيلة ولام التعريف كما ترى في الأمثلة ولا شك أن المدة أولى بالحذف من جميع ذلك مع شيوع حذفها في كلامهم فلذا [حذفت]

المدة

وَتَخْشَيِنَّ وَاغْزُوا وَارْمِي وَاغْزُنَّ وَارْمِنَّ

المَدّة وذلك [نحو خَفْ وقُلْ وبِعْ] على صيغة الأمر من الأجوف وأصلها تَخَافُ وتَقُولُ وتَبِيعُ فبعد حذف حرف المضارعة وإسكان الآخر بالجزم التقى ساكنان فحذف أولهما وهو المدّة [وتَخْشَيِنَّ] للواحدة المخاطبة من الناقص على زنة تَفْعَيِنَّ بفتح العين وأصلها تَخْشَيِينَ بيائين على تَفْعَلِين وقلبت الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وياء الضمير ساكنة فحذفت المدّة التي هي أول الساكنين أعني الألف وأما تَخْشَيْنَ لجماعة النساء المخاطبات فوزنه تَفْعَلْنَ ولم تحذف منه شيء وكذا يَخْشَيْنَ للغائبات [و] نحو [اُغْزُوا] على صيغة الأمر المتصلة بضمير المخاطبين من الناقص [وارْمِي] بياء المخاطبة منه وأصلهما اُغْزُوُوا بواوين وارْمِيِي بيائين فحذفت ضمة الواو الأولى من الأول وكسرة الياء الأولى من الثاني استثقالاً فصار كل منهما مدّة ملاقية للضمير الساكن بعدها فحذفت وبقي الضمير ووزنهما اُفْعُوا وافْعِي وكذا ارْمُوا واُغْزِي واخْشَوْا واخْشَيْ وأصلهما اِخْشَيُوا واِخْشَيِي بالياء المفتوح ما قبلها قبل الضميرين فقلبت ألفاً وحذفت [واُغْزُنَّ وارْمِنَّ] بإلحاق نون التأكيد الثقيلة على الأمر للجماعة أو المخاطبة الواحدة من الناقص المضموم عينه في المضارع أو المكسور عينه فيه وكذا في المضارع على صيغة المعلوم المجزوم للجمع والمخاطبة منهما نحو لا تَغْزُنَّ ولا تَرْمِنَّ فإن الأصل بعد حذف اللام اُغْزُونَّ واُغْزِينَّ ولا تَغْزُونَّ ولا تَغْزِينَّ وارْمُونَّ وارْمِينَّ ولا تَرْمُونَّ ولا تَرْمِينَّ مثلاً فالتقى الضمير الساكن والنون المدغمة ولو حذفت الضمير دلّت عليه ضمة ما قبله في الجمع وكسرته في المخاطبة لانضمام ما قبل واو الجمع وانكسار ما قبل ياء المخاطبة فيما ذكر بخلاف النون لعدم الدليل عليها عند الحذف فيفوت معنى التأكيد المقصود منها فلذا لا يحذف

وَيَخْشَى الْقَوْمُ وَيَغْزُو الْجَيْشُ وَيَرْمِي الْغَرَضَ وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللَّهَ وَاخْشَوُا اللَّهَ وَاخْشَيِ اللَّهَ وَاخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا

الضمير دونها ولم ينزلوها من جهة عدم استقلالها منزلة الجزء من الفعل كما ينزل الضميران منزلته حتى يكونا كجزئين من كلمة واحدة فيغتفر التقاؤهما كراهة جعل كلمات ثلث بمنزلة الواحدة من غير داع وأما اعتبار ذلك في المثنى لتبقى الألف فلئلا يلتبس بالمفرد لانفتاح ما قبل النون فيهما فلا تدل الفتحة على الألف لو حذفت وكذا في جماعة النساء بزيادة الألف كراهة اجتماع النونات فقالوا اضربانّ واضربنانّ فلا بكسر النون منهما تشبيها بنون التثنية لوقوع بعد الألف وتفتح فيما عداهما وأما المؤكد بالنون من الأمر الناقص المفتوح العين في المضارع والمضارع المجزوم منه والمجهول مطلقا فما قبل الضميرين فيهما لانفتاحه لا يدل عليهما لو حذفا فلا النون فلذلك تبقيان وتضم الواو وتكسر الياء تحرزا عن التقاء الساكنين نحو اخشونّ واخشينّ ولا تخشونّ ولا تخشينّ ونحو لتبلونّ ولامه واو محذوفة بعد قلبها ألفا [و] نحو [يخشى القوم ويغزو الجيش و] فلان [يرمي الغرض] وهو الهدف الذي يرمى إليه السهم وحذفت المدة فيها لملاقاتها اللام الساكنة وحيث كان حذف المدة فيما ذكر من الصور لا لتقاء الساكنين فلو تحرك ما بعدها حركة يعتد بها أعيدت لزوال علة الحذف [والحركة في نحو خف الله] وقل اللهم وبع المال [واخشوا الله واخشي الله واخشونّ واخشينّ] ونظائرها من المضارع نحو لم يخش القوم ولا تخشوا الناس ولا تخشونّ وأما ترينّ ونحوها [غير معتد بها] وهي في حكم المعدوم فلذلك لم تعد المدة المحذوفة فلم يقولوا خاف الله وقول اللهم مثلا والوجه في عدم الاعتداد بها في نحو هذه الأمثلة عروضها فيها بسبب مجيء ساكن من كلمة أخرى منفصلة كالاسم الظاهر المعرف باللام ونون التأكيد الثقيلة فإنها مع الضمير البارز كلمة منفصلة

بخلاف نحو خافا وخافن فإن لم يكن مدة حرك

منفصلة في نحو ذلك وهذا [بخلاف نحو خافا] وقولا وبيعا وخافوا وقولوا وبيعوا وبيعي ونظائرها من
المضارع نحو لم يخافا ولم يقولا ولم يبيعوا ونحوها فإن الحركة فيها معتد بها لعروضها باتصال الضمير المرفوع المتصل
الذي يجري مجرى الجزء من الفعل [و] بخلاف نحو [خافن] وقولن وبيعن ولا تخافن ولا تقولن ولا تبيعن بالنون
الثقيلة وفتح ما قبلها في الجميع للمفرد وضمه للجمع وكسره في المخاطبة فإن عود المحذوف فيها لأن الحركة فيها معتد بها
لحصولها باتصال النون التي اتصلت بالفعل وجرى مجرى الجزء منه أما في المفرد فظاهر وأما في الأخيرين فبعد حذف
ما كان مانعا عن تنزيلها منزلة الجزء أعني الضميرين وأما في نحو رمتا وغزتا من الناقص المثنى في المؤنث فعدم
الرد لكون ألف التثنية التي لأجلها تحركت التاء في حكم المنفصل لحيلولة التاء ومع ذلك جوز بعضهم فيه الرد بأن
يقال غزاتا ورماتا مثلا كما في قول امرئ القيس: لها متنتان خظاتا كما أكب على ساعديه النمر [وإن لم يكن]
أول الساكنين [مدة حرك] ذلك الأول لعدم ثقل الحركة وعدم منافاتها الوضع مع حصول الغرض الذي هو
التحرز عن التقاء الساكنين بها فلا وجه للحذف لكن يستثنى من ذلك ما إذا كان أولهما تنوين العلم الموصوف
بابن مضافا إلى علم آخر كزيد بن عمرو فإنه يحذف أو كان أولهما نون التأكيد الخفيفة فإنها تحذف أيضا كما تقدم
في مقدمة الإعراب وذلك كقول الأضبط بن قريع: لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه فإن أصله
لا تهينن بالنون الخفيفة بقرينة وجود الياء وفي حكم نون التأكيد الخفيفة نون لدن غالبا على ما ذكره ابن مالك
في التسهيل وربما يقال من لدن الصباح بكسر النون وقال الجرمي حذف التنوين إذا كان أول الساكنين لغة قوم وعليها
ورد ما روي عن أبي عمرو أحد الله الصمد بحذف التنوين من أحد وقراءة عمارة بن عقيل ولا الليل سابق النهار بحذف

نحو اذهب اذهب ولم أبله والم الله
واخشوا الله

التنوين ونصب النهار ويجب على الأكثر تحريك الأول في غير المدة وفي غير تنوين العلم المذكور والتنوين المذكورين
وذلك [نحو اذهب اذهب] على صيغتي الأمر وكسر آخر الأولى بعد حذف همزة الثانية درجا [ولم أبله] وأصله أبالي
للتكلم المعلوم من المبالاة فحذفت الياء بالجازم ولكثرة استعماله فناسبه التخفيف فجعل لأنه أجوف ولم يحذف منه شيء
واعتبر عمل الجازم مرة أخرى فسكن اللام وحذفت الألف بالتقاء الساكنين فلما دخلت هاء السكت الساكنة وقفا التقى
ساكنان فحركت اللام بالكسر [والم الله] اذ الم يوقف على الم ولم يجعل آية برأسها فانه عند عدم الوقف يوصل بالجلالة
فتحذف همزتها درجا وآخر ميم ساكن لما عرفت من بناء الاسماء المعدودة على السكون وقفا ووصلا فعند ملاقاته اللام المدغمة
يلتقي ساكنان فحرك الأول والكسر وان كان هو الأصل لكنه فتح على ما اختاره سيبويه وتبع منهم توسلا الى تفخيم الجلالة
ولأن الياء قبله من جنس الكسرة وما قبل الياء أيضا مكسور فلو كسر كان من قبيل توالي الأمثال وأجاز الأخفش الكسر على الأصل
وبه قرأ عمرو بن عبيد في الشواذ ومن زعم أن السكون في تلك الأسماء للوقف لا للبناء فالوصل عنده بنية الوقف فالجلالة مبتدأ
بها عنده في النية كما في الوقف فلا تسقط همزتها درجا حتى يلتقي ساكنان فلذلك قال ان فتحة الميم منقولة من الهمزة وحذفت
الهمزة على القياس في حذفها حيث لم تقع الابتداء في اللفظ وذلك كما نقلت من همزة القطع في قولهم في التعبير عن كلمة لا النافية
لام ألف بفتح الميم وحذفت الهمزة عند الوصل بنية الوقف كما في قول أبي النجم: أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاي بخط مختلف *
تكتبان في الطريق لام ألف * وهذا اختيار الزمخشري في تفسيره وزيفه المص في شرح المفصل بأن فيه حملا لما اجتمع عليه القراء على
الوجه الضعيف لأن اجراء الوصل مجرى الوقف يعني جعله في نية القطع ليس بقوي في اللغة [و] نحو [اخشوا الله]

يا قوم

واخشيِ اللهَ ومن ثمّ قيل اخشونّ واخشينّ لأنه كالمنفصل الّا في نحو انطلق ولم يلده وفي نحو ردّ

ولم يردّ في تميم ممّا فرّ من تحريكه للتخفيف فحرّك الثاني

يا قوم [واخشيِ الله] يا ايّتها المرأة فانّ الضميرين الساكنين فيهما ليسا مدّتين لعدم مجانسة حركة ما قبلهما إليهما

لكونه مفتوحا فحرّك الأوّل ضمّا لثقل الكسرة على الواو والثاني كسرا على الاصل لعدم المانع منه لمناسبة الكسرة

له بخلاف نحو اغزُوا القوم وارمُوا القوم من مضموم العين في المضارع ومكسورها فيه فانّ الضمير فيهما مدّة

للمجانسة فيحذف [ومن ثمّ] اي من أجل لزوم التحريك اذا لم يكن اوّل الساكنين مدّة [قيل] في المؤكّد بالنون

[اخشونّ] يا رجال [واخشينّ] يا فلانة بتحريك الواو ضمّا والياء كسرا لجريان حكم الساكنين الملتقيين فيهما

فانّه ليس من مواضع الاغتفار وان كان الأوّل لينا والثاني مدغما [لأنه] اي الساكن الثاني المعلوم من السياق

[كالمنفصل] عمّا قبله لما عرفت من حكم النون الثقيلة عند وجود الضمير البارز فليسا في كلمة واحدة كما هو

شرط الاغتفار وهذا بخلاف نحو اُغزُنّ وارمِنّ فانّ اوّل الساكنين فيهما مدّة فتحذف كما مرّ وبالجملة فتحريك

الأوّل لازم في كلّ ساكنين متلاقيين ليس أوّلهما مدّة غير النون الخفيفة [الّا في نحو انطلق] بسكون اللام و

فتح القاف [ولم يلده] بسكون اللام وفتح الدال [وفي ردّ ولم تردّ في لغة تميم] ونظائرها [ممّا فرّ] فيه [من

تحريكه] اي من تحريك الأوّل واسكن [للتخفيف فيحرّك] الساكن [الثاني] في نحوها للتحرّز عن التقاء الساكنين

لما في تحريك الأوّل من نقض ذلك الغرض والأصل في انطلق كسر اللام وسكون القاف على الامر وفي لم يلد كسر اللام

وسكون الدال فشبّه طلق ويلد بكتف وخفّفا بتسكين الوسط مثله والتقى ساكنان وتحريك الأوّل نقض

لذلك الغرض فحرّك الثاني منهما فتحا اتباعا للأوّل متحرّك منها او تحصيلا للأخفّ من الحركة التي فرّ منها اعني الكسرة مع

وقراءة حفص ويتقه ليست منه على الأصح والأصل فيه الكسر

كراهة عروضها الآخر الفعل واستثقالاً للضمة وهذا في يلد غير مختص بصورة لحوق الضمير وإنما أراد الإشارة الى
ما وقع في قوله : عجبت لمولود وليس له أب : وذي ولد لم يلده أبوان : والمراد بفاقد الأب عيسى على نبينا و
عليهم الصلوة والسلام وبفاقد الأبوين آدم على نبينا وعليهم الصلوة والسلام والأصل في رُدَّ بصيغة الأمر ولم يرُدَّ من
المضارع اُردُد ولم يردُد بفك الادغام على ما يتكلم به الحجازيون فاختار تميم نقل حركة المجانس الاول الى ما قبله توسلا
الى التخفيف بالادغام ولو حرك الاول انتقض ذلك الغرض فادغم وحرك الثاني بالحركات الثلث كما سيجئ ان شاء الله تعالى
[وقراءة حفص] في سورة النور الشريفة ومن يطع الله ورسوله ويخش الله [ويتقه] بسكون القاف
وكسر الهاء فأولئك هم الفائزون [ليست منه] أي مما نحن فيه من تحريك الأول للتخفيف وحرك الساكن الثاني لا
لالتقاء الساكنين وذلك لأن الهاء فيه ضمير راجع الى الله والأصل ما قرأ بعضهم وهو يتقيه بكسر القاف وكسر الضمير
مع الوصل بالياء أي النطق به على وجه يظهر معه ياء يقال لها الصلة كما هو حكمه عند انكسار ما قبله نحو مررت به
وبغلامه فحفص يسكن القاف تشبيهاً لتقه بكتف وبقيت كسرة الضمير وحذفت ياء الصلة على ما هو حكمه
اذا عرض السكون لما قبله نحو عليه واليه فالكسرة في يتقه هي التي كانت ولم يلتق ساكنان أصلاً هذا [على الأصح]
خلافاً للزمخشري وأبي علي حيث زعما على أن قراءته مما نحن فيه من ذلك لزعمهما ان الأصل يتق فأدخلت هاء
السكت الساكن وسكن القاف تشبيهاً بكتف فالتقى ساكنان فحرك الثاني وهو هاء السكت دون الأول
لئلا ينتقض الغرض من تخفيفها بالاسكان وهذا ضعيف لما فيه من اثبات هاء السكت وصلاً وتحريكها [ولا

فإن خولف فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع ومذ وكاختيار الفتح في نحو الم الله وكجواز الضم

والأصل في تحريك الساكن إذا قصد تحريكه [الكسر] لأن الجزم في الفعل عوض عن الجر في الاسم في لغتهم فكأنهما متنا
سبان عندهم تناسبا يخلف به أحدهما مكان الآخر فإذا تعذر أحدهما ناسب أن يقام مقام الآخر مع أن الإنسان
إذا خلي وطبعه وحرمن نفسه الالتجاء عند تعذر النطق بالساكن إلى الكسرة المختلسة فكأنه مجبول على ذلك
وهي أخف على النفس بالطبع عند تحريك الساكن فلذا جعلت أصلا فيه [فإن خولف] ذلك الأصل [فلعارض]
يتفق في بعض الصور [كوجوب الضم في ميم الجمع] الملاقية لساكن آخر مثل لام التعريف في لكم اليوم وعليكم
اليوم وأنتم الفقراء وهم المؤمنون ونحو ذلك فإن تلك الميم أصلها الضم بدليل قرائة أهل مكة إياها بالضم مع الو
صل بالواو نحو عليكمو فالتزم الأكثرون عند تحريكها الرجوع إلى أصلها وربما جاء كسرها في بعض اللغات على الأصل في
تحريك الساكن هذا إذا لم تكن تلك الميم مسبوقة بهاء بعد ياء نحو عليهم القتال وإليهم اثنين أو بهاء بعد كسرة نحو بهم الأ
سباب وفي قلوبهم العجل فإن الأشهر في هاتين الصورتين الكسر لاغتفار الأصل في الساكن فيهما مراعاة إتباع
الهاء لكن القراء خالفوا ذلك وأتوا فيهما أيضا بالضم ترجيحا لمراعاة الحركة الأصلية إلا أن أبا عمرو قرأ نحو ذلك بكسر
الميم كما هو الأشهر [و] كوجوب الضم عند الأكثر في [مذ] عند ملاقات الساكن نحو مذ اليوم إتباعا للميم أو حملا
على الغايات التي تبنى على الضم كقبل وبعد للتناسب في المعنى كما حمل عليها حيث في البناء على الضم في الأفصح الأشهر
مع أصالة الضم فيه إن كان أصله منذ بالنون وجاء فيه الكسر على أصل التحريك أيضا [و كاختيار الفتح] أي كونه
راجحا مختارا في الميم [من الم الله] توصلا إلى تفخيم الجلالة وإن أجاز الأخفش الكسر [وكجواز الضم] في الساكن

إذا كان بعد الثاني منهما ضمة أصلية في كلمته نحو وقالت اخرج وقالت اغزي بخلاف نحو ان امرؤ وقالت ارموا وان الحكم

الأول للاتباع لما بعد الساكن الثاني من غير رجحان على الكسر [إذا كان بعد الثاني منهما] أي من الساكنين [ضمة أصلية في كلمته] أي في كلمة الساكن الثاني سواء بقيت تلك الضمة [نحو] قوله تعالى [وقالت اخرج] وقل انظروا أو انقلبت إلى غيرها لعارض [و] ذلك نحو قولك [قالت اغزي] أيتها المرأة فإن الأصل فيما وقع بعد الساكن الثاني من أغزي الضمة لأنه من يفعل بضم العين وإن انقلبت كسرة لمصادفة ياء المخاطبة ولم يلتزم الاتباع في نحو ذلك لكون الضم في غير الكلمة التي فيها الساكن الأول مفصولا عنه بحاجز هو الساكن الثاني وإن ضعف بالسكون فجاز الوجهين في الساكن الأول أي حرف كان في نحو ذلك هو القياس الموافق للسماع وقرأ حمزة وعاصم ما ورد من هذا القبيل في القرآن العزيز بكسر الساكن الأول إن كان تاء أو دالا أو واوا أو لاما أو نونا أو تنوينا نحو وقالت اخرج ولقد استهزئ أو انقص قل ادعوا أن اعبدوني محظورا انظروا ووافقهما أبو عمرو إلا في الواو من أو العاطفة واللام من قل فإنه يضمها وقرأ الباقون بالضم في جميع هذه إلا في التنوين في رواية ابن ذكوان عن ابن عامر فإنه يكسره على الوجه المفصل في موضعه ثم إن ما ذكر [بخلاف] ما إذا لم يكن الضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني فإن تحريك الساكن فيه بالكسر واجب على الأصل لعدم أصالة الضمة حتى تتبع وذلك [نحو إن امرؤ] فإن أصله مرء بسكون الراء وعند تسكين الميم والإتيان بهمزة الوصل يعرضها حركة ما بعدها إتباعا رفعا ونصبا وجرا [و] نحو [قالت ارموا] فإنه من يفعل بالكسر وأصله ارميوا بكسر الميم والضمة منقولة إليها من الياء وليست أصلية [و] بخلاف ما إذا كانت الضمة أصلية لكن لم يكن في كلمة الساكن الثاني في نحو [إن الحكم]

واختياره في اخشوا القوم عكس لو استطعنا وكجواز الضم والفتح في نحو ردّ ولم يردّ

إن الحكم] وقل الروح فأن ضمة الحاء والراء وإن كانت أصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني أعني اللام لأن لام

التعريف كلمة وما عرف بها كلمة أخرى فيقع الفصل بين الضمة والساكن الأول بكلمة فلا وجه للاتباع فيكسر وجوبا على الأصل

[و] نحو [اختياره] أي الضم فيما إذا كان الأول فيه واو الجمع المفتوح ما قبلها ضميرا كانت كما [في اخشوا القوم] ولا تنسوا

الفضل بينهم وادعوا الله مخلصين أو علامة كما في نحو هؤلاء مصطفوا القوم إذ قد حذفت قبلها في الجمع واو أو ياء مضموم

في الاصل لالتقاء الساكنين بعد انقلابهما ألفا لانفتاح ما قبلها فيتقوى مناسبة الضمة لها بمناسبتها الحركة ما حذف

قبلها فيتبع فيها الضم عند تحريكها وجاء على قلة فيها الكسر على الأصل [عكس لو استطعنا] ولو انطلقت ونحوهما مما ليست

فيه الواو للجمع ولم يحذف مضموم قبلها فان المختار فيها الكسر على الأصل والضم لمناسبة الواو قليل للفرق بين الواوين

ولم يعكس لأن الضم بما هي الجمع أجدر فإنها تنوب عن الضم في الجمع عند وقوعها علامة للرفع في الجمع الصحيح مع أنه قد حذف

بعدها في نحو لو استطعنا همزة وصل مكسورة فالكسرة تناسبها في نحوه لذلك أيضا وتابع أول الساكنين إتباعا ٥

لضمة ما قبله وعليه قرئ في الشواذ قم الليل [وكجواز الضم والفتح] مع الكسر [في نحو ردّ ولم يردّ] ومدّ ولم يمدّ إلى غير

ذلك من الأمر والمضارع المجزوم المدغمين من مضموم العين في المضارع وقد نقلت ضمة العين إلى ما قبلها للتوسل

إلى الادغام وحذفت همزة الوصل في الأمر للاستغناء عنها بتحرك ما بعدها وليس في أصل الساكن الثاني الذي اضطر إلى

تحريكه حركة قبل الادغام في نحو اردد ولم يردد لسكونه بالجزم فحينئذ لم يكن حركة أصلية يراعى ابقاؤها جوزوا فيه الضم

اتباعا لما قبله والفتح تخفيفا والكسر على الاصل في تحريك الساكن وفي مفتوح العين نحو عض وجهان الفتح للاتباع والتخفيف

والكسر على الاصل وفي مكسورها نحو فرّ الكسر للأصل والاتباع والفتح للتخفيف ويمتنع فيهما الضم هذا إذا كان مثل ما ذكر غير

بخلاف نحو ردّ القوم على الأكثر وكوجوب الفتح في نحو ردّها والضم في نحو ردّه على الأفصح والكسر لغية وغلط تغلب

في جواز الفتح لكونه ضعيفاً والفتح في نون من

ملاق لساكن بعده [بخلاف] ما إذا لاقى ذلك كاللام في [نحو ردّ القوم] فإنه يتعين فيه الكسر [على الأكثر] لأنه

لو فك الإدغام وقيل أردد القوم تعين الكسر فأبقى على حركته بعد الإدغام أيضاً ومن العرب من يفتح بعد الإدغام

أيضاً وعليه روي قول جرير: فغضّ الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلابا وقوله أيضاً: ذمّ المنازل

بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام [وكوجوب الفتح في] المضاعف المذكور في لغة جميع العرب

إذا اتصل بالضمير المفرد المؤنث الغائب المنصوب وهو ها [نحو ردّها] وعضّها واستعدّها لأن الهاء لخفائها كا

لمعدوم فآخر الفعل كأنه قبل الألف فيفتح [و] وجوب [الضم] فيه إذا اتصل بالضمير المفرد الغائب المذكر المنصوب

كما [في نحو ردّه] وعضّه واستعدّه [على الأفصح] إذ الأصل والقياس انضمام هذا الضمير مع الوصل بالواو فآخر

الفعل كأنه ولي تلك الواو لخفة الهاء فيضم [والكسر] فيه كما هو لغة بني عقيل على الأصل في تحريك الساكن لغة

ضعيفة ولذا صغرها وقال [لغية] إذ في هذه اللغة يكسر هاء الضمير لانكسار ما قبلها وهو آخر الفعل ه

فيتوصل بالياء كما في به وبغلامه على ما مرّ فيخرج ذلك الضمير عن أصله الذي مراعاته لأنها أهمّ عندهم

من مراعاة الأصل في تحريك الساكن [وغلط] على صيغة المجهول من باب التفعيل أي نسب إلى الغلط

[تغلب في] دعوى [جواز الفتح] في نحو ردّه وعضّه واستعدّه قياساً على الخالي عن الضمير معتبراً بعدم

السماع يعني أنهم حكموا بكونه غالطاً في هذه الدعوى [لكونه ضعيفاً] لضعف ذلك القياس بسبب وجود

واو الصلة وضعف الحاجز مع الضمير بخلاف الخالي عنه [و] كوجوب [الفتح] تخفيفاً [في نون من] الجارة

مع اللام نحو من الرجل والكسر ضعيف عكس من ابنك وعن على الأصل وعن الرجل بالضم ضعيف و

جاء في المغتفر النقر ومن النقر وأضربه

[مع لام] التعريف [نحو من الرجل والكسر ضعيف] لما يلزم من توالي الكسرتين مع كثرة استعمالها مع اللام وهذا

[عكس] ما إذا لقيت ساكناً غير اللام نحو [من ابنك] بحذف همزة الوصل فإن الكسر فيه أكثر من الفتح لقلة الاستعمال

ثم مراعاة الأصل في تحريك الساكن فيه لقلته لأنها أولى من المبالاة بالكسرتين بخلاف الكثير التابع [و] كذا [عن] الجار

ثابتة [على الأصل] الذي هو الكسر مع اللام وغيرها من غير فرق لأن ما قبل النون فيها مفتوح فلا يجتمع كسرتان

حتى يخالف الأصل للتحرز عنه [وعن الرجل بالضم] على ما حكاه الأخفش من بعض العرب اتباعاً الجيم من الرجل

وتشبيهاً له بنحو قل انظروا [ضعيف] لتوسط لام التعريف وهي كلمة أخرى بين النون ورجل فهو من قبيل إن الحكم

وقد مر أنه لا يجوز فيه الضم وهكذا الكل ما كان أوله مفتوحاً كهل الاستفهامية ومن الاستفهامية والشرطية

يكسر على الأصل نحو هل الرجل ومن الرجل وهل ابنك ومن ابنك [وجاء في] نوعين من التقاء الساكنين ٥

[المغتفر] تحريك الساكن الأول النوع الأول الوقف فإنه جاء فيه تحريك أول الساكنين إن كان حرفاً صحيحاً

بالحركة الساقطة عن الموقوف عليه بالوقف إن كانت ضمة أو كسرة كالنقر بسكون القاف وهو صويت من طرف

اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطرب فيقال فيه عند الوقف رفعاً هذا [النقر] بضم القاف كقوله: أنا ابن ماوية إذ جد النقر * وجاءت الخيل أثابي زمر: [و] في الوقف جراً [من النقر]

وكذا جاءني بكر بضم الكاف ومن بكر بكسرها ومثله قراءة أبي عمرو في رواية عنه وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة إلى

الباء [و] كما يقال لم [أضربه] بضم الباء وسكون هاء الضمير في لم أضربه بسكون الباء وضم الهاء قال الشاعر:

يا عجباً والدهر جم عجبه * من عنزي سبني لم أضربه * ومنه وعنه بضم النون وسكون الهاء في منه وعنه

ودابّة وشابّة وجانّ بخلاف نحو تأمرونّي الابتداء لا يبتدأ إلا بمتحرك كما لا يوقف إلا على ساكن

لأن أول الساكنين إن كان صحيحا فهو يتحرك بالطبع بكسرة مختلسة على ما قالوا وإن لم تدرك لضعفها وغاية خفا
ئها ولذا جعلت كالعدم وحكم بالتقاء الساكنين فكأنهم قصدوا إتمام تلك الكسرة إن كانت الساقطة عما بعده كسرة
وحملوا عليها الضمة إن كانت هي الساقطة لما بينهما من التواخي والتناسب واستحقاقها الرعاية لكونها حركة قوية
شأنها أن يكون للعمدة بخلاف الفتح لكونه للفضلة بعيدا عن المناسبة للكسرة المختلسة الثابتة بالطبع فلذلك
لم يجئ نحو رأيت النقَر بفتح القاف إلا على الشذوذ [و] النوع الثاني المدغم قبله لين بشرط أن يكون ألفا فإنه جاء قلبها
همزة مفتوحة للمبالغة في الهرب عن التقاء الساكنين فيما يكثر وقوعه وهو الألف قبل المدغم على ما قال المصنف والزمخشري فلذلك
جاء [دأبّة وشأبّة] بقلب ألفها همزة مفتوحة على ما حكاها أبو زيد وعليه قرأ في الشواذ ولا الضألّين وإنس [و] لا
[جانّ بخلاف] ما إذا كان اللين واوا [نحو تأمرونّي] على قراءة تشديد النون أو ياء نحو خويصّة فإنهما يبقيان على
حالهما من غير قلب ولا تحريك لقلة وقوعهما بالنسبة إلى الألف على ما قال نجم الأئمة فلا يبالي فيهما بالتقاء الساكنين [الابتداء]
والمراد به الأخذ في النطق بعد الصمت [لا يبتدأ] في النطق [إلا بمتحرك] وجوبا صناعيا موافقا لحكم العقل لتعذر الابتداء
بالساكن بشهادة الذوق ونازعه ابن جني في جوازه مع التعسر ووقوعه في الفارسية مع كون أول الكلمة مدغما
ضعيف ولعل الحركة فيما زعم وقوعه فيه ضعيفة خفية على ما قيل لأن الحرف في أول وجوده يجب أن يكون ساكنا
ثم يعرضها الحركة ضرورة تأخر العارض عن المعروض لأنا نقول العروض إنما يقتضي التأخر بالطبع ولا ينافي المعية الزمانية
الواقعة بين الحركة والحرف المتحرك كما في حركتي اليد والمفتاح بالوجدان [كما لا يوقف إلا على ساكن] وجوبا صناعيا
موافقا

فَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ سَاكِنًا وَذَلِكَ فِي عَشَرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ وَهِيَ ابْنٌ وَابْنَةٌ وَابْنُمٌ وَاسْمٌ وَاسْتٌ وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَامْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ

موافقًا لاستحسان العقل ليكون حكم الابتداء والانتهاء متضادين كتضاد أنفسهما والمراد بالوقف قطع الحركة عند السكوت
لا ما يشمل الروم وغيره ولوجوب التحريك فيما يبتدأ به كان المناسب والأصل تحرك ما هو أول الكلمة حقيقة وقد خولف في بعض
الكلمات [فإن كان الأول ساكنًا] على خلاف ذلك الأصل [وذلك] فيما ليس مدلوله حدثًا من الاسم سماعي وذلك [في
عشرة أسماء محفوظة] منهم بالاستقراء دون غيرها [وهي ابن وابنة] والأصل بنو بالتحريك بدليل أبناء في
الجمع لدلالة بنون في الجمع على فتح الأول وما فتح أوله من صحيح العين لا يقاس أفعال في جمعه إلا مع فتح العين
أيضًا كجبل وأجبال وبنت في المؤنث تدل على كون اللام واوًا لأن إبدال التاء منها أكثر من إبدالها عن الياء نحو
فئت وأبدلت عنها همزة الوصل بعد تسكين الأول [وابنم] بزيادة الميم للتأكيد على ما قيل كزرقم في الأزرق لا عوضًا
عن المحذوف والإلام يجامع مع همزة العوض وإجراء الميم مجرى حرف الإعراب بعيد [واست] في سته بالتحريك
بدليل أستاه كأبناء [واسم] وأصله عند البصريين سمو بسكون الميم وضم السين وكسرها بدليل سم بدون
الهمزة بضمها وكسرها لجمعه على أسماء قياس كقفل وأقفال وجذع وأجذاع [واثنان واثنتان] والأصل ثني
وثنية بالتحريك كشجر وشجرة بدليل ثنوي بالتحريك المفتوح مع قلب الياء واوًا في النسبة ولو كانت الفاء
مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثنيي بالإسكان كظبيي كما مر و
[امرؤ وامرأة] والأصل مرء والآخر لما كان همزة في معرض التخفيف بالحذف كما يقال مرة صالحة بترك الهمزة حمل على
ما حذفت لامه في تسكين الأول وإلحاق همزة الوصل والغالب عند إلحاقها اتباع حركة الراء الهمزة في الأحوال الثلاثة

وأيمن الله وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعدا كالاقتدار والاستخراج وفي أفعال تلك

المصادر من ماض وأمر وفي صيغة أمر الثلاثي

الأعرابية وقد يلتزم فتح الراء على جميع الأحوال كما حكاه الفراء وقد يضم على الأحوال كلها [وأيمن الله] عند البصريين فإنه

عندهم اسم مفرد من اليمن بمعنى البركة أي وبركة الله وهو على زنة أشد بشد الدال وأنك بالهمزة الممدودة في

أوله بعدها النون للرصاص بدليل التصرف فيه حيث يقال فيه أيم وأم كلاهما بفتح الهمزة وكسرها ولو كان جمعا

لم يتصرف وقالوا الهمزة فيه للوصل لحذفها درجا كما قال نصيب فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله

ما ندري أي لأيمن الله فحذفت الهمزة بعد اللام المؤكدة وبقيت الياء الساكنة وإسكان الأول في الاسم الدال على

الحدث كثير قياسي [و] ذلك [في كل مصدر بعد ألف فعله الماضي] أي همزة المزيدة وأوله [أربعة] أحرف [فصاعدا]

من الأصلية والزائدة المحققة في مرتبة زيادة تلك الهمزة [كالاقتدار] فيما بعد همزته في الماضي أربعة [والاحرنجام]

والاحرنجام فيما بعدها فيه أكثر من أربعة [و] في الفعل أيضا كثير قياسي كما [في أفعال تلك المصادر من ماض]

نحو اقتدر واستخرج واحرنجم [وأمر] كاقتدر واستخرج واحرنجم وفي تفعل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما في الفاء

كاطير واثاقل وذلك بخلاف ما يكون بعد همزته أربعة فصاعدا بعضها زائدة ليست في مرتبة زيادتها في الماضي

أو ثلثة أحرف هي أصول أصله المجرد كأكرم فإن همزته للقطع ومنه أسطاع وأهراق إن أصلهما أطاع وأراق

ثم زيدت السين والهاء فليسا محققين في مرتبة الهمزة [وفي صيغة أمر الثلاثي] المجرد أن سكن ما بعد حرف

المضارعة فيه نحو اضرب واعلم في يضرب ويعلم بخلاف ما تحرك فيه ذلك كالأجوف والمثال نحو يصون ويعد فإن

الأمر منهما صن وعد [وفي الحرف قليل سماعي لم يوجد سوى لفظين [لام التعريف وميمه] نحو ليس من امبر امصيام

في

وفي لام التعريف وميمه الحق في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها

تضم نحو اقتل واغز واغزي بخلاف ارموا وإلا في لام التعريف وايمن الله فإنها تفتح

في أم سفر وقوله [الحق] جواب الشرط أي فإن كان أول الكلمة ساكنا وذلك في تلك العشرة وما ذكر بعدها

الحق [في الابتداء خاصة] أي لا في الدرج [همزة وصل] لكونها أقوى الحروف والابتداء بها أولى وسميت بذلك

للتوصل بها إلى الابتداء بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان ولأنها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها في

النطق [مكسورة] لمناسبة الكسرة للسكون ولذا كان هو الأصل في تحريك الساكن فهو أنسب بالساكن بعدها فزيدت

متحركة بالكسرة لذلك على ما ذهب إليه سيبويه وقال الكوفيون إنها زيدت ساكنة لتقليل الزيادة ثم حركت على أصل التقاء

الساكنين وعلى أي حال هي مكسورة في كل ما زاد فيه للابتداء [إلا فيما] كانت [بعد ساكنه] الذي في أوله [ضمة

أصلية فإنها تضم] فيه إتباعا لتلك الضمة سواء بقيت [نحو اقتل واغز] أو زالت لعارض كالاتصال بياء

المخاطبة [و] ذلك نحو [اغزي] وفي ضمها في مثله فائدة أخرى وهي الدلالة على تلك الضمة وما كانت الضمة في

أول حروفه الأصول أصلية في بناء دون بناء لا ننطق به على البناء للمفعول دون الفاعل بضم الهمزة في البناء

الذي هي أصلية فيه وذلك [بخلاف ارموا] مما كانت الضمة فيه عارضة فإنه من يفعل بكسر العين و

الضمة عرضت للوقوع قبل واو الضمير [وإلا في لام التعريف] وميمه [وايمن الله فإنها تفتح] في هذه

الثلاثة تخفيفا لكثرة استعمالها هذا على الأشهر ومنهم من يجعل الهمزة فيها للقطع وهي الهمزة التي تثبت في

الدرج فيقطع بها ما قبلها عما بعدها في النطق ولهذا سميت بذلك وحذفت في هذه درجا تشبيها بهمزة الوصل

لكثرة الاستعمال مع أن القسم في موقع التخفيف ولذلك وجب حذف الخبر في ايمن الله ولعمرك وذلك لزعمه أن

وإثباتها وصلاً لحنٌ وشذّ في الضرورة والتزموا جعلها ألفاً لا بين بين على الأفصح في نحو آلحسن

عندك وآيمن الله يمينك للبس

أل بتمامها حرف التعريف كما ذهب إليه الخليل وكذا لام وآلأيمن جمع يمين لعدم هذه الزنة في المفرد وآنك

أعجمي والأشدّ جمع للشدة عند سيبويه يقال بلغ الغلام شدّته لكن هذا الجمع ليس قياساً وقيل إنه جمع شدّ

بالفتح أو الكسر نحو كلب وأكلب وذئب وأذؤب وإن لم يستعمل هذان المفردان فيما يناسب معناه فهو كأبابيل

مما لم يستعمل مفرده القياسي وحكى يونس كسر الهمزة في إيمن وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن حرف لا اسم

وهو ضعيف [و] همزة الوصل في أي كلمة كانت [إثباتها وصلاً لحنٌ] أي خطأ لأنها إنما وضعت للتوصل

بها إلى الابتداء فزيادتها وصلاً زيادة في موضع الاستغناء على خلاف الأصل في وضعها [وشذّ] إثباتها

[في الضرورة] كما في قول قيس بن الحطيم: إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنه ٭ بنثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ ٭ وقول الآخر

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمةً ٭ على حدثان الدهر مني ومن جُمل ٭ وعدلوا عن حذفها [و] التزموا [في الأفصح

جعلها ألفاً] محضة [لا] جعلها [بين بين في] ما وقعت فيه مفتوحة بعد همزة الاستفهام [نحو آلحسن

عندك وآيمن الله يمينك للبس] اللازم من حذفها إذ لو حذفت لم يعلم أن الباقية هي الاستفهامية

لانفتاح الهمزتين فيلتبس بالخبر وخلاصة المعنى أنهم التزموا لأجل اللبس اللازم من الحذف والتحرز عنه الجعل

الأول في الأفصح لا الثاني وإن اندفع اللبس بكلٍّ من الجعلين وإنما اختاروا الأول لما مرّ في التقاء الساكنين

فلو خالفت حركتها حركة همزة الاستفهام حذفت لعدم اللبس نحو أصطفى البنات واستكبرت أم كنت من العالين

لأن

وَأَمَّا سُكُونُ هَاءِ وَهُوَ وَوَهِيَ وَفَهُوَ وَفَهِيَ وَلَهُوَ وَلَهِيَ فَعَارِضٌ فَصِيحٌ وَكَذَا لَامُ الأَمْرِ نَحْوُ وَلْيُوفُوا

وَشُبِّهَ بِهِ أَهْوَ وَأَهْيَ

لأن همزتها مكسورة ففتحة الهمزة الباقية يدل على أنها استفهامية وكذا أستخرج المال بضم التاء على البناء للمفعول وفتح الهمزة لأن همزة الوصلية مضمومة وهكذا أبنك صالح بفتح الهمزة لأن الوصلية منه مكسورة ثم إن ما ذكر من قاعدة زيادة همزة الوصل للابتداء بالساكن إنما هو فيما اعتبر سكون أوله بنفسه من غير أن يكون طاريا بعد لحوق شيء آخر أعتبار أما أصلا بحيث يتحقق عند الابتداء وعدمه كما في اسم وابن [وأما سكون] أوائل الضمير في قولهم [فهو وفهي وهو وهي ولهو ولهي فعارض] طار بعد لحوق العاطف ولام الابتداء المشبهتين بالجزء بما يلحقانه لعدم إستقلالهما بالمفهومية وعدم صحة الوقف عليهما وبعد تنزيل تلك الضمائر معهما منزلة كلمة واحدة موازنة لنحو عضد وكتف وصيرورة أوائلها أوساطا فيما انزل منزلة كلمة واحدة سكنت تخفيفا كأوساط ما يوازنها من الكلمات وبزوال ذلك السكون عند الابتداء وانفرادها عن اللواحق فلذلك لم تلحق الهمزة فلا يرد النقض به على تلك القاعدة ثم إن هذا السكون العارض فيما ذكر [فصيح] كثير في كلام الفصحاء وبه قرء الكسائي وأبو عمرو وقالون عن نافع في الكتاب العزيز كقوله تعالى وهو خير لكم وهو خير الرازقين فهي كالحجارة لهي الحيوان وأسكن الهاء من ثم هو يوم القيمة الكسائي وقالون تشبيها لثم بالواو والفاء [وكذا] أي في العروض والكثرة في كلام الفصحاء [لام الأمر] بعد الفاء والواو العاطفين فإنها يسكن تشبيها الهامع العاطف وحرف المضارعة بكتف [نحو وليوفوا] فلينظر [وشبه به] أي بما ذكر ما هو قليل في كلامهم ولم يبلغ حدا يستحق معه أن يجعل أصلا في التنزيل منزلة كلمة واحدة فكأنه شبه بما ذكر في ذلك وذلك هو الضمير مع همزة الاستفهام نحو [أهو وأهي] كما قال زياد

أي والأصل الهمز والضم وقد قرئ على الأصل الكثر القراء وهو لغة الحجازيين وقرء بالسكون أبو عمرو والكسائي وقالون وهو لغة أهل نجد أي بني تميم واستقبح ذلك البصريون لأنه لم يكثر عليها فلا يمكن تشبيهه بالواو والفاء لكونها مستقلة يوقف عليهما مثلهما اهـ كذا ذكر كتبه في ١٩٩٤/٦/٨٧

قوله: زارت رويقة شعثا بعدما هجعوا
لدى نواصل في أرساغها الخدم

ثم ليقضوا ونحو أن يمل هو قليل * الوقف * قطع الكلمة عما بعدها وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل

بن المنقذ أو غيره * فقمت للطيف مرتاعا وأرقني * فقلت أهي سرت أم عادني حلم * فكأنها أشبهها

بنحو فهو وفهي للمشابهة في الزنة في الإلحاق بنحو عضد وكتف [و] كذلك لام الامر في ثم العاطفة نحو [ثم ليقضوا]

تشبيها الميم الأخير المدغمة فيها من ثم مع لام الامر وحرف المضارعة بالواو ولام الامر وحرف المضارعة للمناسبة

في الاشتمال على العاطف المفيد للاشتراك ولام الامر [ونحو أن يمل هو] باسكان هاء الضمير تشبيها للجزء الا

خير من الفعل معه منزلة نحو عضد [قليل] في كلامهم لاستقبال الفعل وجواز الوقف على آخره فيبعد تنزيل

جزء منه منزلة الجزء من الضمير ولذلك اتفق السبعة على ضم الهاء في الاية المذكورة الا ما روي عن قالون

من اسكانه [الوقف] في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة وقفا أي حبستها فوقفت هي وقوفا وفي

الاصطلاح [قطع الكلمة عما بعدها] ولو تقديرا أي السكوت عليها والانفصال عما بعدها او جعلها آخر الكلمة

بحيث لو كان بعدها شيء لم يكن متصلا بها بل كان مبتدأ به فيشمل الوقف على ما لم يكن بعدها شيء و

لا ينتقض طرده بالسكت وقفا اصطلاحا وهو اسكان الكلمة من غير سكوت عليها ولا عكسه بالوقف

بالحركة ولو خطأ فانه يسمى وقفا اصطلاحا كما قيل والنقضان يتوجهان على تعريفه بانه قطع الحركة

ولو تقديرا كما في الوقف على الساكن نحو من وكم ولعل مراد قائله تعريف الوقف بالاسكان خاصة فيندفع

نقض العكس [وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل] فان بعضها أحسن من بعض ومحالها ه

متفاوتة كما يظهر لك ان شاء الله تعالى وتلك الوجوه تنحصر في أحد عشر وجها وهي الاسكان والروم والاشمام وابدال

الالف

فالإسكان المجرد في المتحرك والروم في المتحرك وهو أن تأتي بالحركة خفية وهو في المفتوح قليل والإشمام

الألف وإبدال تاء التأنيث في الاسم هاء وزيادة الألف وإلحاق هاء السكت وإثبات الواو والياء أو حذفهما وإبدال الهمزة والتضعيف

ونقل الحركة وهذه حالات تعارض الوقف الذي هو قطع الكلمة عما بعدها بحسب ما علم من استقراء كلامهم وعد الوقف من أحوال أبنية الكلمة

باعتبار ما يعرض من تلك الحالات للأبنية كالوقف بالتضعيف وإبدال الحرف من الكلمة ولا يقدح في ذلك عدم كون بعضها من أحوالها

لعدم التغيير في الإشمام وإخفاء الحركة الخارجة عن البناء اللاحقة لآخر الكلمة في الروم وذكر مثل ذلك لاستتمام البحث عن الوقف

كبعض أحكام التقاء الساكنين على ما مر في أول الكتاب فتأمل فيه وأما ما يظهر من كلام بعض المحققين أن الوقف

ليس من أحوال الأبنية فذلك كأنه ناظر إلى نفس الوقف الذي هو القطع [فالإسكان المجرد] عن الروم والإشمام وهو أول

الوجوه إنما هو [في المتحرك] يعني محله المتحرك لا غير إذ لا يتصور إسكان الساكن بل الوقف عليه بالسكوت وقطع الكلام

ثم إن الوقف بالإسكان يجري في المنون وغيره وفيما سكن ما قبل آخره أو تحرك والمعرب والمبني وهذا الوجه هو الأصل

لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة وقد يعدل عنه لتحصيل غرض آخر أو لخصوصية المحل الذي وقع العدول

عنه فيه على ما سيظهر لك إن شاء الله [والروم] هو ثاني الوجوه أيضا لأنه [في المتحرك وهو] في اللغة القصد وفي الصناعة

[أن تأتي] أنت [بالحركة] حال كونها [خفية] بحيث يسمعها من كان قريبا منك بصوت ضعيف كأنك قصدتها ثم

اختلستها للوقف فلذلك اختص بالمتحرك والداعي إليه قصد التنبيه على الحركة الكائنة حال الوصل [وهو في المفتوح

قليل] حتى أن القراء منعه إذ المناسب له كون الحركة قوية تامة القبول للتبعيض والفتح حركة خفيفة سريعة

الجري على اللسان ومع ذلك فالروم فيه تشبه الثؤباء ويؤدي إلى هيئة مستكرهة في الفم ولذلك لم يعتبره القراء

في القرآن وإنما حكاه سيبويه عن بعض العرب وأجازه في الكلام دون القرآن [والإشمام] وهو الثالث وأصله

فى المضموم وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان والأكثر على أن لا روم ولا إشمام فى هاء التأنيث وميم الجمع والحركة
العارضة وإبدال الألف فى المنصوب المنون

من الشم أيضاً مختص بالمتحرك لكن لا مطلقاً بل إنما يكون [فى المضموم وهو أن] لا تأتى بالحركة أصلاً بل [تضم الشفتين بعد الإسكان]
للتنبيه على أن حركة الوصل ضمة يحصل بانضمام الشفتين فكأنك أشممتها كما تشم الرائحة فهو مجرد إحداث هيئة فى الشفتين ولا
يحصل فى النطق به شيئ بخلاف الروم فإنه ينطق بالحركة فيه خفية ومن ثم قيل : وقد يدرك الروم البصير وغيره
ولا يدرك الإشمام غير بصير : [والأكثر على أن لا روم ولا إشمام فى هاء التأنيث] أى الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث فى الوقف
كنعمة ورحمة [و] فى [ميم الجمع] نحو لكم وعليكم ومنهم [و] فى [الحركة العارضة] كالتى عرضت فى نحو قل ادعوا الملائكة
الساكن أما فى هاء التأنيث فلأن الروم والإشمام لبيان حركة آخر الموقوف عليه فى الوصل والتاء التى كانت لها الحركة
فيه قد زالت والهاء حادثة بعد الوقف بلا حركة وعبر بالهاء للإشعار بجوازهما فى التاء التى لم تبدل هاء وقفاً كأخت وابنت
وأما فى ميم الجمع فلأنها فى الوصل إما ساكنة وإما مضمومة بضمة عارضة للوصل بالواو الساكنة نحو عليكموا وعلى أى حال
لا حركة أصلية للآخر وصلاً حتى ترام أو تشم وأما فى الحركة العارضة فلأنها إنما عرضت فيما أصله السكون لعلة هى ملاقاة
الساكن وقد زالت فى الوقف لقطعه عما بعده فعاد إلى أصله فهى كالعدم غير صالحة للاعتناء والبيان ثم إن نسبة المنع من الروم
والإشمام فى الثلثة إلى الأكثر يقتضى وقوع الخلاف فيها كما توهم بعض شراح الشاطبية مع أنهم أجمعوا على المنع فى الهاء والحركة
العارضة بل قد يدعى الإجماع فى الثلثة ومن ثم رد الحافظ أبو عمرو على مكى فى تجويزهما فى ميم الجمع بأنه خالف الإجماع ولعل
المصنف اعتبر مخالفته وكأنه قال الأكثر على عدمها فى جميع هذه الثلثة خلافاً لبعضهم فى خصوص الميم [و] الوجه الرابع
الذى هو [إبدال الألف] عن النون كائن وجوباً [فى المنصوب المنون] المجرد عن تاء التأنيث عوضاً عن نون التنوين
المحذوفة

وفي إذنْ ونحو اضربَنْ بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء على الأفصح ويوقف على الألف في باب عصاً ورحىً بالاتفاق

المحذوفة لخفتها ومناسبتها للفتحة فيحصل بإبدالها الجمع بين الخفة المطلوبة في الوقف وإبقاء الحركة والتعويض عن المحذوف

وخالف فيه ربيعة فإنهم يقفون على المنصوب أيضاً بحذف الحركة والتنوين معاً من غير إبدال كما قال: ألا حبذا غنم وحسن

حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً دنف. فإنه وقف على دنف وهو منصوب من غير تعويض وغنم امرأة وكما قال:

ولا تحمدا وجهاً ولا تحلقا شعر [وفي إذنْ] عوضاً عن نونه تشبيهاً لها بتنوين المنصوب وأجمع عليه القراء

السبعة خلافاً للمازني حيث أوجب الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور والمبرد جوز الوجهين [وفي اضربَنْ]

بالنون الخفيفة عوضاً عنها تشبيهاً بإبدال التنوين أيضاً وهذا الإبدال شائع وجعل منه بعضهم قوله تعالى ألقيا في جهنم

[بخلاف المرفوع والمجرور] المنونين [في الواو والياء] المناسبتين لهما فإنهما لم يبدلا عن تنوينهما وقفاً فلا يقال هذا

رجلو بالواو ولا مررت برجلي بالياء بل يوقف عليهما بالإسكان وذلك [على الأفصح] استثقالاً للواو والياء

في مقام الوقف والتخفيف وحكى أبو الخطاب عن أزد السراة أنهم يبدلونهما عن تنوينهما فيقولون رجلو ورجلي مثلاً

حرصاً على بيان الإعراب [ويوقف على الألف] في الأحوال الثلث [في باب] المنون الذي آخره ألف مقصورة نحو [عصاً

ورحى] ومصلى ومعلى ومغزى فيمن صرفه فيقال عصا بالألف في جميع الأحوال [اتفاقاً] وإن اختلفوا في

تحقيق تلك الألف فزعم أبو علي في بعض كتبه وفاقاً لسيبويه فيما زعمه المصنف ورجحه أنها في النصب مبدلة

عن التنوين وفي الرفع والجر هي المحذوفة التي كانت فأعيدت بعد سقوط التنوين وقفاً حيث زال موجب حذفها

وهو التقاء الساكنين قياساً لهذا الباب حيث أشكل الأمر فيه على الصحيح المنون المعلوم أمره في إبدال الألف عن

وقلبها وقلب كل ألفٍ همزةً ضعيفٌ وكذلك قلبُ ألفِ نحو حبلى همزةً أو واواً أو ياءً

تنوينه في النصب دون الرفع والجر وزعم المازني وبعضهم أنها مبدلة عن التنوين في الأحوال الثلث لوقوعه في جميعها

بعد فتح ما قبل الألف المحذوفة كما وقع بعد الفتحة في الصحيح المنون المنصوب ويضعف بأن التابع في لغتهم هو اعتبار الحركات

المقدرة والتنوين فيما نحن فيه واقع في الرفع والجر بعد الضمة والكسرة الإعرابيتين المقدرتين على الألف المحذوفة فلا

عبرة بفتحة ما قبلها وزعم المبرد وأما سيبويه فيما فهم بعضهم من كلامه أنها في الأحوال الثلث هي المحذوفة المعادة

بعد سقوط التنوين كما مر متمسكاً بكثرة إمالتها في الأحوال كلها ووقوعها روياً في الشعر مع قلة إمالة المبدلة عن التنوين

وامتناع وقوعها روياً عندهم أما إمالتها كما روي في واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى والروي كما في سرى من قول الشماخ

ورب ضيفٍ طرق الحي سرى ؛ صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى ؛ وقد منع كثرة إمالتها وحمل الروي على الشذوذ ومنهم من

يخص إمالتها بما عدا النصب على ما يناسب قول أبي علي وقد تحذف الألف وقفاً للضرورة كما حذفها لبيد عن المعلى في قوله

وقبيلٌ من لكيزٍ حاضرٌ ؛ رهط مرجوم ورهط ابن المعل ؛ ولكيز مصغراً بالزاء المعجمة ابن أفصى بن عبد القيس أبو قبيلة

ورهط مرجوم بالجيم [و] الألف المقصورة اللائقة في الوقف على المنصوب المنون [قلبها وقلب كل ألف] مقصورة كألف

حبلى ويضربها وعصا وغير ذلك في الوقف [همزة] ساكنة مثل أن يقال رأيت رجلأ وهذه عصأ ويضربأ بهمزة

ساكنة في آخرها كما هو لغة قوم [ضعيف] يحترز عنه الفصحاء [وكذلك] في الضعف [قلب ألف نحو حبلى] وهي المقصورة

اللائقة للتأنيث [همزة] ساكنة على ما مر [أو واواً] كما هو لغة بعض طي [أو ياءً] كما هو لغة فزارة وبعض من قيس

وتخصيص الحكم بألف نحو حبلى باعتبار القلب واواً أو ياءً فإنه مختص بتلك الألف بخلاف القلب همزة فإنه يعم الألفات

كألف مثنى وغيره صرح بذلك في شرح المفصل وذكر نجم الأئمة رضي أن هذا التخصيص خطأ لأن الحكم يعم كل ألف في الآخر على

ما قبله

الوجه الخامس في الوقف: إبدال تاء التأنيث في الاسم هاء

وإبدال تاء التأنيث في الاسم هاء في نحو رحمة على الأكثر

ما فصلناه والداعي لهم إلى القلب إلى هذه الحروف كونها أظهر من الألف مع التناسب فإن الهمزة تناسبها في
المخرج والواو والياء تناسبانها في المد وسعة المخرج وضيق الجميع لكراهة إقامة هذه الحروف خصوصاً الهمزة
مقام الألف التي هي أخف منها في الوقف الذي يناسبه الخفة ولضعفها لم يعدها من الوجوه التي اعتبرها اللغو
في وبعض العرب قد يجرون الوصل في قلب الألف إلى الواو والياء فيه مجرى الوقف وقد اعترض بأن قوله
قلب كل ألف همزة يغني عن قوله همزة ههنا وعن قوله قلبها سابقاً وأجيب بأن قوله قلبها ثمة لئلا يتوهم
أن قوله كل ألف تعميم للألفات الغير المبدلة عن تنوين المنصوب بناء على استبعاد القلب همزة مع نقلها في الجميع
وقوله همزة ههنا لئلا يتوهم أن ألف نحو حبلى إنما يقلب واواً أو ياء دون الهمزة وأن الحكم العام السابق مخصص
بما عدا تلك الألف [و] الخامس من الوجوه المعتبرة وهو [إبدال تاء التأنيث في الاسم هاء] كائن [فيما ليست
التاء فيه عوضاً عن اللام المحذوفة [في نحو رحمة] ونعمة في الرفع والنصب والجر [على الأكثر] فرقاً بينها وبين
تاء التأنيث في الفعل كضربت فإنها يوقف عليها على لفظها بعينها إذ لو قلبت هاء كضربه التبس بضمير المفعول
واختيرت الهاء في الإبدال لمناسبتها الخفة المطلوبة في الوقف بما فيها من الهمس واللين في النطق ولذلك
قد تزاد هاء السكت وقفاً وهذا بخلاف ما ليست للتأنيث أصلية كانت كما في وقت وسمت أو زائدة كعنكبوت
وعفريت وبخلاف المعوضة كأخت وبنت فإن الوقف في الجميع على لفظها من غير إبدال لكون الأولين من أجزاء
الكلمة والرابع بعد الزيادة وقيام الثالثة مقام الجزء ومقابل الأكثر ما حكي عن بعض العرب من الوقف على تاء نحو [illegible]

وتشبيه تاء هيهات به قليل وفي الضاربات ضعيف وعرقات إن فتحت تاؤه في النصب

ورحمة على لفظها بدون الإبدال فيقولون هذا طلحت وخبز الذرت مثلا وعليه روى قول الراجز تدعى أمت

الله نجاك بكفي مسلمت * من بعد ما وبعد ما وبعدمت * صارت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى

أمت * مسلمة رجل والغلصمة الحلقوم وبعدمت أصله بعدما التكرير ما قبله فقلبت الألف تاء لموافقة القوافي

وكما جاء في مواضع من القرآن عن بعض السبعة كالوقف على إن شجرة الزقوم وامرأة نوح بالتاء عن جماعة منهم [وتشبيه تاء

هيهات به] أي بما ذكر من تاء نحو رحمة في الإبدال هاء في الوقف [قليل] وبه قرأ الكسائي والبزي وافقه في الموضعين في القرآن

المجيد وقيل في الثاني فقط والأكثر على الوقف عليها بلفظها من غير إبدال وبه قرأ الآخرون وذلك لأنه اسم فعل بمعنى بعد وأصله

الذي نقل عنه بجهول فرعا وقدر مفردا تشبيها له بنحو توراة وقوقاة من المفردات التي توازنها على أن أصله هيهية كدحرجة

فقلبت ياؤه الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالوقف بالهاء ويقدره الأكثر جمعا لوقوع التاء فيه بعد ماءالب ووقوعها

بعده في الجمع وهو الألف فالمناسب تقدير الجمعية والوقف بالتاء على أن أصله هيهيات بيائين على فعللات فحذفت الثانية

على خلاف القياس ووزنه فعلات مع أن في الوقف بالتاء رعاية لمشابهة الفعل في الوقف على أنه بلفظها ولرسم الخط حيث

كتبت مطولة [و] أما [تشبيه التاء [في] الجمع المؤنث بالألف والتاء نحو الضاربات] بالتي في نحو رحمة في الوقف بالهاء على ما

حكاه قطرب عن بعض طيء [ضعيف] لعدم تمحضها للتأنيث فإنها للجمعية والتأنيث معا على ما حققوه [وعرقات] بكسر

المهملة الأولى وسكون الثانية بعدها القاف عين الأصل [إن فتحت تاؤه في النصب] وهو الأكثر [فبالهاء] في الوقف لأن

الفتحة تدل على اعتبار الإفراد كسعلاة [وإلا] أي وإن لم يفتح تاؤه في النصب بل كسرت [فبالتاء] من غير إبدال لدلالة

الكسرة نصبا على اعتبار الجمعية لعرقة مثل كسرة وكسرات فيجوز في الراء على هذا الكسر والفتح والإسكان واعلم أن الحكم

بكون

فبالهاء والا فبالتاء وأما ثلثه اربعة فيمن حرك فلأنه نقل حركة همزة القطع لما وصل بخلاف الم الله

فإنه لما وصل التقى الساكنان وزيادة الألف في أنا

بكون ابدال تاء نحو رحمة هاء من وجوه الوقف يدل على عدم ابدالها اياها الا في الوقف او فيما اجرى مجراه من الوصل في الوضع
كما في الأسماء المعدودة وهكذا غيره من وجوهه على ما تقرر بينهم واشتهر وهذا يقتضي لزوم السكون في الهاء للزومه
في الوقف والجاري مجراه [وأما ثلثه اربعة] عند ذكر العددين على طريقة الأسماء المعدودة من غير اعراب وقلب التاء من
ثلثة هاء كما [في قول] [من حرك] الهاء من ثلثة وحذف الهمزة من أربعة على ما حكاه سيبويه [فلأنه] أبدل
التاء من ثلثة هاء ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف ثم [نقل حركة همزة القطع] التي هي جزء من الأربعة إلى الهاء [لما
وصل] ثلثة بأربعة فلذلك حذفت تلك الهمزة على قياس حذفها إذ لولا ذلك النقل لم تحذف لكونها همزة القطع فليس فيه
ما ينافي ما دل عليه جعلها من وجوه الوقف مع أن الضد قد يحمل على الضد وهذا [بخلاف الم الله فإنه لما وصل]
الم بالجلالة وحذفت همزتها درجا لكونها وصلية [التقى ساكنان] فحركت الميم بالفتحة للتفخيم كما عرف والمقصود
أن لا يتوهم من كون حذف الهمزة في ثلثة ربعة وتحريك ما قبلها لنقل الحركة أن الحذف والتحريك ههنا كذلك كما توهم
بعضهم بل حذف الهمزة ههنا للدرج والهمزة الساقطة درجا تسقط مع حركتها من غير نقل إلى ما قبلها فتحريك الميم
ليس لنقل الحركة بل لالتقاء الساكنين وقد مضى الكلام فيه [وزيادة الألف] التي هي السادسة من جهات الوقف كائنة
وجوبا [في أنا] وهو ضمير المتكلم حفظا للفتحة البنائية في النون عن السقوط بالوقف مع أن سقوطها مظنة
الالتباس بأن المخففة الساكنة النون وقد تزاد وصلا في لغة بعض العرب وفي السعة وفي لغة غيرهم للضرورة كما في
قوله: أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وزعم الكوفيون أن الألف جزء من أنا في الوضع تحته

ومن ثَمّ وقف على لكنّا هو الله ربي بالألف ومَهْ وأنَهْ قليل والحاقُ هاءِ السكت لازم في نحو رَهْ وقِهْ

وصلاً نفيفاً وأعيرت وقفاً الحاجة وقال سيبويه تزاد الألف وقفاً في حيهل من أسماء الأفعال أيضاً فيقال حيهلا

وجوّز بعضهم كون ألفها بدلاً من التنوين في حيهلاً كإبدالها من نون التأكيد الخفيفة [ومن ثمّ] أي من أجل زيادتها

وقفاً في أنا [وقف على] قوله تعالى [لكنّا هو الله ربي بالألف] لأن أصله لكن أنا بسكون النون الخفيفة من

لكن فحذفت همزة أنا بعد نقل حركتها إلى النون وادغمت النون وإنما صاروا إلى ذلك إذ لو كانت لكن هي المشددة

النون الألف لإشباع فتحها لزم النصب في اسمها فلا يكون الضمير المرفوع المذكور بعدها اسمها واعتبار حذف ضمير

الشأن المنصوب ضعيف عندهم فكيف يعتبر في أفصح الكلام وحذف الألف من لكنا وصلاً حلافاً لابن عامر وحده

من السبعة حيث أثبتها في الحالين لئلا يلتبس بلكنّ المشددة وقوله تعالى هو ضمير الشأن والجملة بعده خبر له وهو

مع ما بعده خبر أنا والعائد الياء من ربي أي لكن أنا الشأن الله ربي كأنه قال لكني مؤمن موحد [وأنه] بالهاء

الساكنة في أنا مكان الألف وقفاً الحاقاً في لغة بعض طيء ومنه قوله: لو كنت أدري فعلى بدنه * من كثرة التخليط أني

من أنه [ومه] في ما الاستفهامية التي ليست بمجرورة كما يحكى عن أبي ذؤيب أنه ورد المدينة عند وفاة النبي

صلى الله عليه وسلم فسمع أصوات الناس فقال مه يعني أي شيء فأخبروه بالقصة [قليل] في كلامهم والتابع الألف ثم إن

هذه الهاء مبدلة عن الألف عند الزمخشري للقرب في المخرج وقيل الأولى أنها في مه هاء السكت حملاً على المجرورة التي

يأتي حكمها إن شاء الله [و] الوجه السابع هو [إلحاق هاء السكت لازم في] كل كلمة بقيت بعد حذف شيء منها على

حرف واحد من غير أن يصير كالجزء مما قبلها إما لعدم شيء قبلها [نحو] قولك [رَهْ] بفتح الراء [وقِهْ] بالكسر في رَ وقِ

أمرين

الوجه السابع في الوقف إلحاق هاء السكت

وَمَجِيءُ مَهْ وَمِثْلُ مَهْ فِي مَجِيءُ مَ جِئْتَ وَمِثْلُ مَ أَنْتَ وَجَائِزٌ فِي نَحْوِ لَمْ يَخْشَهْ وَلَمْ يَرْمِهْ وَلَمْ يَغْزُهْ وَغُلَامِيَهْ وَ

عَلَامَهْ وَحَتَّامَهْ وَإِلَامَهْ مِمَّا حَرَكَتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةٍ وَلَا مُشَبَّهَةٍ بِهَا

أمرين من رأى ووقى وقد صارا بالإعلال على حرف [و] إما الوجوب ما يستقل بالمفهومية نحو [مجيء مه] بنصب

المجيء على المفعولية المطلق لقولك جئت مضافا إلى ما الاستفهامية [ومثل مه] برفع المثل على الخبرية لقولك

أنت مضافا إليها أيضا [في] قولك [مجيء م جئت] أي مجيء أي شيء جئت بمعنى كيف جئت [ومثل م أنت]

أي مثل أي شيء أنت وتقديم المصدر والخبر على الفعل والمبتدأ لاشتمالهما على الاستفهام المقتضي للصدر الا فيها

يضطر إلى تقديمه المضاف إلى أداته لامتناع تقديم المضاف إليه فإن الاستفهامية في نحو ذلك على حرف على الأكثر من

حذف ألفها في الجر ولو وقف عليها وعلى نحو ق بالسكون كانت في معرض الابتداء بالسكون عند الابتداء الجواز

الابتداء بها حيث لم تحرز مما قبلها وإن أبقيت حركتها لزم الوقف على المتحرك فرارا وإجراء فأتبع عليه السكوت واختاروا

الهاء لخفتها وسهولة السكوت عليها وهكذا الحكم عند ابن مالك فيما يبقى على حرفين أحدهما زائدة نحو لم يعه في لم يع

من وعى بأن حرف المضارعة زائدة ورد بالإجماع على وجوب الوقف على نحو لم أك بدون الهاء [و] إلحاق هاء السكت

[جائز في نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه] وماهيه نحو ما أدراك ماهيه وهوه كما قال حسان إذا ما ترعرع فينا

الغلام فما إن يقال له من هوه [وغلاميه] بإضافة الغلام إلى ضمير المتكلم وضربنيه بصيغة الماضي مع تلك

الياء ونون الوقاية [وعلامه وحتامه وإلامه] بما الاستفهامية المخفوضة بحرف الجر التي هي على وحتى و

إلى ونحو فيمه أنت وعم يتساءلون ونحوها في القرآن المجيد في رواية عن البزي عن ابن كثير خلافا لجميع من عداه من

السبعة تبعا للرسم في المصاحف بدونها وبالجملة فإلحاقها جائز في كلامهم في الأمثلة المذكورة ونحوها [مما] ليس بساكن

كالماضي وباب يا زيد ولا رجل

بل متحركة [حركة غير إعرابية ولا مشبهة بها] سواء كانت تلك الحركة التي ليست بإعرابية ولا مشبهة بالإعرابية بنائية كالتي في هو وهي وفي ياء المتكلم عند تحريكها بالفتح على ما هو الأصل فيها أم كانت في جزء من الكلمة بالوضع قبل آخرها المحذوف سواء أتى ما بقي منها بعد حذف آخرها على واحد نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم أم بقي على واحد فصار كالجزء مما قبلها لعدم استقلال ما قبلها بالمفهومية نحو حتام وما يتلوه فيجوز في جميع ما ذكر إلحاقها لحفظ الحركات التي يعتنى بها للزومها كالبنائية أو لدلالتها على الآخر المحذوف من الكلمة أيضا كما في الأفعال المذكورة فإن لإسمها حذفه بالجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها ويجوز تركها والوقف بالإسكان للخفة مع عدم الاضطرار إلى زيادتها ويكتفى بالدلالة على المحذوف بالقرائن وهذا بخلاف الساكن نحو اضرب ولم يضرب وكم وكأين لعدم الداعي إلى إلحاقها وبخلاف ما آخره حركة إعرابية نحو زيد وبكر وبخلاف ما حركته مشبهة بالإعرابية وذلك [كالماضي وباب يا زيد ولا رجل] فإن حركة الماضي مشبهة بحركة المضارع لأن بناء الماضي على الحركة مع أن الأصل في البناء السكون لتشبيهه بالمضارع في الوقوع موقع الاسم كزيد ضرب وزيد يضرب كإيقاع زيد ضارب ووقوعه موقعه في الشرط فإن قولك إن ضربت ضربت معناه إن تضرب أضرب وحركة المنادى واسم لا النافية للجنس عارضتان كالإعرابية فالوقف على الجميع بالإسكان بدون الهاء لعدم الاعتناء بالمحافظة على حركاتها لكونها عارضة أو مشبهة بها وما حكاه سيبويه عن بعض العرب من إلحاقها مع الحركة الإعرابية شاذ وكذا لحوقها مع الحركة البنائية العارضة نحو من عله في قوله: يا رب يوم لي لا أظلله أرمض من تحت وأضحى من عله، عند بعضهم [و] كذا الحاق هاء السكت وقفا جائز [في] كل اسم آخره ألف مقصورة لبيان

تلك

وفي نحو هٰهناه وهؤلاه وحذف الياء في نحو القاضي وغلامي حركت أو سكنت وإثباتها أكثر

تلك الألف بشرط كون ذلك الاسم عريقاً في البناء بحيث يمتنع إضافته إلى شيء [نحو هٰهناه وهؤلاه] بالقصر وذاه ويا ربّاه

بخلاف ما يجوز إضافته لا ساغة فيه أيضاً لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضمير نحو عصاه وفتاه وقد يجري الوصل مجرى الوقف

في إلحاق هاء السكت نحو لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل لا أسئلكم على قراءة غير حمزة والكسائي بالهاء وصلاً أيضاً ويجب

إسكانها فيه كما في الوقف وتحريكها في قول عروة: يا ربّ يا ربّاه إياك أسل ❊ عفراء يا ربّاه من قبل الأجل؛ لحن وربما اعتذر له بأنه

للتحرز عن التقاء الساكنين وصلاً على غير حده وناسبه كسرها على الأصل في تحريك الساكن على ما روي وربما روي مضمومة

تشبيهاً بهاء الضمير [و] الوجه الثامن وهو حذف الواو والياء قد يكون وجوباً وقد يكون جوازاً فمن ذلك [حذف الياء]

كائن جوازاً [في] كل ياء مكسور ما قبلها تكون جزءاً من الكلمة ملفوظة في الأحوال كلها وصلاً [نحو القاضي] والعمي والجواري

معرفة باللام أو تكون ضمير المتكلم [و] ذلك كالياء في نحو [غلامي] و[أكرمني] سواء [حركت] التي هي ضمير المتكلم في الوصل

[أو سكنت] فيه فيجوز فيما ذكر حذف الياء وإسكان ما قبلها نحو ربي أكرمن ربي أهانن لأن الوقف محل الاستراحة

مع ما في حذفها من ظهور الفرق بين الوصل والوقف ويجوز إثباتها لثبوتها في الوصل مع عدم حدوث موجب للحذف في الوقف

[وإثباتها أكثر] في كلامهم كراهة الحذف من غير موجب والفرق بين الحالتين بقطع الكلمة عما بعدها وعدمه ثم

إن جواز الحذف في نحو القاضي مختص بحالتي الرفع والجر وتعيّن في المنصوب الوقف بإثبات الياء وحذف حركتها لعدم تطرق

الحذف إليها على حال حتى مع التنوين فهي في حكم الصحيح وربما أشعر كلام بعضهم بلزوم إثبات ياء المتكلم وقفاً فيمن

حرّكه وصلاً ثم حذف حركتها أو إلحاق هاء السكت نحو ضربنيه وغلاميه ولزوم الحذف فيمن أسكن فقوله حركت أو سكنت

للرد على هذه الدلالة الاستقراء على فساده ولذلك حذفها ورش بلا خلاف وقفاً مع أنه فتحها وصلاً في قوله تعالى فما آتاني الله

الوجه الثامن من الوقف: حذف الواو والياء

عكس قاضٍ واثباتها في نحو يا مري اتفاق واثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح

حكم الياء التي هي جزء من الكلمة [عكس] فيما ذكر وحكم الياء وصلا ووقفا من أسكنها وصلا ووقفا في القرآن والكثر ما في ساكنة واثباتها
رفعا وجرا في الوقف نظرا الى بقاء حذف الياء في نحوه رفعا وجرا فان [قاضٍ] وجوارٍ وعم بالتنوين نحو رفعا وجرا وتحذف في
موجب الحذف وهو التنوين تقديرا الكثر من اثباتها نظرا الى سقوطه عن اللفظ وذلك لان رعاية الاصل المقدر
شايدة في كلامهم كالضمة في أغزي والكسرة في ارموا مع الاعتناء بالتخفيف في الوقف وقرأ ابن كثير ولكل قوم هادي
وما لهم من دونه من والي بالاثبات وتثبت وجوبا نصبا عند الجميع مع قلب تنوينه الفا في غير لغة ربيعة خلافا
للزمخشري فيما يفهم من كلامه من ورود الحذف فيه على قلة ورده المصنف بانه مخالف لما ذكروه وازانوري المنقوص
المفرد المعين فالوجه في الياء الاثبات عند الخليل والمبرد لامتناع التنوين في هذا المنادى فهو كالقاضي معرفا باللام و
الحذف عند يونس وسيبويه لان المنادى موضع تخفيف ولذلك يلحقه الترخيم والمنادى المضاف حكمه حكم المنصوب
من نحو القاضي وغير المعين وشبه المضاف في حكم المنصوب المنون من نحو قاضٍ لكونهما منونين منصوبين [و
اثباتها اي] ما حذف منه حرف آخر قبل الوقف وليس فيه ما يوجب حذف الياء [نحو يا مري اتفاق] منهم لئلا
يلزم الاجحاف بكثرة الحذف والتغيير من غير اعلال موجب للحذف ويا للنداء والمري اسم فاعل من الاراءة واصله
المرئي بسكون الراء وكسر الهمزة فنقلت كسرتها الى الراء وحذفت وتحذف ياؤه عند التنوين بالاعلال رفعا وجرا كقاضٍ
وتثبت في غير ذلك كما في حال النداء [واثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل] التي هي رؤوس الآي ومقاطع الكلام
[والقوافي] التي هي اواخر الاشعار [فصيح] في الوصل والوقف ويكتفى بحركة ما قبلها وصلا ويحذف تلك الحركة

رفعا

وحذفهما فيهما في نحو لم يغزوا ولم ترمي وصنعوا قليل وحذف الواو في نحو ضربه وضربهم فمن الحق والياء

في نحو تهي وذهي وهذه

وقفا وقال سيبويه يجوز في الفواصل والقوافي حذف جميع ما يمتنع فيه الحذف وما يختار فيه تركه وذلك لمراعاة

الازدواج والتجانس نحو قوله تعالى والشفع والوتر والليل إذا يسر بكسر الراء وصلا وسكونها وقفا وأصله يسري

لأن إذا ليست جازمة وحذف اللام من الفعل المرفوع في غير الفواصل والقوافي لم يرد في كلامهم وقفا ولا وصلا إلا

على قلة كقولهم لا أدر ما فعل فلان وقرئ يوم يأت لا تكلم وما كنا نبغ بحذف الياء فيهما ومن حذف اللام من الفعل الغير

المرفوع في الوصل قوله تعالى يوم التناد يومهم بارزون وجفان كالجواب وقدور راسيات [وحذفهما فيهما] أي

حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي عند كونهما للجمع والمخاطبة كما [في نحو لم يغزوا] للجمع [ولم ترمي] للمخاطبة

[وصنعوا قليل] لإخلاله بالفهم وكونه في معرض اللبس ومن الحذف القليل ما أنشد سيبويه وهو قوله : لا يبعد الله

أقواما تركتهم ... لم أدر بعد غداة البين ما صنع ... أي ما صنعوا وأنشد بعضهم قول عنترة : يا دار عبلة بالجواء تكلمي

وعمي صباحا دار عبلة واسلمي ... بحذف الياء وأما الألف كما في عصا ورحى ومعلى ومستمي فلا تحذف في الفواصل والقوافي

ولا في غيرهما إلا للضرورة نحو رهط ابن المعل كما [وحذف الواو] التي توصل بالضمير المفتوح ما قبله حال الوصل

ثابت وجوبا إلا للضرورة مع إسكان ما قبلها عند الوقف [في نحو ضربه وضربهم فمن الحق] الواو في هذا الأخير أيضا

وقال ضربهموا كما هو قراءة ابن كثير في كل القرآن إذا وقع ميم الجمع قبل حرف متحرك نحو منهموا أميون وعليهموا أأنذرتهم

وكذا حذف الياء الموصلة بالضمير المكسور ما قبله نحو به وأهل الحجاز قد يوصلون مثل هذا بالواو نحو بهوا [و] كذا حذف [الياء]

الموصلة باسم الإشارة [في نحو تهي وذهي وهذه] للإشارة إلى المؤنث فتحذف الواو والياء من نحو لا مع إسكان ما

وإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركتها عند قوم نحو هذا الكلو

قبلها بعد حذفها فيقال ضربه وبه وذه مثلاً بسكون الهاء لأن هذه الصلة ضعيفة يجري مجرى إشباع الحركة سواء

جعلت من نفس الاسم كما زعم بعضهم فيما يوصل بالضمير أو زائدة كما هو الظاهر من كلام سيبويه ولذلك قد تحذف وصلا

فالمناسب حذفها وإسكان ما قبلها في الوقف ومن إثبات ما يوصل بالضمير وصلاً في الوقف للضرورة قول رؤبة

ومهمهٍ مغبرةٍ أرجاؤه ؛ كأن لون أرضه سماؤه ؛ واعلم أن إتصال الواو والياء بالضمير المتحرك ما بعده شائع كثير

في الوصل الأمع سبق الساكن نحو عصاه وخذوه وعليه ومنه وفيه وأكرمه بصيغة الأمر فإنه في مثل ذلك قليل

ومنه فيهي هدىً عن ابن كثير وفيهي مهاناً في سورة الفرقان عنه وعن حفص ولم يقع أصلاً في الساكن ما بعده نحو له

الحكم ونصره الله [و] التاسع من وجوه الوقف وهو [إبدال الهمزة حرفاً] ساكناً من حروف العلة [من جنس حركتها]

ثابت [عند قوم] من العرب ليظهر الموقوف عليه مع الخفة فإن الهمزة مخرجها أقصى الحلق فلا يكمل ظهورها عند سكونها

إلا إذا نطق بها على وجه القوة والاعتماد وحينئذ تكون مستثقلة وهي بدون ذلك في معرض الخفاء بخلاف تلك الحروف

وهذا الإبدال إنما يكون فيما فتح فيه ما قبل الهمزة أو سكن وهو فيما سكن ما قبله أكثر وتقلب واواً أو ياء ما كانت حركة نفسها

عند انضمام ما قبلها نحو الأكمؤ جمع كمءٍ وياء عند انكسار ما قبلها في جميع الأحوال نحو الظبي كالكتي للعطشان على ما ذكره

بعضهم ثم إذا انفتح ما قبلها أبقى على حاله مفتوحاً وإن سكن نقلت حركة الهمزة إليه لأن حروف العلة لينة فربما

أدى سكونها وقفاً مع سكون ما قبلها إلى خفائها مع ابتناء هذا الإبدال على قصد الظهور وتبقى حركة الحرف الواقع قبل

ما وقع قبلها على حالها أية حركة كانت [مثل] قولك في الرفع [هذا الكلو] في الكلاء بحركة بالمفتوح للعشب والنبات [و]

هذا

والخبو والبطو والردو ورأيت الكلا والخبا والبطا والردا ومررت بالكلى والخبى والبطى والردى

ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله

هذا [الردو] في الردء بكسر المهملة الاولى وسكون الثانية للعون والناصر ففي الجميع أبدلت الهمزة واوا ساكنة من جنس حركتها في الرفع مع ابقاء فتحة ما قبلها في الأول ونقل ضمها إليه في البواقي [ورأيت الكلا والخبا والبطا والردا] في النصب [ومررت بالكلى والخبى والبطى والردى] في الجر بأبدالها الفا نصبا وياء ساكنة جرا مع ابقاء فتحة ما قبلها في الأول على التقديرين ونقل فتحها في النصب وكسرها في الجر اليه في البواقي وحركة الحرف المتقدم على ما قبلها أبقيت على حالها في الرفع والنصب والجر [ومنهم من] يحترز في نحو الردء من الثلاثي المكسور الفاء عن نقل حركة الهمزة والقلب واوا في حال الرفع فلا يقول هذا الردو لكونه على فعل بكسر الفاء وضم العين وفي نحو البطؤ من الثلاثي المضموم الفاء عن النقل والقلب ياء في الجر فلا يقول من البطي لكونه على فعل بضم الفاء وكسر العين وهما مرفوضان بل [يقول هذا الردى] على زنة إبل [ومن البطو] على زنة عنق [فيتبع] عينيهما فائيهما في الحركة فيكسرها في الردى ويضمها في البطو وهؤلاء قوم من تميم ولم يكتفوا باسكان الهمزة لكونها في معرض الخفاء مع نقل الهمزة الساكنة عند سكون ما قبلها ثقلا واضحا لا يكاد يخفى والأكثرون لم يبالوا بالبنائين المرفوضين لعروضهما في الوقف لغرض كامر [و] العاشر من وجوه الوقف وهو [التضعيف] والاسكان في لغة بني أسد [في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله] اشترط فيه كون الموقوف عليه متحركا لأن الوقف بالتضعيف عندهم كالعوض عن الحركة الساقطة بالوقف وكونه صحيحا لاستثقال التضعيف في حرف العلة وكونه غير همزة لئلا يجتمع همزتان عند التضعيف وكون ما قبله متحركا لئلا يجتمع ثلث سواكن ثم ان كانت حركته ضمة أو كسرة جاز فيه التضعيف مطلقا وان كانت فتحة اشترط عدم التنوين اذ المنصوب المنون يتعين فيه الوقف بحذف التنوين

هذا [الخبو] في الخبء بفتح المعجمة وسكون الموحدة للخبا اى خفي [و] هذا [البطو] في البطؤ بضم الموحدة وسكون الطاء بعدها الهمزة ضد السرعة [ى و] ح

وتقلب الهمزة ياء في الاول وواوا في الثاني لما عرفت من قاعدة الهمزة الساكنة ما قبلها والمضموم ما قبلها لانه عوض عن حركات الأواخر غير معتد بها وعلى تقدير الاعتداد بها فابدال الواو الذي انقل من الكرة عنها في مقام التخفيف غير حرى بالقبول بخلاف الاول المعقول هذا عبد القادر

والتضعيف جيد هذا اي مستأنف المتحرك متعلق به وقوله قليل ... الى التي والخط النقل الى الشرح فليس كذلك ... هذا الربط بالنظر

فعلى هذا يجوزان يتعلق في زمان زمان ثم ... وجه قياس

جعفرٌ وهو قليلٌ ونحو القصبّا شاذٌ ضرورةً ونقلُ الحركةِ في ما قبلَه ساكنٌ صحيحٌ إلّا الفتحةَ

التنوينِ والتعويضِ بالألفِ في لغةِ غيرِ ربيعةَ فلا يجوزُ تضعيفُه في سعةِ الكلامِ وربّما جاء في الفردرة [مثل جعفرّ]

بتشديدِ الراءِ مع الإسكانِ [وهو قليل] لما فيه من إحداثِ الثقلِ في محلّ التخفيفِ فحقُّه أن لا يرتكبَ أصلًا لكنّهم تسامحوا

على قلّةٍ للتعويضِ عن الحركةِ الساقطةِ ولم ينقلْ عن أحدٍ من القرّاءِ إلّا عن عاصمٍ في مستطرٍ في سورةِ القمرِ [و]

التضعيفِ في الوصلِ [نحو] قولِ رؤبةَ أو ربيعةَ يصفُ كثرةَ الدبا وهو أصغرُ الجرادِ ؛ كأنّه السيلُ إذا اسلحبّا ؛

الحريقَ وافقَ [القصبّا] ؛ والتبنَ والحلفاءَ فالتهبّا ؛ بتضعيفِ الباءِ من القصبِ والتهبَ مع كونِه في مقامِ الوصلِ

بنيّةِ التحريكِ فإنّ التحريكَ في القوافي لا يكونُ إلّا مع نيّةِ الوصلِ [شاذٌ ضرورةً] وقد يُمنعُ كونُه في الوصلِ فإنّ إدخالَ

ألفِ الإطلاقِ وتحريكَ ما حقُّه السكونُ لأجلِ إدخالِها كثيرٌ في الأشعارِ فلعلّه وقفَ بالتضعيفِ الذي حقُّه السكونُ

والتحريكُ للألفِ وهذا لا يرفعُ الشذوذَ عن البيتِ لشذوذِ التحريكِ مع التضعيفِ وقفًا وربّ من الدبيبِ و

اسلحبَّ امتدَّ والتبنُ ورقُ الزرعِ والحلفاءُ كحمراءَ نبتٌ يريدُ أنّه أفنى الزرعَ والثمارَ كالحريقِ الذي صادفَ

هذه الأشياءَ الثلاثةَ فاشتعلَ [و] ثاني عشرَ من الوجوهِ وهو [نقلُ الحركةِ] عن الموقوفِ عليه إلى ما قبلَه

جمعًا بين السكونِ للوقفِ وبين الحركةِ بالنقلِ مع ما فيه من التفادي عن التقاءِ الساكنينِ وإن كان في

مغتفرًا للوقفِ كائنٌ [فيما قبلَه ساكنٌ] إذ المتحرّكُ لا يقبلُ حركةً إلّا بعدَ الحذفِ وفيه زيادةُ تغييرٍ في بناءِ الكلمةِ

وذلك الساكنُ [صحيحٌ] لأنّ حرفَ العلّةِ لا ينتقلُ إليه الحركةُ لثقلِها عليه وهذا النقلُ عند حصولِ الشرطِ المذكورِ

في كلّ حركةٍ [إلّا الفتحةَ] فإنّها لا تنتقلُ إلى الساكنِ المتقدّمِ بل تُحذفُ في أيّ حرفٍ كانت لاغتفارِ حذفِها لضعفِها

خلافًا

إلا في الهمزة وهو أيضاً قليل نحو هذا بكرو وخبوء ومررت ببكرٍ وخبيءٍ ورأيت الخبأ ولا يقال رأيت البكر ولا هذا

جبر ولا من قفل ويقال هذا الردء ومن البطيء ومنهم من يفر فيتبع

خلافاً للكوفيين والأخفش حيث جوزوا نقلها إلى ما قبلها مطلقاً والأكثرون منعوا ذلك حال كونها كائنة في أي حرف

كان [إلا في الهمزة] التي يوقف عليها فإنها تنقل منها إلى ما قبلها الساكن إن كانت خالية عن التنوين اتفاقاً كما تنقل

الضمة والكسرة لاستثقال الهمزة الساكنة عند سكون ما قبلها نقلاً واضحاً كما مر وليعلم أن نقل الضمة والكسرة مختص

بما لا يلزم فيه البناءان المرفوضان إلا في المهموز اللام للتحرز عنهما مع فقد الحاجة وإن كانا عارضين [وهو] أي الوقف

بنقل الحركة [أيضاً قليل] كالوقف بالتضعيف [مثل هذا بكرو وخبوء] بنقل الضمة من الراء والهمزة إلى الكاف والباء [ومررت

ببكرٍ وخبيء] بنقل الكسرة منهما إليهما [ورأيت الخبأ] معرفاً باللام ليكون خالياً عن التنوين بنقل الفتحة من الموقوف

عليه لكونه همزة غير منونة إلى ما قبله [ولا يقال رأيت البكر] بنقل حركة الموقوف عليه لكونها فتحة في غير الهمزة

[ولا] يقال فيما أوله مكسور من الثلاثي الغير المهموز اللام في الرفع [هذا جبرُ] في جبرٍ للدار بنقل الضمة لصيرورة وزنه على

فِعُل بكسر الفاء وضم العين [ولا] فيما أوله مضموم من الثلاثي في الجر من غير المهموز نحو [من قفِل] بنقل الكسرة مثلاً لكونه على فُعِل

بضم الفاء وكسر العين [ويقال] في المهموز [هذا الردُء ومن البطِئ] وإن حصل البناءان كما تقدم [ومنهم من يفر] عن

البنائين في المهموز أيضاً [فيتبع] عينه فاءه فيقول الرِدِئ والبُطُؤ كالإبل والعنق ولم يتبعوا في غير المهموز لعدم

استثقال السكون فيه عند سكون ما قبله وقد يوقف على حرف واحد كالفاء والواو وحرف المضارعة مع زيادة ألف

بعدها وتركه المصنف لندرته وذلك كقوله: بالخير خيرات وإن شراً فا ؛ ولا أريد الشر إلا أن تا ؛ فقوله إن شرٍ

فا أي إن شراً فشر أتى على شر من قوله فشراً بالشين وحدها مع زيادة الألف ويروى فاء وإلا أن تاء بالوقف على الفاء

المقصور ما آخره ألف مفردة كالعصا والرحى والممدود ما كان بعدها فيه همزة كالكساء والرداء ٥

والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة ومن الممدود أن يكون ما قبله ألفا

وجهاي الأول وحرف المضارعة وحدها في الثاني مع زيادة الهمزة والألف فيهما وت أمر من الإتيان وأصله إئت

[المقصور] سمي به لكونه مقصورا بالنسبة إلى الممدود أو لكونه مقصورا أي ممنوعا من الإعراب اللفظي من القصر

بمعنى المنع والأول أحسن بقرينة التقابل كما قيل وهو [ما] كان [آخره ألف مفردة] منقلبة كانت عن الواو والياء

أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق واحترز بالمفردة عن صحراء وحمراء فإن الأصل في نحو ذلك ألف واحدة فزيدت ألف أخرى

وقلبت همزة لئلا يلتقي ساكنان كما مر في الجمع فما هو الآخر في نحو ذلك في الأصل هو الألف لكنها ليست مفردة إذ قبل الألف

ألف أخرى في الأصل كذا قيل فتأمل وأما نحو سقاء وكساء فالآخر فيه ليس ألفا في الأصل لكونه واوا أو ياء ولا في الحال

لكونه همزة وذلك [كالعصا والرحى] وحبلى ومعزى [والممدود ما كان بعدها] أي بعد الألف [فيه همزة] من المذكر

والمؤنث والملحق وغيره وسمي به لما فيه من مد الألف لأجل الهمزة بعدها [كالكساء والرداء] والصحراء والحمراء

والعلباء وهما في الصناعة مخصوصان بالاسم المتمكن فلا يطلقان على نحو اسلنقى وجاء وشاء ومتى ونحو لاء

إلا على سبيل التسامح والتوسع أو جريا على مقتضى اللغة والأولى أن يقيد الألف في تعريف الممدود بكونها زائدة لئلا ينتقض

بنحو ماء وشاء وأصلهما موه وشوه فإن مثلهما ليس من الممدود اصطلاحا كذا قال نجم الأئمة رضي وكأنه اكتفى بالتمثيل وشهرة

أمره بينهم وكل منهما قياسي يدخل تحت ضابطة يعلم بها وهو وظيفة النحاة وسماعي غير داخل تحت ضابطة بل يفتقر إلى السماع

[والقياسي من المقصور أن يكون] معتل اللام ويكون [ما قبل آخر نظيره من الصحيح] اللام [فتحة] فينقلب لامه التي هي واو

أو ياء

فالمعتلّ اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرّد مقصور كمعطى ومشترى لأنّ نظائرهما مكرم ومشترك

وأسماء الزمان والمكان والمصدر ممّا قياسه مفعل ومفعل كمغزى وملهى لأنّ نظائرهما مقتل ومخرج

والمصادر من فعل فهو أفعل أو فعلان أو فعل

أو باء الفاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما [و] القياسي [من الممدود ما يكون] من المعتلّ اللام [ما قبله] أي ما قبل آخر نظيره

من الصحيح [ألفا] فيقع حرف العلّة فيه بعد الألف فيقلب همزة والمراد بنظير المعتلّ من الصحيح ما يكون مع ذلك المعتلّ

من صنف واحد من أصناف الأبنية له قياس مقرّر معلوم في الحركات والسكنات كاسم المفعول من باب الإفعال مثلا وإذا

كان القياسي منهما ما ذكر [فالمعتلّ اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرّد] سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجرّدا

أو مزيدا فيه [مقصور كمعطى ومشترى] ومستقصى ونحوهما [لأنّ نظائرهما] من الصحيح [مكرم ومشترك] ومستخرج

ونحوها على صيغة اسم المفعول بفتح ما قبل الآخر على ما هو شأن حكم أسماء المفاعيل منها بخلاف اسم المفعول من الثلاثي المجرّد

كمرمى وأسماء الفاعلين من غيره كالمعطي والمشتري [و] المعتلّ اللام من [أسماء الزمان والمكان] مقصور أيضا [و] كذلك

[المصدر] الميمي منه بشرط كونه [ممّا قياسه مفعل] بفتح الميم والعين من الثلاثي المجرّد [ومفعل] بضمّ الميم وفتح العين و

غيره من أوزان اسم المفعول من غير الثلاثي المجرّد ولم يعتبر هذا القيد في أسماء الزمان والمكان لأنّها من المنقوص لا يكون إلا على

هذين الوزنين بخلاف المصدر الميمي منه إذ قد يكون على غيرهما كالمعصية وذلك [كمغزى] بمعنيين على مفعل بفتح الميم

بمعنى القصد [وملهى] بضمّ الميم من قولك ألهيته عن كذا كأكرمته سواء كانا بمعنى المصدر أو الزمان أو المكان وإنّما كان

المصدر المذكور وتلك الأسماء مقصورات [لأنّ نظائرهما] من الصحيح [مقتل ومخرج] من الإخراج [و] المعتلّ اللام من

[المصادر] التي [من فعل] بكسر العين في الماضي [فهو أفعل أو فعلان أو فعل] كالبقي مقصورة أيضا لأن كانت ما ه

كالعشى والصدى والطوى لأن نظائرها الحول والعطش والفرق والغراء شاذ والأصمعي يقصره وجمع

فعلة وفعلة كعرى وجزى لأن نظائرها قرب وقرب

ما تقلب لامه ألفا بأن يكون عينها مفتوحة بخلاف غيره كالرّي بالتشديد مصدر قولك روى ضد عطش فهو

ريان لزم الألف في مثله فضلا عن القصر والمد والمراد بقوله فهو كذا وكذا كون الصفة منه بمعنى الفاعل المذكر

على أحد الأوزان الثلاثة وذلك [كالعشى والصدى والطوى] فإنها بالألف على فعل بفتحتين من عشى فهو أعشى

إذا أبصر بالنهار ولم يبصر بالليل وصدى إذا عطش فهو صد وأصله الصدى كالكتف وأعلاله كقاض وطوى

فهو طيان أي ضامر البطن وإنما كانت هذه مقصورة [لأن نظائرها] من الصحيح [الحول] من حول فهو أحول

[والعطش] من عطش فهو عطشان [والفرق] من فرق إذا خاف فهو فرق كالكتف [و] أما [الغراء] بفتح الأول

والمد مصدر غرى به بالمعجمة فالمهملة إذا أولع به فهو غر كصد كما قال كثير إذا قلت أسلو فاضت العين بالبكا

غراء ومدتها مدامع حفل فهو لا يرد إعتراضا على تلك القاعدة لأنه [شاذ] وكذا ظمى ظماء بالمد كغراء أي عطش

على ما حكاه سيبويه [والأصمعي يقصره] ويقول غرى كصدى على القياس وحكى أبو عبيدة عن بعضهم روايته

في البيت بكسر الأول على أنه مصدر غاريت بين الشيئين غراء أي واليت موالاة والحفل بالمهملة وتشديد الفاء جمع

الحافل بمعنى الممتلى كركع وراكع [و] المعتل اللام من [جمع] ما كان على [فعلة] بضم الفاء وسكون العين [وفعلة]

بالكسر والسكون مقصور أيضا وذلك [كعرى] بضم العين وفتح الراء في عروة ودمى في دمية بضم الدال للصورة

والضم [وجزى] بكسر الجيم وفتح الزاي المعجمة في جزية بالكسر والسكون [لأن نظائرها قرب] بضم القاف وفتح الراء جمع قربة

بالضم

ونحو الإعطاء والرماء والإشتراء والإحبنطاء ممدود لأن نظائرها الإكرام والطلاب والإفتتاح والإحرنجام وأسماء الأصوات

المضموم أولها كالعواء والثغاء لأن نظائرها النباح والصراخ ومفرد أفعلة نحو كساء وقباء لأن نظائرها حمار وقذال

بالضم والسكون [وقرب] بكسر القاف وفتح الراء جمع القربة بالكسر والسكون وهو ما يستسقى فيها الماء ومن المقصور القياسي مؤنث

اسم التفضيل كالفضلى والمؤنث بغير هاء من الصفة التي مذكرها على فعلان كسكران وسكرى وجمع فعيل بمعنى المفعول كجريح

وجرحى والصفة الدالة اللازم من اللون على أفعل كأحوى وكل مؤنث بالألف من أنواع المشي كالقهقرى والدال على مبالغة المصدر من

المكسور فإنه التشديد نه كالحثيثى والخليفى وروى الكسائي المد في الخصيصى ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع

على أفعال كالندى والأنداء والقفا والأقفاء [و] المعتل اللام من المصادر المزيد فيها [نحو الإعطاء والرماء] مصدر رامى على زنة

فاعل [والإشتراء والإحبنطاء ممدود لأن نظائرها] من الصحيح [الإكرام والطلاب] مصدر طالب [والإفتتاح والإحرنجام]

والإحبنطاء وإن كانت مادته الأصلية الحبط لكن لما كانت زوائده للإلحاق بنحو الإحرنجام كانت في حكم الأصلي فلذا عده من

المعتل اللام تنبيها على أن المراد ما يعمه [و] المعتل اللام من [أسماء الأصوات المضموم أولها أيضا ممدود] [كالعواء] بالعين

المهملة لصوت الذئب [والثغاء] بالمثلثة والغين المعجمة لصوت الشاة وما شاكلها ومنه الثاغية الشاة [لأن

نظائرها] من الصحيح [النباح والصراخ و] المعتل اللام من [مفرد] جمع القلة الذي كان على [أفعلة] من

غير شذوذ ممدود أيضا [نحو كساء] بكسر الكاف مفرد أكسية [وقباء] بفتح القاف مفرد أقبية [لأن نظائرها] من

الصحيح [حمار] بالكسر وأحمرة [وقذال] بالفتح وأقذلة [و] أما [أندية] على أفعلة مع كون مفرده وهو الندى

مقصور كما قال مرة بن محكان: في ليلة من جمادى ذات أندية ... لا يعرف الكلب من ظلمائها الطنبا: فهو

[شاذ] وكذا رحى وأرحية وقفا وأقفية وقال الأخفش إنها من كلام المولدين وجمادى بضم الجيم من شهور السنة

وَالسَّمَاعِيُّ نَحْوُ الْعَصَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءِ وَالْإِبَاءِ مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ ذُو الزِّيَادَةِ وَحُرُوفُهَا

الْيَوْمَ تَنْسَاهُ أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا أَوِ الْيَمَانُ هَوِيتُ

والأندية الأمطار والطنب جمع الطناب وزعم بعضهم أن الندى جمع نداء بكسر النون والمدجمل وجبال ثم هذا الجمع
الممدود جمع على أندية فلا شذوذ لكن استبعده بعضهم لعدم الظفر بنداء جمعا في اللغة ومن القياس الممدود
مؤنث الصفة على أفعل من اللون والعيب كحمراء وعرجاء [والسماعي] من المقصور [نحو العصى والرحى] والفتى
واحد الفتيان والسنا للضوء والثرى للتراب إلى غير ذلك [و] من الممدود نحو [الخفاء] مصدر خفي [والإباء]
مصدر أبى يأبى والسناء للشرف والفتاء لحداثة السن والثراء لكثرة المال إلى غير ذلك [مما ليس له نظير] من
الصحيح على الوجه المذكور [يحمل عليه] حتى يكون مقصورا قياسيا أو ممدودا قياسيا بل يفتقر إلى السماع ثم إنهم
اتفقوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله: لا بد من صنعا وإن طال السفر * وإن تحنى كل عود ودبر * والعود
بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الإبل وأما مد المقصور للضرورة فأجازه الكوفيون محتجين بشواهد كقوله
* سيغنيني الذي أغناك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء * حيث مد الغنى ومنعه البصريون وجعلوا الغناء في
البيت مصدر غانيته أي فاخرته في الغنى وهو تعسف كما لا يخفى وأما قراءة سناء برقه فشاذ ولعله لغة أخرى
فيه والله تعالى يعلم [ذو الزيادة] يكثر في الاسم والفعل دون الحرف لعدم التصرف فيه بالاشتقاق ونحوه [وحروفها]
عشرة يجمعها قولك [اليوم تنساه أو سألتمونيها أو اليمان هويت] على فعلت بالكسر أي أحببت وقد حكي أن
تلميذا سأل شيخه عنها فقال سألتمونيها فقال ما سألتك إلا هذه النوبة فقال الشيخ اليوم تنساه فقال والله ما أنساه

فقال

أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق والتضعيف إلا منها ومعنى الإلحاق أنها إنما زيدت لغرض جعل

مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته

فقال أجبتك مرتين وأنت المازني للمبرد حيث يسئله عنها: هويت السمان فشيبنني ، وقد كنت قدما هويت السمان

وقد ركبت منها ألفاظ أمر نحو تساءلون ويا أوس هل نمت ولم يتنسا سهو وغير ذلك قبل وإنما اختيرت هذه للزيادة ٥

لخفة الثلثة التي هي حروف اللين منها ومناسبة البواقي لها في المخرج والصفة فإن الهمزة والهاء تجاوران الألف في المخرج

والميم شفوية كالواو والتاء والسين مهموستان تناسبان لين حرف اللين والنون لغنتها عند في مخرجها وهو الخيشوم

امتداد الألف في الحلق واللام مخرجها ما دون طرف اللسان فكأنها قريبة من الشفوية مع أنها تناسب النون فلذلك

تدغم هي فيه نحو من لدنه وتحذف معها نون الوقاية كما تحذف مع النون فيقال لعلي كما يقال أني ولأني فأجريت مجراها

في الزيادة ثم إنه فسر كونها حروف الزيادة بقوله [أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق وغير التضعيف إلا منها] لئلا يتوهم

أنها يلزمها الزيادة ولا تكون أصلية وأن الزائد كيف كان منحصر فيها مع أنها قد تكون أصلية نحو سأل وسلم وهل ونام

والزائد قد يكون من غيرها إذا كانت الزيادة للإلحاق نحو قردد بزيادة الدال للإلحاق بالرباعي أو للتضعيف نحو عرّف بالتشديد

وبزيادة الراء للتضعيف وإن جاز كونها للإلحاق والتضعيف منها أيضا نحو شملل وعلّم بالتضعيف [ومعنى الإلحاق] ٥

بالزيادة [أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه] بأن يزاد فيه بقدر نقصانه عن الأزيد في الحروف الأصول على

وجه يحصل به توافقهما في عدد الحروف والهيئة من غير تفاوت فلذلك لا يمتنع الإدغام فيه مع التجانس وكذا الإعلال مع

موجبه ومن ثمه لم ينقلب الواو في جدول ألفا بنقل حركتها إلى ما قبلها كما في مقام ونحوه للمحافظة على وزن جعفر وأضافه

إلى الغرض اللام الجعل بيانية أي لغرض هو جعل مثال على مثال أزيد [ليعامل معاملته] على وجه الكمال من غير تفاوت في جميع ٥

دعوا أمان وتسهيل قال الشاعر: سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل أمان وتسهيل ونحو ما سلف يكون إلى غير ذلك كتبه عبد الرحمن بن محمد بن أحمد صالح

فنحو [قردد ملحق ونحو مقتل غير ملحق به لا ثبت من قياسها لغيره وأفعل وفعّل وفاعل كذلك] لذلك

التصاريف من الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ونحو ذلك ان كان فعلا والتصغير والتكسير

ونحوهما ان اسما للتوسع في السجع والشعر ونحوهما ثم ان الأصل الذي يلحق به غيره إما رباعي وإما خماسي وليس في الأسماء

المتمكنة والأفعال ثنائي بالأصالة حتى يزاد الحاقه بالثلاثي بزيادة الحرف وقد يشمل الملحق به على زائد فيزاد مثله في الملحق

أيضا التبع فكأنه تابع للإلحاق والإلحاق فيه المقابلة بالأصول كما في الحاق علباء بسرداح وقرطاس وكلمة إنما للحصر أي

ما زيدت إلا لغرض هو التماثل في عدد الحروف والهيئة للتشارك في المعاملة فيجب عدم كون الحرف المزيد قياسا في موضع زيادته

لإفادة معنى وإلا لم ينحصر الغرض من زيادته في التماثل المذكور فإن خالف الملحق أصله المجرد في المعنى كما في شملل وشمل فذلك

باعتبار عام وضع لفظه لذلك المعنى وتبعية التصاريف لا باعتبار قياس الزيادة لذلك المعنى وقد لا يكون لأصله معنى بالوضع

أصلا نحو كوكب فان أصله وهو ككب لم يوضع لمعنى أصلا ويحتمل في مثله ومثل شملل مما خالف معناه معنى أصله كون استعمال الأصل

بمعناه مهجورا استغناء به عنه فلذلك لم يظفر به فتأمل وإذا عرفت هذا [فنحو قردد] للمكان الغليظ المرتفع [ملحق] بجعفر

لانحصار الغرض من زيادة الدال الأخرى فيه في مماثلته له ليعامل معاملته في التصغير على قريدد والتكسير على قرادد كجعيفر وجعافر

وعدم الإدغام فيه دليل على الإلحاق أيضا على ما في الصحاح [ونحو مقتل غير ملحق به] وان صغر على مقيتل وجمع على مقاتل [لما

ثبت] عندهم [من قياسها] أي قياس الزيادة فيه وهي الميم [لغيره] أي لغير الإلحاق في موضع زيادتها لكونها قياسا في ذلك الموضع

لإفادة المكان والزمان والمصدر الميمي ولذا وقع الإدغام في مثله نحو مرد والإعلال نحو مقام [ونحو أفعل وفعّل] بتشديد العين

[وفاعل كذلك] ليست ملحقة بنحو دحرج [لذلك] الذي ذكرنا من قياس الزيادة فيها لإفادة معنى كما مر في أول الكتاب ويلزم

من ذلك

وبمجيء مصادرها مخالفة ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا لما يلزم من تحريكها

ويلزم من ذلك أن لا يكون تفاعل وتفعّل ملحقين بتدحرج مع أن المصنف جعلهما ملحقين كذا قيل [و] لعدم معاملتهما
معاملة نحو تدحرج في جميع التصاريف [لمجيء مصادرها مخالفة] المصدر لمخالفة مصادرها للفعللة التي هي المصدر المطرد
في الرباعي مع كفاية المخالفة فيه في عدم التوافق في جميع التصاريف بمعنى رفع الإيجاب الكلي [ولا تقع الألف للإلحاق] في
الأول في شيء لتعذر الابتداء بها وتركه لظهوره ولا تقع أيضا للإلحاق أصالة [في الاسم حشوا] أي وسطا فلا
يقال كتاب ملحق بقمطر ولا خاتم بجعفر ولا علابط بقذعمل لتعذر الموافقة التامة للملحق به إن أبقيت على حالها
من غير قلب في جميع التصاريف [لما يلزم من تحريكها] في بعض التصاريف كالتصغير والتكسير لوقوعها قبل ياء التصغير
إن زيدت ثانية وبعدها إن زيدت ثالثة وكلاهما موضع الحركة وزيادتها رابعة في الوسط إنما يكون للإلحاق بالخماسي
الذي يحذف الخامس منه في التصغير والتكسير كسفارج وسفيرج في سفرجل ويجري الإعراب اللفظي على الرابع منه الذي
وقعت الألف في مقابلته من الملحق والإعراب التقديري فيه مع اللفظي فيما يقابلها من الملحق به مخل بالتناسب
التام بين الملحق والملحق به كما هو المناسب للإلحاق وبالجملة فوقوعها للإلحاق حشوا يؤدي إلى ما يمتنع فيها وهو تحريكها
فيما ذكر من التصاريف وقلبها إلى ما يقبل الحركة كما يقلب في ضويرب في التصغير واوا وأيضا الياء يبين بما يناسب للتناسب المذكور
لأن ما يقابلها من الملحق به حرف صحيح قابل الحركة بدون القلب لما عرفت أن الملحق به رباعي أو خماسي ولا يتصور الألف
عند الأول في شيء من أصولها إلا في الفاء من الخماسي كما مر فلا يكون في وسط شيء منها إلا الحرف الصحيح وهو قابل
الحركة بنفسه وأما زيادتها حشوا في نحو علباء فقد مر أنها ليست للإلحاق بالأصالة لكونها بإزاء الزائد في الملحق به وأما
جواز زيادتها آخرا للإلحاق فلأنه محل التغيير فكأنهم لم يعتنوا بتطرق شيء من المخالفة فيه في بعض التصاريف هذا غاية

ويعرف الزائد بالاشتقاق وعدم النظير وغلبة الزيادة والترجيح عند التعارض

التوجيه والتعويل على الاستقراء وقد يقال ان الالف لما لم تكن أصلية قط كرهوا وقوعها موقع الأصلي للالحاق حتى

في الآخر والحكم بزيادتها فيه لم يجوز وتوسع لكونها منقلبة عن ياء هي المزيدة للالحاق في الحقيقة عند المحققين كذا في شرح المفصل

ومن في قوله من تحريكها البيان ما في قوله ما يلزم والتقييد بالاسم لانه زعم الجواز في الفعل نحو تماعل لان الفعل محل التغيير فلا

يبالي بعروض القلب والتغيير فيه في بعض التصاريف وكذا لا يبالي بتغيير غيرها مما زيد فيه للالحاق في التصاريف كحوقل حيقالا

مبحث الزائد بالاشتقاق

[ويعرف الزائد] من الأصلي [بالاشتقاق] وهو ان تجد بين لفظين تناسبا في المعنى وتركيب الحروف فترد احدهما الى الآخر

أو كليهما الى ثالث فاذا كان في المشتق من الحروف العشرة ما لم يكن في المشتق منه حكم عليه بالزيادة كناصر ومنصور من نصر [وعدم

النظير] بأن يلزم من الحكم بأصالة حرف أو زيادته بناء غير موجود في كلامهم كالحكم بأصالة النون من قرنفل فانه يلزم منه خماسي

على فعلل بضم اللام الثانية كسفرجل بضم الجيم وهو ليس بموجود وفي حكمه ندرة النظير [وغلبة الزيادة] بأن يكون الغالب في

حرف يقع موقعا من الكلمة كونه زائدا في ذلك الموقع كالهمزة في الأول بعدها ثلاثة أصول كأحمر فان الغالب في هذا الموضع

كونها زائدة فهذه الثلاثة طرق المعرفة وقد يقع فيها التعارض فيدل بعضها على زيادة حرف أو أصالته والباقي على خلافه

[والترجيح] كائن [عند التعارض] أي يطلب الترجيح ويحكم بمقتضاه فالترجيح مبتدأ خبره الظرف وقد يصحح بالجر

بالعطف على الاشتقاق على أنه وجه آخر والأول أظهر والمصنف تبرأ في التفصيل بالاشتقاق لأنه أقوى وقد يتعارض

اشتقاقان ثم ان ترجح أحدهما فهو راجح وان تساويا سمي بالواضح وقد يكون بين لفظين شبه الاشتقاق كما اذا بعدت

المناسبة كالهجرع كدرهم وجعفر للطويل عند من جعله من الجرع للمستوى من الرمل وقد يطلق الاشتقاق على مثله فيحتز

عنه

والإشتقاق المحقق مقدم فللإلحاق حكم بثلاثية عنسل وشأمل وشمأل ونأدل ورعشن وفرسن وبلغن ه

وحطائط ودلامص وقمارص وهرماس وزرقم وقنعاس

عنه إذا أريد الاشتقاق الحقيقي بالتقييد بالمحقق [والاشتقاق المحقق مقدم] في الاعتبار على غيره من الوجوه عند التعارض

لأنه أقوى فيحكم بمقتضاه ويطرح المعارض [فللإلحاق] الذي ذكر من تقديمه [حكم بثلاثية عنسل] على زنة فنعل بالنون

بعد الفاء على هيئة جعفر للناقة السريعة من العسلان وهو السرعة [وشأمل] بتقديم الهمزة على الميم [وشمأل]

عكسه كلاهما الريح الشمال على زنة فأعل بسكون الهمزة وفعأل بفتحها على هيئة جعفر أيضا من قولهم شملت الريح

إذا هبت شمالا [ونأدل] بالهمزة بين النون والدال على فأعل بسكون الهمزة بعد الفاء كهيئة زبرج للكابوس الذي

يقع على الإنسان بالليل فلا يقدر على الحركة والقيام من النذل وهو الاختلاس كأنه يأخذ الإنسان بغتة [ورعشن]

للمرتعش من الرعشة على فعلن بالنون في آخره على هيئة جعفر [وفرسن] بالنون في آخره على فعلن كزبرج لمقدم

خف البعير من الفرس بسكون الراء من غير نون وهو الدق لأنه يدق الأرض [وبلغن] بالنون في الآخر على

فعلن كرعشن للبلاغة من البلوغ لما فيها من البلوغ الحد الكامل في الكلام [وحطائط] بالهمزة على فعائل كهيئة علابط

من الحط للصغير كأنه منحط من الكبير [ودلامص] على فعامل بالميم قبل اللام على تلك الهيئة أيضا للبراق اللين

من الدلاص من دلصت الدرع إذا لانت [وقمارص] بالميم بعد القاف بالمهملتين بعد الألف على تلك الهيئة قال

الزمخشري القارص اللبن الذي يقرص اللسان أي يقبضه لحموضته والقمارص أشد منه لزيادة الميم [وهرماس]

على فعمال بالميم بعد الراء كهيئة قرطاس للشديد من الأسد من الهرس وهو الدق لأنه يدق الفريسة [وزرقم] للأزرق

والزرقاء على فعلم بفتح الفاء وفي آخره الميم كبرثن من الزرقة [وقنعاس] على هيئة هرماس على زنة فنعال بالنون

وفِرْناسٍ وتَرْغُوتٍ وكانَ الْنَدْدُ أفنعلاً ومعدٌّ فعلاً

[وفِرْناسٍ] بعد الفاء للعظيم من الإبل لثباته من الفَعْس بمعنى الثبات كذا قال نجم الأئمة رضي ومنه غُرْقاعِس أي ثابت على فِنْعال بالنون بعد العين على تلك الهيئة أيضاً للغليظ الرقبة من الأسد من الفرس بمعنى الدق ومنه المُفْتَرِس [و تَرْغُوتٍ] على تِفْعَلُوت بالتاء في الأول والآخر على هيئة قِرْطَبُوسٍ في الحركة والسكون لصوت القَوْسِ عند الرمي و الترغ من الرَّغَم بالتحريك وهو الصوت فالاشتقاق المحقق المدلول عليه بالتناسب اللفظي والمعنوي بين هذه المذكورات وما ذكر معها يقتضي كونها ثلاثية أي من المزيد الثلاثي على الأوزان المذكورة وعدم النظير أو نُدْرته لشيء من تلك الأوزان في الأبنية الثلاثية المزيد فيها في كلامهم يقتضي أن يكون تِرْغُوتٌ خماسياً مزيداً كقِرْطَبُوسٍ وخَطائط و تاليه وهِرْماس وموازناه من المزيد الرباعي كعُلابِط وقِرْطاس والبواقي من المجرد الرباعي كجَعْفَرٍ وزِبْرِجٍ وبُرْثُن فحكم الجمهور على الجميع بالثلاثية ترجيحاً للاشتقاق على عدم النظير [و] لذلك الذي ذكر من تقديم الاشتقاق عند التعارض [كان أَلَنْدَدُ] لشديد الخصومة مزيداً ثلاثياً ملحقاً بالخماسي فكان وزنه [أَفَنْعَلاً] بفتح الهمزة والفاء وسكون النون ترجيحاً لاشتقاقه من اللَّدِّ بمعنى الخصومة المناسب له في اللفظ والمعنى على عدم النظير لهذه الزنة في المزيد الثلاثي المقتضي لكونه خماسياً كسَفَرْجَلٍ وغلبة الزيادة في الهمزة الواقعة أول الكلمة قبل ثلثة أصولٍ أيضاً يؤيد كونه بخماسي لكنها لا تنفي كونه أفنعلاً لاحتمال كونه من اللَّنْدِ وإن لم يرد في اللغة مثل كُلَّب كذا قيل ويَلَنْدَدُ بالياء بمعنى أَلَنْدَد أيضاً ملحق بالخماسي بدلالة الاشتقاق كما ذكر [و] لذلك المذكور من تقديم الاشتقاق أيضاً كان [مَعَدٌّ] لابن عدنان وغيره [فَعَلًّا] بفتح الفاء والعين وتشديد اللام كما ذكره سيبويه كهَبَيٍّ بالموحدة وتشديد الياء للصبي الصغير وجَرَبَّةٍ بالجيم والمهملة ٥

وتشديد

لمجيء تمعدد ولم يعتد وابتمسكن وتمدرع وتمندل لوضوح شذوذه

وتشديد الموحدة مع تاء التأنيث لجماعة الخيل وذلك [لمجيء تمعدد] مستقاً منه بمعنى تشبه به في القوة أو غيرها

قال الراجز: ربيته حتى إذا تمعددا؛ كان جزائي بالعصى أن أجلدا؛ فالميم منه وإن كانت تحتمل الزيادة و

الأصالة في بادي النظر لكن اشتقاق هذا الفعل منه يدل على أصالتها وكونها فاء الكلمة إذ لو كانت زائدة كان هذا

على تمفعل بالميم الزائدة قبل الفاء وليس بموجود في كلامهم وجوداً يعتد به بل هو في حكم العدم وإذا كانت أصلية فيه

فهي أصلية في معد أيضاً لأنه مأخذه فعدّ فعلّ بالتشديد كما ذكر من الثلاثي المزيد بزيادة أحد اللامين دون الرباعي

لأنه ليس من أبنية الرباعي الأصول وتمعدد على تفعلل ملحق بتدحرج فقدم الاشتقاق على ندرة النظير لهذه الزنة

في المزيد الثلاثي الجارية مجرى عدم النظير الدالة على كونه مفعلاً بزيادة الميم في الأول مع الإدغام في الآخر كمقر ومرد

كما ذهب إليه بعضهم وقد يجعل غلبة الزيادة في الميم الواقعة أول الكلمة قبل ثلاثة أحرف أيضاً دالة على كونه مفعلاً و

وأما حكم على تمفعل بالميم الزائدة بعدم الوجدان في كلامهم وجوداً معتداً به حتى دل اشتقاق تمعدد من معد

على أصالة الميم من معد [ولم يعتد بتمسكن] إذا صار مسكيناً [وتمندل] إذا مسح عضواً بالمنديل [وتمدرع] إذا

لبس المدرعة وهي ثوب ضيق صغير الكمين [وتمنطق] إذا لبس المنطقة وتمغفر إذا لبس المغفرة أو نحو ذلك

مما لا شك في زيادة الميم في مأخذ اشتقاقه كالمسكنة والمنديل والملبوسات المذكورة لكون زيادتها فيه في غاية

الظهور ومن ثمة اتفق على أن وزنه تمفعل [لوضوح شذوذه] أي شذوذ ما ذكر من الأفعال أو شذوذ كل

منها أي ندرة مجيئه والفصيح الكثير فيها تسكن وتندل وتدرع وتغفر وتنطق كلها على تفعل بتشديد العين فهي

لشذوذها الواضح في حكم العدم غير صالحة لأن يعتد بها فمن ثمة حكموا على تلك الزنة بعدم الوجدان وعلى تلك

من التربية والعصا متعلق بأجلد على صيغة المضارع المجهول وأن وصلتها في محل النصب على الخبرية لكان

من معاني باب التفعل

وفي كلام بعضهم تحرف علينا أي كأنه جعل نفسه ... كتبه في ...

(كجعفر المرأة التي تشبه الرجل في أنها لا تنمو ثديها ولا تحيض ما يراد)

ومَراجِلُ فعالِلُ لقولِهِم ثوبٌ مُرَجَّلٌ وضَهْيَأٌ فَعْلَأٌ لمجيءِ ضَهْيَاءَ وفَيْنَانٌ

السؤال بأن بناؤهما التوهم أصالة الميم في مأخذهما فلأنها تفعلل بدون زيادة الميم فتدبر [و] لذلك المذكور من

تقديم الاشتقاق أيضاً لأن [مَراجِلُ] الثياب الوشي جمع مِرْجَلٍ [فعالِلُ] عند سيبويه بلا مين كجعفر وجعافر

على أصالة الميم بدلالة الاشتقاق الصحيح [قولهم ثوبٌ مُرَجَّلٌ] على صيغة اسم المفعول مشتقاً منه بمعنى مُوَشًّى

(شبه نعوش وكذا [illegible] أصله كوقلة [illegible] الاشية فيها [illegible])

منقوش قال العجاج ÷ بِشِيَةٍ كَشِيَةِ المُرَجَّلِ ÷ والحكم بزيادة الميم فيه يؤدي إلى كونه على مُفَعْلَلٍ بميمين وهو غير موجود

أصلاً فرجح الاشتقاق على غلبة الزيادة في الميم الواقعة في الأول قبل ثلاثة أصول المقتضية لكونه على مفاعل وقد

يقال لعل بناء مُرَجَّلٍ لتوهم أصالة الميم في مِرْجَلٍ للزومها كما بنى تمندل لذلك فتأمل [و] لذلك أيضاً لأن [ضَهْيَأً] بالمعجمة

وفي آخره الهمزة على هيئة جعفر للمرأة التي لا يبدو لها ثديها (أي لا يرتفع) ولا تحيض [فَعْلَأٌ] بفتح الفاء واللام وسكون العين وفي

آخره الهمزة على أصالة الياء وزيادة الهمزة [لمجيء ضَهْيَاءَ] من لفظها بمعناها ممدوداً كحمراء والهمزة فيها مزيدة بعد

الألف بدليل منع الصرف والياء أصلية لئلا تنقص الأصول عن ثلاثة والتناسب اللفظي والمعنوي بينهما يدل على

رجوعهما في الاشتقاق إلى أصل واحد مع المناسبة لقولهم ضاهيت بالياء أي شابهت لأنها تضاهي الرجل في الثدي

وعدم الحيض فرجح سيبويه ذلك على عدم النظير لفَعْلَأٍ المقتضي للكون رباعياً على فَعْلَلٍ كجعفر والزجاج جعله

من ضاهأت بالهمزة ومنه قراءة عاصم يُضاهِئُونَ قولَ الذين كفروا بالهمزة بعد الهاء وهو بمعنى ضاهيت بالياء

(وقرأ الباقون يضاهون بضم الهاء بدون الهمزة على أنه من ضاهيت بالياء المحذوفة لملاقاتها واو الجمع الساكنة)

وهو عنده على فَعْيَلٍ بالياء بعد العين مع اعترافه بعدم هذه الزنة غيره فيشارك فَعْلَأً في عدم النظير مع أن الحكم

على الأخير بالزيادة أولى واستعمال ضاهيت بالياء أكثر من المهموز فالترجيح لسيبويه مع اعتضاده بضهياء بالمد [و] لذلك

ذو الزيادة

فَيْعالاً لمجيء فَنَن وجرائض فعائلاً لمجيء جرواض ومِعْزى فِعْلى لقولهم معز

أيضاً كان [فَيْنان] بالفاء للملتف الأغصان من الشجر و لذي الشعر الطويل الحسن من الرجال محكوماً عليه بزيادة

الياء وأصالة النونين فكان وزنه [فَيْعالاً] بفتح الفاء وسكون الياء [لمجيء فَنَن] محركة بنونين بعد الفاء للغصن

مع التناسب في تركيب الحروف والمعنى ولو كان للطويل الشعر لأن الشعر كثيراً ما يجعل كالغصن ويستعار

بحوله فرجح ذلك على عدم النظير لفيعال واقتصر الجوهري فيه على المعنى الثاني وجعله فعلان كسكران من الفين بسكون

الياء وهو الوقت وكأنه لأن الطول والحسن مما يحصل بتعاقب الأوقات وفيه تعسف والأول أظهر ولم يجعل رباعياً

على فعلال لندرته من غير المضاعف كخزعال [و] كذلك أيضاً كان [جُرائِض] بالضاد المعجمة للفحل العظيم البطن [فعا

ئلاً] بضم الفاء وزيادة الهمزة المكسورة قبل اللام [لمجيء جِرْواض] بالواو وجِرْياض بالياء بمعناه مع الاتحاد في المادة

فالثلاثة راجعة إلى أصل واحد لا همزة فيه وكأنها ملحقة بعلابط وقرطاس فلا حجر في عدم الظفر باستعمال أصلها فيما

يناسب معناها وقد تكلف فيجعل من الجرض بالريق وهو ابتلاعه على الغصة لأن ذلك مما يحصل به شيء من الانتفاخ

وهو يناسب العظم فقد رجح فيه الاشتقاق على عدم النظير لفعائل المقتضي لكونه على فعالل بلامين على أصالة الهمزة

[و] كذلك أيضاً كان [مِعْزى] بكسر الميم لخلاف الضأن من الغنم [فِعْلى] بكسر الفاء وفي آخره الألف المقصورة [لقولهم مَعْز]

بحروفه ومعناه من غير ألف فهو مشتق منه بزيادة الألف والميم أصلية مع أن الغالب في الميم الواقعة أولاً وبعدها

ثلاثة أحرف أن تكون زائدة والثلاثة بعدها أصولاً لأنها لا تكون أصول الاسم المتمكن أقل من ثلاثة وهذا يقتضي

أن مفعلاً بأصالة الألف وزيادة الميم ففي جعله فعلى ترجيح للاشتقاق على غلبة الزيادة ثم ان سيبويه قال إن

معزى منون منصرف والألف فيه للإلحاق لحذفها في التصغير ولو كانت للتأنيث لم تحذف ومن لم يجوز كون الألف

وسنبتة فعلتة لقولهم سنب وبلهنية فعلنية من قولهم عيش أبله وعرضنة فعلنة

لأنه من الاعتراض وأول أفعل لمجيء الأولى والأول

للإلحاق جعلها منقلبة عن الياء [و] لتقديم الأشتقاق أيضاً كانت [سنبتة] بمهملة ونون فموحدة وهو

تاءين للمدة الطويلة من الزمان [فعلتة] بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام وزيادة التاءين [لقولهم سنب]

بدونهما بمعناها على فعل بفتح الفاء وسكون العين فقدم الاشتقاق المقتضى للحكم بزيادتهما على عدم النظير لفعلتة

المقتضى لكونها فعللة بلامين [و] لذلك أيضاً كانت [بلهنية] لسعة العيش [فعلنية] بضم الفاء وفتح العين

وسكون اللام وكسر النون بعدها تحتانية ثم التاء على أن يكون النون وما بعدها زوائد للإلحاق بقذعملة فإن

التناسب اللفظى والمعنوى يدل على كونها مأخوذة [من قولهم] فلان في بلهنة من العيش أى في سعة و [عيش

أبله] كأحمر أى واسع ناعم قليل الغموم فرجح الاشتقاق المقتضى لزيادة تلك الحروف على عدم النظير لتلك الزنة

المقتضى لكونها كقذعملة بزيادة التاء فقط أو كسلحفية بمعنى سلحفاة لدابة معروفة جلدها عظام بزيادة

التحتانية معها [و] كان قولهم [عرضنة] بمهملتين ومعجمة ونون للناقة التى تمشى معترضة أى على عرض الطريق

للنشاط [فعلنة] بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام وزيادة النون والتاء [لأنه من الاعتراض] بمعنى المشى

عرضاً فهما زائدتان مع أن عدم النظير لهذه الزنة يقتضى أصالة النون على أنه كقمطر مع التاء كبرجلة وسبحلة وهو

كلاهما بمعنى الطويلة السمينة [و] لذلك أيضاً كان [أول أفعل] كأصغر على أنه اسم تفضيل والهمزة زائدة والواوان

الموجودتان فيه أصليتان بدليل تصاريفه المشتقة منه [لمجيء الأولى] على فعلى كصغرى لمؤنثه الواحدة [والأول]

كصغر على فعل بضم الفاء وفتح العين في جمعه المكسر ولو كان فوعلاً كجوهر وكوثر من أول بالهمزة والواو المخففة أو من

ووول

قوله وسنبتة الخ فعلتة لا فعللة وعدم فعللة توهم نعلتة وعدم نعلتة لا لأن فعلتة على عدم النظير مع تبرئة الاشتقاق على عدم النظير جار بردى

قوله بلهنية الخ وكان بلهنية فعلنية لا فعلنية لاسلحفية بدلالة عدم فعلنية على عدم النظير على الاشتقاق تعارض ان بلهنية من العيش أى سعة من العيش وزيادة النون والياء فيه للإلحاق بقذعمل جار بردى

قوله وأول أفعل الخ اختلفوا في وزن أول فقال بعضهم هو فوعل أصله ووول أدغمت الواو في الواو فصار أول ... والأولى ... إلى زيادة الواو الأولى ... واختار أنه أفعل لمجيء الأولى والأول ... الفعل والفعل ... جار بردى

الناقة التى من عادتها أن تمشى معترضة للنشاط جار بردى

ودليل الأولى ... وجاء سنبتة بتاء واحدة ...

والصحيح أنه من وول لا من وأل وانفعل

وول بواوين وزيادة أخرى بينهما ثم قلبت الأولى همزة كراهة اجتماع ثلث كما زعمه الكوفيون بناء على أن الغالب

في الواو التي وقعت ثانية أن تكون زائدة لما جمع على فعل في التكسير أصلا بل على فواعل فقط ولكانت واحدته

أولة بالتاء مع قلة حتى زعم بعضهم عدمها في الكلام الفصيح ففيه ترجيح الاشتقاق على غلبة الزيادة ثم القائلون

بأنه اسم التفضيل اختلفوا في مادته الأصلية [والصحيح أنه من وول] بواوين بمعنى سبق وإن صار هذا الأصل

مهجورا والهمزة في الأولى للواحدة والأول للجمع منقلبة عن الواو كراهة اجتماع واوين أولهما مضمومة [لا من وأل]

مهموز العين بمعنى بادر وتقدم كما زعمه بعضهم [ولا من آل أولا] مهموز الفاء بمعنى رجع كما زعمه آخرون فكل مرتبة

من العدد لأنه يرجع إليه ما بعده نحوا من الرجوع والأول زائدة على جميع المراتب والتزم قلب الهمزة واوا على خلاف القياس

على المذهبين توسلا إلى الإدغام والتخفيف وإنما دعاهم إلى العدول عن وول بواوين استبعاد اتحاد الفاء والعين

والصحيح أنه مع قلته أهون من التزام ما يخالف القياس ثم إن اسم التفضيل حقه المنع من الصرف عند التجرد عن اللام

والإضافة للوصفية ووزن الفعل لكن الوصفية المقتضية للاشتقاق في الأول في معرض الخفاء لعدم ظهور

أصل مستعمل له يكون هو للزيادة في الفاعلية والمفعولية فيه على وجه ظاهر على قياس اسم التفضيل لأنه إما

من أصل مرفوض أو من أصل يكون رده إليه على وجه مخالف للقياس حيث اضطروا إلى ذلك لأجل تصاريفه

فلذلك منع من الصرف فيما يظهر معه وصفيته وهو ما إذا كان مع الموصوف أو مع من نحو رأيته عاما أول وقولهم

أول من كذا وتصرف في غيره نحو فعلت كذا أولا وثانيا وقد يبنى على الضم كالغايات كما قال معن بن أوس: لعمرك ما

أدري وإني لأوجل : على أينا تعدو المنية أول : [و] تقديم الاشتقاق أيضا كان [انفعل] بالقاف والمهملة للشيخ

إِنْفَعْلاً مِنْ قَحِلَ أَيْ يَبِسَ وَأُفْعُوانٌ أُفْعُلانًا لِجِيءِ أَفْعَى وَإِضْحِيانٌ إِفْعِلانًا مِنَ الضُّحَى

المسمى حدا [إِنْفَعْلاً] بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون العين كإِنْزَهْوٍ وإِنْفَخْرٍ مِنَ الزَّهْوِ وَالْفَخْرِ

لأنه مشتق [من قَحِلَ] الشيخ كمنع قحولاً وكعلم قحلاً [أي يبس] جلده على عظمه فهو قَحِلٌ بفتح الحاء كحسن وكسرها مثل

إِنْفَحِلٍ ففيه تقديم الاشتقاق على ندرة النظير لأنفعل المقتضية لكونه خماسيًا كإِصْطَبْلٍ وقِرْطَعْبٍ على

فِعْلَلٍّ كما زعمه أبو الفتح وقال بتصغيره أُقَيْحِلٌ بحذف الخامس وعلى كونه إِنْفَعْلاً أنت مخيّر بين حذف الهمزة و

النون فيقال أُقَيْحِلٌ أو نُقَيْحِلٌ [و] كان [أُفْعُوانٌ] بالفاء والعين المهملة لذكر الأفاعي [أُفْعُلانًا] بضم الهمزة

وسكون الفاء وضم العين كأُقْحُوانٍ للبابونج [لمجيء] ما يناسب رجوعه معه الى أصل واحد في الاشتقاق

للتناسب اللفظي والمعنوي وهو [أفعى] وهو أَفْعَلُ بزيادة الهمزة من الفعوة للسم لا فُعْلَى بزيادة الألف

للتأنيث بدليل الانصراف ولا للالحاق والا لجاز لحوق التاء كما يقال عَلْقَاةٌ في عَلْقَى لضرب من النبات ولقولهم

أرض مَفْعَاةٌ بفتح الميم أي ذات أفاع وتفعّى أي صار كالأفعى في الشر فكل ذلك يدل على أصالة الفاء والعين

والواو وزيادة البواقي فرجح ذلك على كون الغالب في الواو في غير الأول مع ثلاثة أحرف هو الزيادة المقتضي لكونه

فَعْلُوانًا كعنفوان وأما ندرة النظير الجارية مجرى العدم فقد يقال إنها مشتركة بين أُفْعُلانٍ وفُعْلُوانٍ [و]

لذلك كان أيضًا [إِضْحِيانٌ] للمضيء البارز ومنه يوم إضحيان إذا لم يكن فيه غيم [إِفْعِلانًا] بكسر الهمزة و

سكون الفاء وكسر العين وفي آخره النون مشتقًا [من الضُّحَى] للمناسبة في تركيب الحروف والمعنى فقدم

ذلك على غلبة زيادة الياء إذا كانت مع ثلاثة فصاعدًا المقتضية لكونه فِعْلِيانًا أو إِفْعِيالاً ويعتضد الاشتقاق

فيه

وخَنْفَقِيقٌ فَنْعَلِيلٌ من خفق وعَفَرْنًى فَعَلْنًى من العَفَرِ فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كأرطى وأولق
حيث قيل بعير آرط وراط وأديم مأروط ومرطيّ ورجل مألوق

فيه بعدم النظير للوزنين ووجوده لأفعلان لأسمان لجبل وأربيان لنوع من السمك معروف بالروبيان [و] لذا أيضاً
كان [خنفقيق] بمعجمة ونون وفاء وقافين بينهما الياء للداهية أو الناقة السريعة [فنعليلاً] بفتح الفاء وسكون
النون وفتح العين وكسر اللام الأولى بعدها الياء الساكنة [لأنه] مشتق بزيادة قاف وياء للالحاق بجلبيب ونون لتكثير
الحروف والمبالغة وفتح أوله بعد زيادتها تخفيفاً [من خفق] بالفتح يخفق بالكسر خفقاً وخفقاناً إذا اضطرب لأن في الداهية
من الاضطراب لمن وقع فيها وفي تلك الناقة من الاضطراب في السير فقدم ذلك على ندور النظير للوزن المذكور ورجحان
الأصالة في النون الثانية الساكنة بالاستقراء المقتضي لكونه فعلليلاً كسلسبيل من المزيد الخماسي على قول الأكثر [و] لذلك
لتقدمه أيضاً كان [عفرنى] للأسد الشديد القوي [فعلنى] بفتح الفاء والعين وسكون اللام وزيادة النون والألف للالحاق
بسفرجل لا للتأنيث بدليل الانصراف [من العفر] بمهملتين بينهما الفاء الساكنة بمعنى التمريغ في العفر بالتحريك وهو التراب لأنه
لشدته يعفر فريسته فقدم فيه الاشتقاق على عدم النظير لفعلنى المقتضي للحكم بأصالة النون على أن يكون فعلّى بتشديد اللام
كحبركى وجميع ما ذكر ههنا فيما يرجع إلى اشتقاق محقق واحد وقد يرجع إلى اثنين فصاعداً مع التساوي أو رجحان البعض
[فإن رجع إلى اشتقاقين] مثلاً [واضحين] متساويين من غير ترجيح [كأرطى] لشجر من أشجار الرمل يأكله البعير و
يدبغ به [وأولق] بالقاف للجنون [حيث يقال] فيما على زنة اسم الفاعل من الأول [بعير آرط] بالهمزة الممدودة في
أوله أي آكل للأرطى [وراط] بذلك المعنى أصله الراطي وأعل إعلال قاض [و] فيما على زنة اسم المفعول منه
[أديم] أي جلد [مأروط] مدبوغ به [ومرطيّ] بتشديد الياء كمرمي بذلك المعنى [و] يقال في الثاني [مألوق] بجعل

وموُلَقٌ جازَ الأمْرانِ وكَحَسَّانٍ وحِمارِ قَبَّانٍ حيثُ صُرِفَ ومُنِعَ

الهمزة دائر على زنة مِفْعُولٍ [ومَوْلُوقٍ] بالواو موقعَ الهمزة بذلك الوزن والمعنى [جازَ الأمرانِ] فإن أعتبرت
الأولَ مما ورد في كلٍّ من اسمي الفاعل والمفعول في الأرطى فالوزن فَعْلَى بفتح الفاء على أن يكون الهمزةُ أصليةً لوقوعها
في أول اسم الفاعل وبعد الميم من اسم المفعول والألف مزيدةٌ للإلحاق بجعفر لا للتأنيث بدليل لحوق التاء كما في قوله في ذئب
لما رأى أن لا دعةَ ولا شِبَعْ مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فاضْطَجَعْ والدعة العيش والحِقْفُ المعوجُّ من الرمل وإن اعتبرت
الثاني فالوزن أفعل كأحمر على أصالة الألف وانقلابها عن ياءٍ أصليةٍ وزيادةِ الهمزة في أوله لوقوع الراء في موقع
الفاء في اسمي الفاعل والمفعول وإن اعتبرتَ الأولَ مما ورد في أَوْلَقٍ فوزنه فَوْعَلٌ كجوهرٍ بأصالة الهمزة وزيادة الواو
لوقوع الهمزة موقع الفاء في اسم المفعول وإن اعتبرتَ الثاني فوزنه أَفْعَلُ كأحمر لوقوع الواو موقع الفاء فهي أصليةٌ و
الهمزة زائدةٌ [وكحَسَّانٍ] بتشديد السين [وحِمارِ قَبَّانٍ] بفتح القاف وتشديد الموحدة لدُوَيْبَةٍ يُضْرَبُ بها المثل في الهزال
من أسماء المركبة [حيثُ صُرِفَ] كلٌّ منهما [ومُنِعَ] من الصرف فإنه يجوز كونهما من الحَسِّ بتشديد السين بمعنى الإدراك
والقَبِّ بموحدتين بمعنى ضمر البطن ودقة الخاصرة فوزنهما فَعْلانُ ويُبنى عليه منعهما من الصرف للألف و
النون المزيدتين والعلمية بناءً على أن حمار قبان علم الجنس كأسامة على ما في الشرح المفصل وحسّان علم الشخص
وينصرفان إذا نُكِّرا ويجوز كونهما من الحُسْنِ بمعنى الجمال والقَبْنِ بالنون أيضاً بمعنى الذهاب في الأرض فهما على فعّالٍ
بتشديد العين من صيغ المبالغة فيلزم صرفهما في العلمية والتنكير كليهما وقد نوقش في جعلهما من الاشتقاق الواضح
بأن فَعْلانَ في الأسماء أكثر من فعّالٍ فيترجح والتحقيق في حمار قبان أنه لو كان فعلان لا يلزم منعه من الصرف
في العلمية كما في شهر رمضان وابن داية للغراب وغيرهما من الأعلام التي يكون في جزئها الثاني سببُ منع الصرف
ولو

وإلَّا فالتَّرجيحُ كَمَلَأَكٍ قيل مَفْعَلٌ من الأَلُوكة وابنُ كَيْسان فَعَالٌ مِن المُلْكِ

ولو كان على فَعَّالٍ جاز فيه الصَّرفُ مَخفوضاً بالإضافة مع إعرابٍ جارٍ على حسب العوامل والمنعُ من الصرف مع بناءٍ على
على الفتح كما جاز الوجهان في حَضْرَمَوْت ونحوه من الأسماء المركبة التي ليس لجزئها الثاني سببُ منع الصرف على ما نصّ
عليه بعضُ الأئمة وقد يُدَّعى أن المسموع فيه وفي حَسَّان على تعيُّن التزام المنع من الصرف وعلى هذا يترجّح الاشتقاقُ
الأول ولعلّه غيرُ ثابتٍ عند المصنف فلذلك أوردهما للواضح [وإلَّا] أي وإن لم يكن الاشتقاقان واضحين
متساويين بل ترجّح أحدهما أو كان اشتقاقٌ واحدٌ بعيدٌ غيرُ واضحٍ وعارضَه من وجوه معرفة الزائد وجهٌ آخرُ
واضحٌ [فـ]الأكثر عندهم [الترجيحُ] للراجح والعمل بما يقتضيه لرجحانه وذلك [كَمَلْأَكٍ] بفتح الميم وسكون اللام وفتح
الهمزة واتفقوا على أنه أصلُ المَلَكِ لجمعه على ملائكة وملائك فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت تخفيفاً لكثرة
الاستعمال وأُعيدت في الجمع ردّاً إلى الأصل وقد ورد ثبوتها في المفرد أيضاً كقوله: فلستَ بإنسيٍّ ولكن لِمَلْأَكٍ ؛ تنزّل
في جوّ السماء يصوبُ ؛ وهو يحتمل وجوهاً من الاشتقاق ذهب إلى كلٍّ منها بعضهم والتفصيل أنه [قيل] والقائل
الكسائي هو [مَفْعَلٌ] بتقديم العين لقلبها إلى موضع الفاء ترجيحاً لاشتقاقه [من الأَلُوكة] بتقديم الهمزة على اللام و
هي الرسالة لما فيه من المناسبة لكونه مرسلاً من الله تعالى كما قال جاعلِ الملائكة رسلاً [و] قال [ابن كيسان]
القلب بعيدٌ وهذا البناء بدون القلب لم يثبت بمعنى الرسالة ولم يوجد في كلام من يوثق به فهو [فَعَالٌ] بفتح الهمزة
على أصالة الميم وزيادة الهمزة من المِلْك بكسر الميم لأنه مالك الأمور التي جعلها الله إليه أو [من المُلْك] بالضم بمعنى السلطنة
فكأنه أُثبت له سلطنةٌ على ما جعله الله موكَّلاً عليه وضُعِّف بقلة النظير لفعالٍ والقلب أكثر منه مع ما في الاعتبار الذي

بل ممن صرّح بجواز الوجهين في نحو حضرموت وبعلبك ورام هرمز الجوهري في موضع من الصحاح لكنه ادّعى في تبان أن المسموع فيه عند العلمية هو المنع من الصرف وذكر ابن مالك أن المسموع في حسان علماً أيضاً هو المنع من الصرف فـ[illegible]
قوله وإلا هنا ليس حرف استثناء بل هو إن الشرطية أدغمت نونها في لا النافية [illegible]
قوله البيت لبعض بني عبد القيس يمدح النعمان بن المنذر وقيل لأبي وجزة يمدح ابن الزبير أي هو لست لإنسي بأن يكون منسوباً إليه بل لملاك ينزل من جو السماء والمخصص الأول من الملك لابن الأنسي كما يقال لمن دار الرجل إنه له [illegible] كيته في مجاز اللسان
قوله الجو الهواء وربما تخفض من الأرض قاموس الهواء الممدود ما بين السماء والأرض صحاح
قوله التعرض لبعد القلب العدول عن قول الكسائي والتعرض لعدم الثبوت بدون القلب العدول عن مذهب أبي عبيدة [illegible]

وأبو عبيدة مفعل من لئك إذا أرسل وموسى مفعل من أوسيت أي حلقت والكوفيون فُعلى من ماس

إعتبره من اعتبار الملك له من البعد [و] قال [أبو عبيدة] هو [مَفعَل] بزيادة الميم وتقديم الفاء من غير قلب إستبعادًا

له على أنه [من لئك] بتقديم اللام على الهمزة [إذا أرسل] لأنه موضع الإرسال أو هو بمعنى المفعول لكونه مُرسلا

من الله تعالى وقد يقال إن ما ذكره أقرب الوجوه لو ثبت الأصل الذي ذكره المعنى لكنه لم يثبت كما مر فلعل الترجيح لمذهب

الكسائي [وموسى] الآلة التي يحلق بها الشعر من الحديد مؤنثة سماعا من غير خلاف إلا من عبيد الله بن سعيد الأموي

ويحتمل اشتقاقين رجح كلا منهما قوم فقال البصريون الميم فيه زائدة والألف منقلبة عن ياء أصلية وهو [مُفعَل] على

صورة اسم المفعول فهو منصرف عند التنكير وممنوع من الصرف عند العلمية كمعرب واشتقاقها [من أوسيت] الشعر [أي

حلقت] وهذا الاشتقاق ظاهر وجوز السيرافي كونه من أسوت الجرح أي أصلحته فالواو مبدلة عن الهمزة والألف في آخرها

مبدلة عن الواو فلعله زعم أن المزيد فيه من باب الأفعال جاء بمعنى أصله المجرد وهذا الاسم سواء جعل واويا أو يائيا كأنه

وضع لذات الآلة من غير اعتبار مقتضى اشتقاق الصيغة كمنصل للسيف ويحتمل أن يكون أصله الموسى به فخفف بالحذف

والإيصال وصار بالغلبة اسما لتلك الآلة [و] قال [الكوفيون] هو [فُعلى] كحبلى بزيادة ألف التأنيث وأصالة البواقي

فهو ممنوع من الصرف ولو في حالة التنكير لعدم انصراف ما فيه ألف التأنيث على كل حال وشذ رنيا بالتنوين وقالوا هو

[من ماس] إذا تبختر لأن المزين يتبختر وهذا اشتقاق بعيد مع أن المسموع عند التنكير هو الانصراف وبذلك يترجح قول

البصريين وأما موسى اسم رجل من غير نقل عن موسى الحديد فهو أعجمي محمول على مُفعَل عند أبي عمرو لأنه يصرف في كلامهم بعد التنكير

ولو كان على فُعلى كما زعمه الكسائي لم يكن كذلك إلا أن يجعل ألفه للإلحاق بجخدب دون التأنيث ومنعه من الصرف علما

للعجمة والعلمية كما في قول أبي عمرو فإن ثبت كون مُفعَل أكثر من فُعلى فالحمل عليه أولى للأكثرية لكنه في محل المنع كما ذكره

نجم الأئمة

قوله عبر عن الموضع أو عن المفعول فيكون على الأول اسم مكان وعلى الثاني مصدرا والمصدر قد يكون بمعنى المفعول ولم يكن ميما لا الحلق بمعنى الحلق مع أن يكون بمعنى الفاعل لئلا يلزم من كونه ... لا أن الإرسال بمعنى أرسل أن يكون مرسلا ابن غ

وإنسان فعلان من الأنس وقيل إفعان من نسي لمجيء أنيسيان

بجمع الأئمة والأمر فيه هيّن [و] كذلك [إنسان] اختلف فيه فقال البصريون هو [فعلان] مشتق [من الأنس] لأنه
يأنس بخلاف الوحش فالهمزة أصلية ولامه السين ويؤيده مجيء أُنْس وأَنَسِيّ كروم ورومي بعضهم قال الله تعالى
لا يسئل عن ذنبه إنس ولا جان وقال الشاعر: فلست لإنسيّ البيت ومجيء الأناس في جمعه كما قال: إن المنايا
يطّلعن على الأناس الآمنينا: وقيل هو من الإيناس مصدر آنس بالمد كأكرم إذا أبصر لأنه مبصر بخلاف الجن لا
جتنانه أي استتاره [وقيل] والقائل قوم من الكوفيين هو [إفعان] على أن الهمزة زائدة واللام محذوفة وأصله
إنسيان بالياء بعد السين على إفعلان كإضحيان وهو مشتق [من نسي] على ما نقل عن ابن عباس أنه سمي إنسانا
لأنه عُهد إليه فنسي يشير إلى قوله تعالى لقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما وعليه جرى أبو تمام في قوله:
لا تنسين تلك العهود: فإنما سميت إنسانا لأنك ناس: وزعموا مساعدة بعض التصاريف له [لمجيء أنيسيان]
في تصغيره بالياء بعد السين إذ زيادتها فيه على ما يلزم من قول البصريين خلاف القياس فالمناسب اعتبار كونها جزءا
محذوفا من المكبر معادا في التصغير للرد إلى الأصل ورُدّ هذا القول بعدم مناسبته لما ورد من نحو أُنس وأُناس و
إنسيّ والتزام كون الأخير إفعيلا بكسر الهمزة من النسيان كإبريق وإكليل تعسف جدا وينافيه من التزام حذف الياء
التي هي اللام في المكبر من غير سبب موجب وحذفهما مع أصالتهما وإبقاء الزوائد فيها وورد من تكسيره على أناسين كما قال
أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم: وبالأناسين إبدال الأناسين فإن الجمع لا يقع بعدها ثلاثة أحرف الأوسط مدة
زائدة والياء الموجودة فيه هي تلك المدة كمصابيح وسلاطين وكذا يلزم ذلك في الأناسيّ بالياء المشددة إن كان أصله
أناسين فأبدلت النون ياء كما يقال خلافا لمن جعله جمع إنسيّ بالتشديد فتأمل ولا شك أن التزام زيادة على خلاف القياس

خصوص الإيناس لأنه يؤنس أي يبصر بخلاف الجن لاجتنانه أي استتاره وقيل

وَتَرَبُوتٌ فَعَلُوتٌ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لِأَنَّهُ الذَّلُولُ وَقَالَ فِي سُبْرُوتٍ فُعْلُولٌ وَقِيلَ مِنَ السَّبْرِ

في التصغير كما في لُيَيْلِيَة تصغير لَيْلَةٍ على ما قيل أهون من الزام ما ذكر مع عدم سلامة ذلك التصغير عن الشذوذ على

قولهم أُنَيْسِيَان الإعادة الياء مع عدم الحاجة لإمكان بناء التصغير بدونها والرواية عن ابن عباس غير محققة وأبو تمام من المحدثين

الذين لا يحتج بشعرهم في اللغة [وَتَرَبُوتٌ فَعَلُوتٌ] بفتح الفاء والعين وضم اللام وزيادة التاء في الآخر [من التراب عند سيبويه

لأنه الذَّلُول] من الإبل يستوى فيه المذكر والمؤنث فيناسبه التراب المناسب للذل والمسكنة ومنه المتربة للفقر ولم يجعله

تَفْعُولًا مشتقا من رَبَّتَ فلان الصبي بالتاء الأصلية وآخره على صيغة ماضى التفعيل إذا رباه على أن يكون التاء

الأخيرة أصلية والأولى زائدة على عكس ما ذهب اليه مع المناسبة في الحروف والمعنى فإنه إنما يصير ذلولا بالتربية لقلّة

وكثرة فَعَلُوتٍ بزيادة التاء في الآخر بعد الواو للمبالغة كجبروتٍ وملكوتٍ وقولهم رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوتٍ أي الكون

مرهوبا خير من الكون مرحوما وغير ذلك فرجح سيبويه الاشتقاق الأول لرجحانه بكثرة النظير وأما جعله فعلوتا من

الدُّرْبَة بالدال بمعنى العادة على أن تكون التاء في أوله مبدلة عن الدال فبعيد لبعد هذا الإبدال خصوصا مع الاستغناء

عنه بالوجه الظاهر الذى ذكره مع اعتضاده بأصالة عدم الإبدال [وقال] سيبويه [في سُبْرُوتٍ] بالسين والراء

المهملتين بينهما الموحدة وفى آخره التاء للشيء القليل والقفر من الأرض والمسكين من الرجال ومعناه السُّبْرِيتُ والسُّبْرَاتُ

والجمع سَبَارِيتُ والأنثى سُبْرُوتَةٌ بالتاء هو [فُعْلُولٌ] بضم الفاء واللام وسكون العين على أن أصوله حروف سُبْرُتٍ

على أحد أوزان الرباعى وهو مشتق منه بزيادة الواو وإن كان ذلك الأصل مهجورا فهو من المزيد الرباعى كعصفورٍ [وقيل]

هو مشتق [من السَّبْرِ] بمعنى الامتحان والاختبار ووزنه فُعْلُوتٌ على أنه من المزيد الثلاثى والتاء زائدة على ما يناسبه

ما ورد

وَقَالَ فِي تِنْبَالَةٍ فِعْلَالَةٌ وَقِيلَ مِنَ النَّبَلِ لِلصِّغَارِ لِأَنَّهُ الْقَصِيرُ وَسُرِّيَّةٌ

مأورٌ على ندرة من جعله على السّبارى ويمكن اعتبار ذلك فى المعانى المذكورة بضرب من التكلّف فأن المسكين كأنه مُمتحَنٌ من الله تعالى والقفر من الأرض من شأنها أن يختبرها الدليل الحاذق بالشم ليعرفها على ما هو عادتهم ومنه المسافة لأنها استفاف أى تُشَمّ لتعرف والشيئ القليل كأنه مما يمتحن به الإنسان لكن المشهور أنّ من جعله سُبْرُوتًا من السَّبْرِ قال إنّه بمعنى الدليل الحاذق وإختبار الطرق وهذا المعنى غير مذكور فى تفسيره فى شيئ من الكتب المعتبرة وبعد تسليم ورودِه يمكن كونه مشتقًّا من سُبْرُوتٍ بمعنى القفر من الأرض لملابسة الدليل لها بناءً على أن يعتبر المخالفة التقديرية للأصل كافى فُلْكٍ ونحوه على ما قيل مع احتمال كونه منقولًا منه ولعلّ سيبويه رجّح ما صار إليه لكثرة فَعْلُولٍ باللام كعصفورٍ وغضروفٍ وندرة فَعْلُوتٍ بزيادة التاء ففيه ترجيح ندرة النظير على الأشتقاق على ما قيل فتأمل [وقال] سيبويه أيضا [فى تِنْبَالَةٍ] بالفوقانية والنون والموحدة للقصير أنه [فِعْلَالَةٌ] بكسر الفاء وسكون العين على أنّ أصوله حروف تِنْبَلٍ على أحد أوزان الرباعى وإن كان هذا الأصل مهجورًا فهو مشتق منه بزيادة الألف مع الحاق التاء فى آخره فهو من المزيد الرباعى [وقيل] إنّه تِفْعَالَةٌ مشتق [من النَّبَلِ] بالتحريك وهو من الأضداد لأنه يقال لعظام الحجارة وصغارها لكن تنبالة منه بمعنى [الصغار لأنه القصير] كما قلنا فينا سببه الصغر وعُدِل عنه سيبويه لندور تِفْعَالَةٍ وبعد الأشتقاق عنده فرجّح ندرة النظير على الأشتقاق البعيد [وَسُرِّيَّةٌ] بضم السين وكسر الراء المشدّدة للأمة التى يهيأ لها بيتٌ وتتخذ للوطئ قال قوم هو من المضاعف ثم قال الأخفش منهم إنّها من السُّرُورِ لسرور المولى بها وأصلها سُرُّورَةٌ بتشديد الراء الأولى على فُعْلُولَةٍ بضم الفاء فأبدلت

إذا حصل فى فلاة أخذ التراب فشمّه ليعلم أعلى قصد هو أم على جور ثم كثر استعمالهم لهذه الكلمة حتى سمّوا البعد مسافة. مختار الصحاح. السوف وهو الشمّ لأن الدليل البعد وأصلها من المسافة

رجّح سيبويه عدم النظير على الاشتقاق فقال هو فعلول كعصفور وليس بفعلوت لشدته والأول كما ذهب اليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور والإ ندر بشهادة الاشتقاق القفر لأن السبروت الدليل الحاذق الذى يسبر الطرق ويخبرها بهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره. رضى الدين كتبه فى ٢٣/٤/١٣

القائل هو بعض الأئمة ثم رجّح التوارد الأخر بناء على ترجيح الاشتقاق وجعل السبروت بمعنى الدليل الحاذق

أى سبروت بمعنى الدليل الحاذق

أى من سبروت بمعنى القفر

أى كون ندرة النظير أرجح على الاشتقاق

أى الآن مهجورًا

عنه (ز)

فالحاصل التعارض هنا ندرة النظير والأشتقاق البعيد فإن ندرة النظير لتفعالة تقتضى كون تنبالة فعلالة والمناسبة للنبل تقتضى كونها تفعالة لكن هذه المناسبة بعيدة فنازعهم سيبويه غير صالحة لأن يرجح بها فاعتبر مقتضى ندرة النظير لكن فى بعد الأشتقاق تأمل فتأمل. كتبه فى ٣٠/١/١٤١٥ الموافق ٩/٧/١٩٩٤

[قيل] من السرّ وقيل من السَّراة ومؤونة قيل من مان يمون وقيل من الأون لأنها ثِقْل

... الياء الأخيرة بعد الواو ياءً ثم قلبوا الواو أيضاً ياءً وادغموا وكسر ما قبلها فصارت سُرِّيَّة على فُعْلِيلة و[قيل] والقائل

جماعة منهم هي [من السِّرّ] بكسر السين وتشديد الراء بمعنى الجماع والخفية لأنها تخفى عن الحرة ثم إن بعض هؤلاء

يجعل أصلها سُرُّورة والآتية والاعلال كما في قول الأخفش وبعضهم يجعل الياء المشددة فيها للنسبة وضم أولها على خلاف

القياس كالضم في سُهْلِيّ ودُهْرِيّ في النسبة إلى سَهْل بالفتح لضد الجبل والدهر كما مر فوزنها فُعْلِيَّة بضم الفاء وسكون العين

[وقيل] إنها من الناقص مأخوذة [من السَّراة] بفتح السين وتخفيف الراء واحدة السروات وهي من كل شيء ظهره ووسطه

وأعلاه لأنها تركب سراتها أي تجامع كذا قيل وقيل إنها من السَّرْوة بالواو وهي الكون شريفا لكونها مختارة من الإماء ويقال رجل

سَرِيّ وقوم سَراة وقد يحمل عليه كلام المصنف وهي على هذين على فُعَيْلة بضم الفاء وتشديد العين وإحدى الرائين مع إحدى

الياءين فيهما مزيدتان والياء الأخرى منقلبة عن الواو إذ الأصل بعد زيادة الراء والياء سُرَيْوة بتشديد الراء خلافا لمن زعم

أن الف السَّراة بمعنى الظهر منقلبة عن الياء وقد يرجح كونها مضاعفة منسوبة إلى السِّرّ بقلة التغيير وكثرة فُعْلِيّة كحُرِّيَّة

وقلة فُعُّولة وندرة فُعِّيلة بل عدمها وقولهم تسرّرت الأمة برائين أي اتخذتها سرية يناسب المضاعف وأما التسرّي

فلعله من قلب لام المضاعف ياءً كالتقضّي والتظنّي والتقضّض والتظنّن [ومؤونة] بفتح الميم [قيل من مان يمون] من

الأجوف كصان يصون يقال مانه كصانه إذا تحمل مؤونته فوزنها فَعُولة وأصلها مَوُونة بواوين قلبت الواو الأولى

همزة لتوسطها وانضمامها كما في أدؤر جمع دار وإن كانت من مأنه بمعنى مانه لكنه يمنعه من المهموز بذلك المعنى فالهمزة

أصلية من غير قلب [وقيل] هي [من الأون] بمعنى الثقل وبمعنى العِدْل بكسر الأول لأحد شطري الوقر كما في الصحاح

وهو أيضا يناسب الثقل لثقله على الحيوان الذي يحمله واشتقاقها منه [لأنها ثقل] على الإنسان المتحمل لها فأصلها

مأونة

وقال الفراء من الأين وأما منجنيق فإن اعتد بجنقونا فمنفعيل

مأونة بضم الواو فنقلت ضمتها إلى الهمزة الساكنة ووزنها مفعلة بزيادة الميم [وقال الفراء هي [من الأين] باليا
بمعنى التعب والشدة لأنها من التعب وأصلها مأينة بضم الياء فنقلت ضمتها إلى الهمزة الساكنة وقلبت واوا ووزنها
مفعلة أيضا وهذا على أصله في الياء الساكنة المضموم ما قبلها إذا وقعت عينا من قلبها واوا خلافا لمن ذهب إلى
أنها تبقى ويكسر ما قبلها ورجح كونها فعولة من مان بأن مناسبتها للأخذ اشتقاقها بالمباشرة بخلاف الثقل والتعب
فإن مناسبتها لهما لاقترانها بهما وهو في الغالب ولو سلم دوامه فلا شك أن المباشرة أدخل في الاشتقاق
مع ما في قول الفراء من كثرة التغيير [وأما منجنيق] فهي مؤنثة سماعا في الأكثر وقد يذكر وقد يكسر ميمه وقالوا إنها
أعجمية معربة لعدم اجتماع الجيم والقاف في كلمة من كلامهم على ما يقال إلا مع التعريب كالجوالق للوعاء المعروف و
الجلاهق للجانك والجردقة للرغيفة معرب كرده أو علامة الصوت كجلنبلق فصوت باب ضخم عند فتحه ورده
جلن على حدة وبلق على حدة وأصلها في الفارسية من جه نيك أي ما أجودني لأنها لعظم نفعها وجودتها تتعجب
من نفسها وتقول ذلك بلسان الحال فسموها به للإشعار بذلك ثم إن الأكثر على اعتبار الزنة والأصلي والزائد ونحو ذلك
في الألفاظ المعربة لتصرف العرب فيها تكسيرا أو تصغيرا أو نحو ذلك مما يناسب موضوعاتهم فتنزل منزلتها ويعتبر
في ذلك التطبيق على القياس في لغة العرب إلا لداع ولذلك لم يتوكلوا في منجنيق أنها على منفعيل بميم ونون وفعليل
بلامين والفاء بعد الميم لأدائه الأول إلى انحصار الأصلي منها في حرفين والخلو عن الفاء والثاني إلى زيادة الميم مع أربعة
أصول في غير الصفة الجارية على الفعل كمدحرج فيخالف القياس بلا داع بل يعتد فيها بما يقاس أو يشتمل على داع إلى ارتكاب
ما يخالف القياس [فإن اعتد] فيها [بجنقونا] أي رمونا بالمنجنيق وما ورد في تصاريفه كقولهم كنا نجنق مرة ونرشق

وَإِلَّا فَإِنْ اُعْتُدَّ بِمَجَانِيقَ فَمَنْفَعِيلٌ وَإِلَّا فَإِنْ اُعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الأَكْثَرِ فَفَعْلَلِيلٌ وَإِلَّا

أُخْرَى ر جَنَقُوا تَجْنِيقًا [مَنْجَنِيقٌ] أى فهى ذلك فى الوزن كما يُحكى عن بعض القدماء فهى من المزيد الثلاثى بزيادة

الميم و النون الأولى والياء لعدمها فى أصلها وهو جَنَقَ وزيادة حرفين فى الأول وإن كان خلاف القياس إلا فى

الصفة الجارية على الفعل كمنطلق لكن مراعاة ذلك الأصل هى الداعية الى ارتكابه [وإلا] اى وإن لم يُعتدّ بجنقونا لعدم

صلاحيته للاعتداد به فى مخالفة القياس لكونه شاذًا فى كلام الفصحاء مولدًا غير أصيل على ما ذكره الفراء [فإن اُعْتُدَّ

بمجانيق] فى التكسير ومُجَيْنِيق فى التصغير على ما ورد فى لغة عامة العرب [فَفَنْعَلِيلٌ] بلامين والنون وبعد الفاء هو

الزنة ما اختاره سيبويه على أن تكون النون الاولى زائدة لحذفها فى الجمع والتصغير والميم أصلية لئلا يجتمع زيادتان

فى الأول فى غير الجارى على الفعل ووزن الجمع فعاليل والتصغير فُعَيْلِيلٌ والفعل منه مَجْنَقَ بالميم فى أوله كدحرج على

ما قال بعض اللغويين ولم يحكم على النون الثانية أيضًا بالزيادة لعدم النظير لفنعنيل بنونين فهى من المزيد الرباعى بزيادة نون

بعد الفاء كعنتريس للناقة الشديدة الصلبة من العترسة بالمهملات والفوقانية قبل الراء بمعنى الأخذ بالشدة فينطبق على

ما يقاس [وإلا] اى وإن لم يعتد بمجانيق ومُجَيْنِيق كما لا يعتد بجنقونا بأن يفرض ذلك ليعرف هل ينطبق على شيء من

أوزانهم على ذلك الفرض أم لا [فإن اُعْتُدَّ بسلسبيل] وبنى الكلام [على مختار [الاكثر] من كونه من المزيد الخماسى

٧على فَعْلَلِيل بثلث لامات [فَفَعْلَلِيلٌ] هو الزنة لمنجنيق على أن يكون من المزيد الخماسى على فعلليل إذ المفروض وجود هذه الزنة وعدم الاعتداد

بما يُراه من التصارفات على زيادة غير الياء من الحروف ولا دليل آخر على زيادة غير ذلك فيرجع إلى أصالة عدم الزيادة [وإلا]

أى وإن لم يعتد بمختار الاكثر فى سلسبيل كما لم يعتد بجنق والجمع والتصغير وحكم بعدم وجود فعلليل فى كلامهم لعدم

الاعتناء
الاهتمام

فَفَعْلَنِيلٌ ومَجَانِيقُ يحتمل الثلثة ومَنْجَنُونٌ مثله لمجئ مَنْجَنِينٍ

الاعتناء بانذر منه [فَفَعْلَنِيلٌ] بلامين والنون بعد اللام الاولى زنة لمنجنيق على أن يكون من المزيد الرباعى بزيادة
النون الثانية لعدم النظير لفعلليل بثلاث لامات حينئذ فلا يكون جميع حروفها أصولا ولا بد من الحكم بزيادة شيئ
سوى الياء والحكم على الآخر وما قرب منه بالزيادة أولى والقاف ليست من حروف الزيادة فحكم على النون الثانية بذلك
وبقى الباقى على أصالته الاصالة لعدم الدليل على زيادة شيئ منها والمدة أعنى الياء زائدة على جميع الوجوه الاربعة والو-
جه قول سيبويه لانه بعد الاعتداد بجنقونا كما مر وكون الآخرين احتمالين ذكرا على فرض عدم الاعتداد بشيئ من
تصرفاتها التمرين والا فعدم الاعتداد بشيئ من تصاريف اللفظ خارج عن قانون اللغة [ومَجَانِيقُ] فى الجمع وزنه
المناسب له فعاليل بلامين فيما اختاره سيبويه كما مر وهو ظاهر فلذلك أعرض عنه ومع ذلك [يحتمل الثلثة] الأ-
خرى أيضا لانه ان قطع النظر عما يناسبه مختار سيبويه فاما أن يعتد بجنقونا فيكون مفاعيل فى الوزن لكون
الميم زائدة أو لا يعتد به حينئذ فاما أن يعتد بمختار الاكثر فى سلسبيل فيكون فلاليل بثلث لامات مع حذف العين
لانه حينئذ جمع للخماسى مع حذف نونه الاولى التى هى العين أو لا يعتد به فيكون فلانيل بفاء ولامين و
نون بعد الالف لانه حينئذ من المزيد الرباعى ونونه الثانية مزيدة كالمدة والبواقى أصوله وقد حذفت النون
الأولى التى هى العين [ومَنْجَنُونٌ] للدولاب التى هو تسقى عليها مؤنثة أيضا سماعا كالمنجنيق وهى [مثله] وتذكير
الضمير المجرور بتاويل المذكور ونحوه أو للاشارة الى ورود التذكير فيه كما مر وأنما حكم بتماثلهما [لمجئ مَنْجَنِينٍ] لغة فيها
وهى لا يمتاز عنها الا بالياء موقع الواو فيرجعان الى أصل واحد ولا شبهة فى كون منجنين كمنجنيق فهى أيضا مثلها

كنز في الجاربردي | أو هي على تقديري الأصالة والزيادة معا | الذي يخرج هي بنفسها أو زنتها الأخرى | عن الأصول على تقدير الأصالة الثلاثة أو زنتها | ثلاثة أقسام لأنه إما أن يوجد إلا | اشتقاق وخرجت الكلمة | هذا شروع في عدم النظير وهو | قوله فإن فقد الاشتقاق الخ

[إلا في فعيل ولولا منجنين لكان فعللولا كعضرفوط وخندريس كمنجنين فإن فقد الاشتقاق]

فيما ذكر من الوجوه [إلا في منفعيل] وهو الوجه الأول المبني على الاعتداد بمنجنون العدم ورود ما يدل على أصالة الجيم

والنونين الأخيرتين ههنا حتى يحمل لأجله زيادة الحرفين في الأول مع عدم الجريان على الفعل فإن اعتبر أنها تجمع على

مجانين بدون النون الأولى فهي زائدة لعدمها في هذا الجمع والميم أصلية لئلا تقع زيادتان في أول ما ليس بجار على الفعل

فوزنها افنعليل أو فنعلول وزنة الجمع فعاليل وإن لم يعتبر ذلك الجمع لكونه خلاف ما ورد عن عامة العرب من جمعها على

مناجين بالنون بعد الميم فإن اعتبر بسلسبيل على الأكثر فوزنها فعاليل وفعللول بثلث لامات والا فهما فعلليل وفعلنول

كما في منجنيق ومناجين على فعاليل كما لا يخفى وليعلم أن الخماسي اللازم ههنا على الاعتداد بالأكثر في سلسبيل إنما هو على

وجه الإلحاق وليس بأصالة الحروف الخمسة لعدم تضعيف أصلين مع ثلث أصول فلا بد من اعتبار كون إحدى النونين

الأخيرتين مزيدة للإلحاق بخلاف منجنيق لعدم التضعيف فيها ولما كان فعلليل من المزيد الخماسي والملحق به في معرض

الشك الخلاف فيه تطرق الشك في إلحاق منجنيق به ويتبعها في ذلك منجنون لأنها مثلها كما مر [ولولا منجنين لكان]

منجنين ملحقا بتكرير النون بالخماسي المزيد قطعا فكان [فعللولا كعضرفوط] من الخماسي المزيد المذكر من العظاية لكثرة

فعاليل والقطع بوجوده وعدم ما يورث ضعفه بخلاف الوجهين الأخيرين لضعف اعتبار مجانين مع كونه خلاف المسموع

[وخندريس كمنجنين] فيما يكون وعدم النظير لفعلنول بالنون بعد اللام الأولى [فإن فقد الاشتقاق] فيعرف الحرف الزائد بخروج الكلمة عن الأصول على تقدير كونه مثله فيه وهو فعلليل بثلث

لامات وفنعليل بالنون بعد الفاء أصالته وذلك هو عدم النظير والمراد بالأصول الأوزان المعتبرة المشهورة سواء كانت للمجرد أم المزيد فيه والخروج عنها دون فعلنيل بالنون بعد اللام الأولى

لعدم نون في موقعها في خندريس على زنة أوجه الأول أن يخرج الكلمة على تقدير أصالة حرف بحسب الزنة التي لوحظت الكلمة عليها عن الوزن المعتبر المنا والأصل الى ههنا كان فيما يوجد فيه

الاشتقاق المحقق صح بسبب ذلك التقدير والثاني أن يخرج على تقدير أصالته بحسب زنة أخرى واردة فيها في اللغة عن الأصول والثالث أن

تخرج

وفصل بحث المنجنيق على ما تقدم بقوله وإنما كانت إما لتعلق ذلك لأن المنجنيق معربة وما تقدمها ليس كذلك فلا اشتقاق لهما مثل ما تقدم وما ذكر بجنون وخندريس لا بينهما في المقاربة في عدد الحروف وكيفية الحركات والسكنات والخلاف في الوزن جاي جوركي

فبخروجها عن الأصولِ كتاءِ تَتْفُلٍ وتُرْتُبٍ ونونِ كُنْتَأْلٍ وكَنَهْبُلٍ

تخرج عنها على تقدير أصالة ذلك الحرف وزيادته معاً والتفصيل أن الاشتقاق إن فقد في الكلمة [فبخروجها] أى

فيعرف الزائد بخروجها على تقدير أصالته [عن الأصول] وهذا هو الوجه الأول من الثلاثة وذلك [كتاءِ تَتْفُلٍ] بفو

قانيتين والفاء لولد الثعلب [و] تاءِ [تُرْتُبٍ] بفوقانيتين بينهما المهملة وفى آخره الموحدة للشيء الثابت على

تقدير كونهما بسكون الحرف الثانى مع ضم الأول وفتح الثالث أو بالعكس والمراد التاء الأولى منهما فإنها لو كانت

أصلية مع أصالة باقى الحروف كانا من الرباعى المجرد مع خروجهما عن أصوله المعتبرة على التقديرين بناءً على عدم اعتبا

نحو جُخْدَبٍ فيه وإذا قدرت أصالتها مع زيادة شيءٍ فيهما يصلح للزيادة بأن يكون من حروف سألتمونيها كالتاء

الثانية منهما واللام فى تَتْفُلٍ كانا من الثلاثى المزيد مع الخروج عن أصوله على ما يظهر بالتأمل فى الموازنة والتفحص

للأصول فحكم بزيادتها فيهما على أنهما على تفعل كهيئة المضارع المضموم العين أو المجهول وقد نوقش فى إيراد التاءِ

فيما افتقد فيه الاشتقاق لاشتقاقه من رَتَبَ الشيءُ رُتُوباً إذا ثبت وأما كون تَتْفُلٍ من التفل على زنة كتفى

للوسخ المتغير الرائحة لوساخته ولد الثعلب أو من التفل لرمى البصاق لصغره ولينه فبعيد لعل غايته شبه الا

شتقاق كذا قيل فتأمل [و] مثل [نونِ كُنْتَأْلٍ] بضم الكاف على ما فى الصحاح وسكون النون وفتح الفوقانية

وسكون الهمزة للقصير [و] نونِ [كَنَهْبُلٍ] بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وضم الموحدة لنوع من الشجر فإ

نها لو كانت أصلية فيهما مع أصالة باقى الحروف كانا خماسيين مجردين مع الخروج عن أصوله وإن فرضت

أصالتهما مع زيادة شيءٍ يصلح للزيادة كانا من المزيد من غيره مع الخروج عن الأوزان المعتبرة فى المزيد بالاستقراء

وقد يقال إن الأمثلة الأربعة خارجة عن الأصول المعتبرة فى الاسم على تقديرى أصالة التاء والنون وزيادتهما

بخلاف كنهور ونون خنفساء وقنفخر أو بخروج زنة أخرى لها كتاء تنفل وترتب مع تنفل وترتب

كما يظهر بالتدبر فهي من الوجه الثالث فكأنه تسامح في إيرادها في الوجه الأول بناءً على اعتبار الخروج على تقدير الأصالة

مع قطع النظر عن الحال على تقدير الزيادة والظاهر في ترتب وتنفل أن يكونا منقولين من المضارع فتأمل ثم إن ما ذكر

في النون من الأخيرين كائن [بخلاف] نون [كنهور] للعظيم من السحاب إذ لا يلزم من فرض أصالتها الخروج

عن الأصول لكونه على هيئة سفرجل وما يلحق به ولذلك زعم بعض اللغويين أصالتها [و] مثل [نون

خنفساء] بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء على لغة فيه [و] نون [قنفخر] بضم القاف وسكون النون وفتح

الفاء وسكون الخاء المعجمة لعظيم الجثة فإنها لو كانت أصلية فيهما لكانا خارجين عن الأصول لعدم فعللاء بفتح

اللام الأولى وفعلل بتثليث الأمات وفتح الأولى المخففة وفي إيراد قنفخر فيما فقد فيه الاشتقاق تأمل لمجيء قفا

خر وفقه على الترتيب ومعناه كعلابط مجردًا عن النون وهذا يدل على رجوعهما إلى أصل واحد مجرد عنها وقد مرت له

نظائر [أو] يعرف أيضًا الزائد عند فقد الاشتقاق في الكلمة [بخروج زنة أخرى لها] غير الزنة الملحوظة عن الأصول

على تقدير أصالته وإن لم يخرج عنها بحسب الزنة الملحوظة وذلك لاتفاق المعنى والحروف والترتيب في الزنتين

فلا وجه لأصالة بعض الحروف على أحد الزنتين الواردتين فيها وزيادته على الأخرى فالزيادة المعلومة في أحدها

لئلا يخرج عن الأصول يدل على الزيادة في الأخرى أيضًا وهذا هو الوجه الثاني من الثلثة وذلك [كتاء تنفل وترتب]

إذا ضبطا على لغة ضم الأول والثالث كليهما وهي لغة ثالثة فيهما فإنهما ليسا بخارجين عن الأصول على تقدير

أصالتها في هذه الزنة لمجيء فعلل كبرثن وقنفذ لكنهما خارجان عنها على تقدير أصالتها بحسب الزنتين الأخريين

المتقدمتين

وَنُونِ قِنْفَخْرٍ وَخُنْفُسَاءَ مَعَ قِنْفَخْرٍ وَخُنْفُسَاءَ وَهَمْزَةِ أَلَنْجَجٍ مَعَ أَلَنْجُوجٍ فَإِنْ خَرَجَتَا

المتقدمتين كما مر [و] مثل نون [قِنْفَخْرٍ] على لغة كونه بكسر القاف كقِرْطَعْبٍ فإنه ليس بخارج عن الأصول على فرض

أصالتها في هذه لكنه خارج عنها على ذلك الفرض في الزنة الأخرى السابقة [و] نون [خُنْفُسَاءَ] عند كونه بضم

المعجمة والفاء فيهما فإنه لا يخرج عن الأصول عند فرض أصالتها في هذه الزنة لوجود مثله كقُرْفُصَاءَ لضرب

من القعود بخلاف الزنة المتقدمة كما مر وكذلك نون كِنْتَأْلٍ على لغة كونه كقِرْطَعْبٍ كما ذكره بعض اللغويين ونون

كِنْهْبَلٍ على لغة في الموحدة كسَفَرْجَلٍ بخلاف الزنة المتقدمة فيهما [و] مثل [همزة أَلَنْجَجٍ] بجيمين بعد النون

الكائنة بعد اللام والهمزة لعود يتبخر به [مع أَلَنْجُوجٍ] بالواو بمعناه فإن الهمزة فيه لو كانت أصلية في هذه

الزنة لم يخرج عن الأصول سواء كانت النون أصلية على أن يكون كسفرجل أو مزيدة للإلحاق به ككَنَهْبُلٍ

للغليظ لكنه خارج عنها على تقدير أصالتها في أَلَنْجُوجٍ بالواو سواء اعتبرت أصالة النون أو زيادتها لعدم فَعَلُّولٍ

بتشديد اللام الأولى وفَعَنْلُولٍ بالنون بعد العين فحكموا بزيادتها وحكموا بزيادة النون أيضا لغلبة زيادتها

ساكنة ثالثة في الكلمة فوزنه أَفَنْعَلٌ مثل أَلَنْدَدٍ وذكر نجم الأئمة أن الواو في أَلَنْجُوجٍ زائدة من غير تردد فهو

من أبنية المزيد فيه وعندهم أن عدم النظير على التقديرين في المزيد فيه ليس مرجحا فلا تعرف زيادة الهمزة فيه بعدم

النظير بل بالغلبة وشبه الاشتقاق إذ فيه ثلاثة غوالب الهمزة والنون والتضعيف ويمتنع زيادة الجميع لأدائه

إلى بقاء الكلمة على أصلين فقط فحكم بزيادة الهمزة والنون وأصالة التضعيف لشبهة الاشتقاق من لجّ لجاجة لأنه

ذو لجاجة في نشر الرائحة [فإن خرجتا] أي الزنتان الحاصلتان للكلمة في الهيئة الملحوظة على تقدير أصالة حرف

قوله قنفخر وخنفساء أي يحكم بزيادة نون قنفخر بكسر القاف وخنفساء بضم الفاء مع أنهما على زنة قرطعب وقرفصاء وهما كثير في الكلام لخروج قنفخر وخنفساء بضم القاف في الأول وبفتح الفاء في الثاني عن زنة الأصول نظامي

قوله وهمزة النجج الخ فإنه يحكم بزيادتها وإن كان نفعلل ككرنبت وهو الغليظ كثيرا في كلامهم لزيادتها في النجوج وهما يجريان في المعنى والأصول [illegible] جاربردي

قوله فإن خرجتا الخ هذا هو القسم الثالث من أقسام عدم النظير أي فإن خرجت الزنتان عن الأصول ويريد بالزنتين ما يحصل على تقدير الأصالة والزيادة فيحكم بالزيادة لكثرة الزيادة جاربردي

القرفصاء هو أن يجلس الشخص على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه ويضعهما على ساقه كما يحتبي بالثوب تكون يداه مكان الثوب [illegible] الاحتباء أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره مصطفى

ب و هو صاحب القاموس

وشبهة
العود البخور

فزائد أيضا كنون نرجس وحنطأو

وزيادته معاً عن الأصول [فزائد] أي فهو زائد [أيضا] كما في الصورتين الأخريين لكثرة الزيادة المقتضية لأ
عتبارها عند التردد وهذا هو الوجه الثالث من الثلثة وذلك [كنون نرجس] وهو اسم الجنس من أسماء الأعجمية المعربة
التي تصرف فيها العرب بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأن الزنة الحاصلة على تقدير أصالة النون فعلل بكسر اللام الأولى
والحاصلة على تقدير زيادتها نفعل كنضرب وكلاهما خارجان عن الأصول في الأسماء فحكم عليها بالزيادة ولذلك منع من الصرف
عند جعله علما بناء على اعتبار الزيادة في أوله لأن الزيادة في أول الفعل وزيادتها في هذه الزنة يدل على زيادتها فيما ورد
فيه من نرجس على هيئة زبرج كما في نحو قنفخر وأما حكم الأخفش بأصالة النون في جالينوس وان خرج
عن الأصول على تقدير الأصالة والزيادة معاً فلكونه علما في لغة العجم وتسامح في الإعلام بالإتساع في غيرها
كذا قيل [و] مثل نون [حنطأو] بكسر الحاء المهملة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وسكون الهمزة بعدها الواو
لعظيم البطن فإنها لو كانت فيه أصلية فهو فعللو وان كانت زائدة كانت على فنعلو بالنون وكلاهما خارجان عن
الأصول فرجح سيبويه الثاني وحكم بالزيادة واعتبرت زيادة الواو على التقديرين لئلا يلزم ما ليس في لغتهم من اعتلال
اللام في الخماسي على الأول وفي الرباعي على الثاني وقد منع خروجه على التقديرين أما على تقدير الأصالة فلكونه
كقرطعب وجردحل بأصالة جميع حروفه على أن الواو مبدلة عن حرف صحيح كما قال السيرافي لئلا يلزم إعتلال
لام الخماسي وفيه تكلف وأما على تقدير الزيادة فلكونه مثل كنثأو بالنون والمثلثة لعظيم اللحية من كنأت لحيته
نبتت وعنزهو بالمهملة والنون والزاء المعجمة لمن يكره اللهو والنساء أو اللئيم المظهر لعداوة صاحبه ومعناه العزة
كثيق وعزهات وعزهى منونا فإن الحكم بالزيادة في حنطأو والحمل على نحو هذين مما علم حاله بالاشتقاق لم يكن مما نحن

فيه

وَنُونِ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُخْدَبٌ إِلَّا أَنْ تَشِذَّ الزِّيَادَةُ كَمِيمِ مَرْزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا إِذْ لَمْ تُزَدِ الْمِيمُ أَوَّلًا

فيه لأنّ الحكم بالزيادة حينئذٍ ليس لخروج الزنتين عن الأصول وما زعمه بعضهم من أنه خارج عمّا فقد فيه

الاشتقاق لكونه من حطأت به الأرض حطأً صرعته بعيدٌ لبعد المناسبة بل غايته شبه الاشتقاق

وفيه احتمال آخر وهو أن يكون على فنعأل بالهمزة الساكنة قبل اللام من الحطو بمعنى تحريك الشيء مزعزعًا لأنه لعظم

البطن يضطرب في مشيه ويتحرك إلى الجوانب كسِنْدَأْوٍ للخفيف والجرئ على الأقدام والعظيم الرأس وغير ذلك

من المعاني على رأى من جعله من السَّدْوِ زاعمًا أنه يقال سدا البعير من الناقص الواوي إذا مدّ يديه وكأنّه وزن

نادر جدًّا والسِّنْدَأْوُ أيضًا فنعلوٌ عند جماعة فتأمل [و] مثل [نُونِ جُنْدَبٍ] بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال

المهملة لضرب من الجراد فإنه يحكم عليها بالزيادة للخروج عن الأصول على تقديري زيادتها وأصالتها لعدم فُنْعَلٍ وفُعْلَلٍ

[إذا لم يثبت جُخْدَبٌ] ونحوه على فُعْلَلٍ في الأصول وقد يقال إنها زائدة وإن ثبت هذه الزنة للاشتقاق لمناسبته

للجدب بمعنى القحط لصيرورته سببًا له كما سمّي جرادًا لأنه يجرّد وجه الأرض والجواب عنه بأنّه من شبه الا

شتقاق تعسّف لاعتبارهم مثل هذه المناسبة في الاشتقاق المحقق على ما يظهر للمتصفح ثم أنّ ما ذكر من الحكم على

زيادة بعض حروف الكلمة في مثل ما ذكر ثابت على كل حال [إلّا] في حال [أن تشذّ الزيادة] في موضع وقوعه منها فإنه

يحكم بأصالته وإن خرجت الكلمة بأصالته عن الأصول تحرّزًا عن اعتبار الشذوذ وذلك [كميم مَرْزَنْجُوشٍ] معرّب

مرده كوش وهو دواء نافع لعسر البول ولسعة العقرب ويقال بالعربية السَّمْسَقُ [دون نونها] وذلك [إذ لم

تزد الميم أوّلًا] أي في أول الكلمة التي ليست جارية على الفعل حال كونها [خامسة] الأصول لها أي واحدة من

خمسة أصول إذا جعلت أصلًا أي بأن يكون بعدها أربعة أصول فأنّ زيادتها على هذا كما هو المشهور في أول

قوله وأما كنابيل بأصالة النون أو الهمزة أو الألف فليس مما خرجنا عن الأصول بل إنما تخرج على تقدير الزيادة لعدم فنعليل وفعاليل وفعاعيل دون الأصالة ه

خامسة ونون برناساء وأما كنابيل فمثل خزعبيل

من زجوش تكون شاذة فيحكم عليها بالأصالة لوقوع أربعة أصول بعدها فيه وهي حروف ر ز ج ش لعدم

كونها من حروف الزيادة فهي مع الميم خمسة أصول وزيادة النون في موقعها منه ليست شاذة فيحكم عليها بالزيادة

كالواو ولأن الأصول لا تزيد على الخمسة فهو من الخماسي ووزنه فعللول وإن قلنا بجواز زيادة الميم على الوجه المذكور

أمكن أن تكون زائدة وتكون النون أصلية ووزنه مفعلول بتشديد اللام قبل الواو [و] مثل [نون برناساء] يعني

الناس يقال لا أدري أي برناساء هو يعني أي الناس هو فإنها لو كانت أصلية فهو على فعلالاء وإن كانت زائدة

فهو على فعنلاء وهما مشتركان في الغرابة لكن ترجح الأول بشذوذ زيادتها ثالثة متحركة وقيل إنها معطوفة على قوله نونا

أي ودون نون برناساء فإنها محكوم عليها بالزيادة لعدم شذوذ زيادتها والوجه الأول أظهر [وأما كنابيل] بضم الكاف

وهو علم لأرض باليمن فيها صلابة ممنوع من الصرف [فمثل خزعبيل] للباطل في عدم كون الحكم بأصالة شيء من أصوليه

منوطا بشذوذ زيادته كما يوهمه شذوذ زيادة النون ثانية لا كالثالثة المتحركة في برناساء لثبوت أصالة أصوليه

بالاشتقاق المحقق من كنبل كبرثن أي صلب كخزعبيل من خزعبل بمعناه على هيئة قذعمل وإن تخالفا من غير هذه

الجهة فإن خزعبيلا خماسي مزيد فيه وكنابيل ليس خماسيا بل هو على فعاليل بالألف من الرباعي المزيد فيه على ما في المفصل

وغيره كما ذكره بعض المحققين وعلى هذا ليس ملحقا عند المصنف بنحو خزعبيل لعدم زيادة الألف حشوا للإلحاق عنده

نعم إن ثبت مجيئه بالهمزة موقع الألف على ما يقال احتمل كونه ملحقا به لأن الهمزة تزاد للإلحاق فتأمل والأولى ترك

هذه العبارة كما لا يخفى [فإن] كانت الكلمة مع فقد الاشتقاق فيها بحيث [لم يخرج] عن الأصول على تقدير أصالة

حرف

فإن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره كقردد ٥

ومرمريس وعصبصب وهمّرش وعند الأخفش أصله هنمرش كجحمرش لعدم فعّلل قال ولذلك لم يظهروا

حرف فيها فلم تكن معروفة النظير على ذلك التقدير [فبالغلبة] بأن يكون الغالب في مثله بالاستقراء الزيادة يعرف كونه زائدا ثم إن الكلام وإن كان في الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف وإن انتهى هيهنا إلى الصورة فقد الاشتقاق مع وجود النظير لكنه قصد الإشارة إلى صور غلبة الزيادة مطلقا تكثيرا للفائدة وإن خرج بعضها عما فيه الكلام [كالتضعيف في موضع] واحد من الكلمة [أو في موضعين] منها [مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره] فإن الغالب في كل ذلك هو الزيادة وذلك [كقردد] بزيادة الدال للإلحاق بجعفر والتضعيف فيه في موضع واحد [ومرمريس] بميمين ورائين مهملتين وسين مهملة بعد الياء للداهية من المراسة بمعنى الشدة على ما قال محمد بن السري وقيل من الممارسة لأنها تمارس الرجال والتضعيف فيه في موضعين الفاء والعين للإلحاق بسلسبيل ووزنه فعفعيل بما يلين بعد كل منهما عين [و] مثل [عصبصب] بعين مهملة وصادين مهملتين بعد كل منهما موحدة للشديد من العصب بمعنى الطي الشديد ووزنه فعلعل بالتضعيف في موضعين العين واللام وهو ملحق بسفرجل [و] مثل [همّرش] بفتح الهاء وتشديد الميم المفتوحة وكسر الراء المهملة بعدها الشين المعجمة للعجوزة الكبيرة والناقة العزيزة على فعّلل بكسر اللام الأولى وتشديد العين المفتوحة وتضعيفها على أنه رباعي مزيد عند الخليل وسيبويه وأتباعهما وتصغيره عندهم هميرش بحذف الميم الزائدة [وعند الأخفش أصله هنمرش] بالنون قبل الميم وقال إنه خماسي [كجحمرش] على فعلّل بثلاث لامات وليس رباعيا بتضعيف العين كما زعمه أولئك [لعدم النظير له [لعدم فعّلل] بتضعيف العين وكسر اللام الأولى في اللغة ثم [قال ولذلك] الذي ذكر من عدم فعّلل بالتضعيف [لم يظهروا] النون من همرش بل أدغموها في الميم للتقارب

والزائد في نحو كرّم الثاني وقال الخليل الأول وجوّز سيبويه الأمرين ولا يضاعف الفاء وحدها ونحو زلزل

في الغنة وأظهرت في المصغّر للفصل بياء التصغير وهو عنده هنيّن بحذف الخامس ولو كان فعّل بالتضعيف مو

جوداً كان الأدغام مظنة الالتباس به فكان الأظهار لازماً للزومه في المتقاربين في كلمة واحدة عند اللبس في الأدغام

واتفقوا في همّقع بالميم المخرّة والقاف المفتوحتين للأحمق على أنه بتضعيف العين للمبالغة وليس خماسياً على أن

يكون أصله هنقع بالنون لعدم فعّلل بفتح اللام الأولى والثانية معاً وسكون العين في الخماسي [والزائد في

نحو كرّم] تكريراً من المشتمل على التضعيف مع جهالة الزائد على التعيين بالنظر إلى نفس لفظه هو [الثاني] من المثلين

من جهة الأمارات والقياس لتعيّن ثاني المثلين للزيادة بالاتفاق فيما علم حاله من لفظه كقردد فإن مقابل

اللام الأولى من الملحق به كجعفر موجود في لفظه فالزيادة إنما هي في مقابلة الثانية فليحمل عليه ما جهل أمره مع أولويته

الآخر وما يقرب منه بالزيادة [وقال الخليل] هو [الأول] منهما لأولويته بالزيادة لسكونه تعليلاً للزائد مع كثرة في

موقعه من غير المثل كحوقل وبيطر فحمل المثل عليه أولى عند التردد وعورض هذا بكثرة الزيادة في موقع الثاني أيضاً من

نحو زائد كجدول وعثير ولعل الكثرة الأولى ممنوعة [وجوّز سيبويه الامرين] لتعارض الأمارات عنده ثم إنهم اتفقوا

على جواز وجود الأصلي المماثل للفاء في الكلمة وإن لم يوجد مثل العين فيها وذلك مع الفصل بالأصلي كثير كقرقف

الخمر وبدونه قليل سواء فصل بالزائد مثل كوكب أم لا كيين تحتانيتين لمكان والأخير نادر جداً [ولا يضاعف الفاء] بزيادة

مثلها [وحدها] بدون تضعيف العين بالزيادة عند جمهور البصريين ومنهم سيبويه لزعمهم عدم وجدان ذلك في اللغة

بالاستقراء لا مع الاتصال كضضرب في ضرب ولا مع الفصل كضرضب وأما مع تضعيف العين فقد يضعّف الفاء مع الفصل

كمرمريس

وَصِيْصِيَةٍ وَقَوْقَيْتُ وَضَوْضَيْتُ رُبَاعِيٌّ وَلَيْسَ بِتَكْرِيرِ الْفَاءِ وَلَا الْعَيْنِ لِلْفَصْلِ

كمَرْمَرِيسٍ [ونحو زَلْزَلَ] ودَمْدَمَ [وَصِيْصِيَةٍ] بمهملتين مكسورتين بعد كل منهما ياء للحصن وجمعها الصَّيَاصِي [وقَوْقَيْتُ] بقافين [وضَوْضَيْتُ] بمعجمتين كلاهما بالياء المنقلبة عند المصنف وجماعة عن الواو الرابعة المتطرفة الساكنة مع الضمير كأغزيتُ وأعطيتُ لكونهما من القوقاة لصياح الديك والضوضاة لصياح الناس بالألف المنقلبة فيهما عن الواو حملا على الغالب في الألفات الرابعة المنقلبة [رباعي] عندهم على فَعْلَلَ وفَعْلَلَةٍ بلامين بأصالة جميع المتماثلات وليس نحو ما ذكر من المزيد الثلاثي على أن يكون الأصول ثلاثة ويكون حصول الأربعة بتكرير بعضها [و] ذلك لأنه [ليس بتكرير الفاء] بزيادة مثلها بأن يكون على فَعْفَلٍ مثلا بفاءين بينهما العين كما زعمه الكوفيون حتى ينتقض به الحكم المذكور [ولا] تكرير [العين] بزيادة المثل على فَعْلَعٍ بعينين [للفصل] المعهود عندهم بين كل متماثلين فيهما وهو الفصل بالأصلي فأن الفصل بين الفاء ومثلها لو كان زائدا كان ذلك المثل عينا وما بعده لاما لامتناع كون الكلمة المتصرفة بلا عين أو بلا لام وحينئذ فيتماثل الفاء والعين كما في كَوْكَبٍ وهو قليل لا يصار إليه عند التردد فذلك الفصل أصلي على أنه عين فعلى القاعدة الاستقرائية وهي أن المتفاصلين بالحرف الأصلي كلاهما أصليان يكون مثل الفاء أيضا أصليا على أنه لام وهو الفصل بين العين ومثلها فمثلها أيضا أصلي على أنه لام أخرى ويتم بناء الرباعي مع أن أصالة عدم الزيادة أيضا يقوي أصالة الجميع وهذا بخلاف مَرْمَرِيسٍ فإنه من مَارَسَ أو مَرَسَ للاشتقاق فالفصل بين الرائين فيه بالميم الزائدة وبين الميمين وإن كان بالراء الأصلية التي هي العين لكن لا يعتنى بأصالتها بزيادة المثل والتكرير من غير حاجة فكأنها ليست أصلية كذا قيل [ولا] شيء مما يشتمل من نحو ما ذكر على حرفي لين بذي زيادة لكليهما ٥

قوله قوقيت وضوضيت الخ ذكر بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك ان اصلهما قوقوت وضوضوت قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة كما في أغزيت جار بردي

مثل جذرذر للتصغير ولم يجيء فعلع بتكرير العين غيره كذا في شرح التسهيل وذكره بعضهم سيد

اللام في للفصل للعهد الخارجي تنزيلا للشهرة منزلة سبق الذكر فكأنه مذكور حكما سيد

قوله لدفع التحكم الخ علة لأن الياء الأولى لو جعلت زائدة في صيصيم صار ثلاثيا فائه وعينه من جنس واحد وان جعلت الثانية صار فاؤه ولامه من جنس واحد وكل ذلك قليل نظائر

قوله وكذلك سلسبيل الخ اى للفصل وانما جزم هاهنا بخروج عن الزائدة ... الأصلية والثانية الزائدة بأصلي ... لكونه ليس بأصلي ...

بذي زيادة لأحد حرفي اللين لدفع التحكم وكذاك سلسبيل خماسي على الأكثر وقال الكوفيون زلزل من زلّ

وصرصر من صرّ ودمدم من دمّ لاتفاق المعنى

لتأديته ذلك الى بقاء الكلمة المتصرفة فيها على أصليين فقط ولا [بذي زيادة لأحد حرفي اللين] وان سلّما عدم جريان

دليل الفصل في نحو فوقيت من نحو ذلك بناء على تسليم أصالة الياء وعدم انقلابها عن الواو فلا يكونان من المتماثلين المتفاصلين

بالأصلي وذلك [لدفع التحكم] اللازم من الحكم بزيادة أحدهما دون الآخر لعدم الأولوية فان ما يناسب توهم الزيادة و

هو غلبة الزيادة فيهما في مثل موقعهما من نحو ذلك مشترك بينهما مع أن الزيادة في كل منهما تؤدي الى قليل لا يصار اليه

عند التردد لتأديته زيادة الأول الى تماثل الفاء والعين والثاني الى تماثل الفاء واللام الواحدة كثيث ولعله لاشتراكهما

في مطلق تلك التأدية المقتضية للعدول عن الزيادة لم يعبأ بما يمكن أن يقال من أولوية الآخر بالزيادة فتأمل [و] كما

أن ما ذكر بناء على [كذلك سلسبيل خماسي] على فعلليل بثلاث لامات مع زيادة الياء [على الأكثر] للفصل بالأصلي

بتقريب المتقدم وأصالة الأصالة خلافا لمن زعم أنه من المزيد الرباعي بتكرير الفاء على فعفليل [وقال الكوفيون] و

الزجاج من البصريين أن ذا الأربعة الحاصل بتكرير الحرفين إن وجد في اللغة ذو ثلاثة يناسبه في المعنى ويشتمل على

ما عدا الثالث من حروفه على الترتيب فهو مزيد ثلاثي مأخوذ من ذي الثلاثة المذكور بالزيادة على وجه التكرير فقالوا

[زلزل] مأخوذ [من زلّ] بالتشديد [وصرصر] بمعنى صوّت [من صرّ] القلم والباب صريرا بذلك المعنى [ودمدم] الله

فلانا أو دمدم عليه إذا أهلكه [من دمّ] فلان القوم طحنهم فأهلكهم وقيل من دمّ اليربوع جحره إذا غطاه وسواه وذلك

[لاتفاق المعنى] والحروف على الترتيب في ذي الأربعة وذي الثلاثة المذكورين على ما هو شأن الاشتقاق الذي

هو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي ولا يعتني معه بأصالة الأصالة ولا بالفصل بالأصلي ان سلمت تلك الغا

علة

وكالهمزة أولاً مع ثلاثة أصول فقط فأفكل أفعل والمخالف مخطئ

القاعدة ومن ثم اعترف الخصم في مرمريس بالزيادة مع الفصل بالأصلي والتفرقة دعوى مجردة عن الدليل وأما ذوا
الأربعة المذكور الذي لم يوجد في اللغة ذو ثلاثة يناسبه كذلك حتى يعتبر اشتقاقه منه كسمسم فهو رباعي بأصالة
الجميع لاعتبار أصالة الأصالة أو الفصل حيث لم يعارضهما الاشتقاق الذي هو أقوى وقد يحكى عنهم وعن الخليل القول
بالزيادة في القسمين من غير فرق إجراء لهما على وتيرة واحدة ثم أن المحكي عنهم أن الزائد من أول الأمر هو صورة العين ه
لكنها أبدلت إلى صورة الفاء الموجودة في الكلمة لئلا يجتمع ثلاثة أمثال والزجاج جعل الزائد من أول الأمر صورة الفاء ولعل
هذا أظهر وقد توجد المناسبة الاشتقاقية بين ذي الأربعة وذي الثلاثة المجرد عن رابعها كقوقيت وقاقت
الدجاجة إذا صاحت من مادة القوق وصيصية والصيص للحصن فمن المحتمل إذ يعتبر الاشتقاق فيه أيضا
بزيادة في الآخر للإلحاق كالياء في صيصية والألف في قوقى ويقال أنها قلبت مع الضمير ياء كما في قلسى واسلنقى
فتأمل ولنرجع إلى المقصود فنقول أن معرفة الزائد بالغلبة كالتضعيف على الوجه المتقدم [وكالهمزة] الواقعة
[أولاً] في الكلمة [مع ثلاثة أصول فقط] معلومة الأصالة بعدم كونها من حروف الزيادة أو بدليل فإن الغالب
في تلك الهمزة فيما علم حاله هو الزيادة كما في أحمر وأبيض وأعلم فيحكم عليها بالزيادة عند الجهالة حملاً على الغالب
وعلى هذا [فأفكل] بفتح الهمزة كأحمر للرعدة يقال أخذه أفكل إذا ارتعد من برد أو خوف [أفعل] بزيادة الهمزة
لكونها فيه أولاً مع ثلاثة أصول ولا أبنية منه فعلل على ما قال الجوهري [و] بعض القدماء [المخالف] في ذلك
ذاهباً إلى أنه رباعي على فعلل [مخطئ] لتنزيله اللفظ على خلاف الغالب من زيادة الهمزة في نحوه مع كونه

قوله وكالهمزة أولاً الخ لأنها كثرت زيادتها مع وجود هذا الشرط فيما عرف بالاشتقاق كأحمر وأصبع فيحمل ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل عليه وقوله أولاً احتراز عن غيره فإنه يحكم بأصالتها لقلة زيادتها غير أول مع أن الأصل عدم الزيادة كتعلم برئال الديك وقوله مع ثلاثة أصول احتراز عن أن يكون بعدها أصلان لأنه لو كانت الهمزة فيه أصلاً وإلا لكانت الكلمة المعربة على حرفين وقوله فقط احتراز عن نحو اصطبل من جلبي كذا

قوله والمخالف مخطئ خالف بعض المتقدمين في ذلك وقالوا ما لم تعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها فقالوا أفكل كجعفر ورد عليهم سيبويه بوجوب ترك صرف أفكل لو سمي به ولو كان فعللاً لصرف أفكل وأيضاً لجاز في باب فعلل يفعلل فعللة ما في أوله همزة رضي الدين

أي كالهمزة في أنها إذا وقع ... فإنه يحكم بزيادتها غالبا
أصول كتابه ... لما عرف بالاشتقاق زيادتها
كزيادة كضيغم للأسد ...
كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة والمصدر

واصطبل فعلل كقرطعب والميم كذلك ومطردة في الجاري على الفعل والياء زيدت مع ثلاثة فصاعدا

مع كونه خلاف مقتضى الاستعمال الثابت فيه وهو منعه من الصرف عند العلمية كاحمر علما على ما قال سيبويه

العلمية ووزن الفعل ولو كان على فعلل لصرف كجعفر وكذلك ابريق إفعيل بزيادة الهمزة الواقعة أولا مع ثلثة أصول

لكون الياء زائدة واحترز بالأول عن غيره لقلة الزيادة فيه ومن ثم حكم بأصالتها في برائل الديك برألة بالموحدة

والمهملة على فعلل فعللة إذا انتفش برائله وهو كعلابط الريش المستدير في عنقه وفي تكرفاء السحاب على تفعلل

أي تراكم مرتفعا وبالكون مع الثلثة عما لو كانت مع أقل كالأرب والأبد لعدم غلبة الزيادة حينئذ مع أنها تؤدي

إلى البقاء على أصليين فقط والتقييد بقولنا فقط لعدم غلبة الزيادة مع الأكثر من ثلثة فيرجع إلى أصالة الأصالة

الإبديل [و] من ثم قالوا [إصطبل] المربط للدواب خماسي [كقرطعب] بأصالة جميع الحروف [والميم كذلك] وغلبة

الزيادة مع ثلثة أصول فقط في الأول كما في منبج بفتح الميم وكسر الموحدة بينهما النون لموضع فإن الموحدة والجيم

أصليتان لعدم كونهما من حروف الزيادة والأصل في النون الثانية الأصالة فحكم بأصالتها وزيادة الميم لغلبة زيادتها

في مثل موقعها منه وعدم النظير لفعلل بكسر اللام الأولى في الرباعي أيضا يدل على زيادتها فهو كمجلس ونحوه وذلك بخلافها

مع أقل من ثلثة كالملك أو مع الأكثر منها كمرزنجوش أو في غير الأول كضرغام لعدم غلبة الزيادة في شيء من ذلك ثم

إن الهمزة تزاد في الاسم والفعل والميم لا تزاد إلا في الاسم ونحو تمسكن وتمندل لتوهم أصالة الميم [و] زيادة كل منهما [مطردة]

مع ثلثة فصاعدا [في] الاسم [الجاري على الفعل] والمراد به ههنا المتصل بالفعل وإن لم يوافقه في عدد الحروف

والحركات والسكنات وذلك كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والزمان والمكان ونحو ذلك كالإكرام والاستخراج والإخراج

ومكرم ومستخرج ومدحرج بكسر الراء وفتحها ومقام [والياء] أصلية مع أصليين فقط كاليسر والبيت والنطس و[زيادتها]

غالبة

إلا في أول الرباعي إلا فيما يجري على الفعل ولذلك كان يستعور كعضرفوط وسلحفية فعلية والواو والألف زيدتا مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا في الأول

غالبة [مع ثلاثة أصول فصاعداً] في الأول كيلمع على زنة يعلم للسراب ويعفور لولد البقرة الوحشية والوسط كضيغم للأسد وفيلق للجيش وسلسبيل والآخر كالليالي والحاصل أن زيادتها غالبة في أي موضع كان من كل اسم [إلا في أول] اسم [الرباعي] فإنها لا تزاد فيه [إلا في الاسم] الرباعي [الجاري على الفعل] فإنها تزاد في أوله والمراد بالجاري عليه هنا المنقول منه كيدحرج إذا سمي به لعدم وجدان الياء في أول غيره من الجاري عليه [و لذلك] الذي علم من عدم زيادتها في الرباعي الغير الجاري على الفعل وجواز زيادتها في غير الأول منه [كان يستعور] بالتحتانية في أوله فالسين المهملة فالفوقانية فالعين والراء المهملتين بينهما الواو للباطل والداهية ولشجر يستاك بعوده ولموضع قرب المدينة والكساء يجعل على عجز البعير خماسياً مزيداً فيه على فعللول [كعضرفوط] فالياء أصلية وليست زائدة كالواو وبأن يكون من الرباعي المزيد فيه لئلا يلزم زيادتها في أول ما ليس جارياً على الفعل من الرباعي كذا قال المبرد ولو جعلت السين أو الفوقانية زائدة على أنه من الثلاثي المزيد فيه لم يلزم ذلك لكن لم يذهب إليه أحد [و كانت [سلحفية] لدويبة [فعلية] بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام المشددة وزيادة الياء للإلحاق بقذعملة [وإن كانت رباعية الأصول لعدم وقوعها في الأول [والواو والألف] أصليتان مع أصليين فقط كوعد وسوط ودلو وغزا والألف المنقلبة عن الأصلي وهما [زيدتا مع ثلاثة أصول فصاعداً] نحو كوثر وجدول وعصفور وقرطبوس وضارب وسرداح وقبعثرى وبالجملة فيجوز زيادتهما في كل موضع من الكلمة [إلا في الأول] فإنهما لا تزادان فيه إنما الألف فلتعذر الابتداء بها وأما الواو فعلى الأصح عند جماعة وفي الواو إذ من شأنها في الأول أن يتطرق إليها الانقلاب إلى

قوله إلا في الأول الخ أما الألف فظاهر وأما الواو فلأنها لو كانت مضمومة أو مكسورة تقلب إليها الهمزة كأجوه وإشاح وإن كانت مفتوحة تقلب إليها الهمزة منكوباً مضمومة أغاني التصغير وفي الفعل الجمهور وإذا همزت لم يعلم هي المنقلبة أم لا ... جاربردي

السرداح الأرض المستوية والمكان اللين ... والناقة الكريمة أو العظيمة أو السمينة جمعه سراديح قاموس

وَلِذَلِكَ كَانَ وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ وَالنُّونُ كَثُرَتْ بَعْدَ الأَلِفِ آخِرًا أَوْ ثَالِثَةً سَاكِنَةً نَحْوُ شَرَنْبَثٍ وَعُرُنْدٍ

الهمزة إذا كانت مضمومة كأُجُوهٍ في وُجُوهٍ أو مكسورة كإِشَاحٍ في وِشَاحٍ والمفتوحة نقم في التصغير فيجوز قلبها همزة فيه أيضًا فكرهوا زيادتها مع كونها في معرض التغيير والجهالة [ولذلك] الذي ذكر من عدم زيادتها في الأول [كان ورنتل] بالواو والمهملة والنون والفوقانية واللام للنسر من الطيور والداهية [فعنللا] بأصالة الواو وزيادة النون [كجحنفل] بتقديم الجيم على المهملة والنون والفاء لغليظ الشفة فهو من الرباعي المزيد فيه المعتل الفاء وقال قوم زعموا الزيادة الواو في الأول أنها فيه زائدة وقيل إنه خماسي الأصول كسفرجل وقد يشترط في زيادة الواو والياء أن لا يكون الكلمة من ذي الأربعة الحاصل بتكرير حرفين كيؤيؤ على زنة برثن بيائين تحتانيتين بعد كل منهما همزة لطائر يشبه الباشق والوعوعة بواوين ومهملتين مصدر وعوع السبع إذا صاح فإنها في نحو ذلك أصليتان [والنون كثرت] مع وصف الزيادة [بعد الألف] المسبوقة بأكثر من أصليتين حال كونها جزءًا [آخرًا] في الكلمة كسلمان وندمان وسكران وزعفران وعبوثران لنبت طيب الرائحة فيحكم عليها بالزيادة في مثل هذا الموضع إلا بدليل على الأصالة كالاشتقاق في فينان على أنه من الفنن كما مر بخلافها بعد الألف المسبوقة بأصليتين فقط كأمان وسنان فإنها حينئذ أصلية [و] كثرت النون أيضًا زائدة مع توسطها بين أجزاء الكلمة حال كونها [ثالثة] في الكلمة [ساكنة نحو] قرنفل لعطر معروف وعقنقل لكثيب الرمل العظيم ونحو [شرنبث] لغليظ الكفين والرجلين وقد يوصف به الأسد [و] نحو [عرند] بالمهملات بضم الفاء والعين وسكون النون بعدهما على ما حكاه سيبويه على فعنل أي صلب والاشتقاق أيضًا فيهما يدل على الزيادة

Marginal notes:

بفتح الشين المعجمة والراء المهملة وسكون النون وفتح الباء الموحدة والثاء المثلثة الغليظ الكفين والرجلين

بمعنى چاپ پرداز

بمعنى جعفر في الأصول

الغليظ لأنه ليس النون والراء في الأول

بالمهملتين وسكون النون

بفتحتي العين والراء

بالكردي سيارته كويل

بالكردي پشووكه

بالكردي بونه فرش كه

أمن كمنع ضد الخوف قاموس

السنان نصل الرمح جمعه أسنة قاموس

بالكردي قه رنفل

العطر بالكسر الطيب ج عطور والعاطر محبه قاموس

الرجلين پيا

وَاطَّرَدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمُطَاوِعِ وَالتَّاءُ فِي تَفْعِيلٍ وَنَحْوِهِ وَفِي نَحْوِ رَغَبُوتٍ وَالسِّينُ اطَّرَدَتْ فِي اِسْتَفْعَلَ

الجمى شُرَابِثٍ كعُلَابِطٍ وعَرِدٍ نحو كَنَهْبَلٍ بمعناهما وقد يخص غلبة الزيادة في الثالثة الساكنة بما اذا كان بعدها حرفان

فصاعدا كشرنبث وقلنسوة وذكر بعضهم مع ذلك شرطا آخر وهو أن لا تكون مدغمة كما في عَجَنَّسٍ بفتح المهملة

والجيم والنون المشددة وفي آخره المهملة للبعير الضخم الشديد فانها يحكم عليها بالأصالة وعلى المدغم فيها بالزيادة لأن

زيادتها اكثر من المدغمة خلافا لأبي حيان حيث حكم بزيادة النون معا وزيادتها في غير ما ذكر ليست من الغوالب

وذلك كالثانية نحو عَنْبَرٍ والثالثة المتحركة كغُرْنُوقٍ بالمعجمة فالمهملة على زنة عُصْفُورٍ لطير من طيور الماء

فيرجع فيها إلى الأصالة الا أن يعرف زيادتها بدليل آخر كزيادة الثانية في حَنْظَلٍ وسُنْبُلٍ بالاشتقاق

لقولهم حَظِلَتِ الإبل على فَعِلَ بكسر العين أي آذاها أكل الحنظل وأسبل الزرع خرج سنبله [واطردت] زيادة النون

[في المضارع] إذا كان لجماعة المتكلمين نحو نفعل وقيل إن حروف المضارعة حروف معنى كنوني التثنية والجمع

والتنوين وليست من الزوائد [و] اطردت زيادة النون أيضا في [المطاوع] وقد مر معناه نحو انفعل وافعنلل

وفروعهما من المضارع والأمر والنهي والمصدر وغير ذلك [والتاء] كثرت زيادتها في المصادر كما [في تفعيل

ونحوه] كالتفعل والتفاعل والتفعلل والافتعال والاستفعال وفروعهن [و] كثرت أيضا [في نحو رغبوت]

أي ذو رغبة ورحموت وجبروت وملكوت وعفريت ونحوها مما فيه التاء بعد الواو والياء الزائدتين المسبوقتين

بأكثر من أصليين فيعرف زيادتها بذلك وإن عرف بوجه آخر أيضا كالاشتقاق من الرغبة والرحمة وغير ذلك

[والسين اطردت في استفعل] وفروعه [وشذت في أسطاع] بفتح الهمزة وقطعها واختلفوا في توجيهه

قوله رغبوت الخ يعني إذا كان التاء في آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلثة أصول فصاعدا فسيبويه [illegible] ... من الغوالب ... كما في جبروت وملكوت ... إنما هما من الجبر والملك ... كذا في الرضي

اي بعد النون

واعلم ان المصنف كثيرا ما يورد في هذه الغوالب ... بالاشتقاق ... فهو غلط ... الغالب سواء عرف زيادتها ... الاشتقاق ... عدم النظير ... فصحح رضي الدين

اي بقطع الهمزة اما اسطاع بوصلها فلغة في استطاع قال الله تعالى فما اسطاعوا أن يظهروه ... الطاء ... [illegible] ... صنفوا في الاشتقاق ... تدريس

بمعناه ... والسبلة ... والجمع

الموضوع للجمع

في باب التفاعل

وعدم النظير ومنع سيبويه كونها من الغوالب في نحو هذا وقال إنما يعرف زيادتها بوجه آخر كالاشتقاق من الرغبة صح

(٦٠)

وشذت في أسطاع قال سيبويه هو أطاع فمضارعه يسطيع وقال الفراء فتح الهمزة وحذف التاء

فمضارعه بالفتح وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه

[قال سيبويه] والأخفش [هو أطاع] في الأصل فزاد السين شذوذاً فإنها عوض عن تحرك العين حيث

تحولت حركته إلى الفاء فإن أصله أطوع فنقلت حركة الواو التي هي العين إلى الطاء وعلى هذا [فمضارعه يسطيع]

بالضم في حرف المضارعة كما هو القياس في باب الأفعال [وقال الفراء] أصله استطاع كاستقام على أنه من باب

الاستفعال وزيادة السين قياس وإنما الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع حملاً على همزة باب الأفعال [وحذف

التاء فمضارعه بالفتح] على ما هو القياس في باب الاستفعال كأن المضارع بالفتح في اللغة المشهورة فيه وهي اسطاع

بكسر الهمزة الوصلية على أنها مخففة من استطاع بحذف التاء كما يقال واعلم أن بكراً يلحقون الكاف التي هي لخطاب

المؤنث سيناً مهملة ساكنة في الوقف وبني تميم يلحقونها شيناً معجمة ساكنة فيه إبقاء للكسرة الفارقة بين المذكر

والمؤنث بإجراء السكون الذي يقتضيه الوقف على أحدهما وكلاهما غير فصيح وذلك نحو أكرمتكس ومررت بكس بالمهملة

في بكر والمعجمة في تميم وتسمى المهملة البكرية سين الكسكسة بكافين بعد كل منهما مهملة والمعجمة التميمية شين الكشكشة

بكافين ومعجمتين كذلك لتكرر الكاف مع أحدهما في كلامهم بتكرير الكلمات التي يستعملونها واختاروا الحرفين لخفائهما لما

فيهما من الهمس فيناسبان الوقف الذي هو محل التخفيف والراحة والمختار في ضبط الكسكسة والكشكشة أنهما بفتح

الكافين وسكون ما بعد الأولى على زنة فعللة كدحرجة على أنهما مصدران بمعنى الإتيان بأحد الحرفين كالبسملة للإ

تيان ببسم الله وقد يضبطان بكسر الكافين على الحكاية لأنهما إنما يكونان في الكاف التي لخطاب المؤنث وهي مكسورة

[وعد سين الكسكسة] المهملة البكرية من حروف الزيادة كما وقع من الزمخشري في المفصل [غلط لاستلزامه عد

شين]

شِينِ الْكَشْكَشَةِ وَأَمَّا اللَّامُ فَقَلِيلَةٌ كَزَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي فَيْشَلَةٍ فَيْعَلَةٌ مَعَ فَيْشَةٍ وَفِي هَيْقَلَةٍ مَعَ هَيْقٍ وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ وَفِي فَحْجَلٍ كَجَعْفَرٍ

[شين الكشكشة] المعجمة التميمية أيضاً منها لعدم التفاوت بينهما في المقصود والسبب أصلاً فلو وجد في المهملة هيهنا ما هو المناط للعد من حروف الزيادة في اصطلاحهم وهو الامتزاج ببعض الكلمات لغير الإلحاق والتضعيف على وجه يدخل في بنيتها لكانت المعجمة أيضاً كذلك فكان عليهم أن يعدوهما منها وإجماعهم على عدم كونهما منها يدل كما قال في شرح المفصل على أن شيئاً من الحرفين هيهنا ليست كالزوائد في الامتزاج ببناء الكلمة بل كل منهما حرف مستقل برأسه جيء به للوقف بعد تمام الكلمة كهاء السكت فتأمل [وأما اللام فقليلة] من حيث الوقوع زائدة ولم يظفر بزيادتها في الحشو والأول وإنما وردت في الآخر على قلة وقد يقال باختصاص زيادتها بأواخر الأعلام [كزيدل وعبدل] في زيد وعبد وبالجملة زيادتها في غاية القلة [حتى قال بعضهم] وهو الجرمي إنها ليست من حروف الزيادة وحكم بأصالتها في بعض أسماء الأجناس التي يدل الاشتقاق فيها على زيادتها فقال [في فيشلة] بالفاء والمعجمة بينهما التحتانية لرأس الذكر إنها [فيعلة] بفتح الفاء والعين بينهما التحتانية الساكنة على أن اللام أصلية [مع مجيء [فيشة] بدون اللام بمعناها وحروفها على الترتيب وهذا إنما سبب كون فيشلة مشتقة منها بزيادة اللام كما مرت نظائرها [و] كذلك قال بأصالتها [في هيقل] بفتح الهاء والقاف وسكون التحتانية بينهما للذكر من النعام [مع] مجيء [هيق] بدون اللام بحروفه ومعناه [و] في طيسل] بفتح المهملتين وسكون التحتانية بينهما للكثير من الرمل والماء وغيرهما [مع] مجيء [طيس] بمعناه وحروفه [و] كذا [في فحجل] بالفاء وتقديم المهملة على الجيم [كجعفر] للذي تتدانى صدور قدميه وتتباعد

مع أفجح وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو اخشه فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر

ولامه وإنما يلزمه نحو أمهات ونحو أمهتي خندف والياس أبي

كزبرج هي ليلى بنت حلوان ق — مصرعة تخ

عقباه [مع] مجيئ [أفجح] لأعرج بمعناه ويقال فجح الرجل وتفجح إذا مشى مشية الفحجل فحكم في الجميع بأصالتها

كما قالوا بأصالة الواو في ذمت مع مجيئ ذمث على ما سيجيئ إن شاء الله تعالى لكن الظاهر في تلك الأسماء هو زيادة اللام كما قيل لأن الاشتقاق

الذي هو أقوى الدلائل مع ثبوت زيادتها في الجملة على الظاهر في نحو زيدل [وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها] من حروف الزيادة

[ولا يلزمه نحو اخشه] مما فيه هاء السكت [فإنها حرف معنى] وهو الذي لا يمتزج بما قارنه على وجه يدخل في البنية

بل يكون كلمة بأخرى [كالتنوين وباء الجر ولامه] وإذا كانت تلك الهاء من حروف المعاني لم تكن من الزوائد فلا يلزم الاعتراض

بها على المبرد كما لا يلزم على الجمهور اللام التي تجلب عند بعد المشار إليه في نحو ذلك وتلك لكونها حرف معنى فليست من الزوائد

وإن عدها جماعة أيضا منها [وإنما يلزمه نحو أمهات] في جمع الأم فإن أصلها أمات بدون الهاء وقد ورد الوجهان في

قوله: إذا الأمهات قبحن الوجوه * فرجت الظلام بأماتكا * فالهاء زائدة وليست حرف معنى لامتزاجها بما هي فيه وصيرورة

الجميع كلمة واحدة وقد يقال الأمهات للناس والأمات للبهائم [و] كذا يلزمه [نحو] قول قصي بن كلاب: إني لدى الحرب

رخي اللبب * معتزم الصولة عالي النسب [أمهتي خندف والياس أبي] واللبب ما يشد على صدر الدابة لحفظ الرحل

عن أن يتأخر عن موضعه والرخي بتشديد الياء من الرخاوة وشاعت استعارة رخاوة اللبب لسعة الحال لما في

إرخائه من الراحة للدابة والاعتزام بإهمال العين وإعجام الزاي لزوم القصد والتوسط وخندف كزبرج لقب ليلى بنت حلوان

بن عمران امرأة الياس بن مضر من الخندفة وهي مشية كالهرولة وهمزة الياس للقطع وحذفها وصلا للضرورة وقد يروى

بالقطع

وأُمٌّ فُعْلٌ بدليل الأُمومة وأُجيب بجواز أصالتها بدليل تأمَّهت فتكون أُمَّهة فُعَّلة كأُبَّهة ثُمَّ

حُذِفَتِ الهاءُ أو هُما أصلانِ كدِمْثٍ ودِمَثْرٍ

بقطع الهمزة وإسقاط حرف العطف والأُمَّهة اللام والهاء مزيدة كيف لا [وأُمٌّ] كاملة الأركان التي هي الفاء والعين

واللام ووزنها [فُعْلٌ بدليل الأُمومة] في المصدر فإنّ الشائع في نظائرها من المصادر تماميّة الأركان وكونها

على فُعولة ولقولهم تأمَّمت المرأة واستأممتها أي أخذتها أُمًّا لأنّ نظائرهما على تفعّلت واستفعلت فالهاء في

الأُمَّهة خارجة عن الأصول ووزنها فُعْلَهة بزيادة الهاء [وأُجيب] من جانب المبرّد [بجواز أصالتها] في الأُ

مَّهة والأُمّهات كما جوّز ذلك ابن السرّاج [بدليل] قولهم [تأمَّهت] فإنّه على تفعّلت كنظائره أي اتّخذتها أُمًّا

على ما حكاه الخليل في كتاب العين وإن كان قليلًا في كلامهم مسترذلًا وذلك بأن يكون الأُمَّهة هي الأصل والأُمّ مأ

خوذة منها بحذف الهاء ثمّ غلب هذا الفرع لخفّته في استعمالاتهم على الأصل حتى جرى ذلك الأصل مجرى النوادر

واستبعاد ذلك لو سلّم لا يقدح في الجواز [فتكون أُمَّهة فُعَّلة] بضمّ الفاء وفتح العين المشدّدة [كأُبَّهة] بضمّ

الهمزة وتشديد الموحّدة للعظمة وتأبّه الرجل تكبّر [ثمّ حذفت] لامها وهي [الهاء] فصارت أُمًّا فالأُمّ وزنه

فُعٌّ بضمّ الفاء وتشديد العين وحذف اللام والأُمومة فُعوعة مشبّهة بفُعولة لشهرة تصاريفها حتى صارت

كالأصل لكنّه تعسّف مع ما في كتاب العين من الاضطراب المانع من الاعتماد على ما قيل [أو] نقول الأُمّ فُعْلٌ

والأُمَّهة فُعَّلة و[هما أصلان] كلّ منهما موضوع برأسه من غير أن يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر

[كدِمْثٍ] بالدال المهملة والميم الساكنة والمثلثة للمكان اللين المشتمل على الرمل [ودِمَثْرٍ] بتلك الحروف مع الراء

بذلك المعنى لديهم فإنّهم حكموا بوضع كلّ منهما على حدة لذلك المعنى وكلاهما أصلان من غير أن يكون الثاني مشتقًّا

جواب آخر أقرب من الأول مع بعده لأنّ دمث ودمثر ولؤلؤ ولآل من الشاذ النادر والشائع فيه لا يحمل على الحمل على الشاذ فالأولى القول بزيادة الهاء في الأُمّهة والأُمّهات والدمث والدمثر المكان اللين لذوات الرمل وغير [illegible] في [illegible] كثيرة [illegible] عند الكوفيين [illegible] من أصل واحد [illegible]

وثرة وثرثار ولؤلؤ ولآل ويلزمه نحو أهراق إهراقة

من الأول بزيادة الراء لما تقدم من عدم كون الراء من حروف الزيادة [و] مثل [ثرة] بفتح المثلثة وتشديد الراء المهملة [وثرثار] بمثلثتين ومهملتين معهما الألف على زنة خلخال فإنهما أصلان عندهم خلافاً للكوفيين كما مر في زلزل ونحوه يقال عين ثرة وثرثارة إذا كانت كثيرة الماء ويقالان للسحاب أيضاً عند كثرة مائه ويقال أيضاً رجل ثرثار أي مهذار صياح [و] مثل [لؤلؤ ولآل] بتشديد الهمزة الممدودة على فعال بفتح الفاء وتشديد العين لبائع اللؤلؤ كتمار لبائع التمر فإنهما أصلان وليس الثاني من الأول لأن فعالاً للنسبة لا يبنى إلا من الثلاثي المجرد فهو من أصل رباعي مرفوض وهو اللئل بالراء بين همزة والفاء وذلك الأصل متحد مع اللام كما في سلسل ومثله قليل جداً فلا وجه لجعل اللؤلؤ مأخوذاً منه بزيادة الهمزة الأخيرة بل هو أصل آخر رباعي كثير النظير كجؤجؤ للصدر وبلبل وهدهد لطائرين وجندب بجيمين ومهملتين لطوير يشبه الجراد وفرفر بفائين ومهملتين للصيت الجافي الكلام إلى غير ذلك [و] المبرد وإن أمكن له التقصي عن ذلك الالتزام لكن [يلزمه] أيضاً [نحو أهراق] الماء [إهراقة] بكسر الهمزة وسكون الهاء فيهما أي صبه فإن الهاء مزيدة على ما ذكره سيبويه زاعماً أنها عوض عن تحريك العين كما في أسطاع لجيئي أراق يريق إراقة بدون الهاء بحروفه ومعناه بل هذا أكثر وأشهر فالاشتقاق يدل على زيادتها ولا داعي إلى العدول عنها وقد يجاب من جانب المبرد بأنه قد ورد في أراق إراقة هراق هراقة بالهاء المبدلة عن همزة القطع في أراق فلعل أهراق مع شذوذه مبني على توهم كون الهاء المبدلة عن همزة القطع في هراق فاء فسكنت وأدخلت عليها همزة الوصل فهي تلك المبدلة عن الهمزة الزائدة فلا دلالة فيه على أنها نفسها من حروف الزيادة وفيه لغة أخرى وهي أهرق يهرق إهراقاً كأكرم يكرم إكراماً ويمكن جعلها مبنية على

وأبو الحسن يقول هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل وهبلع للأكول من البلع وخولف وقال الخليل

الهركولة للضخمة هفعولة لأنها تركل في مشيها وخولف فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة

على أصالة الهاء وزيادة الالف من هراق بالالف [وأبو الحسن] الأخفش [قال هجرع] بالهاء والجيم والمهملتين على

مثال درهم وجعفر [للطويل] مأخوذ بزيادة الهاء [من الجرع] بالتحريك [للمكان السهل] اللين المنقاد فالطويل كأنه

كان في طبعه سهل الانقياد لقبول الطول وهذه مناسبة بعيدة [وهبلع] بالهاء والموحدة واللام والمهملة

كدرهم [للأكول] مأخوذ بزيادة الهاء [من البلع] بمعنى الابتلاع للمناسبة فوزنهما عنده هفعل [وخولف] أبو

الحسن في ذلك فإن ابن جني والأكثر قالوا إنهما رباعيان على فعلل والهاء فيهما أصلية وقال أبو الحسن في

هلقامة للكثير البلع إنها مأخوذة بزيادة الهاء من اللقم وذهب غيره إلى أصالتها وزعم أن البلع المأخوذ في معنا

ها غير اللقم [وقال الخليل الهركولة] بكسر الهاء وسكون الراء المهملة وفتح الكاف وسكون الواو وبعدها اللام

[للضخمة] السمينة الأرداف من الجواري مشتقة بزيادة الهاء من الركل وهو الضرب برجل واحدة ووزنها

[هفعولة لأنها] لضخامتها لا تقدر أن تمشي خفيفا بل [تركل في مشيها وخولف] في ذلك لعدم وضوح الا

شتقاق وبعد المناسبة والمخالف جعلها من الرباعي المزيد فيه على أنها فعلولة من الهركلة وهي المشي في

اختيال وكبر ولا شك أن هذا أنسب ولم يحكم أحد بزيادتها في سلهب للطويل مع مجيء سلب ككتف بمعناه لعدم

ثبوت زيادتها وسطا على ما في شرح المفصل وقد علم إلى ههنا ما يغلب زيادته ثم إنه إن اتحد في الكلمة حكم بزيادته

إن لم يكن معارض أقوى وهو ظاهر [فإن تعدد الغالب] فكان اثنين أو أكثر [مع ثلاثة أصول] في كلمة [حكم

بالزيادة فيها] أي في الحروف الغالبة الزيادة التي هي أكثر من اثنين [أو فيهما] أي في الاثنين الغالبين

فيها أو فيهما كحبنطى فإن تعين أحدهما رجح بخروجها كميم مريم ومدين وهمزة أيدع وياء تيحان

[كحبنطى] لصغير البطن أو القصير فإن فيه النون والألف وهما من الغوالب مع ثلثة أصول فيحكم بزيادتهما

على أنه فعنلى [وكإهجيرى] بكسر الهمزة وسكون الهاء للعادة فإن فيه ثلثة غوالب الهمزة في الأول والياء قبل الراء

والألف في الآخر فيحكم بزيادتها على أنها إفعيلى [فإن تعين أحدهما] أى أحد الغالبين للحكم عليه بالزيادة وذلك إذا

كانا مع أصليين فقط لامتناع الحكم بزيادة الجميع حينئذ لئلا ينقص الأصلى عن الثلثة [رجح] ذلك الواحد الذى

يحكم عليه بالزيادة [بخروجها] أى خروج الكلمة على تقدير أصالته عن الأصول المعتبرة المشهورة وذلك [كميم مريم]

من أسماء النساء [ومدين] للبلد دون يائهما وإن كانا من الغوالب لأنهما مع أصليين فقط فيمتنع الحكم بالزيادة في

الأعلى أحديهما ولو كانت هى الياء كانا على فعيل بالياء بعد العين الساكنة وليس من الأصول المعتبرة بخلاف الميم ه

لكثرة مفعل بزيادة الميم في الأول [و] مثل [همزة أيدع] للزعفران دون يائه وإن كانتا من الغوالب لمجامعتهما أصليين

فقط فالزائدة ليست إلا أحديهما وأفعل بزيادة الهمزة في أوله كثير كأحمر بخلاف فيعل بزيادة الياء بعد الفاء فإنه ليس

من الأصول المعتبرة المشهورة وإن وقع على قلة كصيقل وبيدر وضيغم وفيه تأمل فحكم على الهمزة بالزيادة وذلك

منع من الصرف لو جعل علما لأنها كزيادة أول الفعل [و] مثل [ياء تيحان] بالفوقانية والتحتانية المشددة المفتوحتين

على ما حكاه سيبويه فالحاء المهملة للذى يتعرض فيما لا يعنيه والمقدام الذى يوقع نفسه في البلايا دون الفوقانية

الواقعة في أوله فإن فيه أربعة غوالب الفوقانية وأحد التحتانيتين والألف والنون مع أصليين غيرهما وزيادة

الألف والنون لأنها ظاهرة لظهور عدم أصالتهما في مثله وأما النظر في بادى الرأى في الآخرين ويمتنع الحكم بزيادتهما معا لئلا

يبقى

وتاءِ غرويتٍ وطاءِ قطوطىٍ ولامِ إدلولى دونَ ألفيهما

يبقى على أصليتين فقط وتفعلان بزيادة الفوقانية في أوله ليس بموجود بالاستقراء فيحكم بالزيادة على التحتانية ليكون على فيعلان بفتح الفاء وسكون التحتانية وفتح العين لوجود نظيره كهيبان بتقديم التحتانية المشددة على الموحدة للخفيف والجبان ومعانٍ آخر وقيقبان بقافين بينهما تحتانية ساكنة وبعدها الموحدة لشجرٍ يتخذ منه السروج يقال له بالفارسية آزاد درخت وشيصبان بمعجمة ومهملة بينهما التحتانية وبعدها الموحدة لذكر النمل أو جحره ويقال للشيطان ولقبيلة من الجن قال حسان : ولي صاحب من بني الشيطان : فحينا أقول وحينا هوه : ولم نقل أنه فعلان بتشديد العين لعدمه ومجيء متيح كتبر وتيح بتشديد الياء بمعنى التيحان وحروفه يدل أيضا على كونه على فيعلان [و] مثل [تاء غرويت] بالمهملة فالمعجمة لطائر وبلد دون واوه وإن كان كلاهما من الغوالب على ما زعمه المصنف وإن خولف في التاء كما مر وكذلك ياؤه ففيه ثلثة غوالب جامعة أصليين غيرها لكن الياء كأنها ظاهرة الزيادة في مثله وتمتنع زيادة الآخرين معاً فحكم بزيادة الياء ليكون على فعليت كعفريت دون الواو لعدم فعويل ولم يحكم بأصالتهما ليكون على فعليل كبرطيل للحجر طوله ذراع وشنظير بالمعجمتين بينهما النون وفي آخره المهملة لسيء الخلق والفحاش لأن الواو لا تكون أصلية مع ثلثة أصول غيرها إلا في الأول [و] مثل [طاء قطوطى] بمهملتين بعد القاف للمتبختر في مشيه [ولام إدلولى] فلان إدليلاء إذا أسرع [دون ألفيهما] فإن التضعيف والألف في الآخر والواو من الغوالب والأصلي غيرها اثنان وزيادة الواو في مثلها ظاهر وتمتنع زيادة الآخرين معاً وحكم بزيادة التضعيف ليكون الأول على فعوعل كعثوثل بمهملة ومثلثين للرجل المسترخي والثاني

قوله وتاء الخ فإنها حكم بزيادتها وأصالة الواو دون العكس لوجود فعليت كعفريت وعدم فعويل ولا يجوز أن تكونا زائدتين إذ المتمكن لا يكون على حرفين ولا أصليتين على فعليل كبرطيل لأن الواو إذا كانت مع ثلثة أصول تكون زائدا أبدا إلا في الأول. من جاربردي

[لوجود نفعوعل وانفوعل وعدم] لعدم فعولى وافعولى وواو حولايا دون يائها وأول يهير والتضعيف دون الثانية

قوله لوجود الخ كعثوثل وهو الرجل المسترخي الأعضاء واعشوشب و[illegible] في بعض النسخ [illegible] هذه زيادة فيه بعد قوله [illegible]

من الياء والراء المدغم يتعلق

يوجد على افعوعل كاعشوشب واعروري أي سار في الأرض وحده دون الألف [لعدم فعولى] ولمجيء القطوان با

لتحريك الدال على زيادة أحدى الطائين [و] لعدم [افعولى و] مثل [واو حولايا] لموضع [دون يائها] وان كانت

كلتاهما من الغوالب لا الألفين ففيه أربعة غوالب مع أصليين من غيرها وزيادة الألفين في مثله ظاهرة فلا يمكن

زيادة الآخرين معا وقوعالي موجود كروعالي للنشاط على ما قيل وان منعه بعضهم بخلاف فعلايا فالزائد هو

الواو دون الياء مع أن زيادة الواو الساكنة أكثر وقوعا من زيادة الياء المتحركة [و] مثل [أول يهير] بفتح التحتانيتين

بينهما الهاء الساكنة [و] أحد حرفي [التضعيف] أعني الراء المهملة المشددة فيه [دون الياء] [الثانية] وأحد

حرفي التضعيف فإن اليائين والتضعيف فيه ثلثة غوالب مع أصليين غيرها فيمتنع زيادة الجميع فهو إما

على يفعل بزيادة الياء قبل الفاء أو فيعل بزيادتها بعد العين وكلاهما بتشديد اللام على أن يكون أحدى اللامين مزيدة

للتضعيف أو يفيعل بتوسط الفاء بين اليائين الزائدتين المفتوحتين وسكون العين وتخفيف اللام على أن يكون

الراءان المدغمان أصليين أحدهما عين والأخرى لام ولا نظير للآخرين فحكم بالأول على زيادة الياء الأولى ٥

وأحد حرفي التضعيف وقد يقال الأوزان الثلثة كلها خارجة عن الأصول فلا ترجيح الآن يصار إلى ما ذكره سيبويه

دون الثانية الى الخ

من عدم المبالاة بالمشددة فلأنها واحدة مخففة وكأنه يلمع للسراب ويرمع لشيء يلعب به الصبي ويلمق و

هو معرب للقباء ونحو ذلك مما يلوح من كلامهم أنه من الأصول المعتبرة في الأسماء فتأمل ولعل أصله التخفيف كما حكاه

بعضهم ثم ضعف أو يكتفي في مقام الاضطرار بوجود النظير ولو في الفعل كيحمر بتشديد الراء فالأول له نظير في اللغة

وهو يفعل، ولو بان

وهمزة أرونانٍ دون واوِها وإن لم يأتِ إلا أنبجانُ فإن خرجا معًا رجّح بالكثرها كالتضعيف في تيفانٍ

ولو بأن يعتبر كونه منقولًا من الفعل وإن كان ذلك الفعل مهجورًا بخلاف الأخيرين فإنهما لا نظير لهما في

اللهمات واليهير صمغ الطلح وقال الأحمر هو الصلب ومنه سمي صمغ الطلح ويقال للباطل ومعان أخر أيضًا وقد

تزاد في آخره الألف فيقال يهيرى بمعنى الباطل [illegible] يحمرّى بمعنى الأحمر [و] مثل [همزة أرونان]

بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة وفتح الواو ونونين بينهما الألف للصوت ويقال أيضًا يوم أرونان أي صعب

وليلة أرونانة أي صعبة [دون واوه] فإن فيه أربعة غوالب الهمزة والواو والألف والنون في الآخر وزيادة

هاتين ظاهرة فلا يمكن زيادة الآخرين معًا وفعولان بزيادة الواو معدوم النظير بخلاف أفعلان بزيادة الهمزة إذ له

نظير فيحكم بزيادتها لوجود النظير [وإن لم يأت] من ذلك [إلا] لفظ واحد وهو [أنبجان] بتقديم النون على الموحدة

والجيم على ما سمعه الجوهري عن أشياخه وقال قد أثبت في بعض كتب اللغة بالخاء المعجمة يقال عجين أنبخان إذا كان

مدركًا منتفخًا هذا الذي ذكر إذا كانت الكلمة على الزنة الحاصلة على تقدير زيادة بعض الغوالب خارجة عن الأصول

دون الحاصلة على تقدير زيادة آخر [فإن خرجا] معًا عن الأصول [رجح] الزائد المحكوم عليه بالزيادة أو المعنى وقع

الترجيح [بالكثرها] زيادة في الكلام وذلك [كالتضعيف في تيفّان] بالفوقانية المكسورة والتحتانية المشددة والفاء

وكذلك تيجان عند من يرويه بكسر الأول فإن في كل منهما أربعة غوالب مع أصليتين غيرها وزيادة الألف والنون

ظاهرة ولو حكم بزيادة الفوقانية كان على تفعلان وإن حكم بزيادة التضعيف كان على فيعلان وكلاهما معدوم النظير لكن

التضعيف أكثر زيادة فحكم بزيادته دون التاء واعتبرت الزنة الثانية يقال جاء في تيفّان ذلك أي في أوله [و] مثل [الواو

والواو في كوألل ونون حنطأو وواوها فإن لم تخرج فيهما رجح بالإظهار الشاذ وقيل بشبهة الاشتقاق ومن ثم اختلف في يأجج ومأجج

[في كوألل] بفتح الكاف والواو وسكون الهمزة للقصير فإن فوعللاً بلامين مع زيادة الواو وفعألاً بلامين
مع الهمزة الساكنة الزائدة قبلها اللامان خارج عن الأصول لكن زيادة الواو أكثر فيحكم بزيادتها للإلحاق بسفرجل
وقد يمنع كون الهمزة في موقعها فيه من الغوالب بل الغالب فيه الواو والتضعيف فيحكم بزيادة كليهما للإلحاق
[و] مثل [نون حنطأو وواوها] دون همزتها وإن كانت كلها معدودة من الغوالب أما الواو فظاهرة
وأما الأخريان فكأنهم نزلوهما منزلة الغوالب لقربهما من الغوالب في شيوع الزيادة في مثلها أو لغير ذلك وإن كانت
كل منهما تقع أصلية أيضاً في مثلها كالنون في قندأو بالقاف يقال قدوم قندأوة أي حادة على ما قيل والهمزة
في كنتأو ثم إنه يمتنع زيادة الجميع إذ ليس معها سوى أصليين فهي إما فنعلو بزيادة النون والواو وأصالة
الهمزة أو فعلأو أو فنعال فرجح الأول بأكثرية الزيادة وقد مر الكلام فيه [فإن لم تخرج] الزنة عن الأصول
[فيهما] أي في تقدير زيادة أحد الغالبين وتقدير زيادة الآخر [رجح] الحرف الزائد [بالإظهار الشاذ] اللازم
من تقدير زيادة غيره إن لزم ذلك والترجيح به متفق عليه إن لم يكن فيما يلزم هو فيه شبهة اشتقاق
وهي موافقة بناء لآخر في حروف الأصول من غير أن يعلم التناسب المعنوي واختلفوا فيما وجدت هي فيه فقيل
يرجح بالإظهار الشاذ أيضاً فيختار زيادة ما يسلم عنه ترجيحاً للاحتراز عنه ورعاية للقياس [وقيل] يرجح الزائد
[بشبهة الاشتقاق] فيختار زيادة ما يشتمل عليها وإن لزم الإظهار الشاذ لئلا يلزم كون الكلمة من أصل لم يوجد في
استعمالهم [ومن ثم اختلفوا في يأجج] بفتح التحتانية والجيم الأولى وسكون الهمزة بينهما القبيلة وبقعة بمكة المشرفة

غير

ونحو محبب يقوّى الضعيف وأجيب بوضوح اشتقاقه فإن ثبت فيهما فبالإظهار اتفاقا

غير منصرف للعلمية والتأنيث أيضا باعتبار القبيلة والبقعة [ومأجج] بالميم موقع الياء لبقعة من الأرض غير

منصرف بالعلمية والتأنيث المعنوى وفى كل منهما غالبان التضعيف فيهما والياء فى أحدهما والميم فى الآخر مع أصليين

غيرهما والزنة على تقدير زيادة التضعيف وأصالة الغالب الآخر هى فعلل وعلى العكس يفعل ومفعل وليس شيء منها خارجا

عن الأصول فاختار بعضهم الثانى لشبهة الاشتقاق لوجود أجّ بالهمزة وتشديد الجيم مع عدم العلم بالتناسب فى المعنى

وإن لزم الإظهار الشاذ لأن القياس فى المثلين الأصليين هو الإدغام واختار بعضهم الأول على أن يكون زيادة التضعيف

للإلحاق بجعفر ليكون الإظهار قياسا كما فى الإلحاق وإن لم يكن شبهة الاشتقاق من أصل موجود لعدم يأج بالياء

ومأج بالميم مع تخفيف الجيم فيهما كذا قيل وفى عدم الثانى نظر يظهر من كتب اللغة ولم يحكم على مأجج بالميم بأنه فأعل

بزيادة الهمزة كشأمل وإن وجد مجّ بتشديد الجيم فى اللغة لندوره ولحوقه بعدم النظير [ونحو محبب] بالميم وسكون

المهملة وموحدتين اسم رجل [يقوّى] القول [الضعيف] من القولين المذكورين وهو الترجيح بشبهة الاشتقاق

من الحب لاتفاقهم على أنه مفعل بزيادة الميم وأصالة البواقى ولو رجح بالإظهار الشاذ لقيل إنه فعلل بزيادة التضعيف

للإلحاق [وأجيب] عن هذه التقوية [بوضوح الاشتقاق] فيه من الحب ففيه ترجيح للاشتقاق المحقق لا الشبهة

مع أنه من الأعلام ويغتفر فيها ما لا يغتفر فى غيرها ويحتمل الاشتقاق المحقق فى مأجج أيضا على ما يقال فإن الأجة

شدة الحر والأجّ عدو الظليم ونحو عدوا خفيفا فلعله اسم مكان اشتق من أحدهما لمناسبة وقوعه فى البقعة المسماة

به بوجه ما [فإن ثبت] شبهة الاشتقاق [فيهما] أى فى تقديرى زيادة كل من الغالبين [فبالإظهار] الشاذ يرجح الزائد

[اتفاقا] لعدم الترجيح لشبهة الاشتقاق لاشتراكهما فيهما فيبقى الترجيح بالإظهار الشاذ واختيار ما يخلو عنه وذلك

بالشيء علم رجل | اى القول الضعيف وهو شبهة الاشتقاق | لاتفاقهم على أنه مفعل | ولو رجح بالإظهار الشاذ لقيل فعلل | شبهة الاشتقاق | اى التقديرين | الشاذ يرجح الزائد

اى غير منصرف | اراد بقوله أيضا | اى للعلمية والتأنيث | للبقعة

لعدم أج ... لأن التضعيف للإلحاق

فلهذا لا يلزم من ترجيح شبهة الاشتقاق على الإظهار الشاذ فى العلم ترجيحا عليه فى غيره

كدالِ مِهْدَدٍ فإن لم يكن إظهارٌ فبشبهة الأشتقاق كمَوْظَبٍ ومَعْلَى وفي تقديم أغلبهما عليها نظر

[كدالِ مِهْدَدٍ] بالميم والمهملتين من اسماء النساء فأن الميم والتضعيف من الغوالب ويوجد شبهة الأشتقاق على تقدير
زيادة كلٍّ منهما لوجود المَهْدِ بالميم والهَدِّ بدونها مع تشديد الدال لكن زيادة الميم واصالة الدالين على أنه مَفْعَلٌ يشتمل
على الأظهار الشاذ فيختار أصالتهما وزيادة احدى الدالين للالحاق على أنه فَعْلَلٌ كما قال سيبويه فيه وفي مأجج ليكون
الأظهار قياساً [فان لم يكن] في شيء من التقديرين [إظهار] شاذ [فبشبهة الأشتقاق] ان كانت في أحد
هما دون الآخر يرجّح الزائد ويختار زيادة ما يشتمل عليها [كمَوْظَبٍ] بسكون الواو وفتح المعجمة بعدها الموحدة
لبقعة من الأرض قرب مكة شرفها الله تعالى غير منصرف بالعلمية والتأنيث المعنوي [و] مثل [مَعْلَى] بفتح الميم و
سكون المهملة أسم رجل فأن الميم والواو والالف من الغوالب فأن حكمت بأصالة الميم منهما لكانا على فَوْعَلٍ وفَعْلَى
وأن حكمت بأصالة الواو في الأول والالف في الثاني وزيادة الميم فيهما لكانا على مَفْعَلٍ وهذه الأبنية كلها من الأصول لكن
يوجد على تقدير زيادة الميم شبهة الأشتقاق في الأول من وَظَبَ على الشيء وُظُوباً إذا دام وإن كان شاذاً من جهة فتح العين
لكونه من المثال وحقه الكسر كموعِدٍ وفي الثاني من العُلُوِّ على انقلاب الالف من الواو الأصلية بخلاف التقدير الآخر لعدم المَظْب
والمَعْل بالميم فيهما واما قولهم معلت الشيء اذا أخذته بسرعة فنادرٌ كالمعدوم على ما قيل فتأمل [و] إن اشتمل
تقدير زيادة أحد الحرفين على الوزن الأغلب وتقدير زيادة الآخر على شبهة الأشتقاق فتعارضا ففي هذه الصورة
[وفي تقديم أغلبهما] أي أغلب الوزنين لغلبته [عليها] اي على شبهة الأشتقاق كما ذهب اليه الأخفش [نظر]
لجواز أن يؤدي تقديمه إلى تركيب مهمل وتقديم شبهة الأشتقاق الى تركيب مستعمل ولاشك ان اعتبار المستعمل أولى كذا قال المصنف

ولذا

وَلِذَلِكَ قِيلَ رُمَّانٌ فُعَّالٌ لِغَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ فَإِنْ ثَبَتَتْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِأَغْلَبِ الْوَزْنَيْنِ وَقِيلَ بِأَقْيَسِهِمَا وَمِنْ ثَمَّ أُخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ دُونَ حَوْمَانَ

[ولذلك] الذي ذكر من اعتبار أغلب الوزنين [قيل] والقائل هو الأخفش [رُمَّان] بضم المهملة وتشديد الميم لثمر معروف [فُعَّال] بزيادة التضعيف والألف لا فُعْلان [لغلبتها] أي غلبة هذه الزنة وكونها اكثر من فُعْلان [في نحوه] مما ينبت من الارض وان لم يكن اكثر منه في غيره وذلك كالقرص بالقاف والمهملتين للبابونج والحُمَّاض بالمهملة والميم والمعجمة لنبت له نور احمر والكرّاث لبقلة معروفة والعلام بالمهملة للحناء وجعله الخليل على فُعْلان بزيادة الألف والنون ومنعه من الصرف اذا سمي به ليرجع الى تركيب مستعمل لثبوت الرم بتشديد الميم بمعنى الاصلاح والاكل ففيه شبهة الاشتقاق بل لا ان يوجد فيه الاشتقاق بخلاف الرمن بالنون الذي يلزم على قول الاخفش فانه تركيب مهمل غير مستعمل او في حكمه فان رمن بمعنى اقام ان ثبت فكانه قليل في حكم المعدوم فتامل [فان ثبتت] شبهة الاشتقاق [فيهما] اي في الوزنين [رجح باغلب الوزنين] لاشتراكهما في شبهة الاشتقاق فيترجح الاغلب ان كان بغلبته [وقيل بأقيسهما] وان كان الآخر اغلب منه لان اعتبار القياس أولى [ومن ثم] اي ومن اجل الاختلاف المذكور [أختلف في مَوْرَق] بالفتح اسم رجل لثبوت ورق ومرق ففيه شبهة الاشتقاق سواء حكم بزيادة الميم ام بزيادة الواو وهو على الاول على مَفْعَل بفتح العين وعلى الثاني على فَوْعَل كجوهر والاول اغلب والثاني اقيس لان فوعلا بفتح العين قياس والمفعل بفتحها في المثال خلاف القياس [دون حَوْمَان] بفتح المهملة وسكون الواو لموضع فانهم لم يختلفوا فيه لعدم مخالفة القياس فيه سواء جعل فوعالا بزيادة الواو والألف كتوراب للتراب او فعلانا بزيادة الألف والنون كسمنان وفيه شبهة الاشتقاق على التقديرين لثبوت الحوم بمعنى الدور

فَإِنْ نَدَرَا إِحْتَمَلَهُمَا كَأُرْجُوَانٍ فَإِنْ فُقِدَتْ شُبْهَةُ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالْأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْعَى وَأَوْتَكَانَ وَمِيمِ إِمَّعَةٍ

والحِمْنِ ومنه حَمْنَةُ لامرأةٍ والحُمْنَانَةُ للصغار من القراد لكن فَعْلَانَ أغلب فهو أولى هذا الذى ذكر اذا غلب الوزنان على تقدير ثبوت شبهة الأشتقاق فيهما [فَإِنْ نَدَرَا] على ذلك التقدير [إحتملهما] أى احتمل اللفظ الذى يراد معرفة الزائد فيه الوزنين لأشتراكهما فى شبهة الأشتقاق والندرة فلا ترجيح وذلك [كَأُرْجُوَانٍ] بضم الهمزة والجيم وسكون الراء المهملة بينهما الصبغ شديد الحمرة أو معرب أُرْغُوَانٍ بالفارسية فأن الألف والنون فيه مزيدتان وهو اما أُفْعُلَانُ بزيادة الهمزة أيضا واصالة الواو كأُسْحُمَانَ لجبل والعُبَانِ فى اللعاب وأُفْعُوَانٍ وأُقْحُوَانٍ للبابونج أو فُعْلُوَانُ باصالة الهمزة وزيادة الواو كعُنْفُوَانٍ وكلا الوزنين قليلان وان لا انا موجودين وفيه شبهة الأشتقاق على التقديرين لثبوت رجوت رجاء وأرج الطيب يأرج كفرح يفرح إذا فاح [فان فُقِدَتْ شُبْهَةُ الأشتقاق فيهما فبالأغلب] من الوزنين يرجح الزيادة [كهمزة أفعى] دون ألفها وان كانت كل منهما من الغوالب لأن أفعل بزيادة الهمزة أغلب من فعلى بزيادة الألف ولا شبهة إشتقاق فى شئ من الوجهين لعدم الفعى والأفع وقد يقال أن فى الوجه الأول يوجد الأشتقاق المحقق من فعوة السم فلا وجه لأيراد ذلك ههنا [و] مثل همزة [أَوْتَكَانٍ] بالفوقانية بعد الواو لموضع أو للقصير والأوتك من مادته لضرب من التمر دون واوها وان كانتا من الغوالب فأن الألف والنون فى الأول مزيدتان بلا مرية فهو اما أفعلان كأنبجان وأرونان بزيادة الهمزة أو فوعلان كحوفزان لرجل وحوتنان بالفوقانية لبلد بزيادة الواو والثانى اما أفعل أو فوعل وشبهة الأشتقاق مفقودة فى الوجهين لعدم الأتك والوتك لكن أفعلان وأفعل أغلب فحملا عليهما وقد يمنع ذلك فى الأول بل فوعلان أغلب ولو تنزل عنه فغايته التساوى [و] مثل [ميم إِمَّعَةٍ] بكسر الهمزة وفتح الميم المشددة

قوله كهمزة الخ اذا جعلته أفعل ففيه الأشتقاق ... الأشتقاق ... قوله أوتكان ... أفعلان ... فوعلان ... الأول لا الثانى وفيه ... زيادة الواو ... هذا من جابردى

الحن والحنان صغار القردان قاموس

لأن أفعل أكثر من فعلى ولأن ... دون الألف فوزنه أفعل لا فعلى

لعابه قاموس ... بالكسر للمختص ... للقصير جابردى

ومعين أحدهما كناية فى الحرفين الغالب زيادتهما

المشددة

فإن نَدَرا إحتملهما كأسطوانة إن ثبت أُفعوالة وإلّا فأفعلوانة لمجيء أساطين

المشددة بعدها العين المهملة لمن يتبع كل أحد لضعف رأيه فإن الهمزة والميم فيه من الغوالب فهو إما أفعلة على أصالة
الهمزة وزيادة إحدى الميمين أو إفعلة بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين بزيادة الهمزة وأصالة الميمين وشبهة
الاشتقاق مفقودة على التقديرين لعدم إمّع ومَمِع بميمين وأُفعلة لأُنْفحة بالنون والفاء والمهملة المخففة على
لغة فيها للكرش كما قال الجوهري نادر وفِعَّلة كالترمنه لدِنَّبة بالدال المهملة والنون المشددة والموحدة للقصير
وإمّرة بالراء المهملة لمن يأتمر أي يشاور كل أحد لحمل عليه وقد يقال أن إمّعة مركب من حروف كلمتين محذوفا
بعضها وغيّرت الهمزة عن الفتحة إلى الكسرة وأصله أنا معك أو أنا معه كأنه لضعف عقله يقول ذلك لكل أحد
أو هو من حروف إني معك فكسرت الهمزة على الأصل وكذا يقال في إمّرة أنها من حروف أنا مأمورك كأنه يقول لكل
أحد هذا إذا لم يكن الوزنان نادرين مع فقد شبهة الاشتقاق [فإن ندرا] مع فقدها [احتملهما] أي احتمل اللفظ الوزنين
وذلك [كأسطوانة] بضم الهمزة والطاء وهي إنما تكون مثالا لذلك [إن ثبت أفعوالة] كما قيل في أُقحوانة إذ هي
عند ثبوتها يحتمل هذه الزنة على أن تكون الهمزة زائدة والنون أصلية ويحتمل فعلوانة أيضا على عكس ذلك فيحتمل وزنين
هما نادران مع فقد الاشتقاق عليهما لعدم السَّطن والأسط [وإلّا] أي وإن لم يثبت أفعوالة لم تكن أسطوانة
مما نحن فيه إذ حينئذ لا يحتمل الأوزان واحدا نادرا إذ لو لم يثبت تلك لم يبق احتمال في بادي النظر سوى فعلوانة
وأفعلانة وإذا حققت الأمر [فأفعلوانة] هي وزنها كما ذهب إليه الأخفش لا أفعلانة كما توهمه قوم [لمجيء أساطين]
في جمعها فيمتنع فيها أفعلانة إذ لو كان وزنها أفعلانة لكان الطاء عينها والواو لامها والنون مزيدة والياء في الجمع هي
المنقلبة عن ألفها الزائدة فالواو محذوفة فيكون هذا الجمع على أفاعين بالنون وليس بموجود على أنها لو كانت منقلبة

الإمالة أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء أو لكون الألف منقلبة عن مكسورة أو ياء أو صائرة ياء مفتوحة أو للفواصل أو للإمالة قبلها على وجه

عن واو وهاء والألف محذوفة لأن على أفاعلن باللام الساكنة قبل النون وليس بموجود أيضا فتعين أن يكون على فعلوانة وهذا الجمع على فعالين كسلاطين ونحوه ولو كان أفعلانة لقيل في الجمع أساط وأساطي كأقاع وأقاعي في أفعوانة ولو فرض ثبوت أفعوالة واعتبرت فالجمع أساطين على أفاعيل كأناعيم. الإمالة: في الأصل مصدر أمال عيل من الميل وفي الصناعة [أن تنحي بالفتحة نحو الكسرة] أي يقصد جانب الكسرة بالفتحة فقوله تنحى بالبناء للمفعول من نحاه بمعنى قصده مسندا إلى نحو الكسرة على ما قال نجم الأئمة رضي على النيابة من فاعله والمراد أن يعدل بالفتحة عن استوائها وتشرب شيئا من صوت الكسرة فتصير بين نفسها وبين الكسرة فإن كانت هناك ألف صارت بينها وبين الياء لإمالة وهذا الحد يشتمل جميع أنواعها وهي الواقعة في الفتحة قبل الألف وقبل الهاء في نحو رحمة وقبل الراء على ما سيفصل انتهى ومن عرفها بأن ينحى بالألف نحو الياء فكأنه أراد تعريف غالب أنواعها وإلا لم يكن جامعا وأهل الحجاز لا يميلون إلا قليلا وقد وقعت في القراءات السبع على تفاصيل تظهر من كتب القراءة وهي سائغة في لغة تميم وقيس وأسد وعامة نجد وأحرص الناس عليها تميم وإنما تسمى إمالة عند المبالغة فيها وما لم يبالغ فيه يسمى ترقيقا والترقيق إنما يكون قبل الألف [و] الإمالة [سببها] المجوز لها لا الموجب [قصد المناسبة لكسرة أو ياء] لتناسب الأصوات وتصير من نمط واحد [أو لكون الألف منقلبة عن] حرف [مكسور أو] عن [ياء أو لكون الألف صائرة] في بعض الأحوال [ياء مفتوحة] فيقصد التنبيه بالإمالة إلى ما يصير الألف إليها في تلك الحال [أو للفواصل أو لإمالة قبلها] فيقصد

المناسبة

فالكسرة قبل الألف في نحو عِمادٍ وشِملالٍ ونحو درهمان سوّغه خفاء الهاء مع شذوذه وبعدها في نحو عالِمٍ

ونحو من كلامٍ قليل لعروضها بخلاف نحو من دارٍ للراء وليس مقدّرها الأصلي كملفوظها على الأفصح كجادٍّ

المناسبة لها والأخير إنما يكون سببًا لها [على وجهٍ] من غير أن يكون متفقًا عليه فهذه أسباب الإمالة وأولها قصد المناسبة

للكسرة سواء كانت قبل الألف أم بعدها [فالكسرة قبل الألف] لا تكون إلا مع الفصل للزوم انفتاح ما قبلها ويجوز الإمالة قبلها

مع لزوم تلك الكسرة وعروضها لكنها إنما يكون سببًا لها [في] ما كان الفاصل حرفًا واحدًا [نحو عِمادٍ] أو حرفين أولهما ساكنٌ

فإنّه لسكونه حاجزٌ ضعيفٌ فلا يعتدّ به [و] ذلك [نحو شِملالٍ] بكسر المعجمة وسكون الميم للناقة الخفيفة [و] إن كان

الفاصل حرفين متحرّكين أو أزيد من اثنين فلا إمالة لبُعد الكسرة عن الألف إلّا إذا كان أحد ما فصل به هاءً فإنّ كثيرًا من العرب

يميلونها [و] ذلك [نحو درهمان] مما فيه الفاصل فوق الاثنين وقولك أراد أن ينزعها مما فيه الفاصل متحركان ومثل هذا

إنما [سوّغه] للإمالة [خفاء الهاء] فلا يعتدّ به [مع شذوذه] لأنّ الإمالة في مثله لم تقع إلّا في كلام قليل من العرب وشرطها

عندهم في إمالة مثله أن لا يكون ما قبل الفتحة الواقعة قبل الألف مضمومًا نحو يضربها لقوة الضمة فيقوى الحاجز ولأنه إنما

مثّل بدرهمان إذا وقف عليه بسكون النون إذ لو كانت النون مكسورةً جاز أن تكون الإمالة لكسرتها فلا تكون شاذةً

ولا مما نحن فيه إلّا أن يقال لا اعتداد بكسرة النون لسقوطها عند الإضافة كما قيل [و] الكسرة [بعدها] أي بعد الألف يطّرد

إمالتها مع لزومها واتصالها بالألف كما [في نحو عالِمٍ ونحو من كلامٍ] بالإمالة [قليل لعروضها] بسبب حرف الجرّ لكن قلّتها إنما

هي فيما إذا كانت الكسرة العارضة على غير الراء [بخلاف] ما إذا وقعت الكسرة العارضة فيها [نحو من دارٍ] فإنّ الإمالة

في مثله كثيرة [للراء] المتكرّرة في مخرجها وتكرّر بتكريرها الكسرة وينجبر عروضها بالتكرار [وليس مقدّرها] الأصلية أي الكسرة

المقدّرة الأصلية التي حذفت حذفًا لازمًا [كملفوظها] في جواز الإمالة بسببها [على الأفصح] خلافًا لقوم وذلك [كجادٍّ]

قوله نحو عماد الخ مثال لما فاصل فيه بين الكسرة والألف وهذا التي عليها الفتحة قبل الألف جاز الإمالة وحكمه جواز الإمالة المطلب للايجاز إيما في غير الكسرة والألف انه مثال للابين الكسرة الالف التعبير فاصل واحد أنا الفرق في التعبير والفاصل أن سبب الإمالة تعمد مناسبة صوت نطقك بالفتحة بصوت نطقك بالكسرة من رضي وغيره

قوله شملال الخ مثال لما فيه بين الكسرة والمفتوح فاصل بهما إما حرف واحد ساكن كشملال فيمال أولا فلا سواء كان الفاصل متحركا نحو عنب فلا يمال إمالها أو أكثر من الواحد نحو قتل فتمالها كذا في الجاربردي

قوله درهمان الخ جواب سؤال نشأ من تمثيله بمثالين يخرج منه أن إجازة الإمالة موقوفة بأن يكون فيه فاصل واحد أو اثنان وأما إذا كان ثلث فواصل والأكثر نحو قتبان في تثنية قتب فلا يجوز فورد عليه جواز إمالة درهمان مع ثلث فواصل فأجاب بأنه جازت الإمالة ههنا لخفاء الهاء فلأنها لتكون من غاية الخفاء كسائر الحروف الآخر فكأنها معدومة فرجع الأمر إلى نحو شملال فلم يجوز أن يكون إمالته للكسرة بالبعد الألف فلا يكون شاذا ولا مما نحن فيه وأجيب بأن كسرة النون في معرض الزوال لسقوطها عند الإضافة كذا في الجاربردي

قوله كجاد وجواد الخ فإن الكسرة ليست في اللفظ بل في الأصل ولما التزم مواد غام الدال في الدال صارت كالعدم للزوم السكون فلا يمال وبعضهم نظر إلى الأصل كما في خاف فأجاز الإمالة كذا في عامة الشروح

وجوادّ بخلاف سكون الوقف ولا تؤثر الكسرة المنقلبة عن الواو نحو من بابه وماله والكبا شاذ

كما شذ العشا والمكا وباب ومال والحجاج والناس بغير سبب وأما الربا ومن دار فلأجل الراء

[وجوادّ] بتشديد الدال فيهما فإن أصلهما جادِدُ وجوادِدُ بدالين الأولى منهما مكسورة فيهما واقعة بعد الألف فحذفت

الكسرة للإدغام فهذه الكسرة المقدرة وإن كانت أصلية لكن لما سقطت عن اللفظ سقوطاً لازماً لم يعتد بها في الأفصح

[بخلاف سكون الوقف] الذي به تسقط الكسرة الأصلية كما إذا وقف على داعٍ وماشٍ ونحوهما فإنها تؤثر في جواز الإ

مالة على الأكثر لعروض سقوطها وليعلم أن الكسرة إذا كانت قبل الألف أو بعدها مع الانفصال بأن تكون في كلمة أخرى

فقد تمال معها أيضاً نحو لزيد مال ولعبد الله وغلاما بشر وثلثا درهم لكن الإمالة مع الاتصال بأن تكونا في كلمة واحدة

أكثر على ما يقال [ولا تؤثر الكسرة] في جواز إمالة الألف [المنقلبة عن الواو] خلافاً للأكثر بل قيل إنه مما تفرد به المصنف

والزمخشري وعلى قولهما يمتنع أن يمال [نحو من بابه وماله] مما ألفه منقلبة عن الواو بدليل أبواب وأموال في الجمع

[و] أما [الكبا] بكسر الكاف بعدها الموحدة للكناسة فتجويز الإمالة فيه على ما سمع منهم مع انقلاب ألفه عن الواو

بدليل كبوت البيت مقيس عند غيرهما [شاذ] عندهما [كما شذ] عند الجميع وقوع الإمالة في قولهم [العشا] بالفتح والقصر مصدر

الأعشى الذي لا يبصر بالليل [والمكا] بفتح الميم والقصر لجحر الثعلب والأرنب ونحوهما وألفهما منقلبة عن الواو بدليل قولهم امرأة

عشواء ومجيء المكو على زنة الدلو [وباب ومال والحجاج] علماً لا صفة من الحج إذ لم يسمع الإمالة فيه في حال الوصفية

[والناس بغير سبب] من أسباب الإمالة فيها وذلك في باب وما بعده حال كونها مرفوعات أو منصوبات لعدم الشذوذ

في إمالتها مجرورات عند الجمهور وإن كانت ضعيفة لعروض الكسرة خلافاً للمصنف والزمخشري في باب ومال لانقلاب الألف

فيها

والياءُ إنما يؤثّر قبلها في نحو سيالٍ وشيبانَ والمنقلبةُ عن مكسورة نحو خافَ وعن ياءٍ نحو ناب والرحى وسالَ ورمى

فيهما عن الواو [وأما الربا ومن دار فلأجل الراء] المكسورة القوية في اقتضاء الأمالة وقعت الأمالة فيهما وإن كانت ألفهما منقلبة عن الواو بدليل قولهم الربوان في التثنية ودور في الجمع [والياء] وهي السبب الثاني [إنما تؤثر] في أمالة الألف إذا وقعت [قبلها] على ما صرّح به ابن الدهان وجماعة وإن سكت عنه بعضهم ويشترط مع ذلك اتصالها بها كما [في نحو سيال] بفتح المهملة لشجر له شوك أو وحدة الفاصل بينهما والأمالة حينئذ مع سكون الياء كثير [و] ذلك [نحو شيبان] لحي من بكر وربما جائت مع تحركها كالحيوان والحيدان بفتح الياء فيهما وتمتنع الأمالة مع الفصل بأكثر من واحد كقيقبان إلا إذا كان الثاني من الفاصلين هاء نحو يدها على ما في التسهيل لابن مالك فيجوز الأمالة حينئذ إلا أن يكون الفاصل الأول الواقع بين الياء والهاء مضموما نحو هذه يداها فيمتنع عند ذلك على ما قيل [و] الألف المنقلبة عن [حرف] [مكسور] هو الواو وانقلابها عنه هو السبب الثالث وذلك إذا كانت عينا في فعل يرجع عند إسناده إلى التاء المتحركة في الزنة إلى قولك فلت بكسر الفاء [نحو خاف] فأن أصله خوف بكسر الواو وإنما جوزت أمالتها لأن كسرة الواو تنقل إلى ما قبلها في نحو خفت بما قبلها كأنه في معرض الكسرة [و] [نحو] [مات] ونام يمال في لغة من يقول فيه مع تاء الضمير نمت ومت بكسر الأول بخلاف من يقول نُمت ومُت بضم الأول [و] الألف المنقلبة [عن ياء] مفتوحة كانت أو مكسورة وانقلابها عنها هو السبب الرابع تمال في الاسم والفعل عينا كانت أو لاما [نحو ناب] واحد الأنياب [والرحى] واحد الرحيان [وسال] يسيل وهاب يهاب [ورمى] وحكى سيبويه عن بعض العرب كراهة أمالة نحو رمى لما فيها من المصير إلى الياء المهروب عنها بالإعلال والقلب ألفا وقيل ينبغي على هذا كراهتها في نحو ناب وباع لجريان العلة وقال بعضهم

قوله والمنقلبة عن مكسورة الخ وذلك لأن كسرة في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خفت فاحيزت أمالة ما قبل الألف لذلك بخلاف المنقلبة عن مكسور في الاسم نحو رجل مال أي كثير المال لأن الكسرة لا تنقل إلى ما قبل الألف والمنقلبة إما عن واو نحو خاف أو عن ياء في الاسم أو في الفعل وعلى التقديرين فالألف عينٌ أو لام ولذا مثل بأربعة أمثلة

ألفهما من الياء بدليل أنياب ورحيان

ثاني الأسباب

ثالث الأسباب

رابع الأسباب

الأمالة

والصائرة ياءً مفتوحة نحو دعى وحبلى والعلى بخلاف جال وحال والفواصل نحو والضحى

أن امالة المنقلبة عن الياء التى هى عين الاسم لم يقع الاتفاق بعض العرب الذين أمالوها فى جال الجرخاصة وحكى ذلك

عن الشاطبى النحوى [و] الالف [الصائرة] فى بعض الأحوال [ياءً مفتوحة] وصيرورتها ياءها وهى السبب الخامس إنما تؤثر

لو لم تختص بلغة شاذة كصيرورة الف نحو عصا ياءً مفتوحة فى الاضافة الى ياء المتكلم نحو عصى فأنها لا تؤثر لشذوذها واختصا

صها بلغة هذيل ثم إنها مع السلامة عن شذوذ تلك الصيرورة تعم فى الاسم والفعل [نحو دعى] وزكى بالتشديد واصطفى

فانها تقلب فيه ياءً مفتوحة فى البناء للمفعول وإن كانت أصلها الواو للكسرة قبلها فيه [و] نحو [حبلى] ودعوى وبشرى

وذكرى فان الفه تقلب ياءً مفتوحة فى المثنى كحبليان وكذا نصارى ويتامى من الجموع اذ يقال فيها فى المثنى نصاريان و

يتاميان مثلا فان الجمع قد يثنى بتأويل الجماعتين كما قال ابو النجم يصف إبلا: تبقلت من اول التبقل * بين رماحى مالك

ونهشل * ويثنى ايضا اذا سمى بها وكذا الأسماء التى تنقلب ألفها المنقلبة عن الواو ياءً فى المثنى وذلك اذا كانت رابعة فافوقها

كالأعلى والمصطفى بخلاف الثالثة فانها ترد فيه الى أصلها نحو عصوان ولم يعبأوا بانقلابها فى التصغير ياءً مفتوحة كعصية

لشدة بعدها عن صورة الألف الممالة باجتماع امرين فيها لا يكون شيء منهما فى الالف أعنى سكون ما قبلها والادغام [و]

نحو [العلى] بضم الاول وهو جمع كصغر وكبر والفه منقلبة عن الواو وتصير ياءً مفتوحة فى المفرد وهو [العليا] [بخلاف

جال] بالجيم من الجولان [وحال] بالمهملة من الحول اذ يقال فى المبنى للمفعول منهما جيل وحيل بسكون الياء لا بفتحها

فتصير الفهما ياءً ساكنة لا مفتوحة والساكنة لضعفها كالمعدوم فلا يعتد بها مع أنها قد تشم فى مثل المثالين ضمة وقد تبقى

الضمة وتنقلب الياء واوا ايضا فكسرتها فى معرض الزوال كذا فى شرح المفصل [والفواصل] وهى السبب السادس [نحو] قوله تعالى [والضحى]

والليل

والإمالة نحو رأيت عمادا وقد تمال ألف التنوين

والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى الآيات فإن الضحى إنما تمال إذا أميلت بقية الفواصل المشتمل على سبب الإمالة تحصيلا للتناسب ولولا ذلك لما أميل لعدم سبب الإمالة فيه إذ لا كسرة فيه ولا ياء ولا ألف منقلبة عن مكسور أو ياء صائرة ياء مفتوحة في حال من الأحوال لأنه اسم ثلاثي ألفه منقلبة عن الواو بدليل الضحوة فيقال في المثنى ضحوان ولعل ألفه إنما رسمت بالياء لكونها في معرض الإمالة للفواصل خلافا لقوم من الكوفيين حيث ذهبوا إلى صيرورة الألف من بنات الواو في الثلاثي الذي أوله مضموم أو مكسور ياء مفتوحة في المثنى فيقال ضحيان مثلا في الضحى وكسيان في الكساء فعندهم يتحقق فيه سبب الإمالة [و] سابع الأسباب أعني [الإمالة] الواقعة بسبب من الأسباب المعتبرة في ألف الكلمة بسبب ضعيف لإمالة ألف أخرى في الكلمة خالية عن تلك الأسباب وذلك لأن الإمالة ليست كسرة محققة ولا ياء حتى يعتبر الإمالة الثانية لمناسبتها ولذلك لم يعتد به إلا قليل [نحو رأيت عمادا] وقفا فإن الألف الواقعة بعد الميم قد تمال للكسرة اللازمة قبلها مع وحدة الفاصل وقد تمال الألف الحاصلة في الوقف أيضا وإن خلت عن السبب لتلك الإمالة قبلها والإمالة كأنها جرت على الإمالة فكما أن الحذف قد يجري على الحذف لانفتاح الباب بوقوع ما وقع أولا فهذه الإمالة و الإمالة للفواصل في السبب السابق كلتاهما إمالة للإمالة لكنهم اصطلحوا على تخصيص هذا السبب بهذا الاسم فكأنهم زعموا أن التسمية ثمة بالفواصل أولى تنبيها على أن الداعي فيه رعاية تناسبها [وقد تمال ألف التنوين] الحاصلة في الوقف على المنصوب وإن لم تكن إمالة قبلها ليتوسل بذلك إلى ظهورها فإن إمالتها أدخل في بيانها من تخليتها وطبعها لكن هذا داع ضعيف إلى تغييرها عن صورتها من غير سبب ولذلك حكموا بالضعف هذه الإمالة وهي فيما فيه قبل الآخر ياء

نحو رأيت زيداً والاستعلاء في غير باب خاف وطاب وصغا مانع قبلها يليها في كلمتها وبحرفين على
رأي وبعدها يليها في كلمتها وبحرفين على الأكثر

ساكنة [نحو رأيت زيداً] الأكثر منها فيما ليس كذلك نحو رأيت عبداً لما في المشتمل على تلك الياء من المشابهة لنحو شيبان
فهذه بيان الأسباب وقد تمنع من الإمالة مانع [و] من ذلك [الاستعلاء] وهو [في غير باب] ما فيه ألف
منقلبة عن واو مكسورة نحو [خاف] وباب ما ألفه منقلبة عن ياء نحو [طاب و] باب ما يصير ألفه ياء مفتوحة
في بعض الأحوال كالصائرة إليها في البناء للمفعول في نحو [صغى مانع] عنها لأن حروف الاستعلاء وهي حروف قظ
خص ضغط يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى فيقتضي بقاء الفتحة على أصلها المناسب للإصعاد والإمالة
يقتضي خلاف ذلك فيتمانعان ويشق النطق لكن لما قويت أسباب الإمالة في باب خاف وما بعده لم يبالوا فيها
بتلك المشقة واعتبروا المنع فيما عدا تلك الأبواب عن إمالة الألف مع حرف الاستعلاء إذا وقع ذلك الحرف [قبلها]
حال كونه [يليها في كلمتها] نحو صاعد وخالد [و] كذا إذا وقع في كلمتها [بحرفين] أحدهما هو أي حرف الاستعلاء كصواعد
وضوابط [على رأي] نادر والأكثر على جواز إمالتها حينئذ لضعف حرف الاستعلاء بالبعد عنها بالفاصل الآخر عن
الممانعة خصوصاً مع انكسار المستعلي كغلاب وطلاب لازدياد ضعفه عن الممانعة بالكسرة ولذا لم يذكر سيبويه
فيه المنع عن الإمالة وفي حكمه عند بعضهم سكونه وانكسار ما قبله كمصباح ومقلاع لضعفه بالسكون حتى كأنه
معدوم فتقوى كسرة ما قبله على كفه من الممانعة وقوله بحرفين عطف على قوله يليها [و] كذا الاستعلاء مانع
عن إمالة الألف إذا وقع [بعدها يليها في كلمتها] التي هي فيها كالعاصم وعاطل [و] إذا وقع بعدها [بحرفين] أحدهما هو
كعاشق ونافخ وبالغ وهذا اتفاقي أو كلاهما غيره بحيث يقع بينه وبينها حرفان كناشط ومواثيق وهذا [على الأكثر]

لضعفه

والراء غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها أو بعدها منعت منع المستعلية وتغلب المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة

لصعوبة الإصعاد بالمستعلي المتأخر بعد الانحدار بالإمالة حتى كأنه لا يجري في استسهاله ما نظر إليه من جوزها وهو تعدد الفصل وهذا بخلاف الانحدار بعد الإصعاد فإنه مستسهل عند الذوق ولذا ندر القول بالمنع عن الإمالة ثمة مع حرفين أحدهما هو الحال أن الفاصل بينهما واحد وأن كان المستعلي المتقدم والمتأخر مع الألف في كلمتين نحو منا خالد ومنا فضل وكتاب خويلد جازت الإمالة لأن المستعلي صار بانفصاله كالمعدوم إلا إذا كان سببها كسرة عارضة نحو مررت بعاشق يا سر أو كانت الألف صلة الضمير نحو عرفها قبل فلان فإن الإمالة ممنوعة في هاتين الصورتين على ما صرح به ابن عصفور وغيره والمنع عنها مع كونها في كلمتين في غير تينك الصورتين مخالف لنصوص النحاة وإن أشعر به كلام بعض المتأخرين نظرا إلى حصول ما ذكر من السبب للمنع باتصال الكلمتين في النطق [والراء غير المكسورة] مضمومة كانت أم مفتوحة [إذا وليت الألف قبلها] كراكم وراشد [أو بعدها] نحو هذا حمارك [منعت] من الإمالة لكون ضمتها أو فتحتها كالضمتين والفتحتين فلأنها تمنع الإمالة إلا مع قوة سببها وذلك في الأبواب الثلثة المستثناة في الاستعلاء فهي تمنع عنها [منع الحروف] [المستعلية] فلا يمال نحو كراكم وراشد وهذا حمارك ويمال ما كان من تلك الأبواب مثل قولك هاب الشيء إذا سقط لانقلابها عن واو مكسورة كخاف وكذا هل ران أي غلب لانقلابها عن الياء ونحو تترى بفوقانيتين أولهما منقلبة عن الواو بمعنى متواترا واحدا بعد واحد لمصير ألفه ياء مفتوحة في المثنى فيقال تتريان كما يقال حبليان [وتغلب الراء المكسورة المتأخرة] عن الألف المجامعة لها [المستعلية] [المتقدمة على تلك الألف] [و] [كذلك تغلب الراء المكسورة المتأخرة الراء] [غير المكسورة] [المتقدمة] والحاصل

فيمال طارد وغارم ومن قرارك فإذا تباعدت فكالعدم في المنع والغلب عند الأكثر فيمال هذا كافر

ويمنع مررت بقادر وبعضهم يعكس وقيل هو الأكثر وقد يمال

إن هاتين المتقدمتين على الألف يمنعان أمالتها والراء المكسورة المتأخرة يقتضي جوازها فيقع التعارض وتغلبها
الراء المكسورة لقوتها في اقتضاء الأمالة لكن بشرط في ذلك عدم المستعلى المتأخر نحو طارق فإنه لا يمال لما في أمالته
من صعوبة الأصعاد بسبب المستعلى المتأخر بعد الأنحدار بالأمالة [فيمال] نحو [طارد وغارم] ومن أبصارهم و
في الغار [و] نحو [من قرارك] وإن كتاب الأبرار لغلبة الراء المكسورة المتأخرة على المستعلية المتقدمة في طارد
وما بعده وعلى الراء المفتوحة المتقدمة في من قرارك وما بعده هذا إذا وليت الراء الألف [فإذا تباعدت] عنها
[فكالعدم في المنع] عن الأمالة إذا لم تكن مكسورة [و] في [الغلب] عند انكسارها على المستعلى المتقدم والراء غير المكسورة
[فيمال] نحو [هذا كافر] ورأيت كافرا وإن اشتمل على الراء الغير المكسورة لسقوطها بالبعد عن درجة المنع عن الأمالة
[ويمنع] فتحا صريحا بلا إمالة نحو [مررت بقادر] أي يمنع ما قبل الألف في نحوه وإن كان فيه الراء المكسورة المتأخرة عن
الألف لضعفها بالبعد عن الغلبة على المستعلى المتقدم المانع عن الأمالة هذا عند أكثر العرب [وبعضهم يعكس] ما ذكر
من الحكمين فيفتح نحو هذا كافر بلا إمالة ويميل نحو مررت بقادر لقوة الراء في المنع والغلب بحيث لا يؤثر فيها الفصل بحرف واحد
وعلى ذلك ورد ما سمع سيبويه من الأمالة في قول سماعة النعامي يهجو أحد بني نمير بن قادر: عسى الله يغني عن بلاد
ابن قادر: بمنهمر جون الرباب سكوب: أي بمطر منصب جون السحاب [وقيل] أن العكس المذكور [هو المذهب] [الأ
كثر] وإن وقعت الراء المكسورة قبل الألف فهي لازمة البعد عنها لزوم انفتاح ما قبلها وبما ظهر من كلام بعضهم الإجماع

على عدم

قوله هاء التأنيث أه يريد تاء التأنيث الواقعة في الآخر لفظا هاء في الوقف [illegible]

قوله ويتوسط في الاستعلاء لا لأن الراء الغير المكسورة أشد منعا إذ الأمر بالعكس لأن الراء الغير المكسورة لحقة بالمستعلي فلا تبلغ درجته ولهذا كانت الإمالة في لفظ أقوى منها في لفظ أجيز إمالة عمران دون برقان بل لأن الفتحة على المستعلي ليست كفتحتين ن نظامي

ماقبل هاء التأنيث في الوقف وتحسن في نحو رحمة وتقبح في الراء نحو كدرة ويتوسط في الاستعلاء نحو

على عدم تأثير هذه في الغلبة على المانع عن الإمالة سواء تقدم ذلك المانع عن الألف كرقاب أم تأخر عنها كرباط فهذه أحكام

ما هو الأصل الغالب في إمالة الفتحة وذلك قبل الألف [وقد يمال] إمالة شايعة في لغة أهل البصرة والكوفة وما قرب منهما

على ما قال سيبويه [ما قبل هاء التأنيث] المبدلة عن تاء التأنيث في الاسم [في الوقف] لأنهم حملوها على ألف التأنيث كحبلى

للتشابه في اللفظ من حيث الخفاء والمخرج الذي هو أقصى الحلق وفي معنى التأنيث والاختصاص بالاسم ولزوم الفتحة

في الحرف المتحرك قبل كل منهما بخلاف تاء التأنيث على صورتها فإنهم اتفقوا على المنع من الإمالة معها سواء كانت في الفعل أم في

الاسم لخلوها عن الشبه اللفظي بالألف وأما هاء السكت نحو ماليه وكتابيه فقد زعم جواز الإمالة معها بعض النحاة

وقرأ بها أبو مزاحم الخاقاني عن الكسائي وذكر بعض المحققين أن الأصح المنع ثم أن جواز الإمالة قبل هاء التأنيث مطرد ولو

مع المستعلي والراء كاطرادها في ألف التأنيث ولو معهما كالوسطى والذكرى لكونها أي ألف التأنيث أحرى الصور

الثلث المتناهية عن ممانعة المستعلي والراء لانقلابها ياء في المثنى بل الهاء أولى بأن يتساهل معها بتجويز الإمالة لضعف

أثر الإمالة معها لانحصاره في ميل الفتحة إلى الكسرة بخلافها مع الألف فإنها تؤثر مع ميل الفتحة إلى الكسرة في ميل الألف إلى الياء

ومن ثم منعوا عن الإمالة بالكلية مع الألف في غير تلك الصور الثلث مع المستعلي والراء وجوزوها مع الهاء مطلقا لكنها

تختلف في الحسن والقبح [و] التفصيل أنها [تحسن] إذا لم يكن المفتوح قبلها مستعليا ولا راء [في نحو رحمة] ونشدة لما

في إمالتها إلى الكسرة من زيادة البيان لها فإنها في معرض الخفاء مع الفتحة مع ما فيها من مراعاة المناسبة للألف ولا مانع

عنها في نحو ذلك فيستحسن اختيارها [وتقبح في الراء] المفتوحة قبلها [نحو كدرة] وغبرة لما في فتحها من القوة والتكرير

فيقوى ممانعتها عن الإمالة فيستقبح [وتتوسط] في الحسن والقبح [في] حروف [الاستعلاء] الواقعة قبلها [نحو

حقّةٍ والحروفُ لا تُمالُ فإن سُمِّيَ بها فكالأسماءِ وقد أُميلَ بلى ويا ولا في إمّا لا لتضمّنها الجملة

حقّةٍ] وموعظةٍ لخروجها عن السنن اللازم بما في تلك الحروف من المنافرة للإمالة ولم يكن في مرتبة الراء في الاستقباح لعدم

التكرر في حركة المستعلي وإن كان المستعلي في نفسه أقوى في الممانعة عن الإمالة ومن ثمّ أميل نحو عمرانَ دون برقانَ

ومنع بعضهم عن إمالة ما قبل الهاء إذا كان مستعلياً أو حاءً أو عيناً مهملتين كصالحةٍ وقارعةٍ وناشطةٍ وقابضةٍ و

بالغةٍ أو ألفاً كالصلوة وفاقاً للكسائي على ما في الشاطبية وقد يروى عنه المنعُ في الألف خاصّةً [والحروفُ لا تُمالُ] لبعدها

عن التصرّف والإمالةُ تصرّفٌ ولأنّ ألفاتها لا أصل لها في الياء [فإن سُمِّيَ بها فكالأسماء] هي في جواز الإمالة أن تحقّق فيها

سبب لها كما إذا سمّي بإلّا بتشديد اللام لأنّ الألفَ الرابعةَ في الاسم تصير ياءً مفتوحةً في المثنّى فيقال إليان مثلاً بخلاف على

الجارّة فإنها عند التسمية بها في عداد الأسماء المجهولة الألف فيحمل على بنات الواو لأنها أكثر فيما علم حاله فيقال في المثنّى علوان

بالواو لكونها ثلاثياً فلا تمال لعدم الكسرة وأمّا إلى فتمال عند التسمية وإن حملت على الواوي للكسرة خلافاً للزمخشري والمصنّف

حيث منعا عن إمالة ما أصله الواو كما مرّ فهذا هو الأصل ولكن خولف ذلك [وأميلَ بلى] من حروف الجواب [ويا] للنداء [ولا]

النافية في قولهم إن تفعل كذا فافعل [وإمّا لا] أي وإن كنت لا تفعل فتكلّم وأخبر بأنّك لا تفعل حتى نعالجه نحن وإنّما

أُميلت هذه المذكورات [لتضمّنها الجملة] فإنّ بلى في جواب من قال ألم تفعل كذا بمنزلة فعلتُ ومتضمّنة معناه ويا

بمنزلة أدعو وإمّا لا بمنزلة أن كنت لا تفعل فأقيم ما مقام الشرط وأدغمت في النون من أن الشرطية وأقيم لا مقام لا تفعل

وقد يصحّح أمّا بفتح الهمزة على أنها جزء من قولهم وأمّا لا أنا أفعل والأصل ولأن كنت لا تفعل أي ولعدم فعلك أنا أفعل

فحذفت لام الجرّ والفعل وأقيم ما مقامه وأدغمت وحكى قطرب إمالة لا النافية في غير ما ذكر أيضاً لأنها قد تقوم مقام الجملة

كما يقال

وغير المتمكن كالحروف وذا وأنى ومتى كبلى وأميل عسى لمجيء عسيت وقد تمال الفتحة منفردة في نحو من

كما يقال هل تفعل كذا فتقول لا وحكى عن بعض بني أسد إمالة فتحة الفاء من فإنهم لا يكذبونك والواو من أو إنا ظننا المنا

سبة كسرة ما يليها [وغير المتمكن] من الأسماء [كالحروف] في أن الأصل فيها المنع عن الإمالة للتشابه في عدم التصرف [و]

لكن من تلك الأسماء [ذا] الإشارية على ما حكاه سيبويه [وأنى] الاستفهامية بمعنى كيف ومن أين [ومتى] الا

ستفهامية [كبلى] من الحروف في جواز الإمالة على خلاف الأصل لكونها مثلها في القيام مقام الجملة كما يقال ذا لمن

قال لك ألف دينار ومتى لمن قال قدم زيد من سفره لأنه قيل جاز ذا وأنى لي ألف دينار أي من أين ومتى قدم زيد

مع أن ذا الإشارية تشبه الأسماء المتمكنة في جريان بعض التصرفات كالتصغير والتثنية وألفه منقلبة عن الياء وأما متى

وأنى الشرطيتان فلا تمالان لعدم الاستغناء بها عن الجملة الشرطية التي بعدها وجاءت الإمالة في ها ضمير الغائبة

ونا ضمير المتعدد من المتكلم إذا كانا مسبوقين بالكسرة أو الياء نحو بها وبنا وإليها وإلينا كذا قيل وفي الكشاف أن الحسن

بن علي قرأ أنا في أنا صببنا بالإمالة وجاءت أيضا في أسماء حروف التهجي نحو با تا وبالقوافي ذلك حتى أمالوا مع الا

ستعلاء نحو طا ظا للبيان ألفاتها كما قلبت بعض الألفات ياء صريحة في الوقف للبيان كما مر [وأميل عسى] وإن كان

فعلا غير متمكن لا يبنى منه مضارع ولا أمر ولا غيرها فتشبه الأسماء الغير المتمكنة التي حقها المنع عن الإمالة

والوجه في إمالته أن ألفه تصير ياء عند اتصال الضمير [لمجيء عسيت] وعسينا فكأنه في ظهور الياء كالمتصرف

من نظائره من الأفعال التي ألفاتها منقلبة عن الياء ويظهر ياؤها عند الضمير كرمى وهدى [وقد تمال الفتحة] الكائنة

على غير الياء حال كون تلك الفتحة [منفردة] عن الألف وهاء التأنيث واقعة قبل الراء المكسورة

سواء كانت متصلة بها [في نحو من الضرر ومن الكبر ومن المحاذر] بصيغة اسم المفعول ليكون ما قبل الراء مفتوحا

تخفيف الهمزة

أم منفصلة عنها بساكن غير الياء نحو من بكر وسواء كانت تلك الراء متطرفة كهذه الأمثلة أم لا نحو عرد ومنفرد ٥

خلافاً لابن مالك في بعض كتبه حيث أعتبر التطرف وسواء كانت الراء والفتحة في كلمة مثل ما ذكر أم في كلمتين نحو أن

خبط رباح كذا كما قال سيبويه وإنما أميلت الفتحة في مثل ذلك لقوة كسرة الراء ولذلك لم يمنع منها المستعلي المتقدم

كما في الضرر ولا كون المفتوح نفسه مستعلياً نحو من الصغر ومن المطر بخلاف غير الراء من الحروف فإن كسرتها لا تقوى

على جلب أمالة فتحته من غير سبب وقد منعوا عن أمالة الفتحة قبل الراء إذا كانت على الياء نحو أعوذ بالله من الغير

أو على ما ينفصل عنها بساكن هو الياء كنظرت إلى بحير مصغر لما في الأمالة مع الياء الصريحة من صيرورة الفتحة في

معرض الخفاء بخلاف الياء المنوية الحاصلة من إمالة الألف فيما تقدم وإذا أميلت الفتحة في نحو من الحاذر لم تمل الألف لعدم

قوة كسرة الراء على جلب امالتين فإن تأخر المستعلي عن الراء كغريق وشريق منعت الأمالة كما قال سيبويه لما مر من

صعوبة الصعود بعد الانحدار وقد تمال الضمة نحو الكسرة قبل الراء المكسورة متصلة بها نحو سُرٍ أو منفصلة بساكن

كعُمْرٍ بضم العين وسكون الميم وإن كان ذلك الساكن واواً كمذعور أميلت نحو الياء كما تمال الضمة نحو الكسرة على ما قال سيبويه

خلافاً للأخفش حيث ذهب إلى ابقائها على صراحتها وإن مالت الضمة نحو الكسرة وهذا الذي ذهب اليه متعسر في النطق

بل متعذر على ما قيل أي تخفيف الهمزة شايع في لغة قريش وأكثر الحجازيين لثقلها وشدتها لكونها من

أقصى الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع فتثقل على اللسان وروي عن أمير المؤمنين علي رض أن القرآن نزل

بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبرة ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم لما همزنا كذا في شرح نجم الأئمة

يجمعه الإبدال والحذف وجعلها بين بين أي بينها وبين حرف حركتها وقيل أو حرف حركة ما قبلها وشرطه

أن لا يكون مبتدأ بها وهي ساكنة ومتحركة فالساكنة تبدل بحرف

وتركه التخفيف هو الأصل في لغة تميم وقيس وتخفيفها [يجمعه] ثلثة أقسام لانحصاره فيها بالاستقراء وهي [الإ

بدال] بحرف غيرها على الوجه الذي يأتي إن شاء الله [والحذف] والتسهيل الذي يقال له الترقيق أيضا [و] هو [جعلها بين

بين أي بينها وبين حرف حركتها] أي بين نفسها والحرف المجانس لحركتها وهو الألف إن كانت مفتوحة والواو

إن كانت مضمومة والياء إن كانت مكسورة وهذا هو بين بين المشهور [وقيل] لا يتعين فيه ذلك بل هو إما

ذلك [أو] جعلها في بعض الصور على ما يتضح بعد ذلك إن شاء الله بينها وبين [حرف حركة ما قبلها] كما يقال في سُئِل على البناء

للمفعول سُوِل بجعل الهمزة المكسورة بينها وبين الواو المجانسة لحركة ما قبلها وهذا يقال له بين بين البعيد وبين بين

في باب تخفيف الهمزة اسمان جعلا واحدا وكلاهما بنيا على الفتحة نحو خمسة عشر وكذا قولهم هذا الشيء بين وبين أي بين

الجيد والردي كذا قال الجوهري في موضع من الصحاح ثم إن بين بين هو الأصل في تخفيف الهمزة لأنه تخفيف مع بقائها بوجه

ما ثم الإبدال أصل بالنسبة إلى الحذف لما فيه من التعويض عنها بالبدل إليه بخلاف الحذف [و] تخفيفها مطلقا و [شرطه

أن لا تكون] هي [مبتدأ بها] في النطق كأحد وإبل وأم لعدم استثقالها في الابتداء على ما قالوا ولأن بين بين وهو الأصل

والأكثر فيه يقتضي إسكانها عند الكوفيين وضعف حركتها بحيث تقرب من السكون عند غيرهم فلا يناسب الابتداء

للتعذر والتعسر وحمل عليه القسمان الآخران والمحذوف للتخفيف في نحو خذ وكل هو الهمزة الثانية وأما الوصلية فلم يحذف

للتخفيف بل للاستغناء عنها بحصول الحركة بعدها بعد حذف الثانية الساكنة وأما التي لم يبتدأ بها فيجري فيها التخفيف

وإن كانت أول الكلمة نحو جاء أحدهم وقد أفلح في الوصل [وهي ساكنة ومتحركة فالساكنة] عند تخفيفها بالإبدال [تبدل بحرف

قوله تخفيف مع بقائها الخ والأصل بين بين لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الإبدال لأنه إذهابها بعوض ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض وعند الكوفيين همزة بين بين عندهم ساكنة وعندنا متحركة ضعيفة تنحو بها إلى الساكن ولذا لا تقع إلا حيث يقع الساكن من جاربردي

قوله أن لا يكون الخ نحو أحد وأمر وإنما لم يبتدأ بها دون أول الكلمة لأن الهمزة في الأول تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى نحو جاء أحدهم وذلك لأن الابتداء لو خففت جعلت بين بين أو هو الأصل لكنه قريب من الساكن فيمتنع الابتداء بها وإذا امتنع الأصل فلا يحمل الباقي عليه مع أنها في الابتداء لا يستثقل ولا يرد نحو خذ أصله أوخذ لأنه حذفت الثانية تخفيفا ثم الأولى الوصلية استغناء وأسكن اللام فحذف الواو لأنه من قولهم حذف الواو ولا يرد نحو المضارعة لا يحذف فلا يتنقل حركة الواو والياء والألف حذف الأول و ما يليه في شيء تخفيف الهمزة من جاربردي

أي سواء كان بإبدال أو حذف أو تسهيل أي بين

[والذي ائتمن]

حركة ما قبلها كراس وبير وسوت والى الهدى ائتنا فليؤد الذى ائتمن ويقول اوذن لى والمتحركة ان كان
ما قبلها ساكنا وهو واو او ياء زائدتان لغير الالحاق قلبت اليها وادغمت فيها

كقوله تعالى يقول ائذن نحوله ائذن امر من اذن باذن قلبت الهمزة الثانية منه ياء ثم استعملت همزة الوصل في الدرج وعادت الهمزة المنقلبة وصار يقول اوذن فقلبت الهمزة واوا فصار يقول اوذن لي وانما تعين الابدال في هذه الصور اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لكونها ساكنة ولا غير المشهور لانه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها

[حركة ما قبلها] سواء كانت هي وما قبلها في كلمة واحدة [كراس] بابدالها الفا لانفتاح ما قبلها [وبير] وجئت في
المسند الى المتكلم من جاء بابدالها ياء لانكسار ما قبلها [وسوت] في الماضي المتكلم من ساء بابدالها واوا لانضمام ما
قبلها ام في كلمتين [و] ذلك كقوله تعالى [الى الهدى ائتنا] بقلب الهمزة الثانية الاصلية الفا لانفتاح الدال قبلها
فانه امر من الاتيان واصله ائتنا بهمزتين وتقلب الهمزة الثانية منه ياء لانكسار همزة الوصل قبلها وتعاد عند
الوصل بالهدى لحذف همزة الوصل المكسورة حينئذ فيلتقى ساكنان الالف من الهدى والهمزة من ائتنا فحذفت الالف
لكونها آخرا في كلمتها فوقعت فتحة الدال قبل الهمزة فابدلت الفا لمجانستها [و] قوله تعالى [فليؤد الذي ائتمن] بقلب الهمزة
الثانية الاصلية ياء فانه ماض مجهول من الايتمان من الامانة واصله أؤتمن بهمزتين وتقلب الثانية واوا لانضمام
همزة الوصل قبلها فلما حذفت في الوصل بالذي عادت الهمزة الثانية الساكنة ملاقية للياء الساكنة من الذي وحذفت
الياء فوقعت كسرة الذال قبل الهمزة المعادة فابدلت ياء لمجانستها [و] قوله تعالى [ومنهم من يقول اوذن لي] بابدالها
واوا فان اصله ائذن بهمزتين وهو امر من الاذن فتقلب الثانية الاصلية ياء لكسرة همزة الوصل قبلها وتعاد
عند الوصل بيقول لحذف همزة الوصل المكسورة فتقع بعد ضمة اللام فتبدل واوا [و] الهمزة [المتحركة ان كان قبلها
ساكن و] ذلك الساكن [هو واو او ياء زائدتان] في بنية الكلمة [لغير الالحاق قلبت] الهمزة [اليها] اي الى ذلك
الساكن للتشارك في صفة الجهر وان لم يتقاربا في المخرج [وادغم] ذلك الساكن [فيها] لشدة الاعتماد بتخفيف

الهمزة

خَطِيَّةٍ وَمَقْرُوَّةٍ وَأُفَيِّسٍ وَقَوْلُهُمْ أُلْتُزِمَ فِي نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَكِنَّهُ كَثِيرٌ

الهمزة وكون غير هذا الوجه من طرقه كالمسدود لما في جعلها بين بين من القرب إلى التقاء الساكنين لقرب حركتها من السكون وسكون ما قبلها وثما في حذفها ونقل حركتها إلى ما قبلها من تحريك ما لا أصل له في الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالأبدال والأدغام على الوجه المذكور فأختير هذا الوجه وإن اشتمل على المخالفة للقياس فأن القياس هو قلب الأول إلى الثاني للتوسل إلى الأدغام لا العكس كما هنا فهذا مع ذلك كأنه أهون عندهم مما يلزم على الوجهين الآخرين فكر هوا اعتبارهما مع أمكانه وذلك [خَطِيَّة] بتشديد الياء في خطيئة بالهمزة بعد الياء الساكنة المزيدة في فعيلة [وَمَقْرُوَّة] بتشديد الواو في مقروءة بالهمزة بعد الواو الساكنة المزيدة في أسم المفعول من قرأ [وأُفَيِّس] بتشديد الياء في أُفَيْئِس بالهمزة بعد الياء الساكنة المزيدة لتصغ... جمع فأس بالفاء والهمزة والمهملة لضرب من السلاح والحديدة اللجام القائمة بالحنك في جميع هذه ونظائ... على وجه الجواز من غير لزوم في شيء من نحو

زلك لا أعلم بالأستقرا ... النحاة منهم سيبويه

من خلاف ...

الذ...

المدينة وحا...

تواتر تلك القراآت السبع ليس متفقا عليه

كثير وفي استعمال الكثير أهل التخفيف كما يشعر به كلام بعض من إدّعى زلك ا

وإن كان ألفاً فبين بين المشهور وإن كان حرفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك نقلت حركتها إليه وحذفت

كما قلنا وهو مذهب سيبويه أما على تقدير جعل الأول من النبوة بمعنى الارتفاع والثاني من البرى بمعنى التراب

فهما خارجان عما نحن فيه [وإن كان] الساكن الواقع قبل الهمزة المتحركة [ألفاً] نحو قرأت [فبين بين] الموصوف بأنه

[المشهور] أعني قلبها إلى جنس حركة قبلها لا نفسها هو الطريق في تخفيف تلك الهمزة فتجعل بين نفسها والألف إن

كانت مفتوحة نحو قرأت وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة كالتساؤل مصدر تساءل يتساءل وبينها وبين الياء

إن كانت مكسورة نحو سائل واغتفر ما يلزم فيه من القرب إلى التقاء الساكنين لكراهة ترك التخفيف وانسداد غير

هذا الوجه من طرقه فكأنه أمر مضطر إليه لأن الألف لا تقبل الحركة ولا تكون مدغمة ولا مدغمة فيها فلا يمكن نقل الحركة

إليها من الهمزة وحذفها ولا الإدغام والإبدال بخلاف ما تقدم لأن الساكن فيه صالح للإدغام ويمتنع ههنا بين بين البعيد

وهو قلبها إلى جنس حركة ما قبلها لعدم الحركة لما قبلها لأنه ألف [وإن كان] الساكن المتقدم على الهمزة المتحركة متصلاً بها حرفاً

[صحيحاً أو معتلاً غير] ما ذكر من الألف والواو والياء المزيدتين لغير الإلحاق سواء كان [ذلك] المعتل واواً أو ياءً أصليتين

أم لا لتعيين موقع الأصلي بأن تكونا زائدتين للإلحاق [نقلت حركتها إليه] أي حركة الهمزة إلى ذلك الساكن [وحذفت]

تلك الهمزة لأن في إبقائها ساكنة من الاستثقال المخل بغرض التخفيف فإن الهمزة الساكنة أيضاً مستثقلة وإنما تحذف

مع الحركة من غير نقل الحركة لئلا يلزم الإجحاف بحذف حرف مع حركته من غير حاجة واختير الحذف على قلبها إلى جنس الحركة

المنقولة عنها إلى ما قبلها على ما أجازه الكوفيون قياساً مطرداً إن كانت الحركة المنقولة فتحة وحكاه سيبويه حاكماً

بقلته نحو المراة والكماة بالألف وعلى الإدغام المذكور فيما تقدم لما في حذفها بعد نقل حركتها من كمال التخفيف وبقاء الأثر فيتذكره

مع الكلام

نحو مَسَلَة وَخَبٍ وَشَيٍ وَسَوٍ وَجَيَل وَحَوَبَة وَأَبُويُّوب وَذُومُ رِهِمْ وَابْتَغِ مَرَهُ وَقَاضُوبِيك

مع أمكانه إختيار غيره والعدول عنه مع الألف والياء والواو الساكنتين المزيدتين لغير الألحاق لتعذر نقل الحركة

الى الألف واستهجان نقلها إلى الأخريين لعدم الحظ لهما من الحركة لأن الساكنة الزائدة منهما تنحصر بالاستقراء في المدة

كخطيئة ومقروءة وما جرى مجراهما في لزوم السكون بالوضع ان وجدت كياء التصغير بخلاف الصحيح والمزيدة للالحاق

من الياء والواو والأصلية منهما فأنها قد تكون متحركة وإن اتفق سكونها فيما أريد تخفيفه هذا غاية ما يقال ههنا

فتأمل وقد تحول الهمزة في مثل ذلك عن موضعها الذي حقها الحذف لو بقيت فيه وتقدم على الساكن مع أسكانها و

تحريك ذلك الساكن بحركتها فيصير حكمها القلب الى جنس حركة ما اتفق قبلها ومنه قولهم ياسل بالالف في يسأل وياس

على ما قرأ به البزي في روايته في ييئس ثم أن الهمزة والساكن قبلها فيما نحن فيه قد يكونان في كلمة واحدة [نحو مسلة] بفتح السين

بلا همزة في مسئلة بالهمزة المفتوحة وسكون السين التي هي حرف صحيح [وخب وشي وسو] بالحركة المجلوبة عن العامل

على الموحدة والياء والواو الأصليتين في خبأ للغائب المستور وشيئ وسوء كلها ..... المتحركة بالحركة المجلوبة عن العوامل مع

سكون تلك الحروف قبلها [وجيل وحوبة] ... في نحو جعفر نقلا عن الهمزة

في جيأل بالجيم ... الدلاء والعلاب ما

لان في غاية الضخامة و ...

... بزيادة الهمزة بعد

العين الساكنة مجرى معدوم ... يقال للواسع من الأودية والماء بطريق البصرة [و] قد

يكونان في كلمتين نحو [أبو يوب وذو مرهم وابتغي مرهم وقاضو بيك] بحذف الهمزة من أيوب وأمرهم وأبيك بعد نقل

فتحها الى الساكن قبلها ونحو من مك وكم بلك بحذفها من أمك وأبلك بعد نقل ضمتها من الأول وكسرتها من الثاني

العلاب فيهما جمع العلبة بضم العين وسكون اللام بمعنى القدح الضخم المتخذ من جلود الأبل أو من الخشب يحلب اللبن فيه

وقد جاء باب شيئٍ وسوءٍ مدغماً أيضاً والتزم ذلك في باب يرى وأرى يري للكثرة

الى ماقبلها الساكن والواو في قاضوا جمع قاضٍ علامة الجمع والياء في اتبعي ضمير المخاطبة فهما الكلمتان مستقلتان
قابلتان للحركة كما في اخشونّ واخشينّ وليستا من الزائد لغير الالحاق في بنية الكلمة وجاء حذفها بعد نقل حركتها الى
ذي حركة من كلمة أخرى اذا لم تكن حركته اعرابية لكنه شاذ نحو قال سحق بكسر اللام وقالُ سامة بضمها نقلا من الهمزة في
إسحق وأسامة وحذفها بدون النقل أقل نحو قال سحق بالفتح وقد تسكن وتحذف بعد الألف من كلمة أخرى مع حذف
الألف ان سكن ما بعدها بالتقاء الساكنين نحو محسن وما أحسن بخلاف ماشدّ في ما أشدّ لتحرك ما بعد الهمزة كما في قوله
ماشدّ أنفسهم وأعلمهم بما يحمي الذمار به الكريم المسلم [وقد جاء] على قول بعضهم [باب] ما الساكن فيه الواو والياء الا
صليتان نحو [شيئٍ وسوءٍ مدغماً] بعد قلب الهمزة الى ذلك الساكن كما في الزائدة لغير الالحاق نحو خطيئة فيقال شيٌّ
وسوٌّ مثلا بالتشديد والتحريك بحسب العوامل [والتزم ذلك] الوجه الذي ذكر من النقل والحذف [في باب] ما حصل بزيادة
في الأول على تركيب رأى مع اسكان الراء وكان كثير الدوران في الاستعمال نحو [يرى] مضارع رأى [وأرى يري] في
الأفعال منه والأصل يرأى كيمنع وأرأى يرئي كأعطى يعطي فحذفت الهمزة في الجميع بعد نقل حركتها الى الراء الساكنة
وعلى ما هو المتعين في تخفيف الهمزة من مثل ذلك كما أسلفنا آنفا وانما التزم ذلك في هذا الباب وان كان في غيره على
وجه الجواز [للكثرة] التي لهذا الباب في استعمالاتهم فيناسبها الحذف والتخفيف فالتزم ذلك فيه الا مع الضرورة كقوله
ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر ومن يتمل العيش يرأ ويسمع أي من يستمتع ويعمر طويلا فهو يرى ويسمع أشياء كثيرة
وأثبتوا الهمزة الساكن ما قبلها في أسماء المفعول والزمان والمكان والآلة فقالوا المرأى والمرآة فلعلها

ليست

بخلاف ينأى وأنأى وكثر في باب سل الهمزتين وإذا وقف على المتطرفة وقف بمقتضى الوقف بعد التخفيف فيجيء في هذا الخبء وهذا بريء ومقروء السكون والروم والإشمام

ليست في مرتبة نظائرها من التصاريف في الكثرة وجاء الأمر الحاضر منه أيضا بالإثبات نحو أرء مثل إسع من سعى كما جاءت بالحذف وجاء حذفها من الماضي مع همزة الاستفهام تشبيها لها بهمزة باب الأفعال وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام واقترن بتاء الخطاب من ذلك نحو أريتك وربما حذفت مع هل أيضا تشبيها لها بالهمزة كما قال من يصف راعيا بشدة البخل * صاح هل ريت أو سمعت براع * رد في الضرع ما قرى في العلاب * أي ما جمعه من اللبن في الأقداح المتخذة من جلود الإبل والخشب وهذا الباب في التزام النقل والحذف كائن [بخلاف] نحو [ينأى] كيمنع مضارع نأى بمعنى بعد [وأنأى] كأكرم في باب الأفعال منه فإنهم لم يلتزموا فيه ذلك لعدم بلوغه في الكثرة مرتبة ذلك الباب [وكثر] الحذف والنقل بدون الالتزام [في سل] وهو أمر من سأل وأصله إسأل فحذفت الهمزة الأصلية التي هي عين الكلمة بعد نقل حركتها إلى السين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفوها وجوبا كما يجيء إن شاء الله وإنما كثر فيه ذلك [للهمزتين] المذكورتين اللاتين فيه وحصول شيء من الثقل بهما وإن افترقتا لضعف الفاصل مع وحدته بالسكون والهمس بخلاف نحو اجأر بصيغة الأمر من جأر الرجل تضرع والثور صاح فإنهم لم يكثر فيه ذلك التخفيف لقوة الجيم الفاصلة بين الهمزتين مع أنه لم يكثر كثرة إسأل [وإذا وقف على الهمزة] [المتطرفة] المتحركة [وقف] عليها [بمقتضى الوقف بعد التخفيف] لأن الداعي إلى التخفيف حاصل في حال الوصل المقدم على الوقف فيعمل بمقتضاه من أول الأمر ثم يعمل بمقتضى الوقف بالنظر إلى ما يحصل بعد التخفيف وإذا كان كذلك [فيجيء] في الوقف على المرفوع [في هذا] نحو [هذا الخبء وهذا بريء ومقروء] من وجوه الوقف [السكون والروم والإشمام] لكون الأول بعد النقل والحذف

وصاح منادى مرخم بحذف حرف النداء وترخيمه في الناقص إلقائي أي جمعه

نحو مسلة وخب وشي وسو وجيل وحوبة وأبو يوب وذومرهم واتبعي مره وقاضو بيك

مع امكانه اختيار غيره والعدول عنه مع الألف والياء والواو الساكنين المزيدتين لغير الإلحاق لتعذر نقل الحركة

الى الألف واستهجان نقلها الى الأخريين لعدم الحظ لهما من الحركة لأن الساكنة الزائدة منها تنحصر بالاستقراء في المدة

لخطيئة ومقروءة وماجرى مجريها في لزوم السكون بالوضع ان وجدت كياء التصغير بخلاف الصحيح والمزيدة للإلحاق

من الياء والواو والأصلية منهما فانها قد تكون متحركة وان اتفق سكونها فيما أريد تخفيفه هذا غاية ما يقال هيهنا

فتأمل وقد تحول الهمزة في مثل ذلك عن موضعها الذي حقها الحذف لو بقيت فيه وتقدم على الساكن مع اسكانها و

تحريك ذلك الساكن بحركتها فيصير حكمها القلب الى جنس حركة ما اتفق قبلها ومنه قولهم ياسل بالألف في يسأل وياس

على ما قرأ به البزي في رواية في ييئس ثم ان الهمزة والساكن قبلها فيما نحن فيه قد يكونان في كلمة واحدة [نحو مسلة] بفتح السين

بلا همزة في مسألة بالهمزة المفتوحة وسكون السين التي هي حرف صحيح [وخب وشي وسو] بالحركة المجلوبة عن العامل

على الموحدة والياء والواو الأصليتين في خبأ للغائب المستور وشيئ وسوء كلها بالهمزة المتحركة بالحركة المجلوبة عن العوامل مع

سكون تلك الحروف قبلها [وجيل وحوبة] بلا همزة مع فتح الياء والواو المزيدتين فيهما للإلحاق بنحو جعفر نقلا عن الهمزة

في جيأل بالجيم وهو علم لجنس الضبع معرفة بلا آلة التعريف وحوأبة بالمهملة وفي آخرها الموحدة وهي الدلاء والعلاب ما

لان في غاية الضخامة وربما يشعر كلام بعضهم بأصالة واوها وزيادة الهمزة وهو ضعيف لجريان فعألة بزيادة الهمزة بعد

العين الساكنة مجرى معدوم النظير مع كثرة فوعلة والحوأب بلا هاء يقال للواسع من الأودية ولماء بطريق البصرة [و] قد

يكونان في كلمتين نحو [أبو يوب وذومرهم واتبعي مرهم وقاضو بيك] بحذف الهمزة من أيوب وأمرهم وأبيك بعد نقل

فتحها الى الساكن قبلها ونحو من مك وكم بلك بحذفها من أمك وابلك بعد نقل ضمتها من الأول وكسرتها من الثاني

العلاب هيهنا جمع العلبة بضم العين وسكون اللام بمعنى القدح الضخم المتخذ من جلود الإبل أو من الخشب يحلب اللبن فيه [illegible]

بخلاف ينأى وأنأى وكثر في باب سل الهمزتين وإذا وقف على المتطرفة وقف بمقتضى الوقف بعد التخفيف فيجيء في هذا الخبء وهذا بريء ومقروء السكون والروم والإشمام

ليست في مرتبة نظائرها من التصاريف في الكثرة وجاء الأمر الحاضر منه أيضا بالإثبات نحو أرء مثل إسع من سعى كما جاءت بالحذف وجاء حذفها من الماضي مع همزة الاستفهام تشبيها لها بهمزة باب الأفعال وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام واقترن بتاء الخطاب من ذلك نحو أريتك وربما حذفت مع هل أيضا تشبيها لها بالهمزة كما قال من يصف راعيا بشدة البخل ٭ صاح هل ريت أو سمعت براع ٭ رد في الضرع ما قرى في العلاب ٭ أي ما جمعه من اللبن في الأقداح المتخذة من جلود الإبل والخشب وهذا الباب في التزام النقل والحذف كائن [بخلاف] نحو [ينأى] كيمنع مضارع نأى بمعنى بعد [وأنأى] كأكرم في باب الأفعال منه فإنهم لم يلتزموا فيه ذلك لعدم بلوغه في الكثرة مرتبة ذلك الباب [وكثر] الحذف والنقل بدون الالتزام [في سل] وهو أمر من سأل وأصله إسأل فحذفت الهمزة الأصلية التي هي عين الكلمة بعد نقل حركتها إلى السين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفوها وجوبا كما يجيء إن شاء الله وإنما كثر فيه ذلك [للهمزتين] المذكورتين الكائنتين فيه وحصول شيء من الثقل بهما وإن افترقا لضعف الفاصل مع وحدته بالسكون والهمس بخلاف نحو اجأر بصيغة الأمر من جأر الرجل تضرع والثور صاح فإنه لم يكثر فيه ذلك التخفيف لقوة الجيم الفاصلة بين الهمزتين مع أنه لم يكثر كثرة إسأل [وإذا وقف على الهمزة] [المتطرفة] المتحركة [وقف] عليها [بمقتضى الوقف بعد التخفيف] لأن الداعي إلى التخفيف حاصل في حال الوصل المقدم على الوقف فيعمل بمقتضاه من أول الأمر ثم يعمل بمقتضى الوقف بالنظر إلى ما يحصل بعد التخفيف وإذا كان كذلك [فيجيء] في الوقف على المرفوع [في] نحو [هذا الخبء وهذا بريء ومقروء] من وجوه الوقف [السكون والروم والإشمام] لكون الأول بعد النقل والحذف

ونداء صاح منادى مرخم بحذف حرف النداء وترخيمه في الناقص الياء أي جمعه

وكذا لا شيء وسوء نقلت أو أدغمت إلا أن ما قبلها ألف إذا وقف بالسكون وجب قلبها ألفا إذ لا نقل

وتعذر التسهيل فيجوز القصر والتطويل وإن وقف بالروم فالتسهيل كالوصل

بالواحدة المضمومة والآخرين بعد القلب والإدغام بالياء والواو المشددتين المضمومتين والوقف على المضموم

يجوز على الوجوه الثلثة كما مر في باب الوقف [وكذلك] في مجيء تلك الوجوه الثلثة [شيء وسوء] مرفوعين سواء

خففا بأن [نقلت] حركة الهمزة إلى الياء والواو وحذفت [أو] بأن قلبت الهمزة إليهما و[أدغمت] على اختلاف

الوجهين الواردين في تخفيفهما لكونهما بالياء والواو المضمومتين المخففتين أو المشددتين فيجري فيهما تلك الوجوه

في الوقف وبالجملة يعمل بمقتضى الوقف بعد التخفيف كيف كان [إلا أن ما قبلها] أي الهمزة المتطرفة التي يكون قبلها [ألف]

كقراء [إذا وقف] عليها بالسكون تغيرت حالها في التخفيف وقفا عما كان لها في التخفيف وصلا وهو التسهيل

بجعلها بين بين وذلك لأنها إذا وقف عليها [بالسكون وجب] في تخفيفها الإبدال و[قلبها ألفا] وامتنع غيره من

وجوه التخفيف [إذ لا نقل] للحركة ههنا لزوال الحركة بالسكون وقفا مع أن نقلها عند وجودها في الوصل أيضا لم

يكن متصورا لأن ما قبلها وهو الألف لا يقبلها فالتخفيف بالنقل والحذف غير متصور ههنا [وتعذر التسهيل]

الذي هو حكمها في الوصل أما المشهور فلسكون نفسها بالوقف وأما غيره فلسكون ما قبلها وهو الألف فتعين

القلب ألفا وحيث قلبت إليها وكانت فيه ألف اجتمعت ألفان [فيجوز القصر] بحذف إحدى الألفين بالتقاء

الساكنين [والتطويل] أي إثباتهما بتطويل المد وإن التقى ساكنان لأنه يغتفر في الوقف كما مر ومنهم من يجعل المد

أطول من ألفين نظرا إلى المدة التي كانت قد حدثت بين الألف والهمزة [وإن وقف] على تلك الهمزة التي قبلها ألف [بالروم] الذي فيه

وإن كان قبلها متحرك فتسع مفتوحة قبلها الثلث ومكسورة كذلك ومضمومة كذلك نحو سأل
ومائة ومؤجل وسئم ومستهزئين وسئل ومستهزءون ورؤس فنحو مؤجل واو ومائة ياء

شوب من الحركة [فالتسهيل] متعين فيه بعد الوقف [كالوصل] لإمكانه لبقاء شوب الحركة ولا وجه للعدول عنه
وحكم الإشمام مع الضم حكم الوقف بالسكون لأنه سكون في الحقيقة مع ضم الشفتين والمهموز المنصوب المنون يوقف عليه
بالألف لكنه خارج عن المسئلة بقيد المتطرفة لزوال التطرف عن الهمزة بالتنوين بعدها على ما يقال فما ذكر إلى ههنا حكم الهمزة التي
قبلها ساكن [وإن كان قبلها متحرك فتسع] أي الصور المحتملة تسع فأن الهمزة إما [مفتوحة] و[قبلها] الحركات [الثلث]
فهذه ثلث [و] إما [مكسورة كذلك] قبلها الحركات الثلث فهذه ثلث آخر [و] إما [مضمومة كذلك] فهذه تسع فالـ
لمفتوحة مع ما قبلها [نحو سأل و] مع كسر ما قبلها نحو [مائة و] مع ضمه نحو [مؤجل] على صيغة اسم المفعول من
التأجيل [و] المكسورة على مثل هذا الترتيب في ما قبلها نحو [سئم] على زنة كتف من السآمة وهي الملال [ومستهزئين]
على صيغة اسم الفاعل [وسئل] على البناء للمفعول [و] المضمومة على هذا الترتيب في ما قبلها نحو رؤف و[مستهزءون]
على صيغة اسم الفاعل [ورؤس] جمع رأس وهذه الأمثلة في المتصل وأما المنفصل نحو قال أبوك وقال إبراهيم وهذا
غلام أبيك ومررت بغلام إبراهيم وبغلام أحمد وبغلام أختك وغير ذلك [فنحو مؤجل] مما همزته مفتوحة وما
قبلها مضموم [واو] أي فهمزة نحو ذلك واو عند التخفيف بمعنى أنها تقلب إليها [و] نحو [مائة] مما همزته مفتوحة
وما قبلها مكسور [ياء] بالمعنى المذكور لاستثقال ما قبلها بالحركة في الصورتين فلأنهم كرهوا حذف تلك الحركة ونقل
حركة الهمزة إليها وجعلها بين بين المشهور يؤدي إلى قربها من الألف التي هي جنس حركتها وهي الفتحة فلا يناسبها ما
الضم والكسر قبلها وامتنعوا من غير المشهور أيضا لئلا يتوهم منه جواز المشهور بناء على عدم انفكاك جواز أحدهما عن

قوله وإن كان قبلها متحرك الخ قسيم قوله وإن كان قبلها ساكن لأن الكلام في الهمزة المتحركة وقد تقدم ما كان قبلها ساكنا وبقي ما كان قبلها متحركا فهذا بيان الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها وأقسامها تسعة لأن الهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى التقادير ما قبلها إما مفتوح أو مكسور أو مضموم والثلاثة في الثلاثة تسعة كما ذكر من الأمثلة. چاپردكر ١٩٩٤/٣/٣

قوله فنحو مؤجل الخ أي ما كان همزته مفتوحا وما قبلها مضموما جعلت الهمزة عند التخفيف واوا وما كان همزته مفتوحا وما قبلها مكسورا جعلت ياء لتعذر حذفها إذ لا تحذف إلا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها وهو هنا متحرك ولتعذر بين بين المشهور إذ هو قريب الألف فيلزم أن يكون قبل ما يقرب من الألف ضمة أو كسرة وهو مستكره ولو جعل بين بين البعيد لزم توالي ضمتين أو كسرتين وإن كانت إحداهما تخفيفا والأولى تقريبا وقيل لتعذر غير المشهور لتعذر المشهور إمالة وزعمه أولا أن كل موضع يجوز فيه بين بين غير المشهور يجوز فيه المشهور وإلا لم يجز فيهما ه المشهور امتنعوا عن غير المشهور لئلا يتوهم جواز المشهور أيضا من الرضي والنظامي والچاپردكر

وَنَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ وَقِيلَ الْبَعِيدُ وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ

جواز الآخر في الغالب وظهر من ذلك أنه لا وجه لإبدالها الى جنس حركة نفسها وهو الألف فتعين إبدالها الى جنس
حركة ما قبلها وهو الواو والياء [و] نحو مُسْتَهْزِئُونَ مما وقعت فيه الهمزة المضمومة بعد الكسرة [وسُئِلَ] مما فيه الهمزة
المكسورة وما قبلها مضموم بين بين إذ لا وجه للنقل والحذف لاشتغال ما قبلها بالحركة والإبدال إلى جنس
حركة ما قبلها أو جنس حركة نفسها يؤدي إلى الصريح من الياء أو الواو المضمومة أو المكسورة مع ضم ما قبلها أو كسره
والكل مستثقل يخل بغرض التخفيف بخلاف شوبهما اللازم من بين بين إذ لو سلم وجود شيء من الاستثقال فيه
فليس في مرتبة الصريحين ثم إن المختار في الصورتين ما هو الأصل الشائع في بين بين [و] هو [بين بين المشهور] بأن
يجعل الهمزة بين نفسها وبين الحرف المجانس لحركة نفسها وهو الواو في الأولى والياء في الثانية [وبعضهم] يجعلها
فيهما بين بين [البعيد] نظرا إلى أن المناسبة لحركة ما قبلها لأنها أدخل في سهولة النطق وقد ينسب هذا القول
إلى الأخفش وأبي الحسن شريح فهذا بيان أربع صور من التسع [و] الطريق في الخمس [الباقية] هو [بين بين المشهور]
ويتحد بين بين المشهور والبعيد في ثلث صور من الخمس يتحد فيها حركتها وحركة ما قبلها وهي نحو سَئَلَ و
مُسْتَهْزِئِينَ ورُؤُس وفي الأخيرتين وهما نحو سَئِم ورَؤُف يختلفان لكن لم يذهب فيهما أحد إلى البعيد كراهة
جعلها مع انكسارها وانضمامها قريبة من الألف المجانسة لفتحة ما قبلها فهذه المذكورات هي الأصل وجاء
على خلافه الإبدال الصريح إلى جنس حركة ما قبلها فيما قياسها بين بين من تلك التسع مطلقا على ما وقع في كلام
سيبويه وحكم بقصره على السماع وينسب إلى الأخفش أنها الطريق المختار في تخفيف نحو مُسْتَهْزِئُونَ وسُئِلَ وذكر ابن

يعيش

وجاء منسأة وسال ونحو الواجي وصلا وأما يشجج رأسه بالفهر واجي فعلى القياس خلافا لسيبويه

يعيش أنه لم يجئ الألف المتحركة بحركة ما قبلها منها وسكن الواو والياء إن كان الأبدال اليهما على ما ذكره نجم الأئمة

وإن سكت عنه ابن يعيش وذلك عند تحرك ما بعدها لئلا يلتقي ساكنان فإن أبدلت ياء في نحو مستهزئين حركت

[و] ذلك كما [جاء] في المفتوحة المفتوح ما قبلها [منسأة] بالألف الصريحة المبدلة من الهمزة في منسأة للعصا

الكبيرة على مفعلة للآلة من النسأ وهو زجر الحيوان بالعصا ومنه قراءة نافع وأبي عمرو تأكل منسأته بالألف

الصريحة كما في قوله ؛ إذا دببت على المنساة من هرم ؛ فقد تباعد عنك اللهو والغزل ؛ [و] جاء [سال]

بالألف الصريحة في يسئل من السؤال كما قال في زوجتين له ؛ سالتاني الطلاق إذ رأتاني ؛ قل مالي قد جئتماني

بنكر ؛ وقال حسان ؛ سالت هذيل رسول الله فاحشة ؛ ضلت هذيل بما قالت ولم تصب ؛ وهكذا قرأ نافع

وابن عامر سال سائل وقد توجه هذه القراءة بأنه أجوف يائي من السيلان وسائل واد في جهنم أي سال

عليهم هذا الواد بالعذاب وقيل واوي من باب خاف يخاف بمعنى سأل بالهمزة على ما حكى أبو زيد عن بعض

العرب هما يتساولان بالواو [و] كما جاء في المتحركة المكسور ما قبلها [نحو الواجي وصلا] بالياء الصريحة المبدلة

عن الهمزة في الواجئ من وجاء فلان الجراد أي دقه ولته بالسمن ووجأته بالسكين ضربته لكن الأبدال فيه

مختص بحالة الجر عند ابن يعيش لتحرك الهمزة بحركة ما قبلها [وأما] القلب ياء في الوقف كما في قول عبد الرحمن بن حسان

ولولاهم لكنت كحوت بحر ؛ هوى في مظلم الغمرات داجي ؛ وكنت أذل من وتد بقاع ؛ [يشجج رأسه بالفهر واجي] ؛

فعلى القياس بسكون الهمزة وقفا وقياس تخفيف الساكنة المكسور ما قبلها القلب ياء لأنها جنس حركة ما قبلها على

ما مر [خلافا لسيبويه] حيث حكم بشذوذه بناء على جعله من أبدال ما قياسها بين بين لاعتبار الضمة

والتزموا خذ وكل على غير قياس للكثرة وقالوا مر وهو أفصح من أومر وأما وأمر فأفصح من ومر

التي هي حركته عند الوصل لكونه فاعلا لقوله يشجج فهو مستهزئون وذلك لعدم الاعتداد بالسكون العارض

وقفا وهو ضعيف لدلالة الاستقراء على ثبوت الأبدال المذكور في لغتهم مع سكون العارض أيضا وقد يعتذر له

بأن حكمه بالشذوذ لكون الياء في ما قبله من الأبيات ياء الإطلاق الحاصلة من إشباع الحركة والمبدلة عن الهمزة وحكم

الهمزة عندهم ولا يقع قافية الإطلاقها فإجرائها مجرى المطلقة وجعلها قافية لها شاذ ورده المصنف بأن الكلام

في الإبدال وهو إنما أنشد البيت لذلك ولا منافاة بين كون الأبدال قياسا وشذوذ إجرائها مجرى المطلقة و

هوى كرمى إنحدر وسقط والداجي بالدال المهملة من الدجو بمعنى الظلمة والقاع المستوى من الأرض ويشجج من

باب التفعيل من الشج بتشديد الجيم وهو الشق والفهر بكسر الفاء الحجر الذي يملأ الكف [والتزموا خذ وكل] أمرين

من الأخذ والأكل وأصلها أؤخذ وأؤكل بهمزتين مجتمعتين في كلمة والقياس فيهما قلب الثانية الأصلية واوا

لانضمام ما قبلها على ما يجيء إن شاء الله تعالى لكنهم التزموا حذف تلك الهمزة الأصلية فيهما [على غير قياس للكثرة] في الدوران

في استعمالهم وتبعها الأولى الوصلية في الحذف لحصول الاستغناء عنها بتحرك ما وقع بعدها [وقالوا مر] في الأمر

من الأمر على طريقة خذ بالحذف بدون الالتزام لأنه لم يكثر كثرة خذ وكل [و] لكن [هو] وإن لم يلتزم [أفصح من] القياس

فيه وهو [أومر] بقلب الهمزة الثانية واوا للعلة وقوعه في كلامهم والأكثر أفصح من القليل لقربه من الغرابة المخلة

بالفصاحة هذا في الابتداء [وأما وأمر] مثلا في الدرج بإثبات الهمزة الأصلية على حالها وحذف الوصلية درجا

بعد الواو العاطفة [فأفصح من ومر] بحذف الهمزتين معا بعد العاطف لحصول التخفيف الكامل بحذف الوصلية

وسكون

وَإِذَا خُفِّفَ بَابُ هَمْزَةِ الأَحْمَرِ فَبِبَقَاءِ هَمْزَةِ اللاَّمِ الأَكْثَرُ فَيُقَالُ الحَمَرُ وَلَحْمَرُ وَعَلَى الأَكْثَرِ قِيلَ مِنَ لَحْمَرِ بِفَتْحِ النُّونِ وَفِلْحَمَرِ بِحَذْفِ

وسكون الأصليّة من غير حاجة الى حذفهما مع كون أحديهما أصلية وكان المناسب ذكر حكم خُذْ وكُلْ ومُرْ عند

ذكر الهمزتين المجتمعتين فيما يأتى لكنه المصنف ألصقه بما قبله للتشارك فى مخالفة القياس [وَإِذَا خُفِّفَتْ هَمْزَةُ بَابِ الأَحْمَرِ]

وهو ما وقعت فيه الهمزة المتحركة بعد لام التعريف الساكنة ومنه نحو الاستغفار والاقتدار على الأظهر على ما قيل و

كذلك الاسم والابن [فَبِبَقَاءِ هَمْزَةِ اللاَّمِ] وهى الهمزة الوصليّة الكائنة قبلها [الأَكْثَرُ] من حذفها وان وقع حذفها

أيضاً فى كلامهم وتوضيح ذلك أنّ الهمزة التى بعد اللام من هذا الباب اذا خففت بحذفها بعد نقل حركتها الى اللام فان

أعتدّ بحركة اللام حذفت الوصلية للاستغناء عنها بالاعتداد بحركة ما بعدها وان لم يعتدّ بها لعروضها فى اللام

العريقة فى السكون التى هى كلمة برأسها بالنقل اليها من همزة فى كلمة اخرى من غير لزوم فى النقل لعدم وجوب

تخفيف الهمزة لم تحذف لكون ما بعدها فى حكم الساكن لعدم الاعتداد بالحركة فتبقى الهمزة مع اللام المتحركة وهذا الأكثر

بدلالة الاستقراء موافقٌ للقياس لأنّ القياس فى كلامهم عدم الاعتداد بالعارض ولذا لم يردّوا الواو المحذوفة فى لم يكن

الذين وقل انظروا امثالاً مع حصول الحركة وزوال التقاء الساكنين لو اعتدّ بها واذا جاز فيه الوجهان [فَيُقَالُ] على الأكثر

[أَلْحَمَرُ] بالوصلية واللام المفتوحتين وسكون الحاء والسِتغفار بكسر اللام [وَ] يقال على الأقل [لَحْمَرُ] ولِستغفار

بحذف الوصلية [وَعَلَى الأَكْثَرِ قِيلَ] عند لحوق مِنْ وفِي الجارّتين مع الوصل [مِنَ لَحْمَرِ بِفَتْحِ النُّونِ] واللام [وَ

فِلْحَمَرِ] بكسر الفاء وفتح اللام لسقوط الوصليّة درجاً وكون حركة اللام فى حكم المعدوم لعدم الاعتداد بها فالتقاء

الياء والنون الساكنين من فِي ومِنْ مع اللام المتحركة بتلك الحركة فى حكم التقاء الساكنين فحركت النون بالفتح

[وحذفت الياء] على ما مرّ فى باب التقاء الساكنين [وعلى الأقل جاء] فى قراءة نافع وأبى عمرو [عادَ لُّولى] بفتح الدال

قوله على الأقل يقال من لحمر بسكون النون وفلحمر بإبقاء الياء لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين

قوله بحذف الياء الخ لما كان كذا لا قبل التخفيف فى الأحمر وعلى الأقل يقال فى لحمر بإعادة الياء لزوال موجب الحذف

قوله الحمر الخ فى الأحمر بنقل حركة الهمزة الثانية الى اللام وحذفت على الاكثر والوصلية ايضا على الأقل فتقيل لحمر كماية

قوله بفتح النون الخ كما كانوا يتركون قبل التخفيف فى من الاحمر دفعا لالتقاء الساكنين بين النون ولام التعريف وعلى الأقل يقال من لحمر بسكون النون اعتدادا لحركة اللام

الياء وعلى الأقل جاء عاد لولى ولم يقولوا إسل ولا أقل لاتحاد الكلمة

وتشديد اللام المضمومة في قوله عز من قائل أهلك عاد الأولى لأنه لما تحركت اللام بالضمة المنقولة من الهمزة
بعدها إليها واعتد بحركتها كما هو لغة الأقل لم يكن في ملاقاة التنوين من عادا معها بعد حذف الهمزة الوصلية درجا
التقاء الساكنين فبقي التنوين ساكنا وادغم في اللام للقرب في المخرج وقالون قلب الواو مع ذلك همزة على لغة من يهمز الواو
الساكنة المضموم ما قبلها والباقون من السبعة تركوا التخفيف في هذه الآية وقرؤوا بكسر التنوين وحذف همزة الوصل و
سكون اللام وإثبات الهمزة المضمومة بعدها ولم ينقل عن أحد منهم فيها التخفيف على الأكثر في باب الأحمر بأن يكسر تنوين الدال
على حكم التقاء الساكنين ويضم اللام المخففة [ولم يقولوا] في الأمر من سأل [إسل] بإثبات همزة الوصل المكسورة وفتح
السين خلافا للأخفش على ما حكاه السيرافي مصرحا بفساده [ولم] يقولوا بالاتفاق في الأمر من قال [أقل] بإثبات
الوصلية المضمومة وضم القاف وإن كانت حركة ما بعد الهمزة فيهما عارضة منقولة مما بعده إليه [لاتحاد الكلمة]
التي فيها المتحرك بعد همزة الوصل وما نقلت عنه الحركة إليه والنقل الواقع في أجزاء كلمة واحدة قد يكون على سبيل الغلبة
ومنه الأمر من سأل وعلى الوجوب ومنه الأمر من قال فتجري الحركة المنقولة في مثل ذلك للزومها أو غلبتها مجرى الأصلية في
الاعتداد بها وحذفت همزة الوصل وقد ينفك عن الغلبة لقلة الدوران وعدم الحاجة كما في إجأر من جأر إذا صاح و
أرأف من رؤف فلا يعتد بها وأما الواقع في كلمتين كالأحمر ولم يكن الذين فإنه في معرض الزوال بانفراد الكلمة
عن صاحبتها مع أن نقل حركة الهمزة على وجه الجواز وكأنه لا يكون غالبا فضلا عن الوجوب فلا يلزم من عدم الا
عتداد بالحركة المنقولة في باب الأحمر عدم الاعتداد بها وإثبات همزة الوصل في إسل وأقل مع أن القاف مضمومة في مضارع

قال

والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها كآدم وإيت وأوتمن وليس آجر منه لأنه فاعل لا أفعل
لثبوت يؤاجر وما قلته فيه دللت ثلاثا على أن يوجر لا يستقيم مضارع آجر

قال وهو يقول والأمر فرع له بحذف حرف المضارعة وبعد حذفه يقع الابتداء بمتحرك فلا همزة وصل فيه كذا في شرح المفصل والكلام الى هيهنا من وحدة الهمزة [والهمزتان في كلمة] واحدة [إن سكنت الثانية] منهما [وجب قلبها] عند التخفيف الى جنس حركة ما قبلها كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة بعد الأولى فاختير قلب الثانية التي كمل الثقل عندها الى جنس حركة ما قبلها التناسب تلك الحركة الحرف الواقع بعدها ويكمل التخفيف وذلك [كآدم] بقلب الهمزة الثانية من أصله وهو أأدم بهمزتين ألفا وهو من الأدمة وهي سمرة اللون أو من أديم الأرض أي ما ظهر منها ومنعه من الصرف يدل على زيادة الهمزة الأولى فيه على زنة أفعل كأحمر لا الثانية على أن يكون في الأصل على فاعل بالهمزة الزائدة بعد الفاء كشأمل وقيل إنه أعجمي على فاعل بفتح العين كآذر فليس مما نحن فيه [و] نحو [إيت] بقلب الهمزة الثانية من إئت بهمزتين من الإتيان ياء [وأوتمن] على البناء للمفعول بقلب الهمزة الثانية واوا وهو من الايتمان من الامانة واجتماع الهمزتين في هذين انما هو عند الابتداء لسقوط همزة الوصل في الدرج وحكى ابن الإنباري عن الكسائي تجويز الابتداء في كل منهما بالهمزتين من غير قلب ورده بأن العرب لا تجمع بين همزتين مع سكون الثانية [وليس آجر] بمعنى أكرى [منه] بأن يكون أصله أأجر بهمزتين والثانية ساكنة مثل أكرم فقلبت الثانية ألفا وذلك [لأنه فاعل] مفاعلة كقاتل مقاتلة [لا أفعل] كأكرم وإذا كان فاعل فألفه زائدة وليست منقلبة عن الهمزة [وما قلت] أنا فيه [أي في كون آجر من باب المفاعلة بيتان وهما [دللت] أنا لا الآن [ثلاثا] أي استدللت بثلاثة دلائل [على أن يوجر] كيكرم [لا يستقيم] حال كونه [مضارع آجر] بمعنى أنه لا يستقيم

فِعَالَةٌ جَاءَ وَالْإِفْعَالُ عَزَّ ۞ وَصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ أُءْجِرُ ۞

أن يقال إنّ آجر على أفعل ومضارعه يؤجر بل هو كقاتل ومضارع يُوَاجِرُ كيُقَاتِلُ والثلث هي هذه [فِعَالَةٌ جَاءَ

وَالْإِفْعَالُ عَزَّ ۞ وَصِحَّةُ آجَرَ] يُوَاجِرُ كقاتل يقاتل [تمنع أُءْجِرُ] بهمزتين كأُكْرِمُ أي تمنع ثبوت ما يكون هذا أصلاً له

فالدليل الأول الإجارة على فعالة جاء مجيئاً شايعاً في مصدر آجر كما يقال أجرت الدار إجارة فيكون آجر على فاعل لا على

أفعل وأصلها إجار على فِعَال كقِتَال والتاء للمرة واعترض عليه بجواز كونها كالكتابة مصدر كتب على أن يكون مصدر

أجر يأجر من المجرد قال الله تعالى أن تأجرني ثماني حجج ومنه الأجير بل الظاهر هذا كيف والمرة في المزيد فيه إنما يبنى

من المصدر المطرد المشهور وفِعَال ليس مطرداً في فاعل فلا يقال قتالة واحدة بل مقاتلة واحدة مع أنّ حق ما هو للمرة

مع التاء أن لا يستعمل معها إلا لها وأن يستعمل بدونها لغير المرة وكلا الأمرين مفقودان في الإجارة وأما قولهم أجرت الدار إجارة

فكأنه من نصب المصدر بعد الفعل من غير بابه كأنبته نباتاً ولعله كثر الاستغناء بها عن المصدر الأصلي لكونها أخف والدليل

الثاني أنّ آجر لو جاء على أفعل كأكرم لم يكن ما هو على زنة الإفعال وهو الإيجار عزيزاً في مصدره لكنه عزيز ويرد

عليه أن المراد بالعزة إن كان هو القلة كما هو الظاهر فالملازمة ممنوعة لكفاية وروده على قلته في ثبوت آجر كأكرم

في اللغة في الجملة وأصله بهمزتين ومضارعه يُؤجِرُ كيُكْرِمُ والخصم لا يدعي أكثر من ذلك وإن أريد بها العدم بالكلية

فبطلان التالي وهو قوله لكنه عزيز ممنوع كيف وقد وقع التصريح بوروده وورود تصاريفه في الكتب المعتبرة كا

لمحكم والأساس وديوان الأدب والدليل الثالث تقريره أنه قد صح وثبت أن مجيء آجر يُوَاجِرُ مواجرة على فاعل مفا

علة بالاتفاق وصحة هذا وثبوته تقتضي أن يكون كل ما استعمل بهذه الصورة في ذلك المعنى هو هذا المعلوم

الثابت

وإن تحركت وسكن ماقبلها كسآلٍ ثبتت وإن تحركت وتحرك ماقبلها وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ماقبلها أو انكسرت وواوا في غيره

الثابت وتمنع مانبوته مشكوك والأصل عدمه وهو كونه في الأصل بهمزتين على أفعل ويرد عليه أن ثبوت ما هو على أفعل أيضا معلوم من استعماله مع تصاريفه الدالة على أنه كذلك كالمصدر والمضارع واسم الفاعل في كلا مهم وتصريح الأئمة بذلك كما مر فلا يلتفت إلى أصالة العدم كما في سائر الأبواب والمصنف قرر هذا الدليل في شرحه بأن باب فاعل ومفاعلة إنما يبنى من المجرد الثلاثي ولا يبنى من أفعل كأكرم فثبوت آجر كفاعل يدل على ثبوت أصله المجرد وتمنع ثبوت أأجر كأكرم ولا يخفى وهنه وركاكته ثم المحققون على أنهما مختلفان معنى فالذي على أفعل بمعنى أكرى وما هو على فاعل بمعنى عقد عقد الإجارة وقيل أن كليهما جاء بمعنى أكرى [وإن تحركت] الهمزة الثانية [و سكن ماقبلها] في صيغة موضوعة على التضعيف ولم تكن الهمزة في موضع اللام [كسآل] من صيغ المبالغة على فعال بتشديد العين لكثير السؤال [ثبتت] تلك الهمزة الثانية على حالها مدغمة فيه الأولى ولم تجعل بين بين المشهور لصيرورتها معه قريبة من الألف مع سكون ماقبلها فيقرب من التقاء الساكنين ولا غير المشهور لسكون ماقبلها ولم تحذف للمحافظة على وزن الصيغة الواقعة هي فيه مع اتصالها بأول الكلمة ووقوعها في محل الخفة لعدم تكثر الحروف بعد بخلاف ما إذا وقعت موضع اللام فإنه موضع الاستثقال ولذا لم يبنوا الصيغة الموضوعة على التضعيف مما لامه الهمزة فلا يبنى مثل قمّد بتشديد الدال من قرؤ وإذا بني منه ما يقتضي تعدد لامه من غير التضعيف قلبت الهمزة الثانية ياء لكثرة الياء في موضع اللام في كلامهم مع أنها أقرب مخرجا إلى الهمزة من الواو وأخف منها كما إذا بني مثل سبطر من قرء يقال قرأى على ما يجيء في مسائل التمرين إن شاء الله [وإن تحركت] الثانية [وتحرك ماقبلها] أيضا [وجب

قوله وإن تحركت وسكن ما قبلها أي ثبتت الهمزة الثانية لأنه لا يمكن تخفيفها بالتبديل لأنه لا يستقيم ادغامها لأن في موضع اللام ولا بجعلها بين بين المشهور لأنه حينئذ تصير قريبة من الألف ويلزم التقاء الساكنين ولا بغير المشهور لأن قبلها ساكن ولا بالحذف لأن الأولى لا تحذف حينئذ لعدم ولأنه يلزم حينئذ التباسه بالفعال بالتخفيف وفعال بالتشديد أو لأنه ثقل بالتشديد والثانية تاء فصار كأن تاءان أصل اعلال ناقص وقد يجعلونها تصارا جارية مصدرية على الأصل فقلب الهمزة منه كما في الجمع من أنه تبنى من الثاني

قوله وإن تحركت أي وإن تحركت الهمزة الثانية وجب قلب الهمزة الثانية بفتحها بقلب الياء إذا انكسر أي الهمزة الثانية بيان جاز بأصله عند مذهب الخليل فإنه بهمزتين تحرك من غير الخليل وعنده تبقى الثانية لام عند من هي ياء وتمنع زنة الثانية كما تبقى بالأولى عن كما في البعض إلى أنه ألف أي أصل اعلال ناقص

كما يقال آجر دابته إيجارا وآجرها في السنة السابقة وهو يوم هذا في السنة الآتية أو هو مؤجر لها في السنة الآتية وغير ذلك ما يقع في كلامهم على ما يظهر للمتصفح

ثم الرخ الأئمة رضي يعد ... نقل هذا في شرح المصنف يا سبحان الله كيف يلزم من عدم بناء فاعل من أفعل أن لا يكون أفعل ثابتا وهل يجوز أن يقال أكرم غير ثابت لأنه لا يبنى منه ... نعم كلامه ظاهر ثم إن تحقق فيما أوردناه ... علم أن ما في البيتين في هذه المرتبة في ظهور الركاكة والذهن ... لأنه لم يسمع أنه فعال بالتشديد أو فعال بالتخفيف

نحو جاءٍ وأيمّة وأُوَيْدِم وأَوَادِم

قلب] تلك [الثانية ياءً إن انكسر ما قبلها أو انكسرت] تلك الثانية نفسها وإن لم يكسر ما قبلها [و] قلبت [واواً

في غيره] وهو ما إذا انفتح ما قبلها أو انضم ولم تكن هي مكسورة فالمكسور ما قبلها [نحو جاءٍ] إسم فاعل من جاء يجيء و

هو أجوف مهموز اللام وأصله عند الجمهور جائِءٌ بهمزتين لقلب الياء التي هي العين همزة أيضاً كما في بائع فقلبت الثانية

ياء لانكسار ما قبلها وأعل إعلال قاضٍ وأما إذا لم تقلب العين همزة بل قلبت إلى موضع اللام وقدمت الهمزة التي هي

اللام الى موضعها كما ذهب اليه الخليل فليس من هذا الباب [و] المكسورة نفسها مع عدم انكسار ما قبلها [أيِمّة] جمع إمام

وأصلها أأْمِمَة بهمزتين وميمين على أفعلة كأمثلة جمع مثال ولم يقلبوا الثانية مع سكونها وانفتاح ما قبلها ألفاً

كما فعلوا في آنية جمع إناء لاجتماع الميمين بعدها المناسب للادغام وإسقاط حركة أوليهما والادغام مع قلب الهمزة

الثانية ألفاً وإن كان من التقاء الساكنين على حده ولم يكن فيه محذور من هذه الجهة لكنه يؤدي إلى زوال صورة

الجمع بالكلية والالتباس باسم الفاعل المؤنث من أمّ بالتشديد فعدلوا عنه ونقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية

وادغمت في الأخرى للمحافظة على صورة الجمع بوجه ما فصار أَئِمّة بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية وتشديد الميم

فقلبت الهمزة الثانية ياء لانكسارها وإن لم ينكسر ما قبلها [و] المضموم ما قبلها من غير انكسار نفسها نحو [أُوَيْدِم]

تصغير آدم فان أصله أُأَيْدِم فقلبت الثانية واواً [و] المفتوح ما قبلها من غير انكسار نفسها نحو [أَوَادِم] في جمع

آدم وأصله أَأَادِم بهمزتين بعدها الألف فقلبت الثانية واواً ولم تجعل بين بين في شيء من هذه الصور لبقاء

أثر الهمزة وحصول الثقل بانضمامه مع الهمزة الأخرى ولم تحذف للمحافظة على الصيغة ولم يقلب الجنس حركة نفسها

في الأخيرين

وَمِنْهُ خَطَايَا فِي التَّقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ خِلَافًا لِلْخَلِيلِ وَقَدْ صَحَّ التَّسْهِيلُ وَالتَّحْقِيقُ
(في نحو أئمة)

في الأخيرين وهو الألف للزوم التقاء الساكنين في نحو أَوَادِم ولزوم تحرك الألف بالفتح في نحو أُوَيْدِم للزومه قبل ياء
التصغير مع عدم قبولها الحركة وجنس حركة ما قبلها في أَوَادِم وهو الفتح أيضاً وقد عرفت تعذّرهما فاعتبر قلبها في نحو
أُوَيْدِم واواً لأنها جنس حركة ما قبلها وحملوا عليه نحو أَوَادِم للتناسب بين التصغير والتكسير واطّرد ذلك في جميع
ما انضم ما قبلها أو انفتح عند الجمهور نحو أُوَيْدِم عند تخفيف أُأَمُّ بصيغة المضارع للمتكلم من الأَمّ بمعنى القصد ونحوه وأمّا
قلب الهمزة الأولى في ذوائب جمع ذُؤَابَة واواً فإنما هو لقلبها في المفرد واواً لانضمام ما قبلها ومع ذلك فالتزام ذلك
في هذا الجمع على خلاف القياس خلافاً للأخفش جعله قياساً لاجتماع الهمزتين مع ضعف الفاصل وهو الألف وأورد عليه
أنّ القياس عند اجتماعهما قلب الثانية واواً لا الأولى [ومنه] أي مما اجتمعت فيه همزتان في كلمة [خَطَايَا] جمع
خطيئة [في التقدير الأصلي] فإنّ أصله خَطَايِئُ بالياء المكسورة قبل الهمزة فقلبت الياء همزة كما في قبائل جمع قبيلة لأنها
تقلب إليها في منتهى الجموع فاجتمعت همزتان فكانت مما نحن فيه فقلبت الثانية ياءً كما في جاءٍ لانكسار ما قبلها فحصل خطائي
(فصار خطاءى على ...)
بتقديم الهمزة على الياء على فعائل هذا عند سيبويه [خلافاً للخليل] فإنه بعد موافقته له في أنّ الأصل خطائي بالياء المكسورة
قبل الهمزة ذهب إلى قلب الياء إلى موضع الهمزة والهمزة إلى موضعها كما في حائي فحصل خطائي بتقديم الهمزة على الياء كما في
القول الأول لكنه عنده على فعالى ولا يقع فيه اجتماع الهمزتين ثم على القولين قلبت الياء ألفاً والهمزة ياءً على ما سيجيء
في باب الإبدال إن شاء الله وهذا الذي ذكر من قلب الهمزة الثانية من المتحركتين المجتمعتين في كلمة واحدة هو المعروف بين النحاة
وقالوا هذا هو القياس وقد جاء خلاف ذلك القياس في بعض الألفاظ [و] ذلك أنه [قد صح التسهيل] وهو الجعل بين بين
[في نحو أئمة] وهو قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو في أئمة في الكتاب العزيز [و] جاء في نحوه [التحقيق] بتحقيقين وهو

وَالْتُزِمَ فِي بَابِ أُكْرِمُ حَذْفُ الثَّانِيَةِ وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ وَقَدِ الْتَزَمُوا قَلْبَهَا مُفْرَدَةً يَاءً مَفْتُوحَةً فِي بَابِ

مَطَايَا وَمِنْهُ خَطَايَا

ابقاء الهمزتين بحالهما من غير تغيير أصلاً وقد حكى أبو زيد أنه سمع من بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي

بهمزتين محققتين قبل ياء المتكلم وهذا مما يحتج به سيبويه على الخليل والتحقيق هو قراءة الباقين من السبعة

في أئمة لكن هشاماً وحده زاد ألفاً بين الهمزتين فيه فقرئ بالمد كراهة اجتماعهما ولم يجئ فيه في السبع قلب

الهمزة الثانية ياء صريحة كما هو القياس الذي ذكره النحاة ولا يكون في مثله شذوذ يخل بالفصاحة أصلاً لموافقته

للمسموع كما أنه لا شذوذ في ترك الإعلال في نحو القَوَد واستحوذ مع مخالفته للقياس لموافقته للسماع [والتُزم في

باب أُكرم] من المضارع المتكلم الواحد من باب الإفعال [حذف] الهمزة [الثانية] كراهة اجتماعهما وهو أيضاً جار

على خلاف ما ذكر من القياس لأن مقتضاه قلبها واواً كأُوَيْدِم [وحمل عليه أخواته] في حذف الهمزة وإن لم يجتمع

همزتان فقالوا يُكرم يُكرمان إلى غير ذلك وضم حرف المضارعة لئلا يلتبس بالمجرد كذا قيل [و] الهمزة [قد التزموا قلبها]

حال كونها [مفردة] غير مجتمعة مع أخرى [ياءً مفتوحة في باب مَطايا] من الجمع الأقصى الذي وقع بعد الألف منه همزة

كهذا المثال فإن أصله مطايو بالواو لأنه جمع مطية وأصلها مطيوة على فعيلة بالواو من المطو وهو الأسرع و

قلبت ياء لاجتماعهما مع سبق الساكن وقلبت في هذا الجمع أيضاً إليها لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار مطايي بياءين

ثم قلبت الأولى المكسورة الواقعة بعد ألف الجمع همزة كما في قبائل واستثقلوا الياء بعد الهمزة المكسورة فقلبوا الكسرة

فتحة والهمزة ياء والياء التي وقعت في الآخر ألفاً [ومنه خطايا على القولين] أما على قول الخليل فلأنه بعد تقديم الهمزة إلى مو

ضع الياء يصير خطائي من غير أن يتحقق فيه اجتماع همزتين ثم يعمل ما مر وأما على قول سيبويه فلأنه بعد اجتماع الهمزتين

وقلب

لما بين ما في الثقل في اجتماعهما وتخصيص احديهما بالحكم جاء بيان

وَفِي كَلِمَتَيْنِ يَجُوزُ تَحْقِيقُهُمَا وَتَخْفِيفُهُمَا وَتَخْفِيفُ إِحْدَيْهِمَا

وقلب الثانية منهما ياءً يصير ذلك ثم يعمل بعد ما حصلت همزة مفردة ما مر فظهر أن المراد بكونها مفردة كونها كذلك في هذه الحالة وإن جامعت أخرى قبلها وللتنبيه على ذلك صرح بكون خطايا منه على القولين فالهمزتان في كلمة واحدة حكمهما ما ذكر [و] الهمزتان [في كلمتين] تحتملان اثني عشر وجهاً لوقوع الثانية في أول الكلمة الثانية فهي متحركة البتة بأحد الحركات الثلث والأولى التي في الكلمة الأولى تحتمل الحركات الثلث والسكون والحاصل من ضرب الثلثة في الأربعة إثنا عشر وأمثلتها تحصل من ذكر أحدٍ وأَمدٍ وأولئك بعد جاء ومن تلقاء ويلدبة ولم يجئ مثلاً ويجوز عند اجتماعهما في كلمتين على أحد هذه الوجوه أربعة أوجه وذلك أنه [يجوز تحقيقهما] معاً بإبقائهما على حالهما لهوان الخطب في استثقال اجتماعهما بعروض الاجتماع بعروض إتصال الكلمتين وهو مختار ابن عامر والكوفيين من القراء [و] يجوز أيضاً [تخفيفهما] معاً وذلك مختار الحجازيين ترجيحاً للتحرز عن الاستثقال وإن كان لعارض وذلك في الأولى على قياس تخفيفها لو انفردت وأما في الثانية فهو إما على قياس تخفيفها عند الاجتماع مع الهمزة نظراً إلى الأصل مع قطع النظر عما حصل بعد تخفيف الأولى لعروضه وأما على قياس ما يقتضيه اجتماعها مع ما حصل بعد تخفيف الأولى لأنه المنطوق به حينئذ فكأنها همزة واحدة بعد حرف آخر غيرها وهذا مراد من قال يخفف كل منهما على قياس تخفيفها لو انفردت ففي نحو رأيت قارئ أبيك الأولى تخفيف الأولى بقلبها ياءً لوقوعها بعد الكسرة نحو مائة وأما الثانية فعلى اعتبار اجتماعها مع الهمزة المفتوحة تقلب واواً كأوادم وعلى اعتبار وقوعها بعد الياء المفتوحة الحاصلة بعد تخفيف الأولى يجعل بين بين كما في سأل [و] يجوز [تخفيف إحديهما] فقط وهذا وجهان لأن المخففة إما الأولى كما اختاره أبو عمرو وبحسب القياس اللغوي

قوله وفي كلمتين الخ عطف على قوله في كلمة حيث قال والهمزتان في كلمة والأقسام اثنا عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر ثلثة أحد بعد جاء و... أو من تلقاء ولم يدر أو مكسورة وقبلها الأربعة بذكر لفظ ابل بعدها و مضمومة وقبلها أربعة بذكر أولئك بعدها ثم انه يجوز تحقيقهما أي ابقاء الهمزتين من غير تغيير لأن كون اجتماعهما عارضاً هوّن أمر الثقل حاجبه والله المصلح

عَلَى قِيَاسِهَا وَقَدْ جَاءَ فِي نَحْوِ يَشَاءُ إِلَى الْوَاوِ أَيْضاً فِي الثَّانِيَةِ وَجَاءَ فِي الْمُتَّفِقَتَيْنِ حَذْفُ إِحْدَيهُمَا

لأنها آخر الكلمة الأولى والثانية أول الكلمة الثانية والآخر أولى بالتغيير وأمّا الثانية كما اختاره الخليل قياساً

على المجتمعتين في كلمة واحدة وقرء به جماعة من السبعة منهم أبو عمرو في بعض الصور اتباعاً للمأثور عندهم فهذه هي الأ

وجه الأربعة وحكى أبو زيد وجهاً خامساً عند سكون الأول وهو ادغامها في الثانية ثم إن الأصل في تخفيف إحديهما

أن يكون [على قياسها] المعلوم فيما سبق كالتسهيل كما هو مختار جماعة من القراء في بعض الصور [و] لكن [قد جاء في]

بعضها تخفيف احديهما بالأبدال المحض أو الاسقاط ومن ذلك أنه جاء فيما وقعت المكسورة بعد المضمومة [نحو]

يَهْدِي مَنْ [يَشَاءُ إِلَى] صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ [الواو] المحضة [في] الهمزة [الثانية] المكسورة فيقال وَلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

كما يقال في بِئْسَ سُوِلَ وقد حكى ذلك عن أكثر القراء وقد نقل بعضهم جعلها بين الهمزة والواو وذهب سيبويه إلى

تسهيلها بين الهمزة والياء التي هي جنس حركتها كما هو القياس فيما سبق وعزا عنه القراء لكونها كياء ساكنة قبلها

ضمة وابدل نافع وابن كثير وأبو عمرو الثانية واواً عند انفتاحها وانضمام ما قبلها نحو لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ وياءً عند

انفتاحها وانكسار ما قبلها نحو مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا فيقال لَوْ نَشَاءُ وَصَبْنَاهُمْ ومِنَ السَّمَاءِ يَوْ يْتِنَا لأن تسهيلها بين

نفسها والألف التي هي جنس حركتها كما هو القياس قريب من الألف بعد الضمة في الأول وبعد الكسرة في الثاني مع لزوم الفتح

قبلها [وجاء في] الهمزتين المجتمعتين في كلمتين [المتفقتين] في الحركة نحو جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَكِسَفاً مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ في ذلك

وَلَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ [حذف إحديهما] أما الأولى كما اختاره أبو عمرو لأنها في آخر كلمتها والآخر أولى بالحذف

ووافقا للبزي وقالون في المفتوحتين خاصة وسهّلا الأولى كجنس حركتها في المكسورتين والمضمومتين وروي عنهما

في الإمارة

السابق

العمدة في القراءة اتباع المأثور لكن المصنفين لكتب القراءة كثيراً ما يذكرون وجوهاً ونكات مناسبة للقراءات المأثورة وتذكرنا بعض ما ذكره منه

واختار هؤلاء الثلثة لتسهيل الثانية في غير هاتين الصورتين من صور اختلاف حركتي الهمزتين المتحركتين منه

وَقَلْبُ الثَّانِيَةِ كَالسَّاكِنَةِ

فى لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ بجوين إبدال الأولى واواً محضة مع إدغام الواو فيها وأمّا الثّانية كما قيل لأنّ الثّقل إنّما

ننشأ منها [و] جاء في المتفقتين المجتمعتين في كلمتين أيضاً [قلب] الهمزة [الثّانية] حرفاً من جنس حركة

ما قبلها الموافقة لحركة نفسها [كالسّاكنة] الثّانية من الهمزتين في كلمة واحدة كآدم وإيت وأوتمن ٥

فقلبت الثّانية ألفاً نحو جاء آبوك وياء في نحو من السّماء إن وواواً في نحو أولياء أولئك هذا إذا كانت همزة

قطع وإذا كانت وصليّة فهي تحذف في الدّرج اتّفاقاً إلّا إذا كانت مفتوحة بعد همزة الاستفهام نحو آلذّكرين

وآلآن فيجوز في مثل ذلك قلبها ألفاً والتّسهيل وقد تزاد ألف بين المجتمعتين في كلمتين حرصاً على بقاء الهمزتين

من غير استثقال كما قال ذو الرّمة ۞ فيا ظبية الوعساء بين جلاجل ۞ وبين النّقاء آأنت أم أمّ سالم ۞ وقال

المصنف في شرح المفصّل أنّ زيادة الألف إنّما تثبت في مثل آأنت وشبهه ولم يعرف زيادتها في مثل جاء أحدهم و

نحوه وتسقط هذه الألف خطّاً كراهة اجتماع ثلث حروف متشابهة في الرّسم وإذا توالت اكثر من همزتين أخذ في

تخفيفها من أوّل ما يتّصف منها بالتّكرير بأن يكون ثانية لأخرى قبلها وهكذا يخفّف بعدها ثانية ينشأ منها الثّقل

على القياس المعلوم في تخفيفها عند التّكرّر والاجتماع وتبقى الأولى بحالها وكذا تبقى بحالها ما زال عنها وصف التّكرّر

والثّانويّة بإبدال ما قبلها للتّخفيف فصارت أولى في مرتبتها وصارت ما بعدها ثانية فتخفّف الثّانية والرّابعة

ان كانت في غير الثّلاثي ويبقى الأولى والثّالثة والخامسة ان كانت كما في الخماسي وهذا على عكس تخفيف حروف

العلّة عند الاجتماع من الأخذ في التّخفيف من الآخر كما في طوى وقوى لفرط استثقال التّكرّر في الهمزة فيؤخذ في

تخفيفها من أوّل تكرارها فعند بناء الثّلاثي من الهمزات يختصّ التّخفيف بالثّانية بقلبها ألفاً إن انفتح ما قبلها

كأنه أراد بمثل آأنت نحو آأنتما وآأنتم وبشبهه مثله ما إذا كانت الهمزة الأولى همزة الاستفهام ولم تكن الثانية فيما هو من تصاريف أنت نحو آأنفقت ويحتمل أن يكون عطف قوله بشبهه على مثل آأنت تفسيرياً ويكون المراد بهما ما إذا كانت الهمزة الأولى همزة استفهام

الوعساء الأرض اللينة وجلاجل بالجيم مفتوحة وبالحاء المهملة مضمومة موضع يروى وقال ابن درستويه هو موضع على إثبات الهمزتين فزادوا ألفا بينهما هربا من اجتماعهما وقال لا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث فاللفظ مع في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعني إثبات الألف بين همزتين الا في مثل آأنت وشبهه وأما مثل جاء أحدهم فلا يعرف مثل ذلك فيه

الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان وحروفه الألف والواو والياء

وواواً إن انضم وياءً إن انكسر نحو أُءٍ كجاءٍ وأُوءٍ كسوءٍ وإِئْيٍ كبيع مجهولاً وعند بناء الرباعي والخماسي منها يختص
التخفيف بالثانية والرابعة كما يقال أُوأُو بقلبهما واوين إن بني رباعي على زنة بُرثُنٍ وإِيئِي كضِبْئِرٍ بقلب الثانية
ياءً كما في إِيتِ والرابعة ألفاً إن بني على زنة دِرهَمٍ وعند بناء الخماسي منها كقِرطَعْبٍ يقال إِيأَاءٍ على زنة إعطاءٍ
بقلب الثانية ياءً كايت والرابعة ألفاً كآدم وكجَحمَرِشٍ يقال أَءَأٍ بقلب الثانية ألفاً كما في آدم والرابعة ياءً لانكسار
نفسها كما في أئمة وكسفرجل يقال أَوأَيٍ بقلب الثانية واواً كأوادم والرابعة ياءً لكونها في موضع اللام الأولى
من الخماسي بعد همزة أخرى ساكنة كما أبدلت ياءً عند بناء قِرْأَيٍ من قرءٍ كسِبَطْرٍ لوقوعها في موقع اللام بعد الساكنة
كما مر آنفاً وقس على هذا. [الإعلال] في الصناعة [تغيير حرف العلة للتخفيف] ولا يطلق على تغيير غيره
وإن كان للتخفيف كتخفيف الهمزة بإبدالها على ما مر ولا على تغيير حرف العلة لغير التخفيف كقلب الألف من دابة
همزة عند من جد في الهرب عن التقاء الساكنين المهروب عنه وكتغيير ما هو في حال الرفع في الأسماء الستة والمثنى
والجموع إلى غيره نصباً وجراً للإعراب كتغيير الواو من أبوك إلى الألف في أباك وفي مسلمون إلى الياء من مسلمين
[و] الإعلال [يجمعه] ثلاثة أقسام ينحصر هو فيها وهي [القلب] كما في قال [والحذف] كما في قل [والإسكان]
نحو يقول وبينه وبين الإبدال عموم من وجه لتصادقهما في نحو قال ووجود الإعلال بدونه في يقول والعكس
في نحو أُصيلال باللام بدل النون في أُصيلان واصطلحوا على تخصيص لفظ القلب بإبدال حرف العلة والهمزة
فهو أخص من الإعلال من وجه ومن الإبدال مطلقاً [و] الإعلال [حروفه الألف والواو والياء] وهذه كيت

حروف

وَلَا تَكُونُ الْأَلِفُ أَصْلًا فِي مُتَمَكِّنٍ وَلَا فِعْلٍ وَلَكِنْ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ

حروف العلة لكونها العليل المتغير الأحوال لكثرة التغيير فيها لاستثقالها لكثرة دورانها وكمال خفتها حتى كأنها لا تحمل من الثقل ما تحمله غيرها وكأنها تصير عليلة به فيزال عنها ذلك بالتغيير والاعلال فالإعلال لأنه إزالة العلة فأن هذا الباب قد يجيئ لهذا المعنى كما يقال أشكاه أى أزال شكايته وبعضهم جعل الهمزة أيضاً من حروف العلة لما فيها من التغييرات المطردة وإن لم تبلغ حد تلك الحروف في كثرة ذلك [والألف] من تلك الحروف [لا تكون أصلاً في] اسم [متمكن ولا] في [فعل] بالاستقراء ولأن شأن أصولهما أن لا يقبلها الألف وهو الحركة فأن أول الكلمة متحركة لا محالة وآخر الاسم المتمكن محل الأعراب وثانيه يقع في التصغير كان الثالث منه يكسر في تصغير غير الثلاثى والرابع من الخماسى يصير محلاً للأعراب بعد حذف الخامس فيه وفي التكسير والفعل الثلاثى أصوله كلها متحركة في الماضى وباقى التصاريف يجرى على حروفه والفعل الرباعى وإن كان الثانى منه ساكناً لكنه فرع الثلاثى وحقه أن يجرى على منواله فالمناسب عدم جعلها أصلاً في شيئ من المتمكن والفعل [ولكن] يقع فيهما مبدلة [عن واو أو ياء] وترد إلى أحديهما عند الحاجة إلى التحريك وأما جعلها أصلاً والتزام ابدالها عند الحاجة فمع ما فيه من التمحل ربما أدى إلى اللبس بين الأصلية منها والمنقلبة إذ لا شك في وقوعها منقلبة في بعض الألفاظ وزعم بعضهم أن الألف الأولى في عاعى يعاعى عيعاءً وحاحى يحاحى حيحاءً أى قال عوعا وحوحا وهما زجران للضأن أصلية ليست منقلبة عن الياء أو الواو ولأنهما رباعيان على فعلل فعللاً كدحرج دحراجاً على ما صرح به سيبويه والواو والياء لا ينقلبان ألفاً في ثانى الرباعى لسكونهما فيه وزعم جمهور البصريين أن مجئ عيعى يعيعى يدل على أن تلك الألف منقلبة

[Marginal notes:] وقيل عوعى زجر الضأن وقيل الذئب العزوف يقولان عرياعز هذا الزجر وياء عا عيت لا ينفعني العيعاء والعزو واحدة العزى على ما ذكره ابن فارس منه — وتجئ عوعى لأنه يناسب انقلاب الألف عاعى يعاعى عن الواو أيضاً على خلاف القياس كما في ياجل في يوجل وعوعى وحوحا في أصلهما أعنى الصورتين يناسب ذلك أيضاً ولعل عيعى يعيعى إلى استعمال الألفاظ اعتبروا انقلاب الألف عن الياء فتأمل منه

[Interlinear glosses:] أى باب الإعلال — أى الألف — أى التلفظ

وَقَدِ اتَّفَقَتَا فَاءَيْنِ كَوَعْدٍ وَيُسْرٍ وَعَيْنَيْنِ كَقَوْلٍ وَبَيْعٍ وَلَامَيْنِ كَغَزْوٍ وَرَمْيٍ وَتَقَدَّمَتْ كُلٌّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى

فَاءً وَعَيْنًا كَيَوْمٍ وَوَيْلٍ وَاخْتَلَفَتَا فِي أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمَتْ عَيْنًا عَلَى الْيَاءِ لَامًا بِخِلَافِ الْعَكْسِ

عن الياء على خلاف القياس كما في طائي كراهة اجتماع يائين بعد مثلين حلقيين في بعض التصاريف كعيعيت و

عيعينا وهذا بخلاف اجتماعها بعد مثلين غير حلقيين في صيصية مع أنها اسم والاسم أخف من الفعل على ما

يقال وزعم بعضهم أنها زائدة وأن عاعى عيعاء وحاحى حيحاء على فاعل فيعالا كقاتل قيتالا لا لمجيء معاعاة ومحاحاة

كمباراة ومحاشاة وقال سيبويه أن المعاعاة والمحاحاة مصدران ميميان بالحاق التاء للمرة على مفعللة كدحرجة

والأصل معيعية ومحيحية وقيل أن كلتا الألفين في عاعى وحاحى أصليتان لأن الأصل فيهما الصوت الذي

ليس للألف أصل فيه وقلبت الثانية ياء عند اتصال الضمير المرفوع حملا على الألف الرابعة في غيرها كأغزيت وسلقيت

ثم إن ما ذكر بخلاف الحرف وغير المتمكن من الاسم إذ ليس الشأن في جميع أصولها قبول الحركة ولا يجري عليها التصرف

يؤدي إلى تحريك ما كان ساكنا فلذا حكموا بأصالة الألفات الواقعة فيها كإلى وما ومتى ومهما وكذا

في الأسماء الأعجمية [و] الواو والياء [قد اتفقتا] في وقوعهما [فاءين كوعد ويسر وعينين كقول وبيع ولا

مين كغزو ورمي وتقدمت كل واحدة على الأخرى فاء وعينا] فيكون الياء فاء والواو عينا [كيوم] ولم يسمع

غيره مما فيه الفاء ياء والعين واوا سوى يوح للشمس كذا يقال [و] بكون الواو فاء والياء عينا نحو [ويل] قيل ولم

يسمع غيره مما يماثله في ذلك سوى ويح وويس وويب بالموحدة كويل يقال ويلك (بالهاء) كما ويحك وويبك واتفقتا أيضا

في كونهما عينا ولاما نحو بوّ وقوّ بالواو المشددة فيهما وحيّ وعيّ بالياء المشددة [واختلفتا في أن الواو تقدمت

عينا على الياء لاما] نحو طويت ونويت [بخلاف العكس] وهو تقدم الياء عينا على الواو ولاما فإنه ليس بواقع في

كلامهم

قوله ويلا الويل كلمة عذاب وواد في جهنم أو بئر أو باب لها [illegible] وويح كلمة رأفة و[illegible] وويس كلمة تستعمل في موضع رأفة واستملاح للصبي وقد يقال إن الأصل في الكل وي فوصلت بلام مرة وبحاء أو بسين أخرى والويب [illegible] والبو ولد الناقة ويقال لجلد ولدها [illegible] يحشى تبنا أو غيره ويقرب إلى الناقة التي مات ولدها [illegible] ويلك وويلا ونحوها [illegible] الرفع في نحو ويل للابتداء [illegible]

ووَاوُ حيوانٍ بدلٌ عن ياءٍ وأنّ الياءَ وقعتْ فاءً وعيناً في يَيَنَ وفاءً ولاماً في يَدَيْتُ بخلافِ الواوِ إلّا في
الأوّلِ على الأصحّ وإلّا في الواوِ على وجهٍ

في كلامهم عند الجمهور ولعلّ السرّ فيه ما يقال من أنّ المناسب كون الحرف الأخير مما قبله لتثاقل الكلمة بازدياد
حروفه ولكونه محلّ الأعراب [و] أمّا [واو حيوانٍ] على فَعَلانٍ بالتحريك فليست أصليّة حتى يلزم وقوعها لاماً
بعد الياء عيناً بل هي [بدلٌ عن ياءٍ] على ما ذكره سيبويه وأصحابه والحامل على ذلك ليس قولهم في الماضي حَيِيَ
بيائين كفرح إذ لا دلالة فيه على أصالتهما لجواز كون الثانية منقلبة عن الواو لانكسار ما قبلها كما في رَضِيَ
بل الحامل عليه عدم النظير له في كلامهم فأصله حييان وكان القياس أن يقلب ياؤه الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها وتحذف بالتقاء الساكنين لكنهم أبقوها متحركة ليكون الكلمة مناسبة لمدلولها في التحرك كالجولان ثم كرهوا
المثلين المجتمعين فقلبوا الأخيرة التي هي أولى بالتغيير واواً خلافاً للمازني حيث زعم أنّ الواو فيه أصليّة [و]
اختلفت الواو والياء أيضاً في [أنّ الياء وقعت فاءً وعيناً في يَيَنَ] لموضع بين ضاحك وضُوَيْحِك أو عين
ماءٍ [و] وقعت [فاءً ولاماً] فقط [في يَدَيْتُ] بيائين بينهما الدال المهملة بمعنى أنعمت ويقال أيضاً يديت فلاناً فهو
يَيْدِيٌّ كمرميّ اسم مفعول إذا أصبت يده وكذا يد الجارحة فأنّ أصلها يَدْيٌ ولعلّ قولهم يَدَيْتُ مأخوذ منها فأنهم
قد يتجوّزون بها عن النعمة [بخلاف الواو] فأنها لم تقع فاءً وعيناً [إلّا في أوّل على المذهب الأصحّ] فيه هو أن يكون
من ووَل بواوين على ما مرّ في ذي الزيادة فأنها على هذا القول وقعت فيه فاءً وعيناً وقد يعترض عليه بأنّ وقوع
الياء أيضاً فاءً وعيناً لم يرد إلّا في يين ولا نظير له فاتفقتا في عدم وقوعهما كذلك إلّا في لفظ واحد إلّا أن يقال و
رود الياء كذلك مقطوع به بخلاف الواو للخلاف في لفظ أوّل [و] لم تقع الواو فاءً ولاماً [إلّا في] لفظ [الواو على وجه] وهو

قوله الثانية لأن القياس عندهم في الإعلال الآخر فالآخر من المتأخر عند اجتماع يائين متحركة كما مر منه

قوله والخفقان ومن ثم لم يرجعوا في الجولان حملوا النقيض على النقيض قوله ولذا لم يدغموا في الحيوان لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واواً ولم يقلبوا الأولى لأن التغيير بالآخر أولى چاپرکی

وأنّ الياءَ وقعت فاءً وعيناً ولاماً في يَيَّيْتُ بخلافِ الواوِ إلّا في الواوِ على وجهٍ

أنّ الأصل فيه وَيَوٌ بياءٍ مفتوحةٍ بين واوين لا وَوَوٌ بثلث واواتٍ كراهةَ بناءِ الكلمة من الواواتِ ثمّ إنّ الياءَ

قلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها على ما ذهب اليه أبو عليّ فإنّها وقعت فاءً ولاماً على هذا القول وتصغيره وُيَيَّة مع

تاءِ التأنيث كعُرَيْعَةٍ وقُدَيْمٍ وأصلها وُيَيْوَةٌ قلبت الواوُ الثانيةُ ياءً بعد ياءِ التّصغير وادغمت وعلى هذا يقال

وُيَّيْتُ الواوَ من باب التفعيل بواوٍ ويائين أي كتبت الواوَ وأصله وُيّوت قلبت الواو الأخيرة الرابعة ياءً كما في

أَعْطَيْتُ وأَعْلَيْتُ [و] اختلفنا أيضاً في [أنّ الياءَ وقعت فاءً وعيناً ولاماً في يَيَّيْتُ] الياءَ من باب التفعيل أي

كتبتها عند من قال أنّ الأصلَ في لفظ الياءِ يَيِيٌ بثلثِ ياءاتٍ قلبت الثانيةُ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها والثالثة

المتطرّفة بعد الألف همزةً وأمّا عند أبي عليّ ومن وافقه فأصله يَوَيٌ بواوٍ بين يائين والفعل يَوَّيْتُ [و] هذا [بخلاف

الواوِ] فإنها لم تقع فاءً وعيناً ولاماً [إلّا في] لفظ [الواوِ على وجه] آخر وهو ما ذهب اليه الأخفش من أنّ أصله

وَوَوٌ بثلثِ واواتٍ لا وَيَوٌ بالياءِ بين الواوين لعدم الياءِ عيناً على الواوِ لاماً في كلامهم فقلبت الثانيةُ ألفاً وتصغيره

أُوَيَّةٌ والفعل أَوَّيْتُ وأصلها وُوَيْوَةٌ ووَوَّوْتُ بالواواتِ في كلٍّ منهما فقلبت الأولى همزةً فيهما لكونها أول واوين

متحركتين وقعتا في الصدر وقلبت الثالثة بعد ياءِ التّصغير ياءً وادغمت وكذا قلبت الأخيرة في الفعل ياءً كأعْطَيْتُ

فلا فرقَ بين لفظي الواوِ والياءِ في تحقّق الخلافِ في أصلهما ورجّح قول أبي عليّ بأنّ إتحاد الفاءِ واللّامِ كما في سَلِسٍ

وقَلِقٍ على قلّته أكثر من اتحاد الفاءِ والعينِ واللّامِ والحمل على الأكثر أولى وهكذا اختلفوا في كلّ ما كان ثانيه ألفاً

وبعدها همزةٌ من أسماءِ حروفِ التهجّي كالهاءِ والباءِ الموحدةِ فقال أبو عليّ الأصلُ هَوَيٌ وبَوَيٌ مثلاً والجمع أَهْواءٌ

وأَبْواءٌ

(حاشية: يجيء اتحاد الفاء والعين واللام في الصحيح الاّ في لفظ واحد وهو ببّة مشددة بالموحّدات مع لحوق التاء وذلك لكونها حكاية صوت الصبي وليس بها وضعاً أصلياً حتى يحترز فيها عن اتحادها فكأنها في غير حكاية الصوت منقولة عنه فتأمل منه)

أَلْفَاءُ تُقْلَبُ الْوَاوُ هَمْزَةً لُزُومًا فِي نَحْوِ أَوَاصِلَ وَأُوَيْصِلٍ وَالْأُولَى إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ بِخِلَافِ وُورِيَ وَجَوَازًا

فِي نَحْوِ أُجُوهٍ وَأُورِيَ وَقَالَ الْمَازِنِيُّ فِي نَحْوِ إِشَاحٍ وَالْتَزَمُوا فِي الْأُولَى حَمْلًا عَلَى الْأُوَلِ

وأبواء والفعل هوّيت الهاء وبوّيت الباء من باب التفعيل وقيل الأصل هيئ وبيئ بيائين والجمع أهياء وأبياء

والفعل هيّيت وبيّيت والإعلال على القولين كإعلال الياء التحتانية وأما نحو الصاد والكاف والدال مما فيه ألف

فقط فيقال ان حمله على الواوي أولى لكونه الأكثر والفعل صوّرت ودوّلت وكوّفت مثلًا [ألفاء] من قبيل الأسماء

المعدودة لا محل له من الإعراب أو هو مبتدأ محذوف الخبر أو خبر لمحذوف وكذا قوله والعين واللام [تقلب الواو]

إن كانت فاءً [همزة لزومًا] إذا وقعت بعدها أخرى كما [في نحو أواصل] كضوارب في جمع واصلة [وأويصل] في تصغير

واصل وأصلهما وواصل ووويصل بواوين فقلبت الأولى منهما همزة كراهة الافتتاح بهامع اجتماع المستثقل

وذلك [إذا تحركت الثانية] أيضًا كما أن الأولى متحركة وإن اختلف حركتاهما [بخلاف] ما إذا سكنت الثانية نحو

[وُورِيَ] على البناء للمفعول في وارى الشيئ مواراةً إذا ستره فإن قلبها همزة ليس بلازم لضعف الثقل

حتى صار كالمعدوم بسكون الثانية [و] تقلب الواو المضمومة الواقعة فاءً [جوازًا] ان لم يقع بعدها أخرى

كما [في أُجُوهٍ] في وُجُوهٍ جمع وَجْهٍ [و] كذا إذا وقعت بعدها ساكنة كما في [أُورِيَ] لما فيهما من الثقل وإن قل فجاز

القلب للمبالغة في التحرز عن الاستثقال وتركه كما في قوله تعالى ما وُورِيَ عنهما من سوآتهما لعدم الاعتناء بهذا

القدر منه [وقال المازني] يقلب أيضًا جوازًا قياسًا مطردًا إذا كانت مكسورة كما [في نحو إشاح] في وِشاح وهو

شيئ ينسج من الأديم عريضًا ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها وغير المازني جعل القلب

في مثله مقصورًا على السماع وقد تلخص الحاصل ههنا أن لزوم القلب مشروط بتحرك الثانية والإجاز [و] لكنهم على تقدير كون

والجمع أصوار وأدوال وأكواف وأما جيم وسين وعين مثلًا فعينها ياء موجودة مثل بيت وديك ولا دليل على كونها منقلبة عن الواو فيقال جيمت الجيم مثلًا منه

على أن يكون الثالثة في قلب الواو في نحو أواصل وأويصل همزة أنهم لما قلبوا الهمزة في صورة التكرير عند تخفيفها في نحو أوادم وأويدم واو أعكسوا الأمر عند تكرر الواو واحتياجها إلى التخفيف ليحصل التعادل ثم حمل عليه نحو أشاح وغيره منه

وأمّا أناة وأحد وأسماء فعلى غير القياس

الأَوّل في الأصل بواوين قد [التزموه] أي هذا القلب [في] مؤنّثه [الأُولى] وإن لم يتحقّق فيه شرط اللّزوم لسكون الثّانية فيه [حملاً على الأَوّل] في الجمع فإنّ أصله وُوَلٌ بواوين متحرّكتين أولهما مضمومة وثانيهما مفتوحة فيتحقّق فيه شرط لزوم القلب فحيث علموا لزومه في الجمع التزموه في المفرد كراهة اختلافهما في الحروف بحسب الظّاهر ولم يعكس بأن يحمل الجمع عليه في جواز ترك القلب ترجيحاً للتّخفيف ولأنّ المفرد لاشتماله على علامة التّأنيث مؤنّث لفظيٌّ فحمله على الجمع الخالي عن التّأنيث اللّفظيّ أولى من العكس ويظهر من كلام بعضهم الاكتفاء في لزوم القلب بأصالة الثّانية الواو كما في الأُولى فإنّه فعلى بخلاف أُوْرِيَ في وُوْرِيَ فإنّه فُوعِلَ كَقُوتِلَ فواوه الثّانية زائدة وقال سيبويه إذا بنى من وعد مثل كوكب يقال أَوْعَد بقلب الواو الأُولى همزة وهذا يدلّ على أنّه لم يشترط في قلب الأُولى همزة أصالة الثّانية ولا تحرّكها ويرد عليه عدم القلب في وُوْرِيَ وقد يعتذر عنه بأنّهم شبّهوا مدّته بألف وارى لانقلابها منها وقد يقال لعلّه أراد جواز القلب مع سكون الثّانية كما ذكره المصنّف دون الوجوب فتأمّل [وأمّا أناة] في قولهم امرأة أناة إذا كان بها فتور وكسل وأصلها وَنَاةٌ بالواو من الوني بالألف المنقلبة عن الياء وهو الفتور [وأحد] من الوحدة وأصله وَحَدٌ [وأسماء] من أعلام النّساء وأصله عند سيبويه والأكثر وسماء على فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه [فعلى غير القياس] بالاتّفاق لأنّ الواوات في أوائلها مفتوحة من غير تكرّر فقياسها أن تبقى على حالها فقلبها همزة خلاف القياس وزعم المبرّد أنّ أسماء علم منقول من جمع الاسم وهو أسم ومنعه من الصّرف للعلميّة والتّأنيث المعنويّ ورجّح مختار الأكثر بقلّة التّسمية بالجمع

ويعضده

وتقلبان تاء في نحو اتّعد واتّسر بخلاف ايتزر وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها والياء واوا إذا انضم ما قبلها

وعنه من الصرف في كلامهم وإن سمي به مذكر فهو فعلاء كحمراء والا لم يكن فيه حينئذ سبب غير العلمية وبناء

منعه من الصرف على التوهم أو نقله عن اسم المؤنث فيراعى أصله كزينب إذا سمي به رجل بعيد جدا وقد تقلب

الواو في المصدر تاء لتقاربهما في المخرج وتشاركهما في الهمس كتراث وتقوى في وراث ووقوى وتولج في وولج بوا

وين كجوهر من الولوج لمأوى الوحوش والمرئيات في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة الإيسار على لغة في اليسار

لليد اليسرى ويقاظ جمع يقظان كذا قال نجم الأئمة رحمه الله [و] الواو والياء [تقلبان] في باب الافتعال [تاء] وتدغم في تاء

الافتعال للتخفيف أما الواو فلمناسبتها للتاء وأما الياء فلأنهم حملوها في ذلك على الواو لما بينهما من التواخي [نحو اتّعد]

القوم أي أوعد بعضهم بعضا في الشر ويقال في الخير تواعد وكذا قال الجوهري ويقال اتّعد فلان أيضا أي قبل الوعد

وأصله اوتعد [واتّسر] القوم الجزور فتسموها بحسب سهامهم في الميسر أي القمار المعروف في الجاهلية وأصله

ايتسر بالياء ومعناه يسر القوم الجزور وكذا في التصاريف غير الماضي هذا إذا لم يكن حرف العلة منقلبة عن الهمزة [بخلاف]

المنقلبة عنها فإنها لا تقلب تاء لعروضها وكونها في معرض الزوال نحو [ايتزر] فلان بالإزار بصيغة الماضي وأصله

ائتزر بهمزتين فقلبت الثانية ياء كما في ايت ويقال في المضارع منه آتزر بقلب الثانية ألفا كما في آدم وجوز بعض

البغدادية القلب تاء والإدغام في كل ياء منقلبة عن الهمزة في باب الافتعال نحو اتّزر واتّمن واتّهل من الإزار و

الأمانة والأهل وفي رواية عن عاصم أنه قرء فليؤد الذي اتّمن بالقلب والإدغام وحكى غيرهم اتّزر في الماضي وفي

المضارع أيضا للمتكلم تبعا للماضي فقال ابن مالك أنه مقصور على السماع وقيل أنه من تحريف الرواة وأما اتّخذ

فسيجيء الكلام فيه [وتقلب الواو] الساكنة [ياء إذا انكسر ما قبلها والياء] الساكنة [واوا إذا انضم ما قبلها] لاستثقال

قوله وتقلبان الخ أصل اتعد واتسر اوتعد وايتسر قلب حرف العلة فيهما تاء وأدغم يقال اتسر أي لعب بالقمار هذا إذا لم يكن حرف العلة منقلبة عن الهمزة وأما إذا كانت منقلبة عنها كما في ايتزر وأصله ائتزر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلا تقلب تاء لأنها عارضة تزول عند الوصل

قوله في رواية عن عاصم أنه قرء فليؤد الذي اتّمن بالقلب والإدغام ... يستشهد به ... في صحيح البخاري ... عائشة قالت كانت إحدانا إذا كانت حائضا ... رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تتزر ...

نَحْوُ مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ وَمُوقِظٍ وَمُوسِرٍ وَتُحْذَفُ الْوَاوُ مِنْ نَحْوِ يَلِدُ وَيَعِدُ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ أَصْلِيَّةٍ

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُبْنَ نَحْوُ وَدَدْتُ بِالْفَتْحِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْلَالَيْنِ فِي يَدُّ

كلّ من الواوِ السّاكنة المكسورِ ما قبلها والياءِ السّاكنةِ المضمومِ ما قبلها إن لم تكن مشدّدة بخلافِ الواوِ المشدّدةِ ٥

المكسورِ ما قبلها والياءِ المشدّدة المضمومِ ما قبلها نحو إجلِوّاز مصدرِ اجلَوّز بالتّشديد ومُيّل على البناءِ للمفعول من

٧ فتتحمل ما لا تتحمله غيرها وإن جاز باب التّفعيل من الميل فأنّ المشدّدة لقوّتها كالحرف الصّحيح نحو دِينار في دِنّار فالأوّل [نحو ميزانٍ وميقاتٍ] من الوزن

القلب ياءً في إجلواز نحو اجليواز ﻛﻤﺎ

والوقت [و] الثّاني [موقِظٍ] من اليقظة [ومُوسِرٍ] من اليسار بمعنى الغِنيِّ [وتحذف الواو] قياسًا مطّردًا جاء في الصحيح ﻫ

من المضارع المعتلّ الفاءِ على يفعِل بكسر العين [نحو يَلِدُ ويَعِدُ] وأصلهما يَولِدُ ويَوعِدُ وإنّما حذفت [لوقوعها بين

ضمّتين والياءِ في حكم ﻫ

ياءٍ] هي حرف المضارعة في الغَيبة [وكسرةٍ أصليّةٍ] في العين والواو في حكم كسرتين فيستثقل اجتماعهما مع وجود

كسرة أخرى بعد الواو فحذفت تخفيفًا ولم تحذف من يُوعِدُ مع كسر العين في باب الأفعال لحصول شيءٍ من التّخفيف

بمصادفة الضّم المجانس لها قبلها في حرف المضارعة ولأنّه في الأصل يأوْعِدُ فلم يقع الواو فيه بين الياءِ والكسرةِ نظرًا إلى

أصله كذا قيل [ومن ثمّه] أي ومن أجل وجوب حذف الواو في مثل ما ذكر [لم يُبْنَ] الماضي المضاعف المعتلّ الفاء

الواوي الخالي عن حرف الحلق [نحو وَدَدْتُ] من المودّة وهي المحبّة [بالفتح] في العين بل بني على فَعِل بكسرها ليكون مضا

رعه مفتوح العين نحو يَوَدُّ [لما يلزم من اعلالين] وهما حذف الواو والأدغام [في] مضارعه نحو [يَدُّ] لو بني ذلك

الماضي بفتح العين لما تقرّر عندهم في المثال المضاعف الّذي كان ماضيه مفتوح العين من لزوم الكسر في عين المضارع

منه إلّا مع حرف الحلق فيجوز معه الفتح وإذا كان مضارعه مكسور العين لزم حذف الواو مع وجوب إدغام العين

في الكلام

وَحُمِلَ أَخَوَاتُهُ نَحْوُ أَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَصِيغَةُ أَمْرِهِ عَلَيْهِ وَلِذَلِكَ حُمِلَتْ فَتْحَةُ يَسَعُ وَيَضَعُ عَلَى الْعُرُوضِ

وَيَوْجَلُ عَلَى الْأَصْلِ وَشُبِّهَتَا بِالتَّجَارِيْ وَالتَّجَارِبِ بِخِلَافِ الْيَاءِ فِي نَحْوِ يَيْئِسُ وَيَيْسِرُ

في الكلام فكأنهم عدلوا فيه عما يستعقب اعلالين ترجيحا لما لا يلزم فيه ذلك وإن كان قد يقع في كلامهم ما فيه اعلا

لان أو اكثر كما يظهر لك في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى ثم أن الأصل في حذف الواو هو المضارع الغائب الذى فيه الياء [وحمل

أخواته نحو أعد ونعد] للمتكلم والمتعدد [وتعد] بالتاء للغائبة والمخاطب [وصيغة أمره] نحو عِدْ

[عليه] وإن لم يتحقق فيها سبب الحذف لعدم الياء لكون الباب على وتيرة واحدة وفي الأمر وجه آخر وهو أنه مأ

خوذ من صورة المضارع بحذف حرف المضارعة فيحصل ما ذكر من غير واو ولا همزة وصل [ولذلك] الذى أشير

اليه من أن حذف الواو انما هو لوقوعها بين الياء والكسرة وذلك انما يتأتى مع كسر العين في المضارع [حملت

فتحة يسع] مضارع وسع ويضع مضارع وضع ويطأ مضارع وطأ ويدع ونحوها [على العروض] ذهابا

الى أن العين فيها مكسورة في الأصل والفتحة عارضة لأجل حرف الحلق اذ لولا الحمل على ذلك لم يكن لحذف

الواو منها وجه لعدم وقوعها بين الياء والكسرة [و] لذلك أيضا حملت فتحة [يوجل على الأصل] وقالوا انها

أصلية اذ لو كانت عارضة لحذف الواو كما في يسع [و] هاتان الفتحتان [شبهتا] في كون أحديهما عارضة

والاخرى أصلية [بالتجارى والتجارب] من حيث الكسرة فيهما فانها عارضة في أحديهما أى في التجاري لأنه

مصدر تجارى يتجارى كتباعد يتباعد فالراء فيه مضمومة في الأصل كالعين في التباعد وكسرت لوقوع الياء

بعدها وهي أصلية في الاخر وهو التجارب لأنه جمع التجربة وقياس الجمع الذى ثالثه ألف بعدها حرفان أن

يكون أولهما مكسورا نحو صحائف ومساجد وما ذكره في الواو من انها تحذف مع الكسرة وتثبت مع الفتحة [بخلاف

وإنما حكموا بالعروض في الأول والأصالة في الثاني لسقوط الواو من الأول دون الثاني وشبهت الفتحة في يسع بالكسرة في التجاري حيث كانت عارضة وأصله تجارى فقلبوا الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء متطرفة وشبهت الفتحة في يوجل بالكسرة في تجارب حيث كانت الكسرة أصلية لأنه جمع تجربة ه جاربردي

محافظة على الياء ع ب

وقد جاء يَيْسَن ويَائِسُ كما جاء يَاتَعِدُ ويَاتَسِرُ وعليه جاء مُوتَعِدٌ ومُوتَسِرٌ في لغة الشافعي

وشذّ في مضارع وَجِلَ يَيْجَلُ ويَاجَلُ ويِيجَلُ وتُحْذَفُ الواوُ

[و] الياء [في المفتوح العين] [نحو يَيْسَن] مضارع يَئِسَن [و] المكسور العين نحو [يَيْسِرُ] يَسَرَ إذا لعب الميسرَ و هو القمار فإنّه لا فرق بينهما فإنّها تثبت مع الكسرة كما تثبت مع الفتح لعدم ثقلها بالوقوع بين الياء والكسرة [و] لكن [قد جاء] فيهما مع الهمزة الحذف والقلب ألفاً إستثقالاً لها معها وذلك كما جاء [يَئِسَن] بإثبات حرف المضارعة وحذف الياء التي هي الفاء [ويَائِسُ] بقلبها ألفاً وهذا [كما جاء] قلب حرف العلة ألفاً في المضارع في باب الافتعال نحو [يَاتَعِدُ ويَاتَسِرُ وعليه جاء] في اسم الفاعل منهما [مُوتَعِدٌ ومُوتَسِرٌ] بالواو المنقلبة عن الياء الساكنة المضمومة ما قبلها وهذا [في لغة الشافعي] فإنّه كان يتكلم هكذا وهذا يوافق لغة بعض الحجازيين وجاء في لغة هؤلاء في الماضي من الواوي إِيتَعَدَ بالياء المنقلبة عن الواو الساكنة المكسور ما قبلها وكذا في الأمر وذلك عند بقاء الهمزة الوصلية المكسورة فإن حذفت درجاً فالمسموع ليس إلّا التاء المشدّدة نحو واتَّعِدْ بالواو العاطفة وجاء في اليائي إِيتَسَرَ بالياء من غير القلب تاءً [وشذّ في مضارع وَجِلَ يَيْجَلُ] بقلب الواو ياءً من غير تغيير آخر [ويَاجَلُ] بقلبها ألفاً [ويِيجَلُ] بقلبها ياءً مع كسر حرف المضارعة وإن كان هو الياء التي لا يكسرها من يكسر حروف المضارعة والكسرة مستثقلة عليها لانجبار ذلك بتقوّي الياء بالياء الأخرى ففيه أربع لغات هذه الثلثة ويوجل والظاهر كلام أبي علي أنّ هذه الأربعة قياس على قلّة في كلّ ما كان معتلّ الفاء على فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع [وتُحْذَفُ] وجوباً [الواوُ] المكسورة

(حاشية: لأن الياء أصلية لتنفيذ العلة المذكورة إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة — فإنها لا تحذف)

(حاشية: وقد يقال إن مقتضى هذه اللغة أن يتلفظ بالواو وعند زوال الهمزة الوصلية المكسورة لزوال سبب القلب ياء وهو انكسار ما قبلها لكن المسموع منهم هو التاء المشددة)

(حاشية: جاز بكسر لأنها أصلية — جاز بكسر لأنها أصلية)

من الصدور

مِنْ نَحْوِ الْعِدَةِ وَالْمِقَةِ وَنَحْوِ وِجْهَةٍ قَلِيلُ

من المصدر وإن ضعف ثقلها بسكون ما بعدها إذا كانت محذوفة في المضارع لما فيها من شوب الثقل بالكسرة

مع استسهال الخطب في حذفها بكونها في معرض الحذف في المضارع فنقلت كسرتها إلى ما بعدها وحذفت إجراءً

للمصدر مجرى المضارع من باب إجراء الأصل مجرى الفرع لأنهم يبتدئون بأعلال الفعل لكثرة دورانه وكثرة الدواعي

إلى التصرف فيه ثمّ يتبعه المصدر في الأعلال ومن ثمّ قيل الفعل في باب الأعلال أصل للمصدر وذلك [كَالْعِدَةِ]

مصدر وَعَدَ يَعِدُ [وَالْمِقَةِ] مصدر وَمِقَ يَمِقُ وأصلهما وِعْدَةٌ ووِمْقَةٌ بكسر الواو وقد تحذف مع حركتها من

غير نقل ويفتح ما بعدها إذا كان مفتوحاً في المضارع لحرف الحلق كطَأَةٍ وسَعَةٍ وقد يكسر أيضاً مثل ذلك كهِبَةٍ

وتبقى الواو إذا لم يكن مكسورة كالوَعد أو لم يحذف من المضارع كوِصَالٍ مصدر يواصل ووِدَادٍ مصدر يوادّ ثمّ إنّ

التاء في نحو ذلك حاصلة فيه قبل الأعلال والحذف كما في ثمرة من الصحيح لكنها لما صادفت حذف الواو جعلت كا

لعوض عنها فلزمت لكن لم يعتدّ بتعويضها فضل اعتداد ولذلك وقف عليها بالهاء ولم تكتب مطوّلة بخلاف ما يعتدّ

فيه بالتعويض كالأخت والبنت وقد جاء حذفها على شذوذ كما في قول الفضل بن عباس بن عتبة: إِنَّ الْخَلِيطَ

أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا ÷ وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا ÷ أي عدة الأمر على ما قال الفرّاء وقيل إنه عدى

بالألف جمع العدوة بمعنى الناحية لأنه أراد نواحي الأمر [وَنَحْوِ وِجْهَةٍ] بإثبات الواو المكسورة [قَلِيلُ] وإنّما جاز

ذلك فيها لأنها ليست مصدراً يجري مجرى المضارع بمعنى التوجه بل معناها المكان والجهة التي يتوجه إليها ولـ

لزوم الحذف والتعويض إنّما هو في المصادر دون غيرها كوِلْدَةٍ ووِعْدَةٍ في الاسم ولو جعلت مصدراً فالتاء فيها

مجرّدة عن اعتبار التعويض لئلا يكون كالجمع بين العوض والمعوّض وترك الأعلال فيها للتنبيه على الأصل كتركه

(حاشية، في الهامش بخط صغير مائل:)

أما بقاء الواو في نحو الوعد فلعدم شوب الثقل وأما في نحو وصال فلعدم ما يستسهل به الخطب في حذفها

البيت لأبي أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب قال العيني الخليط صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ويستوي فيه الواحد والجمع والبين الفراق فانجردوا أي [illegible] ... عد الأمر فإن أصله عدة الأمر ولا يختص ذلك بالنظم وهو كثير جداً انتهى والمراد بالخليط ههنا معنى الجمع ... جدّوا الفراق ويحتمل أن يكون من الجد بمعنى ... في الفراق واجتهدوا فيه ... أخلفوك وعد الأمر الذي وعدوه من الوفاء ... وقال التفتازاني فانجردوا أي فأسرعوا [illegible]

(حاشية بين السطرين:) [illegible]

اَلْعَيْنُ تَقْلِبَانِ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي حُكْمِهِ فِي اسْمٍ ثُلَاثِيٍّ أَوْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ أَوِ اسْمٍ مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا

مع وجود سببه في القود والعود واما صلة بضم الصاد مع حذف الواو فشاذ ولعل أصلها الصلة بكسرها فحذفت الواو ثم حولت بعد حذفها عن الكسرة الى الضمة فلم يعتنوا بها لعروضها [العين] الواو والياء [تقلبان ه ألفا اذا تحركتا] حال كونهما [مفتوحا ما قبلهما أو في حكمه] أي حكم المتحرك المفتوح ما قبله اما بأن يجعل كل منهما في حكم المتحرك واما بأن يجعل ما قبلهما في حكم المفتوح [في اسم ثلاثي] ذي ثلثة أحرف [أو فعل ثلاثي] كذلك [أو] في فعل [محمول عليه] أي على الفعل الثلاثي [أو في اسم محمول عليهما] أي على الفعل الثلاثي والفعل المحمول على الفعل الثلاثي بأن يكون ذلك الاسم محمولا على أحدهما وهذا القلب مع قلة الثقل في الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما لزيادة التخفيف المناسبة لكثرة دورانها ولم يقتصروا على الاسكان كراهة التباس صيغة المتحرك الأوسط بصيغة الساكن الأوسط والألف المنقلبة دالة على الحركة لانقلابها عن المتحرك فلا التباس معها ولم يقلبوهما فائين ألفا في لغة الاكثرين وان تحركتا وانفتح ما يرد قبلهما نحو أود للمضارع المتكلم من المودة وأيل بفتح الهمزة والياء وتشديد اللام للصفة من الييل وهو قصر الأسنان العليا وانعطافها الى داخل الفم يقال رجل أيل وامرأة يلاء لأن فاء الكلمة التي هي أول أصولها جدير بالمحافظة عليها وعدم التغيير الا أن يقوى الداعي اليه وليس ههنا من الاستثقال ما يقوى على ذلك بخلاف العين واللام فان الآخر وما يقرب منه قد يتغير باستثقال لا يتغير بمثله الأول ومن ثم اطرد هذا الاعلال فيهما الا في الأجوف اليائي على فعل بضم العين كهيؤ يهيؤ إذ لو قالوا فيه هاء لزم أن يقال في المضارع يهوء بقلب الياء واوا بعد نقل الضمة على زنة يسوء لاستلزام إعلال الماضي

نحو بابٍ ونابٍ وقام وباع وأقام وأباع واستكان منه خلافاً للأكثر لبعد الزيادة وقولهم استكا
نة والإقامة والاستقامة ومَقام ومُقام

الماضي اعلال المضارع وهو ثقيل بالنسبة الى أصل مع أن شأن الاعلال التخفيف كذا قيل والحسن ترك استثنائه لعدم
نظير آخر له وبعض بني تميم يقلبون الواو التي تكون فاء الفا في الجمع وان كانت ساكنة كما يقولون الاُدطي مثلاً في ه
أو الادطي ثم ان قبلها عينين الفاً [نحو باب وناب] واصلهما بَوَبٌ ونَيَبٌ بفتح الواو والياء المفتوح ماقبلهما
وهما اسمان ثلاثيان [وقام وباع] واصلهما قَوَمَ وبَيَعَ كذلك وهما فعلان ثلاثيان [وأقام وأباع] واستقام و
استباع واصلهما أقْوَمَ وأبْيَعَ كأكرم واستقوم واستبيع كاستخرج وماقبل الواو والياء فيهما ساكنة لكنه في حكم المفتوح
لانفتاحه في أصلها الثلاثي المجرد وان اعتبر نقل حركتهما الى ماقبلهما فهما في حكم المتحرك لاعتبار حالتهما الأصلية وهما على
التقديرين في حكم المتحرك المفتوح ماقبله فقلبتا الفاً وفتح ماقبلهما ان لم ينقل الفتحة منهما اليه فهذان محمولان على الفعل
الثلاثي ولم يعتبروا حركتهما في الأصل المجرد في نحو استوثق واستيسر لكونهما فائين كما في ود [والإقامة والاستقامة]
واصلهما إقوام واستقوام كإكرام واستخراج فماقبل الواو فيهما ساكن لكنهما حملا على فعليهما المحمولين على الفعل الثلاثي
فقلبت فيهما الفاً وحصلت ألفان فحذفت أحدهما بالتقاء الساكنين والتاء عوض كما مر في باب المصدر فهذان اسمان
محمولان على الفعل المحمول على الفعل الثلاثي [واستكان منه] أي من قبيل ما ذكر من المحمول على الثلاثي فإنه استفعل كاستقام
فماقبل حرف العلة فيه ساكن لكنه حمل على أصله الثلاثي [خلافاً للأكثر] حيث جعلوه افتعل كاجتمع وزعموا أن الألف
فيه زائدة كما في ينباع ومنتزاح وإنما قلنا انه منه وجعلناه كاستقام [لبعد الزيادة] في الألف فإن الحكم بزيادتها مع إمكان
أصالتها بعيد [ولقولهم] في مصدره من غير المرة [استكانة] بالتاء التي لم يعهد زيادتها في مصدر باب الافتعال لغير

فالتقى ألفان وإن كانت ساكنة لأنها في حكم المتحرك بالنظر الى الأصل فنقلت الفتحة الى القاف وقلبت الواو الفاً كإقام واستقام فالتقى الفان فحذفت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه و حذفت الأولى وهي عين الفعل عند الأخفش وعوضت التاء من المحذوفة عبد الله

بخلاف قَوْلٍ وبَيْعٍ وطَائِيّ ويَاجَلُ شاذٌ بخلافِ قَاوَمَ وبَايَعَ وقَوَّمَ وبَيَّنَ وتَقَوَّمَ وتَبَيَّنَ وتَقَاوَلَ وتَبَايَعَ

ونحو القَوَدِ والصَّيَدِ

المرّة أصلًا والحمل على أنّ زيادة التاء مع كونها مصدر افتعل لتوهّم كونها مصدر استفعل كاستقام بعيد جدًّا [و] نحو [مَقَام]

بفتح الميم وأصله مَقْوَم كمَقْعَد فما قبل الواو فيه ساكن لكنّه حمل على فعله الثلاثى كما فى أقام وهو محمول على الثلاثى [ومُقام] بضمّ الميم

على أنه مصدر ميمى أو اسم مفعول أو اسم مكان فأصله مُقْوَم كمُكْرَم بسكون ما قبل الواو فحمل على ماضيه المحمول على أصله الثلاثى

كالإقامة فى المصدر وهذا الذى ذكر من القلب ألفًا فى المتحرك المفتوح ما قبله من الواو والياء كائن [بخلاف قَوْلٍ وبَيْعٍ] من المصدر الثلاثى

ونحوهما من الكلمات التى كانت الواو والياء الواقعتان عينين فيهما ساكنين فإنّهما لا تنقلبان فى ذلك ألفًا لحصول التخفيف بالسكون [و

طَائِيّ ويَاجَلُ شاذٌ] لأنّ أصل الأول قبل النسبة طَيِّئ كسَيِّدٍ بالياء المشدّدة فحذفت المدغمة فيها المتحركة وأبقيت المدغمة الساكنة

فقلبها ألفًا شاذ لسكونها وقدمرّ الكلام فيه فى باب النسبة وأصل الثانى يَوْجَلُ بالواو الساكنة فقلبها ألفًا شاذ مع أنها فاء

الكلمة وقد يقال أنّ حرف العلّة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا قياس فى لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزُبَيْدٍ وقبائل

من اليمن ولذلك جعلوا الياء فى المثنى ألفًا نصبًا وجرًّا فلعلّ مثل ذلك وارد على لغتهم كما ورد على تلك اللغة رَبِّ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ

وصُمْتُ فتقبّل تابَتِي وصامَتِي أى تَوْبَتِي وصَوْمِي وكذلك ما ذكر كائن [بخلاف قَاوَمَ وبَايَعَ] مُقَاوَمَةً ومُبَايَعَةً [و

قَوَّمَ وبَيَّنَ] تقويمًا وتبيينًا [وتَقَوَّمَ وتَبَيَّنَ وتَقَاوَلَ وتَبَايَعَ] فأنّ الواو والياء فى كلّ ذلك لا تنقلبان ألفًا وإن كانتا

متحرّكتين لأنّ ما قبلها ساكن وليس بمفتوح ولا فى حكمه لعدم كونه حرفًا هو مفتوح قبل أحدهما فى الأصل المجرّد الثلاثى

كما كان كذلك فى نحو أَقَامَ واسْتَقَامَ كيف لا والأصل المجرّد الثلاثى ليس يشتمل على أحدهما وذلك الساكن معًا [ونحو القَوَدِ]

بالتحريك للقصاص [والصَّيَدِ] بالتحريك أيضًا مصدر الأَصْيَدِ بالمهملتين كالأحمر وهو الذى لا يرفع رأسه كبرًا أو الذى

لا يلتفت

أمّا فى نحو قام وبيع وأراد فيهما بلا زيادة الألف وأمّا فى نحو قوّم بلا زيادة المدغم والمدغم فيه على الحذف المستقيم فى ذى الزيادة وكذلك نحو تقوّم ... وجوّز أبو زيد تصحيح جميع باب الإفعال والاستفعال إذا لم تكن لها فعل ثلاثى وقال سيبويه سمعنا جميع شواذ المذكورة معلّة أيضًا على القياس إلا استحوذ واستروح وأغيلت ... قال ولا منع من الإعلال ... لأنّ الإعلال هو الكثير المطّرد انتهى ومالم يسمع ... وما ليس له فعل ثلاثى كاستروح

وَأَخْيَلَتْ وَأَغْيَمَتْ وَأَغْيَلَتْ شَاذٌّ وَصَحَّ بَابُ قَوِيَ وَهَوَى لِلْإِعْلَالَيْنِ وَبَابُ طَوِيَ وَحَيِيَ

لا يلتفت يميناً وشمالاً [وأَخْيَلَتْ] السحابة كأكرمت بالخاء المعجمة إذا صارت خليقة بالمطر وأخيلت المرئة للناقة

إذا وضعت قرب ولدها خيالاً بفتح المعجمة وهو خشبة يوضع عليها ثياب سود ليخاف منه الذئب فلا يقربه [وأَغْيَلَتْ]

المرئة بالمعجمة كأكرمت إذا أرضعت ولدها الغَيْل بفتح المعجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرئة وهي تجامع أو

عند حملها [وأَغْيَمَتْ] السماء بالمعجمة أيضاً إذا صارت ذات غيم أي سحاب واستحوذ عليه فلان أي غلب و

استصوبه واستروح الريح أي شمها [شاذ] لأن الواو والياء في جميع هذه متحركتان وما قبلهما مفتوح في القود

والصيد وفي حكمه في البواقي كما في أقام وأباع فالقياس قلبهما ألفاً في الجميع فإبقائهما للتنبيه على الأصل مخالفٌ

للقياس وإن اطرد السماع وقد جاء أخالت وأغالت وأغامت واستصاب على القياس [وصح] من حيث العين

بمعنى أنه لم يرتكب إعلال في عينه [باب قَوِيَ] وهو ما كان على فَعِلَ بكسر العين وعينه ولامه كلاهما واو

[و] باب [هَوَى] وهو ما كان على فَعَلَ بالفتح وعينه ولامه كلاهما حرف علة [للإعلالين] اللازمين من

إعلالها بقلب العين فيهما ألفاً فإن قَوِيَ مثلاً أصله بواوين بدليل القوة بالتشديد والإعلال في حرف العلة

المجتمعة يؤخذ من الآخر فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها ولو قلبت الأولى أيضاً لانفتاح ما قبلها ألفاً

لزم إعلالان في كلمة واحدة وهَوَى أصله هَوَيَ بالياء فقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها فلو قلبت الواو ألفاً أيضاً

لزم فيه إعلالان فللتحرز عنهما صحت العين مع أن في باب هوى لو قلبت العين واللام كلاهما ألفاً التقى

ساكنان ولزم حذف أحدهما بأن يقال ها فيلزم اللبس والإجحاف بكثرة التغيير [و] صح [باب] ما كان لامه

ياء من فَعِلَ بالكسر من الأجوف نحو [طَوِيَ] بمعنى جاع [وحَيِيَ] من الحيوة ضد الموت وإن لم يلزم إعلالان

طَوِيَ بالياء بالاتفاق ولام حيي بالياء عند الأكثر وأما اللام في حيث زعم أن لامه واو قلبت ياء لانكسار ما قبلها فالصحة فيه على تعليلها بلزوم الإعلالين كما قيل منه كتبه عبد الرحمن

لأنه فرعه أو لما يلزم من يقاى ويطاى ويحاى وكثر الإدغام في باب حيي للمثلين

لو قلبت عينه ألفاً لعدم الإعلال في اللام [لأنه فرعه] أي لأن هذا الباب فرع لباب هوى لأن فعِل بالكسر فرع
لفعَل بالفتح لما في المفتوح من الخفة وكثرة الوقوع وزيادة التصرف حيث جاءت الحركات الثلث في عين مضارعه
فحمل على أصله في صحة العين وبالجملة قد صحت العين في تلك الأبواب مع تحركها وانفتاح ما قبلها ولم تقلب ألفاً
بأن يقال قاى وطاى وحاى مثلاً لما ذكر من لزوم الإعلالين في البعض والفرعية لما صح في البعض [أو
لما يلزم] في مضارعها عند إعلال عين الماضي بالقلب ألفاً [من] نحو [يقاى] في قوي [ويطاى] في طوي [و
يحاى] في حيي لالتزامهم في مضارع ما عينه حرف علة من فعِل بالكسر أن يشارك الماضي في قلب العين ألفاً
كما في خاف يخاف ونام ينام وغيرهما ولو قلبت عين المضارع من هذه الأبواب ألفاً امتنع قلب اللام ألفاً أيضاً
وكذا إبقاؤها مع إسكانها لئلا يلتقي ساكنان وحذف إحديهما يؤدي إلى كثرة التغيير واللبس فتعين أن
يقال يطاى ويقاى ويحاى مثلاً بضم الياء في حال الرفع وهو مرفوض في الفعل وإن سكن ما قبلها لاستثقالهم
فيه ما لا يستثقلون في الأسماء هذا مع ما في ذلك من إعلال المتقدم من حروف العلة المجتمعة وصحة المتأخر
منها مع الموجب والقياس عكسه وكأنه لم يجعل اللازم في قوي يقاو بالواو وإن كان هو مرفوضاً أيضاً لحمل
على الماضي في القلب ياء فتأمل وأعرض عن باب هوى يهوى ههنا لعدم لزوم يهاى فيه لأن مضارع ما عينه
حرف علة من فعَل بفتح العين لا يلزم مشاركته للماضي في القلب ألفاً كصان يصون وباع يبيع [وكثر الإدغام]
بل هو أكثر من الإظهار مع كثرته عليه قال سيبويه [في] ماضي [باب] ما عينه ولامه كلاهما ياء من فعِل بالكسر نحو [حيي] فيقال

حيّ

[Marginal note, top right:] لأنه فرع هوى [illegible] نحو يفعل بفتح العين [illegible] ما صحت في الفرع ما يعيد

[Marginal note, top left:] قوله وكثر الإدغام الخ لما ذكر أنه لا تعل العين في هذه الأمثلة وأشار بعضها في بعضها الإدغام في حيي وقال كثر الإدغام في المثلين ويفهم الإدغام لأن في الماضي فلا يلزم في المضارع فيلزم ضم الياء ياء بالضم ما يردى

[Marginal note, right:] ذكر نجم الأئمة رضي في باب هوى يهوى وجهاً آخر وهو أن المعهود في المتحرك من فعل من الأجوف المنقلبة عينه في الماضي أن تنقل حركة عين مضارعه إلى ما قبلها كصان يصون وباع يبيع فلو قلبت في هوى لقالوا يلزم نقل كسرة الواو من يهوى في المضارع إلى ما قبلها وقلبها ياء والإدغام لاجتماعها ساكنة سابقة مع الياء فيحصل يهيّ بتشديد الياء مع أن مثله مرفوض في المضارع كما يأتي إن شاء الله منه

قوله تكسر الفاء لأن الكسرة تناسب الياء الساكنة بعد الإدغام أو لأن الكسرة نقلت من العين إلى الفاء ثم أدغم كذا في النظامي

وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ بِخِلَافِ بَابِ قَوِيَ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ

حَيَّ حَيَّا حَيُّوا مثلًا بالتّشديد والأدغام [للمثلين] المجتمعين فيسكن الأوّل استثقالًا للكسرة على الياء

ويدّغم في الثّاني وبه قرء جماعةٌ من السّبعة قوله تعالى يَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ومن أظهر زعم أنّ القياس

عند أدغام الماضي أن يدّغم المضارع أيضاً فيؤدّي إلى ضمّ الياء في الرّفع وضمّها مع التّشديد وان لم يكن مستثقلاً

كما في كرسيّ لكن لم يوجد ضمّ الياء ولا تشديدها في كلامهم في آخر المضارع أصلًا لأنّه موضع الأعراب مع ثقل

الفعل ثمّ انّ الأحسن عند أظهار أخفاء كسرة الياء الأولى ليجري مجرى الأدغام وتحذف الأولى مع الواو للجمع وتضمّ

الثّانية لمناسبة الواو فيقال حَيُوا بالتّخفيف كما قال ؛ وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ ؛ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا

مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرًا ؛ [وقد يكسر] على قلّة [الفاء] من الماضي المدغم فيقال حِيَّ بكسر الحاء لمناسبة الياء وانجبار العدول

عن الفتحة الّتي هي أخفّ بالخفّة الحاصلة من الأدّغام وقد يقال أنّ من كسر جعل اسكان الياء للأدّغام بنقل كسرتها إلى

الفاء ومن فتح جعل الأسكان بحذف الحركة وقال بعضهم أنّ الظّاهر أنّ كسر الفاء إنّما جاء في الماضي المبنيّ للمفعول بقلب

الضّمة المستثقلة على ما قبل الياء وهذا هو الّذي ذكره سيبويه دون المبنيّ للفاعل كما هو ظاهر كلام المصنّف تبعاً

للزّمخشري في المفصّل لخفّة الفتحة وهذا الباب في جواز الأدغام كائن [بخلاف باب] ما عينه ولامه واوٌ من

فَعِلَ بالكسر نحو [قَوِيَ] فلا يقال قَوَّا بالتّشديد [لأنّ الأعلال] فيه بقلب الواو الثّانية ياءً [قبل الأدّغام] لأنّ سبب

الأدّغام وهو اجتماع المثلين مجوّزٌ للأدّغام في باب فَعِلَ بالكسر من اللّفيف المقرون بدليل كثرة الأظهار في حَيِيَ وهو

مع ذلك تصرّفٌ في الوسط وسبب الأعلال المذكور موجبٌ لوجوب قلب الواو ياءً بسبب إنكسار ما قبلها والموجبُ

(حاشية: بالخفّة بدل) — (حاشية على كهمس: بالفتح)

(حاشية في الهامش: كهمس الأسد وله معان أخرى أبو قبيلة من ربيعة بن حنظلة وهو المراد هيهنا والأعصر جمع العصر يعني حسبناهم في غاية الشجاعة حتى انا حسبناهم انهم فوارس هذه القبيلة المعروفين بالشجاعة حيوا بعد موتهم أعصرا من الدهر منه)

وكذلك قالوا يَحْيَى ويَقْوَى واحْوَاوَى ويَحْوَاوِي وارْعَوَى يَرْعَوِي فلم يدغموا وجاء إحْوِيوَاءٌ واحْوِيَّاءٌ

مقدّم على الجوف وهو مع ذلك تصرف في الآخر فيتقدم على التصرف في الوسط عند اجتماع حرفي العلة وبعد الإعلال

المذكور لا مجال للإدغام لعدم المثلين [وكذلك] الذي ذكر من تقديم الإعلال على الإدغام [قالوا] في مضارع حَيِيَ وقَوِيَ

[يحيى ويقوى] بقلب الياء الثانية من الأول والواو الثانية من الثاني ألفاً لانفتاح ما قبلها فزال التماثل ولم يبق

سبيل إلى الإدغام فلذلك لم يدغموا ولم يقولوا يحيّ ويقوّ بالتشديد كيعضّ ومن هنا اختلف الماضي والمضارع في باب

حيي في الإدغام وعدمه [و] لذلك أيضاً قالوا [إحواوى يحواوي] من الحوة للحمرة التي تضرب إلى السواد أو اللون المخلوط

بالكمتة [وارعوى] عن القبيح [يرعوي] إرعواءً إذ الكل عند الأصل إحواوَ ويحواوُ بواوين بعد الألف و

إرعوَوَ ويرعوِوُ بواوين أيضاً والأصل فيهما الإدغام فإن الأول من باب إحمارّ يحمارّ والثاني من باب إحمرّ يحمرّ لكنهم

قلبوا الواو الأخيرة في الماضيين ألفاً لانفتاح ما قبلها وفي المضارعين ياء لانكسار ما قبلها [ولم يدغموا] في شيء من

هذه ولم يقولوا إحواوّ وإرعوّ بالتشديد كإحمارّ وإحمرّ ولا يحواوّ ويرعوّ كيحمارّ ويحمرّ لزوال التماثل بعد الإعلال

(أي لم يقولوا إحواوّ يرعوّ) (أي لم يتقدم الإدغام لأن الإعلال)

[وجاء] في مصدر إحواوى [إحْوِيوَاءٌ] بالإظهار وتخفيف الياء الساكنة بين الواوين ليناسب فعله في الإظهار

(أي قدم الإعلال على الإدغام في الأفعال لأن الأسماء متفرعة)

[وإحْوِيَّاءٌ] بتشديد الياء على الإدغام ولم يذكر سيبويه غيره لأن أصله إحْوِيوَاءٌ فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت

لاجتماعهما مع سبق الساكن ومن قال إحْوِيوَاءٌ بالإظهار لأنه لم يبال بذلك لعروض الياء وزيادتها ه

حرصاً على المناسبة لفعله واعلم أن النحاة ذكروا أن باب الإفعلال في بعض الكلمات كاحمرّ احمراراً واشهبّ اشهباباً

مقصور إفعيلال كاحمارّ احميراراً واشهابّ إشهيباباً [ومن قال] في اشهيباب واحميرار [إشْهِبَابٌ]

وإحمرار بالقصر [قال] في إحواوى إحْوِيوَاءٌ إحْوَوَى كارعوى [إحْوِوَاءٌ كاقتتال] مصدر إقتتل على افتعل

فعدد

وَمَنْ قَالَ إِشْهَابَ قَالَ إِحْوِوَاءً كَاقْتِتَالٍ وَمَنْ أَدْغَمَ إِقِتَّالًا قَالَ حِوَّاءً وَجَازَ الْإِدْغَامُ فِي أُحْيِيَ وَاسْتُحْيِيَ بِخِلَافِ

أَحْيَا وَاسْتَحْيَا وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ فِي يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي فَلِئَلَّا يَنْضَمَّ مَا رُفِضَ ضَمُّهُ وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ بَابِ قَوِيَ مِثْلَ ضَرَبَ وَلَا

فى عدد الحروف والسّكنات وعدم الأدّغام مع اجتماع المثلين وان لم يكونا من باب واحد والوجه فى عدم الادّغام المحافظة على

البناء وانجبار ثقل المتماثلين بسكون ما قبلهما [ومن] قال إِحْوَوَى إِحْوِوَاءً كَاقْتِتَالٍ ومع هذا [إِدَّغَم إِقِتَّالًا] ترجيحاً للتحرّز

عن الأظهار فى المثلين المجتمعين على المحافظة على البناء والاعتناء بالسّكون المتقدّم وقال قَتَّلَ يَقِتِّلُ قِتَّالًا بتشديد التاء فى الجميع

للأدّغام وتحريك ما قبلها كما يأتى فى باب الأدّغام وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها [قال] حوّى يحوّى بفتح الحاء فيهما وكسرها

على الوجه الّذى يأتى فى قَتَّلَ يَقِتِّلُ [حِوَّاءً] بنقل كسرة الواو الأولى إلى الحاء وحذف الهمزة والأدّغام فهذه أربعة أوجه والهمزة

الأخيرة فى الجميع منقلبة عن الواو المتطرّفة بعد الألف [وجاز الأدّغام] من غير كثرة بعد نقل كسرة الياء الأولى إلى ما قبلها [فى

أُحْيِيَ] كَأُكْرِمَ [وَاسْتُحْيِيَ] كَاُسْتُخْرِجَ مجهولين لاجتماع المثلين من غير أعلال فى الآخر لانكسار ما قبله بخلاف أَحْيَى وَ

اسْتَحْيَى مبنيّين للفاعل فأنّ ما قبل الآخر فيهما مفتوح فيجرى فيهما الأعلال بالقلب ألفاً قبل الأدّغام فيتعيّن فيهما الأظهار لعدم

المثلين [وامتناعهم] عن الأدّغام [فى يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي] كَيُكْرِمُ وَيَسْتَخْرِجُ مبنيّين للفاعل مع اجتماع المثلين وعدم الأعلال

فى الآخر لانكسار ما قبله [فلئلّا ينضمّ] عند التّجرّد عن الجازم والنّاصب [مَا رُفِضَ ضَمُّهُ] فى الفعل وهو الياء مع أنّ الياء

المشدّدة لم يجئ فى كلامهم فى آخر المضارع كما مرّ وأمّا مضارع أحيى واستحى مجهولين فلا مجال للأدّغام فيه لجريان قلب

الآخر فيه ألفاً لانفتاح ما قبله قبل الأدّغام [ولم يبنوا من باب] ما عينه ولامه واوان نحو [قَوِيَ] إلّا ما يشتمل على قلب

الأخيرة ياءً للكسرة قبلها وهو فَعِلَ بالكسر دون ما يبقى فيه الواوان لعدم الكسرة فلم يبنوا منه [مثل ضَرَبَ] بالفتح [ولا]

مثل [شَرُفَ] بالضّم وإن أمكن التّخفيف بالأدّغام بعد إسكان الأولى عند الخلوّ عن الضّمير البارز المرفوع نحو قَوَّ بالواو

وهو لاجتماع الواوين اكره منهم لاجتماع اليائين جاربردي

قيل ونحو القوة الخ جواب سؤال بانه قيل اذا كثر بينوا من قوى فائه الواوين ثم احملوا ذلك في القوة فقال لان الادغام حاصل فتقت اللامة ولكان الاعلال متعديا على الادغام ايضا لم يجز ذلك في الفعل كما جاز في الدم لثقل الواوين في الفعل الذي هو ثقيل حق

كَرَاهَةَ قَوَوْتُ وَقُوُوْتُ وَنَحْوُ الْقُوَّةِ وَالصُّوَّةِ وَالْبَوِّ وَالْجَوِّ مُحْتَمَلٌ لِلْإِدْغَامِ وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلَهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ

وَأَفْعَلُ مِنْهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ

قوله محتمل الخ قيل بفتح الميم أي موضع احتمال الادغام لان شرطه سكون الاول وتحرك الثاني وهو متحقق هنا والظن انه بمعنى مغتفر ومسوّغ واللام للتعليل أي نحو القوة مسوّغ لوقوع الادغام فيه من جاربردي

المشدّدة [كراهة] اجتماع الواوين عند الاتصال بالضمير المذكور نحو [قَوَوْتُ] بفتح الواو الأولى إن بنى مثل ضربت [و

قُوُوْتُ] بضمها إن بنى مثل شرفت للزوم تحرك العين التي هى أول المثلين عند الاتصال به فلا مجال للادّغام عنده

ولم يبالوا باجتماع اليائين في نحو حييت لأنّه أخفّ من اجتماع الواوين [ونحو القُوَّةِ] مصدر قَوِيَ [والصُّوَّةِ] بالمهملة

المضمومة والواو المشدّدة واحدة الصُّوَى بضم المهملة والقصر للأعلام من الحجارة أو التي غلظت وارتفعت من الأرض

ولم يبلغ أن يكون جبلاً [والبَوِّ] بفتح الموحدة وتشديد الواو للجلد ولد الناقة على الأتبنا إذا مات ولدها لتتسلّى به

[والجَوِّ] بفتح الجيم وتشديد الواو للهواء وبضمّ المهملة في بعض النسخ على أنّه جمع الأحوى من الحوة للون المذكور آنفا

والحو بالحاء المهملة المضمومة جاربردي

[مَحْتَمَل] بفتح الميم على أنّه اسم مكان أى موضع احتمال [للادّغام] وان كان بكسر الميم فالمعنى أنّ مثل ذلك يحتمل الادّغام و

قوله محتمل وقع هذا اللفظ هيهنا في المفصل وقال بعض شارحي المفصل انه بفتح الميم على ما روى عن المصنف يعني الزمخشري

يصلح له والحاصل أنّ في نحو ذلك واوان اجتمعت واوان لكنّه صالح للادّغام لوجود شرط فيه وهو سكون الأوّل و

تحريك الثّاني فيسهل ثقل اجتماعهما بخفّة الادّغام بخلاف نحو قووت فأنّه لا يحتمل الادّغام لتحرك أوّل المثلين فيه

كما قلنا [وصَحَّ بابُ ما أَفْعَلَهُ] وأَفْعِلْ بِهِ للتعجب نحو ما أَقْوَلَهُ وأَقْوِلْ بِهِ وما أَبْيَعَهُ وأَبْيِعْ بِهِ [لعدم تصرّفه] ولذلك

لم يجز تأنيثه وتثنيته وجمعه فحيث التزموا عدم تصرّفه تركوا الاعلال فيه لأنّه تصرّف مع أنّ إعلاله لا يكون

إلّا بالحمل على الفعل المجرّد الثلاثي نحو قَالَ وبَاعَ لعدم انفتاح ما قبل العين فيه كأَقَامَ فكرهوا حمله على الفعل المتصرّف لما

بينهما من التباعد وأمّا التصرّف فيه بإعلال اللام نحو ما أَرْمَاهُ وما أَغْزَاهُ فلأنّ اللام محل التغير مع أنّ تأثير سبب

أي على فعل التعجب

الإعلال في اللام ليس للحمل على الفعل [وأَفْعَلُ] التفضيل نحو أَقْوَلُ مِنْ زَيْدٍ وأَبْيَعُ مِنْ عَمْرٍو [محمولٌ عليه] في صحّة العين

لما بين

أَوْ لِلَّبْسِ بِالْفِعْلِ وَازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا وَبَابُ إِعْوَارَّ وَاسْوَادَّ

لما بين صيغتي التعجب والتفضيل من التناسب لتشاركهما في الاختصاص بالثلاثي المجرد وعدم البناء من اللون والعيب [أو] هو صحيح العين [للبس بالفعل] الماضي من باب الأفعال لو أعل فإن الماضي من الإقالة والإباعة مثلاً أقال وأباع ولو أعل إسم التفضيل من القول والبيع كان على هذه الصورة فيلزم الالتباس فدفع بإعلال ذلك الفعل وصحة إسم التفضيل ولم يعكس لأن الإعلال في كل منهما لا يتصور إلا بالحمل على الفعل المجرد الثلاثي كما مر وحمل الفعل على الفعل أولى من حمل الاسم عليه فقوله أو للبس معطوف على قوله محمول عليه من حيث المعنى لأنه قال لم يعل إسم التفضيل للحمل عليه أو للبس كذا قال بعض الشارحين و يمكن جعله معطوفاً على قوله لعدم تصرفه وقوله وأفعل محمول عليه جملة معترضة وبيان اللبس بالفعل في صيغة التعجب أن ما أفعله لو أعل التبس بالماضي المتصل بالضمير البارز من باب الأفعال المقترنة بما الاستفهامية مثلاً وأفعل به يلتبس بالأمر منه إذا اقترن بالباء والضمير بوجه من الوجوه مع كفاية الالتباس ما أفعله بالفعل في صحة الصيغتين إجراء الباب التعجب على وتيرة واحدة ودفع الالتباس بالفرق بالصحة والإعلال ولم يعكس لأن صيغة التعجب إن لم تكن اسما فهي جارية مجراه وحمل الفعل الصريح على الفعل أولى من حمل الجاري مجرى الاسم عليه ولم يعتبر حمل إسم التفضيل عليه هنا لظهور جريان نفس هذا الوجه أي اللبس عند الإعلال فيه من غير حاجة إلى حمله على ما أفعله في ذلك فتأمل فيه تعسف وأعلوا إسم التفضيل في اللام كصيغة التعجب نحو أرمى من زيد وأغزى منه [و] صح ما كان من باب الافتعال بمعنى التفاعل نحو [ازدوجوا و اجتوروا] وإن تحقق فيه سبب الإعلال لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله [لأنه بمعنى] ما لا إعلال فيه وهو [تفاعلوا] نحو تزاوجوا وتجاوروا فحمل على ما هو بمعناه في الصحة بخلاف نحو اختاروا مما ليس بذلك المعنى [و] صح [باب إعوارّ] من العور [واسوادّ] من السواد مع كون حرف العلة فيه في حكم المتحرك المفتوح ما قبله كما في أقام

لِلَّبْسِ وَعَوِرَ وَسَوِدَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ وَمَا تُصُرِّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أَيْضًا كَأَعْوَرْتُهُ وَاسْتَعْوَرْتُهُ وَمُقَاوِلٍ وَمُبَايِعٍ

وَعَاوِرٍ وَاسْوَدَّ وَمَنْ قَالَ عَارَ قَالَ أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَائِرٌ وَصَحَّ تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ لِلَّبْسِ

واستقام [لِلَّبْسِ] لو أعل إذ الإعلال فيه بأن يفتح ما قبل حرف العلة كالسين والعين فيحذف همزة الوصل للاستغناء

عنها ثم إذا قلبت حرف العلة ألفاً اجتمعت ألفان فتحذف إحديهما بالتقاء الساكنين فيحصل سادّ وعارّ مثلاً بتشديد الدال

والراء ويلتبس باسم الفاعل من سدّ وعرّ من المضاعف وبماضي باب المفاعلة منهما [و] صحّ باب [عَوِرَ وَسَوِدَ]

من المجرد [لأنه بمعناه] من غير تفاوت في نفس المعنى فإنّ سَوِدَ واسْوَادّ بمعنى إلا في المبالغة الحاصلة في الثاني

بالزيادة فحمل على ما هو بمعناه في الصحة وإنما اعتبر واحمل المجرد على المزيد فيه لأن الأصل في الألوان والعيوب أن يبنى

فعله على هذا الوجه المزيد فيه فهو في هذا المعنى أصل لذلك وإن كان المجرد أصلاً له في الاشتقاق فرجّح ما هو الأصل

في إفادة المعنى [وما تُصُرِّفَ] على البناء للمفعول أي يؤخذ من التصاريف [مما صحّ] عينه [صحيح أيضاً] كما صحّ أصله

للحمل عليه وإن اشتمل هذا الفرع على سبب الإعلال وذلك [كأَعْوَرْتُهُ] من العور [وَاسْتَعْوَرْتُهُ وَمُقَاوِلٍ وَمُبَايِعٍ]

على صيغة اسم الفاعل من قَاوَلَ وَبَايَعَ ولولا الحمل على الأصل لقلب الواو في اسم الفاعل همزة كما في نحو صَائِنٍ وَبَائِعٍ [وَعَاوِرٍ]

من غير قلب حرف العلة همزة كما هو قياس اسم الفاعل من الأجوف [وَاسْوَدَّ] بالتشديد كاحمرّ لأنه منقوص من اسوادّ

مع أن ما ذكر من اللبس في اسوادّ لو أعل جار فيه أيضاً [ومن] أعلّ الأصل في بعض ذلك مثل من [قَالَ عَارَ] أعلّ ه

التصاريف فلذلك [قال أَعَارَ وَاسْتَعَارَ] بالألف [وَعَائِرٌ] بالهمزة إذ لا وجه لترك الإعلال سوى الحمل على الأصل

فإذا أعلّ الأصل لم يبق وجه لتركه [وصحّ تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ] وهما مصدران بمعنى القول والسير وصحتهما مع و

جود الإعلال في فعلهما وكون حرف العلة فيهما في حكم المتحرك المفتوح ما قبله كالإقامة [لِلَّبْسِ] فإن حرف العلة فيهما

لو قلبت

وَمِقْوَالٌ وَمِخْيَاطٌ لِلَّبْسِ وَمِقْوَلٌ وَمِخْيَطٌ مَحْذُوفَانِ مِنْهُمَا أَوْ بِمَعْنَاهُمَا وَأُعِلَّ نَحْوُ يَقُومُ وَيَبِيعُ وَمَقُومٌ وَمَبِيعٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ لِلَّبْسِ وَنَحْوُ جَوَادٍ وَطَوِيلٍ وَغَيُورٍ لِلْإِلْتِبَاسِ بِفَاعِلٍ أَوْ بِفَعِلٍ

لوقلبت ألفاً اجتمعت ألفان وبعد حذف أحدهما يحصل تقال وتسار فيكونان في معرض اللبس بالمضارع المجهول للغفلة عن الفتحة في أولهما او المعلوم لتوهم مجيئ نحو خاف يخاف منهما [و] صح [مِقْوَالٌ وَمِخْيَاطٌ] كلاهما بكسر الميم للمبالغة في القول والخياطة مع كون حرف العلة فيهما في حكم المتحرك المفتوح ما قبله [للبس] عند الإعلال اذ بعد القلب ألفا واجتماع الألفين وحذف احديهما يحصل مِقَالٌ وَمِخَاطٌ فلا يدرى أنهما مِفْعَلٌ أو مِفْعَالٌ مع أنهما ليسا على مثال الفعل لمفارقتهما اله في الألف التي هي بعد العين [وَمِقْوَلٌ وَمِخْيَطٌ] بكسر الميم من غير الف [محذوفان منهما] أي مأخوذان من مِقْوَالٍ وَمِخْيَاطٍ بحذف الألف فرعان لهما فحملا على الأصلين في الصحة ولولا ذلك لأعلا كمقام [أو] بناءان مستأنفان كائنان [بمعناهما] من غير أن يكونا فرعين لهما فحملا على ما هما بمعناه في الصحة [وأعل نحو يَقُومُ وَيَبِيعُ] وأصلهما كينصر ويضرب [وَمَقُومٍ وَمَبِيعٍ] إسمي مفعول من باعه ومن قام وإن كان لازماً على سبيل الفرض أو على تقدير الوصل بحرف الجر كما في مَمْرُورٍ بِهِ و أصلهما مقووم ومبيوع [بغير ذلك] الذي ذكر من القلب ألفاً مع أن المناسب ذلك لتحرك ما قبل حرف العلة في الماضي الذي هو الأصل لحرف العلة فيهما مثلها في قام ومقام ولكنها أعلت بالإسكان ونقل الحركة [للبس] لو أعلت بالقلب ألفاً إذ لو قيل يَقَامُ وَيَبَاعُ إلتبسا بباب يَخَافُ وَيَهَابُ ولو قيل مَقَامٌ وَمَبَاعٌ بعد حذف الواو الساكنة بالتقاء الساكنين ٥ إلتبس اسم المفعول بالمصدر الميمي والمكان [و] صح باب ما يقع فيه ساكن على وجه الإتصال بعد حرف العلة المتحرك بأحد الثلث المفتوح ما قبله [نحو جَوَادٍ وَطَوِيلٍ وَغَيُورٍ] بالعجمة من الغيرة وصحته في نحو ذلك مع تحركه وإنفتاح ما قبله [للإلتباس] على تقدير الإعلال [بِفَاعِلٍ أو بِفَعِلٍ] بسكون العين أو بفتحها فإن حرف العلة في هذه لو قلبت ألفاً إجتمع ساكنان

وهو الإبرة چابردى

جاربردي ١٢

أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ وَلَا مُوَافِقٍ لَهُ وَنَحْوُ الْجَوَلَانِ وَالْحَيَوَانِ وَالصَّوَرَى وَالْحَيَدَى لِلتَّنْبِيهِ بِحَرَكَتِهِ عَلَى حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ وَالْمَوَتَانِ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ

فأما أن يحرك الثانى بالكسر بعد قلبه همزة فيحصل جائِزٌ وطائِلٌ وغائِرٌ على هيئة اسم الفاعل فيلتبس به وأما أن يحذف أحد الساكنين فيحصل جادٍ وطالٍ وغارٍ ويلتبس بفعل مفتوح العين من الأجوف الذى قلبت عينه ألفا مع احتمال الالتباس باسم الفاعل من الناقص فى الوقف كقاضٍ بأن يكون من جَدِيَتُهُ بمعنى سألته العطاء وطَلَيْتُهُ بالدهن وغَرَيْتُهُ بمعنى ألصقته بالغراء بكسر المعجمة وفارسية سريشم وإن حذفت الأولى من الأخيرين حصل طيل وغير فيلتبسان بفعل بسكون العين فصحة العين فى نحو هذه لدفع اللبس [أو لأنه ليس] بمشتمل على شرط اعلال العين فإن شرطه فى الاسم الزائد على ثلاثة أحرف الجريان على الفعل فى العمل والدلالة على الحدوث أو الموافقة له فى الحركات والسكنات مع المخالفة بوجه ما يحمل عليه [illegible] فى الاعلال على ما سيجئ إن شاء الله وليس شيئ من هذه [بجار على الفعل] لأن الجارى عليه إنما هو اسم الفاعل واسم المفعول على ما قالوا [ولا موافق] للفعل فى الحركات والسكنات وهو ظاهر فلم يحمل على الفعل الذى هو الأصل فى الاعلال [و] صح مع وجود سبب الاعلال [نحو الجولان] مصدر جال بالجيم [والحيوان] بالمهملة [والصورى] بالصاد والراء المهملتين والقصر [والحيدى] بالحاء والدال المهملتين والقصر وهما نوعان من المشى فيهما تمايل كذا قيل ويقال أيضا حمار حيدى أى يحيد أى يميل عن ظله وقال الجوهرى لم يأت فى نعوت المذكر على فعلى غيره [للتنبيه بحركته] فى العين والعدول عن القلب إلى الألف الساكنة [على حركة مسماه] إذ من يسمعه مخالفا للقياس الذى هو الاعلال كأنه يتفطن بأن ذلك لرعاية التناسب بين اللفظ والمعنى

أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُوَافِقٍ وَنَحْوُ أَدْوُرٍ وَأَعْيُنٍ لِلْإِلْتِبَاسِ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُخَالِفٍ وَنَحْوُ جَدْوَلٍ وَخِرْوَعٍ وَعُلْيَبٍ لِمُحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ أَوْ لِلسُّكُونِ الْمَحْضِ وَتُقْلَبَانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ قَائِمٍ وَبَائِعٍ مِنَ الْمُعْتَلِّ فِعْلُهُ

والمعنى فيتنبّه بوجود الحركة فى المعنى فتأمّل ولو قال لرعاية التّناسب بين اللّفظ والمعنى لكان أظهر [و] صحّ [الْمَوَتَانُ لأنّه نقيضه] مع وجود سبب الأعلال [للحمل على الحيوان] حملًا للنّقيض على النقيض لتقاربهما فى الخيال غالبًا فانّ الموتانَ خلاف الحيوانِ كالأرضين والدّور ونحوهما ممّا لاحيوة له وقال الفرّاء هو الأرض الموات الّتى لم يتعرّض لأحيائها أحدٌ وبالجملة قد صحّ الجَوَلانِ وماذكر معه فى كلامهم لما ذكر [أو لأنّه ليس بجارٍ] على الفعل [ولا موافق] له حركة وسكونًا [و] صحّ [نحو أَدْوُرٍ] جمع دارٍ [وأَعْيُنٍ] جمع عين مع كون حرف العلّة فى نحوهما من الجموع فى حكم المتحرّك المفتوح ماقبله لانفتاح ماقبله فى المفرد الّذى هو الأصل [للألتباس] لو قلبت العين فى نحوهما الفًا بالفعل فانه لو قلبت العين فى أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ مثلًا الفًا حصل أَدَارُ وأَعَانُ ويلتبسان فى حال الوقف بالماضى من الإدارَةِ والإعانَةِ والمضارع الّذى للمتكلّم الواحد من دارٍ وعانٍ فلانٌ إذا صار عينًا أى جاسوسًا أو بمعنى آخر [أو لأنّه ليس بجارٍ] على الفعل [ولا مخالفٍ] بوجه مّا من المخالفة لكون أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ مثل أنصر للمتكلّم من المضارع من نَصَرَ من غير فرقٍ والحال أنّه يجب فى أعلال ماليس بجارٍ على الفعل مع الموافقة له فى الزّنة أن يشتمل على وجه من المخالفة كما سيجئ إن شاء الله تعالى [و] صحّ [نحو جَدْوَلٍ] لجعفرٍ [وخِرْوَعٍ] لدِرْهَمٍ لنبت معروف يقال له بالفارسية بيدانجير [وعُلْيَبٌ] بالمهملة واللّام والتّحتانية والموحّدة لوادٍ وقيل لماءٍ على زنة جُخْدُبٍ ولم يأت فُعْيَلٌ بضمّ الفاء وسكون العين وفتح الياء غيره على ما قال الجوهرى [لمحافظة الألحاق] بموازنتها المذكورة [أو للسّكون المحض] اللّازم فى ما قبل حرف العلّة فليس فيما قبله حكم الحركة بوجه حتّى يجعل فى حكم المتحرّك المفتوح ماقبله [و] الواو والياء [تنقلبان همزة فى نحو قائمٍ وبائعٍ من] اسم الفاعل الأجوف

علیب ملحق بجخدب عند الأخفش ع؛ أنه وزن آخر من أوزان الرباعى وهو أيضًا ملحق عنده غيره لا ع؛ أنه وزن آخر وقد مضى الكلام فيه منه حكى أن أبا على الفارسى دخل على رجل من أهل العلم و لان بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له أبو على هذا خط من فقال خطى و التفت الى صاحبه لا تغضب لأنه قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته كذا فى بعض الشروح وكان الحريرى ينقط تحت هذه الهمزة ... وهو خطأ ع؛ ما قيل منه

بِخِلَافِ عَاوِرٍ وَصَايِدٍ وَنَحْوُ شَاكٍ وَشَاكٌ شَاذٌ وَفِي نَحْوِ جَاءٍ قَوْلَانِ قَالَ الْخَلِيلُ مَقْلُوبٌ كَالشَّاكِي وَقِيلَ عَلَى الْقِيَاسِ وَفِي نَحْوِ أَوَائِلَ وَبَوَائِعَ مِمَّا وَقَعَتَا فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا وَاوٌ أَوْ يَاءٌ

[المعتلّ فعله] كقام وباع للحمل على الفعل في الإعلال لجريانه عليه مع ثقل الكسرة في الجملة وإن حصل شيئ من الخفة بالوقوع بعد الألف المزيدة لبناء اسم الفاعل فقلب حرف العلة للتنزيله منزلة المتحرك المفتوح ما قبله نظراً إلى فتحة ما قبل ألف الفاعل لأنها واسطة ضعيفة كالعدم فاجتمعت ألفان وكرهوا حذف أحدهما للالتباس بالفعل عند الوقف فقلبوا الثانية همزة وهذا [بخلاف] ما صح فعله نحو [عاور] من عور فإنه يحمل على الفعل في الصحة كما مرّ [ونحو شاكٍ] بالكسر والتنوين رفعاً وجرّاً كقاضٍ [وشاكٌ] بالضم والتنوين رفعاً فاسم الفاعل من الشوكة وهي شدة البأس [شاذ] والقياس شائك بالهمزة كقائم وبائع ثم أن قولهم شاكٍ كقاضٍ مبنيّ على قلب حرف العلة من موضع العين إلى موضع اللام فيحصل شاكو على فالع وتقلب الواو ياء ثم يعل إعلال قاضٍ ومثله لاثٍ بالمثلثة من لاث العامة على رأسه يلوثها لوثاً وقوله شاكٌ بالضم والتنوين رفعاً مبنيّ على اعتبار حذف الواو فلا يقع حرف العلة في الآخر بل وزنه فال ويجري على آخره الإعراب بحسب العوامل [وفي] اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام [نحو جاءٍ] اسم فاعل من جاء يجيئ [قولان قال الخليل] هو [مقلوب] قلباً مكانياً لقلب العين إلى موضع اللام فحصل الجائي على فالع [كالشاكي] في شائك وأعل إعلال قاضٍ [وقيل] إنه وارد [على القياس] في اسم الفاعل من الأجوف فقلبت الياء همزة كما في بائع فاجتمعت همزتان فقلبت الثانية ياء وقد مرّ الكلام فيه في أول الكتاب [و] كما أن الواو والياء تقلبان همزة في نحو قائم وبائع كذلك تقلبان همزة [في نحو أوائل وبوائع مما وقعتا فيه بعد ألف باب] الجمع الأقصى الذي بعد ألف فيه حرفان نحو

بِخِلَافِ عَوَاوِيرَ وَطَوَاوِيسَ وَضَيَاوِنَ شَاذٌّ وَصَحَّ عَوَاوِرُ

نحو [مساجد و] الحال أن تكون الألف [قبلها واو أو ياء] فتكون محاطته إمّا بواوين كما فى أَوَاوِلَ جمع أَوَّلٍ وأُمّا بيائين كخيايرَ جمع خيّرٍ بتشديد الياء لماساقه العدوّ من الدّوابِ ونحوها وأصله سيوقة من السّوق فيقلب عين الكلمة الواقعة بعد الألف فى هذه الجموع كلّها همزة عند سيبويه والخليل لما فيها من الأستثقال فى الجملة بأجتماع حرفين من حروف العلّة بينهما حاجز ضعيف هو الألف مع كون الواقع بعد الألف متّصلًا بالآخر الّذى هو محلّ التّغيير شبيهًا بالواقع بعدها فى نحو بائع فى الأتصال بالآخر والوقوع بعد الألف ووافقهما الأخفش فيما اكتنف الألف فيه بين واوين فقط دون البواقى لزعمه عدم الأستثقال فيها وما ذكر [بخلاف] ما إذا كان بعد ألف الجمع اكثر من حرفين [نحو عَوَاوِيرَ] جمع عُوّار بضم المهملة وتشديد الواو للخطاف وللأعشى ولقذى العين واللحم الّذى ينزع منها بعد ما يذر عليه الذّرورُ ويقال للجبان أيضًا [وطَوَاوِيسَ] جمع طاوس للحيوان المعروف وبياييع جمع بيّاع بالتّشديد للمبالغة فأن حرف العلّة الواقعة بعد الألف فى مثل ذلك لا تنقلب همزة لبعده عن محلّ التّغيير وهو الحرف الآخر وعدم مشابهته بالبعد عنه للعين من نحو قائم وبائع [وضَيَاوِنُ] بالواو جمع ضَيْوَنٍ بالمعجمة للسنّور الذّكر [شاذّ] عند سيبويه والخليل والقياس ضيائن بالقلب همزة كما فى سيائق وكأنّه حمل على مفرده فى صحّة الواو على ما قال الجوهرى حيث لم يقلب فيه ياء مع إجتماعها مع الياء وسبق السّاكن وأمّا الأخفش فهو قياس عنده لعدم اكتناف الألف بواوين [وصحّ عَوَاوِرُ] كما قال لبيد فى جمع عُوَّارٍ بمعنى الجبان ؎ وَفِي كُلِّ يَوْمٍ ذِي حَفَاظٍ بَلَوْتَنِي ۞ فَقُمْتُ مَقَامًا لَمْ تَقُمْهُ الْعَوَاوِرُ ۞ وفى جمع عوّار لقذى العين فى قول جندل بن المثنى الطّهوى ؎ حَنَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي ۞ و

بالتّشديد وأمّا بواو وياء كبوايع جمع بائعة أو جمع بويعة على فوعلة من البيع وأمّا بياء وواو نحو سياوق جمع سيّقة ح

وأُعِلّ عيايُل لأنّ الأصل عواوير فحذفت وعيايُل فأشبع ولم يفعلوه في باب مقاوِم ومعايش للفرق

كحل العينين بالعواوير: أي قوس الدهر عظامي وأراه كالأسر تغري وهو مقدم الأسنان وأضعف بصري

حتى جعل القذى فيه عوض للكحل [وأعلّ عيايل] بقلب الياء بعد الألف همزة كما في قول حكيم بن معية الربعي يصف

قناة نبتت في موضع كثير الأشجار في أَشِبِ الغيطان ملتف الحظر فيه عيايل أسود ونُمُر: والحال ان القياس إعلال

عواوير لاتصال الواو بالآخر كما في أوائل وصحته عيايل للبعد عن الآخر كما في ينابيع وطواويس لكن ذلك للنظر إلى

الأصل فيهما [لأنّ الأصل] في عواور [عواوير] بالياء بعد الواو ولأنه جمع عوّار بالتشديد فيلزم فيه الياء المنقلبة عن

الألف في ذلك المفرد [وحذفت] للضرورة فهي في حكم الموجود في اللفظ والواو كأنها بعيدة عن الطرف ومع ذلك قد تقلب

همزة للنظر إلى ظاهر اللفظ [و] الأصل في [عيايل] عيائل كخيائر بياء واحدة لأنه جمع عَيّل بتشديد كجيّد وجياد وهو

واحد العيال وقد يقال رجل عيل أي ذو عيال كما هو الأظهر في البيت [فأشبع] لفظه بإشباع كسرة الهمزة المنقلبة عن

الياء المتصلة بالطرف فتولدت ياء بعدها فهي في حكم العدم والغيطان جمع الغائط للمنخفض من الأرض والحظر المهملة

فالمعجمة بضمتين ما روي في البيت جمع الحظيرة على ما قيل ومكان أَشِب مثل كتف بالمعجمة والموحدة ملتف الأ

شجار من الالتفاف والأسود جمع أسد والنمر بضمتين على ما أنشده سيبويه جمع نمر وهو الحيوان المعروف على خلاف

القياس والأكثر نمور [و] هذا الذي ذكر من القلب بعد ألف باب مساجد همزة [لم يفعلوه في باب مقاوم] جمع مقام

وأصله مقوم [ومعايش] جمع معيشة ونحوهما من الجموع التي قبل الألف فيها حرف صحيح وبعدها واو أو ياء

أصليتان متصلتان بالآخر وإنما لم يقلبوا مع المشابهة للعين في نحو بائع وقائم في الكسر والتوسط بين الألف و

الطرف [للفرق بينه وبين باب رسائل وعجائز وصحائف] وكبائر ونحو ذلك من الجموع التي وقعت فيها بعد

الألف

لِلفرق بينه وبين باب رسائل وعجائز وصحائف وجاء معائش بالهمزة على ضعف والتزم همزة مصائب

وتقلب ياء فُعلى اسماً واواً في نحو طوبى وكوسى

الألف واواً أو ياءً زائدة بإزاء مدة في مفردها ألفاً كانت كرسالة أو واواً كعجوز أو ياءً كصحيفة وكبيرة فإنهما تقلبان همزة في مثل ذلك تشبيهاً بنحو بائع وقائم ولم يعكس بأن تقلب الأصلية وتصح الزائدة لأن المدة أولى بالتغيير من الأصلي ثم لم يبالوا ببعد الفرق بين أوائل ونحو رسائل لاستثقال الاجتماع مع ضعف الحاجز كما مر وأجرى الزائد المتحرك من الواو والياء في نحو جدول وعثير لقوته مجرى الأصلي في الصحة في الجمع فيقال جداول وعثاير من غير قلب [وجاء معائش] بقلب الياء همزة [على ضعف] لأن القياس المستنبط من كلامهم في مثله صحة الياء ولأنه على ضعفه لتشبيه معيشة وهي مفعلة بفعيلة كصحيفة لتوهم أصالة الميم وزيادة الياء [والتزم همزة مصائب] جمع مُصيبة بضم الميم وأصلها مُصْوِبة بالواو الأصلية على صيغة إسم الفاعل من باب الأفعال نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها وقلبت ياء والقياس في جمع مثله جمع التصحيح كمصيبات لما مر من أن في نحو مكرم استغنى بالتصحيح عن التكسير ثم إنه بعد ما جمع هذا مكسراً فالقياس مصاوب بالواو كمقاوم لكنهم خالفوا فيه القياس وأعلوه طلباً للتخفيف لكثرة دورانه لذا قال المصنف مع مناسبة القياس فيه بالإعلال لوروده على خلاف القياس الذي هو الجمع الصحيح وقد جاء مصاوب بالواو على القياس أيضاً على ما في الصحاح ولأنه قليل في حكم العدم حتى كأنهم التزموا الهمز أي القلب همزة [وتقلب ياء فُعلى] بالضم حال كونه [إسماً واواً] لسكونها وانضمام ما قبلها سواء كانت إسمية على وجه الحقيقة [نحو طوبى] من الطيب إذا كان مصدراً كرجعى ومنه طوبى لك وطوباك كسقياك وكذا إذا أريد به الشجرة المعروفة في الجنة [وكوسى]

قوله: وذلك كما جمع مسيل مثل بيع على مسايل لتوهم أصالة الميم وكونه على فعيل مثل قفيز وقفيزان

وَلَا تُقْلَبُ فِي الصِّفَةِ وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا فَتَسْلَمُ الْيَاءُ نَحْوُ مِشْيَةٌ حِيكَى وَقِسْمَةٌ ضِيزَى وَكَذَلِكَ بَابُ بِيضٍ

لموضع والجنس من الفرس قصار الأيدي والأرجل أم باعتبار اجرائه مجرى الأسم نحو هذين إسمى تفضيل في

مونث الأطيب من الطيب ضد الخبث لم يستعملا صفتين جاريتين على الموصوف إلا مع اللام على خلاف الصفات (والأكيس من الكيس) صفات جارية

المتمحضة التي يستعمل صفات جارية على الموصوف على كل حال وذلك لأن صيغة المؤنث من إسم التفضيل

يمتنع بناؤها من للزوم الأفراد والتذكير معها ولا يبنى مع الأضافة إلا إذا كان المفضل بعض ما أضيف إليه

وأريدت الزيادة على ما عداه منه فيدل المضاف اليه على الموصوف فمن ثمه لم يقع قط في كلامهم جريانه على الموصوف

معها فلا يقال مررت بجارية حسنى الجوار وجاء كيسى بالياء وقلب ضمة الكاف كسرة أيضاً [ولا تقلب] الياء

واوا من فعلى بالضم [في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء] بسبب كسر ما قبلها لأقتضاء الضم فيه قلبها

واوا وذلك للفرق بينها وبين الأسم ولم يعكس لأن الأسم لخفته في المعنى أولى بقلب الياء فيه واوا كذا قيل و

ذلك [مِشْيَةٌ حِيكَى] بكسر المهملة أي مشية فيها تبختر من حاك الرجل يحيك حيكاً إذا تبختر أو حرك منكبيه في المشي

[وَقِسْمَةٌ ضِيزَى] بكسر المعجمة أي فيها جور وظلم من ضار يضيز ضيزاً إذا جار فهذان متمحضان في الوصفية

وليسا إسمي تفضيل ولذا وقعا وصفين بدون اللام وهما في الأصل على فعلى بالضم لأنه كثير في الصفات كحبلى

وفضلى وغيرهما بخلاف فعلى بالكسر فأنه من بناء الأسماء كالشعرى للكوكب والأفلى لنبات مر ولم يوجد في

الصفات سوى عزهى للذي لا يطرب للهو [وكذلك] في قلب ضمة ما قبل الياء كسرة لسلامتها [باب] الجمع

الذي كان على فُعْل بالضم وسكون العين من الأجوف اليائي [بِيضٍ] جمع بيضاء وأصله الضم كحمر وحمراء فلم

يبق

وَاخْتُلِفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَقَالَ سِيبَوَيْهِ الْقِيَاسُ الثَّانِي فَنَحْوُ مَضُوفَةٍ شَاذٌّ عِنْدَهُ وَنَحْوُ مَعِيشَةٍ يَجُوزُ

أَنْ يَكُونَ مَفْعِلَةً وَمَفْعُلَةً وَقَالَ الأَخْفَشُ الْقِيَاسُ الأَوَّلُ فَمَضُوفَةٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ وَنَحْوُ مَعِيشَةٍ مَفْعِلَةٌ

يبق الضم لئلا ينقلب واوا مع استثقال الجمع بل تقلب كسرة ليبقى الياء التي هي أخف ثم إن قلب الياء المضموم ما قبلها واوا

في نحو باب طوبى وقلب ضمة ما قبلها الكسرة في باب ضيزى وباب بيض مما هو اتفقوا عليه [واختلف] في الياء

المضموم ما قبلها [في غير ذلك] الذي ذكر من الأبواب [فقال سيبويه القياس] فيها [الثاني] وهو قلب

ضمة ما قبلها الكسرة لسلامتها لأن تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف [فنحو مضوفة] من الضيافة للأمر النازل

الذي يخاف منه لأنه ضيق خطير القدر يخاف منه أو سمي بها لافتقار دفعه إلى انضياف بعضهم ببعض

كما في قول أبي جندب الهذلي : وَإِنِّي إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ * أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي [شاذ عنده]

لأن الأصل مضيفة بضم الياء فالقياس عنده بعد نقل ضمها إلى الضاد الساكنة ابدال الضمة كسرة للسلامة عن

القلب إلى الواو وإبقاؤها المؤدي إلى القلب خارج عن القياس عنده وجاء فيها مضيفة على ما يراه قياسا [ونحو معيشة]

يجوز عنده [أن يكون] وزنه [مفعلة] بسكون الفاء وكسر العين إلى الفاء من غير تغيير آخر وعلى هذا ليست مما نحن

فيه [و] يجوز أن يكون [مفعلة] بضم العين فنقلت ضمتها إلى الفاء الساكنة ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء فهي

على هذا مما نحن فيه جارية على القياس عنده [وقال الأخفش القياس] فيها [الأول] وهو ابقاء الضمة وقلب الياء

واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما في طوبى وكوسى مستدلا باتفاقهم على قلب الياء إذا كان فاء أو واوا نحو موسر و

أجيب بأن ذلك للبعد عن الآخر والياء فيما نحن فيه قريبة من الآخر [فمضوفة قياس عنده] حيث أبقى الضم قبل الياء

وقلبت واوا [ومعيشة] يتعين عنده فيه [مفعلة] بكسر العين ونقل كسرتها إلى الفاء [وإلا] تكن

يعني إذا دعاني جاري لأمر نزل عليه وحادثة عرضته أشمر ميزري عن ساقي لإعانته حتى ينصف الساق ميزري اي حتى يبلغ ميزري الى نصف الساق اراد المبالغة

وأجيب عنه بأن الالتباس [illegible] والقلب في [illegible] إنما كان للفرق بين الصفة [illegible] والإدغام كما في [illegible] والكل [illegible] ما يحتاج إلى القلب [illegible]

وَالْأَلْزَمُ مَعُوشَةٌ وَعَلَيْهِمَا الْوَزْنُ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلُ تُرْتُبٍ لَقِيلَ تُبُيْعٌ وَتُبُوعٌ وَتُقْلَبُ الْوَاوُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ يَاءً نَحْوُ قِيَامًا وَعِيَاذًا وَقِيَمًا لِإِعْلَالِ أَفْعَالِهَا وَحَالَ حِوَلًا كَالْقَوَدِ

مِفْعَلَةٌ بالكسر بل كان مَفْعُلَةً بالضم [ألزم] عنده أن يقال [معوشة] بالواو المنقلبة عن الياء لانضمام ما قبل الياء بعد نقل ضمتها إليه [و] هذان القولان [عليهما الوزن من] الأجوف اليائي مثل [البيع مثل تُرْتُبٍ] بضم الفوقانيتين أولهما مزيدة وسكون الراء بينهما [لقيل تُبُيْعٌ] بضم الفوقانية وكسر الموحدة وسكون الياء على قول سيبويه [وتُبُوعٌ] بضم الأولين وسكون الواو المنقلبة عن الياء على قول الأخفش لأن أصله الموازن لتُرْتُبٍ تُبْيُعٌ بضم الفوقانية والياء وسكون الموحدة بينهما فسيبويه ينقل ضمة الياء إلى ما قبلها ويقلبها كسرة والأخفش يبقي تلك الضمة المنقولة ويقلب الياء واوا [وتُقْلَبُ الواو] المتحركة [المكسور ما قبلها في المصادر ياءً] وإن لم يليها الألف خلافا لبعضهم [نحو] قام [قياما و] دينا [قيما] فإنه في الأصل مصدر قام على ما صرح به [و] عاذ بالله [عياذا] وانقاد انقيادا واعتاد اعتيادا والكل في الأصل بالواو وإنما قلبت ياء في تلك المصادر وإن كانت متحركة [لإعلال أفعالها] فحملت على تلك الأفعال في اعتبار الإعلال ه المناسب وإن اختلف فيهما فإنه في الفعل بالقلب ألفا لانفتاح ما قبلها وفي تلك المصادر بالقلب ياء لانكسار ما قبلها [و] نحو [حال] الشيء [حِوَلًا] أي تحول وعاد فلان المريض عِوَدًا كلاهما بكسر الأول وفتح الواو [شاذ] والقياس حِيَلٌ وعِيَدٌ بالقلب ياءً وحيث كان شاذا لم يرد نقضا على قاعدة إعلال الواو المتحركة المكسور ما قبلها من المصدر المعلّ فعله وهذا في شذوذ ترك الإعلال [كالقود] للقصاص فإن القياس فيه القلب ألفا هذا عند من لم يشترط في قلب الواو من تلك المصادر ياء أن يليها الألف وأما عند من اشترط ذلك فنحو حول قياس ونحو قيم قليل ونواء بكسر النون ع

بيان قلب الواو ياء

المعلّ ح

٨٧ نيه

بِخِلَافِ مَصْدَرٍ نَحْوِ لَاوَذَ وَفِي نَحْوِ جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَاحٍ وَتِيَرٍ وَدِيَمٍ لِإِعْلَالِ الْمُفْرَدِ وَشَذَّ طِيَالٌ وَصَحَّ رِوَاءٌ

جَمْعُ رَيَّانٍ كَرَاهَةَ إِعْلَالَيْنِ وَنِوَاءٌ

زنة فعال بالواو مع أنها قد وليتها الألف في مصدر نارت الظبية تنور إذا نفرت شاذ اتفاقا وقيل لم يسمع

له نظير وما ذكر من القياس في المصدر المعل فعله كائن [بخلاف مصدر] ما يصح من الأفعال [نحو لاوذ] القوم

أي لاذ بعضهم ببعض ملاوذة ولواذا وقاوم قواما فإنه يتبع فعله في الصحة وبخلاف ما ليس مصدر الفعل

حتى يحمل عليه نحو عوض [و] تقلب الواو المكسورة ما قبلها ياء أيضا [في] الجموع التي أعلت مفرداتها [نحو جياد] جمع

جمع جيد بالتشديد وأصله جواد كما أن أصل المفرد جيود من الجودة [وديار] في جمع دار وأصلها دور بالتحريك

[ورياح] في جمع ريح وأصلها روح بالواو الساكنة المكسورة ما قبلها بدليل جمعها على أرواح [وتير وديم] كلاهما

بكسر الأول وفتح الياء في جمع تارة وديمة وهما من الأجوف الواوي عند المصنف وفاقا لبعضهم كما مر في باب الجمع

وهكذا ريم بتلك الزنة في جمع ريح وإنما اعتلت تلك الجموع [لإعلال المفرد] فحملت عليه وشذ حوج على زنة

ديم في جمع حاجة والقياس حيج وهذا بخلاف ما يصح مفرده فإن قياسه أن يتبع المفرد في الصحة [وشذ]

قياسا واستعمالا [طيال] بالإعلال في جمع ما صحت فيه الواو وهو طويل ومنه قوله: تبين لي أن القماءة

ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها والقياس طوالها بالواو كما رواه العالي وقيل إن الطيال لأنه جمع طائل

من طاله إذا فاقه في الطول فيكون مما أعل مفرده والقماءة بالقاف الصغر وجعل بعضهم من الشاذ قياسا

وإن اطرد استعمال الجياد للأفراس لصحة مفرده حيث زعم أنه جمع جواد ولم يجعله جمع جيد بالتشديد

[وصح رواء] بالكسر وإن كان قياسه الإعلال لوجوده في مفرده فإنه [جمع ريان] وأصله رويان من روي ضد

ومنه قوله تعالى والذين يتسللون منكم لواذا ... [illegible]
والدليل على أن تارة ... يتناوله ... أبو البقاء ... من الواو ... [illegible]
أوله: ... ... أسباب المنايا نهالها ... [illegible]

جَمْعُ نَاوٍ وَفِي نَحْوِ رِيَاضٍ وَثِيَابٍ لِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلِفِ بَعْدَهَا بِخِلَافِ عِوَدَةٍ وَكِوَزَةٍ وَأَمَّا ثِيَرَةٌ

عطش فقلبت الواو الساكنة ياء وادغمت وإنما صح رواء مع الداعي إلى الإعلال [كراهة] اجتماع [إعلالين] فإن
أصله رواى فأبدل أولا إعلال من آخره وهو الياء بالقلب همزة كما في رداء فلو قلبت مع ذلك الواو ياء اجتمع إعلالان
وهو مستكره [و] كذلك صح [نواء] بكسر النون في [جمع ناو] من نوى البعير ينوي كضرب يضرب نواية ونيا بالتشديد
إذا سمن كراهة اعلالين فإن أصله نواى كرواى في رواء مع أن الواو قد صحت في مفرده وهو ناو [و] تقلب الواو
أيضاً [في] الجموع التي على فعال بالكسر والواو ساكنة في واحدها [نحو رياض وثياب] وحياض في روضة وثوب
وحوض وإنما قلبت فيها مع صحتها في واحدها [لسكونها في الواحد] وكونها بالسكون فيه في حكم العدم فيشبه الإ-
علال بالقلب لما فيه من انعدام المقلوب وإن حصل البدل فهي بمنزلة ما أعل مفردها [مع] وقوع [الألف بعدها] فيها
أنفسها فيعرضها شيء من الثقل بما يحصل لها من الاعتداد في النطق بمجاورتها فبنا سببه الإعلال ولما كان الإعلال ٥
المتحقق في الواحد قويا على جلب الإعلال في الجمع اكتفوا به في إعلاله من غير حاجة إلى اعتبار الألف فمن ثم أعل نحو ديم
وتير ونسبة الفعل إلى المصدر ليست بقاصرة عن نسبة الواحد إلى الجمع ولهذا اكتفى المصنف ومن وافقه بإعلاله في
إعلاله بخلاف شبه الإعلال في الواحد والألف في الجمع فإن كلا منهما سبب ضعيف لأنه لا يقوى على اقتضاء إعلال الجمع
فلذلك كان المقتضي له هو المجموع عند المحققين وأعل ما يجتمعان فيه [بخلاف] ما يشتمل على أحدهما فقط نحو [عِوَدَةٍ وَكِوَزَةٍ]
كلاهما بكسر الأول وفتح الثاني في جمع نحو عَوْدٍ بفتح العين المهملة وسكون الواو للبعير المسن وكوزة لوعاء الماء فإنها لم تقلب في
نحوهما ياء وإن تحقق شبه الإعلال في الواحد بالسكون لعدم الشطر الآخر المقتضي للإعلال وهو مجاورة الألف [وأما ثِيَرَةٌ] على

لانه عودة

قوله [وأما ثيرة الخ]: جمع ثور فشاذ والقياس ثورة لعدم وقوع الألف بعد الواو هذا شاذ قياسا لا استعمالا قال المبرد إنما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على أنه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الأقط والمخصص أنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة جمع ثور من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه چاربردي

فَشَاذٌ وَتُقْلَبُ الْوَاوُ عَيْنًا أَوْ لَامًا أَوْ غَيْرَهُمَا إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ وَسَكَنَ السَّابِقُ يَاءً وَتُدْغَمُ

زنة عِوَدَةٍ وَكِوَزَةٍ في جمع ثَوْرٍ بالمثلثة للحيوان المعروف [فشاذٌ] قياساً وإن إطّرد سماعاً والقياس الذي هو أيضاً
مطّرد في السماع ثِوَرة بالواو لعدم الألف والمشهور عن المبرد أنها في الأصل بسكون الواو ليمتاز عن ثِوَرةٍ بفتحها في
جمع الثَّوْر من الأقط المقطعة منه فقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ثم فتحت الياء لأنّه لكثرة فِعَلة بفتح العين
في جموع أمثاله لكن حكى عنه مالك أنّها مقصورة عن ثيارة على فعالة بالكسر والأصل ثوارة فيشتمل على تمام المقتضى
والقصر بعد الأعلال [وتقلب الواو] ياءً [عيناً كانت] [أو لاماً أو غيرهما] كالزائد في أسم المفعول [إذا اجتمعت مع
ياء] في كلمة واحدة أو ما في حكمها كالواو في جمع السالم رفعاً مع ضمير المتكلم [وسكن السابق] منهما ولم يكن ذلك
السابق عارض الذات ولا عارض السكون [وتدغم] الياء الأولى في الثانية وذلك لأستكراه إجتماعهما
وكون السابق وسيلةً عند التماثل والتقارب الى الأدغام فنزل إشتراكهما في الجهر واللين بمنزلة التقارب
واختير القلب الى الياء التي هي أخف وادغمت بخلاف ما إذا كانتا في كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمى واقد لعروض
الأجتماع وبخلاف ما إذا تحرك السابق كسُوِيَرٍ في التصغير وطويل أو كان عارض الذات كالواو العارضة بالقلب
عن الهمزة عند التخفيف في رؤية ورؤيا وعن الألف في سُوِيرَ وبُويِعَ وتُسُويِرَ مجهولات ساير وبايع وتساير مع
وجود المانع في نحو هذه عن الأعلال المذكور وهو اللبس بمجهولات سيّر وبيّع وتسيّر من بابي التفعيل
والتفعل على ما قال الخليل وكالياء العارضة بالأنقلاب عن الواو في دِيْوانٍ وأصله دِوّانٌ بالتجريد للجمع
على دَواوِينَ وبخلاف ما إذا كان سكونه عارضاً نحو قُوْيَ بسكون الواو للتخفيف في قَوِيَ بالكسر على صيغة

بيان قلب الواو مع الياء إدغام

وإنما لم تقلب في سُويِرَ وبُويِعَ وتُصُويِرَ وتُبُويِعَ مجهولات ساير وبايع وتساير أما أولاً فلئلا يلتبس بمجهول فعّل وتفعّل لأنه إذا قيل حينئذٍ سُيِّرَ ... يعلم أنه مجهول ساير وسيّر وأما ثانياً فلأن الواو فيها بدل من الألف والألف لا تدغم في شيء فكذا الحرف الذي هو بدل عنها ... ٢٠١٥/٢/١٣

وبكسر ما قبلها إن كان ضمة كسيّد وأيّام وديّار وقيّام وقيّوم ودليّة وطيّ ومرميّ ومسلميّ رفعاً وجاء ليّ في جمع ألوى بالضم والكسر

الماضي فإن القياس في جميع ذلك التصحيح لعدم أصالة الداعي إلى الإعلال وشذ ما حكاه الكسائي عن بعضهم من قراءة للرّيّا تعبرون بالإدغام [و] الياء المدغمة فيما تكملت شرائط إعلاله [بكسر ما قبلها إن كان مضموماً] إستثقالاً للضمة قبلها بخلاف الفتحة والكسرة والمعلّ ذلك الإعلال [كسيّد] وعيّل والأصل سيوِد وعيوِل على فيعِل بكسر العين على ما ذهب إليه المحققون من البصريين خلافاً لمن زعم أن الأصل فيها كضيغم وصيرف ثم كسرت لمناسبة الياء لعدم فيعِل بالكسر من الصحيح ورُدّ بأن المعتل قد يأتي على خلاف الصحيح فلا حاجة إلى اعتبار الفتح والقلب إلى الكسرة [و] نحو [أيّام] جمع يوم وأصله أيوام [وديّار] في قولهم ما كان في مكان كذا من ديّار أي من ذي حياة شأنه أن يتحرك ويدور وأصله ديوار على فيعال وليس على فعّال بتشديد العين لأن فعّالاً من الدوران هو الدوّار بالواو المشددة لا بالياء [وقيّام وقيّوم] وهما من صفات الله تعالى وقد يفسّران بالقائم بتدبير الخلق وحفظه على أنهما من قام بالأمر إذا حفظه وقيل إن القيوم بمعنى القائم بذاته المقيم لغيره من الممكنات وأصلهما قيوام وقيووم على فيعال وفيعول لأنهما لو كانا على فعّال وفعّول بتشديد العين لكانا بالواو المشددة [ودليّة] وأصلها دُلَيْوة في تصغير دلو وهو يذكر ويؤنث [وطيّ] في مصدر طويت وأصله طوْي [ومرميّ] في اسم المفعول وأصله مرموي [و] نحو [مسلميّ رفعاً] في الجمع وأصله مسلموي بالإضافة إلى ياء المتكلم والجر والنصب بالياء فلا واو فيهما ولأنهم لم يبالوا بالتباس المرفوع بغيره بعد الإعلال لارتفاعه بالعامل المقتضي للرفع [وجاء ليّ] بالمشددة [في جمع ألوى] على أفعل كأحمر للدوام على الاجتناب والإ... نفراد

وأمّا ضَيْوَن وحَيْوَة ونَهُوٌّ فشاذٌ وصُيَّمٌ وقُيَّمٌ شاذٌ وقوله: فما أرّق النُّيَّام إلّا سلامُها: أشذّ

والانفراد من الرجال وقيل للشديد الخصومة [بالضمّ والكسر] فإنّ أصله لُوْيٌ على فُعْل بضمّ الفاء وسكون العين

كحُمْر فقلبت الواو ياءً وادغمت ثمّ قد تبقى ضمّة ما قبلها على خلاف القياس المذكور تنبيهاً على الأصل وقد يكسر على القياس

كما في نظائره وأمّا اللّي مصدر لوى فأوّله مفتوح لا غير [وأمّا ضَيْوَن] السنّور الذكر [وحَيْوَة] بالمهملة والياء

السّاكنة إسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي [ونَهُوٌّ] بتشديد الواو على فَعُول وأصله نَهُوْيٌ

بالياء كصبور من النّهي يقال رجل نَهُوٌّ عن المنكر أي مبالغ في النّهي عنه [فشاذٌ] لاشتمال الجميع على سبب الإعلال

وهو اجتماع الواو والياء مع سبق السّاكن فالقياس ضَيّن وحَيّة ونَهِيٌّ بتشديد الياء في الجميع مع قلب ضمّة

ما قبلها في نهي كسرة لكن صحّة ضيون وحيوة على شذوذها لكونهما إسمين موضوعين لا على وجه الفعل على ما في

الصّحاح ولعلّ صحّة نهوّ على شذوذه لئلّا يلتبس فعول بفعيل فقلبت فيه الياء واواً وادغمت للجمع بين دفعه

استثقال اجتماع الواو والياء والمحافظة على الصيغة وكما شذّت صحّة الواو في هذه لوجود موجب الإعلال شذّ

إعلالها بالقلب ياءً في بعض الألفاظ الواردة في لغتهم لعدم الموجب [و] من ذلك [صُيَّمٌ وقُيَّمٌ] كلاهما بضمّ الأوّل

وفتح الياء المشدّدة في جمع صائم وقائم كرُكَّع وسُجَّد جمع راكع وساجد وأصلهما صُوَّم وقُوَّم بالواو فقلبت الواو

المشدّدة ياءً مشدّدة [شاذٌ] لعدم الموجب للإعلال [و] قول أبي نمر الكلابي: ألا طرقتنا ميّة ابنة منذر [فما

أرّق النُّيَّام إلّا سلامُها: أشذّ] منها لأنّ النّيّام بضمّ النون وتشديد الياء أصله النوّام جمع نائم فهو يشاركها

في عدم الموجب للإعلال وأشذّ منها بالبعد بسبب الأولى عن الآخر الذي هو محلّ التغيير وربّما يسامح بالإعلال مع عدم

(Marginal note: أشذّ والقياس النوّام وجه شذوذه قبل الإبدال من عدم الموجب ووجه كونه أشذّ بعده عن الطرف الذي هو محلّ التغيير بسبب الألف الواقعة فيه)

وَتُسَكَّنَانِ وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا إِلَى مَا قَبْلَهُمَا فِي نَحْوِ يَقُولُ وَيَبِيعُ لِلَّبْسِ بِبَابِ يَخَافُ وَيَهَابُ وَمَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ كَذَلِكَ

وَمَفْعُولٌ كَذَلِكَ نَحْوُ مَقُولٍ وَمَبِيعٍ وَالْمَحْذُوفُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَاوُ مَفْعُولٍ

الموجب بالقرب من الآخر والحاصل أنّ موجب اعلال الواو بحيث يؤدّى إلى حصول ياء مشدّدة فى غير طرف الجمع بالا

ستقراء هو الاجتماع مع الياء وسبق السّاكن والواو فى هذه الجموع ليست طرفاً فلمّا لم يتحقق اجتماعها مع الياء كذلك لكنّه

فى الأخير أشذ كما ذكر هذا غاية التّقريب لذكر شذوذها فى هذا الموضع فتأمّل ولا شكّ أنّه لو ذكره عند ذكر قلب

الواو المنفردة فى طرف الجمع ياء مشدّدة وأسنده إلى عدم الوقوع فى الطّرف والزّيادة فى الأخير الى البعد عنه كان أولى

كما قال نجم الأئمّة والأحرى استفتاح والطّروق الأتيان ليلا وأرّق النّيام من باب التّفعيل أيقظهم ثمّ إنّه أراد

طروق خيالها الطائف فى المنام فاثبات التّحية والتّسليم له من باب التّخييل [و] الواو والياء [تُسَكَّنَانِ وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا

إِلَى مَا قَبْلَهُمَا فِي نَحْوِ يَقُولُ وَيَبِيعُ] من المضارع ولم تقلبا ألفاً فى نحو ذلك بأن يقال يقال ويباع مثلاً [لِلَّبْسِ بِبَابِ يَخَافُ وَيَهَابُ]

لو فعلوا ذلك [وَمَفْعُلٌ] بضم العين [وَمَفْعِلٌ] بكسرها نحو معون ومبيت [كَذَلِكَ] فى الأسكان ونقل الحركة فأنّ أصلها

مَعْوُنٌ بضم الواو ومَبْيِتٌ بكسر الياء [وَمَفْعُولٌ] منهما أيضاً [كَذَلِكَ نحو مقول ومبيع] والأصل مقوول ومبيوع فنقلت

ضمة حرف العلّة إلى ما قبله فالتقى ساكنان فحذف أحدهما [والمحذوف] منهما [عند سيبويه واو مَفْعُولٍ] لا عين الكلمة

لأن حذف الزائد أسهل مع كفاية الميم المزيدة فى اسم المفعول فى الدّلالة على معنى المفعولية بل هى الأصل فى الدّلالة على ذلك

ولذلك استمرت فى أسماء المفعولين من المجرّد والمزيد فلعلّها من المجرّد فى الأصل على مَفْعُلٍ بفتح الميم وضمّ العين ليمتاز عن

مَفْعَلٍ بفتحها فى المكان والواو لأنّها تولدت من إشباع ضمّة العين لئلّا يلزم البناء المرفوض وهو مَفْعُلٌ بضم العين على

ما يقلّ إن كان يائيًّا قلبت ضمّة ما قبل الياء كسرة لحفظ الياء عن الأنقلاب واواً والألتباس بالواوى والزنة مَفْعُلٌ

بضم

وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنُ وَانْقَلَبَتْ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَهُ يَاءً لِلْكَسْرَةِ فَخَالَفَا أَصْلَيْهِمَا وَشَذَّ

بضمّ الفاء في الواويّ وكسرها في اليائيّ وسكون العين فيهما [وعند الأخفش] المحذوف هو [العين] ويبقى واو المفعول على ما هو الأصل عند اجتماع ساكنين أولهما حرف مدّ من حذف الأوّل ولذلك قال المازني أنّ مختاره أقيس من قول سيبويه ثمّ إن كان واويًّا اكتفى فيه بذلك ووزنه مفول بحذف العين [و] إن كان يائيًّا [انقلبت] فيه الواو الساكنة وهي [واو مفعول عنده ياء للكسرة] قبلها فإنّه قال الضمة لما نقلت من الياء إلى ما قبلها قلبت كسرة لمناسبة الياء قبل حذفها ثمّ حذفت ه أي الياء بالتقاء الساكنين ثمّ قلبت الواو ياءً للكسرة وإنّما أعتبر القلب كسرة لمناسبته للياء مع كونها في معرض الحذف ليمتاز عن الواويّ ووزنه مفيل بحذف العين [فخالفا] أي سيبويه والأخفش [أصليهما] أمّا سيبويه فلأنّه وافق غيره في أصالة حذف أوّل الساكنين إذا كان حرف مدّ وقد خالف هذا الأصل حيث ذهب ههنا إلى حذف الثاني وقد يجاب عنه بأنّ أصالة حذف أوّل الساكنين عنده إنّما يكون إذا كان أحدهما حرف مدّ والثاني صحيحًا نحو قُل وخَف وأمّا إذا كانا مدّين فلم يثبت ذلك عنده إلّا إذا كان حذف الثاني مفوتًا للدلالة على معناه كالمُصطَفَوْنَ وليس حذف الثاني ههنا مفوتًا للمعنى لأنفهام معنى اسم المفعول من الميم وأمّا الأخفش فلأنّ الأصل عنده في الياء الساكنة التي هي العين أن تقلب واوًا إذا انضمّ ما قبلها كما مرّ وقد ذهب ههنا إلى حذفها إلّا أن يقال أن ذلك الأصل إنّما يكون عنده مع استقرار الضمة فيما قبل الياء و انتقال الضمة ههنا إلى ما قبلها على ما زعمه إنّما هي بمجرّد اعتبار قارنه الداعي إلى قلبها كسرة والنطق إنّما وقع بالكسرة فلا مخالفة فيه لذلك الأصل فتأمّل ورجّح قول سيبويه بأنّه أقلّ تغييرًا في اليائيّ إذ ليس فيه سوى حذف واو المفعول وقلب الضمة كسرة والامتياز عن الواويّ يحصل بذلك والأخفش قلبها كسرة وحذف العين وقلب واو المفعول ياءً [وشذّ] في اسم

الحاصل ان كسر ما قبل الياء لمناسبتها وان كان ه حقّه ان لا يتبع لمناسبة ياء تبقى والياء ههنا تحذف لكن قصد الامتياز عن الواويّ دعاهم إلى اعتبار المناسبة لها قبل حذفها ثمّ حذفها فتأمّل سلّمه كتبه في مولد الرسول صلى الله عليه وسلم

مَشِيبٌ ومَهُوبٌ وكَثُرَ نحو مَبْيُوعٍ وقَلَّ مَصْوُونٌ وإعلالُ نحوِ الآنَ تَلُوُا واسْتَحِي قَلِيلٌ

المفعول من الواوي قلب الواو ياء بعد قلب ضمة ماقبلها كسرة كقولهم [مَشِيب] بمعنى مخلوط من الشَّوْبِ بمعنى الخلط
ولأنه بني على الماضي المبني للمفعول وهو شِيب وكذا مَنِيل من النَّول بمعنى الإعطاء ومَلِيم من اللوم والقياس مَشُوبٌ
ومَنُولٌ ومَلُومٌ بالواو [و] شذ في اليائي [مَهُوبٌ] بالواو من الهيبة والقياس مَهِيبٌ ولأنه بني على
قولهم هُوِبَ في المبني للمفعول على ما هو إحدى اللغات فيه كما سيجيء إن شاء الله تعالى [وكَثُرَ] في اليائي التصحيح و
إتمام الحروف بلا حذف في لغة بني تميم تنبيهاً على الأصل [نحو مَبْيُوعٍ] ومَخْيُوطٌ من الخياطة وقولهم يوم مَغْيُومٌ
من الغيم للسحاب كقول علقمة بن عبدة ⁂ حتى تذكّر بيضاتٍ وهيّجه ⁂ يومُ الرَّذاذِ عليه الدَّجنُ مغيومُ ⁂ و
مَعْيُوبٌ من العيب ومَعْيُونٌ من عانه يَعِينُه إذا أصابه بالعين كما قال العباس بن مرداس ⁂ قد كان قومك
يحسبونك سيداً ⁂ وإخال أنك سيدٌ معيونُ ⁂ [وقَلَّ] التصحيح والإتمام في الواوي حتى أن سيبويه
منعه لثقل الضمة على الواو فلعل الياء لخفتها أقوى على قبولها منها لكن بعضهم حكى ذلك نحو [مَصْوُونٌ] من صانه
إذا حفظه وزعم الجوهري أنه لم يأت على التمام إلا مصوون وقولهم مِسْكٌ مَدْوُوفٌ أي مبلول بالماء وحكى الكسائي
قولهم خاتم مَصْوُوغٌ أيضاً [وإعلالُ نحوِ الآنَ تَلُوُوا] من لَوَى يَلْوِي [و] إعلال [يَسْتَحِي] وتصاريفه [قليلٌ]
أما تَلُوُا فأصله تَلْوِيُوا كتضربوا فنقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد حذف حركته وحذفت للساكنين ثم
منهم من يعلّه بنقل ضمة الواو إلى اللام وحذفها للساكنين فيحصل تَلُوا بواو واحدة وهو قليل كراهة إعلالين
وأما يستحي فلغة الحجازيين إثبات الياء التي هي العين في تصاريفه وينطقون بها على زنة إسْتَدْعَى يَسْتَدْعِي
إسْتِدْعَاءً واسْتَدْعِ في الأمر والمستدعي ومستدعٍ في اسم الفاعل إلى غير ذلك وهو القياس المختار عند أكثر العرب لعدم

موجب الا

وتحذفان في نحو قلت وبعت وقلن وبعن ويكسر الأول إن كانت العين ياء أو مكسورة ويضم في غيره ولم يفعلوه

موجب الإعلال وبنو تميم يحذفونها ويقولون استحى يستحي وهو مستح واستح في الأمر إلى غير ذلك من التصاريف

وحق المصدر استحاءة كاستقامة لكنهم لم يسمع فظن أن المازني جعل حذفها فيما عندهم كالحذف في أحست وظلت

لأن حق المثلين الإدغام فلما عدل عنه لداع كالتحرز عن الياء المشددة في آخر الفعل هيهنا حذفت الأولى لأن الحذف أشبه بالإ

دغام من كل شيء وقال الخليل إن استحى محمول على الماضي الثلاثي المجرد في الإعلال بناء على اعتبار إعلال باع وهاب في حيي

وإن كان مرفوضا فكأنه قيل حاي واستحاي كباع واستباع وسكنت الياء إذ لم توجد في كلامهم في آخر الماضي ياء متحركة بعد الألف

وحذفت الألف بالتقاء الساكنين وقلبت الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها وفي المضارع نقلت حركة الأولى إلى ما قبلها

كيبيع بعد حذف ضمة الأخيرة لثقلها كيرمي وحذفت بالتقاء الساكنين وجرى باقي التصاريف عليه ورده المازني بأن الحذف لو كان

لالتقاء الساكنين لم يحذف في قولهم استحيا في الماضي المثنى ولقالوا استحايا كاستباعا والحمل على صيغة الواحد تحرزا عن الياء

المتحركة بعد الألف في آخر الماضي وعلى توهم أنه افتعل كاستوى تعسف فتأمل وعلى أي حال هذه اللغة قليلة لما فيه من الحذف

والتغيير بمثل هذه التكلفات من غير ضرورة مع اشتمالها على إعلالين كحذف إحدى اليائين وقلب الأخرى ألفا في الماضي وحذف

حركة إحديهما وحذف نفس الأخرى في المضارع وحذفهما معا في الأمر والتعرض لخصوص يستحي لمناسبة تلونا وليس المقصود

بيان الإعلال بحذف العين بطريق الوجوب والجواز

تخصيص العلة بالمضارع [و] الواو والياء [تحذفان] وجوبا بالالتقاء الساكنين [فيما عرض فيه ما يوجب سكون اللام كا

لاتصال بالضمير البارز المرفوع المتحرك [نحو قلت وبعت وقلن وبعن ويكسر الأول إن كانت العين ياء] نحو بعت [أو] واوا

[مكسورة] نحو خفت [ويضم الأول] [في غيره] وهو الواوي الذي ليست واوه مكسورة نحو قلت وصنت وقد مضى

شرح ذلك في باب الماضي [و] هذا الذي ذكر من كسر الأول في اليائي [لم يفعلوه في لست] في ليس بل نحوه كما كان قبل الضمير

فِي لَسْتُ لِشَبَهِهِ بِالْحَرْفِ وَمِنْ ثَمَّ سَكَنُوا الْيَاءَ وَفِي قُلْ وَبِعْ لِأَنَّهُ عَنْ تَقُوْلُ وَتَبِيعُ وَفِي الْإِقَامَةِ وَالْإِ

سْتِقَامَةِ وَيَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَكَيْنُونَةٍ وَقَيْلُولَةٍ

[لشبه الحرف] في عدم التصرف تنزيلا له منزلة أدوات النفي ولذا لم يبن منه غير الماضي [ومن ثم] أي ومن أجل

شبه الحرف [سكنوا الياء في ليس] ولولا ذلك الشبه لوجب فيه لاس بالألف كهاب لوجود سبب الاعلال وهو

تحرك الياء وانفتاح ما قبلها لأن أصله ليس بكسر العين لعدم السكون الأصلي في عين الفعل والضم لم يرد في عين

الأجوف اليائي من الفعل إلا في هيؤ وأنه شاذ ولم يسمع منهم التسكين في مفتوح العين أصلا فتعين كونه بالكسر و

خفف بالتسكين كما يخفف موازن الجزء عن موجب الإعلال كعلم [و] كذلك يحذفان وجوبا بالتقاء الساكنين [في] نحو

[قل وبع لأنه من تقول وتبيع] بسكون العين فلما حذف حرف المضارعة وانجزم اللام عند بناء الأمر التقى ساكنان

وأولهما حرف مد فحذف وكذا في غيره من المجزوم نحو لم يقل ولم يبع ويحتمل ان يكون تَقُوْلُ وتَبِيْعُ في المتن على هيئة تَنْصُرُ

وتَضْرِبُ على أصلها والأمر أُقْوُلْ وإِبْيِعْ كأُنْصُرْ واِضْرِبْ وبعد نقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها يستغنى عن همزة

الوصل ويحذف حرف العلة بالتقاء الساكنين كذا قيل [و] هكذا يجب حذفها لالتقاء الساكنين [في الإقامة والاستقامة]

فان الأصل إقوام واستقوام فبعد القلب ألفا كما سبق اجتمعت ألفان فحذفت الأولى وزيدت التاء ولما لم يتعرض

فيهما سابقا إلا للقلب أعاد ذكرهما هاهنا لبيان الحذف فلا تكرار كذا قيل [ويجوز الحذف] للتخفيف [فيما هو على

فَيْعِلٍ من الأجوف [نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ و] فيما هو على فَيْعَلُولَة نحو [كَيْنُونَةٍ] بتشديد الياء بمعنى الكون من الأجوف

الواوي وأصلها كَيْوَنُونَة فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة السابقة وادغمت [و] نحو [قَيْلُولَةٍ] بالتشديد أيضا

اعترض نجم الأئمة رضي على المصنف حيث حكم بالجواز في الكلام ان التخفيف واجب في نحو كينونة وقيلولة ويمكن حمل الجواز في كلام المصنف بالمعنى الشامل للوجوب لكنه تكلف فتأمل

من الأ

وفي باب قيل وبيع ثلث لغات الياء والإشمام والواو فإن اتصل به ما يسكن لامه نحو بعت يا عبد

من الأجوف اليائي للنوم في الظهيرة والمقصود أنه يجوز في نحو ما ذكر التخفيف بحذف العين المتحركة المدغمة فيها
وإبقاء الساكنة الزيدة المدغمة والظاهر ان الحذف يجب فيما هو على فيعلولة بالاستقراء إلا في الضرورة كما قال ...
يا ليت أنا ضمنا سفينة * حتى يعود الوصل كيّنونة * فلعله لزيادة حروفه على نحو سيّد جدير بأن يزيد
عليه بالتزام التخفيف فيه دونه ولعل المصنف أراد جواز التخفيف من جهة القياس وإن لم يسمع في بعضها
على أي حال فتأمل ولم يجعلوا مثل ذلك على فعلولة بتقديم العين على الياء بأن يكون الأصل كوينونة مثلا لعدم النظير لها
وثبوت فيعلول كخيتعور للأيدوم على حال كالسراب فجعلوه منه بالحاق التاء ولم يحكموا بأن المخفف بناء مستقل
على فَعْلولة بفتح الفاء وسكون العين لعدم فعلول إلا ما شذ من نحو صعفوق واعتبار كونه في الأصل بالضم كعصفورة
وسرهوجة وهي الطبيعة فأبدلت الضمة فتحة كما ذهب اليه الكوفيون تعسّف مع عدم السبب للقلب ياء في الواوي
وقد نقل بعضهم مثل هذا التخفيف في فيعلان وجعل منه الريحان على أن أصله ريّحان بالتشديد وأصله ريوحان
من الروح [وفي باب قيل وبيع] من الماضي الثلاثي المجرد المبني للمفعول من الأجوف الواوي واليائي [ثلث لغات]
الأولى وهي أفصحها [الياء] الصريحة لأن الأصل قول وبيع بضم الأول وكسر الثاني فنقلوا الكسرة من الياء إلى ما قبلها
بعد حذف ضمته استثقالا للكسرة عليها والضمة قبلها وحمل عليه الواوي في نقل الكسرة كذلك ليجريا مجرى واحدا كما في
المبني للفاعل فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذا أحسن من حمل اليائي على الواوي لأن الياء أخف و
حمل الأثقل على الأخف أولى من العكس [و] اللغة الثانية [الإشمام] وهي أيضا فصيحة وقد قرئ بها بعض الآيات.

أي ليت أنا جمعتنا سفينة أي تجمع في سفينة حتى يعود الوصل كونا أي حتى يعود كون الوصل أي حصوله أي تحصيل تواصلنا عن الانقطاع في السفينة بعد حصول المفارقة فقوله يعود الوصل كينونة من قبيل طاب زيد نفسا والكينونة مصدر [illegible] في القاموس السرهوج [illegible] والسرهوجة الطبيعة







وَفِي بَابِ قِيلَ وَبِيعَ ثَلٰثُ لُغَاتٍ اَلْيَاءُ وَالْإِشْمَامُ وَالْوَاوُ فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكِّنُ لَامَهُ نَحْوُ بِعْتَ يَا عَبْدُ

من الأجوف اليائي للنوم في الظهيرة والمقصود أنه يجوز في نحو ما ذكر التخفيف بحذف العين المتحركة المدغمة فيها وإبقاء الساكنة المزيدة المدغمة والظاهر ان الحذف يجب فيما هو على فيعلولة بالاستقراء إلا في الضرورة كما قال ÷ يا ليت إنا ضمنا سفينة ÷ حتى يعود الوصل كينونة ÷ فلعله لزيادة حروفه على نحو سيد جدير بأن يزيد عليه بالتزام التخفيف فيه دونه ولعل المصنف أراد جواز التخفيف من جهة القياس وإن لم يسمع في بعضها على إيقال فتأمل ولم يجعلوا مثل ذلك على فعلولة بتقديم العين على الياء بأن يكون الأصل كونونة مثلا لعدم النظير لها وثبوت فيعلول كخيتعور للإيدوم على حال كالسراب فجعلوه منه بالحاق التاء ولم يحكموا بأن المخفف بناء مستقل على فعلولة بفتح الفاء وسكون العين لعدم فعلول إلا ما شذ من نحو صعفوق واعتبار كونه في الأصل بالضم كعصفورة وسرجوجة وهي الطبيعة فأبدلت الضمة فتحة كما ذهب إليه الكوفيون تعسف مع عدم السبب للقلب ياء في الواوي وقد نقل بعضهم مثل هذا التخفيف في فيعلان وجعل منه الريحان على أن أصله ريّحان بالتشديد وأصله ريوحان من الروح [وفي باب قيل وبيع] من الماضي الثلاثي المجرد المبني للمفعول من الأجوف الواوي واليائي [ثلث لغات] الأولى وهي أفصحها [الياء] الصريحة لأن الأصل قول وبيع بضم الأول وكسر الثاني فنقلوا الكسرة من الياء إلى ما قبلها بعد حذف ضمته استثقالا للكسرة عليها والضمة قبلها وحمل عليه الواوي في نقل الكسرة كذلك ليجريا مجرى واحدا كما في المبني للفاعل فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذا أحسن من حمل اليائي على الواوي لأن الياء أخف و حمل الأثقل على الأخف أولى من العكس [و] اللغة الثانية [الإشمام] وهي أيضا فصيحة وقد قرئ بها بعض الآيات

(حاشية) قوله يا ليت أي ليت إنا جمعتنا سفينة أي نجتمع في سفينة حتى يعود الوصل كونا أي حتى يعود كون الوصل أي حصوله أي تحصيل تواصلنا عند الاجتماع في السفينة بعد حصول المفارقة فقوله يعود الوصل كينونة من قبيل طاب زيد نفسا والكينونة مصدر كان التامة

قوله في القاموس السرجوج بسين مهملتين وجيمين الأحمق والسرجيجة والسرجوجة الطبيعة

فلذلك لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلئ قلت مبيع وتبيع معلا ومثل تضرب قلت تبيع مصححا

اللام تقلبان ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح

فيه عنده وما ذكر بخلاف الجاري على الفعل فأن جريانه عليه كاف في المناسبة فمن ثمه أعل نحو الأقامة والأستقامة

مع المخالفة للفعل في الوزن وبخلاف الثلاثي وإن لم يكن جاريا عليه فأنه يعل عند الموازنة للفعل وإن لم يكن مخالفا

له فيما ذكر كما أعل نحو باب وناب لموافقة أصله لفعل مفتوح العين مع عدم تلك المخالفة لمزيد اعتنائهم بالأعلال فيه

لكونه بناء معتدلا مطلوبا فيه التخفيف في الوضع فيكتفى في دفع اللبس فيه بالقرائن [فلذلك] الذي ذكر من الشرط

[لو بنيت من البيع] إسما [مثل مَضْرِبٍ] بفتح الميم وكسر الراء [و] إسما مثل [تِحْلِئٍ] بكسر التاء وسكون المهملة وكسر

اللام وفي آخره الهمزة لما أفسده السكين من الجلد من حَلَأْتُ الجلد إذا قشرته [قلت مَبِيعٌ وتِبِيعٌ] حال كون كل منهما

[مُعَلًّا] أوقع فيه الأعلال بنقل كسرة الياء إلى ما قبلها لوجود الشرط المذكور لموافقتهما للفعل حركة وسكونا فأن

المَضْرِب مثل يَضْرِبُ من المضارع وتِحْلِئ مثل إِضْرِبْ للأمر في الحركة والسكون مع مخالفة الأول للفعل في الزيادة

المخصوصة في أوله وهي الميم فأنها لا تزاد في الفعل ومخالفة الثاني في البنية المخصوصة فأن التاء وإن كانت تزاد

في الفعل وهي من حروف المضارعة لكن بناء تِفْعِل بكسر التاء والعين ليس في الفعل إلا في لغة قليلة يكسرون حرف المضارعة

[و] لو بنيت من البيع إسما [مثل تَضْرِب] بفتح التاء وكسر الراء [قلت تَبْيِعُ] حال كونه [مُصَحَّحًا] بأبقاء كسرة حرف

العلة أعني الياء وسكون ما قبلها لعدم المخالفة التي هي شرط الأعلال وإذ قد وقع الفراغ من إعلال العين فلنذكر

إعلال اللام فنقول [اللام] الواو والياء إذا وقعتا لامين [تقلبان ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن

بعدهما

بحث إعلال اللام

كغزا ورمى ويقوى ويحيى وعصا ورحى بخلاف غزوتِ ورميتِ وغزونا ورمينا وتخشين وتأبين

وغزوٍ ورميٍ وبخلاف غزوا ورميا وحمل عليه عصوانِ ورحيانِ للالتباس

بعدهما موجب للفتح] أي ما يوجب إبقاؤهما وفتحهما والتحرك وانفتاح الحرف المتقدم داخلان في بناء الكلمة وعدم

موجب الفتح مقيس الى الغير الواقع بعدهما فلذلك جمع بين الأولين بالعطف وفصل الثالث وأورده على وجه الشرط و

عند اجتماع الثلثة يلزم القلب ألفاً سواء في ذلك الماضي [كغزا ورمى] من الغزو والرمي [أو] المضارع [يقوى ويحيى

و] الأسم نحو [عصا ورحى] وأصلهما عصوٌ ورحيٌ ولا يشترط فيه الجريان على الفعل ولا الموافقة

له حركة وسكوناً وإن اتفقت الموافقة فلا يشترط المخالفة بوجه لأن اللام محل التغير بخلاف العين فيكفي في

إعلاله حصول الثلثة المذكورة بخلاف ما ينتفي فيه أحد تلك الثلثة فمن ثم أعلوا نحو ما ذكر [بخلاف] نحو [غزوتِ

ورميتِ وغزونا ورمينا وتخشين وتأبين] من الأباء كلاهما على صيغة جماعة النساء على يفعلن بفتح العين

فإنهما لا تقلبان ألفاً في نحو هذه لانتفاء الأولى من الثلثة وهو التحرك لسكونهما فيها باتصال الضمير المرفوع البارز

المتحرك [و] بخلاف نحو [غزوٍ ورميٍ] في المصدر فإنه لا إعلال في نحوهما لانتفاء الثاني وهو انفتاح ما قبلهما

لسكونه [وبخلاف نحو غزوا ورميا] من الفعل المتصل بألف التثنية [وعصوانِ ورحيانِ] من الأسم المثنى فإن

الإعلال متروك في نحو ذلك لانتفاء الثالث ولما جمع بين الأولين جمع بين ما يخالفهما ولما فصل الثالث عنهما أعاد

قوله بخلاف في ما يخالفه ولم يكتف بالعطف وإنما كان الثالث منتفياً في نحو هذه لوجود موجب الفتح وهو ألف

التثنية فلم تقلبا ألفاً في نحو ذلك [للالتباس بالمفرد] لو قلبت إياها وحذفت بالتقاء الساكنين اللازم من اجتماع

الألفين إذ يحصل بعد الحذف غزا ورما وعصانِ ورحانِ والالتباس بالمفرد ظاهر في الفعل وأما في الأسم فبعد الإضافة

وَاِخْشَيَا نحوه لِأَنَّه مِنْ بَابِ لَنْ تَخْشَيَا وَاِخْشَيِنَّ لِشُبْهِهِ بِذَلِكَ بِخِلَافِ اِخْشَوْا وَاِخْشَوُنَّ وَاِخْشَيْ وَ
اِخْشَيِنَّ

وحذف النون فوجب إبقاؤها وفتحها مع الألف [وَاِخْشَيَا] للأمر بصيغة المثنى [نحوه] أي نحو ما ذكر من نحو
غزوا وما بعده في أن اللام لا تقلب فيه ألفا بل تبقى مفتوحة قبل الألف وإن لم يلتبس عند القلب والحذف بغيره
وهو اخشى لامتيازه عنه بألف التثنية بعد حذف المنقلبة عن اللام لو حذفت لكنهم تركوا القلب والحذف [لأنه
من باب لن تَخْشَيَا] لكون الأمر مأخوذا من المضارع والأمر للمثنى ساقط النون بالجزم فهو يشبه المضارع الساقط
النون الذي يكون للمثنى ولا ريب أن قلب الياء ألفا وحذفها في هذه المضارع يؤدي إلى الالتباس بغيره نحو لن
يخشى بالألف فهذا موجب لفتحها فوجب إبقاؤها مفتوحة فحمل الأمر الذي هو فرعه ومن بابه عليه في ذلك
[وَاِخْشَيِنَّ] يا رجل مؤكدا بالنون أيضا نحو ما ذكر من نحو غزوا في عدم إعلال اللام وإن لم يلتبس بشيء عند الإعلال
لامتيازه بالنون عن المجرد عنها وإنما كان نحوه [لشبهه بذلك] المحكوم عليه بأنه نحوه وهو اخشيا أو بذلك
الذي قلنا أنه من بابه وهو لن تَخْشَيَا لكون النون بمنزلة الألف لوجوب فتح ما قبل كل منهما وقد يجعل قوله
اِخْشَيِنَّ معطوفا على لن تَخْشَيَا لا على اِخْشَيَا كما اعتبرناه والمعنى أن اِخْشَيَا من باب لن تَخْشَيَا كما قلنا ومن باب
اِخْشَيِنَّ لشبهه به في الكون أمراً محمل عليها والأول أظهر وهذه المذكورات كائنة [بخلاف اِخْشَوْا] للجمع بدون
التأكيد [وَاِخْشَوُنَّ] للجمع مع نون التأكيد [وَاِخْشَيْ وَاِخْشَيِنَّ] للواحدة المخاطبة بدون التأكيد ومعه
فإن الأصل اِخْشَيُوا وَاِخْشَيِي بياء قبل علامتي الجمع والمخاطبة مضمومة في الأول مكسورة في الثاني مفتوح ما
قبلها فيهما فقلبت ألفا وحذفت وحكم المؤكد منهما حكمهما إلا أن واو الجمع يُضَمُّ قبل النون وياء المخاطبة يُكْسَرُ قبلها

دفعاً

وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِداً وَلَمْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا كَدُعِيَ وَرَضِيَ

وَالْغَازِي وَأَغْزَيْتُ وَتَغَزَّيْتُ وَاسْتَغْزَيْتُ وَيُغْزَيَانِ وَيُرْضَيَانِ بِخِلَافِ يَدْعُو وَيَغْزُو

دفعاً لالتقاء الساكنين اللازم من ملاقاتها للنون كما في اخشوا القوم واخشى القوم من غير امكان حذف شيئ

من الساكنين لكون كل منهما كلمة مستقلة لافادة معنى فحرك الأول فيهما بما يناسبه وليس في قلب الياء التي هي

لام الكلمة وحذفها التباس بشيئ وكذلك تحذف الياء من المضارع في الجمع والمخاطبة فلا توجد موجب للفتح في

شيئ مما ذكر بوجه من الوجوه [وتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا] سواء كانت ثالثة أم رابعة

فما فوقها لاستثقالها عند وقوع الكسرة قبلها مع كونها في محل التغيير [أو] وقعت [رابعة فصاعداً] وان

لم يكن ما قبلها مكسوراً [و] لكن إذا [لم ينضم ما قبلها] بل كان مفتوحاً أو مكسوراً وهي إما ساكنة وإما

مقرونة بما يوجب فتحها كألف التثنية لوقوعها في محل التغيير واستثقالها في آخر الكلمة التي كثرت حروفها

حيث وقعت رابعة فما فوقها فقلبت إلى الياء التي هي أخف منها فما كانت هي فيه ثالثة وما قبلها مكسور

[كدُعِيَ] مجهولاً [ورَضِيَ] مجهولاً أو معلوماً [و] ما هي فيه رابعة فما فوقها وما قبلها مكسور مثل [الْغَازِي]

والْمُسْتَغْزِي من أسماء الفاعلين وأُغْزِيْتُ وأُسْتُغْزِيْتُ مجهولين ويُغْزِي ويَسْتَغْزِي كيُكْرِمُ ويَسْتَخْرِجُ

في المضارع المعلوم [و] ما هي فيه رابعة فصاعداً وهي ساكنة وما قبلها مفتوح مثل [أَغْزَيْتُ وتَغَزَّيْتُ و

اسْتَغْزَيْتُ] وغَازَيْتُ وجاء في بعض اللغات نحو أعطائه وأرضائه بالألف في معنى أَعْطَيْتُهُ وأَرْضَيْتُهُ

[وما] هي فيه رابعة مفتوح ما قبلها وهي مقرونة بموجب الفتح نحو [يُغْزَيَانِ] على صيغة المضارع المجهول [ويُرْضَيَانِ]

مجهولاً كان أو معلوماً وأغزيا واستغزيا معلومين ومُغْزَيَانِ ومُسْتَغْزَيَانِ كمُكْرَمَانِ ومُسْتَخْرَجَانِ من اسماء المفعولين [بخلاف

وَقِنْيَةٌ وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْيَا شَاذٌّ وَطَيِّئٌ تَقْلِبُ الْيَاءَ فِي بَابِ رَضِيَ وَدُعِيَ وَبَقِيَ أَلِفًا وَتُقْلَبُ الْوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ ضَمَّةٍ فِي كُلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاءً فَتَنْقَلِبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً كَمَا انْقَلَبَتْ فِي التَّرَامِي وَالتَّجَارِي

يدعوا ويغزوا] ويدعوان ويغزوان فانهالم تقلب فيهما ياء وان وقعت رابعة لانضمام ما قبلها وبخلاف ما هي فيه متحركة مفتوح ما قبلها مع عدم موجب للفتح فانها تقلب الفا كاغزى واستغزى معلومين كما مر [و] قولهم [قِنْيَةٌ] بكسر القاف وضمها وسكون النون على الوجهين في مصدر قنوته اى اكتسبته ويقال اقْتَنَيْتُ ايضا [و] قولهم [هو ابن عمي دِنْيَا] بضم الدال وكسرها مع سكون النون على الوجهين منصوبا من دَنَا يَدْنُو اذا قرب يعنى انه قريب النسب مني وليس من الاباعد من بني اعمامي [شاذ] والقياس قِنْوَةٌ ودِنْوٌ لكون كل منهما على ثلاثة احرف مع عدم انكسار ما قبلها ولعل الوجه فيهما على شذوذهما في صورة كسر الفاء فيهما تنزيل النون الساكنة لخفتها وسكونها منزلة العدم فالكسرة لانها قبل الواو فقلبت ياء وحمل عليه ما اذا ضم الفاء وقد يقال جاء قنوت وقنيت بالواو والياء فالقنية من اليائي من غير شذوذ [و] بعض القبائل وهم [طَيِّئٌ تَقْلِبُ الْيَاءَ] الفا [في باب] ما هو فيه متطرفة وما قبلها مكسور مع فتح الاول وضمه سواء كانت تلك الياء اصلية ام منقلبة عن الواو نحو [رَضِيَ وَدُعِيَ وَبَقِيَ] من المعلوم او المجهول فيقولون رَضَا ودَعَا وبَقَا كانهم استثقلوا الكسرة قبلها فقلبوها فتحة وقلبوا الياء [الفا] كما مر وحكى عنهم في ناصية ناصاة [وَتُقْلَبُ الْوَاوُ] في لغة جميع العرب حال كونها [طرفا بعد ضمة في كل] اسم [متمكن ياء] لرفضهم في الاسماء المتمكنة الواو المتطرفة التي ما قبلها مضموم او متحرك بحركة اخرى على ما في شرح المفصل بخلاف غير المتمكن من الاسم نحو هُوَ وذُو وبخلاف الفعل نحو يدعوا ويغزوا [فَتَنْقَلِبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً] بعد انقلاب الواو ياء لمناسبة الياء وتقل الضمة قبلها [كما انقلبت]

وقد يقال انهم قد يقولون اقتنيت قنية بالياء في قنية للوجه في صحة اقتنيت وحركة ولا الى استعمالها بالياء مع قنوة ايضا

الضمة

فيصير من باب قاضٍ نحو أدلٍ وقلنسٍ بخلاف قلنسوةٍ ومحدوةٍ وبخلاف العين كالقوباء والخيلاء ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع إلا في الإعراب

الضمة قبل الياء الأصلية كسرة [في الترمي والتجاري] فإنهما مصدران من اليائي على زنة التفاعل بضم العين فقلبت الضمة فيهما كسرة لما ذكر و[إذا قلبت الواو المتطرفة ياء والضمة كسرة] [فيصير من باب قاضٍ مثل أدلٍ] جمع دلو [و قلنسٍ] وأصلهما أدلو مثل أحلب وقلنسو فإذا قلبت الواو للمضموم ما قبلها ياء والضمة كسرة حصل الأدلي و القلنسي بالياء المكسورة ما قبلها في الآخر كالقاضي فيقال هذا أدلٍ وقلنسٍ رفعاً وجراً كالقاضٍ ورأيت أدلياً وقلنسياً نصباً كالقاضياً [بخلاف قلنسوةٍ ومحدوةٍ] على زنتها لما خلق للرأس فإنهما لم تقلب فيهما ياء لزوال التطرف عنها بلحوق تاء التأنيث وصيرورتها وسطاً وهم يستثقلون في الطرف ما لا يستثقلونه في الوسط [وبخلاف العين] المضموم ما قبلها فإنها لا تنقلب ياء إن كانت واواً ولا تنقلب الضمة قبلها كسرة إن كانت ياء لعدم تطرفها فالواوي [كالقوباء] بالقاف المضمومة وفتح الواو بعدها الموحدة والمد لداء معروف يتقشر ويتسع في الجسد ويعالج بالريق وهي مؤنثة لا تنصرف لألف التأنيث الممدودة والجمع قوب ويصغر على قويباء كحميراء وقد تسكن الواو استثقالاً للضمة فيقال إنها حينئذ تذكر وتصرف على أن الهمزة المتطرفة منقلبة عن الياء المزيدة للإلحاق بقرطاس في لغة ضم القاف ويصغر على قويبي بتشديد الياء الأخيرة كقريطيس وذكر ابن السكيت أنه لم يأت على فعلاء بضم الفاء وسكون العين والمد غيرها سوى خشاء بتشديد المعجمة الثانية للعظم الناتي خلف الأذن والأصل فيها تحريك العين وزاد الجوهري مزاء بتشديد الزاء لنوع من الأشربة [و] اليائي مثل [الخيلاء] على فعلاء بضم الفاء وفتح العين [ولا أثر للمدة الفاصلة] بين الواو المتطرفة والضمة [في الجمع إلا في الإعراب] لاعتنائهم بتخفيف الجمع

قال الشاعر يا قبا لهذه الفليقة هل تغسلن القوباء الريقة ... الداهية والمعنى

نحو عُتِيٍّ وجُثِيٍّ بخلاف المفرد وقد تكسر الفاء للإتباع فيقال عِتِيٌّ وجِثِيٌّ ونحو نُحُوٍّ شاذٌّ

وأعلاله لثقله فجعلت المدة لضعفها وزيادتها كالمعدوم وجعلت الضمة لأنها قبل الواو فقلبت ياء وقلبت

تلك الضمة كسرة وأعرب بالحركات الثلث لمدة الساكنة قبلها كغيره مما سكن فيه ما قبل حروف العلة كدلوٍ وظبيٍ و

كرسيٍّ فلم يؤثر المدة إلا في الأعراب حيث صار بها إعرابه على خلاف ما هو كقاضٍ وأدلٍ [نحو عُتِيٍّ] في جمع عاتٍ المتكبر

من العتو بالمهملة والفوقانية [وجُثِيٍّ] جمع جاثٍ بالجيم والمثلثة الجالس على الركبتين من الجثو وعُصِيٍّ ودُلِيٍّ في

جمع عصا ودلو وأصلها عُتُوْوٌ وجُثُوْوٌ وعُصُوْوٌ ودُلُوْوٌ بضمتين وتشديد الواو على فُعُولٍ كسجودٍ جمع ساجدٍ قلبت المتطرفة

ياء فحصل عُتُوْيٌ وجُثُوْيٌ مثلا وأعل إعلال سَيِّدٍ وقلبت الضمة قبلها كسرة وبعضهم عكس فقلبت الضمة كسرة ثم

قلبت الواو ياء والأول أشهر وأظهر [بخلاف المفرد] فإنه ليس عندهم كالجمع في الاستثقال فاعتبر الفصل بالمدة و

أعرب كدلو ونحوه بالحركات الثلث فالمدة فيه مؤثرة في الإعراب والمنع من الإعلال معاً وذلك كعتو وجثو مصدرين

كما قال الله تعالى وعتوا عتوا كبيرا ثم إن الأصل في الفاء من الجمع عند الإعلال أن تبقى ضمتها [وقد تكسر الفاء] فيه

[للإتباع] للعين [فيقال عِتِيٌّ وجِثِيٌّ] بكسرتين [ونحو نُحُوٍّ] بضمتين وتشديد الواو على فُعُولٍ جمع نحو كما يقال

نظرت إليه من نحو كثيرة أي من جهات كثيرة ونُجُوٌّ في جمع نجو بالنون والجيم للسحاب الذي هراق ماءه وبُهُوٌّ في

جمع بَهْوٍ بفتح الموحدة وسكون الهاء للصدر وأبُوٌّ وأخُوٌّ في جمع أبٍ وأخٍ [شاذ] والقياس نُحِيٌّ بالياء المشددة

المكسور ما قبلها كعتيّ وكذا البواقي خلافاً للفراء حيث نفى الشذوذ عنها [وقد جاء] في المفرد [نحو معدى ومغزى]

بالياء المشددة الحاصلة من الإعلال المذكور في نحو جثي في اسم المفعول من العدوان والغزو مجيئاً كثيراً ومنه

قول عبد يغوث الحارثي: وقد علمت عرسي مليكة أنني : أنا الليث معدياً عليه وعادياً [والقياس معدو ومغزو

بالواو

فإن الواوين أعني واو فعول والواو التي هي لام تقلبان ياءين لأن الجمع مستثقل والواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كأنها وليت الضمة وكأنه في التقدير عتوا ودلوا فقلبت الواو التي هي لام ياء فصار عتوي وجثوي فاجتمع واو ساكنة مع الياء المنقلبة عن الواو الأصلية والسابقة ساكنة فقلبت ياء وادغمت في الياء وكسروا عين الكلمة التي هي التاء والثاء كما كسروا في أدل ثم منهم من يكسر الفاء أيضا اتباعا للعين فيقول عتي بكسرتين چاربردي

وحكي عن أعرابي أنه قال إنكم تنظرون في نحو كثيرة يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام

وما جاء في المفرد بالإعلال المذكور العتي في العتو مصدرا على ما قال في قوله تعالى أيهم أشد على الرحمن عتيا

عرس الرجل امرأته ومليكة عطف بيان له أو بدل منه وأنني مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي علمت قال العيني المعنى قد علمت زوجتي أني بمنزلة الأسد عن ظلمني فلا أنا ظالم الأسد فلا بدله أني أهلكه ووقع في رواية الزمخشري مغزيا عليه وغازيا

وقد جاء نحو معدي ومغزي كثيرا والقياس الواو وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة نحو
كساء ورداء بخلاف راي وثاي

بـ[الواو] المشددة كغيرهما من المفرد لكن هذا القياس فيما ليس ماضيه على فعِل بكسر العين وإلا فالقياس
الثابت بالاستقراء الإعلال كرضي في رضو وقرائة بعضهم راضية مرضوة شاذ وفي التسهيل إنها
مرجوحة وكأنهم خرجوا في قياس هذا الباب عن القياس المناسب للواو في مثله وهو عدم القلب
فقلبوها ياء لمناسبة الماضي ولعل قول الجوهري أن مرضوّ على الأصل والقياس معناه أنه على القياس
المناسب للواو في مثله وإن خرج عن قياس هذا الباب ومما جاء من المفرد بإعلال عتا عتيا إذا تكبر و
ضحا يضحى ضحيا إذا برز للشمس وعسا الشيخ يعسو عسيا إذا كبر وجاء فيها عتو وضحو وعسو على الأصل
[و] الواو والياء [تقلبان همزة إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء] أصله كساو بالواو [ورداء]
وأصله رداي بالياء لقولهم فلان حسن الكسوة والردية كالجلسة بكسر الجيم لأنهم استثقلوهما في الطرف
ونزلوا الألف قبلهما في مثل ذلك لضعفها وزيادتها منزلة العدم أو منزلة الفتحة فصارتا كأنهما متحركتان و
ما قبلهما مفتوح وقلبتا ألفا فاجتمعت ألفان فكرهوا حذف أحديهما لكونه مظنة التباس بناء ببناء
آخر ولا سبيل إلى تحريك إحديهما لتعذره فقلبوا الأخيرة المتطرفة حرفا يقبل الحركة ويجانسها في المخرج الذي
هو الحلق وهو الهمزة كما يقال في حمراء وصحراء [بخلاف راي] اسم جنس الراية بمعنى العلَم بفتحتين [و
ثاي] بالمثلثة اسم جنس ثاية الإبل وهي مأواها فإن الياء المتطرفة لم تقلب فيهما همزة لعدم زيادة
الألف وكونها منقلبة عن الواو الأصلية من رويت بمعنى جمعت على ما قيل وثويت للإقامة به وأصلهما

بيان قلب الواو والياء المتطرفتين بعد الألف الزائدة همزة

لعل العلم سمي راية لأن الجيش يجتمع تحته
أو لأنه جامع لهم منه

وكذلك الغاية بمعنى مدى الشيء والراية وعينه
يائي على ما قيل منه

وَيُعتَدُّ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ قِيَاساً نَحْوُ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ وَصَلَاءَةٌ وَعَظَاءَةٌ وَعَبَاءَةٌ شَاذٌّ

روى وثوى بالتحريك فقلبت الواو فيهما ألفاً فلأصالتهما ينزل منزلة العدم أو الفتحة فأعلال العين و

تصحيح اللام فيهما على خلاف ماهو القياس من أخذ الأعلال من الآخر وإن كان شاذاً قياساً كما في آية

على قول الخليل حيث زعم أن أصلها أَيَيَةٌ بفتح اليائين فقلبت الأولى ألفاً والقياس عكسه كما في الهوى لكن

العدول عن قلبها همزة وارد على القياس [ويعتد بتاء التأنيث قياساً] اذا كانت لازمة واكتفى عن التقييد

بالتمثيل والشهرة وذلك لأنه يخرج بها الواو والياء عن الطرف فيبقيان بلا قلبهما الى الهمزة [نحو شقاوة و

سقاية] فانهما وضعتا مع التاء في مصدر شقا وسقى بدليل عدم انفكاكها عنها في الأستعمال قط وكذا نقاوة

ونهاية بخلاف ما إذا لم تكن لازمة فانها لا يعتد بها لكونها في معرض الزوال فتقلبان معها همزة وذلك كالعا

رضة في الصفة للفرق بين المذكر والمؤنث نحو سقَّاءة بتشديد القاف وسقاءة والعارضة في المصدر للمرة

كاصطفاءة واستراءة وذلك كما لا يعتد بعلامة التثنية لعروضها فيقال كساءان ورداءان مثلا بالقلب

همزة ثم لأنهم نظروا إلى مشابهة هذه الهمزة في الأنقلاب عن الألف كما مر للهمزة التي يلزم قلبها واواً في المثنى وهي

التي للتأنيث كحمراوان فأجازوا قلب هذه أيضاً في الواوي واليائي كليهما بأن يقال كساوان ورداوان

[و] نحو [صلاءة] بفتح المهملة للحجر ملأ الكف [وعظاءة] لدويبة معروفة اكبر من الوزغة [وعباءة]

لكساء معروف في [شاذ] لأن الهمزة في جميعها منقلبة عن الياء الأصلية بعد تاء التأنيث اللازمة لأن ما يفرق

بين مفرده وجنسه بالتاء قليل في أسماء الأعيان ولم يبلغ حداً يعلم منه أن مفردها هو اسم جنسها العروض للتاء

والأصل

وتقلب الياء واواً في فَعْلى اسماً كالتقوى وبقوى بخلاف الصفة نحو صديا وريا وتقلب الواو ياء في فُعلى اسماً كالدنيا والعليا

والأصل عدم العروض فيما لا إلى أنه موضوع مع التاء للواحد فالتاء لازمة لها وضعاً والقياس عند لزومها الاعتداد بها وترك القلب كسقاية وقد ورد الجمع على القياس أيضاً وقد يمنع لزوم التاء فيها لمجيئها بدونها للجنس نحو صلاء وعباء ثم يقال إن الظاهر بناء الواحد على الجنس وعروض التاء فيه للوحدة حملاً على المتيقن عروض التاء فيهما من المصدر والصفات التي لا تحصى كثرة وعلى هذا فترك القلب همزة كما ورد فيهما لأنه لتوهم لزوم التاء وقد يقال قد تعارض فيهما ما ذكر من وجه اللزوم ووجه العروض فمن لم يقلب همزة جرى على الوجه الأول ومن قلب جرى على الثاني من غير شذوذ في شيء منهما فتأمل [وتقلب الياء] الواقعة لاماً [واواً في فَعْلى] بفتح الفاء وسكون العين والألف المقصورة بعد اللام حال كونها [اسماً كالتقوى] بالفوقانية وهي ممنوعة من الصرف والتنوين لألف التأنيث خلافاً لمن جعل الألف للإلحاق بجعفر [وبقوى] بالموحدة وهو اسم من أبقيت على فلان كأكرمت إذا رحمته والأصل فيهما تقيا وبقيا لأنهما اسمان من وقيت وبقيت لكن قلب الواو في الأول تاء كتراث [بخلاف الصفة] فلا تقلب فيها واواً [نحو صديا] مؤنث صديان بمعنى العطشان [وريا] مؤنث ريان لضد العطشان لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين الاسم والصفة فقلبوا في الاسم دون الصفة لأن الاسم أسبق في الاعتبار وبعد إعلاله صحت الصفة للفرق [وتقلب الواو ياء في فُعلى] بضم الفاء [اسماً] سواء كان اسمية بالأصالة أم طارية بالجريان مجرى الأسماء في الاستعمال [كالدنيا] مؤنث الأدنى [والعليا] مؤنث الأعلى وأصلهما الدنوى والعلوى من دنا يدنو وعلا يعلو فإنهما صفتان صارتا كالاسم في الاستعمال كالأبطح والأجرع ولا يوصف بهما إلا معرفتين باللام كالدار الدنيا والمنزلة العليا ولا يقال

بيان عدم قلب الياء واواً في فَعلى

بيان قلب الواو ياء في فُعلى

وكالأبرق والأبطح سيل واسع فيه دقاق الحصى والأجرع له معان منها القطعة من الرمل [illegible]

وَشَذَّ الْقُصْوٰى وَحُزْوٰى بِخِلَافِ الصِّفَةِ نَحْوُ الْغُزْوٰى وَلَمْ يُفْرَقْ فِى فَعْلٰى مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ دَعْوٰى وَشَهْوٰى

وَلَا فِى فُعْلٰى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ الْفُتْيَا وَالْقُضْيَا وَتُقْلَبُ الْيَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ

ولا يقال دار دنيا ومنزلة عليا والصفة لا يلزم حالة واحدة بل شأنها أن تجيئ نكرة تارةً ومعرفةً أخرى فلما اختص كونهما صفتين فى الاستعمال بحال التعريف كانا كغير الصفة [وشذ] قياساً [القُصْوٰى] مؤنث الأقصى والقياس القُصْيا كما نطق به بنو تميم لأنه صار كالاسم حيث استغنى به عن الموصوف كالصاحب فيقال القصوى ويراد به الغاية القصوى لكن هذا الشاذ مطرد سماعاً فى لغة الحجازيين لأنهم نظروا إلى ما هو أصله من الوصفية [و] شذ أيضاً [حُزْوٰى] بالحاء المهملة المضمومة والزاى المعجمة وهو اسم لموضع بالدهناء [بخلاف الصفة] التى بقيت على التمحض للوصفية [كالغُزْوٰى] تأنيث الأغزى فأن الواو فيها تبقى من غير قلب للفرق بين الصفة والاسم كما فى فَعْلٰى بالفتح ولأنهم عكسوا فى المضموم ما فعلوه فى المفتوح للفرق بين البنائين وآثروا المفتوح بالأقيس و هو ترجيح الاسم بالتغيير على الصفة لكونه أقدم فى الاعتبار وهذا الذى ذكر هو مذهب الجمهور، وزعم ابن مالك وفاقاً لبعضهم أن القياس فى فُعْلٰى بالضم من الواوى القلب فى الصفة والتصحيح فى الاسم على عكس ما ذهبوا إليه [ولم يفرقوا بين الاسم والصفة [فى فَعْلٰى] بالفتح [من الواوى نحو دَعْوٰى] فى الاسم [وشَهْوٰى] من الصفة مؤنث شهوان من الشهوة يقال رجل شهوان للشيئ وامرأة شهوى [ولا فى فُعْلٰى] بالضم [من الياء نحو الفُتْيَا] فى الاسم فأنه اسم لما أفتى به المفتي والواو فى الفتوى بالفتح منقلبة عن الياء كما فى البقوى وربما أشعر كلام بعضهم بأنه واوى فالياء فى الفتيا منقلبة عن الواو كالدنيا والعليا [والقُضْيَا] تأنيث الأقضى فى الصفة لقلة المفتوح فى الواوى

فتن على قوله وآثروا إلى قوله فى الاعتبار

وقلة

بعد ألفٍ في باب مساجد وليس مفردها كذلك ألفاً والهمزة ياءً نحو مطايا وركايا وخطايا على القولين وصلا
يا جمع المهموز وغيره وشوايا جمع شاوية

وقلة المضموم في اليائي فلم يعتنوا فيهما بالفرق بين الاسم والصفة مع عدم الثقل المحوج الى الاعلال وكذلك
فِعلى بكسر الفاء من المعتل اللام تبقى على حالها في الواوي واليائي من الاسم والصفة لكونها في غاية القلة وتوسط
الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فلانها في مرتبة الاعتداد قبل الواو والياء مع وجود الفصل [وتقلب الياء إذا
وقعت بعد همزة] وكانت تلك الهمزة [بعد ألف في باب مساجد] من الجمع الأقصى الذي بعد ألفه حرفان [وليس
مفردها كذلك ألفاً] تقلب تلك [الهمزة ياء] لاستثقال الياء في هذا الجمع الذي هو منتهى الجموع بعد الهمزة المكسورة
ففتحت الهمزة وقلبت الياء ألفاً ثم كرهوا وقوع الهمزة بين الألفين فقلبوها ياءً والمراد بعدم كون مفرد تلك الجموع
كذلك أن لا تكون الياء في مفردها بعد همزة كائنة بعد الألف وذلك [نحو مطايا وركايا] في جمع مطية وركية
للبئر وأصلهما مطيوة وركيوة كصحيفة يقال ركوت البئر إذا شددتها وأصلحتها [وخطايا] في جمع
خطيئة [على القولين] اللائنين فيه للخليل وغيره [وصلايا جمع المهموز] وهو صلاءة بالهمزة [و] جمع [غيره]
أي غير المهموز وهو صلاية [وشوايا جمع شاوية] بالمعجمة من شويت اللحم وأصل الأولين مطائو وركائو على
فعائل بالهمزة قبل الواو كما في صحائف وقلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء فوقعت الياء بعد الهمزة الكائنة
بعد الألف باب مساجد فقلبت ألفا والهمزة ياء فحصل مطايا وركايا والخطايا قد مرّ في باب تخفيف الهمزة والأصل
في شوايا شوائي على فواعل مع قلب الواو التي هي عين الكلمة همزة كقوائم ثم إعلاله كمطايا أيضاً والصلاية إن
كانت بالهمزة فجمعها على صلاءٍ بهمزتين بعد الألف لانقلاب ألف المفرد همزة في الجمع كرسالة ورسائل فقلبت

بِخِلافِ شَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَةٍ مِنْ شَأَوْتُ وَبِخِلافِ شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَةٍ وَجَائِيَةٍ عَلَى القَوْلَيْنِ فِيهِمَا

الثانية المكسور ما قبلها ياء على قياس تخفيف الهمزة فحصل صلائى بالهمزة قبل الياء وإن كانت بالياء فجمعها صلائى بالهمزة قبل الياء من أول الأمر والإعلال كخطايا أيضا وما ذكر كائن [بخلاف] ما مفرده كذلك نحو [شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ] وهي اسم فاعل [من شَأَوْتُ] فلانًا بالمعجمة إذا سبقته فهي من الناقص الواوي المهموز العين فقلبت الواو فيها ياء كالغازي وجمعها الشوائي على فواعل كالجواري فالياء وإن وقعت فيه بعد الهمزة بعد ألف باب مساجد لكن ترك فيه ذلك الإعلال لوقوع الياء في مفرده أيضا كذلك فرجع فيه المشاكلة المعز على الإعلال وجرى عليه في الرفع والجر حكم قاضٍ وجوارٍ [وبخلاف شواء وجواء جمع شَائِيَةٍ] من شاء يشاء [و جائية] من جاء يجيئ كلاهما من الأجوف المهموز اللام [على القولين فيهما] لكون أصلهما في أول الأمر شوايئ وجوايئ بالياء قبل الهمزة على فواعل فذهب الخليل إلى قلب الهمزة فيهما إلى موضع الياء وذهب غيره إلى قلب الياء همزة على قياس غيره من الأجوف كبوائع فاجتمعت همزتان وقلبت الثانية المكسور ما قبلها ياء وعلى القولين حصل فيهما الجوائي والشوائي بالهمزة قبل الياء بعد ألف باب مساجد لكن ترك إعلالهما لكون مفردهما كذلك فإن الأصل في مفردهما جايئة وشايئة بالياء قبل الهمزة فقلبت الهمزة إلى موضع الياء عند الخليل وقلبت الياء همزة كما في بائع ثم الهمزة الثانية ياء كما في الجمع عند غيره فصار بالهمزة قبل الياء ثم إن الهمزة في شواء من شأوت أصلية قطعا وفيه إن كان من شاء وفي جواء أصلية عند الخليل عارضة بالانقلاب عن حرف العلة عند غيره ولأجل هذا التفاوت أعاد قوله بخلاف فيهما ولعل في التصريح بمخالفتهما ما ذكره من ضابطة الإعلال على القولين

وَقَدْ جَاءَ أَدَاوَى وَعَلَاوَى وَهَرَاوَى مُرَاعَاةً لِلْمُفْرَدِ وَتُسَكَّنَانِ فِي بَابِ يَغْزُو وَيَرْمِي مَرْفُوعَيْنِ وَالْغَازِي وَالرَّامِي مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا

القولين تعريضا عن اشترط في موقع كون المفرد ليس كذلك كون الهمزة عارضة في الجمع فإنه لا يصلح للاحتراز عن هذين على قول غير الخليل لأن الهمزة فيهما عارضة على قول غيره لانقلابها عن حرف العلة وقد يقال لأنه أراد بالعروض في الجمع أنها لم يكن في المفرد فيرجع إلى ما ذكره المصنف [وقد جاء أداوى وعلاوى وهراوى] في جمع إداوة للطهر وعلاوة لما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء وهراوة للعصا والقياس في هذه الجموع أدايا وعلايا وهرايا لأن أصلها أدائو وعلائو وهرائو بالهمزة المنقلبة عن الألف الزائدة في المفرد قبل الواو كرسالة ورسائل ثم قلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء فحصل الأدائي والعلائي والهرائي وليس مفردها كذلك فدخل تحت ما قياسه قلب الياء ألفا والهمزة ياء ففعلوا بقياس الياء وخالفوا قياس الهمزة فقلبوها واوا [مراعاة للمفرد] حيث كان بالواو فراعوا المشاكلة الصورية في وقوع الواو فيه بعد الألف وإن لم تكن تلك الواو هي الأصلية التي كانت في المفرد وقالوا هداوى في جمع هدية فقلبوا همزة الجمع واوا لوقوعها بين الألفين كحمراوان وهو قياس عند الأخفش [و] الواو والياء [تسكنان في باب يغزو] من مضموم العين [ويرمي] من مكسور العين حال كون اليائين [مرفوعين] مجردين عن الناصب والجازم فيقال هو يغزو ويرمي بالسكون لثقل الضمة التي هي حركة الرفع على الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها وأما إذا كان على يفعل بالكسر في الناقص الواوي ولا يفعل بالضم في اليائي منه [و] كذلك يلزم السكون في مثل باب [الغازي] وياؤه منقلبة عن الواو [والرامي] بالياء الأصلية حال كونه [مرفوعا ومجرورا] استثقالا للضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها هذا مع المانع من التنوين كاللام

يفعل بالفتح فتقلبان ألفا وتثبت في الرفع والنصب كما في المقصور من الاسم كيرضى ويخشى وليس

وَالتَّحرِيكُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِي الْيَاءِ شَاذٌّ كَالسُّكُونِ فِي النَّصْبِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا وَفِي الْأَلِفِ فِي الْجَزْمِ

والأضافة والآلزم الحذف رفعاً وجرّاً بالتقاء السّاكنين كغازٍ ورامٍ ويظهر النّصب بالفتح فى الجميع لخفتها نحو لن يغزوَ

ولن يرمِىَ ورأيت القاضِىَ وغازياً [والتحريك فى الرّفع والجرّ فى الياء] والواو [شاذٌّ كالسّكون فى النّصب] فأنّه

أيضاً شاذٌّ [و] مثل [الأثبات فيهما] أى فى الواو والياء [وفى الألف فى الجزم] لأنّ إثبات الثّلثة فيه أيضاً

شاذ والقياس الحذف فالتحريك فى الرفع كقوله ÷ قَدْ كَادَ تَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا ÷ مَوَالِيَ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ ÷

وقوله ÷ إِذَا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْلُو قُيِّضَتْ ÷ هَوَاجِسُ لَا يَنْفَكُّ يُغْرِيِنَهُ بِالْوَجْدِ ÷ وبالجرّ كقوله ÷ مَا إِنْ رَأَيْتُ

وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي ÷ كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ ÷ والأسكان فى النّصب كقوله ÷ فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ÷

وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا ÷ وكقوله ÷ أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ÷ وَلَا أَخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ ÷

والأثبات فى الثّلثة فى الجزم كقوله ÷ هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ÷ مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ ÷ وقول الآخر

÷ أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ÷ بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ ÷ وقول الآخر ÷ مَا أَنْسَ لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي ÷ مَا لَاحَ

بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابِ ÷ والكباش جمع الكبش والعُوس بالضم ضرب من الغنم وسُحَّاحُ بضم السّين وتشديد الحاء أى

سمان جمع ساحٍ بالتّشديد وعلّ بالتّشديد بمعنى لعلّ وقُيِّضت بتشديد الياء اى سلّطت المحبوبة على القلب

هواجس اى خواطر تخطر فيه ولا ينفكّ فعل ناقص والأغراء التحريض والواشى النّمام والأصل واشياً

فسكن الياء وحذفها لملاقاة التنوين كما فى صورتى الرّفع والجرّ وزبّان بتشديد الموحّدة علم ممنوع من الصرف

للعلميّة والألف والنّون المزيدتين وأصله من الزبب وهو طول الشّعر وكثرته أى هجوته ثم اعتذرت فكأنّك

لم تهجه حيث اعتذرت ولم تترك هجوه حيث هجوته وتَنمى بفتح التاء من نميت الحديث أى أبلغته واللّبون النّاقة

ذات

وَتُحْذَفَانِ فِي مِثْلِ يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ وَاُغْزُنَّ وَارْمُنَّ وَنَحْوُ يَدٍ وَدَمٍ وَاسْمٍ وَابْنٍ وَأَخٍ وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ

زات اللّبن ومآ أنسَ من النسيان شرط وأثبت الألف فى الجزاء وهو لا أنساه وآخر عيشتى اى مدة حيوتى وأرض مَعْرَاءُ بالميم والمهملتين كحمراء قليلة النبات والرِّيع بكسر الأول وسكون التحتانية الطريق وما فى هٰذه الأشعار ونحوها يمكن حمله على الضرورة لكن قوماً من العرب يجرون الواو والياء فى الاختيار أيضا مجرى الصحيح فى التحريك فى الرفع والجر كما فى النصب والأسكان فى الجزم ومنه أَرْسِلْهُ معنا غداً يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ فى قراءة بإسكان الياء من يَرْتَعِيْ والباء فى يَلْعَبْ [و] الواو والياء [تُحْذَفَانِ فى مثل يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ] للجمع [وَاُغْزُنَّ وَارْمُنَّ] للجمع والمخاطبة من الأمر اذ فى الاصل من مثل ذلك يقع قبل واو الجمع السّاكنة واو مضموم ما قبلها فى الواوىّ وياء مضمومة مكسور ما قبلها فى اليائىّ فتسكنان لثقل الضّمة عليهما وتحذفان بالتقاء الساكنين وبهذا يتم اعلال المضارع الواوى ويضم ما وقع قبل واو الجمع فى اليائىّ كالميم فى يرمون لتسلم الواو ثمّ إذا اتصل بالأمر نون التّأكيد السّاكنة بعد واو الجمع حذفت لدلالة الضّمة قبلها عليها بخلاف النّون لعدم ما يدل عليها كما مرّ ويقع قبل ياء المخاطبة واو مكسورة مضموم ما قبلها فى الواوىّ وياء مكسورة مكسور ما قبلها فى اليائى فيسكنان لثقل الكسرة وتحذفان لالتقاء السّاكنين وبهذا يتم اعلال اليائى ويكسر ما وقع قبل ياء المخاطبة فى الواوى كالزاى فى أغزى لتسلم الياء ولك أن تعتبر ههنا وفى الجمع نقل حركة حرف العلّة الى ما قبلها بعد سلب حركته ثمّ تحذف علامة المخاطبة عند الاتصال بالنّون لدلالة الكسرة قبلها عليها كما فى الجمع ولم يحركوا عند الاتصال بها علامة الجمع بالضمة وعلامة المخاطبة بالكسرة حتى يستغنوا به عن الحذف للاستثقال لانضمام ما قبل الأولى وانكسار ما قبل الثّانية بخلاف اخشون واخشين من المفتوح العين حيث يضم فيه علامة الجمع ويكسر علامة المخاطبة عند لحوق النّون لخفة الفتحة قبلهما [ونحو يَدٍ وَدَمٍ وَاسْمٍ وَابْنٍ وَأَخٍ وَأُخْتٍ ليس بقياسٍ] فأنّ

أَلْإِبْدَالُ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ

أصلها يَدْىٌ ودَمْوٌ وسَمْوٌ وبَنَوٌ وأَخَوٌ وأَخْوَةٌ بسكون الوسط فى الثلاثة الأول وفتحه فى البواقى وليس فى شيئ منها موجب الحذف بل قياس الثلاثة الأول الأثبات لسكون ماقبل حرف العلة فيها كدَلْوٍ وظَبْيٍ وقياس البواقى القلب ألفاً كعصاً وفتىً لتحرك حرف العلة فيها وانفتاح ماقبلها لكنهم حذفوا فيها لكثرة استعمالها المناسبة للتخفيف وجعلوا التاء فى أخت عوضاً منها على مايقال وسكنوا الأول من البعض لزيادة التخفيف وألحقوا همزة لأنها عوض عن المحذوف واجروا الاعراب على ماقبل حرف العلة وقد أورد نجم الأئمة رضى فى خاتمة هذا البحث مباحث شريفة فليراجع إليها ✻ [أَلْإِبْدَالُ] بكسر الهمزة مصدر أبدل وفى الأصطلاح [جعل حرف] من الحروف التى نذكرها انشاء الله تعالى [مكان حرف غيره] بأن يكون ايراده من أول الأمر لكونه مكان ذلك الغير سواء كان ذلك الغير أصلياً أم زائداً وإن كان بطريق الأعلال أو تخفيف الهمزة والمراد بكونه فى مكانه أن يكون فاءاً إن كان ذلك الغير فاءاً كأجوه فى وجوه وعيناً إن كان عيناً كقال ولاماً إن كان لاماً كرمى ورا الأوفى مكانه ان كان زائداً على المعنى المقصود منه كالهمزة فى عالم المبدلة عن الألف فى عالم إسم فاعل وأما جعل حرف عوضاً عن غيره فى غير مكانه كالهمزة الوصلية من إبْنٍ وإسْمٍ ورد المحذوف وجعله فى مكان نفسه لأعادة اللام من أبٍ فى أبَوِيّ للنسبة فلا يسمى إبدالاً وأما التاء فى أختٍ وبنتٍ فهى فى الأصل للتأنيث ولحقته فى المكان المقرر لنفسها ثم جرى عليها التعويض عن اللام المحذوفة وحيث إعتبرنا كون البدل من الحروف التى تذكر لم يتوجه انتقاض التعريف بنحو اظّلم فى اظتلم لأن الظاء ليست منها والأبدال

وفى بعض كتب اهل اللغة ان التاء فى أخت ليست للتأنيث فلعل المراد منه انه بعد اعتبار التعويض اللازم زال عنها حكم التأنيث ولذا وقف عليها بلفظها وكتبت مطولة ه منه

يقع

ويعرف بأمثلة إشتقاقه كتراث وأجوه وبقلة إستعماله كالثعالي وبكونه فرعا والحرف زائد كضويرب و
بكونه فرعا وهو أصل كمويه

يقع في الاسم والفعل والحرف وإن أجر بعض وجوه معرفته كالاشتقاق في الحرف [ويعرف] الإبدال في اللفظ [بأمثلة
إشتقاقه كتراث وأجوه] في وراث ووجوه فإن الأمثلة التي تناسبها في الاشتقاق كورث وأورث وموروث
والوجه والتوجه والمواجهة تدل على أن التاء والهمزة فيهما مبدلة عن الواو [وبقلة إستعماله كالثعالي] في الثعالب فإن
قلة إستعماله وكثرة استعمال الثعالب بالموحدة تدل على أن التحتانية مبدلة منها ويعرف فيه بأمثلة الاشتقاق أيضا
لأنه جمع ثعلب ويقال للأنثى ثعلبة وللذكر ثعلبان بضم الثلثة ولا بأس باجتماع علامتين كما مر في القلب في أول الكتاب
[و] يعرف أيضا إبدال الحرف في اللفظ [بكونه فرعا] للفظ آخر [والحرف] المبدل منه [زائد] في الأصل [كضويرب] تصغير
ضارب فإنه فرع لمكبره وكذا علقيان تثنية علقى بناء على أن ألفه للتأنيث المقصورة على ما قال سيبويه حاكما
بمنعها من الصرف لضرب من النبات فإنه فرع لذلك المفرد والفرع مأخوذ من الأصل طارئ عليه ويناسب ذلك كون الحرف الذي
فيه لا هو بإزائه من الأصل مبدلا مما في الأصل إلا أن يتحقق ما يقتضي عكس ذلك وهو ليس بالاستقراء في صورة زيادة
الحرف في الأصل كالألف في المثالين فيكون ما في الفرع بإزائه الواو من ضويرب والياء في علقيان مبدلا منه فتأمل [و]
يعرف الإبدال أيضا في اللفظ [بكونه فرعا] لآخر [وهو] أي الحرف المبدل منه [أصل] في الفرع وليس بزائد [كمويه]
على فعيل تصغير ماء والإبدال فيه عكس ما تقدم فإن الضابطة المستنبطة من لغتهم وهي رد التصغير ونحوه الأشياء
إلى أصولها تقتضي كون الأصلي الحاصل في الفرع لما بإزائه من الأصل كالهاء التي هي اللام في المثال والواو التي هي العين ردا إلى
الأصل وما هو بإزائه من الأصل كالهمزة والألف مبدلا عنه أي عن الحرف الواقع في الفرع وإن كان الإبدال في الأصل قبل اعتبار الفرع

قوله وبكونه الخ أي ويعرف الإبدال بكون اللفظ فرعا عن لفظ والحرف أصل في الفرع فالحرف الذي بإزائه في الأصل يكون بدلا منه كمويه فإنه فرع ماء لكونه تصغيره فلما تبين في التصغير بالهاء علم أن الهاء أصل لأن التصغير يرد الأشياء إلى الأصل فهمزة ماء يكون بدلا من الهاء جامي

زعم بعضهم أن ألف علقى للإلحاق وليست للتأنيث بدليل ورود علقاة مع تاء التأنيث في لغة بعض العرب فهي عنده مبدلة عن الياء بناء على أن ألف الإلحاق مبدلة عنها فالياء عنده في المثنى مردود إلى الأصل دون الإبدال وما ذكره سيبويه من كون الألف للتأنيث نظرا إلى لغة من لا يدخلها التاء والتنوين كتبته في يوم الجمعة في إربيل

وَبِلُزُومِ بِنَاءٍ مَجْهُولٍ كَهَرَاقَ وَاصْطَبَرَ وَادَّارَكَ وَحُرُوفُهُ أَنْصِتْ يَوْمَ جَدٍّ طَاهٍ زَلَّ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ

إِسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ وَهْمٌ فِي نَقْصِ الصَّادِ وَالزَّايِ

فتأمل بخلاف الزائد المخالف كما في الوجه المتقدم وتتمة الأئمة هيهنا كلام فراجعه ثم إن المراد بالأصلي في الفرع ما لم

يرد دليل على كونه منقلباً عن حرف آخر كالهمزة بعد ألف الجمع الأقصى المعلوم بالاستقراء انقلابها عن الياء والواو

مثلاً فلذلك لم يعرف بوجودها في أوائل وهو جمع الأول وفرع له كون الواو في أصله المفرد وهو أول مبدلة عنها بل

الهمزة مبدلة عن الواو [و] يعرف الإبدال أيضاً [بلزوم بناء مجهول] على تقدير عدمه [نحو هراق واصطبر وادّارك]

بتشديد الدال فإنه لو لم يكن الهاء مبدلة عن همزة باب الإفعال والطاء من تاء الافتعال والدال من تاء التفاعل كانت

هذه على هفعل وافطعل وادفاعل وكلها مجهولة لم يعرف ورودها في لغتهم وبعد قلب التاء من تدارك دالاً و

الإدغام ألحقت همزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن [وحروفه] أي حروف الإبدال التي تقع إبدالاً من غيرها للمناسبة

في المخرج أو في الصفة كالجهر والهمس أربعة عشر قولنا [أَنْصِتْ يَوْمَ جَدٍّ طَاهٍ زَلَّ] بالزاء وتشديد اللام وأنصت

أمر من الإنصات والجد أبو الأب وهو مبتدأ مضاف إلى طاه بالمهملة والألف والهاء اسم فاعل من طها فلان

اللحم يطهوه طهواً أطبخه أو شواه وطها الخبز خبزه أي جد رجل طاه أو هو هيهنا اسم رجل والخبر زل واليوم

بالنصب ظرف لقوله أنصت مضاف إلى الجملة والمعنى استمع يوم جد ذلك الرجل زل عن الطريق [وقول بعضهم]

وهو الزمخشري في المفصل أن حروفه ثلثة عشر يجمعها قولنا [إِسْتَنْجَدَهُ] أي استعانه [يوم طال] لكثرة الشدائد

والهموم [وَهْمٌ] من الأوهام الفاسدة لأنه ليس بجامع وذلك [في نقص الصاد والزاي] مع أنهما من حروف الإبدال

بيان حروف الإبدال

والزين

لِثُبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقْرٍ فِي زِيَادَةِ السِّينِ وَلَوْ أُورِدَ اِسَّمَعَ وَرُدَّ اِذَّكَرَ وَاظَّلَمَ

وإن لم يعدها سيبويه في باب البدل [لثبوت صراط] في سراط [وزقر] بالقاف في سقر وليس بمانع أيضاً [و] ذلك

[في زيادة] حرف ليس منها وهو [السين] فإنها ليست من حروف الأبدال بالاستقراء لعدم الظفر بأبدالها عن غيرها على

وجه يعتنى به ولذلك لم يعدها سيبويه من حروف الأبدال وأمّا ما تمسك به من أنها في قولهم رجل مسرود كما يقال مشرود

بالشين المعجمة مبدلة عن المعجمة وكذا في السدة بالكسر بمعنى الشدة لأن التصرف فيما هو بالمعجمة أكثر وفي قولهم إستخذه عن التاء

على أن الأصل اتّخذ من التخذ فعلى تقدير التسليم لأنهم لم يعتنوا به لقلة ورودها فتأمّل [ولو أورد] من جانب الزمخشري

على هذا الأخير قولهم [اسّمع] بتشديد السين بأن يقال إنهم اتّفقوا على أنّ أصله إستمع فأبدال السين فيه من تاء

الافتعال يدل على أنها من حروف الأبدال [ورد] قولهم [اذّكر واظّلم] بتشديد الذال والظاء المعجمتين المبدلتين من

تاء الافتعال والحاصل أن إبدال السين في اسّمع للادغام فلا يدل على كونها من حروف الأبدال المرادة هيهنا وهي ما كان ٥

المقصود من الأبدال حصول نفسها ولم يكن تحصيلها للتوسل الى الادغام والّا لورد أنّه كان يلزم أن يعدّ منها الذال

والظاء في نحو اذّكر واظّلم وغيرهما من الحروف سوى حروف ضَوَى مِشْفَرٌ لوقوع الأبدال للادغام في الجميع مع أنّها

ليست معدودة من حروف الابدال اتفاقاً ثم انّ الحصر في تلك الحروف إنما هو بالنظر الى الشايع الغالب والتسعة التي

يجمعها قولك هَدَأْتَ يَا مَطْوِ أكثر شيوعاً بل حصر الشائع بعضهم فيها والهدء بالهمزة بعد المهملة بمعنى السكون والمطو

اسم رجل وأصله الشِمراخ وما عدا هذه الأربعة عشر قد تبدل عن غيرها نادراً كالأبدال الثلثة في تروغ الدلو من الفار في فروغ

والكاف في قولهم عربيّ كحّ عن القاف في قحّ وجاء في الجمع أقحاح ولم يجيء اكحاح وعن التاء في قوله يابن الزبير طال ما عصيكا

وقيل استخذ أصله استتخذ من باب الاستفعال حذفت إحدى التائين على ما سيجيء ان شاء الله تعالى منه

ما في عصيكا مصدرية أي طال عصيانك أو زمانه كذا في قوله ما عنيتنا وهو ان روي بتخفيف النون فمعناه طال ما قصدتنا وتعرضت لمعارضتنا وان روي بتشديدها فمعناه طال ما أوقعتنا في العنا والتعب والبلاء ثم قيل أي اذهب وابعد عنا منه

فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء فمن اللين إعلال لازم في نحو كساء ورداء وقائل و
بائع وأواصل وجائز في نحو أجوه وأورى وأما نحو دأبة وشأبة والعألم وبأز وشئمة

وطال ما عينتنا إليكا ؛ أى طال ما عصيت وفى قول من قال أحسنت أحسنك ومنه ما اختص ببعض
اللغات كالعين عن الهمزة في لغة تميم وذلك عنعنة تميم والموحدة عن الميم في لغة مازن إلى غير ذلك ثم الأبدال إما
مطرد أى قياس من غير حاجة إلى سماع في آحاده وإما غير مطرد بل موقوف على السماع والمطرد إما لازم وأما جائز
[فالهمزة تبدل من حروف اللين] وهي الألف والواو والياء [ومن العين والهاء] لقرب المخرج [فمن] حروف [اللين]
أى فإبدالها من تلك الحروف [إعلال لازم في] اللام [نحو كساء ورداء] وهي فيهما منقلبة عن الواو والياء [و]
في العين نحو [قائل وبائع] وهي فيهما منقلبة عن الألف المنقلبة عن الواو والياء [و] في الفاء نحو [أواصل] و
لكون التغير أولى بالآخر وما قرب منه قدم ما في اللام على العين وقدمها على الفاء على ما قيل [و] منه إعلال [جائز]
في نحو أجوه وأورى] وكل ذلك قد مر في باب الإعلال [وأما نحو دأبة وشأبة والعألم] بفتح اللام لما
سوى الله بإبدال الهمزة في الثلثة عن الألف أما الأولان فكما ذكر في باب التقاء الساكنين وأما الثالث فكقول
العجاج ؛ يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى ؛ فخندف هامة هذا العألم ؛ فإنه همزه ليجرى مع اسلمى في القافية
على منهاج واحد ومثله قول الآخر ؛ يا دار مى بدكاديك البرق ؛ صبرا فقد هيجت شوق المشتأق ؛ وحركها با
لكسر ليناسب البرق والدكادك أرض فيها غلظ أو ما التبد من الرمل بالأرض [وبأز] للطير المعروف من الجوارح
بالهمزة المبدلة عن الألف التي أصلها الواو بدليل الجمع على أبواز على ما حكاه اللحياني [وشئمة] بالهمزة التي أصلها
الياء ومن كلامهم قطع الله أديه أى أيديه وفى أسنانه ألل أى يلل والشامة الخال واليلل قصر الأسنان العليا
وانعطافها

ومُؤقِدٍ فشاذٌ وأُبابُ بحرٍ أشذُّ وماءٌ شاذٌّ لازمٌ والألفُ من أُختيها والهمزةِ فمن أُختيها لازمٌ

في نحو قالَ وباعَ وآلٍ على رأيٍ ونحوُ ياجلٍ ضعيفٌ

(يعني الكسائي ان اصله اول) (وان كانت مطردة كما مر في الا[illegible]) (في بعض اللغات على رأي)

وانعطافها الى داخل الفم [ومؤقِدٍ] بالهمزة المبدلة عن الواو كما حكاه أبو علي في قوله: لحبّ المؤقدان إلى موسى * وجعدة أضاءهما الموقود: أي هذان المؤقدان نار الضيافة محبوبان إلى نفسي حين أضاءهما وقود نارها [فشاذ] لعدم الموجب للابدال اليها في شيء منها [وأُبابُ بحرٍ] بمعنى عباب بحر للعظم من الماء بابدال العين همزة [أشذّ] من تلك الشواذ لعدم ثبوت ابدال العين همزة في موضع بخلاف ابدال حروف اللين اليها ولذلك رجّح ابن جني كون أُباب من أبّ اباية اذا تهيأ لأن البحر تهيأ للموج [وماء] في ماه بالهاء [شاذ] وأصله موه بالتحريك بدليل أمواه في الجمع فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم كأنهم شبهوا الهاء لخفائها بحرف اللين فكأنها واو أو ياء وقعت طرفا بعد الألف نحو كساءٍ ورداءٍ فقلبوها ألفا ثم قلبوا الألف همزة فأدى ذلك الى وقوع الأثقل الذي هو الهمزة موقع الهاء التي هي أخف منها من غير موجب فلذلك كان شاذا لكن مثله واقع وهذا على شذوذه قياسا [لازم] في الاستعمال حيث لم يقع ماه في كلامهم الا بالهمزة بخلاف الجمع فان الأمواه بالهاء فيه أكثر لأن الأصل في الجمع الرد الى الأصل وجاء مهموزا على قلة نظرا الى لزوم الهمزة في المفرد فنزلت منزلة الأصلي كقوله: وبلدةٍ قالصةٍ أمواؤها * ماصحةٍ رأدَ الضحى أفياؤها [والألف] تبدل [من أختيها] اللتين هما الواو والياء [و] تبدل من [الهمزة] أيضا [فمن أختيها] أي فابدالها من أختيها [لازم في نحو قال وباع] إجماعا كما مر [و] في [آل على رأي] ذهب إليه الكسائي فإنه زعم أن أصله أَوَل بالواو المفتوحة فقلبت ألفا بدليل ما حكى من تصغيره على أُوَيْل بالواو [ونحو ياجل] في يوجل [ضعيف] على ما تقدم

باب ابدال الألف

قال الجوهري: قلص الماء بالقاف والمهملة أي ارتفع في البئر فهو ماء قالص وقلاص وقليص [illegible]

وَطَائِيٌّ شَاذٌّ لَازِمٌ وَمِنَ الْهَمْزَةِ فِي رَاسٍ وَالْهَاءِ فِي آلٍ عَلَى رَأْيٍ وَالْيَاءُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنَ الْهَمْزَةِ وَمِنْ أَحَدِ حَرْفَيِ الْمُضَاعَفِ وَالنُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْبَاءِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ مِيقَاتٍ وَغَازٍ وَقِيَامٍ وَحِيَاضٍ وَشَاذٌّ فِي نَحْوِ حَبْلَى وَصُيَّمٍ وَصِبْيَةٍ

في الأعلال [وطائي] في النسبة إلى طَيِّءٍ بإبدال الياء المدغمة ألفاً وحذف المدغمة فيها [شاذ] لسكون الياء لكنه على شذوذه ومخالفته للقياس [لازم] في استعمالهم وقد مرّ الكلام فيه [و] إبدال الألف [من الهمزة] كائن [في] نحو [رَاسٍ] مما سكنت فيه الهمزة وانفتح ماقبلها وذلك لازم عند الحجازيين مطرد من غير لزوم عند غيرهم إلا فيما اجتمعت فيه همزتان كآدم فإنه لازم [و] إبدالها من [الهاء] حاصل [في آل على رأي] ذهب إليه البصريون فإنهم زعموا أن أصله أهل بدليل ما حكي من تصغيره على أُهَيْلٍ فقلبت الهاء همزة ليتوسل بها إلى الألف التي هي أخف الحروف إذ بعد ما صارت همزة تقلب ألفاً كما في آدم [والياء] تبدل [من أختيها] اللتين هما الواو والألف [ومن الهمزة ومن أحد حرفي المضاعف] أياً ما كان [و] من [النون والعين والباء والسين والثاء فمن أختيها] ابدال [لازم] في الواو الساكنة المكسور ماقبلها [نحو ميقات] وأصله مِوْقَاتٌ [و] في الواو التي كانت لاماً مكسوراً ماقبلها نحو [غازٍ] فإن أصله غازوٌ ثم قلبت ياء لانكسار ماقبلها كما يقال رأيت غازياً [و] في الواو التي كانت عيناً مكسوراً ماقبلها نحو [قِيَام] وأصله قِوَامٌ [وحياض] جمع الحوض على الوجه المتقدم في الأعلال فهذه أمثلة إبدالها من الواو وأبدالها اللازم من الألف كما مرّ في قراطيس وقريطيس في جمع قرطاس وتصغيره لانكسار ماقبلها فيهما كما في حمير تصغير حمار لوقوعها بعد ياء التصغير [و] من ابدالها من أختيها ابدال [شاذ في نحو حُبْلَى] بإبدال ألف التأنيث ياء في لغة فزارة [وصُيَّم] جمع صائم من الصوم كرُكَّع وراكع وقد مرّ [وصِبْيَة] في صبوة جمع الصبي

وشذوذ

ويجل ومن الهمزة في نحو ذيب ومن الباقي مسموع كثير في نحو أمليت وقصيت وفي نحو أناسي وأما
الضفادي والثعالي والسادي والثالي فضعيف

وشذوذ هذا السكون ما قبل الواو المفتوحة فلا سبب للقلب ياء [و] في [ييجل] في يوجل على ما مر [و] إبدالها
[من الهمزة] كائن [في نحو ذيب] مما كانت الهمزة فيه ساكنة مكسورا ما قبلها وهو لازم عند اجتماع الهمزتين كايت
وفي باب خطايا من الجمع كما مر [و] إبدالها [من الباقي] من الحروف التي ذكرنا أنها تبدل منها [مسموع] لكنه
على وجهين فإنه كثير في البعض ضعيف في البعض [و] ذلك أنه [كثير في] أحد حرفي التضعيف والنون
فمن حرف التضعيف في كل ثلاثي مزيد فيه يجتمع فيه مثلان ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني [نحو أمليت] الكتاب
كأكرمت في أمللت بدليل قوله تعالى فليملل الذي عليه الحق وقيل هما لغتان من غير إبدال [و] كذا في كل ثلاثي مزيد يكون
فيه ثلاثة أمثال مجتمعة أولها مدغم في الثاني نحو [قصيت] الظفر بالياء من باب التفعيل في قصصته بالصاد
المهملة إذا قطعته وفي الاسم الذي على فِعّال بكسر الفاء وتشديد العين إذا لم يكن مصدرا كدينار وديباج وقيراط
في دنّار ودبّاج وقرّاط بدليل الجمع على دنانير ودبابيج وقراريط بنونين وموحدتين وراءين وأما في المصدر نحو
كذّاب فلم يفعلوه للفرق بينه وبين غيره من الأسماء [و] إبدالها في غير صورة التضعيف من النون كما [في نحو
أناسيّ] بتشديد الياء بلا إبدال ونحو ظرابيّ جمع ظربان إن قلنا أنه جمع إنسان وأصله أناسين وإن جعل
جمعا للأنسي بتشديد الياء فلا إبدال ونحو ظرابي جمع ظربان لدويبة منتنة الرائحة على مثال الهمزة وأصله ظرابين
[وأما] إبدالها من العين نحو [الضفادي] في الضفادع [و] من الموحدة نحو [الثعالي] في الثعالب [و] من السين
والمثلثة نحو [السادي والثالي] في السادس والثالث [فضعيف] لعدم وقوعه في لغة من يوثق به من الفصحاء

وأصل ذيب ذئب بالهمزة فبدلتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها [illegible]

وربما قالوا تقصيت أظفاري في تقصصت ويجوز أن يكون المراد بتقصيت أظفاري أتبعت أقاصيها لأن المأخوذ أطرافها وطرف كل شيء أقصاه [illegible]

والواو من أختيها ومن الهمزة فمن أختيها الإلزم في نحو ضوارب وضويرب ورحوي وعصوي
وموقن وطوبى وبوطر وبقوى وشاذ ضعيف في هذا

فالأول كقوله * ومنهل ليس له حوازق * ولِلضفادي جمة نقانق * والثاني كقوله * لها أشارير من لحم تتمره * من الثعالي ووخز من أرانيها * والآخران كقوله * إذا ما عد أربعة فسال * فزوجك خامس وأبوك سادي * وقول الآخر * قد مر يومان وهذا الثالي * وأنت بالهجران لا تبالي * والحوازق الحوابس من الحزق بمعنى الحبس والمنع والجمة ما اجتمع من الماء والنقانق جمع النقنقة بنونين وقافين لصوت الضفدعة أي منهل ليس فيه جوانب تمنع الماء من الأنساء أو تمنع الوارد من الورود وللضفادع فيه جمة وأصوات والهاء من لها للعقاب التي تشبه بها ناقته في البيت المتقدم والأشارير بالمعجمة فالمهملتين جمع الأشرارة بكسر الهمزة وهي القطعة من القديد وتتمره بفوقانيتين من باب التفعيل أي تجففه والوخز بالواو والمعجمتين الشيء القليل والثعالي والأراني ه الثعالب والأرانب والفسال جمع الفسل وهو اللئيم [والواو] تبدل [من أختيها] الياء والألف [ومن الهمزة فمن أختيها] إبدال [لازم في نحو ضوارب] في جمع ضاربة [وضويرب] في تصغير ضارب [و] في [رحوي وعصوي] في النسبة إلى رحا وعصا ففي جميع هذه أبدلت من الألف لكنها من الألف الزيدة في ضارب ومن المنقلبة عن الواو في عصوي ومن المنقلبة عن الياء في رحوي ففي عصوي رد إلى الأصل [و] نحو [موقن] في ميقن من أيقن بالياء [وطوبى] في طيبى [وبوطر] في بيطر على البناء للمفعول من البيطرة وفي جميع هذه أبدلت من الياء لسكونها وانضمام ما قبلها [وبقوى] بالموحدة المفتوحة والقاف وأصله بقيا بالياء وهذا أيضاً إبدال قياسي

المزق

أَمْرٌ مَضْوٌّ عَلَيْهِ وَنَهُوٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَجِبَاوَةٍ وَمِنَ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ جُوْنَةٍ وَجُوَنٍ وَالْمِيمُ مِنَ الْوَاوِ وَ

اللَّامِ وَالنُّونِ وَالْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ لَا لَازِمٌ فِي فَمٍ وَحْدَهُ

للفرق بين الصفة والاسم كامر [و] من ابدالهما من أختيها ابدال [شاذ ضعيف في هذا أمر مضو عليه] من قولهم مضيت على الأمر وأصله مَضْضُوِيٌّ [و] فلان [نهوّ عن المنكر] من النهي وأصله نهويٌ كامرّ وهذان شاذان والقياس مضي ونهي على قياس اعلال سيد وقيل لعلهم عدلوا في نهو عن القياس ليطابق الأمور في قولهم فلان أمر بالمعروف ونهو عن المنكر [وجباوة] في جباية بالياء من جبيت الخراج أجبيه جباية وهذا أيضاً شاذ لعدم الموجب للابدال وقد يقال لعل المضو من قولهم مضوت على الأمر مضواً بمعنى مضيت عليه والجباوة مصدر جبوت بالواو فانه جاء بمعناه فلا ابدال [و] ابدال الواو [من الهمزة] جوازاً [في نحو جونة] بالضم مصدر الجون للأدهم الشديد السواد [وجون] جمعها على زنة صرد وربما نوقش في كونهما من المهموز لأن تركيب الجأن بالهمزة مهمل بل ظاهر كلام الجوهري أنها واوية والهمزة فيها إذا همزت مبدلة عن الواو حيث قال بعد تفسيرها وربما همزوا وأبدالها منها وجوباً على الأشهر في نحو حمراء في المثنى والجمع الصحيح بالألف والتاء والنسبة كحمراوان وحمراوات وحمراوي [والميم] تبدل [من الواو] لكونها شفوية مثلها [و] من [اللام و النون] للتشارك في الجهر والتوسط بين الشدة والرخاوة [و] من [الياء فمن الواو] ابدال [لازم في فم وحده] دون غيره وذلك اذا لم يكن مضافاً وأصله فوه بدليل أفواه في الجمع وتفوهت فحذفت الهاء كراهة اجتماع الهائين في نحو فوهه بالاضافة إلى الضمير مع سهولة الخطب في حذفها لخفائها وكونها كالمعدوم ثم أبدلت الواو ميماً عند التجرد عن الاضافة لئلا يبقى المعرب على حرف واحد عند سقوطها رفعاً وجراً كالقاص والأصل في فمتاه

قوله فانّ أصله فوه بدليل أفواه حذفت الهاء لخفائها ثم ابدلت الواو ميما لئلا يبقى المعرب على حرف رض

قوله وشاذ الخ عطف على قوله لازم اى ابدالهما من اختيها الازم فيما مر وشاذ فيما سنذكر ثم ان الشاذ قد يكون لازما كما في ما ء وقد يكون ضعيفا كما مر في قولهم هذا أمر مضوّ عليه وهو نهوّ عن المنكر والأصل مَضْضُويٌ من المضي ونهوي من النهي لأن القياس في مثلهما قلب الواو ياء مع الادغام على ما مرّ جاربردي

وتبدل أيضا الواو من الهمزة في نحو جونة وجون والأصلها جؤنة وجؤن بالهمزة فأبدلت الواو منها وقيل التمثال غلط لان تركيب جان مهمل في الكلام وحينئذ لا يصح ان أصل جونة جؤنة بالهمزة قال صاحب الصحاح والجونة بالضم مصدر الجون من الخيل والجونة أيضا جونة العطار وربما همز والمراد فيها صاحب التهذيب درج العطار وربما همزوا والظاهر في الرادة على ما ذكره المص لانه جعله متلازم الاصل والهمزة فيه بدلا من الواو وجونة العطار حقيقة جاربردي

(٦) إبدال الميم

وَضَعِيفٌ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَهِيَ طَائِيَّةٌ وَمِنَ النُّونِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ عَنْبَرٍ وَشَنْبَاءَ وَضَعِيفٌ فِي الْبَنَامِ وَطَامَهُ اللَّـهُ عَلَى الْخَيْرِ وَمِنَ الْبَاءِ فِي بَنَاتِ مَخْرٍ

بنات بخر سحائب بيض منتصبات [illegible] في الصيف قال ابن السكيت [illegible] من البخار وقال ابن [illegible] وقيل ان بنات [illegible] مشتق من البخار [illegible] الشق [illegible]

فإن وأما فموان بالجمع بين الميم والواو مع كونها عوضاً عنها فلأنه مخالف للقياس مبني على توهم أن الميم من نفس الكلمة وأن الأصل فمو كأخو وأبو في أخ وأب لكن تمسك به الأخفش في كون الميم مبدلة عن الهاء بعد قلبها من مكانها الى موضع الواو فحصل فمه ثم أبدلت الميم عنها فحصل فمو وإذا أضيف عادت الواو بنفسها رفعاً ومع القلب ألفاً نصباً وياء جراً كما تعاد في أخواتها من الأسماء الستة عند الإضافة فيقال فو زيد وفوك وفاك وفيك مثلاً وربما جاء بالميم عند الإضافة أيضاً من غير اختصاص بالشعر كما زعمه بعضهم ومنه الحديث لخلوف فم الصائم ه أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ [و] إبدال الميم من اللام [ضعيف في لام التعريف وهي] لغة [طائية] وقيل حمرية وقيل هي لغة أهل اليمن ويحتمل ورودها في لغة هؤلاء جميعاً وعليها ورد ليس من امبر امصيام في امسفر [و] ابدال الميم [من النون لازم في] كل نون ساكنة بعدها الباء الموحدة سواء كانتا في كلمة واحدة [نحو عنبر وشنباء] كحمراء مؤنث أشنب من الشنب وهو حدة الأسنان أو بردها وعذوبتها أم في كلمتين نحو من بعد وسميع بصير لعسر النطق بالنون الساكنة مع الموحدة [و] ابدالها من النون [ضعيف في البنام] في قول روبة بن العجاج :-

يا هال ذات المنطق التمتام ؛ وكفك المخضب البنام ؛ وهال ترخيم هالة إسم امرأة منقولة من هالة القمر والتمتام هو الذي يكرر التاء والبنام أصله البنان وهي أطراف الأصابع [و] في [طامه الله على الخير] أي خلقه وجبله عليه والأصل طانه بالنون يقال طين فلان على كذا أي خلق عليه وجبل وكأنه من الطينة وجاء عكس ذلك الذي

ومن النون لازم في نحو عنبر وشنباء بكسر بالنون ويلفظ بالميم والشنباء من الشنب يقال رجل أشنب الثغر شنباً إذا رق وجرى الماء عليه والوصف منه أشنب والأنثى شنباء جار بردي

ذكرنا

وَمَازِلْتُ رَاتِمًا وَمِنْ كُنْتُمْ وَالنُّونِ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ شَاذٌّ فِي صَنْعَانِيٍّ وَبَهْرَانِيٍّ وَضَعِيفٌ فِي لَعَنَّ وَالتَّاءُ

مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسِّينِ وَالْبَاءِ وَالصَّادِ فَمِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ عَلَى الْأَفْصَحِ

ذكر من ابدال الميم من النّون فى قولهم أسود قاتن أى قاتم حيث ابدل النون من الميم [و] كذا الابدال الواقع

فى الميم من الموحدة ضعيف [فى بنات مخر] بالميم المفتوحة والخاء المعجمة السّاكنة والرّاء المهملة فانّ الأصل

بخر بالموحدة وبنات بخر سحائب رقاق بيض يأتين بالصّيف لأنّها تتولّد من البخار [و] ابدالها منها أيضاً ضعيف

فى قولهم [مازلت راتماً] على كذا أى مقيماً عليه من رتب الشيئ رتوباً إذا ثبت وكون الميم فيه وفى بنات مخر

أصلية غير مبدلة محتمل عند ابن جنّى لاحتمال كون المخر بمعنى الشّق والراتم من الرتيمة وهى خيط تشد على الأصابع

للتذكر به الحاجة فلعلّ المعنى مازلت جاعلاً الرتيمة على أصبعى على كذا لئلّا أنساه [و] كذا هو ضعيف فى قولهم [رأيت

كذا من كثم] محرّكة بالكاف والمثلثة والميم والأصل من كثب بالموحّدة أى من قرب [والنّون] تبدل [من الواو واللام] [و

إبدالها من الواو [شاذ] مخالف للقياس غير مطرّد لكنّه مسموع من الفصحاء [فى صنعانىّ وبهرانىّ] فى النّسبة الى صنعاء

اليمن وبهراء أى قبيلة ولمّا كان ابدال النون التى مخرجها الفم من الهمزة التى مخرجها أقصى الحلق بعيداً مع أنّ قياس النّسبة

قلب همزة التأنيث واواً كما مرّ حكموا بانقلاب الهمزة واواً حتّى حصل صنعاوىّ وبهراوىّ ثمّ اعتبر قلب الواو نوناً

[و] إبدالها من اللام [ضعيف] لعدم وقوعه فى كلام الفصحاء وربّما وقع فى كلام بعض العرب [فى لعنّ] بتجديد

النون فى لعلّ باللام للترجى وهذا من ابدال الحرفى ومن استبعده قال هما لغتان من غير ابدال وإن كانت لغة النون

قليلة [والتّاء] تبدل [من الواو والياء والسين والباء الموحّدة [والصاد] المهملة [فمن الواو والياء لازم] فى كلّ واو

أو ياء كانت فاء افتعل [نحو اتّعد واتّسر] وأصلهما اوتعد وايتسر بالياء ولزوم هذا الابدال إنّما هو [على الأفصح]

فلعل التسمية ببنات مخر لكثرة ملابستها الشق لأنها رقيقة تنشق كثيراً والله أعلم

وإنّما حكم فى الأولى بالشذوذ وفى الثانى بالضعف لأن الإبدال بالشاذ ما كان مخالفاً للقياس سواء كان موافقاً لاستعمال الفصحاء أو لا والضعيف ما يكون بخلاف استعمال الفصحاء

والأصل لعل لكثرة استعماله ثم ابدال اللام نوناً لتقاربهما فى المخرج ولو لا ذلك فيهما لكون ... والله تعالى أعلم

وشذّ في نحو اتّلجه وفي طسّتٍ وحده وفي الذّعالت ولصت ضعيف

وجاء في غير الأفصح في الماضي ايتعد وايتسر كلاهما بالياء قبل التاء وفي المضارع ياتعد وياتسر كما مرّ [وشذّ في نحو اتّلجه] كأكرمه والأصل أولجه من الولوج قال * ربّ رامٍ من بني ثعلٍ متلجٍ كفّيه في قترةٍ * أي مولج كفيه في قترة وهو بالقاف والفوقانية والمهملة ما بين السبابة والإبهام عند فتحهما ومن ابدالها من الواو ما وقع في تراث وتجاه وتولج من الولوج لكناس الوحش الذي يلج فيه ويأوي فيه قال سيبويه أصله وولج بواوين على فوعل لندرة تفعل في الأسماء وكثرة فوعل وتترى والتكلان وقولهم ضربه حتى أتكأه من مهموز اللام أي أولاه أي ألقاه على هيئة المتكئ أو على جانبه الأيسر وفي كلتا عند من يقول أنها فعلى ولامها الواو [و] ابدال التاء من السين على وجه الاطراد في السعة وغيرها الكائن [في طسّتٍ وحده] في لغة طيء فإن أصله الطسّ بتشديد السين لاطراد جمعه على طسوسٍ وطساس وتصغيره طسيس وقد يجمع الطست على طسوتٍ تنزيلا للتاء منزلة الأصلي ولم يحكم احد فيه بأن السين مبدلة عن التاء لعدم ثبوت كونها من حروف الابدال بخلاف التاء ولا يقدح في دعوى ابدالها من السين في طست وحده قوله * يا قاتل الله بني السعلاة * عمرو بن مسعود شرار النات * أي شرار الناس لأنه نادر للضرورة وأمّا ما قيل في الجبت وهو اسم صنم في الأصل فاستعمل لكل من عبد من دون الله أن أصله الجبس وهو الذي لا خير فيه فأبدلت سينه تاء فكأنه غير مرضي عند المصنف وأمّا ستّ في سدس فأبدالها تاء إنما هو للإدغام فليس مما نحن فيه [و] ابدال التاء [في الذعالت] بالذال المعجمة والعين المهملة من الموحدة [و] في [لصت] في لغة طيء من الصاد المهملة [ضعيف] وأصل الأول ذعالب بالموحدة مخفف ذعاليب بالمد قبلها لأن واحدها ذعلوب

وهو القطعة

وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالتَّاءِ فَمِنَ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِي هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ وَهِيَّاكَ وَلَهِنَّكَ وَ

هِنْ فَعَلْتَ فِي طَيٍّ وَهَذَا الَّذِي فِي أَذَا الَّذِي وَمِنَ الْأَلِفِ شَاذٌّ فِي أَنَهْ وَحَيَّهَلَهْ

وهو القطعة الحلقة من الخرقة وقال أبو عمرو وهو طرف البنان وأصل الثاني اللصّ بالصاد المشددة للسارق

لجمعه على لصوص وفي بعض الشروح أن اللص يقال بالحركات الثلث في اللام والكسر أفصح واللصة بفتح اللام

وقد جاء في جمعه لصوت أيضاً كما قلنا في طسوت [والهاء] بدل [من الهمزة والألف والتاء والياء فمن الهمزة مسموع

في] نحو [هرقت] أي أرقت [وهرحت] الغنم في أرضها أي رددتها إلى المراح وهو بضم الميم مأويها بالليل وحكى

اللحياني هردت أهريد كهرقت أهريق في أردت [و] في [هيّاك] بكسر الهاء وتشديد الياء في إياك من المضمرات كما

قال فهيّاكَ والأمرَ الذي إنْ توسّعتْ ٭ مواردُه ضاقتْ عليكَ المصادرُ ٭ وهو في البيت منصوب على التحذير [و]

في [لهنّك] أي لأنك بقلب الهمزة من إن المكسورة المشددة هاء كما قال: لَهِنّكَ سمحٌ ذا يسارٍ ومعدماً ٭

كما قد ألفتَ الحلمَ مرضى ومغضباً ٭ [وهِن فعلت] في أن فعلت [في لغة طيّ] فإنهم يقلبون همزة إن

الشرطية هاء [و] في [هذا الذي في أذا الذي] بقلب همزة الاستفهام هاء كما قال: وأتى صواحبها فقلن هذا

الذي ٭ منح المودّة غيرنا وجفانا ٭ يعني وأتى المحب صواحب المحبوبة فقلن أذا الذي أعطى مودته غيرنا

وحكى قطرب هزيدٌ منطلق أي أزيد ولما كانت الهمزة مستثقلة شديدة قلبوها في هذه المذكورات هاء لقرب

المخرج مع كونها مهموسة خفيفة فهي أليق بأن يفتتح بها اللفظ حيث يكره الافتتاح بالمستثقل الشديد [و

أبدل الهاء [من الألف شاذ في أنه وحيهله] في أنا للمتكلم وحيهل بمعنى أسرع فإن الألف تزاد فيهما وقفاً

كما قد تقع فيهما الهاء الساكنة في الوقف موقع الألف ولما كانت الألف فيهما أكثر استعمالاً من الهاء فحكموا بأنها

بيان إبدال الهاء

قوله والأمر: المصدر عن الشيء الرجوع عنه والمصدر قد يكون مصدراً بمعنى الصدور وقد يكون لموضع الرجوع أي احذر الأمر الذي إن توسعت عليك طرق الورود عليها والدخول فيها ضاقت عليك طرق الرجوع عنها وعجزت من تدبير التخلص عنها إن صعبت عليك مطلبه

قوله لهنك: اللام للتأكيد وهنك أي إنك وسمح خبر أي ذو سماحة وجود ومعدماً أي فقيراً يعني إنك جواد في حالتي اليسار أي الغنى والفقر وذلك أنه بالجود في الحالتين كما اتصفت بالحلم أي في حالتي الرضاء والغضب

قوله وفي هذا الذي الهاء المفتوحة مبدلة عن همزة الاستفهام وذا اسم إشارة

وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِمًا وَفِي يَاهَنَاهْ عَلَى رَأْيٍ

مبدلة عن الألف على قاعدتهم في جعل الأول مبدلاً عن الأكثر وزعم بعضهم أن الهاء فيهما للسكت وقفاً فلا إبدال

بل كما في قِهْ ورَهْ [وفي مَهْ] حال كونه أي لفظ ما [مُسْتَفْهِمًا] لأنه جعل مستفهماً بالكسر كما هو الظاهر مجازاً من

قبيل الإسناد إلى الآلة أو حال كون اللافظ مستفهماً واحترز به عما لم يكن إستفهامية فإن الإبدال مختص بالاستفهامية كقوله: قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَهْ إِنْ لَمْ تَرُدَّهَا فَمَهْ: أي وردت الإبل من أمكنة

مختلفة فإن لم تردها إلى موضعها فما تصنع وقيل يحتمل أن يكون الألف محذوفة من ما الاستفهامية وإن لم تكن

مجرورة ويكون الهاء للسكت وقفاً وجوز بعضهم كون مه زجراً للمخاطب أي أكفف فليس فيه إستفهام ولا إبدال

[و] كذلك إبدال الهاء من الألف شاذ [في] قولهم [يا هناه] في النداء بمعنى يا هن والهن كلمة كناية معناها الشيئ

والتعبير به عن المنادى للتحقير ويأتي فيه التلطف كما في التصغير وإبدال الهاء من الألف في هناه إنما هو [على رأي]

إختاره جماعة من البصريين وقالوا الأصل فيه هَنَاوٌ بالواو على فَعَالٍ كما أن الأصل في الهَنِ هَنَوٌ على فَعَلٍ ثم قلبت المتطرفة

فيه بعد الألف ألفاً فاجتمعت ألفان وكان القياس قلب الأخيرة همزة كما في كساء لكنه يلتبس بِفَعَالٍ من التَّهْنِئَةِ من

هناء بالهمزة فقلبت هاء لمناسبتها للهمزة التي هي القياس في المخرج وقال بعض البصريين إنها قلبت همزة على القياس ثم

قلبت الهمزة هاء لدفع الإلتباس فالهاء مبدلة عن الهمزة لا عن الألف وهي على قول الفريقين مبدلة واقعة موقع أصلي

هو الجزء الأخير من الكلمة وتمسكوا في ذلك بثبوتها في الأصل ومجيء ضمها في السعة كالضم في يا رجل فليست للسكت وهي

إما أصلية أو مبدلة واقعة موقع أصلي لأنها لا تزاد لغير السكت في الآخر وقولهم في الجمع يا هنوات يدل على أن أصلها الواو

فهي مبدلة وزعم الكوفيون والأخفش وأبو زيد أن الأصل يا هن فزيدت الألف والهاء كما في يا زيداه والهاء للسكت وأما

وَمِنَ الْيَاءِ فِي هٰذِهْ وَمِنَ التَّاءِ فِي بَابِ رَحْمَةْ وَقْفاً وَاللَّامُ مِنَ النُّونِ وَالضَّادِ فِي أُصَيْلَالٍ وَهُوَ قَلِيلٌ وَفِي الْطَجَعَ

وَهُوَ رَدِيٌّ وَالطَّاءُ مِنَ التَّاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ اصْطَبَرَ وَفِي نَحْوِ حُصْطُ شَاذٌّ

الأثبات وصلاً والضم فلتشبيهها لوقوعها في الآخر بالحرف الأخير الذي يجري عليه الأعراب من الكلمة وقيل ه

تشبيهها بهاء الضمير وأمّا ما قال بعضهم من أنه فعال بهائين أصليتين هما الفاء واللام فضعيف لقلّة باب سلس

ودلالة هنوات على خلافه [و] إبدال الهاء [من الياء في هذه] للاشارة إلى المؤنث وأصله هذي وجوّز المصنّف في

شرح المفصّل كونه صيغة موضوعة برأسها من غير ابدال [ومن التاء] التي للتأنيث [في باب رحمة وقفاً] كلام في الوقف

[واللّام] تبدل [من النّون والضّاد] المعجمة لكن ابدالها من النّون [في أُصَيْلَالٍ قليل و] من الضّاد [في الْطَجَعَ رَدِيٌّ] والأ

صيل على فعيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب ومن جموعه أُصْلَانٌ بالنّون كبعير وبُعْرَانٌ ورغيف ورُغْفَانٌ ثمّ قد

يصغّر هذا الجمع على أُصَيْلَانٍ وهو من شواذ التّصغير لأنه جمع كثرة فتصغيره على لفظه مخالف للقياس وقيل إنّه

تصغير أُصَيْلٍ نفسه على غير القياس على ما يشعر به كلام سيبويه وعلى أيّ حال قد تبدل النّون في هذا المصغّر لاماً

كما روى في قول النّابغة ÷ وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا ÷ أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ ÷ وحكى بعضهم ما

أنشدناه في ذي الزيادة أعني قوله ÷ مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعَ ÷ باللّام أي فاضطجع [والطّاء] تبدل [من التّاء]

وابدالها منه [لازم في] تاء الافتعال إذا كان فاؤه صاداً [نحو اصْطَبَرَ] من الصّبر أو ضاداً نحو اضْطَجَعَ أو طاء نحو

اطَّرَدَ أو ظاء نحو اظْطَلَمَ لكون هذه الحروف مجهورة مطبقة والتّاء مهموسة لا إطباق فيها فاختاروا إبدالها

إلى الطّاء التي تناسب التاء في المخرج وتناسب تلك الحروف في الأطباق كذا قال نجم الأئمة رضه [و] إبدالها من التّاء

[في نحو حُصْطُ] في حصت بمهملتين من الحوص وهو الخياطة وفحصط في فحصت ونحوهما ممّا فيه التّاء [شاذ] قد يقع في لغة تميم

بيان إبدال اللام

بيان إبدال الطاء

وَالدَّالُ مِنَ التَّاءِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ ازْدَجَرَ وَادَّكَرَ وَشَاذٌّ فِي نَحْوِ فُزْدُ وَفِي اجْدَمَعُوا وَاجْدَزَّ وَدَوْلَجٍ وَالْجِيمُ مِنَ الْيَاءِ

الْمُشَدَّدَةِ فِي نَحْوِ فُقَيْمِجٍّ وَقْفاً وَهُوَ شَاذٌّ وَفِي أَبُو عَلِجّ أَشَذُّ

والوجه فى شذوذه أن الضمير كلمة برأسها فحقها أن لا يغير ولا يؤثر فيها حرف الأطباق [و] تبدل [الدال من التاء]

وهو [لازم فى] تاء الأفتعال إذا كان فائه زاء [نحو ازدجر] من زجر أو زاء أو ذالا معجمة [و] ذلك نحو [إدّكر] أو دالا

مهملة نحو إدّرء من الدرء وهو الدفع لكون تلك الحروف مجهورة والتاء مهموسة فأبدلت إلى الدال المجهورة المنا

سبة لها فى المخرج وتدغم فيها الدال إدغاما لازما للأتحاد والذال غالبا لقرب المخرج دون الزاء للبعد [و] إبدالها

دالا [شاذ فى] ما إذا كانت ضميرا [نحو فزد] فى فزت من الفوز كما شذ حصط [و] كذلك هو شاذ [فى] نحو

[إجدمعوا] فى اجتمعوا [واجدزّ] فى اجتزّ من الجز بتشديد الزاء وهو القطع كما يروى فى قول يزيد بن الطثرية

وقلت لصاحبى لاتحبسانا ؞ بنزع أصوله واجدزّ شيحا ؞ وإنما شذ ذلك لأن الجيم وإن كانت مجهورة لكنها

أقرب إلى التاء من الحروف المتقدمة فيسهل النطق من غير ابدال [و] كذلك هو شاذ فى [دولج] فى تولج وأصله وولج

بواوين فقلبت الواو تاء كما فى تخمة ثم التاء دالا كذا قال سيبويه ولم يجعل الدولج موضوعا برأسه من الدلج للسير فى الليل

مع مناسبة لسير الوحش اليه فى الليل ليأوى فيه لأن التولج بالتاء أكثر فجعل الأقل منه بأبدال [والجيم] تبدل

[من الياء المشددة فى] الوقف [نحو فقيمجّ] بالجيم المشددة فى فقيمىّ بالياء المشددة للنسبة إلى فقيم على ما حكاه

أبو عمرو لتناسب الياء والجيم فى الجهر لكن الجيم شديدة فإذا شددت الياء صارت قريبة منها فأبدلت جيما للبيان فى الو

قف الذى يخفى فيه الحروف الموقوف عليه كذا قيل [وهو] مع ذلك [شاذ] قليل [و] ابدال الياء المشددة [فى] نحو قول

الشاعر خالى عويف [وأبو علجّ] ؞ المطعمان اللحم بالعشجّ ؞ أى أبو علىّ وبالعشىّ [أشذّ] من ذلك لأنه ابدال

فى الوصل

قوله لا تحبسانا من خطاب الواحد بلفظ الأثنين واجدزّ أمر من باب الأفتعال فى الجزاى قلت لصاحبى عند ارادته تحصيل الحطب اقطع شيحا ودع أصول الكلاء ولا تحبسانا بنزع أصوله المؤدى الى طول المكث منه

أى خالى هذان الرجلان الكريمان اللذان يطعمان اللحم بالعشى منه

قال أبو عمرو وقلت لرجل من بنى حنظلة من أنت فقال فقيمجّ فقلت من ايهم فقال مرّىّ جار بردى

وقد ابدلوا من التاء دالا فى غير افتعل وقالوا دولج فى تولج وهو موضع يدخله الوحش من الولوج وهو الدخول قال سيبويه التاء فيه بدلة من الواو وهو فوعل لأنك لا تكاد تجد فى الكلام تفعل اسما وفوعل أكثر جار بردى

او الجيم ابين منها

ومن غير المشددة في نحو لاهمّ إن كنت قبلت حجتج أشدّ وفي نحو حتى إذا ما أمسجت وأمسجا ٥

أشدّ والصاد من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء جوازاً

في الوصل بدليل أن الوزن لا يتم إلا بإظهار الحركة وإشباعها فلا خفاء فيها كما في الوقف حتى يناسبه الإبدال للبيان وهذا

على شذوذه مبني على إجراء الوصل مجرى الوقف كما قال بعضهم وهذه العبارة ليست في كثير من نسخ المتن [و] ابدال الجيم

[من] الياء [غير المشددة في نحو] قول رجل من أهل اليمن على ما قال المفصل [لاهمّ إن كنت قبلت حجتج ** فلا يزال شاحج

يأتيك بج ** أقمر نهات ينزي وفرتج ** حيث أبدل الياء المخففة التي هي ضمير المتكلم جيما من حجتي وبي وفرتي أشنع

من ابدالها من المشددة لبعد مناسبة المخففة للجيم لعدم الشدة ولاهمّ بمعنى اللهم وأنشد ابن مالك بدله ** يارب

والشاحج من شحج البغل ** بالمعجمة فالمهملة فالجيم أي صوت والأقمر الأبيض والنهات النهاق وينزي

بالنون والمعجمة من باب التفعيل أي يحرك والوفرة الشعر الى شحمة الأذن [و] ابدال المخففة جيما [في نحو] قوله

[** حتى إذا ما أمسجت وأمسجا] أي أمست وأمسى [أشدّ] من نحو حجتج لأن هذا الابدال في الوصل مع

ذلك فالياء فيه ليست ملفوظة لأنها قد زالت بالأعلال فكأنها قدرت وابدلت جيما وتولدت الألف في أمسجا من

إشباع الفتحة ومنهم من يجعل الابدال فيه عن الألف والمسوغ لأبدالها عن الألف كونها مبدلة عن الياء ومن ابدال

الياء جيما عجعجة قضاعة وذلك أنهم يبدلونها مخففة كانت أو مشددة جيما إذا كانت مع العين كما يقولون

** راعج ابلي معج ** بعنوان راعي إبلي معي ** ومن ذلك أبو علج وبالعشج على ما ذكره بعض النحاة فلا يشترط إتصال

الياء بالعين [و] الصاد [بدل [من السين التي بعدها غين] معجمة [أو قاف أو خاء] معجمة [أو طاء] إبدالاً

قياساً ولكن لا وجوباً بل [جوازاً] سواء إتصلت السين بأحدها أو انفصلت بحرف أو حرفين أو ثلثة لأن السين

ابدال الصاد من السين

نحو أصبغ وصلخ ومس صقر وصراط والزاى من السين والصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين

نحو يزدل وهكذا فزدى أنه وقد ضورع بالصاد الزاى

مهموسة منخفضة وهذه مجهورة مستعلية فكرهوا الانتقال من المنخفض الى المستعلى المباين له فى صفة
الجهر أيضا فجوزوا قلبها صادا لمناسبتها لها فى الهمس ولهذه الحروف فى الاستعلاء فيتجانس الحروف فى الصوت
[نحو أصبغ] الله عليه النعمة فى أسبغها بمعنى كملها [وصلخ] الشاة فى سلخها أى كشط جلدها وصلخ الشهر
فى سلخه [و] فلان ذاق [مس صقر] فى سقر [وصراط] فى سراط ونحو مصاليق فى مساليق جمع مسلاق
للخطيب البليغ وأما إذا تقدمت تلك الحروف على السين نحو دراهم بخس والقسر فلا يجوز الابدال لأنه من قبيل
الانحدار من المرتفع فيسهل جريان النطق كما مر فى الامالة [والزاى] تبدل إبدالا جائزا فصيحا [من السين والصاد]
المهملتين [الواقعتين قبل الدال] المهملة على وجه الاتصال حال كونهما [ساكنتين] لكراهة الانتقال من هاتين
المهموستين المشتملتين على الصفير الى الدال المجهورة الخالية عنه فقلبوهما زايا لمناسبتها لهما فى الصفير و
للدال فى الجهر [نحو يزدل] فلان ثوبه كيكرم فى يسدل واسدله ارخاه [و] نحو [هكذا فزدى أنه] أى
فصدى وهذا الكلام قاله حاتم الطائى وذلك أن قوما أسروه فأمرته نسوتهم بفصد الناقة فنحرها فقالوا له هلا
فصدتها فقال هكذا فزدى أنه وأنه تأكيد للياء فى فزدى والهاء للسكت تريد أنه لا يعتنى ببقاء الناقة ليكتفى
بفصدها ويقنع بدمها بل اعتاد نحرها والسكون العارض لا الأصلى نحو المثل السائر لم يحرم من فزد له أى فصد له
بإسكان الزاى من الفعل المجهول تخفيفا [وقد ضورع بالصاد] الساكنة قبل الدال كيصدق ويصدر [الزاى] والمعنى

دُونَهَا وَضُورِعَ بِهَا مُتَحَرِّكَةً أَيْضاً نَحْوُ صَدَقَ وَصَدَرَ وَالْبَيَانُ أَكْثَرُ مِنْهُمَا وَنَحْوُ مَسَّ زَقَرَ كَلْبِيَّةٌ وَأَجْدَرُ

وَأَشْدَقُ بِالْمُضَارَعَةِ قَلِيلٌ

نطق بها على وجه يضارع الزاى أى يشابهها بأشرابها شيئاً من صورتها حتّى يحصل ما هو بين الصّاد والزّاى للجمع بين مجانسة الدّال بوجه ما والمحافظة على أطباق الصّاد وهذه المضارعة يقال لها الأشمام فى عرف القرّاء وهى فصيحة وردت فى الكلام الفصيح [دونها] أى دون الزّاى فأنّها لم يضارع بها الصّاد والمختار عند محقّقى الشّارحين الموافق لما يظهر من شرح المفصّل انّ معنى دون السّين قبل الدّال كيسدل فأنّهم لم يضارعوا بها الزاى بل ابدلت زاياً صريحةً لأتّحاد مخرجهما وتشاركهما فى الصّفير فيشكل اشرابها صوتها من غير أن ينزلق اللّسان إلى الأبدال الصّريح مع أنّها لا إطباق فيها حتّى يحافظ عليه [وضورع بها] أى بالصّاد قبل الدّال حال كونها [متحرّكة أيضاً] كما ضورع بها ساكنة [نحو صدق وصدر] فيشرب فى مثلها مع تحرّكها صوت الزّاى لمجانسة الدّال حملاً على السّاكنة ولم يبدلوا المتحرّكة ابدالاً صريحاً لقوّتها بالنسبة الى السّاكنة وكون الحركة كالفاصل بين المتنافيين فكرهوا ابدالها وازالة صورتها بالكلّيّة بخلاف المضارعة لبقاء الأثر معها فى الجملة ولم يجوّزوا المضارعة مع الفصل بالحرف لقوّة الفاصل الّا فيما سمعت هى فيه كلفظ الصّاد كأنّهم حملوا نحو ذلك على صراط حيث جاء بأشمام الصاد صوت الزّاى وبه قرء حمزة وأنّما حمل عليه لمناسبة الطاء للدال [والبيان] وهو اظهار الحرف بالأتيان بنفسه صريحاً [أكثر] بالأستقراء [فيهما] أى فى السّين والصّاد من الأبدال والمضارعة وفى بعض النّسخ منهما بمن فالضّمير للأبدال والمضارعة [ونحو مسّ زقر] فى سقر بأبدال السّين قبل القاف لهمس السين وجهر القاف زاياً معجمةً لمناسبتها للسين فى المخرج والصّفير وللقاف فى الجهر لغة [كلبيّة] منسوبة إلى بنى كلب [و] قولهم فلان [أجدر] بكذا من غيره أى أحقّ به [و] خطيب [أشدق] أى بليغ [بالمضارعة] بأن يشرب الجيم قبل الدّال صوت الشين المعجمة

الشدق محركة سعة الشدق بسكون الدال وهو جانب الفم ومنه أشدق للبليغ واردة شدقاً بليغة

الإدغام : أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل

قوله الإدغام بسكون الدال عند الكوفيين وبتشديدها عند البصريين

كذا في الكفاية

والشين المعجمة قبل الدال صوت الجيم [قليل] ردئ لم يأت في كلام فصيح لعسر النطق به كذا في شرح المفصل وقد

يفسر المضارعة في المتن هيهنا باشراب كل من الجيم والشين المذكورتين صوت الزاي حملا للشين على الصاد للتناسب

في الهمس والرخاوة وحملا للجيم على الشين للاتحاد في المخرج كأنه أراد أنه قليل بالنسبة إلى البيان أو إلى المضارعة

في الصاد وإن كان في الشين الساكنة قبل الدال كثيرا في نفسه على ما ذكره سيبويه فهذه هي الأبدالات الواقعة في لغة

العرب قبل المخالطة بالعجم ووقع بعدها إبدالات مستقبحة خارجة عن قانون اللغة كما تسمع منهم في هذا

الزمان . [الإدغام :] لغة إدخال الشيء في الشيء ومنه ادغمت اللجام في فم الفرس واصطلاحا [أن تأتي

بحرفين ساكن فمتحرك] بالأصالة وإن عرضه السكون كما في الوقف [من مخرج واحد من غير فصل] بينهما

في النطق فاعتبار الحرفين واتحاد المخرج لأنه لا يتصور في أقل منهما ولا في أكثر ولا مع اختلاف المخرج كما هو ظاهر

والفاء من قوله فمتحرك دلت على اعتبار كون المتحرك عقيب الساكن من غير وقوع حرف بينهما حتى التنوين

فيخرج به نحو ظللت ومررت مما وقع فيه الساكن عقيب المتحرك ونحو لزل بالزاء بين اللام الساكنة والمتحرك

ونحو واسع عليهم بالتنوين بين المثلين فإنه لا إدغام في شيء من هذه ثم إن التعقيب المفهوم منها يشمل ما يكون

مع النطق بالحرفين على التفصيل والفك بأن لا يكون النطق بهما دفعة وإن تعاقبا بلا مهلة وما يكون معه

إدراج أحدهما في الآخر بحيث يصير كالمستهلك وتعرض لهما جهة واحدة لأجلها يرتفع اللسان بهما دفعة

لكن على وجه يخال أن الثاني متحرك بعده عند الإمعان فأخرج الأول بقوله من غير فصل أي من غير فك في النطق

لا الفك

وَيَكُونُ فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ الْمِثْلَانِ وَاجِبٌ عِنْدَ سُكُونِ الْأَوَّلِ إِلَّا فِي الْهَمْزَتَيْنِ إِلَّا فِي نَحْوِ سَآلٍ وَدَآثٍ وَإِلَّا فِي الْأَلِفِ لِتَعَذُّرِهِ

كالفك في رأيا إذا قلبت همزته ياء للتخفيف كما يأتي فتعين في الإدغام التعقيب على وجه يكون النطق دفعيا لأن الداعي إليه ما يلزم في النطق بالمتحدين تفصيلا من الاستثقال الظاهر اللازم من تحريك اللسان عن موضع هو مخرجهما ثم رده إليه فيندفع ذلك بالإدغام ليكون بمنزلة حركة واحدة في اللسان والكوفيون يخففون الدال منه على أنه مصدر أدغم كأكرم والبصريون يشددونها على أنه مصدر باب الافتعال فقلبت تاء الافتعال دالا [ويكون] الإدغام [في المثلين والمتقاربين] في المخرج بعد جعلهما مثلين كما سيجيء إن شاء الله [المثلان] أي ادغامهما على ثلاثة أقسام واجب وجائز وممتنع وتفصيل ذلك أنه [واجب عند سكون الأول] سواء كانا في كلمة واحدة نحو مدّ مصدر مدّ أو في كلمتين نحو لم يذهب بكر واسمع علما [إلا في الهمزتين] فإنه يمتنع ادغامهما وإن سكنت الأولى سواء كانتا في كلمة واحدة كما إذا بني من قرأ مثل سبطر فيقال قرأْأٌ بقلب الثانية ياء على قياس تخفيف الهمزة أم في كلمتين نحو اقرأ آية وليقرأ أبوك فإنه يجري على قياس تخفيف الهمزة عند الأكثر كيونس والخليل وعلى التحقيق وإظهار الهمزتين عند أبي إسحق وجماعة وقال سيبويه هي لغة رديئة وقال فيجب الإدغام على قول هؤلاء مع سكون الأول ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قرأ أبوك والمختار تخفيف الهمزة على القياس فيه وعدم الإدغام لثقل الهمزتين ولو مع الإدغام [إلا في] صورة كونهما عين الكلمة وحصول المثلين بتضعيف العين فإن الإدغام واجب حينئذ سواء وقعت بعدهما ألف [نحو سآل] على فعّال بتضعيف العين [ودآث] بتلك الزنة من دأث الطعام بالدال المهملة والهمزة والمثلثة أكله ويقال إنه اسم الوادي أيضا لكن الصغاني أورده اسم الوادي بتحقيق الهمزة أم لا نحو بؤّس على فعّل بضم الفاء وتشديد العين جمع بائس كرّكّع جمع راكع

قال السيرافي قد توهم بعض القراء أن سيبويه أنكر ادغام الهمزة وليس الأمر كما توهمه بل إنما أنكره على مذهب تحقيق الهمزة وهو المختار انتهى. وحاصل كلامه [illegible]

وسئل أبو عثمان أبا الحسن عن وجه ادغام الهمزتين في عين الكلمة دون لامها فأجاب بأن تعدد عين الكلمة لا تكون إلا مع وحدة اللفظ أي لا يكون الا بتكرار حرف واحد بخلاف اللامين فإنهما قد يختلفان نحو درهم وجعفر وقد يتفقان نحو جلباب فلذلك افترق الحال بينهما انتهى [illegible]

وَإِلَّا فِي نَحْوِ قُووِلَ لِلْإِلْبَاسِ وَفِي نَحْوِ تُؤْوِي وَرِئْيًا عَلَى الْمُخْتَارِ إِذَا خُفِّفَ وَفِي نَحْوِ قَالُوا وَمَا

وذلك لأنه يتحمل في الحشو ما لا يتحمل في الطرف كذا قيل [و] إلا في الألف [إذا كررت فإنه يمتنع فيها الإدغام [لتعذره]

فيها كما هو ظاهر نحو صحراء فإن أصله القصر وزيدت ألف أخرى للمد توسعاً فاجتمعت ألفان فقلبت الثانية همزة

لتعذر الإدغام وكذلك نحو كساء بعد قلب اللام ألفاً كما مر واعتبار التحرك في ثاني الحرفين في تعريف الإدغام مغن

عن هذا الاستثناء كما قيل لتعذر الحركة في الألف فيكفي أن يقال أنه وجب إلا في الهمزتين [و] إلا في نحو قُووِلَ [

مجهول قاول مقاولة فإن الإدغام فيه أيضاً ممتنع [للإلباس] بالماضي المجهول من باب التفعيل الذي و

ضعه على الإدغام فيه أيضاً فإنه لو أدغم حصل قُوِّلَ بضم القاف وكسر الواو المشددة فيقع الالتباس [و] إلا

[في نحو تُؤْوِي] مضارع قولك آويته للمكان بالمد في أوله لا كرمته إذا أنزلته وقوله تعالى كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ

مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا [وَرِئْيًا] وهو المنظر الحسن وقيل ما رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة

فأن نحوهما من الألفاظ التي يؤدي تخفيف همزتها بالقلب المقيس في تخفيفها إلى اجتماع المثلين مع سكون الأول

مستثنى من قاعدة ادغام المثلين المذكورين محكوم عليه بامتناع الإدغام فيه [على] القول [المختار] لعدم

الاعتداد باجتماعهما العروضه [إذا خفف] على الوجه المذكور مثل أن تقلب الهمزة واواً في تؤوي فيجتمع واوان

وتقلب ياء في رِئْيًا فيجتمع ياءان وربما اعتد بعضهم بالاجتماع العارض فجوز الإدغام وقرئ به قوله تعالى

رِيًّا وقد يوجه بجعل الأصل في هذه القراءة رِيًّا من رويت ألوانهم وجلودهم بالواو إذا امتلأت وحسنت فقلبت

ياء وأدغمت فليس مما فيه الكلام [و] إلا [في] ما إذا كان المثلان في كلمتين وأولهما الساكن في الكلمة الأولى

مدة فإن الإدغام فيه ممنوع للمحافظة على تلك المدة التي عهد وجودها قبل الاجتماع من الكلمة الأخرى [نحو] الواو

من قالوا

ومنها أن تكون الفين نحو صحراء فإن أصله القصر وزيد ألف للمد توسعاً فالتقى ألفان فلما لم يمكن حذف أحدهما لامر في الجمع ولا الإدغام للتعذر قلبت الثانية همزة ومثله كساء ورداء وقائل وبائع قلبت حرف العلة فيها ألفاً فالتقى ألفان ولم يكن الإدغام فقلبت الثانية همزة [illegible] وقال سيبويه والخليل لم يدغم نحو قوول لعروض الواو الأولى فاجتماع الواوين فيه عارض وقال الجم الأئمة قول المصنف أنه لم يدغم للإلباس أولى لأن العارض إذا كان لازماً فهو كالأصلي ومن ثمه أدغم ادّ مع عروض الواو

وَفِي يَوْمٍ وَعِنْدَ تَحَرُّكِهِمَا فِي كَلِمَةٍ وَلَا إِلْحَاقَ وَلَا لَبْسَ نَحْوُ رَدَّ يَرُدُّ إِلَّا فِي نَحْوِ حَيِيَ فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَإِلَّا فِي نَحْوِ اقْتَتَلَ
من قالوا في قوله تعالى [قَالُوا وَمَا] لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ [و] الياء من قوله تعالى [فِي يَوْمٍ] كَانَ مِقْدَارُهُ
أَلْفَ سَنَةٍ وقولك يدعو واقد ويعطي ياسر وأما إذا كانت المدة ومثلها في كلمة واحدة كمدعوّ ومرميّ اسمي مفعول
فإنها تدغم حيث لم يعهد وجودها في حال حتى يحافظ عليها بل وقعت في تلك الكلمة مدغمة في أول الوضع ويستثنى
أيضاً من وجوب إدغام المثلين مع سكون الأول هاء السكت التي وصلت بما بعدها على نية الوقف نحو مَا أَغْنَى عَنِّي
مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ فإن إدغامها ضعيف قياساً على ما صرح به بعضهم لانقطاعها عما بعدها بالوقف المنوي
لكن روي عن ورش فيها الإدغام ولعله على سبيل التجويز فقد ظهر إلى ههنا أن الإدغام مع سكون أول المثلين واجب
إلا فيما استثني [و] كذلك هو واجب [عند تحركهما] كائنين [في] آخر [كلمة] واحدة حيث يكون حالهما الحركة بالنظر
إلى نفس تلك الكلمة من غير مدخلية كلمة أخرى [و] الحال أنه [لا إلحاق] للكلمة التي وقعا فيها بكلمة أخرى [ولا لبس]
عند الإدغام ببناء آخر وذلك [نحو رَدَّ يَرُدُّ] فإن أصلهما رَدَدَ يَرْدُدُ كنصر ينصر فسكنت الدال الأولى وادغمت بخلاف ما
إذا كانا في كلمتين نحو جاء أبوك وذهب بكر فإنه لا إدغام حينئذ لكونهما مع الحركة في كلمتين في حكم المنفصل أحدهما عن الآخر
وأما مع سكون الأول فيلتصق بالثاني لعدم الفاصل حتى الحركة وبخلاف ما عرضت فيه حركة الثاني بمدخلية كلمة
أخرى اتصلت بها نحو اُكْفُفِ الشَّرَّ فإنه لا اعتداد بها العروضها كما لا يعتد بسكون الوقف وبخلاف المُلْحَق نحو قردد وبخلاف
ما فيه اللبس نحو سُرُرٍ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ويجب الإدغام مع الشرائط المذكورة [إلا في] ما عينه ولامه كلاهما ياء وقعتا
من فَعِلَ بالكسر [نحو حَيِيَ فإنه] فيه [جائز] وليس بواجب على ما مر في الإعلال [وإلا في] ما أحد المثلين فيه تاء
الافتعال والآخر عين الكلمة [نحو اقْتَتَلَ] واستتر فإنه فيه أيضاً جائز بعد نقل حركة تاء الافتعال إلى ما قبلها

كما أنه لو نقل حركة التاء إلى القاف وادغم التاء في التاء لسقط همزة الوصل ويقال قتّل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو أسكن التاء الأولى من تتنزل وادغم في الثاني لاحتيج إلى همزة الوصل ويقال اتّنزل فيلتبس بمضارع تزل لاحتمال أن تكون الهمزة فيه همزة الاستفهام. جاربردي

وَتَنَزَّلَ وَتَبَاعَدَ وَسَيَأْتِي وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ لِينٍ نَحْوُ يَرُدُّ

[و] إلّا فيما أحدهما فيه تاء المضارعة والآخر تاء التفعّل أو التفاعل نحو [تَتَنَزَّلُ وَتَتَبَاعَدُ] فإنّه فيه أيضاً جائز

في الجملة وذلك عند الوصل بكلمة متقدّمة [وسيأتي] بيان حكم نحو اقْتَتَلَ وَتَتَنَزَّلُ وَتَتَبَاعَدُ في آخر الباب إن شاء الله تعالى ولبعده

عن هذا المقام لم تعرّض لاستثنائها بخلاف نحو أُرْدُدِ الْقَوْمَ فإنّ حكمه يظهر عن قريب بما يشير إليه في نحو رُدَّ ولم تَرُدَّ ولذا

لم يتعرّض لاستثنائه ثمّ إنّه يظهر لك عند ذكر ما استثناه ههنا في آخر الباب أنّ الإدغام فيها لا يوجب الالتباس

ببناء آخر فلا يرد أنّ عدم وجوب الإدغام فيها للالتباس فقوله ولا لبس يغني عن استثنائها ولم يتعرّض لاستثناء ما

يتّصل فيه أوّل المثلين المتحرّكين بمدغم لعلّة مثله وذلك نحو جُسَّسٍ بضمّ الجيم جمع جاسّ بالتشديد كرُكَّعٍ وراكعٍ ويمتنع فيه إدغام

أوّل المتحرّكين فيما بعده لتأديته إسكانه بعد المدغم الساكن إلى التقاء الساكنين وقد يفكّ الإدغام الواجب في المتحرّكين للضرورة

نحو قول أبي النجم: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ ❊ الواسع الفضل الوهوب المجزل ❊ وقول الآخر: مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي

❊ إِنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا ❊ وقد جاء ما هو مفكوك الإدغام في الوضع نحو قَطِطَ شَعْرُهُ إذا اشتدّت جعودته

وَضَبِبَ الْمَكَانُ على فَعِلَ بضمّ العين إذا كثر فيه الضبّ وهو الحيوان المعروف ومثل هذا لا يعدّ ونحو في باب الإعلال ثمّ إنّه

لا شكّ في لزوم إسكان المتحرّكين المتماثلين للإدغام [وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ] عند إسكانه إلى ما قبله [إن كان قبله ساكن

غير لين نحو يَرُدُّ] وأصله يَرْدُدُ كما مرّ وذلك لأنّ إسكان المثل الأوّل كالدال الأولى من المثال بالحذف بدون النقل

إلى الساكن قبله يؤدّي إلى التقاء الساكنين على غير حدّه وتحذف حركته من غير نقل إن كان قبله متحرّك نحو مَدَّ وأصله

مَدَدَ كنَصَرَ لعدم تأديته الحذف إلى التقاء الساكنين وكذا إن كان قبله ساكن لين نحو مَادٍّ في اسم الفاعل وأصله مَادِدٌ لأنّ التقاء

التقاء اللين

هامش: أوّله: أنت تبدّلت الناس ربّاً فاقبل ❊ مهلاً نصب على المصدر والهمزة للنداء وعاذل مرخّم عاذلة وضننوا من الضنّة وهو البخل ❊ بالكسر دي برنا مزه

وسكون الوقف كالحركة ونحو مكّنّي ويعلّمني ومناسككم وما سلككم من باب كلمتين وممتنع في الهمزة
على الأكثر وفي الألف وعند سكون الثاني لغير الوقف نحو ظللت ورسول الحسن

التقاء اللين الساكن والمدغم لكونه على حدّه [وسكون الوقف] العارض لثاني المثلين المتحركين [كالحركة] العروضه
فيدغم معه من غير مبالاة بالتقاء الساكنين كما يدغم حالة تحركه في الوصل فيقال مدّ وسدّ مثلا بالإدغام في الوقف والوصل
ثم ان المراد من الكلمة الواحدة التي اعتبر في وجوب الإدغام كون المثلين المتحركين فيها ما هي كلمة واحدة حقيقة دون ما هي
بمنزلتها [ونحو مكّنّي ويعلّمني] على صيغة ماضي التفعيل ومضارعه [ومناسككم وما سلككم] كما في قوله تعالى فإذا قضيتم
مناسككم وقوله تعالى ما سلككم في سقر ونحو جباههم ووجوههم الى غير ذلك مما ليس فيه المثل الثاني جزءاً حقيقة من
الكلمة التي فيها الأول بل هو اما كلمة برأسها كنون الوقاية واما جزء من كلمة أخرى كالكاف والهاء من الضميرين لكنه
ينزل منزلة الجزء من التي فيها الأول فليس مثل ذلك كلمة واحدة حقيقة بل هو [من باب كلمتين] فمن ثم كان حكمه جواز
الإدغام كما في المتحركين في كلمتين دون الوجوب فلا ينتقض به قاعدة الوجوب المشروطة بالوحدة الحقيقية للكلمة ولم
يأت الإدغام في نحو ذلك الا عن أبي عمرو في فإذا قضيتم مناسككم في البقرة وما سلككم في سقر في المدثر وأظهر فيما سواهما فهذا
هو الكلام في القسم الواجب من أقسام ادغام المتماثلين [و] هو [ممتنع في الهمزة] بأن يكون المثلان همزتين نحو لم يقرأ أبوك
وامتناعه فيها انما هو [على الأكثر] ويجوز على الأقل كما حكيناه [وفي الألف] والتعرض لهاتين مع استثنائهما من
قبل لأن الاستثناء كان من الوجوب وهو يعم الامتناع والجواز فيه هيهنا على أن الواقع هو الامتناع [و] كذلك هو
ممتنع [عند سكون الثاني لغير الوقف نحو ظللت ورسول الحسن] إذ مع الإدغام يلزم تحريك ما يلزم سكونه مثل ما قبل

بيان امتناع إدغام المثلين

وتميم تدغم في نحو ردّ ولم يردّ وعند الإلحاق واللبس بزنة أخرى

الضمير في ظللت ولام التعريف في الحسن وبكر بن وائل يدغمون في نحو ظللت على ما حكى عنهم الخليل وهي لغة ضعيفة

وقيل كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول الضمير فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخوله [وتميم تدغم] ما كان سكون المثل الثاني

فيه بالجزم لعدم الاعتداد به لعروضه كالوقف [نحو ردّ] بصيغة الأمر كاردد في قوله: فغضّ الطرف إنك من نمير ... فلا كعبا

بلغت ولا كلابا: وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وحكى الكسائي عن عبد القيس إثباتها مع الإدغام نحو أغضّ [ولم

يردّ] بصيغة المضارع ونحو ذلك من المجزوم والأصل أردد ولم يردد فأدغمت الدال بعد نقل ضمتها إلى الراء كما مر وفرقوا بينه

وبين العارض في نحو ظللت بأن الضمير الذي يلزم معه السكون كالجزء بخلاف الجازم والحجازيون يفكون الإدغام في نحو

ذلك فيقولون أردد ولم يردد نظرا إلى أن لزوم السكون للأمر من حيث الصيغة وللمجزوم بالجازم ما دام معه الجازم

الذي ربما جرى مجرى الجزء وعلى لغتهم ورد قوله تعالى أغضض من صوتك وقرئ به قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه

واجتمعت العرب على وجوب الفك في أفعل بكسر العين مجزوما في صيغة التعجب للمحافظة على تلك الصيغة سواء اتصلت

بالباء نحو أشدد ببياض وجه المتقين أم لا كما في قول العباس بن مرداس: وقال نبي المسلمين تقدموا + وأحبب إلينا

أن يكون المقدما: وإذا اتصل ثاني المثلين بواو جمع ردّوا أو ياء مخاطبة نحو ردّي أو نون تأكيد نحو ردّنّ أدغم الحجازيون

وغيرهم من العرب على ما قالوا معللين بأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات وليس تحريكه عارضا بخلاف التحريك العارض

لملاقاة الساكن فإن الحجازيين يفكون معه نحو أردد القوم ولما كان الإدغام ممتنع فيما ذكر كذلك هو ممتنع [عند الإلحاق]

للكلمة التي فيها المثلان [و] عند [الإلباس] فيها بسبب الإدغام [بزنة أخرى] للمحافظة على صورة الملحق به والاحتراز

عن

الطرف العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر وغض أمر من غض طرفه خفضه ونمير على صيغة التصغير قبيلة من قيس بن عيلان وكعب وكلاب قبيلتان أخريان والخطاب فيه لعبيد الراعي أي غض طرفك ولا ترفعه فإنك من قبيلة لئيمة ولم تبلغ مرتبة هاتين القبيلتين في النجابة ومن كان من قوم لئام فالحري به أن يغض طرفه حياء

العباس بن مرداس أحد المؤلفة قلوبهم و[illegible] صيغة التعجب في البيت مثل أحسن بزيد والباء محذوفة في قوله أن يكون أي بأن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو المقدم وقد فصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أعني قوله إلينا وفيه حجة على الأخفش والمبرد حيث منعا ذلك واستشهد جماعة من النحاة بالبيت ردا عليهما في منع ذلك وغاية ما يمكن لهما في التفصي عن ذلك هو الحمل على الضرورة وروى ابن عصفور وقال أمير المؤمنين تقدموا والمراد به النبي صلى الله عليه وسلم وأمير عسكر الإسلام في ذلك الوقت كتبه عبد الرحمن محمد أمين [illegible]

نحو قردد وسرر وعند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين نحو قرم مالك وحمل قول القراء على الإخفاء

عن اللبس سواء كان الالحاق بزيادة أحد المثلين [نحو قردد] وجلبب أم بزيادة حرف غيرها نحو هيلل أي قال لا إله إلا
الله بزيادة الياء للإلحاق واصالة اللامين أم بزيادة أحد المثلين وغيره كليهما نحو اقعنسس من القعس بزيادة النون واحد
السينين للإلحاق باحرنجم [و] الإلباس نحو [سرر] بضمتين جمع سرير فإنه لو أسكن أوله وادغم التبس بفعل بسكون
العين وكان في معرض أن يزعم فيه كونه موضوعا للمعنى المقصود منه على هذه الزنة وكذا الأدغام في نحو ظلل وشرر
بفتحتين يوجب اللبس بفعل بالسكون وكذلك كلل بكسر الأول وفتح الثاني جمع كلة بالكسر الستر الرقيق يخاط كالبيت
يتوقى به من البق فإنه يلتبس عند الأدغام بفعل بالسكون والحاصل أن سكون العين في الأسماء كثير شائع فأدغام متحرك
العين منها مظنة الألتباس بالساكن العين بخلاف الفعل نحو رد لوجوب تحرك عينه فعند الأدغام يعلم أن أصله الحركة
وخصوصية الحركة يعلم عند عروض ما يوجب فك الأدغام كالأتصال بالضمير نحو مددت وظللت وبالمضارع كما يعلم
(جهاً يدرك من الضم والفتح والكسر)
فتح العين في فر وشد بكسرها في يفر وضمها في يشد وكسرها في عض بفتحها في يعض وبالأمر كفر بالكسر وشد بالضم وعض
بالفتح وقد يتفق إسمان لمعنى واحد أحدهما مدغم والآخر غير مدغم كالقص والقصص للصدر أو رأسه أو وسطه
فيحكم بأن كلا منهما اسم برأسه من غير أن يكون أحدهما مدغما للآخر [و] كذلك ادغام المثلين ممتنع [عند] وجود
[ساكن صحيح قبلهما] مع سكون أول المتماثلين [في الكلمتين نحو قرم مالك] بالراء الساكنة التي هي حرف صحيح قبل الميمين
(سكون يدرك)
ونحو شهر رمضان فتسكين أول المثلين المتصل بذلك الساكن للأدغام يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده فلذلك
أجمع النحاة على امتناع الأدغام في مثله على ما يقال وحكى اجماع القراء على جوازه في الجملة فاضطرب المحققون حيث
تعارض الأجماعان [وحمل] في مقام التوجيه والجمع [قول القراء] بجواز الأدغام [على] إرادة [الاخفاء] من الأدغام
الذي جوزوه ههنا فكأنهم تسامحوا في اطلاق الأخفاء لتقاربهما والنحاة إنما منعوا الأدغام الصريح فلا تخالف وهذا

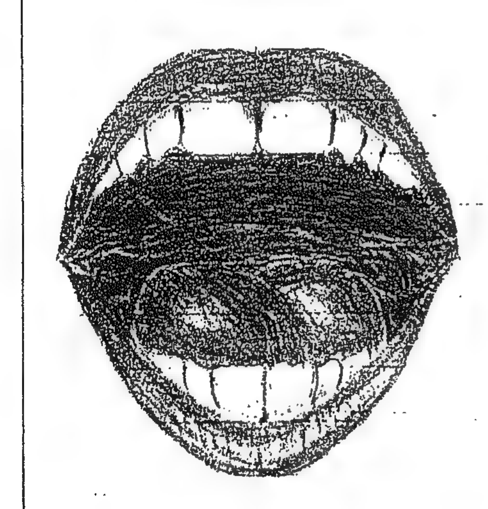
وجائز فيما سوى ذلك المتقاربان ونعني بهما ما تقاربا في المخرج أو في صفة تقوم مقامه ومخارج الحروف ستة عشر تقريبا وإلا فلكل مخرج

التوجيه ذكره الشاطبي وهو ضعيف لوقوع الإدغام الصريح عن بعض القراء في مثله فالأولى القدح في تحقق اجماع النحويين كيف وفيهم جماعة من القراء كالكسائي ولو سلم تحققه فلا حجة فيه خصوصا عند معارضة إجماع القراء الذين ينتهي روايتهم الى المعصوم عن الغلط مع أن القراءة تثبت بالتواتر وما نقله النحويون آحاد ولو سلم عدم التواتر فالقراء أعدل وأكثر والرجوع اليهم أولى هذا خلاصة كلام المصنف في شرح المفصل والقرم في الأصل البعير المكرم ومنه قالوا القرم للسيد فهذا هو القسم الممتنع من الإدغام في المثلين [و] هو [جائز فيما سوى ذلك] المذكور من صور الوجوب والامتناع وهو ثالث الأقسام وذلك كما اذا كانا في كلمتين وقبلهما ساكن لين نحو جباههم ونور ربهم والرحيم مالك وفيه هدى واخشي ياهذا أو متحرك صحيح نحو مناسككم وطبع على قلوبهم وإن يك كاذبا ومن يبتغ غير الإسلام لكن أبا عمرو عدل عن الإدغام اذا كان أولهما تاء الخطاب والمتكلم نحو ما كنت تتلوا وكنت ترابا وقد يوجه ذلك باستحقاق الفاعل المحافظة والإدغام مخل بها فتأمل وقد يعترض بأن المثلين اللذين أولهما كلمة يصح الابتداء بها كالباء الجارة وهمزة الاستفهام في جاد ببدرة وأأبو ك فعل كذا داخل فيما سوى ذلك الذي حكم عليه بالجواز مع امتناع الإدغام فيه في لغتهم وكأنه لم يبال بذلك لشهرة أمره فهذا هو الكلام في المتماثلين و[المتقاربان ونعني بهما ما تقاربا في المخرج أو] تقاربا [في صفة تقوم مقامه] كالجهر والهمس وإن تباعدا في المخرج والمراد بمخرج الحرف الموضع الذي ينشأ منه ويعرف بإسكانه وإدخال الهمزة عليه فالموضع الذي ينتهي اليه الصوت هو المخرج [ومخارج الحروف ستة عشر تقريبا وإلا] أي وإن لم يكن الكلام على التقريب بل أعتبر التحقيق [فلكل] حرف [مخرج] اذ لو كان مخرجه مخرج الآخر بعينه لكان هو نفس ذلك الآخر وقد يمنع ذلك لجواز استناد التعدد والاختلاف مع وحدة المخرج الى اختلاف وضع الآلة في شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك والحروف تسعة وعشرون في لغة العرب وإخراج الهمزة عن عداد الحروف المستقلة

بيان مخارج الحروف (margin note, partly illegible)

فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق وللعين والحاء وسطه وللغين والخاء أدناه وللقاف أقصى اللسان وما فوقه وللكاف منهما ما يليهما وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك

كما فعله المبرد نظرا إلى أنها ليس لها صورة مخصوصة في الرسم بل هي تكتب بصورة الألف والواو والياء كأنه ضعيف ولام ألف مركب وعدّه حرفا مستقلا من تصرف العوام وجرى عليه الحريري في رسالة الرقطاء وبعض هذا العدد مفقود في لغة العجم كالضاد وذكروا أن الهمزة في العجمية إنما تقع في الابتداء ومخارج تلك الحروف على اختلافها من أربع جهات الحلق واللسان والشفتان والخيشوم وابتدأ في ترتيبها بما يكون من أقصى الحلق متدرجا وختم بما مخرجه الشفة كما فعل سيبويه [فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق] يعني أبعده من الفم فالهمزة في المنتهى الأسفل الواقع من جانب الصدر وبعدها مائلا إلى جانب الفم الهاء ثم الألف خلافا للأخفش حيث زعم وحدة مخرج الهاء والألف واعترض عليه ابن جني بأنهما لو كانا من مخرج واحد وكان تعددهما للاختلاف في الصفة لانقلبت الألف في الاضطرار إلى تحريكها هاء لا همزة لأن العدول عنها مع قبول الحركة واتحاد المخرج مستكره جدا بخلاف ما إذا اختلف مخرجاهما وكان بناء القلب على القرب فإن الهمزة تشارك الهاء في كمال القرب إلى الألف لكون الجميع من أقصى الحلق وإن كانت الهاء أقرب منها إليها فلا استكراه في العدول عن الهاء لخفائها إليها فتأمل فيه [وللعين والحاء] المهملتين من الحلق [وسطه] والعين أقرب إلى مخرج الألف والحاء بعده إلى جانب الفم [وللغين والخاء] المعجمتين منه [أدناه] إلى الفم والغين أقرب إلى الحاء المهملة و بعدها الخاء فهذه السبعة حلقية [وللقاف أقصى اللسان] القريب من الحلق الذي هو أبعده من الفم [وما فوقه]



الرقطاء من الرقطة بالفتح وهي سواد يشوبه نقط بياض وذكر رسالة الرقطاء الحريري رسالة وضعها على لسان أبي زيد السروجي وتأليفها على أن يكون حرف منها منقوطا وحرف غير منقوط منه

وقال بعضهم إن هذه الثلاثة كلها مخرج واحد غير تقدم وتأخر منه

وَالضَّادِ أَوَّلِ إِحْدَى حَافَتَيْهِ وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأَضْرَاسِ وَاللَّامِ مَا دُونَ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ

الجارى له [من الحنك] الأعلى [واللاف منهما] أى من أقصى اللسان والحنك الأعلى [ما يليهما] أى يلى الأقصى والحنك اللذين كانا للقاف والمقصود أن مخرج اللاف إلى مقدم الفم من مخرج القاف [والجيم والشين] المعجمة [والياء] المثناة من تحت [وسط اللسان وما فوقه] الجارى له [من الحنك] الأعلى ومخارجها على ترتيب ذكرها فالجيم أدخل فى الفم ثم الشين ثم الياء على ما قيل [والضاد] المعجمة [أول إحدى حافتيه] أى جانبه الأيمن والأيسر [وما يليهما] أى يلى حافتيه [من الأضراس] والمراد بأول الحافة ما يلى اللسان وآخر الحافة ما يلى رأسه والأضراس وهى ما خلف الرباعيات من الأسنان وتوضيح ذلك أن الأسنان اثنان وثلثون الثنايا وهى الأربعة المتقدمة اثنان من فوق واثنان من تحت واحدتها ثنية بتشديد الياء والرباعيات وهى أيضاً أربع بعد الثنايا من الجانبين من فوق ومن تحت والواحدة رباعية بالفتح وتخفيف الياء والأنياب جمع الناب وهى أيضاً أربع خلف الرباعيات يمنة ويسرة من فوق ومن تحت والضواحك وهى أربع من جانبى الأنياب الأيمن والأيسر من فوق ومن تحت فهذه ستة عشر والباقية على عددها يقال لها الأضراس منها الطواحن وهى اثنا عشرة من جانبى الضواحك من فوق ومن تحت والنواجد ويقال لها أضراس العقل وهى أربع من جانبى الطواحن من فوق ومن تحت وقد يعد من الأضراس الضواحك من الأضراس فهى ما خلف الرباعية ثم إن النطق بالضاد المعجمة من الأيمن أكثر على ما يظهر من كلام سيبويه وصرح به السيرافى وقيل أنها من الأيسر أسهل على أكثر الناس وأما المنع من النطق بها من الأيسر فلعله تعسف [واللام ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك] والمراد بما دون طرفه ما يقرب رأسه من جانب ظهره وبمنتهاه رأسه وبما فوق ذلك ما يحاذى ما ذكر من الحنك الأعلى فوق الضواحك والأنياب والثنايا

والرباعيات

(حاشية: وذلك بأن تمتنع على القاف واللاف نحو أن وأن تجد القاف أقرب إلى الحلق واللاف أبعد ... الحافة بالحاء المهملة وتخفيف الفاء الجانب وهى من الأجوف الواوى على ما يظهر من القاموس)

(حاشية: قيل ليس من الحروف أوسع مخرجاً من اللام)

وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا وَلِلطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَأُصُولُ الثَّنَايَا وَلِلصَّادِ وَالزَّايِ وَالسِّينِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَالثَّنَايَا وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَطَرَفُ الثَّنَايَا وَلِلْفَاءِ بَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَطَرَفُ الثَّنَايَا الْعُلْيَا وَلِلْبَاءِ وَالْمِيمِ وَالْوَاوِ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ

والرباعيات على ما نسب إلى سيبويه وصرح به أبو حيان وابتداء مخرجه أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد المعجمة [وللراء] المهملة [منهما] أى مما دون طرف اللسان وما فوق ذلك من الحنك الأعلى [ما يليهما] اى يلى اللذين كانا منهما للام [وللنون] فى غير حالتى الإخفاء والإدغام مع الغنة [منهما] أى مما دون طرفه وما فوقه من الحنك [ما يليهما] أى ما يلى ذينك اللذين كانا للراء منهما والحاصل أن مخرج اللام أدخل فى الفم من الراء ومخرج الراء فيه من مخرج النون على ما يجده الطبع السليم وربما أمكن العكس فى البعض بتكلف [وللطاء والدال] المهملتين [والتاء] المثناة من فوق [طرف اللسان وأصول الثنايا] العلوية [وللصاد والسين] المهملتين [والزاى طرف اللسان مع] فويق [الثنايا] السفلية دون صوته لها لكن مخرج السين مقدم على الزاى لأن الزاى أقرب الى مقدم الفم من السين [وللظاء والذال] المعجمتين [والثاء] المثلثة [طرف اللسان مع] طرف [الثنايا] العلوية فهذه الثمانية عشر لسانية لها تعلق باللسان بوجه ما والمراد بالثنايا فى هذه المواضع الثنيتان أما السفليتان وأما العلويتان وكأنهم نظروا الى كثرتها بحسب الأشخاص وذكروا لفظ الجمع وفى شرح المفصل أنهم اعتبروا عنها بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً [وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا وللباء] الموحدة [والميم] فى غير الإخفاء والغنة [والواو] التى لم تكن مدة [ما بين الشفتين] العليا والسفلى لكن مخرج الموحدة عند بلة الشفتين ومخرج الميم بعدها ولا تتواصل الشفتان فى الميم غاية التواصل فهذه الأربعة شفوية وقد يقال لها الشفهية بالهاء على الاختلاف فى النسبة إلى الشفة كما مر وهذه خمسة عشر مخرجاً والسادس عشر هو الخيشوم وهو مخرج الغنة والإخفاء فى الميم والنون على ما سيأتى إن شاء الله واعلم أن المصنف خالف

فى بعض نسخ المتن هكذا والزاى والسين بتقديم الزاى على السين والأصح تقديم السين على الزاى لأن السين مقدم فى المخرج

ومخرج المتفرع واضح والفصيح ثمانية همزة بين بين وهي ثلثة والنون الخفية نحو عنك وألف الإمالة ولام التفخيم

سيبويه وغيره في تحديد بعض المخارج على ما يظهر من الرجوع الى كلامهم [ومخرج] الحرف [المتفرع] عن غيره وهو
الحاصل من أشراب حرف صوت حرف آخر كالهمزة بين بين [واضح] لأنه يعلم من مخرج الحرفين اللذين اشرب أحد
هما صوت الآخر وقد وقع التفريع بالمعنى المذكور في كثير من الحروف [والفصيح] من المتفرع الواقع في القرآن العزيز أو
في غيره من كلام الفصحاء [ثمانية همزة بين بين وهي ثلثة] من الثمانية الفصيحة لأن كونها بين بين أن يجعل بين نفسها
أو الحرف الذي منه حركتها فإن كانت حركتها هي الضمة فهي بين نفسها وبين الواو وان كانت هي الكسرة فهي بين نفسها
وبين الياء وان كانت هي الفتحة فهي بينها وبين الالف [و] الرابع [النون الخفية] وهي الساكنة المتصلة بالحروف التي لا
تظهر معها النون الساكنة بل يخرج معها على وجه الغنة من الخيشوم فقط كالكاف [نحو عنك] والدال نحو عندك وسميت
خفية لخفائها ويقال لها الخفيفة لسكونها [و] الخامس [ألف الإمالة] التي تمال بها نحو الياء نحو رمى وسيبويه سماها
ألف الترخيم لبيان الصوت [و] السادس [لام التفخيم] وهي اللام المفتوحة المخففة أو المدغم فيها التي تلي الصاد والظاء
والطاء اذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلوة وأن يوصل وفيصلب ويصلون سعيرا وطلقتم النساء
ومطلع الفجر وظل وجهه وإذا أظلم عليهم فإنها تفخم عند بعضهم وبه قرأ ورش من القرآن واختلفت الرواية عنه
في تفخيمها مع الفصل في نحو فطال عليهم وفصالا وكذا مع سكونها أي اللام وقفا واعتبر قوم الضاد المعجمة أيضا
نحو ضللتم وقوم اللام المفتوحة بين الحرفين المستعليين نحو خلطوا وخلقوا وخلصوا وكذلك لام الله إذا كان قبلها
ضمة أو فتحة عند كلهم كما اتفقوا على ترقيقها بعد الكسرة نحو بسم الله وبالله وقل اللهم وألف التفخيم مثل لام التفخيم
(إذا كان قبلها ضمة)
عند سيبويه في الاستحسان وهي الألف الممالة نحو الواو كالصلوة والزكوة والحيوة على لغة الحجازيين ويقال ان كتابتها
بالواو

والنون الخفية نحو عنك سميت بذلك لخفائها ويقال لها الخفيفة لسكونها وهو اذا ما وقعت فيه النون ساكنة قبل الحروف التي تخفى فيها على ما يأتي الا ترى انك اذا قلت عنك كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم لكنها عنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وامسك انفه لبان اختلالها جاربردي

وَالصَّادُ كَالزَّايِ وَالشِّينُ كَالْجِيمِ وَأَمَّا الصَّادُ كَالسِّينِ وَالطَّاءُ كَالتَّاءِ وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ وَالْكَافُ كَالْجِيمِ فَمُسْتَهْجَنَةٌ وَأَمَّا الْجِيمُ كَالْكَافِ وَالْجِيمُ كَالشِّينِ فَلَا يَتَحَقَّقُ

بالواو على لغتهم [و] السابع [الصاد] الكائنة [كالزاي] في النطق بأشرابها صوتها كما في الصراط في قراءة حمزة وفي قوله تعالى ومن أصدق من الله قيلا في قراءته أيضا وفاقا للكسائي [و] الثامن [الشين] المعجمة الكائنة [كالجيم] في النطق في نحو اشدق والحكم بفتله في بحث الابدال على أحد التفسيرين ٥ للامه لاينافي الحكم بفصاحته لكن ماحكينا فيه عن شرح المفصل ليس بملائم له فتأمل ووجه تحسنه أن الدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة فيشرب صوت الجيم المناسبة لها في المخرج وللدال في الجهر والشدة [وأما الصاد] المهملة الكائنة [كالسين] المهملة مثل أن يتلفظ بالصدغ شبيها بالسدغ [والطاء] المهملة الكائنة [كالتاء] الفوقانية مثل أن ينطق بالسلطان شبيها بالسلتان كما يكثر جريانه على أهل الشرق من العجم [والفاء] الكائنة [كالباء] الموحدة سواء كان أقرب إلى الباء أم إلى نفسها كما يقع في لغة بعض العجم مثل أن يقال في البور الفور وقد جعلا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء الخالصتين على ماذكره نجم الأئمة رضي [والضاد] المعجمة [الضعيفة] التي ضعفت في النطق بها على وجه يقرب من الظاء المعجمة كما يقع في لغة من ليس في لغتهم الضاد على ماذكره السيرافي وقال سيبويه الضاد الضعيفة من الجانب الأيسر [والكاف] الكائنة [كالجيم] مثل التلفظ بكافر على وجه يشبه جافر كما يقع في لغة أهل البحرين [فمستهجنة] قبيحة لعسر النطق بها ومن ثم لم يقع في القرآن المجيد ولا في كلام الفصحاء ولعل بعضها حدث في لغة العرب من مخالطة العجم على ما قال السيرافي وغيره [وأما الجيم كالكاف والجيم كالشين] المعجمة [فلا يتحقق] لوقوع عكس كل منها في كلامهم على

حكى ذلك نجم الأئمة رضي عن السيرافي ثم نقل عنه أنه قال أظن أن العرب إنما أخذت ذلك من العجم ٥

وَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَالْمَهْمُوسَةُ وَمِنْهَا الشَّدِيدَةُ وَالرِّخْوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمِنْهَا الْمُطْبَقَةُ وَالْمُنْفَتِحَةُ وَمِنْهَا الْمُسْتَعْلِيَةُ وَالْمُنْخَفِضَةُ وَمِنْهَا حُرُوفُ الذَّلَاقَةِ وَالْمُصْمَتَةُ وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَالصَّفِيرِ وَاللَّيِّنَةِ وَالْمُنْحَرِفَةِ وَالْمُكَرَّرِ وَالْهَاوِي وَالْمَهْتُوتُ فَالْمَجْهُورَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرْيُ النَّفَسِ مَعَ تَحَرُّكِهِ وَهِيَ

استهجان في أحدهما فلو وقع هذان أيضاً إشتبه على السامع أن الملفوظ جيم كالكاف أو عكسه وكذا الشين لعدم الفرق بين كل منهما وعكسه كذا قيل وقد يورد عليه أنه لا مانع من ذلك عند العلم باللفظ الواقع هو فيه مثل ما يقع في لغة أهل البحرين من النطق برجل وجمل مثلاً شبيهين بركل وكمل مثلاً وكذلك ما يقع على قلة من المضارعة في نحو أجدر على ما مر من المصنف على أحد الوجهين في تفسير كلامه هناك وتعويلهم في مثل ذلك بالقرائن تكملة فهذا بيان مخارج الحروف وهي تختلف في الصفات أيضاً وتنقسم بحسبها انقسامات كثيرة حتى زادت على أربعة وأربعين في كلام بعضهم ولعل الحكمة في اختلافها على ما يقال كالتمايز ذوات الحروف لئلا تتناسب أصواتها لأصوات البهائم كما قال سيبويه ولولا الإطباق في الصاد لكان سيناً وفي الطاء لكان دالاً وفي الظاء لكان ذالاً [و] المذكور ههنا من تلك الانقسامات ما هي أهم [منها المجهورة والمهموسة ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما ومنها المطبقة والمنفتحة ومنها المستعلية والمنخفضة ومنها حروف الذلاقة والمصمتة ومنها حروف القلقلة والصفير واللينة والمنحرفة والمكرر والهاوي والمهتوت] بعنايتين من فوق والفصل بين التقسيمات بقوله منها ومنها للإشارة إلى أنها تقسيمات متعددة كل منها مستقل برأسه وهذا تفصيلها ووجه تسميتها [فالمجهورة ما ينحصر] أي يحتبس [جري النفس مع تحركه] لقوة ذلك الحرف في نفسه وقوة الاعتماد عليه في مخرجه فيكون خروجه بصوت قوي ولا بد في إخراجه وبيانه من أن يكون معه شيء من الجهر في النطق بمعنى الإعلان على ما في شرح المفصل [وهي ما عدا حروف ستشحثك خصفه] من الشيخ

مَاعَدَا حُرُوفِ سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ وَالْمَهْمُوسَةُ بِخِلَافِهَا وَمُثِّلَا بِقَقَقَ وَكَكَكَ وَ

خَالَفَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالذَّالَ وَالزَّايَ وَالْغَيْنَ وَالْعَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ وَالْكَافَ وَالتَّاءَ

من الشّحث بمعجمة فمهملة فمثلثة بمعنى الألحاح في السّؤال وخصفه بالمعجمة فالمهملة فالفاء إسم إمرأة وروعى فيها الوقف على الهاء المبدلة من تاء التأنيث لإفادة أنّ الهاء أيضاً خارجة من المجهورة وقد جمعت المجهورة «في ظلّ قوٍ ربض إذا غزا جندٌ مطيع» والظلّ مبتدأ مضاف الى قوٍ وهو المكان الخالى والخبر ربض وهو الحظيرة يعنى أن ظلّ القو يجرى مجرى الحظيرة لمن أراد السّلامة اذا تعرض للغزو عسكر يطيعون أميرهم في الجهاد وبالغون فيه [والمهموسة بخلافها] أى بخلاف المجهورة فهى ما لايحتبس النّفس مع تحرّكه لضعفه في نفسه وضعف الأعتماد عليه في مخرجه فلا يحتاج بيانها واخراجها الى الجهر أصلاً بل يجرى في النّطق مع الهمس وهو الإخفاء [و] المجهورة والمهموس [مثّلا] على صيغة الماضى المجهول من باب التّفعيل [بققق] محركة بالتّحريك المفتوح بثلث قافات للمجهورة [وككك] محرّكة بذلك التّحريك أيضاً بثلث كافات للمهموسة ليظهر الفرق بين النّوعين بتكرير حرف منهما مع التّحرك الّذى اعتبر في ظهور انحصار النّفس وجريه فيهما لدفع وحدته ربما وقع الذهول عن حال النّفس الخارج فاذا تكرّر المتحرّك منهما على التّعاقب والأتّصال على اللافظ المتأمّل تفطّن بالحال من غير ريبة واختيرت الكاف والقاف لتقارب مخرجيهما فعند ظهور الفرق بين الجهر والهمس فيهما يظهر في المتباعدة في المخرج بالطّريق الأولى وماذكرناه في تعيين المجهورة والمهموسة من الحروف قول المتقدّمين بأسرهم وبعض المتأخرين [وخالف بعضهم] في ذلك [فجعل الضّاد والظّاء والذّال والزّاى والغين] المعجمات [والعين] المهملة [والياء] التّحتانية المثنّاة [من المهموسة] وقد جعلنا هذه السّبعة من المجهورة [و] جعل [الكاف والتّاء] المثنّاة من

مِنَ الْمَجْهُورَةِ وَرَأَى أَنَّ الشِّدَّةَ تُؤَكِّدُ الْجَهْرَ وَالشَّدِيدَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرْيُ صَوْتِهِ عِنْدَ إِسْكَانِهِ فِي مَخْرَجِهِ فَلَا يَجْرِي
وَيَجْمَعُهَا أَجِدُكَ قَطَبْتَ وَالرِّخْوَةُ بِخِلَافِهَا وَمَا بَيْنَهُمَا مَا لَا يَتِمُّ لَهُ الْإِنْحِصَارُ وَلَا الْجَرْيُ وَيَجْمَعُهَا لَمْ يَرُوعُنَا
وَمُثِّلَتْ بِالْحَجِّ وَالطَّشِّ وَالْخَلِّ

فوق [من المجهورة] وقد جعلناها من المهموسة [و] هذا البعض [رأى أن الشدة] في الحروف [تؤكد الجهر] فيه والرخاوة تناسب الهمس فلذا عدهما بين الشديدتين من المجهورة وتلك السبعة الرخوة من المهموسة وليس الأمر على ما رآه لأن الشدة والرخاوة باعتبار جري الصوت وعدمه عند الأسكان والجهر والهمس باعتبار جري النفس وعدمه مع التحرك فقد ينفك الشدة عن الجهر والرخاوة عن الهمس [والشديدة ما ينحصر جري صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري] الصوت فيه فيكون فيه شدة وقوة يمتنع بها عن التليين [و] هي ثمانية [يجمعها] قولنا [أجدك قطبت] وأجد مضارع متكلم متصل بكاف الخطاب وقطبت بصيغة الخطاب من القطوب وهو العبوس أو من قطب الشراب مزجه بغيره ومحله النصب على أنه مفعول ثان لقولنا أجد ويجمعها أيضاً أجدت طبقك وأجدت ماض من الاجادة من الجودة [والرخوة بخلافها] فهي ما يجري صوته عند اسكانه فيكون لها رخاوة أي لين وقبول للتطويل والمد [وما بينهما ما] يكون الصوت عند إسكانه متوسطاً بين الأنحصار والجري بحيث [لا يتم له الأنحصار ولا الجري و] الحروف التي هي بينهما [يجمعها] قولنا [لم يروعنا] والأصل لم يروعنا بما الأستفهامية بعد اللام الجارة ويروع مضارع راعه بمعنى أخافه ويحتمل كون لم جازمة ويرو من الرواية وعنا بعن الجارة مع ضمير المتكلم فالرخوة ما عدا هذين النوعين وحروفها ثلاثة عشر [و] الشديدة والرخوة وما بينهما [مثلت] بالماضي المجهول من التمثيل [بالحج] للنسك المخصوص [والطش] بالمهملة المفتوحة فالمعجمة المشددة للمطر الضعيف [والخل] بالمعجمة المفتوحة وتشديد اللام فإنك تجد

الصوت

وقطبت له معان آخر فاقتصرنا على هذين منه [marginal note, partly illegible]

والمطبقة ما ينطبق على مخرجه الحنك وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة بخلافها و

المستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي المطبقة والخاء والغين والقاف والمنخفضة بخلافها

وحروف الذلاقة ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها لسهولتها

الصوت راكداً ممتنعاً عن المد عند الوقف على الجيم وإسكانها وجارياً قابلاً للمد عند الوقف على الشين ومتوسطاً بين الحالين في الوقف على اللام فالأولى شديدة والثانية رخوة والثالثة بينهما [والمطبقة] بفتح الباء [ما ينطبق على مخرجه الحنك] الأعلى والمقصود أن اللسان يرفع معه إلى الحنك الأعلى فينطبق عليه فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى والمطبق بالفتح على الحقيقة هو الحنك واللسان والحرف مطبق عنده كقولهم مرور به فتوسعوا في إطلاق المطبق عليه من غير قيد كما قالوا المشترك للفظ المشترك فيه كذا في شرح المفصل ولو جعلت بكسر الباء على صيغة اسم الفاعل كأنها تطبق اللسان بالحنك لم يكن بعيداً بل كأنه أظهر والحروف المطبقة أربعة [وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة بخلافها] فهي ما ينفتح معها ما بين اللسان والحنك وحروفها ما عدا الأربعة المذكورة وإطلاق المنفتحة عليها أيضاً من باب التوسع [والمستعلية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك و] حروفها [هي] الأربعة [المطبقة] المذكورة [والخاء والغين] المعجمتان [والقاف] فإن هذه ليست بمطبقة لكنها مستعلية لارتفاع اللسان بها إلى الحنك وهو معنى الاستعلاء [والانخفاض بخلافه] فحروفه ما لا يستعلي معه اللسان وهي ما عدا المستعلية ويقال لها المنخفضة والتسمية بالاسمين إما توسع لاستعلاء اللسان وانخفاضه معها وإما لخروجها من جهة العلو والسفل [وحروف الذلاقة] بالذال المعجمة والقاف بمعنى السهولة من قولهم لسان ذلق على ما رجحه المصنف في شرح المفصل [ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها] بمعنى أنه ما من رباعي أو خماسي إلا وفيه أحد حروفها [لسهولتها] في النطق فينجبر بها ثقلهما حتى قيل أن

بيان حروف المطبقة

بيان المنفتحة

بيان المستعلية والمنخفضة

بيان حروف الذلاقة

ويجمعها مُرْ بِنَفَلٍ والمصمتة بخلافها لأنه صُمِتَ عنها في بناء رباعيٍّ أو خماسيٍّ منها وحروف
القلقلة ما ينضم إلى شدة فيها ضغط في الوقف ويجمعها قد طبج

بيان حروف المصمتة

بل قيل ركزوا للاستعمال من الرباعي الزهزقة لشجرة تشبه الخيزران والدعمقة بالدال المهملة والقاف في آخرها لتطييب الطعام وتليينه مصحح

ما لا يوجد فيه شيء منها بعربي أصيل أو شاذ على ما يقال كالعسجد الذهب والزهرقة بزائين معجمتين
بينهما الهاء وفي آخرها القاف لشدة الضحك وترقيص الأم الصبي [و] حروفها ستة [يجمعها] قولنا [مر بنفل]
ومر أمر من الأمر والنفل بالنون والفاء محركة الغنيمة وبسكون الوسط النافلة وقيل الذلاقة في اسم هذه الحروف
بمعنى الاعتماد سميت بها لاعتمادها على ذلق اللسان وهو طرفه وزيفه المصنف بأنه لا يناسب الميم والباء والفاء
من جملتها لعدم اعتمادها على طرفه إذ لا مدخل لطرفه فيها بوجه [والمصمتة بخلافها] وسميت مصمتة [لأنه
صمت] على البناء للمفعول أي سكت [عنها في] استيفاء [بناء رباعي أو خماسي منها] بخصوصها ولا خماسي
في العربي الأصيل غير الشاذ بحيث يكون تمام حروفه منها بل يضم معها شيء من الذليقة فكانت تلك مسكوتا
عنها في بنائهما على التمام منها وقد يقال أن المصمتة ههنا ضد الجوفة وسميت تلك الحروف بذلك لأنها
لثقلها كالشيء المصمت الذي لا جوف له [وحروف القلقلة] من جملة الشدة وهي [ما ينضم إلى الشدة فيها
ضغط] أي عصر [في الوقف] وذلك إذا كانت جامعة بين الجهر والشدة فالجهر يمنع النفس عن الجريان و
الشدة تمنع الصوت عن الامتداد فيحتاج بيانها إلى تكلف ويؤدي ذلك إلى الانضغاط عند النطق حتى لا تكاد تخرج
إلا بقلقلتها أي تحريكها عن موضعها ليتبين الصوت وتسمع والصوت يشتد فيها بسبب ذلك ولذلك قال الخليل

بيان حروف القلقلة

إن القلقلة ههنا بمعنى شدة الصوت على أنها مأخوذ من القلقلة بمعنى صوت الأشياء اليابسة على ما قيل و
بعض العرب أشد صوتا فيها ولأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف على ما قيل [و] هي خمسة [يجمعها] قولنا
[قد طبج] والطبج بالمهملة والموحدة والجيم الضرب على الشيء الجوف كالطبل وبعض الحروف فيها انضغاط لا يبلغ

حد

وهو لهمة مشتبكة بأخر اللسان

ما بين أقصى اللسان مما يلي الحلق القاف

ويقال لهما لهويان نسبة الى اللهاة

أقصى اللسان تحت مخرج القاف الكاف

حافة اللسان الى منتهى طرفه مخرج اللام

الراء (ر)

من رأس اللسان

عند المرتد

الشفتان ب م و

بطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العلى (ف)

من طرف اللسان تحت مخرج اللام

من طرف اللسان واطراف الثنايا العليا ظ ذ ث

من طرف اللسان واصول الثنايا العليا ط د ت

ج ش ى من وسط اللسان

الخيشوم

الثنايا

اللثة

الجوف

أقصى الحلق

وسط الحلق

أدنى الحلق

الحنجرة

شكل تشريحي لمخارج الحروف

— ٣٠ —

— أ —

رسم الفم مع مخارج الحروف

ب و ف م ـــ حروف الشفة

ظ ث ذ مخرجها رأس اللسان وأطراف الثنايا العليا

ط د ت ظهر اللسان

ر ن ل من مخارج اللسان ولكن موقعها هو

ش ج ي بين وسط اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى

في فراغ الأنف

العليا

السفلى

أعلى

أدنى

وسط

أقصى الحلق

الحلق القاف والكاف في أقصى اللسان من الحنك الأعلى

الحلق هذه السنة في مخرج الحلق

ملاحظة – الأسنان في الأغلب اثنان وثلاثون سنًا وهي كالآتي

١- الثنايا وهي الأربعة المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت ـــ ٤

٢- الرباعيات وهي الأربعة خلف الثنايا ـــ ٤

٣- الأنياب وهي أربعة خلف الرباعيات ـــ ٤

٤- الأضراس وهي عشرون ـــ ٢٠

المجموع ٣٢

الفراغ الأنفي يخرج منه الغنة

أقصى اللسان ق ك

أدنى الحلق

وسط الحلق

أقصى الحلق

المزمار

وحروف الصفير ما يصفر بها وهي الصاد والزاي والسين واللينة حروف اللين والمنحرف اللام لأن اللسان ينحرف به والمكرر الراء لتعثر اللسان به والهاوي الألف لاتساع هواء الصوت به والمهتوت التاء لخفائها ومتى

حد القلقلة كالضاد المعجمة فإنها تجد منفذاً بين الأضراس والظاء والذال المعجمتان والزاي فإنها تجد منفذاً بين الثنايا [وحروف الصفير ما يصفر بها] عند النطق لخروجها بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت ويأتي كالصفير [وهي الصاد] المهملة [والزاي والسين] المهملة [واللينة حروف اللين] وهي الألف والواو والياء لقبولها المد وخروجها بلين وسهولة لاتساع مخرجها [والمنحرف اللام لأن اللسان ينحرف به] عن مخرجه الذي هو طرف اللسان إلى داخل الحنك [والمكرر الراء لتعثر اللسان به] أي زلته وانزلاقه عند الوقف فكأنه يزل ثم يقوم فيحصل التكرير ولذلك كانت حركته كحركتين على ما مر في الإمالة [والهاوي] بمعنى ذي الهواء كالتامر واللابن لذي التمر واللبن هو [الألف لاتساع هواء الصوت به] اتساعاً كاملاً بخلاف الواو والياء إذا كانتا مدتين لما في الواو من ضم الشفتين المؤدي إلى شيء من الضيق وما في الياء من رفع اللسان نحو الحنك بخلاف الألف لانفتاح الفم والحلق فيها من غير ضغط ولا عصر فاختصاص الهاوي بالألف لما ذكره للاتساع المذكور والاشتراك في أن كل مدة يخرج من هواء فضاء الفم ومن ثم تسمى المدات الثلاث هوائية حتى أن بعضهم كالخليل جعل هواء الفم مخرجاً برأسه على أنه مخرج للمدة وجعل المخارج سبعة عشر [والمهتوت] هو [التاء] الفوقانية على ما في المفصل سميت بذلك [لخفائها] وضعفها فيقع التكلم بها على سرعة من الهت بالتشديد وهو سرد الكلام على سرعة وقال جماعة المهتوت هو الهاء ومنهم الخليل فإنه قال لولا هتة في الهاء لاشبهت الحاء وقيل أراد بالهتة العصرة التي فيها دون الحاء ومنهم أبو الفتح فإنه قال المهتوت هو الهاء لخفائها وضعفها [ومتى قصد إدغام المتقارب] بأن يدغم أحد

واللينة حروف اللين وهي الألف والواو والياء لأنها من قبول التطويل لصوتها وهي المعنى باللين فإذا انفتح ما قبلها في الواو والياء حرف لين فالألف حرف مد ولين أبداً والواو والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين هكذا ذكر المصنف في شرح المفصل جاربردي

والهاوي بمعنى الهوى بضم الهاء والهوى الصعود ويتحمها هو النزول جاربردي

ذكر في شرح الهادي أن المهتوت الهاء لضعفها وخفائها وسرعتها على اللسان من الهت وهو إسراع في الكلام يقال رجل هتات إذا كان خفيف الكلام سريعه ورجل هتات أي خفيف كثير الكلام وقيل الذي يسرد الحديث وكذا الكلام جاربردي

قال المصنف في شرح المفصل في تعليل هذه التسمية أن التاء حرف شديد يمتنع خروج الصوت معه وهو أن كان مهموساً يجري معه النفس إلا أنه عند الوقف لا ينفس يجري معه فيتحقق خفاؤه والخفاء في الهاء الخلقية لا يحتاج إلى تكلف ولذا قيل أن ما في المفصل كأنه غلط من الناسخ منه

أنا إذا وقفت على الصاد فينحصر الصوت بين الثنايا وطرف اللسان وتسمع الصفير... ويأتي كالصفير جاربردي

قُصِدَ إِدْغَامُ الْمُتَقَارِبِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَلْبِهِ وَالْقِيَاسُ قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَّا لِعَارِضٍ فِي نَحْوِ اِذْبَحَّتُودًا وَ

اِذْبَحَّاذِهِ وَفِي جُمْلَةٍ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ لِنَحْوِهِ وَلِكَثْرَةِ تَغْيِيرِهَا وَمَحُّمْ فِي مَعَهُمْ ضَعِيفٌ

المتقاربين فى الآخر [فلا بد من] جعلهما متماثلين وذلك بالتصرف فى أحدهما [قلبه] إلى الآخر ليتحقق الإدغام

[والقياس قلب الأول] إلى الثانى لأن الإدغام يبتدأ به منه وعمدة أثره تظهر فيه بإخفائه وإدراجه فى

الثانى مع أنه ساكن والساكن أولى بالتغيير ولا يخالف هذا القياس بأن يقلب الثانى إلى الأول [إلا لعارض

فى نحو اذبحّتودًا] بتشديد الحاء المهملة من صيغة الأمر والأصل اِذْبَحْ عَتُودًا وهو ولد المعز [واذبحّاذه]

فى اِذْبَحْ هٰذِهِ فإن العين المهملة والهاء أدخل فى الحلق فهما أثقل منه والإدغام إنما يصار إليه للتخفيف ففى قلب

الأخف إلى الأثقل نقض لهذا الغرض فلذلك قلبتا إلى الحاء وإن كانتا ثانيتين وادغمتا وأما إدغام الخاء المعجمة

فى الغين المعجمة التى هى أدخل منه فيتأتى الوجه فيه عند ذكره إن شاء الله تعالى [وفى جملة] الحروف المبدلة [من تاء

الافتعال] نحو اِسَّمَعَ فى اِسْتَمَعَ وإِزَّانَ فى إِزْتَانَ لا اختار من الزينة فإن فيهما يقلب الثانى وهو تاء الافتعال

إلى ما قبلها أعنى فاء الكلمة [لنحوه] أى لنحو العارض فى إذبحّتودا واذبحّاذه فإن الحرف التى تقلب إليها تاء

الافتعال للإدغام أخف من التاء [ولكثرة تغييرها] أى تاء الافتعال فإنها كثيرًا يتغير لغير الإدغام أيضًا نحو

اِضْطَرَبَ واِصْطَلَحَ فهى بالتغيير والقلب إلى ما قبلها للإدغام أولى من قلب ما قبلها إليها لقلة تغييره

[و] ما جاء فى لغة بعض بنى تميم أعنى قولهم [مَحُّمْ] بفتح الميم وضم الحاء المهملة المشددة وسكون الميم

[فى مَعَهُمْ] ومَحَّاءُ ولاءِ بفتح الميم وفتح الحاء المهملة المشددة فى مع هؤلاء [ضعيف] إذ لم يقلب فيه الأول إلى

الثانى على ما هو القياس ولا الثانى إلى الأول للعارض الذى هو كون الهاء أدخل فى الحلق من العين

وأثقل بل قلب الحرفان إلى ثالث هو الحاء المناسب للعين فى المخرج لكون نحو محّا بالإدغام فى الحاء أكثر وأخف

من نحو

وَسِتٌّ أصله سِدْسٌ شاذٌّ لازمٌ ولا يُدْغَمُ منهما في كلمةٍ ما يُؤدِّي إلى لَبْسٍ بتركيبٍ آخر نحو وطد ووتد

وَشاةٍ زَنْمَاءَ

من نحو دع بالإدغام في العين والفصيح معهم ومع هؤلاء بالإظهار [وسِتٌّ] للعدد المخصوص [أصله سِدْسٌ] بدليل تصغيره على سُدَيْسٍ وجمعه على أَسْداسٍ وقولهم في بناء إسم الفاعل والتفعيل منه السَّادِسُ والتَّسْدِيسُ وهو [شاذٌّ] مخالف للقياس لأنّ الدّال والسّين متقاربان لكونهما من طرف اللّسان في الإدغام قلب أحدهما إلى الآخر فقلبهما الى ثالث وهو التّاء خارج عن القياس لكنّه على شذوذه [لازم] في الاستعمال حيث لم يستعمل إلاّ بالتّاء المشدّدة وكأنّهم كرهوا السّدس لعلّة اتّحاد الفاء واللام نحو سلس مع كثرة دوران هذا اللفظ فقلبوا السّين الأخيرة تاء لتناسبهما في الهمس ثمّ قلبت الدّال تاء للتّقارب وادّغمت مع أنّ كثرة الدوران ووجود المتقاربين أعني الدّال والسّين يناسبها التّخفيف بالإدغام وفي قلب السّين الى الدال تفويت لفضيلة الصفير الّذي هو السّين وفي قلب الدّال سينا اجتماع ثلث سينات مع أنّ في اعتبار الإدغام عدولاً عن الإظهار الّذي يقتضيه تنافرهما في الصّفة لكون الدّال مجهورةً شديدةً والسّين مهموسةً رخوةً فقلبوا الحرفين الى التّاء المناسبة للدال في المخرج وللسين في الهمس وادغموا والمتقاربان في المخرج إن كانا في كلمتين نحو مِن مِثْلِكَ أدغم أحدهما في الآخر وإن أدّى إلى اللّبس لعدم المبالات به لكونه في معرض الزّوال لجواز الانفكاك ومعرفة أصل كلّ منهما عند انفكاكه عن الآخر ثمّ إن تحرّكا لم يجب الإدغام ولم يتأكّد وان سكن الأوّل وجب ان كان ذلك السّاكن نونًا في حروف يَرْمَلُونَ أو لام التّعريف فيما أتى إن شاء الله تعالى ويتأكّد في غير ذلك سيّما إذا اشتدّ التّقارب [ولا تدغم منهما في كلمة] واحدة [ما يؤدّي إلى اللبس بتركيب آخر] سواء كانت فعلا [نحو وَتِدَ] الوتد أي ضربه [ووَطِدَ] الوتد أثبته وأحكمه أم إسماً [و] ذلك نحو [شاةٍ زَنْمَاءَ] أي قطع من أذنها شيئٌ وأبقي معلّقاً ويقال لذلك المعلّق الزّنمة وإنّما يفعل هذا بالكرائم فالتّاء

وست أصله سدس شاذ لازم أما شذوذه فلأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر عند إرادة الإدغام وأما لزومه فلأنه لم يستعمل الأكثر إلا بتقليبها تاء مدغما والدليل على أنه أصله سدس قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره أسداس كرهوا توافق الفاء واللام لعلة باب سلس فقلبوا السين تاء لأنهما مهموسان متقاربان في المخرج فصار ستد ثم قلبوا الدال تاء وادغموا التاء لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الهمس وادغم چاربردی

وبين أجل أنهم لم يدغموا فيما يؤدي فيه الإدغام إلى اللبس لم يقولوا وطد ولا وتد بالسكون لأنهم إن لم يدغموا حينئذ يلزم الثقل وإن ادغموا يلزم اللبس چاربردی

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقُولُوا وَطْدًا وَلَا وَتْدًا لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبْسٍ بِخِلَافِ إِمَّحَى وَاطَّيَّرَ وَجَاءَ وَدٌّ فِي وَتِدٍ فِي تَمِيمٍ وَهُوَ شَاذٌّ وَلَا تُدْغَمُ حُرُوفُ ضَوِيَ مِشْفَرٍ فِيمَا يُقَارِبُهَا لِزِيَادَةِ صِفَتِهَا

والطاء قريبتان من الدال والنون من الميم لكن القلب والأدغام فى الأولين بأن يقال ودّ بتشديد الدال يؤدى إلى اللبس بما أصله دالان وكذلك الثالث يلتبس عند الأدغام بأن يقال زمّا بتشديد الميم بما عينه ولامه ميمان [ومن ثمه] أى من أجل عدم إدغام ما يؤدى الى اللبس [لم يقولوا] فى مصدر الفعلين المذكورين [وطدا ولا وتدا] على زنة الوعد فى مصدر وعد [لما يلزم من ثقل] لولم يدغما [أو لبس] لو ادغما بل التزموا فى مصدرهما طدة وتدة كعدة هذا على الأكثر ومنهم من قال الوتد بسكون التاء بلا أدغام وهذا الذى ذكر من الأظهار فى المؤدى إلى اللبس كائن [بخلاف إمّحى] بتشديد الميم فى امّحى كانقطع [واطّيّر] بتشديد الطاء والياء فى تطيّر فقلبت التاء طاء وأدغمت وأتى بهمزة الوصل فأنه لا لبس فيهما العدم افعل بتشديد الفاء وحدها وتشديدها وتشديد العين فى أبنيتهم فيعلم من أول الأمر أن المدغم والمدغم فيه كليهما ليسا أصليين بل أحدهما زائد وينتقل الى خصوصية الزائد بالتأمل ولذلك قال الخليل تقول فى أنفعل من الوجل واليسر اوّجل وإيّسر بتشديد الواو والياء للأدغام [وجاء ودّ فى وتد] بكسر التاء وقد تفتح بالمعنى المعروف [فى لغة] [تميم] بأسكان التاء على قاعدتهم فى تخفيف الأبنية وقلبها دالا مع الأدغام وذلك لكثرة اهتمامهم بالتخفيف حتى لم يبالوا باللبس عند حصوله ولا يجوز عند تميم الوتد بالأسكان والأظهار [ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها] بالأستقراء والنكتة فيه على ما ذكروه فى القلب إلى المتقارب والأدغام من زوال صفاتها الفاضلة التى يستكره زوالها وتستحق المحافظة عليها وذلك لما فى الضاد المعجمة من الأستطالة لأنها تطول حتى كأنها تدرك مخرج اللام وما فى الواو والياء من المد واللين وما فى الميم من الغنة وما فى الشين المعجمة والفاء من التفشى وهو الأنتشار فى مخرجها [لزيادة رخاوتها] وما فى الراء من

التكرير

الذي هو متقدم على الادغام

وَنَحْوُ سَيِّدٍ وَلَيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ

التكرير وهذا بخلاف إدغام تلك الحروف في المماثل فانه يؤكد الصفة فلذلك ارتكبوه وضوى كعلم من الضوى للهزال وفاعله المشفر وهو للبعير كالشفة للانسان [و] أما [نحو سيد] وأصله سيود [ولية] وأصلها لوية بفتح اللام وسكون الواو من لوى يلوى وغيرهما مما قلبت فيه الواو الى الياء المقاربة لها في صفة الجهر واللين والتوسط بين الرخاوة والشدة وادغمت فلا يرد اعتراضاً على عدم ادغام تلك الحروف في المتقارب لأن الأدغام في نحو ذلك في المماثل لا في المتقارب وذلك لأنهما [انما ادغما لأن الاعلال] اللازم فيهما وهو قلب الواو الى الياء المناسبة لها في تلك الصفات كما مر [صيرهما مثلين] والقصد انما توجه الى الأدغام بعد القلب للتماثل الحاصل بعده وليس سابقاً في القصد على اعتبار الأعلال حتى يكون الأدغام للتقارب والأعلال للأدغام هذا ما ينا[سب] كلام المصنف وأورد عليه أن ذلك الأعلال لو كان لمجرد استثقال الأجتماع كان جارياً مع تحرك السابق نحو طويل مع عدم جريانه فيه فحيث اختص بما إذا سكن السابق عرفنا أن السبب فيه قصد الأدغام لسكون السابق مع الاستثقال المذكورة كما مر فقصده متقدم على حصول المماثلة بالأعلال ودعوى أن اجتما عهما مع سكون السابق أثقل من العكس فلذلك اختص الأعلال به لا يخلو عن تعسف فتأمل ولعل الأظهر أن امتناع ادغام حروف ضوى مشفر في مقاربها انما هو فيما يزول فيه فضيلة المدغم على ما يناسبه النكتة المذكورة كالشين في الجيم بخلاف الواو في الياء لأشتراكهما في فضيلة اللين وشهادة الأستقراء على ذلك كليا كما هو ظاهر كلامهم ممنوعة فلعلهم قصدوا في نحو سيد الادغام من أول الأمر لثقل الاجتماع وسكون

لكراهة نبرتها وفي الميم وإن لم يتقاربا لغنتها وفي الياء والواو لإمكان بقائها

الأول المناسب للادغام فتأمل فيه [وادغمت النون] التي هي أقوى في الغنة من الميم [في اللام والراء] المتقاربتين

لها في المخرج نحو من ربك ومن لدنك وان زالت الغنة بهذا الادغام في لغة الاكثر ولا يقدح ذلك في المنع عن ادغام الميم

في المتقارب لحفظ الغنة لأن حفظها إنما يراعى فيما لم يكن فيه داع أقوى إلى الادغام كما هنا فان النون في معرض

الخفاء ويحتاج بيانها مع غير حروف الحلق الى اعتماد قوي ونبرة فيها وهي بالنون والموحدة والمهملة رفع الصوت

وذلك مكروه عند الذوق بخلاف الميم فادغام النون [لكراهة نبرتها] اللازمة من اظهارها معهما ولم يختاروا

إخفائها معهما كاخفائها مع نحو الكاف والدال لأنهما أقرب مخرجاً اليهما من نحو ذلك مع التناسب في الجهر

ونحوه فلأنهم خصوصهما بالادغام المناسب للتماثل تنبيهاً على اختصاصهما بكمال التقارب [و] ادغمت النون

[في الميم وإن لم يتقاربا في المخرج] لغنتهما فنزل إشتراكهما في هذه الصفة والفضيلة منزلة التماثل [و] ادغمت

النون أيضاً [في الواو والياء] نحو من يوم ومن وال مع عدم التقارب في المخرج [لإمكان بقائها] أي الغنة عند ادغامها

فيهما فلا تزول فضيلتها وذلك عند سيبويه وسائر النحاة باشراب صوت الفم شيئاً من الغنة لزوالها عن النون

اذ صارت ياء أو واواً بالادغام التام فيهما لتجردهما عن الغنة فلا تحصل بعد الادغام بدون ذلك الاشراب ثم ان هذا

الاشراب يتأتى مع ادغامها في كلتاهما خلاهما عن الغنة ولذلك يقع ادغام النون في اللام والراء مع الغنة في لغة بعض العرب

واختار بعض المحققين ان الادغام مع الغنة ليس بتام بل ناقص متوسط بين الادغام التام والاخفاء فبقاء

الغنة لبقاء أثر النون وهو الراجح في ادغامها في الواو والياء لنقصان تقاربهما لأنه في بعض الصفات كالجهر

دون

وإنما احتيج في النون إلى رفع الصوت لأن لها مخرجين أحدهما في الفم والآخر في الخيشوم فلا بد في النطق بها من اعتماد قوي

وَقَدْ جَاءَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ وَاغْفِرْ لِي وَنَخْسِفْ بِهِمْ وَلَا حُرُوفُ الصَّفِيرِ فِي غَيْرِهَا

وَلَا الْمُطْبَقَةُ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِطْبَاقٍ عَلَى الْأَفْصَحِ

دون المخرج والإدغام إنما هو للتقارب فالمناسب نقصانه عند نقصانه بخلاف اللام والراء

المتقاربتين لها في المخرج وبعض الصفات أيضاً فإن الراجح فيهما الإدغام التام الذي تزول معه

الغنة لقوة التقارب ثم إن ما ذكر من المنع من إدغام حروف ضوى مشفر في المقارب مذهب

النحاة وأكثر القراء [وقد جاء] الإدغام في المقارب في بعضها عن بعض القراء كما جاء ذلك عن السوسي

[في بعض شأنهم] بإدغام الضاد في الشين المقاربة لها [و] جاء [اغفر لي] ويغفر لكم واصبر لحكم

وينشر لكم الى غير ذلك مما وقعت فيه الراء الساكنة قبل اللام فإنها ادغم فيها فيما روي عن أبي عمرو

وأجازه الفراء والكسائي من جهة القياس [و] جاء [نخسف بهم] بإدغام الفاء في الموحدة على ما

(الكسائي والفراء)

اختاره الكسائي في هذه الآية في سورة سبأ وحدها وقد يقال إن مرادهم بالإدغام في هذه المواضع

هو الإخفاء تجوزاً لتقاربهما كيف لا والإدغام الحقيقي في بعض شأنهم يؤدي الى التقاء الساكنين

(تجوزاً لتقاربهما)

على غير حده لسكون العين التي ليست من حروف اللين قبل الضاد ويسكن أبو عمرو الميم المتحركة

ويأتي بها خفية إذا كان قبلها متحرك وبعد الباء نحو بأعلم بالشاكرين وأصحابه يسمونه إدغاماً

(وبعدها باء)

تجوزاً على ما يقال [و] كما لا ادغم حروف ضوى مشفر [لا] ادغم [حروف الصفير في غيرها] لفوات

الصفة الفاضلة التي هي الصفير منها بالإدغام ويجوز إدغام بعضها في بعض كما يجيء إن شاء الله تعالى البقاء

(في الهامش: السوسي أحد راويي أبي عمرو والآخر الدوري، البصري أحد القراء السبعة، والسوسي هو شعيب صالح بن زياد ... كتبه عبد ... الرحمن ... المصادف ... جمادى الثاني ١٣٨٤ ... ١٩٦٤)

وَلَا حَرْفَ حَلْقٍ فِي أَدْخَلَ مِنْهُ إِلَّا الْحَاءَ فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ فَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِيهِمَا اِذْ بَحْتُودًا أَوْ اِذْ بَحَازِهِ فَالْهَاءُ فِي الْحَاءِ وَالْعَيْنُ فِي الْحَاءِ

الصفة [و] كذلك [لا] ادغم الحروف [المطبقة في غيرها] نحو فرطت وبسطت واحفظ ذلك واحفظ ثانيا [من غير اطباق على الأفصح] محافظة على فضيلة الأطباق وأما ادغم مع بقاء الاطباق والاستعلاء وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى [و] كذا [لا] ادغم [حرف حلق في] حرف آخر من حروف الحلق [ادخل منه] في الحلق لأن الأدخل أثقل فالقلب اليه والادغام ينافي التخفيف المطلوب من الأدغام كما مر [إلا الحاء في العين و] في [الهاء] فأنها تدغم فيهما على ما سمع منهم وان كانتا ادخل منها [ومن ثم] قالوا [اذ بحتودا واذ بحازه] وذلك لعارض داع اليه كما مر وإذ قد علمت حكم ادغام المتقاربين اجمالا فهذا تفصيل ما يدغم من المتقاربة في المتقارب ولنبدأ بحرف الحلق لأنه اول المخارج والهمزة لا تدغم فيها شيء مما يقاربها لكونها ادخل من الجميع وكأنهم حملوا عليه عكس ذلك فلم يدغموها في شيء مما يقاربها والألف يتعذر فيها الأصل في الأدغام وهو الأدغام في المثل لتعذر الحركة اللازمة في ثاني المثلين وحمل عليه الأدغام في المتقارب في المنع مع أن ادغامها في المتقارب وقلبها اليه يؤدي الى زوال ما فيها من المد والاستطالة فمنعوه وأما غيرهما [فالهاء] تدغم [في الحاء] المهملة للتقارب في المخرج و التناسب في الهمس والرخاوة نحو اجبه حاتما وهو أمر من جبه فلانا بالجيم أي ضرب جبهته ولم تدغم في العين مع أنها أقرب اليها من الحاء لجهر العين وتوسطها بين الشدة والرخاوة فالهاء أسهل على الناطق منها فكرهوا قلبها اليها [والعين] المهملة تدغم [في الحاء] المهملة لكمال تقاربهما نحو ارفع حاتما وقال

سيبويه

الحاشية:

ولم يتكلموا الأول الى الثاني فلم يقولوا اذ بعتودا واذ بهازه وفيه نظر لأنه يجوز ادغام الحاء في العين بقلب الحاء عينا مع ان العين ادخل في الحلق من الحاء كما سيجيء وعلى ان يجاب عنه بأنهما لما كانا من المخرج الثاني من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما ادخل من الآخر في الحلق جاربردي

بل لم يذكر الألف لأنها لا تدغم لا في مثلها ولا فيما يقاربها لأنها لو ادغمت في مثلها لزم ان تحرك الثانية لأن المدغم فيه لا يكون الا متحركا وتحريكها يؤدي الى قلبها همزة فلا يكون الأول كالثاني فلا يمكن الادغام وان لم تدغم في مثلها فلأن لا تدغم فيما يقاربها لأن الأدغام في المتقارب لا يكون الا بعد صيرورتهما مثلين فيعود الى الادغام الأول في الألف ان لا تدغم في مثلها ولا فيما يقاربها لئلا يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة جاربردي

بل لما بين تقارب الحروف بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبين ما يدغم منها فيما يقاربها شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها وأوردها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج فتذكر الهمزة لأنها لا تدغم فيما يقاربها ثم الهاء تدغم في الحاء جاربردي

بل فقال تدغم الهاء في الحاء نحو اجبه حاتما اي اضرب جبهته اه هكذا جبهته جاربردي

وَالْحَاءُ فِي الْهَاءِ وَالْعَيْنِ بِقَلْبِهِمَا حَائَيْنِ وَجَاءَ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَالْغَيْنُ فِي الْخَاءِ وَالْخَاءُ فِي الْغَيْنِ وَالْقَافُ فِي الْكَافِ وَالْكَافُ فِي الْقَافِ وَالْجِيمُ فِي الشِّينِ

سيبويه الادغام والاظهار كلاهما حسن بخلاف ادغامها اي العين في الهاء بعد قلبهما حائين نحو معهم فانه ضعيف كما مر [والحاء] المهملة تدغم [في العين و] في [الهاء] لكن ذلك على خلاف القياس وهو قلب الثاني الى الاول لانه [بقلبهما حائين] كما مر في نحو اذبحتودا واذبحاذه [وجاء زحزح عن النار] خاصة في المشهور بالادغام بقلب الحاء عينا عن ابي عمرو ولم يسمع في الهاء المتقدمة على العين الادغام بقلبهما حائين ولم يقولوا في اجبه عبدك اجبحبدك بتشديد الحاء [والغين] المعجمة تدغم [في الخاء] المعجمة نحو ادمغ خالدا وهو امر من دمغه اذا شجه حتى بلغت الشجة دماغه والاظهار في نحوه احسن عند سيبويه [والخاء] المعجمة تدغم [في الغين] المعجمة على عكس ذلك نحو اسلخ غنمك والاظهار فيه احسن وانما جوزوه مع كون الغين ادخل من الخاء لكونهما في آخر مخارج الحلق قريبا من اللسان فاجريتا مجرى حروف الفم التي تقلب كل منهما الى الآخر كما اجريتا مجراها في لغة من اخفى النون فيهما في نحو منخل ومنغل مع ان حكمها مع حروف الحلق الاظهار [والقاف] تدغم [في الكاف] نحو الم نخلقكم [والكاف في القاف] نحو لك قصورا [والجيم في الشين] نحو اخرج شيئا والادغام والاظهار كلاهما حسن في كل من هذه الثلثة وان كان الاظهار احسن في الثاني لان القاف ادخل من الكاف على ما ذكره سيبويه وقد روى عن ابي عمرو ادغام الجيم في التاء في قوله تعالى ذي المعارج تعرج وهو نادر وادغام الشين في السين في ذي العرش سبيلا وبالعكس في واشتعل الرأس شيبا وان ادى الى زوال الفضيلة

قوله الجاري فيما قبله وفيما بعده من قلب الاول الى الثاني فانه في الاكثر بقلب الثاني الى الاول منه

قوله روي ادغام الحاء في العين الا في هذه الكلمة الشريفة اي زحزح عن النار على رواية صاحب التيسير وهو المشهور وقيل الحاء تدغم في العين مطلقا نحو الاجماع عليهما انتهى المسيح عيسى وما ذبح على النصب

قوله المراد انه لما كان على خلاف القياس احتاج الى بيان طريقه بانه بقلبهما حائين بخلاف ما قبله وما بعده فان الكل جار على القياس مستغن عن البيان منه

وَاللَّامُ الْمُعَرِّفَةُ تُدْغَمُ وُجُوبًا فِي مِثْلِهَا وَفِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَغَيْرُ الْمُعَرِّفَةِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ بَلْ رَانَ جَائِزٌ فِي الْبَوَاقِي

الصفير التي في السين لاشتراكهما في التفشي فكأنهما من مخرج واحد [واللام المعرّفة] على صيغة اسم الفاعل التي تفيد التعريف وهي لام التعريف [تدغم وجوباً في مثلها] أي في اللام نحو اللحم واللبس [و] تدغم أيضاً وجوباً [في ثلاثة عشر حرفاً] وهي التاء المثناة من فوق والثاء المثلثة والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والراء والزاي والدال والذال والنون لمناسبة كثرة دوران لام التعريف للإدغام والتخفيف ومناسبة هذه الحروف لها في المخرج فإن ما سوى الضاد (والشين نسخه) من هذه من طرف اللسان على وجه والضاد لاستطالتها كأنها تدرك مخرج اللام كما مر والشين متصل بمخرج الطاء وتظهر وجوباً مع باقي الحروف وتسمى لام التعريف الداخلة على ما تدغم فيها (اللام نسخه) الشمسية أي التي تدغم كما في لفظ الشمس وتسمى الداخلة على البواقي القمرية لعدم ادغامها كما لا تدغم في لفظ القمر [و] ادغام اللام [غير المعرفة لازم في نحو] قوله تعالى [بل ران] على قلوبهم أي غلب عليها على بعض التفاسير وقل ربي ونحو ذلك (نحوه) ما وقعت فيه اللام الساكنة من قل وبل وهل من القرآن خاصة على ما يقال قبل الراء التي هي في كمال القرب منها فإنها تدغم فيها في نحو ذلك عند وصلها بها اتباعاً للأثر في نحوه وقد قرأ حفص بل ران بالإظهار مع سكتة لطيفة على اللام من بل وأما في غير القرآن فإدغامها أحسن من الإظهار قياساً لكمال القرب وقال سيبويه عدم الإدغام لغة أهل الحجاز وهي عربية جائزة [و] ادغام اللام الغير المعرفة [جائز في البواقي] من الصور التي هي غير ما حكم بلزومه فيها نحو هل ثوب وبل زين وهل ترى وبل ضلوا بل تأتيهم هل ننبئكم بل ظننتم بل سولت بل طبع إلى غير ذلك ثم تتفاوت تلك الحروف في حسن الإدغام على ما فصل في موضعه [والنون الساكنة] تنويناً كانت أو غيرها

[تدغم

اللام الشمسية والقمرية

أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات أحد الكوفيين من القراء السبعة مات بحلوان سنة ست وخمسين ومائة وروى عنه خلاد بن خالد الأحول الصيرفي الكوفي وأبو محمد خلف بن هشام البزار بالراء المهملة في آخره وخلف هذا أحد القراء العشرة

وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ تُدْغَمُ وُجُوباً فِي حُرُوفِ يَرْمَلُونَ وَالأَفْصَحُ إِبْقَاءُ غُنَّتِهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَذَهَابُهَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ وَتُقْلَبُ مِيماً قَبْلَ الْبَاءِ وَتُخْفَى فِي غَيْرِ حُرُوفِ الْحَلْقِ

[تدغم وجوباً في حروف يرملون] وهي ستة أحرف وهو من الرمل محركة بمعنى الهرولة وذلك اذا لم يؤد الأدغام الى اللبس ولذلك اجمع القراء على اظهارها مع الواو والياء في كلمة واحدة كالدنيا وصنوان اذلو قيل ديا وصوان لم يعلم انهما من الدى والصو بالتشديد أو من الدنو والصنو بالنون هذا [والأفصح عند الأدغام [بقاء غنتها] وهي صوت في الخيشوم في حال ادغامها [في الواو والياء] نحو من يوم ومن ولي لضعف التقارب فانه في الصفة دون المخرج فالأولى أن يبقى الغنة التي هي أثرها وهذا مذهب جميع القراء الا ما ورد في رواية خلف عن حمزة من ادغامها فيهما بدون الغنة وأما إظهار النون الساكنة مع الواو في يس والقرآن في قراءة جماعة منهم حفص فلاعتبار أن الوصل في أسماء حروف التهجي بنية الوقف ولمثل هذا أظهرها حمزة مع الميم في طسم من سورة الشعراء والقصص [و] كما أن الا فصح معهما بقاء الغنة كذلك الأفصح [ذهابها] في حال إدغامها [في اللام والراء] نحو من لدنك ومن ربك وغفور رحيم وخبير لطيف لكمال التقارب فانه في المخرج والصفة معاً ولذلك أجمع عليه القراء [و تقلب] النون الساكنة [ميماً قبل الباء] الموحدة نحو أن بورك وسميع بصير كما في الابدال وذلك لأمتناع الأدغام لبعد المخرجين وبشاعة الأظهار لشبه الباء بالميم الذي لم يظهر وامعها النون في المخرج مع ما في اظهارها معها من النبرة فقلبوها ميماً لمجانسة الباء [وتخفى] النون الساكنة [في غير حروف الحلق] وغير

قوله جمع الصنو بالكسر وهي النخلة لها رأسان وأصلهما واحد على ما في التفاسير وقد يقال للأخ الشقيق ولابن العم وهذا الجمع على أصناء وأصناء والصو بالتشديد القارع منه

قوله فانه ذكر انها تدغم في حروف يرملون مع الغنة وبدونها وتقلب ميما مع الباء منه

فيكون لها خمس أحوالٍ والمتحركة تدغم جوازاً والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء تدغم بعضها في بعضٍ وفي الصادِ والزاي والسين

حروف يرملون وغير الباء واكتفى عن إستثنائها بالتعرض لحكمها فيما قبل هذا وأمّا إستثناء حروف الحلق فلأنها يظهر معها نحو حقيقٌ على ومن حيثُ ومن علقٍ وأنعمتَ وينأونَ ومن هذا ومن خيرٍ فسينغضون لشدة التباعد في المخرج وأمّا أخفيت مع البواقي وهي خمسة عشر حرفاً نحو من شاء ومن تاب ومن صلح لتوسط مخارجها عن مخرجها بين البعد الذي هو لمخرج حروف الحلق والقرب الذي هو في مخرج ما ادغم فيها فيناسبها الاخفاء الذي هو حالة متوسطة بين الادغام والأظهار وما زعمه بعضهم من ادغامها في الجيم ضعيف لايكاد يعرف وأمّا أجانة وأجاصة كلتاهما بتشديد الجيم فليس الأصل فيهما انجانة وانجاصة مع النون كما زعم بل لغتان أخريان فيهما وإذا كانت أحوالها ما ذكر [فيكون لها خمسة أحوال] الأدغام مع الغنة في حروف ينمون حروف يرملون والادغام بدونها في اللام والراء والقلب ميماً مع الباء والأظهار مع حروف الحلق والأخفاء مع البواقي [و] النون [المتحركة تدغم جوازاً] بعد اسكانها في حروف يرملون وتظهر مع البواقي وجوز سيبويه من جهة القياس اسكانها واخفاءها مع ما تخفى معها الساكنة وذكر أنه ليس بمسموع [والطاء والدال] المهملتان [والتاء] الفوقانية التي هي غير تاء افتعل وتفاعل وتفعّل ونظائرها [والظاء والذال] المعجمتان [والثاء] المثلثة [تدغم بعضها في بعض] لتقارب مخارجها نحو قالت طائفة وإذ ظلمتم وقد تعلمون ولما اثقلت دعوا الله [و] هذه الحروف الستة تدغم [في الصاد] المهملة [والزاي والسين] المهملة لقرب المخارج

بيان إدغام الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء

والإطباق في نحو فرطتّ إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى وجمع بين ساكنين بخلاف

حالِ غُنّةِ النون في من يقول

ولم يعكسوا بأن يدغموا هذه الثلثة في تلك الحروف الستة لفوات فضيلة الصفير وتلك الستة تدغم

في الضاد والشين المعجمتين لكنه أقل من أدغامها في هذه الثلثة والحروف المطبقة إن أدغمت في غيرها

مع ذهاب الأطباق كما هو لغة بعض العرب فالأمر ظاهر والأدغام [والأطباق في نحو فرطتّ] وأحطتّ

وبسطتّ [إن كان معه ادغام] بأن يدغم المطبقة فيما يقاربه ادغاماً تامّاً مع بقاء الأطباق كما هو

ظاهر جماعة من بعض النحاة العرب والقراء [فهو إتيان بطاء أخرى] إن كان ذلك المطبق طاء كما في

الأمثلة [وجمع بين ساكنين] وذلك لأنّ الأطباق صفة للحرف المطبقة فلا يتصور بقائه بدون

بقاء ذات ذلك الحرف والحكم ببقاء ذاته مع القلب إلى حرف آخر للأدغام بديهي البطلان لأنّه حكم بوجود

الحرف وعدمه في حالة واحدة فتعيّن أن تبقى ويؤتى معها بطاء ساكنة أخرى مثلاً فتقلب تاء وتدغم

في التاء حتى يكون بقاء الأطباق باعتبار الساكنة الأولى وادغام حرف الأطباق باعتبار الأخرى فهو أتيان

بطاء ساكنة أخرى وجمع بين ساكنين على غير حدّه وهو فاسدٌ وقد أجيب عن الأعتراض بالتزام زوال

ذات الحرف مع بقاء الأطباق كما قد يبقى الغنّة في النون مع زوالها عند الأدغام وعند حروف الأخفاء

وردّه المصنّف في شرح المفصل بأنّ الاطباق رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك بالتصويت بصوت

الحرف المخرج عنده فلا يستقيم إلا بنفس الحرف فيلزم ما ذكروا من راجع وجد أنه علم أنّ بقاء الأطباق في نحو

أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات أحد الكوفيين من القراء السبعة مات بحلوان سنة ست وخمسين ومائة وروى عنه خلاد بن خالد الأحول الصيرفي الكوفي وأبو محمد خلف بن هشام البزار بالراء المهملة في آخره وخلف هذا أحد القراء العشرة

وَالصَّادُ وَالسِّينُ وَالزَّايُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ وَالْبَاءُ فِي الْمِيمِ وَالْفَاءِ وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءُ افْتَعَلَ فِي التَّاءِ

ذلك متعذر بدون الإتيان بالطاء وهذا [بخلاف الغنة في] قول [من يقول] ببقائها بدون النون فإنها صوت لا يتوقف على مجيء النون فإنها تخرج من الخيشوم والنون من الفم وإن توقف عليها بيان النون ولا يلزم من استلزام النون لها عند البيان استلزامها للنون كما في اللازم الأعم ثم اختار بعد هذا الرد أن الإدغام هيهنا ليس صريحا بل يؤتى بالمطبق حقيقة ويؤتى بما بعدها بلا فصل بحيث يشتد تقاربهما حتى كأنه أخفى المطبق فأطلق عليه الإدغام كما أطلق على الإخفاء في بعض المواضع ويعلم أن ثاني المتقاربين إن كان ضميرا مرفوعا متصلا لزم الإدغام مع شدة التقارب كما في عبدت وأردت لأن المتقاربين في مثله كأنهما في كلمة واحدة لكون الضمير المذكور كالجزء بخلافهما إذا كانا في كلمتين مستقلتين نحو أعد تمرك [والصاد والسين] المهملتان [والزاي تدغم بعضها في بعض] لتقارب المخارج والاشتراك في فضيلة الصفير [و الباء] الموحدة تدغم [في الميم و] في [الفاء] للتقارب في المخرج لكونهما شفوية وذلك نحو يعذب من يشاء واركب معنا واذهب فمن تبعك وإن تعجب فعجب واختلفت آراء القراء في اختيار الإظهار والإدغام في نحو ذلك في مواضع من الكتاب العزيز [وقد تدغم تاء افتعل في التاء] الذي اتفق وجودها معها في الكلمة وجوبا إن كانت تلك التاء فاء الكلمة نحو اتجر من التجارة لسكون فاء افتعل فيجتمع مثلان مع سكون الأول فيجب الإدغام وجواز للتخفيف إن كانت عينا لها نحو اقتتل كما مر ولم يجب لاختصاص وجوب ادغام المثلين المتحركين بالاستقراء بما إذا كانا في الآخر الذي هو محل التغيير وقيل لعدم لزوم التاء الثانية للأولى في نوع الباب لانفكا

كها

فيقال قَتَّل وقِتَّل وعليهما مُقَتِّلون ومُقِتِّلون

لانفكاكها عنها في نحو اجتمع فكأنهما في كلمتين على ما قال سيبويه مع تحركهما لكن لما لم يكونا في كلمتين حقيقة [فيقال] مع الادغام [قَتَّل وقِتَّل] بتشديد التاء المفتوحة فيهما وفتح القاف في أحدهما وكسرها في الآخر لأن إسكان تاء الافتعال للادغام إمّا بأن ينقل حركتها وهي الفتحة إلى الساكن قبلها وهو فاء الكلمة وإمّا بأن تحذف حركتها فيلتقي ساكنان فيحرك الأول وهو الفاء بالكسر والتزموا على التقديرين حذف همزة الوصل للاعتداد بالحركة بعدها لجريانها مجرى الحركة الأصلية من جهة أن فاء الكلمة أصله التحرك في أصلها المجرد كقتل بخلاف حركة اللام في نحو الَحمر لأن لام التعريف أصلها السكون فلذلك جاز فيه حذف الهمزة وإثباتها كما مر وحيث لم يتعين الفتح الذي هو مظنة الالتباس بماضي التفعيل عند الادغام لجواز الكسر السالم عن الالتباس عنده فليس نفس الادغام من حيث هو موجبا للالتباس ويقال في المضارع يقتّل بفتح حرف المضارعة وفتح حرف ما بعده إن فتح في الماضي وكسره إن كسر فيه وكسر العين المدغم فيها كما كان قبل الادغام ومنه يَخِصِّمون وأصله يختصمون ولم يجوزوا في نحو يمدّ بعض ما جوّزوا ههنا من حذف الحركة وكسر الساكن المتقدم للمحافظة على البناء مع أن جواز الأوجه الثلاثة التي هي الإظهار والإخفاء والادغام في نحو اقتتل هوّن عليهم التصرف فيه بحذف حركة أول المثلين بخلاف نحو يمدّ فإنه يلزم فيه الادغام فعومل به ما هو الأصل فيه من نقل الحركة إلى ما قبل المثلين وهذان الوجهان وهما فتح الفاء وكسرها في نحو اقتتل بعد الادغام [عليهما] يحصل في اسم الفاعل المأخوذ منه [مُقَتِّلون] بفتح القاف

حقيقة جاز الادغام بخلاف قرم مالك فإن المتحركين فيه في كلمتين صح

وَقَدْ جَاءَ مُرُدِّفِينَ إِتْبَاعاً وَتُدْغَمُ الثَّاءُ فِيهَا وُجُوباً عَلَى وَجْهَيْنِ نَحْوُ اثَّارَ وَاتَّارَ وَتُدْغَمُ فِيهَا

السِّينُ شَاذًّا عَلَى الشَّاذِّ فِي اسَّمَعَ لِامْتِنَاعِ اتَّمَعَ

[ومُقِتِّلون] بكسرها وأهل مكة يقولون مُقُتِّلون بضم القاف إتباعاً لضمة الميم [وقد جاء مُرُدِّفِين] بضم

الراء وتشديد الدال وحكاه سيبويه عن الخليل وهرون على أن الأصل مُرتدفين على صيغة اسم الفاعل

من ارتدفه أي استدبره فقلبت تاء الافتعال دالاً وادغمت وضمت الراء [إتباعاً] للميم ويجوز فيها الفتحة

والكسر وقراءة السبعة بسكون الراء على أنه من باب الأفعال إلا أن نافعاً قرء على صيغة اسم المفعول وفاقاً

لقنبل على رواية غير معتبرة والباقون على صيغة اسم الفاعل [وتدغم الثاء] المثلثة اذا كانت فاء افتعل

[فيها] أي في تاء افتعل [وجوباً] على ما صرح به الزمخشري لقرب المخرجين والاشتراك في الهمس كأنهما

مثلان مع سكون الأول استحساناً على ما صرح به بعضهم لعدم التماثل حقيقة وهذا الإدغام جاء في لغتهم

[على الوجهين] في ادغام المتقاربين وهما قلب الأول كما هو القياس وقلب الثاني إلى الأول كما في ادَّكر واذَّكر

وذلك [نحو اثَّار] بالمثلثة المشددة وهو أفصح [واتَّار] بالفوقانية المشددة في اثتار فلان بالمثلثة

على افتعل أي ادرك ثاره [و] تاء افتعل [تدغم فيها السين] المهملة ادغاماً [شاذاً على الشاذ نحو اسَّمع]

بتشديد السين في استمع بقلب تاء الافتعال سيناً والادغام ففي هذا الادغام شذوذ من جهة أن السين

من حروف الصفير فلا تدغم في غيرها وشذوذ آخر على ذلك الشذوذ من جهة أن القياس في ادغام المتقاربين

قلب الأول إلى الثاني وقد عكس ههنا وانما ارتكبوه ولم يقلبوا الثاني إلى الأول ليخلو عن الشذوذين [لامتناع اتَّمع]

بتشديد

أصله ارتدفين من ... الإدغام ... (marginal handwritten notes, partly illegible)

اردف من باب الأفعال يتعدى الى واحد والى اثنين ... أردفه أي اتبعه ... [illegible]

وتقلب بعد حروف الإطباق طاءً وتدغم فيها وجوبًا في إطّلب وجوازًا على الوجهين في إظّطلم
وجاء الثلث في ونظلم أحيانًا فينظلم وشاذًا على الشاذ في اصّبر واضّرب

بتشديد التاء كما يلزم من قلب السين إلى التاء لما فيه من ذهاب فضيلة الصفير التي كانت في السين فحيث خالفوا
قياس حرف الصفير من عدم ادغامه في غيره قلبوا الغير اليه ليتوصل إلى الادغام حرف الصفير في نفسه وتبقى فضيلته و
يسهل الخطب في ادغامه [وتقلب] تاء افتعل [بعد حروف الاطباق طاء] مهملة لما بينها وبين تلك الحروف
من التنافر في الصفات على ما يظهر من الرجوع الى صفات الحروف فقلبت طاءً لموافقتها لها في المخرج ولتلك
الحروف في الصفة [فتدغم] بعد قلبها طاء [فيها] أي في حروف الاطباق [وجوبًا في] ما إذا كان الحرف المطبق
هو الطاء نحو [اطّلب] لاجتماع المثلين مع سكون الأول [وجوازًا على الوجهين] وهما قلب الأول إلى الثاني
وعكسه [في] ما إذا كان المطبق ظاء معجمة نحو [اظّلم] وأصله اظتلم كافتعل فإن ادغم جاز اطّلم بتشديد
الطاء المهملة كما هو القياس واظّلم بتشديد المعجمة كادّكر [وجاءت] الصور [الثلث] التي هي الاظهار
والوجهان [في] الادغام في قول زهير بن أبي سلمى المزني في مدح هرم بن سنان: هو الجواد الذي يعطيك نائله
عفوًا:: [فيظلم أحيانًا فيظّلم] فجاءت الثلث في قوله فيظلم على البناء للفاعل من باب الافتعال وأما قوله يظلم
من المجرد على البناء للمفعول والمعنى هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوًا أي بسهولة من غير المن والمطل وقد
يظلم في الطلب لكثرته في أوقات احتياجه إلى المال فيتحمل ذلك الظلم وروى الجلي في البيت وجهًا رابعًا وهو
ينظلم بالنون على زنة ينقطع [و] ادغم الطاء المنقلبة عن تاء الافتعال [شاذًا على الشاذ في اصّبر واضّرب]

آخره: وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

لِامْتِنَاعِ اِطَّبَرَ وَاِطَّرَبَ وَتَقْلَبُ مَعَ الدَّالِ وَالذَّالِ وَالزَّايِ دَالًا فَتُدْغَمُ وُجُوبًا فِي اِدَّانَ وَقَوِيًّا

فِي اِدَّكَرَ وَجَاءَ اِذَّكَرَ وَاِذْدَكَرَ

فيقال إِصَّبَرَ بتشديد الصاد المهملة وإِطَّرَبَ بتشديد المعجمة فوجه شذوذه في الأول ادغام حرف الصفير في غيره وفي الثاني ادغام ماهو من حروف ضوى مشفر في غيره ووجه الشذوذ على الشذ ود قلب الثاني الى الأول على خلاف القياس في ادغام المتقاربين وانما ارتكبوا ذلك ولم يعكسوا [لامتناع إِطَّبَرَ واِطَّرَبَ] بالمهملة المشددة فيهما عند الفصحاء وان جاء في الشاذ الغير الفصيح إِطَّرَبَ وذلك لفوات فضيلة صفير الصاد في الأول وفوات فضيلة الاستطالة في الثاني فجعلوا الادغام بقلب الطاء اليهما ليتوسل الى ادغام حرف الصفير والاستطالة في أنفسهما وما حكاه سيبويه عن بعضهم قال الله مطجعي في مضطجع لانه نادر لايعبأ به [وتقلب] تاء افتعل [مع الدال والذال والزاي] بعد تلك الحروف [دالا] مهملة لمنافرتها لتلك الحروف في الصفات كما يظهر بالرجوع الى صفات الحروف فقلبت دالا لمناسبتها لها في المخرج ولتلك في الصفات [فتدغم] الدال المنقلبة عن تاء الافتعال [وجوبا في] ماوقعت فيه بعد الدال المهملة لاجتماع المثلين مع سكون الأول نحو [اِدَّانَ] بتشديد الدال بمعنى اقترض من الدين وأصله اِدْتَانَ فقلبت تاء الافتعال دالا وادغمت [و] تدغم [قويا] فصيحا [في] ماوقعت فيه بعد الذال المعجمة نحو [اِدَّكَرَ] بالدال المهملة المشددة في اِذْتَكَرَ من الذكر فقلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة للتقارب على القياس الذي هو قلب الأول الى الثاني وادغمت [وجاء] فيه [اِذَّكَرَ] بالذال المعجمة المشددة بقلب الدال المنقلبة عن تاء الافتعال

ذالا

أما في التنبيه الدال والزاي فلان التاء حرف شديد وهذان رخوان والتاء حرف مهموس وهذان مجهوران وأما مخالفتها للدال فلان التاء حرف مهموس والدال مجهورة فقلبت دالا لكونه موافقا للتاء في المخرج وللذال والزاي في الجهر ج ذكره

وَضَعِيفًا فِي إِزَّانَ لِامْتِنَاعِ إِدَّانَ وَنَحْوُ خَبَطُّ وَحُصْطُ وَفُزْدُ وَعُدُّ فِي خَبَطْتُ وَحُصْتُ وَفُزْتُ وَعُدْتُ شَاذٌّ

زاي المعجمة على خلاف القياس كما في اظّلم بتشديد المعجمة [وإذّكر] بالمعجمة قبل المهملة على الإظهار على ما رواه أبو عمرو وخلافاً لسيبويه حيث أوجب الإدغام [و] تدغم [ضعيفاً] مع الزاي المعجمة كما [في] نحو [إزّان] من الزينة وأصله إزتان قلبت التاء دالاً ثم الدال المنقلبة عنها زاياً على خلاف قياس الإدغام في المتقاربين وادغمت وإنما ارتكبوه وقالوا إزّان ولم يقلبوا الزاي دالاً [لامتناع إدّان] بتشديد الدال المهملة على قلب الزاي دالاً لما فيه من فوات فضيلة الصفير الذي هو في الزاي [ونحو خبطّ] بتشديد الطاء المهملة [و] قولهم [حُصْطُ وفُزْدُ وعُدُّ] بتشديد الدال المهملة [في خَبَطْتُ] فلاناً بمعنى أنعمت عليه من غير معرفة كما في قول علقمة

وفي كل حيّ قد خبطّ بنعمة * فحقّ لشاس من نداك ذنوب * ويقال أيضاً خبطت الشجر إذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها [وحُصْتُ] من الحوص للخياطة [وفُزْتُ] من الفوز للنجاة [وعُدْتُ] من العود بمعنى الرجوع [شاذّ] لما فيها من قلب تاء الضمير الذي هو للمتكلم أو المخاطب طاءً ودالاً مهملتين بعد الطاء والصاد والدال المهملات والزاي كتاء الافتعال بعد هذه الحروف والحال أن الضمير كلمة مستقلة منفصلة عن ما قبلها حقيقة والوجه فيه على شذوذه تنزيل ذلك الضمير لاتصاله منزلة الجزء من الفعل كتاء الافتعال والإدغام بعد القلب واجب في نحو خبطّ وعدّ لاجتماع المثلين وسكون الأول فشاذ على الشاذ في حصّ في حصط لما فيه من شذوذ ادغام حرف الصفير وشذوذ قلب الثاني إلى الأول كما في اسّمع لامتناع حطّ لفوات الصفير

بيان إدغام تاء الضمير

وقد تدغم تاء نحو تتنزّل وتنابزوا وصلا وليس قبلها ساكن صحيح

فضيلة الصغير وضعيف فى فرّ فى فرد مثل إزّان لامتناع فدّ بتشديد الدال لإدّان فيضطر عند قصد الادغام

الى ما هو ضعيف من قلب الثانى الى الأول أعنى قلب الدال زايا أو يقتصر فى قلب تاء الضمير الى الحرفين على

السماع على ما قيل [وقد تدغم] على قلة [تاء] المضارعة فى تاء التفعل والتفاعل فى [نحو تتنزل] و تتباعد

[وتتنابزوا] جماعة كذا أى يلقب بعضهم بعضا من النبز بالنون والموحدة والمعجمة هو اللقب [وصلا]

أى عند الوصل بكلمة أخرى متقدمة [و] الحال أن تكون تاء المضارعة منهما بحيث [ليس] يقع [قبلها ساكن

صحيح] من الكلمة التى وصلت بها بل يقع قبلها إما صحيح متحرك كاللام من قال فى قولك قال تّنزل وقال تّنابز

بتشديد التاء فيهما للادغام وأما ساكن من حروف اللين مدة كانت نحو قالوا تّنزل أم غيرها نحو لو تّنزل ومن

ذلك قراءة البزى لا تّيمموا الا تّبرجن بالتاء المشددة للادغام والوجه فى جوازه حينئذ استثقال اجتماع التائين

فى الجملة مع عدم المانع عن دفعه بالادغام والتقاء الساكنين اللازم مع اللين الساكن مغتفر مدة كانت أم لا

كما مر ومنه يظهر ضعف اشتراط كون اللين الساكنة هيهنا مدة ويمتنع الادغام فى البابين عند الابتداء لتأديته

الى الابتداء بالساكن ولا سبيل الى التحرز عنها بهمزة الوصل لامتناعها فى المضارع فى لغتهم وهذا الامتناع الادغام فيما فيه

المثلان فى الصدر من غير البابين وليس موقعا لهمزة الوصل نحو ددن بدالين مهملتين مفتوحتين بمعنى اللهو وكذلك

يمتنع فى البابين عند الوصل اذا وقع قبل التاء ساكن صحيح من الكلمة المتقدمة للزوم التقاء الساكنين على غير حده

لعدم كون الأول لينا وأما قراءة البزى كنتم تّمنون وهل تّربصون ونحوهما بالتاء المشددة للادغام مع الساكن

الصحيح

قوله وصلا لانه لا يدغم ابتداء لانه لو ادغم لزم الابتداء بالساكن ولا يمكن الاتيان بهمزة الوصل لانها لا تدخل على المضارع ... قبلها ساكن صحيح لانه لو كان قبلها ساكن صحيح ... التقاء الساكنين على غير حده

قوله وقد تدغم تاء نحو تتنزل وتتنابزوا الخ وصلا اذا كان فى حال الوصل ولم يكن قبله ساكن صحيح لا اذا كان قبله متحرك نحو قال تّنزل أو ساكن غير صحيح نحو قالوا تّنزل وإذا كان فى غير حال الوصل فلا يجوز الادغام لانه لو ادغمت التاء الأولى فى الثانية لاحتيج الى همزة الوصل لسكون الأولى وهمزة الوصل لا تدخل المضارع لانه فى معنى اسم الفاعل وهما لا تدخل فيه ... الفاعل لا تدخل ... ولانه يلزم الالتباس ... كذا

قوله وقد يقال ان حرف المضارعة يقتضى الصدارة فى الكلمة التى هى فيها فلا يسبقها شىء فلا يصير جزءا للكلمة كهمزة الوصل فلذلك لا يدخلون وسوف تابعا مرتان يلحقان الفعل بعد تجرده كالجوازم والنواصب ولا يصيران من أجزاء الكلمة ... كذا فى ...

وَتَاءُ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فِيمَا تُدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ فَتُجْتَلَبُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً نَحْوُ اطَّيَّرُوا وَازَّيَّنُوا وَاثَّاقَلُوا وَادَّارَكُوا

الصحيح فضعيفة ولما كان الأدغام في البابين متعذراً وإنما يتأتى إمكانه بالوصل بالغير كان قليلاً لعدم الا

عتداد بما يزول به تعذره لعروضه من خارج [و] قد تدغم [تاء تفعّل وتفاعل فيما يدغم فيه] أى الحروف التى

تدغم [التاء] فيها وهى ثمانية الطاء والظاء والدال والذال والصاد والسين المهملتان والزاى والثاء المثلثة

وإذا ادغمت فى أحدهما وقع الساكن المدغم فى أول الكلمة [فتجتلب همزة الوصل ابتداء] تحرزاً عن الابتداء بالساكن

ونحو ذلك [نحو اطّيّروا] فى تطيّروا [وازّيّنوا] وازّيّنت فى تزيّنوا وتزيّنت [واثّاقلوا] واثّاقلتم

إلى الأرض فى تثاقلوا وتثاقلتم [وادّاركوا] وادّارءتم فى تداركوا وتدارءتم واظّلموا فى تظلموا واذّكروا

فى تذكروا واسّاقط فى تساقط ففى الجميع قلبت التاء إلى ما وقع بعدها وادغمت وزيادة همزة الوصل

وهذا القلب والأدغام مطردة فى الماضى والمضارع والمصدر والأمر واسم الفاعل والمفعول ومنه تسّاقط

عليك على قراءة فتح التاء وتشديد السين والأصل تتساقط بتائين وليست هذه الأفعال من باب

الافتعال إذ لو كان أصلها افتعل لحصل بعد القلب والأدغام اطّاروا وازّانوا بالألف لأن العين المعتلة

تقلب فيه ألفاً كاختاروا واثّقلوا وادّركوا بتشديد التاء والدال بدون الألف لعدمها فى الصحيح من افتعل

ولو كانت للاتباع كما فى ينباع لم تطرد وقد يضم إلى الحروف الثمانية تاسع وهو الضاد المعجمة لقربها باستطالتها

من حروف طرف اللسان نحو اضّاربوا فى تضاربوا وقد يضم الشين والجيم إليها وإن كانتا بعيدتين عنها

نحو اشّاجروا واجّاءروا فى تشاجروا وتجاءروا [ونحو اسطاع] بتشديد الطاء فى استطاع وما

(هامش: وقرأ حفص تساقط عليك بضم التاء وكسر القاف وتخفيف السين وحمزة بفتحهما مع التخفيف والباقون بفتحهما مع التشديد ...)

وَنَحْوِ اسْطَّاعَ مُدْغَمًا مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السِّينِ نَادِرُ ❊ أَلْحَذْفُ الْإِعْلَالِي وَالتَّرْخِيمِيُّ قَدْ تَقَدَّمَ وَجَاءَ غَيْرُهُ فِي تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ

يشبهه مما كان على استفعل من الأجوف حال كونه [مُدْغَمًا] وقع فيه ادغام تاء الأستفعال في أحد تلك الثانية التي تدغم فيها التاء بعد قلبها اليها [مع بقاء صوت السين نادر] لما يلزم فيه من التقاء الساكنين على غير حده لأن سين الأستفعال ليس لها حظ من الحركة أصلاً في لغتهم فيمتنع تحريكها عندهم والمدغم بعدها ساكن ايضاً وليست السين من حروف اللين ولذا لم تدغم التاء في التاء في هذا الباب نحو استتبع واستتاب ومن ثم حكم النحاة بخطأ حمزة في ارتكاب هذه الأدغام في قوله تعالى فما اسطاعوا أن يظهروه وانما خص الحكم بالاجوف لأنه الذي جاء فيه الأدغام على ندرة لتحريك الفاء فيه بنقل حركة العين على ما في الأعلال وأما غيره من استفعل فلا يجوز فيه ادغام تاء الأستفعال بالأتفاق لسكون ما بعدها وهو الفاء نحو استدرك واستطعم فيمتنع الأدغام فيه ❊ [الحذف الاعلالي و] الحذف [الترخيمي قد تقدم] كل منها أما الأول ففي باب الأعلال وأما الثاني ففي اللافية في باب المنادى وفي تصغير الترخيم ان ادرج فيه [وجاء غيره] أي غير ما تقدم من الحذف [في تفعّل وتفاعل] من المضارع المبني للفاعل المصدر بالتاء في البابين فأن أصلها تتفعّل وتتفاعل بتائين فحذفت أحديها للتخفيف على خلاف بينهم في تعيين المحذوفة منها فعند سيبويه واصحابه هي الثانية لأن الثقل نشأ منها ولأن الأولى حرف المضارعة جيئ بها لمعنى وعند بعضهم هي الأولى لأن الثانية جيئ بها لمعنى كالمطاوعة وحرف المضارعة

طاري

وَفِي نَحْوِ مَسْتُ وَأَحَسْتُ وَظِلْتُ وَاسْطَاعَ

طارئ عليها ومع ذلك قد تطرق اليها التغيير في صورة الإدغام وصلا كما مر فليكن التغيير بالحذف أيضاً متطرقاً اليها

وكلاهما محتمل عند بعضهم لتعارض الدليلين ومنعوا من حذف إحدى التائين في المبني للمفعول اذ لو حذفت الأولى

المضمومة التبس بالمبني للفاعل المحذوفة منه احديهما ولو حذفت الثانية التبس ما هو من التفعل بالمضارع المجهول

من باب التفعيل وما هو من باب التفاعل بالمجهول من باب المفاعلة وقد جاء التخفيف بحذف إحدى النونين المجتمعتين

في المضارع ومنه نزل الملائكة بنصب الملائكة على قراءة بعضهم والأصل ننزل الملائكة وقد يجعل منه نجي المؤمنين

في قراءة عاصم وابن عامر والأصل ننجي المؤمنين بنونين على صيغة المضارع المبني للفاعل من باب التفعيل ولذلك

سكن آخره [و] جاء الحذف أيضاً غير ما تقدم [في نحو مَسْتُ وأَحَسْتُ وظِلْتُ] من المضاعف والأصل في

أحست أَحْسَسْتُ لا كرمت فحذفت السين الأولى بعد نقل حركتها الى الحاء وأصل الآخرين مَسِسْتُ وظَلِلْتُ كلاهما

على فَعِلْتُ بكسر العين ويجوز في نحوهما حذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء وبدون النقل فيقال على الأول مِسْتُ

وظِلْتُ بكسر الأول وعلى الثاني بفتحه وقرئ قوله تعالى وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ بفتح القاف وبكسرها فجعله بعضهم من

المضاعف من قرّ بالمكان يَقَرّ بفتح القاف أو كسرها والأصل إقْرَرْنَ بصيغة الأمر بفتح الراء أو كسرها فنقلت فتحة الراء

وكسرتها الى القاف وحذفت إحدى الرائين واستغنى عن همزة الوصل وبعضهم جعله على قراءة الفتح من الأجوف من

قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة للأكمة لاجتماعها وعلى قراءة الكسر من المثال على أنه من الوقار بمعنى الثبات والرزانة

يقال وقر يقر وقاراً [و] جاء غير ما تقدم أيضاً في [إِسْطَاعَ] بكسر الهمزة الوصلية يَسْطِيعُ بفتح حرف المضارعة والأصل

وَسْطِيعُ وَجَاءَ يَسْتِيعُ وَقَالُوا بَلْعَنْبَرِ وَعَلْمَاءِ وَمِلْمَاءِ فِي بَنِي الْعَنْبَرِ وَعَلَى الْمَاءِ وَمِنَ الْمَاءِ وَأَمَّا نَحْوُ

يَتَسِعُ وَيَتَقِي فَشَاذٌّ

اسطاع يسطيع حذفت تاء الاستفعال لاستثقال اجتماعها مع الطاء واختير حذفها لزيادتها وأصالة الطاء وهو

كثير فصيح [وجاء] في كلامهم في استطاع يستطيع [استاع] بكسر الهمزة [يستيع] بفتح حرف المضارعة واختير

بقاء التاء عند استثقال اجتماعها مع الطاء ليكون ما يقع بعد السين مناسبا لها في الهمس وجوز سيبويه

أن يكون من حذف التاء وقلب الطاء تاء ليناسب السين في الهمس وأما أسطاع يسطيع بفتح الهمزة للقطع

في الماضي وضم حرف المضارعة فمن أطاع يطيع من باب الأفعال كما مر في ذي الزيادة [وقالوا بلعنبر و

علماء] بفتح العين كما في قوله ؛ غداة طفت علماء بكر بن وائل ؛ وعاجت صدور الخيل شطر تميم ؛ [وملماء]

بكسر الميم [في بني العنبر وعلى الماء ومن الماء] قال سيبويه وهذا التخفيف قياس في أسماء القبائل التي تظهر معها

لام التعريف نحو بلحارث بخلاف ما يدغم فيه نحو بني النضير وبني النجار فلا يقال بلنضير وبلنجار ويقال طفا على

الماء بالفاء اذا علا عليه وعاجت مالت والشطر الجانب والطفو على الماء كناية عن صيرورتهم مقتولين فان

الميتة تطفو على الماء [وأما نحو يتسع ويتقي] بفتح حرف المضارعة وتخفيف التاء في يتسع ويتقي بتشديد

ها [فشاذ] لأنه لا امكن التخفيف بالادغام فالعدول الى الحذف مخالف للقياس لكنه مسموع في هذين المضارعين

لكثرة الاستعمال واسم الفاعل منهما متق قياسا وسماعا ومتسع قياسا فقط وفعلوا مثل ذلك في الماضي من يتقي

مع حذف همزة الوصل فيقال تقاه اى اتقاه دون ماضي يتسع والتاء مفتوحة في كل من هذين المضارعين

عند

وقيل ان طفت علماء يذكر في مقام المدح والكشف انهم علوا في العز والمنزلة بحيث لا يعلو عليهم احد كما ان الميتة تعلو على الماء كذا في شرح المفصل ولا يخفى بعده

لانه لا امكن التخفيف بالادغام فالعدول الى التخفيف بالحذف مخالف القياس وذكر جهه انهم لما حذفوا الواو من يتسع ويتقي حملوا يتسع ويتقي عليه جاربردي

وَعَلَيْهِ جَاءَ: تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابِ الَّذِي تَتْلُو: بِخِلَافِ تَخِذَ يَتْخَذُ فَإِنَّهُ أَصْلُ

عند التخفيف وقد تسكن واستدل بتحريكها على أنهما مخففان من يَتَّقِي وَيَتَّسِعُ بالتشديد على يفتعل إذ لو كان

بناؤهما بناءً أصلياً من المجرد لزم تسكين التاء على قياس ما يقع بعد حرف المضارعة في الثلاثي المجرد والمحذوف عند

التخفيف تاء الافتعال عند الزجاج فوزن تَقَى يَتْقِي فَعَلَ يَفْعِلُ والأصل وَقَى يَوْقِي عند المبرد والتاء المنقلبة عن

فاء الكلمة حملاً على المجرد أعني يَسَعُ وَيَقَعُ في حذف الفاء فالوزن تعل يتعل ويقال في الأمر من تقى يتقى تَقِ للمذكر و

تقى للمؤنث ولكون هذا الأمر مأخوذاً من المضارع الذي يفتح فيه التاء لم يحتج إلى همزة الوصل [وعليه ورد]

ما أنشده الجوهري وهو قوله: زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لَا تَنْسَيَنَّهَا: [تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُوا]: قوله زيادتنا

بالنصب على الإضمار على شريطة التفسير وتق أمر كما قلنا والكتاب قسم أي لا تنسين يا نعمان زيادتنا إياك وعهدنا

بك ولا تكن في مقام البغضاء واتق الله فينا بالإنجيل الذي يتلوه فإن النعمان بن المنذر كان نصرانياً وهذا

[بخلاف تَخِذَ] كَعَلِمَ في الماضي كما في قوله لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا في قراءة أبي عمرو وابن كثير [ويَتْخَذُ] كيَعْلَمُ

في المضارع [فإنه أصل] موضوع في نفسه بمعنى أَخَذَ يَأْخُذُ كما قال الفارسي بقرينة التزامهم كسر العين في

الماضي وفتحها وسكون التاء في المضارع ولو كان مخفف إِتَّخَذَ يَتَّخِذُ لكان المناسب فتح العين في الماضي وكسرها

في المضارع ومجيء تحريك التاء فيه كما في تقى يتقى على ما هو الأصل المأخوذ منه وهو افتعل يفتعل وقال الجوهري

أن إِتَّخَذَ افْتَعَلَ من الأخذ ولكثرة استعماله توهموا أن التاء أصلية فقالوا تَخِذَ يَتْخَذُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ وعلى هذا فالأصل

إِئْتَخَذَ بهمزتين وقلبت الثانية ياء على قياس تخفيف الهمزة الساكنة المكسور ما قبلها ثم الياء تاء وادغمت كما

وَاسْتَخَذَ مِنْ اِسْتَتْخَذَ وَقِيلَ اِبْدَالٌ مِنْ تَاءِ اِتَّخَذَ أَشَذُّ وَنَحْوُ بَشَّرُونِي وَيُبَشِّرُونِي وَاِنِّي قَدْ تَقَدَّمَ

فى اِتَّعَدَ وَاِتَّسَرَ وتخدشه أنّ قلب الياء المنقلبة عن الهمزة فى افتعل كَاِيتَزَرَ تاءً خلاف القياس كما مرّ فى الأعلال

والتزام أنّه من الشواذ المطردة الفصيحة كعور مع امكان أن يكون تخذ أصلاً ويكون اِتَّخَذَ على افتعل

مأخوذاً منه على القياس كَاِتَّجَرَ من التِّجَارَةِ لأنّه خلاف الظاهر وقيل اِتَّخَذَ من الوَخْذِ بالواو بمعنى الأخذ

فالمقلوبة الى التاء للادغام فى تاء الافتعال هى الياء المنقلبة عن الواو لا عن الهمزة وهو قياس كَاِتَّعَدَ

وتخدشه عدم ثبوت الوخذ فى اللغة [وَاِسْتَخَذَ] بالسين الساكنة وتاءٍ واحدةٍ كما حكاه سيبويه

مأخوذ [من اِسْتَتْخَذَ] بتائين على اِسْتَفْعَلَ من تَخِذَ يَتْخَذُ فحذفت احدى التائين تخفيفاً وهو شاذّ

لأنّ القياس فى مثله اثبات التائين كَاُسْتُتْبِعَ وَاِسْتَتَابَ مع أنّه لم يظفر بِاُسْتَتْخِذَ على اِسْتَفْعَلَ فى كلامهم

[وقيل] مجئ السين فى اِسْتَخَذَ بتاءٍ واحدةٍ [ابدالٌ من تاءٍ] ما هو بمعناه وهو [اِتَّخَذَ] بالتشديد على

افتعل كما مرّ لتشاركهما فى الهمس واتّحاد معنى الفعلين وهذا ذكره سيبويه على سبيل الاحتمال وهو

[أشذّ] من جعله مخفّف اِسْتَتْخَذَ كَاِسْتَفْعَلَ لأنّ عادتهم العدول من اجتماع المتقاربين إلى الادغام وهذا

على عكس ذلك ففيه عدول من الأخفّ إلى الأثقل بخلاف الوجه المتقدّم فأنّه جارٍ على التخفيف المطلوب فى لغتهم

وأمّا عدم الظفر بالأصل فكأنّه أهون ممّا لزم فى الابدال لجواز كون رفض الاصل للاستغناء عنه بهذا الفرع لكونه

أخفّ وقد يقع مثله فتأمّل [ونحو تُبَشِّرُونِي] من باب التفعيل [وتبشرونى] من باب الأفعال [وانّى قد

تقدم] فى اللافية فى بحث نون الوقاية وملخّصه أنّ الأصل فى نحو الفعلين نونان هما نون الاعراب ونون الوقاية

وهذه مسائل التمرين معنى قولهم كيف تبنى من كذا مثل كذا هو أى إذا ركبت منها زنتها

وفى انى اننى بنون أخرى بعد المشددة من أن ويجوز فى الجميع الأثبات وحذف نون واحدة تخفيفاً وفى نحو الفعلين وجه ثالث وهو الأدغام وقرء قوله تعالى تأمرونى أعبد بالأوجه الثلثة وههنا قد تم الكلام فى أحوال الأبنية * [وهذه] التى تذكر [مسائل التمرين] مصدر مرّنه على الشيئ عوّده عليه وهذه فى التصريف كالأخبار بالذى فى علم الاعراب والغرض منها تمرين المتعلم ليعتاد التصرف فى الأبنية لمعرفة احوالها فيسئلونه عن كيفية بناء مثل لفظ من أبنية العرب من لفظ عربى آخر لأن الغرض هو التدرب لمعرفة لغتهم وليس الغرض بناء لفظ للأستعمال كذا قال سيبويه فلا يجب كون ما يبنى مما ثبت بنائه عن العرب كما توهمه بعضهم وزاد الأخفش فجوز صوغ وزن لم يثبت فى لغة العرب بوجه من الوجوه مثل وزن جعفر بكسر الحرف الثالث ووزن جالينوس سواء كان على فاعيول أو فاعلول فأن شيئاً منهما لم يثبت فى لغتهم فيقال لو ثبت مثل هذا فى لغتهم كيف ينطق به من لفظ كذا وما جوزه أبلغ فى التدرب ورياضة النفس وإن كان قول سيبويه أقيس على ما يقال وتوضيح معنى العبارة الشايعة عندهم فى السؤال عن التمرين هو أن [معنى قولهم] فى السؤال عند التمرين [كيف تبنى من كذا مثل كذا هو] أنك [إذا ركبت منها] أى من الكلمة التى عبر عنها بكذا أولا وتسمى فرعاً [زنتها] أى زنة الكلمة التى عبر عنها بكذا ثانياً وتسمى أصلاً بالتسوية بينهما فى الحركات والسكنات والزيادات والترتيب بين الزوائد والأصول [وعملت ما يقتضيه القياس] بالنظر الى الفرع الذى تريد بنائه [كيف تنطق به] أى بهذا المركب الفرعى المعمول فيه مقتضى القياس وإن حصل فيه مخالفة لما بنى هو على مثله أعنى الأصل لأقتضاء حروف أحدهما فى تركيبه من الحذف والأدغام ونحوهما ما لا يقتضيه حروف الآخر ومن ثم إذا بنى من الرمى مثل أشدّ بضم الشين وتشديد الدال يقال ارمى بكسر الميم لكونها

وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنْ تَزِيدَ وَتَحْذِفَ مَا حُذِفَ فِي الْأَصْلِ قِيَاساً وَقِيَاسُ آخَرِينَ أَنْ تَحْذِفَ الْمَحْذُوفَ قِيَاساً أَوْ غَيْرَ قِيَاسٍ

قبل الياء وإن كان ما يوازنه من الأصل مضموما وليس فيه ادغام لعدم المثلين فيه وإن كان في الأصل فهذا معنى تلك العبارة التي يذكرونها في السؤال التمرين عند الجمهور [وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنْ تَزِيدَ] في بيان معناها على ماذكر قولك [و حذفت] من الفرع [ما حذف من الأصل قياسا] وإن لم يتحقق سبب حذفه في الفرع فمعناها عنده اذا ركبت منها زنتها وعلت مقتضى القياس وحذفت ما حذف في الأصل قياسا كيف تنطق به وأما المحذوف من الأصل على خلاف القياس فلا تحذفه من الفرع [وقياس] قول قوم [آخرين] أن تزيد فمعناها على ماذكر من قول أبي علي قولك [أو غير قياس] بأن يقال اذا ركبت منها زنتها وحذفت ما حذف من الأصل قياسا أو غير قياس كيف تنطق به فالخلاف إنما هو في الحذف و في حكم الزيادة التابعة له بأن يكون عوضا عن المحذوف كهمزة الوصل من إسم وأما غيرها من الزيادات فلا خلاف في اعتبارها في الفرع كما هي في الأصل ولا في أنه يقلب فيه الحرف المقلوب في الأصل وليعلم أنه لابد في التمرين من إختلاف الصيغتين فلا يقال كيف تبني من ضرب خرج إذ لا يتغير شيء وكذا لابد من الاختلاف في الأصل فلا يقال كيف تبني من ضرب مثل يضرب بل يقال كيف يكون مضارع ضرب وهكذا وأنه لا يبني من رباعي ثلاثي ولا من خماسي رباعي أو ثلاثي لاحتياجه إلى حذف بعض الحروف فيكون هدما لا بناء على ما قيل ويبنى مثلهما من الثلاثي ويكرر ما هو لام الفرع عند بناء مثلهما منه لتكررهما في زنتهما وتدغم ان تحقق شرطه كما اذا بني من ضرب مثل قرطعب فيقال ضربب بثلاث موحدات على عدد لامات الخماسي مع ادغام الثانية لسكونها في الثالثة وفي بناء مثل سفرجل منه يدغم الأولى في الثانية بخلاف ما اذا بنى منه مثل جعفر فأنه يقال ضربب بوحدتين بدون الادغام لتحرك الأولى مسبوقة بساكن صحيح واذا بنى مثل قرطاس يقال ضرباب واذا بنى منه مثل إقشعر وأصله إقشعرر برائين فعند سيبويه والمازني وحكاه عن النحويين يقال إضربب بإدغام الأولى

الساكنة

فمثل مُحَوِيٍّ من ضرب مُضَرِّبِيٌّ وقال أبو علي مُضَرِيٌّ ومثل إسم وغد من دعا إِدْعٌ ودُعْوٌ ودَعْوٌ لا إِدْعٌ ولا دَعٌ خلافاً للآخرين ومثل صحائف من دعا دعايا بالإتفاق إذ لا حذف في الأصل

الساكنة في الثانية وتخفيف الثالثة على افعلّل بتشديد اللام الأولى عند الأخفش يقال إضربب بتخفيف الموحدة الأولى وفتحها وتشديد ما بعدها ليكون لا للملحق به نحو اقشعرّ وإذا بنى مثل ما يحصر حروفه في الأصول من لفظ مشتمل على الزيادة حذفت الزوائد كما إذا بنى من مستغفر مثل فلس فيقال غفر إذا عرفت هذا [فمثل مُحَوِيٍّ] في النسبة إلى المحيى اسم فاعل من حيّى تحية إذا بنى [من ضرب] هو [مُضَرِّبِيٌّ] بالحاق ياء النسبة على المضرب الذي هو اسم فاعل من ضرّب من باب التفعيل فلا يحذف منه اللام المحذوفة في محوي لأن حذفها منه لاجتماع الياءات كما مرّ في النسبة وهو مفقود في حروف مضرب هذا على قول الجمهور [وقال ابو علي] والآخرون أن مثل محوي من ضرب [مُضَرِيٌّ] بحذف اللام المحذوفة من محوي قياساً [ومثل اسم وغد من دعا] هو [إِدْعٌ] بكسر الدال [ودُعْوٌ] بضمها وسكون العين على التقديرين إذا بنى مثل اسم فان أصله سِمْوٌ أو سُمْوٌ بكسر السين أو ضمها وسكون الميم على التقديرين [ودَعْوٌ] بفتح الدال وسكون العين إذا بنى منه مثل غد فأن أصله غَدْوٌ بفتح الاول وسكون الثاني فهذه الثلثة هي التي يبنى من دعا مثل اسم [وغد لا إِدْعٌ] بكسر الهمزة وسكون الدال إذا بنى منه مثل اسم [ولا دَعٌ] بفتح الدال إذا بنى مثل غد لأن حذف اللام من اسم وغد على خلاف القياس وهمزة الوصل عوض عن المحذوف و ليس في تركيب دعو ما يقتضي شيئاً من ذلك هذا عند الجمهور وأما على [خلافاً للآخرين] الذين يحذفون من الفرع ما حذف من الأصل قياساً أم غير قياس فأن المبنى من دعا مثل اسم عندهم هو إِدْعٌ لحذف اللام فيه على غير القياس والتعويض عنها بعد أسكان الفاء بهمزة الوصل كما في اسم والمبنى منه مثل غد هو دع [ومثل صحائف من دعا] هو [دعايا باتفاق] من الجميع [إذ لا حذف في الأصل] وهو صحائف وقد عرفت أن الخلاف إنما هو في الحذف والزيادة المعوضة عن المحذوف فالاتفاق حاصل على أن مثل صحائف

ومثل عنسل من عمل عنمل ومن باع وقال بنيع وقنول باظهار النون فيهن للالباس بفعّل ومثل قنفخر

من عمل عنملّ ومن باع وقال بنيعّ وقنولّ بالاظهار للالباس بعلكّد فيهن ولا يبنى مثل جحنفل من كسرت أو جعلت

من دعا هو دعايو فاذا عمل فيه مقتضى القياس وذلك بأن قلبت الواو بعد الكسرة ياء ثم اذا حصل دعائي قلبت الهمزة ياء والياء الفا حصل دعايا كما في الاعلال من نحو خطايا ومطايا [و] عند الجميع [مثل عنسل] على فنعل [من عمل] هو [عنمل] بزيادة النون المزيدة لغير التعويض في الأصل وهو عنسل في موقع زيادتها فيه [و] مثل عنسل [من باع وقال بنيع وقنول] بزيادة النون فيهما في موقع زيادتها فيه مع الاتيان بالياء والواو بعدها لعدم الموجب للقلب الفا لسكون ما قبلها ثم ان القياس في النون الساكنة مع الميم والواو والياء وان كان هو الادغام مع الغنة لكنك تقول هذه الثلثة [باظهار النون فيحس بها] أي يقع الاحساس بها بحاسة السمع [للالباس بفعّل] بتشديد العين لو ادغمت فيهن لوقوع الحرف المضعف في موقع العين عند الادغام فلا يدرى أنها على مثال عنسل وقد مر أنه لا يدغم أحد المتقاربين في الآخر عند اللبس [ومثل قنفخر] من الرباعي المزيد فيه النون للالحاق بقرطعب ووزنه فنعلّ بتشديد اللام وحركات قرطعب وسكناته اذا بنى [من عمل] هو [عنملّ] بزيادة النون في موضع زيادتها فيه وتشديد اللام وتلك الحركات والسكنات [و] مثله [من باع وقال بنيعّ وقنولّ] بالنون وتشديد اللام على تلك الهيئة [بالاظهار] للنون في الثلثة من غير ادغامها في الميم والواو والياء [للالباس] عند ادغامها فيها [بعلكّد] أي بما يكون على هيئة علكّد بكسر العين وسكون اللام وفتح الكاف وتشديد الدال المهملة [فيهن] أي في الالفاظ الثلثة لوقوع المضعف في موضع العين عند الادغام والعلكّد البعير الغليظ الشديد العنق كذا قيل وقال نجم الأئمة رض العلكّد الغليظ [ولا يبنى مثل جحنفل] بالجيم فالمهملة لغليظ الشفة من الرباعي المزيد فيه النون للالحاق بسفرجل ووزنه فعنلل بحركات سفرجل وسكناته [من لفظ لامه راء أو لام أو نون مثل [كسرت وجعلت]

وسمنت

بالتصحيح واظهار النون في التصحيح لسكون ما قبل حرف العلة واظهار النون عن خوف اللبس بفعّل جاربردي

لِرَفْضِهِمْ مِثْلَهُ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبْسٍ وَمِثْلُ أُبْلُمٍ مِنْ وَأَيْتُ أُوْءٍ وَمِنْ أَوَيْتُ أُوٌّ مُدْغَمًا لِوُجُوبِ الْوَاوِ

وسمنت [لرفضهم مثله لما يلزم من ثقل أو لبس] اذ لو بنى مثله فأمّا أن يظهر النون نحو كَنَهْوَر وجَحَنْفَل ٥

فيلزم الثقل وأمّا أن تدغم في الراء واللام بعد قلبها اليهما فيتبع المضعّف موقع اللام الأولى ويلزم الالتباس بما هو على

زنة فَعَلَّ بتشديد اللام الأولى نحو عَمَلَّس للقوى على السير السريع وهذا بخلاف ما ليست لامه راءًا ولامًا أو نونًا فانّه يبنى

منه مثل جَحَنْفَل وتظهر النون حذرًا من اللبس اللازم من الادغام وذلك لأنّ قرب شيئ من مخرج النون ليس كالراء واللام

فلا يستثقل اظهارها مع شيئ كاستثقال اظهارها مع هذين أو مع مثلها وهو النون والمصنف ترك المثال لظهوره

ولا يبنى مثل احرنجم من نحو ما ذكر في أحد قولي المبرد لما في اظهار النون من الثقل وما في ادغامها من زوال هيئة الالحاق

باقعنسس والالتباس بنحو اقشعر ويبنى منه في قوله الآخر مع الادغام لعدم افعلّل بتشديد اللام الأولى فيعلم أنه في

الأصل على زنة الالحاق وهو افعنلل واعترض عليه بأنه يلتبس عند الادغام بنحو اضربّ اذا بنى من ضرب مثل اقشعرّ على

قول سيبويه والمازني كما تقدم ولعله لم يلتفت الى ذلك لأنه غير مرضي عنده ولا يبنى مثل قنطار مما عينه لام أو راء

أو نون نحو علم وضرب وغنم لما ذكر من لزوم الثقل أو اللبس على الوجه المذكور وبالاستنباط مثل ما ذكرنا من الحكم المذكور

[ومثل أُبْلُمٍ] بضم الهمزة الزائدة واللام وسكون الباء للوحدة بينها الورق شجر المقل اذا بنى [من] قولك [وَأَيْتُ] اذا وعدت

هو [أُوْءٍ] بضم الهمزة الأولى وسكون الواو وكسرة الهمزة الثانية وتنوينها رفعًا وجرًا والأصل أُوْأُيٌ بضم الهمزة

الأولى الزائدة والثانية الأصلية أيضًا وياء بعدها هي لام الكلمة فقلبت ضمة الثانية كسرة لوقوعها قبل الياء

في الطرف كما في الترامي ثم حذفت الياء باعلال قاض رفعًا وجرًا [و] مثل أبلم اذا بنى [من أَوَيْتُ] الى المنزل بتقديم

الهمزة على الواو هو [أُوٌّ] بضم الهمزة حال كونه [مدغمًا] مشتملًا على ادغام الواو وذلك [لوجوب] حصول [الواو]

المنقلبة عن الهمزة فيه وذلك لأن أصله أُأْوُيٌ بهمزة مضمومة مزيدة في أوله كما في أبلم وهمزة أخرى أصلية

وإذا بنيت مثل أُبْلُم وهو خوص المقل من وأيت من الوأي وهو الوعد قلت أُوْءٍ والأصل أُوْأُيٌ قلبت الضمة كسرة كما قلبت في الترامي فصار أُوْإِيٌ ثم أعل اعلال قاض فقيل أُوْءٍ جاربردي

قال في القاموس الأبلم الغليظ الشفتين وبقلة لها قرون كالباقلي وخوص المقل ويثلث أوله انتهى والمقصود الغم

وإذا بنيت مثل أبلم من أويت قلت أُوٌّ بالادغام والأصل أُأْوُيٌ قلبت الهمزة الثانية واوًا لاجتماع الهمزتين ثم ادغمت الواو المبدلة من الهمزة التي هي الفاء في الواو التي هي العين ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة كما في أُدْلٍ فصار أُوِّيٌ ثم أعل اعلال قاض فقيل أُوٌّ وهذا بخلاف تُوْؤِي فان أصله تُؤْوِي فانه اذا قلبت فيه الهمزة واوًا فالصحيح أن لا يدغم ههنا وجب الادغام لاجتماع الهمزتين فوجب القلب في مثل أُوّ وأوجب لاجتماع الهمزتين فوجب الادغام وفي تؤوي ليس القلب بواجب فلم يجب الادغام بقلب أوى فلان الى العدم فنزلة يأوي وأويا على قول جاربردي

أي قلب الواو همزة

بخلاف تُوْوِي ومثل إِجْرِدٍ من وَأَيْتُ إِيْءٍ ومن أَوَيْتُ إِيٌّ فيمن قال أُحَيٌّ ومن قال أُحَيٍّ قال إِيٍّ ومثل إِوَزَّةٍ من وَأَيْتُ إِيَأَّةٌ

ساكنة بعدها واو مضمومة وياء بعدها ويجب قلب الهمزة الثانية واوا لاجتماع همزتين في كلمة أولها مضمومة كما في أومن على ما مرّ في تخفيف الهمزة فيجتمع واوان مع سكون الأولى فيجب الإدغام ثم أبدلت ضمة الواو المشددة كسرة كما في الترامي وحذفت الياء رفعا وجرا بإعلال قاض وهذا في وجوب الإدغام لأنه [بخلاف تُوْوِي] ٥ بواوين في مضارع آوى كأكرم فإن أصله بهمزة واحدة ساكنة قبل الواو وقلبها واوا وإنما هو على سبيل الجواز فالواو الأولى المنقلبة عنها العدم وجوب حصولها لأنها غير مستقرة الوجود فلا يجب الإدغام بل الفصيح عدمه [ومثل إِجْرِدٍ] بكسر الهمزة الزائدة والراء المهملة بينهما الجيم الساكنة وفي آخره الدال المهملة وهو نبت يدل على الكمأة إذا بنى [من وَأَيْتُ] هو [إِيْءٍ] بهمزة مكسورة وياء ساكنة بعدها همزة أخرى مكسورة منونة وأصله إِوْأِيٌ بهمزتين ٥ مكسورتين بينهما الواو الساكنة وفي آخره الياء فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وحذفت الياء الأخيرة بإعلال قاض رفعا وجرا تقول هذا إِيْءٍ ومررت بإِيْءٍ ورأيت إِيْئِياً [و] مثله [من أَوَيْتُ] هو [إِيٌّ] بكسر الهمزة وتشديد الياء المنونة المضمومة رفعا وأصله إِأْوِيٌ بهمزة مزيدة مكسورة في أوله كما في إجرد وأخرى ساكنة بعدها واو مكسورة بعدها الياء فقلبت الهمزة الثانية ياء وجوبا كما في ايت على قياس تخفيف الهمزة فقلبت الواو ياء المخففة فاجتمعت ثلث ياءات فحذفت الأخيرة حذفا اعتباطيا غير إعلالي وأعربت المشددة على حسب العوامل [في] قول [من قال] في تصغير أحوى [أُحَيٌّ] بالإعراب على حسب العوامل لجعله حذف الياء الأخيرة عند اجتماع الثلث إعلاليا كقاض [قال] هيهنا في الرفع والجر [إِيٍّ] بكسر المشددة المنونة وقد مر التفصيل في التصغير [ومثل إِوَزَّةٍ] بكسر الهمزة الزائدة وفتح الواو والزاي المشددة المفتوحة لطير من طيور الماء يقال له البط أيضا إذا بنى [من وَأَيْتُ] هو [إِيَأَّةٌ]

بهمزة

وَمِنْ أَوَيْتُ إِيَّاةٌ مُدْغَمًا وَمِثْلُ إِطْلَخَمَّ مِنْ وَأَيْتُ إِيَأَيًّا وَمِنْ أَوَيْتُ إِيْوَيًّا

بهمزة مكسورة وياء ساكنة بعدها همزة ممدودة بعدها تاء التأنيث وان خالف إِوَزَّة في الصورة لأن أصل إوزة
إِوْزَزَة بمعجمتين وسكون الواو وقبلها على إِفْعَلَة كأصبعة فاجتمع مثلان فادغمت المعجمة الأولى بعد نقل فتحها إلى الواو
في الثانية والمبنى مثلها بالنظر إلى أصلها كما هو المعتبر في بناء المثل من الشيء من أَوَيْتُ إِأْوَيَة فقلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وليس فيه ما في الأصل من المثلين حتى يدغم [و] مثلها
اذا بنى [من أَوَيْتُ إِيَّاةٌ] حال كون هذا المثل المبنى منه [مُدْغَمًا] مشتملا على ادغام الياء وأصلها إِأْوِيَة بهمزة زائدة
مكسورة وأخرى ساكنة وواو مفتوحة بعدها الياء على هيئة ما هو الأصل فقلبت الهمزة الثانية ياء كما أيت
ثم الواو ياء وادغمت بإعلال سيد فحصل إِيَّيَة بياء مشددة مفتوحة بعدها مخففة مفتوحة أيضا فقلبت
المخففة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [ومثل إِطْلَخَمَّ] الليل بإهمال الطاء وإعجام الخاء وتشديد الميم إذا أظلم وأسود
اذا بنى [من وَأَيْتُ] هو [إِيَأَيًّا] بهمزة مكسورة وياء ساكنة مخففة وهمزة أخرى مفتوحة وياء مشددة بعدها ألف
وان خالف إِطْلَخَمَّ في الصورة وأصله إِوْأَيَيٌ بهمزة مكسورة فواو ساكنة فهمزة أخرى مفتوحة فثلث ياءات
أولها ساكنة والأخريان المفتوحتان على زنة أصل إطلخم قبل الادغام وهو إِطْلَخْمَمَ بميمين بعد الخاء الساكنة فقلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وادغمت الياء الأولى الساكنة من الثلث المجتمعة في الثانية وقلبت الثالثة ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها [و] مثل اطلخم اذا بنى [من أَوَيْتُ] هو [إِيْوَيًّا] على زنة أيأيا فيما تقدم لأن أصله الكائن كإطلخم
إِأْوَيَيٌ بهمزتين وواو مفتوحة بعدها ثلث ياءات على الوجه المتقدم فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها ولم يقلب الواو بعد الياء الساكنة المنقلبة عنها ياء بإعلال سيد لعروض الياء لحدوثها بالوقوع بعد الهمزة
الوصلية المكسورة التي هي في معرض الزوال في الدرج وإعلال الياءات كما مر ومثل إطلخم من غزا هو أغزوا على هيئة

أي وقعا فصار إيوية قلبت الواو ياء ح

بهمزة مكسورة ثم ياء ساكنة ثم واو مفتوحة ثم ياء مشددة ثم ألف ح

• وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ مَاشَآءَ اللّٰهُ مِنْ أَوْلَقٍ فَقَالَ مَا أَلَقَ الْإِلَاقُ

ايويا فى الحركات والسكنات وأصله اغزوو بثلث واوات واعلالها لاليارات الثلث المذكورة وقس على هذا

فى مثل ماذكر يضطر الى اعلالين فصاعداً واتفاق ذلك فى مثله ليس بمناف لأستكراهه ورجحان العدول عنه مهما

أمكن ومن ثم بنى عليه كثير من المطالب فى الأبواب المتقدمة [وسئل ابو على] الفارسى [عن مثل ماشاء الله] كيف يبنى

[من أولق فقال] أبو على فى الجواب المبنى منه مثله هو [ما ألق الإلاق] لأن ما كلمة موضوعة على حرفين

فلا يمكن بناء مثلها من أولق لأن اعتبار مثل ذى الحرفين من ذى الثلثة فما فوقها إنما يكون باسقاط بعض الحروف

عنه بالكلية وهو هدم لابناء وهذا بخلاف ماحذف لأعلال يقتضيه مع إعتباره فى أصل البناء والواو مزيدة

فى أولق فالمبنى من اصوله كأصل شاء هو ألق على فعل بالكسر والمبنى منها كالأصل فى الله هو الالاق فأن أصله

الإله على أنه فعال بمعنى المألوه من اله بمعنى عبد ثم إن حذف الهمزة وان جعلناه على قياس تخفيفها بنقل حركتها

الى ما قبلها لكن غلبة الحذف التى إتفقت فيه ليست بقياس فالحذف الواقع فيه كأنه ليس بقياس لكونه على وجه

الغلبة الخارجة عن القياس وكذلك الأدغام الواقع فيه ليس بقياس لأنه إدغام مثلين متحركين فى كلمتين قد عرض

التقائهما فأن لام التعريف كلمة برأسها وتحركت بالحركة المنقولة من الهمزة فلذلك لم يعتبر الحذف والأدغام فى الالاق

المبنى كأصله فأنه إنما يحذف من الفرع ماحذف من الأصل قياساً لا غيره وهذا غاية التوجيه وهو كما ترى فلأنه

ان ثبت أن الالاق فى كلامه بأثبات الهمزة نظراً إلى الأحتمال الأخرى فى حذف همزة الله من كونه على غير القياس ٥

بأن يكون بدون نقل حركتها ويكون الأدغام قياساً لسكون اللام الأولى وقد جوز بعضهم كون الالاق فى

العبارة المنقولة عنه محذوف الهمزة بعد نقل حركتها للتخفيف بدون الأدغام فان صورة الحذف والأثبات

فى كتابة مثله واحدة وانما التفاوت فى التلفظ كما فى كتابة قد أفلح والأحمر مع جواز الوجهين فتأمل ثم إن هذا

بالنظر

وَاللَّاقُ عَلَى اللَّفْظِ وَالْأَلُقُ عَلَى وَجْهٍ بَنَى عَلَى أَنَّهُ فَوْعَلٌ وَأَجَابَ فِي بِاسْمٍ بِإِلْقٍ أَوْ بِأُلْقٍ عَلَى ذَلِكَ

وَسَأَلَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ مُسْطَارٍ مِنْ آأَةٍ

بالنظر الى الاصل في لفظ الله [و] المبنى من لفظ أولق مثله هو [اللاق] بحذف الهمزة وادغام اللامين

اذا بنى منه مثله [على اللفظ] بان يكون لفظه مساوياً للفظه [و] قال أبو على أيضاً ان المبنى مثل ما شاء الله

من أولق هو [ما الق الالق على وجه] آخر جوزه سيبويه في لفظ الله وهو أن يكون أصله لاه وأصله

ليه بالتحريك فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وعرف باللام وجرى مجرى الأعلام كالنجم والصعق وهو

من لاه يليه اذا استتر فالمبنى من أصول أولق مثل لاه هو ألق بالتحريك ويعرف باللام وليس فيه موجب

للقلب والادغام فيبقى على حاله و [بنى] أبو على جميع الأوجه الثلثة المذكورة [على انه] أعنى الأَوْلَق [فَوْعَلٌ]

في الوزن بزيادة الواو كجوهر لانه لو بنى على انه أفعل كأحمر على أصالة الواو وزيادة الهمزة لقال ما ولق الوَلْق

على الأصل و ما ولق اللّاق على اللفظ بحذف الواو كالهمزة من الاله والادغام وما ولق الولق على الوجه الذى

جوزه سيبويه [وأجاب] أبو على [فى باسم] بالباء الجارة اللاحقة على لفظ الاسم أن المبنى مثله من أولق

هو [بإلق] بكسر الهمزة [أو بأُلق] بضمها وسكون اللام بعدها على التقديرين على خلاف القولين في أصل

إسم انه سمو بكسر السين أو ضمها وحذف اللام ليس بقياس وكذا تعويض همزة الوصل فيه ليس بقياس فلم

يعتبره وهذا الذى ذكره أيضاً مبنى [على ذلك] الذى ذكر من ان الأولق فوعل اذ لو كان أفعل فالمبنى مثل

باسم منه هو بولق بكسر الواو وضمها والمبنى منه مثل باسم عند الآخرين هو بلق بحذف الفاء سواء كان على فوعل

أم أفعل [وسأل أبو على بن خالويه عن] بناء [مثل مُسطار] بالميم المضمومة والمهملات لضرب من الخمر [من

آأة] بهمزة ممدودة بعدها همزة أخرى واحدة آء بدون التاء لضرب من الشجر ولحكاية بعض الاصوات والألف

بالألف الممدودة والهمزة المفتوحة بثمرة چاپ پر كر

(حاشية: انه من النوادر لاتحاد الفاء واللام فيه مثل سلس وقلق وهو غير مخصوص اذ كان الفاء واللام همزتين)

فظنه مفعالا وتحير فقال مسآء فأجاب على أصله وعلى الأكثر مستاء

فيها منقلبة عن الواو كغيرها من الألفات المجهولة الأصل حملا على الأغلب في الأجوف وأصله أوأة بالتحريك

وتصغيرها أويأة [فظنه] ابن خالويه [مفعالا] بضم الميم على أنه من سطر والسين أصلية والهمزة لام الكلمة

والألف للإشباع كما في ينباع [و] مع ذلك [تحير] في الجواب فجمع بين الظن الفاسد والحيرة في الجواب والمقصود

زيادة الطعن عليه ويحتمل أن يكون المراد أنه ظنه مفعالا ولهذا تحير في الجواب إذ بناء مثله منها على تقدير كونه ٥

مفعالا واعتبار تخفيف الهمزة وعدمه لأنه أصعب من بنائه منها على التقدير الآخر الذي يذكر فتأمل [فقال] أبو

علي ان المبني من آءة مثله [مسآء] بميم مضمومة وسين ساكنة وهمزة ممدودة بعدها همزة أخرى وذلك لأن

مسطارا مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من أسطار يسطير كأسطاع يسطيع من باب الاستفعال واسم مفعول

منه كذا قال نجم الأئمة رض يقال اسطار الشيء اذا سطع وانتشر واسطاره غيره أي طيره قال عنترة بن شداد

العبسي ÷ متى ما تلقني فردين ترجف ÷ روانف اليتيك وتستطارا ÷ وسمي به الخمر لغليانها وأصله مستطير

كمستخرج بكسر الراء فقلبت الياء بعد نقل فتحها الى ما قبلها ألفا وخفف بحذف تاء الاستفعال كأسطاع فالمبني من آءة

مثل مسطار بالنظر الى أصله مستآء بالسين والتاء والمد والهمزة كمستطاع ثم حذفت تاء الاستفعال فحصل مسآءة

بعد نقل حركتها الى ما قبلها وقلب الاولى

كما قال [فأجاب] أبو علي في هذه المسئلة [على أصله] الذي ذكر من أنه يحذف من الفرع ما حذف قياسا من الأصل

ولأنه زعم أن حذف تاء الاستفعال الواقعة قبل الطاء قياس كما في اسطاع فاعتبر حذفها من مسآء كما في مسطار

[وعلى الأكثر] وهو أن لا تحذف من الفرع ما يقتضيه في نفسه من غير أن يجعل تابعا للأصل يقال [مستاء]

باثبات تاء الاستفعال لعدم مقارنتها للطاء فيها مع أن كون حذفها مع الطاء قياسا كما زعمه غير مسلم

واعترض عليه المصنف في الشرح المنسوب اليه بأنه لا يبني ما ألحق الا الالحق باثبات الهمزة في مثل ما سأله

لأنها

وَسَأَلَ إِبْنُ جِنِّي إِبْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوْكَبٍ مِنْ وَأَيْتُ مُخَفَّفًا مَجْمُوعًا جَمْعَ السَّلَامَةِ مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَحَيَّرَ أَيْضًا فَقَالَ إِبْنُ جِنِّي أَوَيَّ وَمِثْلُ عَنْكَبُوتٍ

لأنها حذفت من الأصل قياساً فإن قال أنه غير واجب قلنا فكذلك حذف التاء في مستطار غير واجب ثم اعتذر له بعد الاعتراض بأنه لعله أجاب بستاء بإثبات تلك التاء فوقع حذف الضمير الذي هو علامتها في الكتابة وسرى الوهم وقد تقدم الكلام في منظور أبي على في الالات فتذكر وقيل ان مسطار ليس بعربي بل رومي معرب ويقال مصطار بالصاد المهملة أيضاً وزعم بعض اللغويين أنه عربي على مفعال بكسر الميم والسين فيه أصلية فالمبني مثله من مادة ميواء ان خففت الهمزة وأصله ماواء بالهمزة الساكنة والواو التي هي أصل الألف منها فقلبت الهمزة ياء لسكونها بعد الميم المكسورة وان لم يخفف فمآواء بالهمزة [وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كوكب] اذا بنى [من وأيت] حال كونه [مخففاً] من حيث الهمزة معمولاً فيه حكم تخفيفها [مجموعاً جمع السلامة] بالواو والنون والياء والنون [مضافاً الي ياء المتكلم فتحير] ابن خالويه في جوابه [أيضاً] كما تحير في جواب أبي علي [فقال ابن جني] المبني مثله كذلك منهم هو [أوَيَّ] بالهمزة والواو المفتوحتين والياء المشددة وأصله وَوْأَى بواوين وهمزة على فوعل فقلبت الياء ألفاً لأنفتاح ما قبلها وقلبت الواو الأولى في أوله همزة كما في أواصل على ما تقدم في الأعلال وخففت الهمزة بحذفها بعد نقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فحصل أوى مقصوراً مثل عصاً وفتى فجمع جمع السلامة وحذفت الألف لملاقاة علامة الجمع الساكنة فحصل أوون ان جمع بالواو ويحصل أوين ان جمع بالياء فأضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون الجمعين وقلبت واو الجمع ان جمع بها ياء بأعلال سيد وأدغمت الياء في ياء المتكلم فحصل أوى كما قال وقد يقال ان قلب الواو الأولى منه همزة ليس بلازم لعروض اجتماع الواوين بزيادة الثانية فعلى هذا يصح أن يقال ووى [ومثل عنكبوت] من الرباعي المزيد في آخره الواو والتاء ووزنه فعللوت على ما ذكره الأكثر اذا بنى [من بعث] هو [بيعوت] بتكرير اللام

القائل هو أبو منصور وذكر ذلك في كتاب علم لبيان العرب

فاذا خففته بنقل حركة الهمزة وحذفها يصير ووي واذا أعللته يصير أوي ثم اذا جمعته جمع السلامة يصير أوون واذا أضفته الى ياء المتكلم سقط النون ويصير أووي ثم أدغمت الواو في الياء فيصير أوي ثم قلبت الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين كما في أواصل فصار أوي جاربردي

ورجح قول الأكثر بأن زيادة النون ثابتة

كما هو المذكور في أكثر الكتب جاربردي

وَمِثْلُ إِطْمَأَنَ إِبْيَعَّ مُصَحَّحًا وَمِثْلُ إِغْدَوْدَنَ مِنْ قُلْتُ إِقْوَوَّلَ وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ إِقْوَيَّلَ لِلْوَاوَاتِ

وَمِثْلُ أُغْدُوْدِنَ أُقْوُوْوِلَ وَأُبْيُوْيِعَ مُظْهَرًا

وزيادة الواو والتاء وان كان عنكبوت من المزيد الثلاثي على فنعلوت كما يشعر به كلام الجوهري كما قيل فمثله من بعث بنيعوت بزيادة النون قبل الياء [ومثل إطمأن] من بعث [إبيعّ] بتشديد العين الثانية على إفعلّ [مصححا] من حيث الياء بمعنى أنه لا إعلال في يائه أصلا لأن أصل إطمأن إطمأنن بسكون الهمزة وفتح النون الأولى فنقلت فتحها الى الهمزة قبلها وادغمت فمثله من بعث هو إبيعع بثلث عينات على هيئة أصل إطمأن فتنقل فتحة الثانية إلى الأولى الساكنة وتدغم في الأخيرة فيحصل عين مشددة من الأخيرتين فالياء متوسطة في أصله بين ساكنين هما الباء الموحدة والعين الأولى وتوسط حرف العلة بين الساكنين مانع من اعلاله كما في إسودّ وابيضّ على إفعلّ بتشديد اللام وزعم المازني أن المثلين المجتمعين إذا سكن أولهما تعين إدغام الأول في الثاني فهيهنا يتعين إدغام العين الأولى في الثانية وابقاء الأخيرة على حالها وان خالفت صورته صورة إطمأن [ومثل إغدودن] على بناء الفاعل على إفعوعل [من قلت إقووّل] بتشديد الواو الثانية لأن أصلها إقووول بثلث واوات على هيئة إغدودن فادغمت الثانية الساكنة في الثالثة [وقال أبو الحسن] الأخفش المبني منه مثله [إقويّل] بتشديد الياء [للواوات] الثلث المجتمعة في أصله وهي مستثقلة فقلبت الأخيرة القريبة من الطرف التي ضعف الأعتناء بها بالتطرف ياء لمناسبتها للواو فاجتمعت الواو الثانية الساكنة والياء مع سكون المتقدم فقلبت أيضا وادغمت [ومثل أغدودن] على البناء للمفعول من قلت [أقوووِل و] من بعث [أبيويع] على أفعوعل حال كون كل منهما [مظهرا] مجردا عن الأدغام [بالاتفاق] فان الأخفش في أقوول مجهولا وافق في ابقاء الواوات عن القلب والأدغام لأن الثانية فيه مدة لسكونها وانضمام ما قبلها

[Marginal notes:] فصار إبيعّ بالياء — فصار إقووّل — بالياء — المجردة

ومثل إغدودن من القول والبيع أقوووِل وأبيويع وأصلها أقوووِل بثلث واوات فادغمت الواو الثانية في الثالثة لسكونها فصار أقووّل وأبيويع بالياء الساكنة قبل الياء ادغمت في الياء وقال أبو الحسن إقويّل وقلبت الواو الأخيرة ياء لأنه قلب الواو الأخيرة للجمع بين ثلث واوات فصار أقوويل ثم قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء وادغمت في الياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحديهما بالسكون فصار إقويّل

قوله مقوي والأصل مقووو قلبت ياء لكراهة اجتماع ثلاث واوات المتطرفة ثم اجتمع الواو والياء وأولهما ساكنة وكسر الواو ياء وادغمت الأولى لمناسبة الياء جاربردي

وَمِثْلُ مَضْرُوبٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَقْوِيٌّ وَمِثْلُ عُصْفُورٍ قُوِيٌّ وَمِنَ الْغَزْوِ غُزْوِيٌّ

ما قبلها فأجريت مجرى الألف في الخفة وعدم التأدية إلى الاستثقال ولمثل ذلك لم تقلب الواو الأولى من ووري همزة على أنه لو ادغمت في الثالثة التبس مجهول فوعل بمجهول أفعول بالتشديد وهكذا لم يقلب الواو من أبيوع ياء على إعلال سيد لكونها مدة [ومثل مضروب من القوة] بتشديد الواو وهو [مقوي] والأصل مقوو بثلث واوات واجتماعها مستكره فقلبت الأخيرة المتطرفة ياء (فصار مقووي) وقيل انها لما قلبت في ماضيه وهو قوي ياء لكونه على فعل بالكسر قلبت في اسم المفعول أيضا اليها حملا للاسم على الفعل وذلك كرضي ومرضي بإعلال المقيس الواجب في اللغة الفصيحة ثم قلبت الواو الثانية المزيدة أيضا ياء وادغمت كما في سيد وقلبت الضمة قبلها كسرة كما مر في الإعلال [ومثل عصفور من القوة [قوي] وأصله قوووو بأربع واوات على فعلول كعصفور فقلبت الرابعة ياء لاستثقالها ثم الثالثة أيضا بإعلال سيد وادغمت وكسر ما قبلها أعني الثانية وادغمت فيه الأولى فحصل قوي بضم القاف وكسر المشددة وتشديد الياء ومثله درهم من القوة هو قيًّا بكسر القاف وتشديد الياء وأصله (الواو) قووو بثلث واوات على هيئة درهم فقلبت الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والأولى ياء لسكونها بعد الكسرة والثانية أيضا قلبت ياء كما في سيد ومثل بيقور منها قيو بالياء المشددة المضمومة أيضا (أو الواو المشددة ع) والأصل قيووو بياء ساكنة وثلث واوات أولها مضمومة والثانية ساكنة فقلبت الأولى ياء مع الإدغام بإعلال سيد وادغمت الثانية في الثالثة ومثل صيرف منها قيا بالياء المشددة والأصل قيوو فقلبت الواو الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والأولى ياء مع الإدغام كما في سيد وقيل ان فيعلا بفتح العين لما كان نادرا في الأجوف يبني من قوي فيعل بالكسر فينقلب الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها في الطرف كما في مصغر أحوى وكذا الأولى بإعلال سيد فيجتمع الياءات الثلث فتحذف الثالثة نسيا فيحصل قي بالتشديد [و] مثل عصفور [من الغزو غزوي]

قوله قووي والأصل قوووو بأربع واوات الأولى عين الكلمة والثانية لام مكررة ادغمت الأولى مدة زائدة والرابعة لام مكررة في الثانية لاجتماع المثلين وأولها ساكن فصار قووو ثم فعل به ما فعل بمقوي كذا في النظامي

فيها لاجتماع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم ابدلت الضمة كسرة فقيل مقوي جاربردي

وَمثل عُضَيّ من قضيت قُضِيّ ومثل قُذَعْمِلَة قُضَيَّة كمُعَيَّة في التصغير ومثل قذعميلة قُضَوِيَّة

بضم الغين وسكون الياءات الثلث فحذف الزاي وكسر الواو المخففة وتشديد الياء وأصله غُزَوْوُوٌ وثلث واوات على فعلول فقلبت الثالثة ياء كراهة اجتماع الثلث ثم الثانية بأعلال سيد وادغمت وكسرت الأولى التي قبلها ومثل عفريت منه غزويت [ومثل عُضَيّ من قَضَيْتُ قُضِيّ] والأصل قُضُيٌّ بضم الضاد فقلبت ضمتها كسرة لوقوعها قبل الياء المتطرفة كما في الترامي مصدر ترامى كتباعد وحذفت بأعلال قاض [ومثل قُذَعْمِلَة] من قضيت هو [قُضَيَّة] بضم القاف وفتح الضاد وتشديد الياء وأصله قُضَيْيِيَة بثلث ياءات على هيئة قذعلة فحذفت الأخيرة استثقالا وادغمت الأولى في الثانية وفتحت لوقوعها قبل تاء التأنيث وهذا [كمُعَيَّة في التصغير] فأنه تصغير معاوية وأصله مُعَيْوِيَة وبعد اعلال سيد حصل مُعَيْيِيَة بثلث ياءات وحذفت الأخيرة وفتحت المشددة الباقية قبل التاء ومثل قذعمل بدون التاء منه هو قُضَيّ بياء مشددة مفتوح ما قبلها وأصله بثلث ياءات فمن قال أحيي بالرفع قال بعد حذف الثالثة هيهنا قضي بالرفع ومن أعتبر في أحي اعلال قاض فكذلك في قُضٍ [ومثل قُذَعْمِيلَة] بالتاء وزيادة المدة قبل اللام اذا بنى من قضيت فهو [قُضَوِيَّة] بضم القاف وفتح الضاد وكسر الواو والأصل قُضَيْيِيَيَة بأربع ياءات والثالثة منها مدة والبواقي كلها لامات لأنها على فعليلة بتشديد اللام الأولى وهو زنة قذعميلة ويستكره اجتماعها فحذف الأولى الساكنة لكونها أضعف من المتحركين وهو ظاهر ومن المدة الساكنة أيضا لما في المدة من القوة والأمتداد في النطق بمصادفة جنس حركتها حتى كأنها في حكم المكرر وحذف الأضعف أسهل وتقلب الثانية واوا كما في أموي في النسبة إلى أمية وتدغم الثالثة في الرابعة ويجوز قُضَيِّيَّة بيائين مشددتين لادغام الأولى في الثانية واسكان الثالثة وادغامها في الرابعة فلا يحذف شيئ للتخفيف بالأدغام وقيل لقوة الاخيرتين بالتضعيف وعدم كون الأوليين في آخر الكلمة حتى يحذف أضعفهما [ومثل حَمَصِيصَة] بالمهملة والميم المفتوحتين وتخفيف

الميم

والأصل قُضَيْيِيَة بثلث ياءات الأولى لام الكلمة والثانية والثالثة لام مكررة فحذفت الياء الأخيرة كما في معية تصغير معاوية عند اجتماع ثلاث ياءات ثم ادغمت الياء الأولى في الياء الثانية چاپرورک

وَمِثْلُ حَمَصِيصَةٍ قَضَوِيَّةٌ فَتُقْلَبُ كَرَحَوِيَّةٍ وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ قَضَوْتٌ وَمِثْلُ جَحْمَرِشٍ قَضْيَيٍ وَمِنْ حَيِّثٍ حَيَّوٍ

الميم كما هو الاكثر والمدة بين الصادين المهملتين لبقلة حامضة تجعل فى الإقط اذا بنى من قضيت فهو [قَضَوِيَّةٌ]

بفتح القاف والضاد وكسر الواو وتشديد الياء والأصل قَضَيِيَيَةٌ بثلث يا ءات على هيئة حَمَصِيصَةٍ [فتقلب]

الاولى [واواً] وتدغم الثانية فى الثالثة [كرحوية] فى نسبة امرأة الى رحى فان أصلها رَحَيِيَةٌ بثلث يا ءات

أولهن اللام والأخيرتان المدغمة إحديهما فى الأخرى علامة النسبة فقلبت الأولى واواً كراهة اجتماعها [ومثل

ملكوت] من قضيت ورميت وغزوت ونحوها [قَضَوْتٌ] ورَمَوْتٌ وغَزَوْتٌ بفتح الأولين وسكون الواو

والأصل قَضَيُوتٌ ورَمَيُوتٌ بضم الياء وغَزَوُوتٌ بضم الواو الأولى كلها على فَعَلُوتٍ فقلبت الياء من الأولين ٥

والواو من الثالث ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفتا بالتقاء الساكنين فوزنها فَعَوْتٌ بحذف اللام

وقال نجم الأئمة رض أن هذا قول بعضهم والأصل فى نحوه إثبات لام الكلمة بأن يقال قَضَيُوتٌ ورَمَيُوتٌ وغزووت

مثلا لخروج الاسم بالزيادة التى فى نحوه عن موازنة الفعل فلا تقلب الواو والياء فيه ألفا [ومثل جَحْمَرِشٍ] من قضيت

هو [قَضْيَيٍ] بفتح القاف وسكون الضاد وفتح الياء الأولى وكسر الثانية مع التنوين وأصله قَضْيَيِيٌ بثلث

يا ءات على فَعْلَلِلٍ كجحمرش فلم يقلبوا الثانية ألفا وان تحركت وانفتح ما قبلها لوقوع زيادتها فى الوسط للالحاق

واعلوا الأخيرة بأعلال قاض وان كانت مزيدة أيضا للالحاق لوقوعها فى الاخر ومنهم من قال أن بناء مثل لفظ من لفظ

آخر فى التمرين ليس معناه الالحاق بل معناه أنه إذا اتفق مثل ذلك اللفظ من حروف كذا كيف ينطق به فلذلك

جوز ان تقلب الثانية الفاً وتحذف الأخيرة نسياً كما فى أصى فى التصغير على رأى وتقلب الثانية واواً لاجتماع

الياءات وتحذف الأخيرة بأعلال قاض ولم يعكس لأن الأخيرة بالحذف والتخفيف أولى كذا قيل فيقال قضيا وان

تقلب الثانية واواً وتحذف الأخيرة باعلال قاض [و] مثل جحمرش [من حَيِيتُ] هو [حَيَّوٍ] بالمهملة

فيقال قضيوا

وَمِثْلُ جِلْبِلَابٍ قَضِيضَاءٌ وَمِثْلُ دَحْرَجْتُ مِنْ قَرَأَ قَرْأَيْتُ

المفتوحة والياء المشددة المفتوحة وكسر الواو مع التنوين رفعاً وجراً ومثل حَيْيَيِيٍ بأربع ياءات على هيئة

جحمرش فأعلت الأخيرة إعلال قاض وقلبت الثالثة واواً لاجتماع الياءات وادغمت الأولى في الثانية فحصل

حَيَوٍ كما قلنا ومنهم من جوز حذف الرابعة نسياً وقلب الثالثة الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فحصل حيًّا بالياء

المشددة والألف ومثل تفاعيل ومفاعيل من نحو حييت حيايي ومحايي بتشديد الياء الثانية ومثله رمائي

ومرامي ويجوز حياوي ومحاوي ورماوي ومراوي بقلب لام الكلمة واواً لاجتماع الثلث كما في سقاوي

في النسبة إلى سقاية وجوز سيبويه حذف إحدى الياءات في نحوها ومثل إشحمان منهما إحيوان وإرموان ٥

وأصلهما إحْيِيَانُ وإرْمِيَانُ فقلبت لام الكلمة واواً لانضمام ما قبلها ولا يدغم في إحْيِيَانٍ لأن الإعلال قبل

الأدغام ولا يستثقل الضم في إحيوان على الياء للزوم الألف والنون فيه وصيرورتهما كالجزء وخروج الكلمة

بذلك عن موازنة الفعل مثل بُرْثُنٍ من رمى رموي والأصل رميي فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها

ومن حيي حيوٍ بالياء المشددة والواو والأصل حييي بثلث ياءات [ومثل جِلْبِلَابٍ] بكسر المهملة واللام وسكون

الموحدة الأولى بعدها وهو نبت يلتوي على الشجر والعامة يقولون له اللبلاب اذا بني من قضيت هو ٥

[قَضَيْضَاءٌ] وأصله قضيضاي بتكرير الضاد كاللام في جلبلاب وتكرير الياء كالموحدة فيه فقلبت الياء

الأخيرة لتطرفها بعد الألف الفاً ثم همزة كما في كساء ومثل صمحمح كسفرجل منهما قضيضاء وغزوزي والأصل

قضيضي وغزوزو بتكرير الحرفين كما في صمحمح فقلبت الأخيرة فيهما ألفاً [ومثل دَحْرَجْتُ من قرأ] هو

[قَرْأَيْتُ] واصله قرأأت بهمزتين في الطرف فيمتنع ادغام احديهما في الأخرى فقلبت الأخيرة الساكنة بعد

الأولى المفتوحة الفاً كما في آمن والألف ليست في كلامهم قبل تاء الضمير ونونه بل قبلهما إما حرف صحيح

أو واو

ي راء على مركز ومثله من غزا غزائز وأصله غزوزاو بواوين فقلبت الأولى لسكونها بعد الكسرة ياء والثانية لتطرفها بعد الألف الفا ثم همزة كما في صح

اي لم يقولوا إحيّان بتشديد الياء بأن تنقل ضمة الياء الأولى إلى ما قبلها وهو الحاء و تدغم في الثانية كما في عدلان الإعلال مقدم عندهم على الادغام يعني ان الإعلال والادغام اعتبر الإعلال دون الادغام كتبه عبد الرحمن في حالة مرضه

قلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين ولأن الياء قبلها ألفا لأنها ساكنة قبلها فتحة لكن لا ما اتصل بها تاء المتكلم ولا يكون قبلها الا ياء الموافق ١١ جمادى الثاني ١٤١٤ هجري ٢٤ كانون ١٩٩٤ كتبه في ١٩٩٥/١/١

وَمِثْلُ سِبَطْرٍ قِرَأْيٌ وَمِثْلُ إِطْمَأْنَنْتُ إِقْرَأْيَأْتُ وَمُضَارِعُهُ يَقْرَأْيِئُ مِثْلُ يَقْرَعِيعُ الخ

أو واو أو ياء فقلبوها ياء لكونها رابعة كالألفات الرّابعة في نحو اغزيت وأعطيت في أغزى واعطى [ومثل سِبَطْرٍ]

بكسر السّين وفتح الموحّدة وسكون الطّاء يقال أسد سبطرى أي تَمْتَدُّ عند الوثبة من قرأهو [قِرَأْيٌ] على تلك الهيئة

وأصله بهمزتين والثّانية وإن كانت متحركة لكنّها في الطّرف في موقع اللام فهي أولى بالتّغيير فقلبت ياء لكونها

اكثر في اللّام من الواو ولذلك تحمل الألفات المجهولة الأصل إذا كانت لاماً على أنّ أصلها الياء وما ينسب الى المصنّف

من أنه لو قيل قرأْوٌ بالواو كان أولى لأنّ الهمزة الثّانية إنّما تقلب ياء في نحو جاءٍ إسم فاعل وأَئِمَّةٍ وتقلب واواً

فيما عداها سهو لأنّ ذلك في الهمزتين المتحركتين والأولى ساكنة هيٰهنا كذا في بعض الشّروح [ومثل إطْمَأْنَنْتُ]

من قرأهو [إِقْرَأْيَأْتُ ومضارعه يَقْرَأْيِئُ مثل يَقْرَعِيعُ] في الوزن وأصلها إِقْرَأْأَأْتُ يَقْرَأْإِأُ بثلث

همزات في كلّ منها على هيئة أصل اطمأنّ يطمأنّ قبل الأدغام والهمزات الثلث لامات كلّها لأنّ هذا الباب

من المزيد الرباعي الّذى وقعت الزيادة فيه في اللّام نحو اقشعرّ فقلبت الثّانية الّتي هي أولى مراتب الأستثقال ياءً

لكونها في اللّام اكثر من الواو وزال عنه الأخيرة وصفو التكرير فبقيت كما قلنا في آخر باب تخفيف الهمزة عند

اجتماع الهمزات وتقلب الثّانية في المضارع ياء بعد نقل كسرتها إلى الأولى كما نقلت فيما هي بازائه

من الأصل في يطمأنّ قبل الأدغام فيصير بياء ساكنة متوسّطة بين همزة مكسورة وهمزة أخرى

ووزنه يَقْرَعِيعُ ولم يدّغم الهمزتان لعدم ادغامها في كلامهم في مثل هذين ممّا تقع الثّانية المتحركة

فيه في موقع اللّام على ما مرّ في تخفيف الهمزة وهذا الباب بابٌ واسعٌ كثير الشّعب واللّطائف وهو آخر

أبواب التّصريف ؛ والحمد لله ربّ العالمين والصّلوة على محمّد وآله الطّاهرين ويتلوه باب الخطّ والله

المستعان وعليه التكلان ؛ وبه بسم الله الرّحمٰن الرّحيم نستعين

وإذا بنيت مثل إطمأننت من قرأ قلت إقرأيأت وذكر في شرح المنسوب الى المصنف انه لو قيل إقرأوأت لكان أقرب للتقدم وفيه النظر الذى تقدم وإذا بنيت مثل يطمئن منه قلت يقرئئ كيقرعيع وأصله يقرأءأ بثلاث همزات نقلت منه كسرة الهمزة الوسطى الى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء فصار يقرائئ ولم يقولوا يقرائي لأنه لا نقل في يطمئن حركة اللام الأولى الى ما قبلها فعدلوا عما قبله مثله لما أمكن ولم يدغموا كما ادغموا في يطمئن لأن الهمزة في مثله لا تدغم

جاربردى

الخطُّ تصويرُ اللفظِ بحروفِ هجائِهِ إلّا أسماءَ الحروفِ إذا قُصِدَ بها المُسمّى نحو قولِكَ اُكتبْ جيمْ عينْ فا را فإنّما تكتبُ هذه الصورةَ جعفر لأنّها مسمّاها خطًّا ولفظًا

[الخط] مصدر كالكتابة ويتعلق هو وما يشتق منه باللفظ المكتوب تعلق الحدث بالمفعول وقال الله تعالى جل جلاله وَمَا كُنْتَ تَتْلُو قَبْلَهُ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ وقد يطلق على نفس المكتوب كالإنشاء على الكلام الإنشائي والتصغير على اللفظ المصغر ومعناه المصدري المراد هنا [تصوير اللفظ] المقصود تصويره [بحروف هجائه] التي يتحلل هو إليها عند التقطيع فإن الهجاء على زنة كساء تعديد حروف اللفظ وتقطيعه بها وهو مصدر هجوت الحروف كالهجو ومعناه التهجية والتهجي على زنة التفعلة والتفعل والخط يختلف باختلاف الأمم والمقصود بيان أحكام الخط العربي [وأسماء الحروف] محكوم عليها بأنها [إذا قصد بها المسمى] عند تعليق الكتابة عليها وذلك [كقولك اكتب جيم عين فا را] قاصدا كتابة مسمياتها [فإنك تكتب هذه الصورة] أعني صورة [جعفر] على هذه الوجه المكتوب وإنما تكتب هذه الصورة عند قصد مسمى تلك الأسماء [لأنها مسماها خطا ولفظا] بمعنى أن نفس هذه الصورة مسمى صورة تلك الأسماء في وضع الخط وملفوظها مسمى لملفوظاتها في وضع اللفظ لأن المتبادر من الجيم إذا كتب إليك اكتب جيما مثلا ومن الجيم الملفوظ في قولك انطق بالجيم مثلا هو أول مكتوب وأول ملفوظ من نحو جعفر دون غيره وذلك دليل الوضع والتسمية وإنما كانت هذه معدودة في الأسماء من أنواع الكلمة لصدق حد الاسم واعتوار خواصه من التعريف والتنكير والجمع والتصغير وغير ذلك عليها وقد يراد من تعليق الكتابة والنطق بتلك الأسماء تعلقهما بها أنفسها دون مسماها فيكتب جيم عين مثلا وينطق بها وكذا يجوز تعلقهما بالمسمى وبنفس الاسم في كل ما يصلح مسماه للكتابة والنطق لكونه ملفوظا وذلك كالقرآن والحديث والشعر وأسماء الكتب ثم إنه بنى تلك الأسماء بعد قوله اكتب على السكون كالأسماء المعدودة لأنه اعتبر وصل بعضها ببعض حتى كأنها لفظ

واحد

وَكَذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ لَمَّا سَأَلَهُم كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيمِ مِنْ جَعْفَرٍ فَقَالُوا جِيمْ فَقَالَ إِنَّمَا نَطَقْتُمْ بِالِاسْمِ وَلَمْ تَنْطِقُوا بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ وَالْجَوَابُ جَهْ لِأَنَّهُ الْمُسَمَّى فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا مُسَمًّى آخَرُ كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا

واحد مركب من أسماء متعددة وليس موازناً لمفرد فتعلق الكتابة على هذا المركب على سبيل الحكاية على ما كان عليه أجزائه قبل التركيب مع العامل كما حكى الٓم و الٓمٓصٓ ونحوهما مما ليست موازنة للمفرد كذلك وان فسرت على وجه يكون لها محل من الإعراب وإنما اعتبر ذلك لئلا يتوهم من ظهور الأعراب في كل منها تعلق الحكم بكل منها برأسه كما في قولك اكتب آية لا حرفاً ولا تكتب ما لا يعنيك مع أنه قصد كتابة المجموع بقرينة الإتيان بصورة جعفر مركبة اذ صورة المسميات منفردة هكذا ج ع ف ر وللتحرز عن ذلك الوهم ترك العطف فتأمل [ولذلك] الذي ذكر من كون مسمى أسماء الحروف خطاً ولفظاً ما ذكر [قال الخليل] لأصحابه [لما سألهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال] إنكم [إنما نطقتم بالاسم] فان جيم من الأسماء [ولم تنطقوا بالمسئول عنه] الذي هو مسماه وهو أول ملفوظ من نحو جعفر [و] قال بعد تخطئتهم فيما أجابوا [الجواب جه] والهاء لا مدخل لها في الجواب بل الجواب حرف واحد يلزمها هاء السكت في الوقف فيكتب بها ذلك الحرف هو ج [لأنه المسمى] لا ما توهمه الأصحاب [فإن سمى بها] أي بأسماء حروف التهجي [مسمى آخر] غير تلك الحروف وكان من الأمور الغير المكتوبة مثل أن يسمى رجلاً بجيم ويقال اكتب الجيم ناظراً إلى هذا الوضع [كتبت كغيرها] من الألفاظ الموضوعة للمعاني الغير المكتوبة بتصوير حروف هجائها لعدم صلاحية مسماها حينئذ لذات الرجل للكتابة فالقصد إنما يتعلق بكتابة تلك الأسماء أنفسها فتكتب صورة الجيم المؤلفة من ج ي م مثلاً مثل كتابة زيد بصورة المؤلفة من ز ي د وفي مثل ذلك يراد بالإسم نفس لفظه وهكذا يجوز إطلاق كل لفظ على نفسه حتى أنهم ذكروا أن الألفاظ أعلام بالنسبة إلى أنفسها حيث إكتفوا بأنفسها عن وضع لفظ آخر يعبر به عنها لكن وضع اللفظ لنفسه ليس قصدياً بل ضمني فلذلك لم يحكموا بكون كل لفظ مشتركاً

الضمير المستتر في يعنيك راجع الى الامر المفهوم من قوله اكتب وعطف على قوله لئلا يتوهم الخ تأمل فانه دقيق حاشية عبد الحكيم

من قوله اكتب جيم عين الخ حاشية

كانت نحو

من حيث المجموع

وفي المصحف على أصلها على الوجهين نحو تيس وحم والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها

بين نفسه والمعنى الآخر الموضوع هو له فهذان وجهان في تلك الأسماء أحدهما كونها أسماء الحروف وذلك هو الأصل والأكثر فيها وكتابتها ح بصورة مسماها إذ المقصد المسمى والثاني ما قد يطرأ عليها من تسمية غير الحروف بها و كتابتها بتصوير حروف هجاء أنفسها كغيرها [و] لكنها كتبت [في] فواتح السور الشريفة التي وقعت هي فيها من [المصحف على] نهج واحد هو مقتضى [أصلها] وهو كتابة صورة مسماها [على] كلا [الوجهين] المذكورين وذلك المكتوب على أصله [نحو تس وحم] وتوضيح ذلك أن تلك الفواتح فسرها بعضهم بالوجه الأول المقتضي لتصوير مسماها في الكتابة كما قلنا وهو كونها أسماء الحروف إما بأن يكون المراد ما قيل إن القرآن مؤلف من هذه الحروف التي يتألف منها كلام البشر مع عجزهم عن معارضته فيكون معجزا وإما بأن يكون المراد ما هي أبعاض لها كما روي عن ابن عباس أن الم أنا الله أعلم وإما لغير ذلك وفسرها بعضهم بالوجه الثاني و هو كونها أسماء لغير الحروف كما قيل إن طه ويس اسمان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وق اسم لجبل ون للدواة وقياسها على هذا أن يكتب بتصوير حروف هجائها نحو حاميم وياسين وقاف ونون ولذلك يكتب ياسين اسم رجل هكذا لكن من فسرها بهذا الوجه أيضا كتبها على قياس الوجه الأول وعبر المصنف بقوله أصلها للتنبيه على أن النكتة في التزام تلك الطريقة وكتابتها على الوجهين مع مخالفتها القياس الوجه الثاني كونها على مقتضى الأصل في تلك الأسماء من الكون أسماء الحروف وقد يقال إن معنى كلام المصنف أنها تكتب في المصحف على كل وجه من الوجهين على أصلها المناسب لذلك الوجه في الكتابة فتكتب على نهجين بحسب الوجهين ولعله أراد أن كتابتها على القياس كذلك [والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها] لأن الأصل في كل

كلمة

فمن ثم كتب نحو رَهْ زيداً وقِهْ زيداً بالهاء ومثل مهْ أنت ومجيء مهْ جئت بالهاء أيضاً بخلاف الجار نحو حتّام وإلام وعلام لشدة الإتصال بالحرف ومن ثمّ كتبت معها بألفات وكتب ثمّ وعمّ بغير نون

كلمة أن تعتبر مستقلة منفردة عما قبلها كما في الابتداء، وعما بعدها كما في الوقف وذلك يناسب رعاية حالتي الابتداء والوقف فيكتب تمام ما يتلفظ به منها في الحالتين [فمن ثمّ] تكتب من ابنك بهمزة الوصل للزومها في لفظه في الابتداء، ومن ثمّ أيضاً [كُتِبَ نحو رَهْ وقِهْ] في الأمر من الرؤية والوقاية أعني رَ وقِ [بالهاء و] نحو ذلك [مثل مهْ أنت ومجيء مهْ جئت بالهاء أيضاً] لأن كلاً منها حرف واحد يوقف عليه بهاء السكت [بخلاف الجار] المتصل بما الاستفهامية المحذوفة منها الألف [نحو حتّام وإلام وعلام] فإن هاء السكت لا تكتب مع ذلك الجار بعد ما المحذوف منها الألف [لشدة الاتصال] لما الاستفهامية [بالحرف] حتى كأنها كلمة واحدة فما الاستفهامية المحذوفة منها الألف صارت كجزء الكلمة وكأنها خرجت عن كونها حرفاً واحداً مستقلاً برأسه فلذلك جاز ترك هاء السكت وقفاً كما جاز إلحاقها [ومن ثمّ] أي ومن أجل شدة الاتصال [كُتِبَتْ] تلك الحروف الجارة [معها] أي مع ما الاستفهامية [بألفات] نحو علام وإلام وحتّام وإن كان الأصل كتابتها بالياء نحو على وإلى وحتى لانقلاب الألف إليها مع الضمير في على وإلى نحو عليك وإليك وفي الإمالة مع حتى كما يجيء إن شاء الله تعالى لكن لما صارت مع كلمة واحدة لشدة الاتصال صارت أواخرها أوساطاً غير صالحة للضمير والإمالة فتكتب الألف على لفظها [و] من ثمّ

فإن قصدت إلى الهاء كتبتها ورجعت الياء وغيرها إن شئت ومن ثمه كتب أنا زيد بالألف

ومنه لكنا هو الله ومن ثمه كتب تاء التأنيث في نحو رحمة وتهمة هاء

أيضا [كتب مم وعم بغير النون] مع أن الأصل من وعن مع ما وهما كلمتان والقياس إثبات الحرف

المدغم من كلمة فيما يقاربه من كلمة أخرى في الكتابة نحو من مالك لكن لما كانت الكلمات هيهنا الشدة الاتصال

بمنزلة كلمة واحدة حذفت النون المدغمة في ميم ما الاستفهام خطا لأن المدغم من كلمة فيما يقاربه من تلك

الكلمة نفسها يحذف خطا نحو إمحا في إنمحا وهمرش في هنمرش [فإن قصدت] في حالة الوصل [إلى الهاء]

التي هي للسكت في الوقف على نحو حتى م وعم [كتبتها] أي الهاء [ورددت الياء] من إلى وعلى وحتى [و] رددت

[غيرها] أي غير الياء وهو النون في من وعن [إن شئت] أما كتابة الهاء فلرعاية اللفظ في الوقف وأما رد الياء

والنون فلأن لحوق هاء السكت للنظر إلى كون ما الاستفهام في الأصل حرفا واحدا مستقلا برأسه ففيه قطع

النظر عن شدة الاتصال المقتضية لكتابة الألف في حتى وأختيها وحذف النون في من وعن فتكتب ٥

حتى مه وإلى مه وعلى مه ومن مه وعن مه إن شئت والحاصل أنك إن كتبت الهاء كنت مخيرا بين رد الياء

والنون لما ذكر وبين عدم ردها نظرا إلى عدم استقلال حروف الجر في أنفسها بدون ما فكأنها معها كلمة واحدة

لحقتها هاء السكت [ومن ثمه] أي ومن أجل ما ذكر من كون الأصل كتابة كل كلمة بصورة لفظها في الابتداء و

الوقف [كتبت أنا زيد بالألف] لأن الوقف عليه بالألف كما مر [ومنه لكنا هو الله] فإن أصله لكن أنا

كما مر ولذلك يكتب بالألف [ومن ثمه] أيضا [كتبت تاء التأنيث في رحمة وتهمة] المختلطة [هاء] لانقلابها

هاء في الوقف

فيمن وقف بالهاء وفيمن وقف بالتاء تاء بخلاف أخت وبنت وباب قائمات وباب قامت هند
ومن ثم كتب المنون المنصوب بالألف وغيره بالحذف وإذاً بالألف على الأكثر واضربا كذلك وكان
قياس اضربن بواو وألف واضربن بياء وهل تضربن بواو ونون وهل تضربن بياء ونون

ها في الوقف [و] كتبت تاء التأنيث [في نحوهما] [من وقف] عليها [بالهاء وفيمن وقف] في نحوهما [بالتاء]
تاء نحو عند الغلصمت كما في الوقف وكقوله بل جوز تيهاء كظهر الحجفت قال الجوهري أي رب جوز تيهاء والحجفت
الترس من الجلد بلا خشب [بخلاف تاء أخت وبنت و] بخلاف التاء من [باب قائمات] من الجمع السالم ٥
بالألف والتاء [وباب قامت هند] من الفعل المتصل بتاء التأنيث فإن الجميع تكتب بالتاء لأن الوقف على
الجميع بنفس لفظ التاء كما في الوقف ومن وقف على الجمع السالم بالهاء وقال كيف البنون والبنات يكتبها
بالهاء [ومن ثم] أيضاً [كتب المنون المنصوب] نحو رأيت رجلاً وزيداً [بالألف و] كتب [غيره] أي غير المنصوب
المنون [بالحذف] أي بحذف التنوين من غير قيام شيء مقامه نحو جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد
لكون الوقف على المنصوب المنون بالألف وعلى غيره بالحذف [و] كتب [إذاً] نحو إذاً أكرمك [بالألف على الأكثر]
لكون الوقف عليه بالألف عندهم والمازني يقف بالنون ويكتبه بالنون وقيل ان النون من إذن من
نفس الكلمة كما في من وعن وقلبها ألفاً لتشبيهها بنون التأكيد الخفيفة وتنوين المنصوب وذكر هذا القائل
ان الأولى ان تكتب بالنون للفرق بينه وبين إذا الظرفية في الكتابة [و] كتب [اضربا] بصيغة الواحد
مؤكداً بالنون الخفيفة [كذلك] بالألف ومنهم يكتبه بالنون كما يجيء إن شاء الله [وكان قياس اضربن] للجمع المذكر
مؤكداً بالنون الخفيفة أن يكتب [بواو وألف و] قياس [اضربن] للمخاطبة مؤكداً بها ان يكتب [بياء و]

وكتب إذاً بالألف على الأكثر لأن الوقف عليه بالألف على الأكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهماً بأنها نون في الوقف وذكر في شرح الهادي أنه لا يبعد من نون إذن ألف لأنها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن وقد يوقف عليها بالألف تشبيهاً بالنون الخفيفة ونون التنوين فعلى تلك اللغة لا يبعد أن تكتب بالألف لكن الأولى أن تكتب بالنون أيضاً فرقاً بينها وبين إذا التي هي ظرف. چاپبردي

وكتب اضربا بالألف وهو أمر الواحد المذكر المؤكد بالنون الخفيفة ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقاً له باضربن أمراً للجمع المذكر ولأن قياس اضربن أن يكتب بواو وألف لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد وقلت اضربوا ولأن قياس اضربن للواحدة المخاطبة أن يكتب بياء لأنك إذا وقفت عليه قلت اضربي بإسقاط النون ورد الياء ولأن قياس هل تضربن أن يكتب بواو ونون لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التأكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون لكنهم كتبوها على اللفظ لعسر تبيين هذا الأصل وهو أنه عند الوقف تحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لأجل النون فإنه لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن أو لأنه لو كتب على هذا الأصل لم يعرف الحاذق بهذا الفن أيضاً أن القصد إلى النون لأن هذه الألفاظ بغير نون التأكيد أيضاً تكون كذلك وقد جرى اضربن مجراها لأنها نون خفيفة مثلها والأكثر على ما تقدم من كتابته بالألف لذات الأمرين اللذين لأن المانع لهما وهما عسر تبيينه وعدم تبيين قصدها. چاپبردي

وهو سؤر الذئب والسؤر البقية وكأنه لقب به لأن الذئب افترسه فتركه حياً كما لقب سؤر الأسد الكوفي به لذلك. مصحح

والحكم في حذفها أن الأصل في الوقف عليها قبلها التاء في هذه الأمثلة لو قلبت ألفاً وقفاً فأما مع ضم ما قبلها أو كسر ما قبلها وهو متعذر لالتزام الفتح قبلها وأما مع فتح ما قبلها فيلتبس بالمفرد المؤكد بها الذي وقف عليه والمثنى الذي عنهما حذفها وقفاً فتعين. مصحح

وَلكنّهم كتبوه على لفظه لِعسر تبيّنه أو لِعدم تبيّن قصدها وقد يجري إضربِنْ مجراه ومِن ثمّه

قياس [هل تضربُنْ] بصيغة الجمع للاستفهام مؤكداً بها أن يكتب [بواو ونون و] قياس [هل تضربِنْ] للاستفهام

عن المخاطبة مؤكداً بها أن يكتب [بياء ونون] لأن النون الخفيفة المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها تحذف في الوقف

مع ردّ ما حذف لأجلها في الواو والياء أمّا وحدها كما في المجزوم الساقطة عنها نون الأعراب قبل لحوق نون التأكيد

وإمّا مع نون الأعراب كما في غيره فيقال في الأولين وقفاً اِضربُوا اِضربِي وفي الأخيرين هل تضربُونَ وهل تضربِينَ

فكان كتابتها كما ذكر [وَلكنّهم كتبوه على لفظه] الملفوظ عند الوصل [لِعُسر تبيّنه] أي ما ذكر من أن الكتابة

على الوجه الذي جعلناه قياساً ومخالفة لفظه في الكتابة لأجل نون التأكيد وردّ المحذوف في الوقف فإنّه

أمر لا يعرفه إلّا الحاذق بعلم الأعراب بخلاف انقلاب الألف عن التنوين في المنصوب المنوّن والأمر المؤكد

بالخفيفة للواحد ونحوهما ممّا كان ظاهراً مشهوراً وبالجملة مخالفة القياس فيما ذكر لتعسّر معرفة الحكم

وخوف تأدية جهالتها إلى الاستنكار [أو لعدم تبيّن قصدها] أي قصد النون لو كتبت كما ذكر بالواو والياء

حتى عند الحاذق بأنه لا يعرف كتابتها كذلك كون النون مقصودة بمجرد ملاحظة المكتوب من تلك الصيغ

لتجويزه كونها مجردة عنها فيتوقف معرفتها على التلفظ أو على قرائن فلما لا يتفق حصولها من سجع أو قافية

أو نحو ذلك وأمّا التباس اِضربا في الخطاب الواحد المؤكد بالنون الخفيفة بالمثنى المفرد عن التأكيد فإن قرائن

اندفاعه ظاهرة متكاثرة [وقد يجري اِضربًا] للواحد المذكر مع الألف المنقلبة عن نون التأكيد الخفيفة [مجراه]

أي مجرى ما ذكر من نحو اضربن للجمع والمخاطب في الكتابة بالنون حملاً عليهما مع ما تفيده من التحرز عن الالتباس

بالمثنى

كُتِبَ بابُ قاضٍ بغيرِ ياءٍ وبابُ القاضِي بالياءِ على الأفصحِ فيهما ومِنْ ثَمّ كُتِبَ نحوُ بِزَيْدٍ ولِزَيْدٍ وكَزَيْدٍ متصلاً لأنه لا يُوقَفُ عليه وكُتِبَ نحوُ مِنْكَ ومِنْكُمْ وضَرَبَكُمْ متصلاً لأنه لا يُبتدأُ به والنظرُ بعدَ ذلك فيما لا صورةَ له تخصُّه وفيما خُولِفَ بوصلٍ أو زيادةٍ أو نقصٍ أو بدلٍ فالأولُ المهموزُ وهو أولٌ ووسطٌ وآخرٌ

بالمثنى في بادي النظر وإن كان قليلاً سهل الدفع [ومن ثمّه] أي ومن أجل ما ذكر من رعاية الوقف [كُتِبَ بابُ قاضٍ] من المنقوص المنوّن [بغير ياءٍ وبابُ القاضي] من المنقوص المعرّف باللام [بالياءِ على الأفصح فيهما] لأن الأفصح الوقف على المنوّن بدون الياء وعلى المعرّف معها [ومن ثمه كُتِبَ] حرف الجرّ الكائن على حرفٍ واحدٍ [نحو بزيدٍ ولزيدٍ متصلاً] بما بعده [لأنه لا يُوقَفُ عليه] بخلاف مِنْ زيدٍ وعَنْ زيدٍ وإلى زيدٍ مما فيه الجارّ على حرفين أو أكثر فإنه يكتب منفصلاً لصلاحيته للوقف وإن كان من الوقف القبيح [وكُتِبَ نحو مِنْكَ ومِنْكُمْ وضَرَبَكُمْ متصلاً] فيه الضمير لما قبله [لأنه لا يُبتدأُ به] لكونه من الضمائر المتصلة وأمّا نحو بِكَ وبِكُما فقد اجتمع فيه الأمران أعني عدم الوقف على الجارّ وعدم الابتداء بالضمير [والنظر بعد ذلك] الذي ذكر من الأصل في كل كلمةٍ [فيما لا صورةَ له تخصُّه] في الخط [وفيما خُولِفَ به] الأصل الذي ذكر [بوصلٍ أو زيادةٍ أو نقصٍ أو بدلٍ] سواء كانت مخالفة ذلك للأصل المذكور باعتبار اقتضاء ذلك الأصل خلاف ذلك أم باعتبار عدم اقتضائه إياه [فالأول] وهو ما لا صورة له تخصه [المهموز] الذي فيه الهمزة [وهو أولٌ] فيه [ووسطٌ وآخرٌ فالهمزة [الأول] في الكلمة [ألفٌ] في الخط [مطلقاً] سواء كان مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً وسواء كان للوصل أم للقطع وسواء كان أصلياً أم منقلباً [مثل أَحَدٍ] بالفتح وأصله وَحَدٌ

فالأول ألف مطلقاً مثل أحد وأحد وإبل والوسط إما ساكن فبحرف حركة ما قبله مثل يأكل ويؤمن وبئس وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته مثل يسأل ويلوم ويسئم ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل والإدغام ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو ساءل

بالواو [وأحد] بضم الأولين لجبل معروف بالمدينة المشرفة [وإبل] وأعن الله وأنصر وأعلم وأكرم فيكتب الهمز في الجميع بصورة الألف لتقاربهما في المخرج وكون الألف أخف حروف اللين فحيث احتيج إلى تصوير الهمز مع عدم صورة له ولم يكن الأول موقع تخفيف وتغيير حتى يراعى ذلك أعطى صورة الألف [والوسط إما ساكن فبحرف حركة ما قبله] أي فتكتب بالحرف المجانس لحركة ما قبله لأنه ينقلب إليه للتخفيف فتكتب بصورته فيكتب ألفاً إن كان ما قبله مفتوحاً [مثل يأكل و] واواً مع انضمام ما قبله نحو [يؤمن و] ياء مع انكسار ما قبله نحو [بئس] الرجل زيد من أفعال الذم [وإما متحرك قبله ساكن فيكتب] ذلك الهمز [بحرف حركته] أي حركة نفسه [مثل يسأل] بصورة الألف لانفتاحه [ويلوم] بصورة الواو لانضمامه [ويسئم] كيكرم من أسامة أصله من السآمة وهي الملال بصورة الياء لانكساره [ومنهم من يحذفها] أي تلك الهمزة المتحركة المسبوقة بالسكون [إن كان تخفيفها بالنقل] لحركتها إلى ما قبلها والحذف لها نحو مسلة [أو] كان تخفيفها [بالإدغام] نحو خطية لأنها لما حذفت في اللفظ في صورة النقل وكانت كالمحذوفة عند الإدغام لصيرورتها مع ما أدغمت هي فيها حرفاً واحداً حذفت في الخط أيضاً ٥ ليطابق الخط واللفظ [ومنهم من يحذف] من الهمزات المتحركة المسبوقة بالسكون [المفتوحة فقط] نحو يسل لكثرة

مجيئها

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ فَيُكْتَبُ عَلَى نَحْوِ مَا يُسَهَّلُ فَلِذَلِكَ كُتِبَ نَحْوُ

مُؤَجَّلٍ بِالْوَاوِ وَنَحْوُ فِئَةٍ بِالْيَاءِ وَكُتِبَ نَحْوُ سَأَلَ وَلَؤُمَ وَبِئْسَ وَمِنْ مُقْرِئِكَ وَرُؤُسٍ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ

وَجَاءَ فِي سُئِلَ وَيُقْرِئُكَ الْقَوْلَانِ

مجيئها ومناسبة ذلك لرعاية التخفيف فى الخط ويثبت المضمومة والمكسورة نحو يلؤم ولئم لقلة مجيئها

[والأكثر على حذف المفتوحة بعد] الساكن الذى يكون هو [الألف] للهمزة المفتوحة وصلاحية الألف لكونها

كالنائبة عنها فى الخط [نحو سآل] على وزن فاعل من المفاعلة ونحو يتساءل على يتفاعل ويثبتونها إن كانت

بعد ساكن آخر لعدم صلاحيته للنيابة عن الهمزة المفتوحة وكذلك يثبتون المضمومة والمكسورة

لقلتها [ومنهم من يحذفها] أى الهمزات المتوسطة الساكن ما قبلها [فى الجميع] من غير تخصيص بالمخففة بالنقل و

الإدغام ولا بالمفتوحة بعد الألف [وإما متحرك وقبله متحرك فيكتب على نحو ما يسهل] أى على نحو تخفيفه

وتسهيله [فلذلك كتب نحو مؤجل] إسم مفعول من التأجيل من المتحرك المضموم ما قبلها [بالواو ونحو فئة] ه

من المتحرك المكسور ما قبلها [بالياء] لكون تخفيفها بالجعل واوا فى الأول وياء فى الثانى [و] لذلك أيضا ه

[كتب نحو سأل] منع [ولؤم] مثل كرم [وبئس] العام [ومن مقرئك] بمن الجارة مع اسم الفاعل من باب

الإفعال [ورؤس] جمع رأس [بحرف حركته] لأن تخفيف الجميع بالجعل بين المشهور وهو قلب الهمزة

الى جنس حركتها [و] لذلك أيضا [جاء فى] المكسورة المضموم ما قبلها نحو [سئل] مجهولا [و] فى المضمومة

المكسور ما قبلها نحو [يقرئك] على البناء للفاعل كيكرمك [القولان] المذكوران فى تخفيف نحوهما فعلى القول

الظاهر أن ما فى قوله ما يسهل مصدرية ويمكن جعلها موصولة أى على نحو الذى يسهل الهمزة ... لعل الأظهر ولا بها بعد الألف ليوافق ما تقدم من الأقسام الثلثة

وَالْآخِرُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا حُذِفَ نَحْوُ خَبْءٌ وَخَبْأً وَخَبْءٍ وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا كُتِبَ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهُ

كَيْفَ كَانَ مِثْلُ قَرَأَ وَيُقْرِئُ وَرَدُؤَ وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يُقْرِئْ وَلَمْ يَرْدُؤْ وَالطَّرَفُ الَّذِي لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ

لِاتِّصَالِ غَيْرِهِ بِهِ كَالْوَسَطِ نَحْوُ جُزْؤُكَ

بأنه بين بين المشهور تكتبان بحرف حركتهما نحو سئل ويقرؤك وعلى القول بأنه بين بين البعيد الذى هو

القلب إلى حركتها حركة ما قبل الهمزة تكتبان بحرف حركة ما قبلها نحو سول ويقريك طرف فى حكم الوسط كما

سيجيئ ان شاء الله تعالى فتوسع بالتمثيل بمن مقرئك [و] الهمزة [الآخر ان كان ما قبله ساكنا حذف] ذلك الهمز

خطًا [نحو] رأيت [خبأ و] هذا [خبء و] نظرت إلى [خبءٍ] لأن تخفيف نحوه بالحذف بعد نقل حركته إلى

ما قبله والألف فى خبأ ليست منقلبة عن الهمزة بل هى التى يوقف عليها فى المنصوب المنون [وان كان]

ما قبله [متحركا كتب] ذلك الهمز [بحركة ما قبله] أى بحرف حركة ما قبله [كيف كان] ذلك الهمز متحركا أم

ساكنا [مثل قرأ] بالكتابة بالألف لانفتاح ما قبله [ويقرئ] الكريم بالكتابة بالياء لانكسار ما قبله

[وردؤ] الشيئ على فعل بضم العين إذا فسد بالكتابة بالواو لانضمام ما قبله فهذه أمثلة المتحرك [و]

مثل مضارعات تلك الأفعال مع الجازم نحو [لم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ] وهذه أمثلة الساكن فهذا حكم الهمز

المتطرف إذا الوقف عليه [و] الهمز [الطرف الذى لا يوقف عليه لاتصال غيره به] مما يمنع من ضمير متصل أو تاء التأ

نيث [كالوسط] فى الخط وبرز حكمه الذى كان له فى الخط قبل الاتصال بالغير من غير فرق بين الفعل

والاسم والأصلى والمنقلب فالأصل فى الاسم [نحو جزؤك] رفعا بإضافة الجزء ضد الكل فى كاف الخطاب

وجزأك

وَجُزْأَكَ وَجُزْئِكَ وَنَحْوِ رُدْؤُكَ وَرِدْأَكَ وَرِدْئِكَ وَنَحْوِ يَقْرَؤُهُ وَيُقْرِئُكَ إِلَّا فِي نَحْوِ مَقْرُوَّةٍ
وَبَرِيَّةٍ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ غَيْرُهُ نَحْوُ بِأَحَدٍ وَلِأَحَدٍ وَكَأَحَدٍ

[وَجُزْأَكَ] نصباً [وجُزْئِكَ] جراً [و] المنقلب فيه [نحو رُدْؤُكَ وَرِدْأَكَ وَرِدْئِكَ] وكِساؤُكَ وكِسا
أَكَ وكِسائِكَ في الأحوال الثلث الإعرابية [و] الأصلي في الفعل [نحو يَقْرَؤُهُ] ليمنعه من كتب الهمزة المتوسطة
المتحركة الساكن ما قبلها كيَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويَسْئِمُ بحرف حركتها كتب المتطرفة في هذه الأمثلة كذلك ومن حذف المتوسطة
التي قبلها الف حذف هذه المتطرفة كذلك [و] نحو [يُقْرِئُكَ] ليكرمك فيأتي فيه القولان المذكوران كما مر والتمثيل
به ههنا في موقعه وتلخيص الكلام أن المتطرفة الممنوعة من الوقف بالاتصال بالغير في حكم المتوسط خطاً في كل لفظ
اتفقت فيه [إلا في] ما كان تخفيفها فيه بالقلب والإدغام [نحو مَقْرُوَّةٍ] في اسم المفعول من قرأ متصلاً بتاء التأنيث
هي مع
[وبَرِيَّةٍ] على فعيلة من برأ فإنهم اتفقوا على حذف تلك المتطرفة في هذه الصورة لما مر من كون المدغم في حكم المحذوف
من اللفظ فيحذف خطاً بالاتفاق مع اختلافهم في حذف المتوسطة التي تخفيفها بالإدغام ولعل الاتفاق أن مثل
الفارق نحو براءة
هذا طرف في الحقيقة والتزام حذف الطرف في الخط أهون من التزام حذف الوسط كما في اللفظ والهمز المتطرف
المتصل بالغير في الكون في حكم الوسط كائن [بخلاف] الهمز [الأول المتصل به غيره] من حرف جر وغيره
[نحو بِأَحَدٍ ولِأَحَدٍ وكَأَحَدٍ] فإنه ليس كالوسط في الخط بل هو باق على حكمه الذي كان له قبل الاتصال بذلك
الغير من الكتابة بصورة الألف ولعل السر في ذلك أن الطرف لا يحصل له من جعله كالوسط حالة أضعف من
حالة في نفسه خطاً لكون كل منهما في معرض الحذف وتغيير الصور وإن اختلف الوجه فيهما فعند كونه كا
الوسط لفظاً يجعل مثله خطاً ليطابق اللفظ بخلاف الأول فإنه من حيث هو أول صورة معينة هي صورة
في الخط هي

يلاحظ زائد من حذف المفتوحة فقط نحو سأل والظاهر ذكره كما يفيده عموم التشبيه في تقدم لسؤال غراي

حذف هذه المتطرفة في رداءك
ومن حذف المتوسطة الساكن
ما قبلها في الجميع صح

بِخِلَافِ لِئَلَّا لِلْكَثْرَةِ وَلِكَرَاهَةِ صُورَتِهِ وَكُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفُ مَدٍّ كَصُورَتِهَا تُحْذَفُ نَحْوُ خَطَأً فِي النَّصْبِ وَمُسْتَهْزِءُونَ وَمُسْتَهْزِئِينَ وَقَدْ تُكْتَبُ بِالْيَاءِ

الألف وليس في معرض الحذف والتغيير في جعله كالوسط اجراء له في معرضها فكرهوا جعله مثله لذلك

وهذا الذي ذكر في نحو بأحد ولأحد من البقاء على حالته المتقدمة كائن [بخلاف] قولهم [لئلا] وأصله لأن لا

فأن همزته بعد ادغام النون في اللام من لا يكتب بصورة حرف حركة اللام السابقة عليه وهو الياء كالهمزة من فئة

فكأنه جعل في حكم الوسط [للكثرة] في استعمالاتهم وكونه في صورة الياء المتصلة بالغير أخف في الكتابة من صورة

الألف واقتصر فيناسب للكسرة [أو لكراهة صورته] لو كتب بصورة الألف التي كانت له قبل الاتصال بالغير

إذ يصير صورته لالا ولأنها مستكرهة لكونها في صورة تكرير حرف النفي وهكذا ما ذكر كائن [بخلاف] نحو قولهم

[لئن] فأن الهمزة فيه تكتب بصورة الياء المجانسة لحركة نفسه دون الألف التي هي صورته قبل الاتصال

باللام وان كانت مجانسة لفتحة اللام أيضا [للكثرة] المناسبة للأخف الأقصر وليس فيه كراهة الصور ٥

[وكل همزة بعدها حرف مد] كائن [كصورتها تحذف] تلك الهمزة كراهة اجتماع الصورتين المتماثلين فكأنه

مستثقل في الخط لاجتماعهما في اللفظ وذلك [نحو خطأ] بالمد بعد الهمزة [في النصب] وقفا [ومستهزءون] رفعا

[ومستهزئين] نصبا وجرا فأن المنصوب المنون تقع في آخره وقفا حرف مد هو الألف ويكتب صورتها خطاء

والهمزة في نحو خطا يكتب بصورة الألف فلو لم تحذف صورتها في الكتابة اجتمعت ألفان والهمزة المضمومة

المتقدمة على الواو التي هي حرف مد في مستهزءون حقها الكتابة بالواو ولو كتبتا على هاتين الصورتين

اجتمعت الواوان والياء فحذف صورة الهمزة [وقد تكتب الياء في نحو مستهزئين] دون الواو في نحو مستهزءون لأن

اجتماع

قوله خطا الخ فانه يكتب بألف واحدة وهي
ألف التنوين ويحذف الألف التي هي صورة الهمزة
لأن ألف التنوين بعدها بصورتها من النقالي
قوله مستهزءون يكتب بواو واحدة ومستهزئين
بياء واحدة وهما واو الجمع وياؤه ويحذف منها
الياء التي هي صورة الهمزة من النقالي والجاربردي
قوله وقد تكتب بالياء بخلاف مستهزءون لأنهم لا
يستثقلوا الواوين لفظا استثقلوهما خطا و
من الياء في الاستثقال مثله فان قيل الألف أخف
أجيب بأنهم كرهوا صورتها في خطأ في النصب بالعين
من الياء فالقياس ان يكتب خطأ في النصب بالعين
جاربردي

بالواو والمكسورة المتقدمة على
الياء التي هي حرف مد في مستهزئين
حقها الكتابة صح

بِخِلَافِ قَرَأَا وَيَقْرَأَانِ لِلَّبْسِ وَبِخِلَافِ مُسْتَهْزِئَيْنِ فِي الْمُثَنَّى لِعَدَمِ الْمَدِّ وَبِخِلَافِ رِدَائِي وَنَحْوِهِ فِي الْأَكْثَرِ لِمُغَايَرَةِ الصُّورَةِ أَوْ لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيِّ وَبِخِلَافِ نَحْوِ حِنَّائِيٍّ

اجتماع الواوين أثقل من اجتماع اليائين لفظاً وخطاً لالتقاء الساكنين فمنعوا اجتماعهما خطاً حملاً للخط على اللفظ مع (فاغتفر الثانى دون الأول ودون الأول فى نحو خطاء لاستحالة اجتماع الألفين لفظاً م) أن صورة الألفين أثقل من صورة اليائين وما ذكر من حذف صورة الهمزة فى مثل ما ذكر [بخلاف قرأا] فى الماضى المتصل بألف التثنية [ويقرأان] من المضارع المتصل بها فإن صورة الهمزة والمد يثبتان فى نحوهما معاً [للبس] أى فى الحذف فإن الحذف فى الأول يؤدى إلى اللبس بصورة المفرد وفى الثانى إلى اللبس بصورة صيغة جماعة النساء فى الكتابة [وبخلاف نحو مستهزئين] بفتح الهمزة [فى المثنى] فإن الهمزة فيه تثبت بصورة الياء [لعدم المد] لعدم تحرك ما قبل الياء بالكسر المجانسة لها وقد اعترض عليه بأن المد لا تأثير له فى الخط فالظاهر أنه لا مدخل له فى الحذف بل الحذف لاجتماع ٥ صورتى المثلين وهو حاصل فى المثنى كالجمع فلعل الوجه فى إثبات الهمزة فيه بتلك الصورة سهولة الخطب فى اجتماع اليائين لضعف استثقاله مع قصد امتيازه عن صورة الجمع الذى هو أثقل وأولى بالحذف عندهم فى الحذف فأجرى (اللفظ) فى الخط مجراه والمصنف كأنه زعم دلالة الاستقراء على اشتراط الحذف بالمد فلعل الإثبات بعدمه وللكلام فيه مجال فتأمل [و] كذلك حذف الهمزة فى الخط فيما تقدم كائن [بخلاف نحو ردائى] وكسائى وغيرهما مما فى آخره الهمزة وأضيف إلى ياء المتكلم فإن الهمزة فى نحو ذلك لا تثبت بصورة الياء أيضاً [لمغايرة الصورة] المكتوبة للهمزة للصورة المكتوبة لياء المتكلم كما هو محسوس فليس فيه اجتماع الصورتين (صورتين متماثلتين فتدبر) [أو للفتح الأصلى] فى ياء المتكلم فإنها مفتوحة فى الأصل مثل لام الابتداء وهمزة الاستفهام وإسكانها حيث يسكن طارئ للتخفيف فليست مداً فى الأصل و حذف الهمزة مشروط بالمد بعدها على ما زعمه [وبخلاف نحو حنائى] مما فى آخره الهمزة وزيدت بعدها ياء النسبة

فِي الأَكْثَرِ لِلْمُغَايَرَةِ وَالتَّشْدِيدِ وَبِخِلافِ نَحْوِ لَمْ تَقْرَئِي لِلْمُغَايَرَةِ وَاللَّبْسِ وَأَمَّا الوَصْلُ فَقَدْ وَصَلُوا الحُرُوفَ

وَشِبْهَهَا بِمَا الحَرْفِيَّةِ نَحْوُ إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللهُ وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ بِخِلافِ إِنَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ

فأن الهمزة فيه أيضاً تثبت بصورة الياء مع ياء النسبة [فى الأكثر] وذلك [للمغايرة] بينهما [فى الصورة] فلا

يجتمع المثلان [و] لأجل [التشديد] اللاحق لياء النسبة فإنه يذهب بالمدمع إشتراطه فى الحذف عنده مع

أن المشددة اثنان حذفت احديهما التشديد والأدغام ذكرهوا حذف صورة الهمزة أيضاً لئلا يلزم الأجحاف

والجياء بالجيم والموحدة المشددة والمدفرية [وبخلاف نحو لم تقرئى] من الفعل الذى آخره الهمزة ولحقته الياء

للواحدة المخاطبة فأن همزته أيضاً تثبت بصورة الياء [للمغايرة] المذكورة فى الصورة [واللبس] لو حذفت

صورة الهمزة بالمنقوص اليائى للواحدة المخاطبة فى نحو لم تقرى من القرى للضيافة فأن الياء التى هى اللام

تحذف فى مثله لفظاً وخطاً فيلتبس به صورة لم تقرئى عند حذف الهمزة وأنت خبير بأن مثل هذا اللبس كثير

فى الخط قد سوح به لكنه لا ريب فى أن تركه أولى فهذا بيان ما لا صورة له خطاً من الشيئين ﴿٩٧﴾ وذلك اللذين ذكر أن النظر فيهما بعد ما تقدم وبقى الكلام فيما خولف به الأصل من ذينك الشيئين ﴿٩٨﴾

أربعة الوصل والزيادة والنقص والأبدال [و] هذا أوان تفصيلها [أما الوصل] وهو أن يجعل لفظ

متصلاً بآخر فى الكتابة [فقد وصلوا الحروف وشبهها] من الأسماء التى فيها معنى الشرط والأستفهام

[بما الحرفية] التى لم تكن مصدرية إن جعلنا المصدرية حرفاً كما هو على الأصل فأن اتصال الحرف بها نحو إنما (فى الأكثر)

إلهكم الله] حيث إتصلت بها إن المشددة [و] إتصال شبهه بها نحو [أينما تكن أكن وكلما أتيتنى أكرمك]

أكرمتك] وحيثما تجلس أجلس فالأصل فى كتابتها إن وأين وكل وحيث على وجه الأنفصال ومخالفة

هذا الأصل

يعنى تقدم أن النظر بعد ذلك الذى هو أن يكتب كل كلمة الخ فيهما أى فى بيان ما لا صورة له خطاً وفيما خولف به الأصل تذكر حاشية

وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِى وَكُلُّ مَا عِنْدِى حَسَنٌ وَكَذَلِكَ مِنْ مَا وَعَنْ مَا فِى الْوَجْهَيْنِ وَقَدْ تُكْتَبَانِ مُتَّصِلَيْنِ

مُطْلَقًا لِوُجُوبِ الْإِدْغَامِ وَلَمْ يَصِلُوا مَتَى لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَغْيِيرِ الْيَاءِ

هذا الأصل بالاتصال بالحرفية لكون ما هذه غير مستقلة بنفسها فجعلوها كالتتمة لما قبلها [بخلاف] ما الاسمية كالموصولة نحو [إنّ ما عندى] أى الذى عندى [حسن وأين ما وعدتنى] بتقديم الخبر وهو أين لتضمن الاستفهام على المبتدأ وهو الموصول [وكل ما عندى حسن] فإنّ ما هذه تكتب منفصلة عما قبلها لاستقلالها بنفسها و بخلاف ما المصدرية نحو إنّ ما صنعت عجيب إذا قصد به أنّ صنعك عجيب فإنها وإن جعلت حرفاً تكتب منفصلة عما قبلها تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كالاسم واحد فهى كأنها من تمام ما بعدها ولم يتصل بما بعدها لعدم صلاحية آخرها وهو الألف لذلك [وكذلك من ما وعن ما] من وعن الجارتين مع ما [فى الوجهين] المذكورين وهما الوصل عند كون ما حرفاً نحو مما خطيئاتهم أغرقوا وعما قليل [و] الفصل عند كونها إسماً نحو أخذت من ما أخذته ورغبت عن ما رغبت عنه [و] كل من هاتين الجارتين مع ما [قد تكتبان متصلين مطلقاً] سواء كانت ما حرفاً أم إسماً [لوجوب الإدغام] للنون منها فى الميم من ما والإدغام كمال الاتصال فى اللفظ فيراعى ذلك فى الخط أيضاً [ولم يصلوا متى] بما الحرفية فى نحو متى ما تفعل أفعل وإن كان مثل أين وحيث فى المشابهة للحروف [لما يلزم] من وصلها [من تغيير] صورة [الياء] إلى صورة الألف بأن يكتب متاما كما هو فى علام عند الاتصال بما ولعل استعمال متى مع ما قليل كما قيل مع كونها إسماً وإن كانت غير متمكنة والاسم لأنه جدير بمحافظة الصورة مهما أمكن فكرهوا تغيير صورتها له بخلاف استعمال على وحتى وإلى معها فإنه كثير وهذه حروف ولأنها ليست فى مرتبة الاسم الغير المتمكن فى استحقاق المحافظة والإتيان فساداً فى تغيير

وَوَصَلُوا أَنِ النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ مَعَ لَا بِخِلَافِ الْمُخَفَّفَةِ نَحْوَ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُومُ وَوَصَلُوا إِنِ الشَّرْطِيَّةِ بِلَا وَمَا نَحْوُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ وَإِمَّا تَخَافَنَّ وَحُذِفَتِ النُّونُ فِي الْجَمِيعِ لِتَأْكِيدِ الْإِتِّصَالِ وَوَصَلُوا نَحْوَ يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ فِي مَذْهَبِ الْبِنَاءِ فَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ الْهَمْزَةُ يَاءً

الياء إلى الألف فيها كما في تلك الحروف [ووصلوا أن النّاصبة للفعل مع لا] نحو لئلّا يعلم [بخلاف أن المخفّفة] من المثقّلة التي ليست عاملة في الفعل [نحو علمتُ أن لا تقومُ] بضمّ الميم على الرفع والأصل علمت أنه لا يقوم بالتشديد فخفّف وحذف اسمها وهو ضمير الشأن وإنّما خالفوا بينها وبين النّاصبة في الوصل والفصل للفرق بينهما ولم يعكسوا لأنّ النّاصبة اكثر وبالتخفيف أجدر ولأنّها متّصل بما بعدها معنى فهو أحق بالوصل به من المخفّفة المنفصلة عنه في التقدير لضمير الشأن ولأنّ المخفّفة تطرق اليها الحذف والتخفيف عن أصلها المشدّد فكرهوا وصلها ونقصها في الخطّ بعد ذلك لما يلزم من الأجحاف [ووصلوا إن الشّرطية بلا وما نحو إلّا تفعلوا وإمّا تخافنّ] وفصلوا غيرها كالمخفّفة في نحو قولك أن لا تكاد لتفعل كذا والفارق كثرة استعمال الشّرطية وتأثيرها في الشّرط بخلاف غيرها [و] بعد وصل من وعن بما وان النّاصبة بلا وان الشّرطية بلا وما [حذفت النّون في الجميع] خطًّا كما حذفت لفظًا بالأدغام فيقتصر على صورة ما ادغمت هي فيه لقوّة اتّصالها به [ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ على مذهب البناء] أي مذهب من بنى يومًا وحينًا بالفتح عند الأضافة إلى إذ لأنّ البناء دليل شدّة إتّصالهما بإذ [فمن ثمّه كُتِبَ الهمزةُ] التي هي جزء من إذ عند الوصل [ياءً] لأنّها لشدّة الأتصال صارت كالمتوسطة المكسورة كما في بئس الرّجل ولولا ذلك لكتبت بصورة الألف لكونها أوّل جزء من كلمتها وهي إذ نحو

بأحد

قوله في مذهب البناء الخ لان البناء دليل شدة اتصال الظرف بان والاكثر كتابتها متصلين على مذهب الاعرابية ايضا نظامي

قوله وحذفت النون في الجميع اى في جميع ما ذكر انه متصل بما سكن ما قبله وانما ذكره لان مطلق الوصل لا يفيد الا الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين ان الوصل في ذلك كله بحذف النون وعلله بتأكيد الاتصال لان النون يحذف وربما لفظا فلما قصدوا الى الوصل حذفوها خطا ليوافق الخط اللفظ. كذا في الجاربردى

وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلا لان الهمزة كالعدم أو اختصارا للكثرة وأما الزيادة فانهم زادوا

بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينه وبين واو العطف بخلاف نحو يدعو ويغزو

بأحد ولأحد وأما في مذهب من أعرب يوما وحينا مضافين إلى إذ فالقياس الانفصال لكنه حمل في الاكثر

على مذهب البناء في الوصل لانه اكثر من الاعراب فحمل عليه الاقل [وكتبوا نحو الرجل] من المعرف باللام [على المذهبين]

للخليل وسيبويه [متصلا] فيه لام التعريف بالاسم المعرف بها أما على مذهب سيبويه فلان اللام وحدها

عنده حرف تعريف فلا يستقل في اللفظ حتى ينفصل في الخط وأما على مذهب الخليل وهو كون لفظ أل بتمامه حرف

تعريف كهل وبل فلان القياس الكتابة منفصلا لاستقلاله باللفظ لكنهم وصلوا [لان الهمزة كالعدم] حيث

اسقطت درجا وان لم يكن للوصل عنده فحرف التعريف كأنه اللام وحدها فوصلت بما بعدها [أو اختصارا]

في الكتابة [للكثرة] في الاستعمال المناسبة للاختصار والتخفيف في الخط بخلاف هل وبل لقلتهما بالنسبة الحال

وعدم كون الجزء الاول منهما كالعدم فهذا حكم ما خولف به الاصل للوصل [وأما الزيادة] التي خولف بها الاصل

في اللفظ وهي ان يزاد حرف على حروف اللفظ في الكتابة [فانهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الفا]

في الكتابة [نحو كلوا واشربوا] ونصروا وفعلوا ولم يفعلوا ولن يفعلوا وان تفعلوا [فرقا بينها وبين

واو العطف] فيما ينفصل فيه ذلك الواو عن لفظ الفعل نحو نصروا وساروا وجاروا مع وقوع ما يصلح للعطف

عليه بعده ولم يقصد عطفه عليه وحمل عليه ما يسلم عن الالتباس لاتصال الواو فيه بالفعل نحو كلوا أو لعدم

ما يصلح للعطف بعده أو وجوده مع قصد العطف ووجود العاطف طردا للباب على وتيرة واحدة وما ذكر [بخلاف

نحو يدعو ويغزو] ونحوهما من المضارع الناقص الواوي المفرد مخاطبا كان أو غائبا فان الواو من مثل ذلك

والأكثرون لا يكتبونها فيه لكونه أقل استعمالا من الفعل المتصل به واو الجمع نحو يال بالنسبة إليه أن ربع لعله شارح

وَمِنْ ثَمَّهْ كُتِبَ ضَرَبُوهُمْ فِي التَّأْكِيدِ بِأَلِفٍ وَفِي الْمَفْعُولِ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا فِي نَحْوِ شَارِبُوا الْمَاءِ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ وَزَادُوا فِي مِائَةٍ أَلِفًا فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِنْهُ

ليست ملتبسة بالعاطفة لعدم تامية جوهر اللهة بدونها فمن ثمه تركوا الألف بعدها وكأنهم لم يبالوا بأمثال

توهم كون صورة المضارع المذكور صورة المثال الآتي بتوهم في صورة يعدو من العدوان أن الواو عاطفة والفعل

يعد من الوعد لندرة ما يكون فيه هذا التوهم مع كثرة القرآن على أنواعه وقد وردت كتابة الألف بعدها

عن جماعة من كتاب المتقدمين على ما يحكى عن ابن قتيبة وكتبها بعدها بعضهم في أمثال ذلك من المصحف [و

من ثمه] أي ومن أجل زيادة الألف بعد واو الجمع المتطرفة [كتب ضربوهم في التأكيد بألف] لكون الواو فيه

حينئذ متطرفة وكون لفظهم ضميرا منفصلا جيئ به لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالفعل [و] كتب

ضربوهم [في المفعول] يعني إذا كان هم مفعولا [بغير ألف] لزوال التطرف عن الواو بوقوع الضمير المتصل المنصوب

بعده وكون المجموع في حكم كلمة واحدة فإن لفظهم ضمير متصل [و] هذه الألف [منهم من يكتبها في نحو شاربوا

الماء] وناصروا القوم في جمع الشارب والناصر وأمثالهما من الأسماء المتصلة بالواو المضافة لإجرائها مجرى

الفعل والأكثرون تركوها لقلتها بالنسبة إلى الفعل [ومنهم من يحذفها في الجميع] أي في الفعل والاسم لندور

الالتباس لوجود القرائن الظاهرة في الغالب على ما دل عليه الاستقراء [وزادوا في] كتابة [مائة] للعدد

المعروف [ألفا فرقا بينها وبين] من الجارة مع ضمير المفرد المذكر أعني [منه] فأصل الرسم والنقطة على النون

خارجة عن أصل الرسم ومن ثمه لم يلزم رسمها مع أنها عند رسمها قد يعرض لها أسباب الخفاء فلو اقتصر على الميم

قيل واختص مائة بالزيادة لأنها قد حذف لامها فزادوا جبرا لما انتهى منه

وصورة

وَأَلْحَقُوا الْمُثَنَّى بِهِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ وَزَادُوا فِي عَمْرٍو وَاوًا فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَرَ مَعَ الْكَثْرَةِ وَمِنْ ثَمَّهْ ٥
لَمْ يَزِيدُوهُ فِي النَّصْبِ

وصورة الياء للهمزة والتاء في آخره التبس بذلك الجار مع الضمير فزيدت الألف قبل صورة الهمزة دون الياء
المناسبة لحركة الميم لكراهة اجتماع صورتي اليائين ودون الواو لأن الألف أنسب منهما بالهمزة ولم يجعل الألف بعد صورة
الهمزة كذلك هكذا مائة لئلا يلتبس بجمع المأة فتأمل ولم يكتفوا بصورة الألف للهمزة لئلا ينتقض قاعدتهم من تصوير المتوسطة
المكسور ما قبلها بصورة الياء [وألحقوا المثنى] نحو مائتين [به] في زيادة الألف وإن كان سالمًا عن ذلك اللبس وإنما
ألحق به لبقاء صورة المفرد في المثنى [بخلاف الجمع] نحو مئين ومآت لعدم بقاء صورة المفرد لزوال صورة التاء
التي كانت في آخر المفرد التي في مآت لأنها غيرها فلذلك اختلفتا لفظًا في القلب هاء وعدمه في الوقف وخطاء في
القصر والتطويل [وزادوا في عمرو] علمًا [واوًا فرقًا بينه وبين عمر] في الخط ولم يعكسوا لكون عمرو أخف لفظًا
لسكون الوسط والأخف لفظًا لأنه أجدر بالزيادة في الخط التابع للفظ [ومن ثمه] أي من أجل أن زيادتها
للفرق بينهما [لم يزيدوه في النصب] لحصول الفرق بوجود الألف فيه لكونه منصرفًا منونًا وعدمها في عمر لمنعه من
الصرف والتنوين ولا في المحلى باللام كقوله: بأعدائه ام العمر عن أسيرها ✽ حراس أبواب على قصورها ✽ لعدم اللام
في عمر في كلامهم حتى يلتبس به ولا فيما إذا وقع قافية لعدم صلاحية كل منهما لوقوع قافية حيث يقع الآخر
للاختلاف بسكون الوسط وتحركه وأما عدم زيادتها في التصغير والإضافة إلى المضمر فلاتحاد مصغر الاسمين في
اللفظ وكون المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يحصل عنه بالواو في الكتابة ولم يزيدوا في عمر الإنسان وهو ما بينهما
من اللحم ولا في العمر بمعنى العمر بالضم في نحو لعمر الله لقلة استعمالها بالنسبة إلى عمرو علمًا فلم يبالوا باللبس النادر

قوله أم العمر منعولا عدونا عله حراس بالتشديد جمع حارس والقصور جمع القصر هو المنزل أو كل بيت مبني من الحجارة والمراد بالأسير نفسه أو مطلق العشاق والمعنى ظاهر والألف واللام في العمر زائدة لأنه علم

وَزَادُوا فِي أُولَئِكَ وَاوًا فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَيْكَ وَأُجْرِيَ أُولَاءِ عَلَيْهِ وَزَادُوا فِي أُولِي وَاوًا فَرْقًا بَيْنَهَا

وَبَيْنَ إِلَى وَأُجْرِيَ أُولُوا عَلَيْهِ وَأَمَّا النَّقْصُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ مُشَدَّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ حَرْفًا وَاحِدًا نَحْوُ شَدَّ وَمَدَّ

وَادَّكَرَ وَأُجْرِيَ نَحْوُ قَتَّ مُجْرَاهُ بِخِلَافِ نَحْوِ وَعَدْتُ وَأَجِبْهُ

فيهما إن اتفق وإنما زيدت الواو حيث وقعت الزيادة دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا

يلتبس بالمضاف الى ياء المتكلم كذا قيل [وزادوا في أولئك] بعد الهمزة [واوا] مناسبة لضم الهمزة [فرقا بينه و

بين إليك] بالضمير المخاطب مع الى الجارة ولم يعكسوا لأن الاسم أولى بالتصرف والزيادة [وأجرى عليه أولاء]

وهؤلاء ممدودين وكذا أولاء مقصورا مع عدم اللبس المذكور للاتحاد في معنى الإشارة والجمعية وأما الألى

المقصور الموصول الجمع المعرف باللام كما في قوله : نحن أو انتم الأولى ألفوا الحق : فبعدا للمبطلين وسحقا :

فالأصل فيه عدم زيادة الواو لعدم الالتباس [وزادوا الواو] المناسبة لضمة الهمزة [في] نحو رأيت [أولي] مال

ومررت بأولي مال أي ذوي مال [لئلا يلتبس] بالى الجارة [وحمل عليه أولو] رفعا وإن لم يلتبس [وأما النقص]

وهو أن ينقص حرف من حروف اللفظ في الخط بأن لا يكتب ذلك الحرف [فإنهم كتبوا كل] حرف [مشدد] بالإدغام

[من كلمة] واحدة [حرفا واحدا] مع أنه حرفان حقيقة فنقصوا حرفا واحدا في الخط ليحصل التخفيف فيه كما

حصل في اللفظ وذلك [نحو شد ومد وادكر وأجرى نحو قتّ] بصيغة المتكلم أو المخاطب من القت بالقاف

وتشديد التاء وهو نم الحديث [مجراه] في الغالب فكتب المشدد فيه بصورة واحدة وإن كان المتماثلان المدغم

أحدهما في الآخر في كلمتين لتنزيل شدة اتصال تاء الضمير الذي هو الفاعل بالفعل منزلة الوحدة [بخلاف نحو وعدت]

فإنه

وبخلاف لام التعريف مطلقا نحو اللحم والرجل لكونهما كلمتين ولكثرة اللبس بخلاف الذي والتي والذين لكونها لا تنفصل ونحو اللذين في التثنية بلامين للفرق وحمل اللتين عليه وكذلك اللاؤن وأخواته

فإنه يلزم كتابة المدغم والمدغم فيه المتقاربين في نحوه بصورتي الحرفين مع شدة الاتصال لعدم التماثل [و] بخلاف نحو [اجبهه] بصيغة الأمر مع المفعول بمعنى اضرب جبهته فإنهما تكتبان مع تماثلهما في نحوه بحرفين لأن اتصال المفعول بالفعل ليس في مرتبة اتصال الفاعل به [وبخلاف لام التعريف مطلقا] سواء كان ما أدغمت فيه مماثلا لها [نحو اللحم] أم متقاربا [و] ذلك نحو [الرجل لكونهما] أي اللام وما بعدها [كلمتين] ليس اتصال أحدهما بالأخرى كاتصال الفاعل بالفعل [ولكثرة اللبس] بما دخل عليه حرف الاستفهام لو اكتفى بكتابة المدغم فيه نحو أرجل والحم ولا يجدي وضع صورة رأس الشين التي هي علامة التشديد عليه في رفع الالتباس في أصل الرسم لخروجها عنه مع احتمال تطرق الخفاء إليها كالنقطة وما ذكر من اثبات لام التعريف في نحو ما ذكر كائن [بخلاف الذي والتي] في المفرد [والذين] في الجمع من الموصول فإن اللام كالجزء منها [لكونها] لازمة لها [لا تنفصل] عنها في حال من الأحوال كالجزء من الشيء فكأنها كلمة واحدة فالتعبير في الخط عن المدغم والمدغم فيها بلام واحدة كالحرف المشدد من كلمة واحدة والمحذوفة هي أول اسم الموصول لكون التعريف جيء به لمعنى فيخل حذفه بالمقصود كذا قيل والأمر فيه هين [ونحو اللذين في التثنية] نصبا وجرا يكتب [بلامين للفرق] بينه وبين الجمع الذي هو لزيادة ثقله المعنوي أولى بالتخفيف اللفظي تنزيلا للثقل المعنوي منزلة اللفظي ثم يجري على الخط حكم اللفظ فيخفف فيه [وحمل اللتين] في تثنية المؤنث [عليه] أي على اللذين في تثنية المذكر وإن لم يأت فيه لبس عند حذف اللام لكون المؤنث فرع المذكر وكذا حمل اللذان في المذكر رفعا عليه وإن لم يلتبس بشيء ليطرد الباب [وكذلك اللاؤن وأخواته] وهي اللائي واللواتي واللاتي

قوله بخلاف الذي الخ المحذوفة من الذي ونحوه هي اللام لأنه حرف التعريف جيء به لمعنى فيخل حذفه بالمقصود تعالى قوله وكذلك اللاؤن الخ وذلك لأنها أجريت مجرى اللاء الذي لو كتب بلام واحدة لالتبس [illegible]

ونحو مم وعم وإما وإلا ليس بقياس ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكثرته بخلاف
باسم الله وباسم ربك ونحوه وكذلك الألف من اسم الله والرحمن مطلقا

واللاء يعني أن هذه مثل اللذين واللتين في الكتابة بلامين لأن اللاء من جملتها وكتب بلام واحدة لربما التبس
بالألف في الرسم وحمل عليه البواقي وكذا يقال وههنا وجه آخر وهو أن حذف إحدى اللامين في الذي والتي لكراهة
التزام رسم حرف التعريف أو شبهه فيهما مع البناء وشبه الحرف أو إثباتها في المثنى لبعده بالتثنية التي هي من خواص
الأسماء عن شبه الحرف وفي الحرف وفي اللاتي وأخواته لمعنى الجمعية التي ليست في الحروف وأما الجمع المذكر فأثبتا
فيه مع الواو على لغة من أعربه بها رفعا كما في نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا وحذفت
إحديهما على لغة من التزم الياء في الأحوال كلها للبناء المعتبر فيه شبه الحرف فرقا بين اللغتين وكأنهم حملوا عليه
في حذف إحدى اللامين ما هو مثله في التلفظ أعني المنصوب والمجرور بالياء على اللغة المعربة لأن الأصل والأكثر
فيه هو البناء مع ما فيه من التميز عن المثنى [ونحو مم وعم وإما وإلا] في من ما وعن ما وإن ما وأن لا بأن الشرطية
مع ما ولا وأمثالها مما أدغم فيه آخر كلمة في أول كلمة أخرى وكتب الحرفان حرفا واحدا [ليس بقياس] والقياس
كتابتهما على حرفين لكونهما من كلمتين وقد تقدم الوجه في كتابتهما على حرف واحد [ونقصوا من بسم الله
الرحمن الرحيم الألف] من اسم [لكثرته] أي كثرة هذا الكلام الشريف في الاستعمال [بخلاف باسم ربك ونحوه مثل
باسم الرحمن] فإن الألف تثبت في هذين وأمثالهما لأنها ليست مثله في كثرة الاستعمال [وكذلك الألف] المتوسطة
[من اسم الله والرحمن] فإنهم نقصوها من هذين الاسمين الشريفين [مطلقا] سواء كانا في البسملة أم في غيرها

قال أبو زيد وابن الأعرابي انه لرجل من
بني عقيل جاهلي وقيل انه لرؤبة وقيل
قالته ليلى الأخيلية في قتل دم الجعفي و
يقال صبحته من باب التفعيل أي أتيته
صباحا فالصباحا منصوب على الظرفية
بتجريد صبحوا عن بعض معناه كما يقال في أسرى
ليلا والنخيل بصيغة التصغير اسم لعدة
مواضع والمقصود في البيت موضع بالشام
ثم ما قيل وغارة اسم من الإغارة منصوب
على المفعول له وقيل إنها حال بمعنى مغيرين و
الملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره أو
من ألح على السؤال بالغ فيه أي في الإغارة
شديدة أو مغيرين ملحين منه
يعني نحن اللذون في الصباح يوم حرب النخيل
للإغارة أو مغيرين منه

لكثرتها

ونقصوا من نحو للرجل وللدار جرا وابتداء الألف لئلا يلتبس بالنفي بخلاف بالرجل ونحوه ونقصوا
مع الألف اللام مما أوله لام نحو للحم وللبن كراهة ثلاث لامات ونقصوا من نحو أبنك بار في الاستفهام و
أصطفى البنات ألف الوصل وجاء في نحو الرجل الأمران ونقصوا من ابن إذا وقع صفة بين علمين ألفه

لكثرتها في الكلام [ونقصوا من نحو للرجل وللدار جرا] أي مع لام الجر [وابتداء] أي عند كونه مبتدأ مع لام
الابتداء [الألف لئلا يلتبس بالنفي] أي لو كتب بالألف هكذا لا لرجل ... ما هو القياس في رسم اللام في الجر
والابتداء من الوصل بما بعدها [بخلاف بالرجل] بباء الجر [ونحوه] مثل كالرجل وفالرجل فإن الألف تثبت في نحوه لعدم
اللبس مع الألف [ونقصوا مع الألف اللام] أيضا [مما أوله لام] أي أول حرفه لام وعرف باللام ودخله
ودخله لام الجر والابتداء [نحو للحم وللبن] فنقصوا الألف من نحوهما لما مر من اللبس بالنفي ونقصوا اللام [كراهة اجتماع
ثلث لامات] أحدها الجزء الأول من الكلمة والثانية لام التعريف والثالثة لام الجر والابتداء وقيل الأحوط في مثله
كتابة اللامات الثلث لئلا يلتبس المعرف بالمنكر [ونقصوا من نحو] قولك [أبنك بار وبر] [في الاستفهام ... و]
نحو [أصطفى البنات] في الاستفهام أيضا [ألف الوصل] التي تحذف في اللفظ كراهة اجتماع صورتي الألفين
لهمزة الوصل وهمزة الاستفهام ولكن المحذوفة هي الوصلية تكتب حركة الاستفهامية عند كتابة الحركة مثلا
تكتب الفتحة التي هي حركة الاستفهامية على همزة أصطفى دون الكسرة هي حركة الوصلية [وجاء في نحو الرجل]
من المعرف باللام الذي دخلت عليه همزة الاستفهام [الأمران] وهما حذف إحدى الهمزتين كراهة اجتماعهما
وإثباتهما جميعا في الخط لأنهما ثابتان في اللفظ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر كما مر في التقاء الساكنين
[ونقصوا من ابن] بصيغة المفرد [إذا وقع صفة بين علمين ألفه مثل هذا زيد بن بكر] لكثرة استعمال

دليل لنقص اللام فقط وفيما قال نظر لأن الأجود في مثله أن تكتب لامات لئلا يلتبس المعرف بالمنكر ...

مِثْلُ هذا زيدُ بن عمرٍو وبخلافِ المثنّى ونقصوا ألفها مع الإشارةِ نحو هذا وهذه وهذان وهؤلاء بخلافِ

هاأنا وهاتى لِقلّتِه فإن جاءتِ الكاف رُدّت نحو هاذاك وهاذانك لاتصال الكاف ونقصوا الألف مِن

ذلك وأولئك ومن الثلث والثلثين ولكنْ ولكنّ

الابن الجامع لهذه الصفات فحذفت لفظه خطًّا كما يحذف لفظًا وحذفت تنوين موصوفه لفظًا أيضاً وجوباً

كما في الخط [بخلاف زيد ابن عمرٍو] على تقدير كون ابن عمرو خبراً [وبخلاف المثنى] نحو جاء الزيدان ابنا عمرٍو وبخلاف

مالم يكن بين العلمين نحو زيد ابن أخى والرجل ابن زيدٍ والعالم ابن الفاضل فان الألف من ابن تثبت فى جميع هذه

الصور لعدم كثرة شيئ منها مثله كثرة ما حذفت هى منه وتحسن إثباتها فى الواقع صفة بين علمين اذا كان ٥

موصوفه فى آخر سطرٍ وهو فى أول سطر آخر وحينئذ ان كان السطر الذى فى آخره الموصوف فى آخر صفحة وما

فى أوله الصفة أول صفحة أخرى كان الاثبات أحسن منه فيما ليس كذلك [ونقصوا ألف] قولك [ها] من

حروف التنبيه [مع] أسماء [الاشارة نحو هذا وهذه وهذان وهؤلاء] لكثرة استعمالها معه [بخلاف]

قولهم [هاأنا وهاتى] فان ألفها تثبت مع كلٍّ منهما [لقلته فان جاءت الكاف] فيما حذفت معه الألف

[ردّت] ألفه [نحو هاذاك وهاذانك لاتصال الكاف] بذا وصيرورته كالجزء فكرهوا امتزاج ثلث كلمات

[ونقصوا الألف من ذلك وأولئك] وتصاريفهما نحو ذلكما وأولئكما وأولئكم الى ذلكن وأولئكن [ومن الثلث

والثلثين و] من [لكنْ ولكنّ] بالتخفيف والتشديد لكثرة الاستعمال المناسبة للاختصار والتخفيف فى الجميع

مع كراهة صورة لا النافية فى الأخيرين ولأنهم اختاروا زيادة الواو على اثبات الألف فى أولئك للتمييز عن اليك

بالى الجارة

وَنَقَصَ كَثِيرٌ الْوَاوَ مِنْ دَاوُدَ وَالْأَلِفَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَبَعْضُهُمُ الْأَلِفَ مِنْ عُثْمَانَ

وَسُلَيْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ وَأَمَّا الْبَدَلُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ أَلِفٍ رَابِعَةٍ فَصَاعِدًا فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ يَاءً إِلَّا فِيمَا قَبْلَهَا يَاءٌ

بالي الجارة واللام للحمل على المفرد وهو ذلك في حذف الألف فإن الجمع فرع المفرد [ونقص كثير] من الوراقين

[الواو من داود] كراهة اجتماع الواوين [والألف من إبراهيم وإسمعيل وإسحق] لكونها أعلاما كثيرة الا

ستعمال [و] نقص [بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية] للعلمية والكثرة وكأنها لم تكثر كثرة

إبراهيم والاسمين بعده وذكر نجم الأئمة رضي أن القدماء من وراقي الكوفة كانوا ينقصون على الأطراد الألف

المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها في الكتابة نحو الكفرين والنصرين وسلطن في الكافرين والناصرين و

سلطان بخلاف ما لم يتصل بما قبلها نحو الراسخون في العلم وقوامون وليعلم أن نون التنوين لما كان وجوده

معلوما للزومه في كل معرب مع عدم المانع كاللام والإضافة نقصوه خطا للفرق بينه وبين النون الأصلي

والنون في نحو ضربن وإن شاركه في [العروض صح] لكنهم أثبتوه لعدم العلم به لولا الرسم لعدم لزومه هذا هو الأصل في رسم

نفس اللفظ لكنهم إذا قصدوا الدلالة عليه في الرسم كما يدل على غيره من أحوال الكلمة من الحركات والسكنات

كتبوا له مع الآخر حركة أخرى مماثلة لها لمماثلته لها في العروض في الآخر مع أن تلك الحركة [حركة صح] تتقوى به فينزل

منزلة تكريرها وذلك كما تكتب ضمتان على الدال في نحو جاء زيد وكسرتان عليها في مررت بزيد [وأما البدل

فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل ياء] كالأعطى وأغزى واستصفى لانقلابها ياء في نحو

أغزيت وأعطيت والمصطفيان أو على الأصالة [إلا فيما قبلها] أي الألف التي قبلها [ياء] فإن كل ألف قبلها [للدلالة صح]

كمرى ويرى والمصطفى واصطفى والمستصفى واستصفى تنبيها على انقلابها ياء في نحو يات واغزيت أو دلالة على الإمالة تعالى نحو الحيا وأحيا فإنها تكتب ألفا وإن كانت بالصفات المذكورة كراهة اجتماع اليائين نظاما

إِلَّا فِي يَحيى وَرِيًّا وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ كُتِبَتْ يَاءً وَإِلَّا فَبِالْأَلِفِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْأَلِفِ وَعَلَى كَتْبِهِ بِالْيَاءِ فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ كَذَلِكَ وَهُوَ قِيَاسُ الْمُبَرِّدِ وَقِيَاسُ الْمَازِنِيِّ بِالْأَلِفِ وَقِيَاسُ سِيبَوَيْهِ أَنْ يُكْتَبَ الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ وَمَا سِوَاهُ بِيَاءٍ وَتُعْرَفُ الْوَاوُ فِي الْيَاءِ

قوله إلا في يحيى وريى وشبههما فإنها تكتب بالياء فرقاً بين العلم وغيره والعلم بالياء أولى لكونه أقل يحتمل فيه الثقل كذا في الرضي

قوله كله بالألف لأنه القياس والتي للفظ مع الكاتب وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواو دلالة على التفخيم من الجاربردي والرضي

الياء نحو أحيا والمحيا تكتب بصورة الألف كراهة اجتماع صورتى اليائين [إلا في يحيى وريّى] بتشديد الياء حال كونهما [علمين] كما إذا سمى رجل بيحيى وامرأة بريّى فإن الألف المسبوقة بالياء للفرق بين العلم من نحوهما وغير العلم منه كيحيا فعلا وريّا صفة مؤنث ريّان والعلم أولى بالياء لأن احتمال الأثقل فيه لقلته أسهل [وأمّا] الألف [الثالثة فإن كانت] منقلبة [عن ياء] نحو الفتى ورمى [كتبت ياءً] تنبيها على انقلابها [وإلا] تكن منقلبة عنها نحو غزا والعصا [فالألف] هي المكتوبة كما أنها الملفوظة لعدم الداعى الى العدول في الرسم عن الملفوظ [ومنهم من يكتب الباب كلّه] ثالثة كانت أو فوقها منقلبة عن الياء أم لا [بالألف] على القياس الذى هو موافقة المرسوم للملفوظ وأمّا كتابة الصلوة والزكوة بالواو فللدلالة على التفخيم كما مر [وعلى] تقدير [كتبه] أى كتابته [بالياء] عند من يكتبه بها فيما ذكر من الصور [فإن كان] المكتوب ألفه بالياء إسماً مقصوراً [منوّنا] نحو هذا فتى ومصطفى [فالمختار أنّه] يكتب [كذلك] بالياء لجريان ما ذكر من النكتة لكتابتها بالياء مع التنوين أيضاً [وهو قياس المبرّد] في ذلك في جميع الأحوال الثلث الأعرابية فإن إتفقت كتابة شيئ من نحو ذلك بالألف كان عنده خلاف القياس وإن فرض إستمراره في اصطلاح قوم من الوراقين كالشواذ المطردة في السماع في الألفاظ [وقياس المازني أن يكتب] المنوّن

المذكور

بالتثنية نحو فتيانِ وعصوانِ وبالجمع نحو الفتيات والعصوات وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة صح

وبرد الفعل إلى نفسك نحو رميتُ وغزوتُ وبالمضارع نحو يرمي ويغزو وبكون الفاء واواً نحو وعى

المذكور في جميع الأحوال الثلث الإعرابية [بالألف] الملفوظة فيه وقفاً فرقاً بينه وبين غير المنون [و

قياس سيبويه أن يكتب] المنون [المنصوب بالألف] على القياس المطرد في غيره من المنونات المنصوبة

[و] يكتب [ماسواه] وهو المرفوع والمجرور [بالياء] للنكتة المذكورة [ويتعرف الواو] التي هي أصل الألف

[في الياء] التي هي أصلها [بالتثنية] المقتضية للرد إلى الأصل [نحو فتيانِ] في فتى [وعصوانِ] في عصى

[و] يتعرف ذلك أيضاً [بالجمع] الذي وقع فيه الرد إلى الأصل [نحو الفتيات] والقنوات كلاهما بالألف

والتاء في جمع فتاة تأنيث الفتى وقناة بالقاف والنون للرمح بخلاف الجمع الذي يحذف فيه كالمصطفين

في جمع المذكر فإن الألف تحذف منه فلا يعرف به الأصل [و] يتعرف أيضاً [بالمرة] المستعملة في كلامهم

في مصدر الفعل [نحو رمية وغزوة] بفتح الأول في مصدر رمى وغزا [وبالنوع] في المصدر [نحو رمية و

غزوة] بكسر الأول في مصدر الفعلين [و] يتعرف أيضاً [برد الفعل] وارجاعه [إلى نفسك] بأن توصله

ضمير المتكلم لإسناده إلى نفسك وحدك [نحو رميتُ وغزوتُ] أو مع غيرك نحو رمينا وغزونا وكذا ضمير

الخطاب في المذكر والمؤنث في الواحد وغيره [و] يتعرف أيضاً [بالمضارع نحو يرمي ويغزو] فإن مضارع

الناقص اليائي يظهر فيه الياء إذا كان على يفعِل بالكسر ومضارع الواوي منه يظهر فيه الواو إذا كان

على يفعُل بالضم بخلاف يخشى ويرضى وعلى يفعَل بالفتح فإن اللام فيه تقلب ألفاً [و] يتعرف أيضاً [بكون الفاء واواً

نحو وعى] فلان الحديث يعيه وعياً إذا حفظه فإنه يعلم كون اللام ياء في مثله لعدم ما فائه ولامه

يتعرف أيضاً كما في باب المضارع أن الناقص الواوي مضموم العين واليائي مكسورها ...

فيعلم أن الألف فتى من الياء والألف عصا من الواو جايز ...

وَيَكُونُ العَيْنِ وَاوًا نَحْوُ شَوَى إلَّا مَا شَذَّ نَحْوُ القُوَى وَالصُّوَى فَإِنْ جُهِلَتْ فَإِنْ أُمِيلَتْ نَحْوُ مَتَى وَإِلَّا

فَالأَلِفُ وَإِنَّمَا كَتَبُوا لَدَى بِالْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ لَدَيْكَ وَكِلَا يُكْتَبُ عَلَى الوَجْهَيْنِ لِاحْتِمَالِهِمَا وَأَمَّا الحُرُوفُ فَلَمْ

تُكْتَبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ بَلَى وَعَلَى وَإِلَى وَحَتَّى ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ تمت الشافية

كلاهما واوان في كلامهم [ويكون العين واوا نحو شوى] اللهم فإن اللام حينئذ يكون ياء إذ ليس في كلامهم

ما عينه ولامه كلاهما واوان [إلا ما شذ نحو القوى والصوى] كلاهما كصرد في جمع القوة والصوة بتشديد الواو

فيهما فإن العين واللام في هذين واوان وألف الجمعين منقلبة عن الواو ولكنها لعلتها تكتب بالياء حملا على الغالب

في نظائرهما مما عينه الواو والصوة بالمهملة العلم من الحجارة ويقال لغير ذلك أيضا فهذا حكم ما علم أصله من الألف

[فإن جهلت] بأن لم يكن له أحد الأمور المذكورة لمعرفة الأصل [فإن أميلت] الألف فيه [فالياء] هي المكتوبة

في رسمها لأمالتها إليها [نحو متى وإلا] تمل [فالألف] الملفوظة هي المكتوبة على القياس [وإنما كتبوا لدى] وهو

ظرف بمعنى عند [بالياء] مع أنه مجهول الحال وليس موقعا للإمالة [لقولهم لديك] بالياء في حال الإضافة

إلى الضمير [وكلا يكتب على الوجهين] بالألف وبالياء لاحتمال أن يكون أصله الواو وأن يكون أصله الياء

فأن قلب ألفه تاء في كلتا للمؤنث ليشعر بكونه واويا كأخت وجواز إمالته مؤذن بكونه يائيا لأن الكسرة

الكسرة في أول الثلاثي لا تمال لها الألف الثالثة المنقلبة عن الواو فهذا حكم الألفات في الأسماء والأفعال

[وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى] لمجيء الإمالة فيها [وإلى وعلى] لانقلاب ألفهما ياء

مع الضمير نحو إليك وعليك مع إمالة إلى إذا جعلت إسما [وحتى] فإنهما وإن لم ينقلب ألفها ياء

فيما ندر

فيمانذر من إتصالها بالضمير كقوله : فلا والله لا يبقي أناس : فتى حتّاك يا ابن أبي زياد : لكنها حملت

على إلى للتماثل في معنى الانتهاء والغاية مع أن الفها رابعة في الطرف فتمال إسماً ولكن هذا آخر الجعالة

التي قصد تعليقها على هذه الرسالة مع الاحتراز عن الإيجاز المخلّ والإطالة والعذر عما فيه عن السهو

والخلل وقلة البضاعة وكثرة الشواغل وتوافر الدواعي إلى العجل واتفق تعليقها على يد مؤلفها المذنب

الراجي عفو ربه ومولاه وشفاعة من شفاعتهم غاية مناه والخلوص في ولائهم ذخرة لأولاه وأخراه

في عدة أشهر خاتمتها خاتمة شهر رمضان المبارك من السنة الثامنة من المائة الثانية من

الألف الثاني من الهجرة النبوية (١٢٠٨هـ)

الجعالة بالضم ما نجعله من شيء ومنه سميت التي عجالة الراكب والعجل خلاف البطؤ وتدعجز بالكسر رحمه الله عليه وعلينا وعلى جميع المسلمين والمسلمات آمين. كتبه عبدالرحمن محمد امين الملقب بشرقاملي

الحمد لمن صرف قلوبنا نحو طريق الحق والسداد. والصلوة والسلام على محمد خير الأنام والعباد. وعلى آله وصحبه الكرام. الذين كسروا أعناق الكفر والأصنام. بل استأصلوا جذور الفسق والآثام. وبعد فقد إلتمس مني بعض الأخوان وأخصه الخلان بكتابة كتاب (الكمال) على حسب إرادتهم بحيث تكون الشافية في أول الصحيفة معربة ثم كتابة كتاب كمال مفصولا بينهما خط رفيع مستقيم تسهيلا للضبط والحفظ بلا إملال فقلت لهم هيهات هيهات لما تطلبون حيث انّي قد وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً وأحدث مصائب الزمان لي نقصا وعيبا ومع هذا فقلت في نفسي إن الضرورات تبيح المحظورات فأجبت مطالبهم وشرعت فيه بعد التوكل على الله المعبود. وضاعفت جهودي لإتمام المجهود. راجياً من الله بذلك جميع عمري المتبقي والمفقود. ولاسيما الأختام بالخير والرضا من الله وبالجنة خلود. ولإخواني الأعزاء التوفيق والعيش الرغيد. والسؤدد والصعود. وكان الختام في يوم العشرين من شهر جماد الأخير للهجرة النبوية الشريفة اي: ٢٠/٦/١٤١٥هـ المصادف: ٢٣/١١/١٩٩٤م والمصادف للسنة الكردية: ٢/٩/٢٦٩٤ كوردي والحمد لله أولا وآخرا. وانا الفقير المذنب كاتب الخط والتصميم عبدالرحمن بن محمد امين بن محمد صالح الكوردي الساكن بمحافظة أربيل حميت عن الفساد والتقتيل آمين يارب العالمين

الخط يبقى زمانا بعد كاتبه وكاتب الخط تحت التراب رميم. الخط للأمير جمال وللغني كمال وللفقير مال.

فهرست أبحاث الكمال

فهرست أبحاث الكمال